مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

مغني اللبيب

رحمه الله

عن كتب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري

الجزء الثاني

تحقيق وشرح

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

السلسلة التراثية
(٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٣ - إذ

إذ على أربعة أوجه[١]:

أحدها: أن[٢] تكون اسماً[٣] للزمن الماضي، ولها أربعة[٤] استعمالات: - **أحدها**: أن تكون ظرفاً[٥]، وهو الغالب، نحو[٦]: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ

---

(١) الأوجه الأربعة هي: أن تكون اسماً للزمن الماضي، وأن تكون اسماً للزمن المستقبل، والتعليل، والمفاجأة.

(٢) من هنا إلى قوله: «أربعة استعمالات» سقط من م٢/١٤أ.

(٣) أي موضوعة للدلالة على الزمن الماضي.

(٤) كذا في م٢، وم٤ «أربعة» بالتأنيث، وفي م١/٢٧أ وم٣/٣٦أ «أربع»، وهو كذلك عند الدماميني والدسوقي.

قال الدماميني: «وفي بعض النسخ أربعة بالتاء، ووجهها أن مفرد استعمالات استعمال، وهو مذكّر فلا إشكال، ووجه الأربع أن يُقال: إما أن يكون أنَّث باعتبار أنه أراد بالاستعمال الحالة، أو جعله جمعاً لاستعمالة لا لاستعمال، ويرجح نسخة الأربعة بالتاء قوله في التفصيل: أحدها، والثاني والثالث والرابع، فَذَكَّر الكل، ويحتمل أن يكون أنَّث وذكَّر باعتبارين».

(٥) «في الكتاب ٢/٣٠٩» وإذ: وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)، وهذا الظرف متصرّف؛ لأنه لا يلازم حالة الظرفية عند بعضهم».

(٦) الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة التوبة: ٩/٤٠..

قوله: - إذ أخرجه: إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه (نصره).

- إذ هما في الغار: إذ ظرف زمان أيضاً، وهو بدل من (إذ) الأُولى، ومن ذهب إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قَدّر هنا فعلاً آخر، أي: نصره إذ هما في الغار. =

أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[١].

- **والثاني**: أن تكون مفعولًا به[٢]، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[٣].

= وقوله: إذ يقول: إذ ظرف أيضاً، وهو بدل من الأول.

وهناك من ذهب إلى أن: إذ هما ظرف لـ (ثاني).

وانظر في هذا التبيان للعكبري/ ٦٤٤، وإعراب النحاس: ١٨/٢، والكشاف: ٤٠/٢.

(١) في م٣/٣٦أ تتمة الآية ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾.

(٢) تلزم إذ الظرفية، فلا تتصرف بأن تقع فاعلةً، أو مبتدأةً، إلا أن يُضاف اسم الزمان إليها. وجَوَّز الأخفش والزَّجّاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به، وكذلك الرضي، وممن ذهب فيها هذا المذهب العكبري والزمخشري، والجمهور لا يثبتون هذا كله. وأما أبو حيان فقد منع تصرُّفهَا وقال برأي الجمهور قال: «وأما قول من ذهب إلى أنه يُتَصَرَّفُ فيها بأن تكون مفعولاً بـ (اذكر) فهو قول من عَجَزَ عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً». البحر ٤١٠/٤.

وقال من قبل: «وقَدَّمْنَا أَنَّا لا نختار أن تكون مفعولاً به لـ (اُذْكُر) لا ظاهرة ولا مقدَّرة؛ لأن ذلك تصرُّف فيها، وهي عندنا من الظروف التي لا يُتَصَرَّف فيها إلا بإضافة اسم زمان لها» البحر: ١٩٢/١..

أما الشيخ عضيمة فقد قال: «واعْجَبْ لأبي حيان بعد ذلك؛ فقد أجاز في آيات كثيرة أن يكون عامل (إذ): (اذكر)، ذكر ذلك في كتابيه: البحر والنهر من غير إنكار ولا اعتراض..» دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٧/١.

ثم تتبع مواضع كثيرة عنده في البحر، وأثبتها في كتابه، مشيراً بذلك إلى أن أبا حيان كان يقول برأي الجمهور، لكنه عند البيان والتعليق على نص الآية يخرج على ذلك، ويقول برأي من قال بتَصَرُّفِها.

وانظر همع الهوامع: ١٧٢/٣، والجنى الداني: ١٨٧، وشرح التسهيل لابن عقيل: ٤٩٩/١، وشرح الرضي: ١٠٨/٢، والتسهيل: ٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١٧٦/١.

(٣) الآيـة: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾. سورة الأعراف: ٨٦/٧. =

والغالب(١) على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولًا به، بتقدير: (اذكر)(٢)، نحو:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾(٣)، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾(٤)،

= قال أبو حيان: «قال الزمخشري: (إذ) مفعول به غير ظرف، أي واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عَدَدُكم فكثّركم الله، ووفّر عددكم. اهـ وذكر غيره أنه منصوب على الظرفية فلا يمكن أن يعمل فيه: و(اذكروا)؛ لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى»، البحر: ٣٤٠/٤، وانظر الكشاف: ٥٦/١.

(١) في حاشية الأمير، ٧٤/١، «قوله.. فيه تعريض بأبي حيان..».

(٢) في م٣٦/٣ب: «اذكروا» على صورة الجمع، وفي م١٤/٢ب، كتبت الواو ثم أُزيلت.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ٣٠/٢، وانظر: الحجر ٢٨/١٥، وص ٧١/٣٨.

قال أبو حيان: في البحر، ١٣٩/١: «واختلف المعْربون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد) والتقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب المفعول به بـ (اذكر)، أي: واذكر إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ فيه إخراجها عن بابها وهو أنه لا يتصرّف بغير الظرفية، أو بإضافة ظرف زمان إليها، وأجاز ذلك الزمخشري وابن عطية، وناس قبلهما وبعدهما..».

ثم قال أبو حيان: «والذي تقتضيه العربية نَصْبُه بقوله: قالوا أتجعل أي وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض قالوا أتجعل، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتك، أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حُسْن هذا الوجه السَّهْل الواضح، وكيف لم يوافق أكثر الناس على القول به، وارتبكوا في دهياء وخبطوا خبط عشواء».

وذهب العكبري، والزمخشري ومكي إلى أنها منصوبة بالفعل (اذكر).

انظر تبيان العكبري: ٤٦، والكشاف: ٢٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤/١.

(٤) سقطت الآية من م٣٦/٣ب. وتتمتها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾. سورة البقرة: ٣٤/٢، ومواضع أخرى في القرآن الكريم. =

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾[١].

وبعض المعربين[٢] يقول في ذلك: إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفاً. وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ[٣] الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت، مع أنّ الأمر للاستقبال؛ وذلك الوقت[٤] قد مضى قبل تَعَلُّق الخطاب بالمكلفين[٥] مِنّا، وإنما المرادُ ذكرُ الوقت نفسه لا الذكرُ فيه[٦].

- **والثالث**[٧]: أن تكون بدلاً[٨] من المفعول، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ

= وفي البحر، ١٥١/١: «و (إذ) ظرف لما سبق، فقيل بزيادتها، وقيل العامل فيها فعل مضمر يشيرون إلى (اذكر)، وقيل هي معطوفة على ما قبلها يعني قوله: وإذ قال ربك، ويضعف الأول بأن الأسماء لا تُزاد، والثاني: أنها لازم ظرفيتها، والثالث لاختلاف الزمانين، فيستحيل وقوع العامل الذي اخترناه في (إذ) الأولى في (إذ) هذه..».

(١) الآية: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٥٠. أي واذكروا إذ فرقنا بكم البحر، والمراد بقوله «بكم» الآباء؛ وذلك لأن الخطاب لبني إسرائيل الموجودين في زماننا. وانظر حاشية الدسوقي: ٨٥/١.

(٢) ممن عناه بقوله: «بعض المعربين» أبو حيان شيخه، وانظر البحر: ١٩٧/١، فإن حديث أبي حيان في الآية لا يدل على أنه يعتقد ما أثبته في إعرابها.

(٣) أي حين جعل «إذ» ظرفاً لـ «اذكر».

(٤) لأنه إمّا في زمن آدم أو موسى، وكيف يكون الذكر المأمور به في المستقبل واقعاً في الزمان الماضي. الدسوقي: ٨٥/١.

وعند الدماميني، ١٧٢: «فكيف يكون المستقبل واقعاً في الزمن الماضي».

(٥) في حاشية الأمير، ٧٤/١: «كأنه إشارة إلى أن المعنى اذكر يا من يَتَأَتَّى منه الذكر، ويمكن تصحيح هذا الوهم بأنه ظرف مجازي، والمراد تذكّر في هذا الوقت، وتأمّل في شأنه، فليتأمل» اهـ، وقريب من هذا عند الدسوقي: ٨٥/١ - ٨٦.

(٦) فتكون عندئذٍ مفعولاً به، لا مفعولاً فيه.

(٧) الثالث من استعمالات «إذ» في حال كونها اسماً للزمن الماضي.

(٨) نص الدماميني، ١٧٢/١: «مبدلاً». =

﴿ٱنتَبَذَتْ﴾[١]، فـ (إذ): بَدَلُ[٢] اشتمالٍ من (مريم) على حَدّ البدل في: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٣].

= وفي كتاب عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ١٧/١: «من أجاز التصرُّفَ في (إذ) بإعرابها مفعولاً به لـ (اذكر)، أجاز أن تكون(إذ) بدلاً من المفعول به، ومن منع تصرُّف (إذ) قَدَّر مضافاً محذوفاً أي خبر أو قصة ونحو ذلك يكون هو العامل في (إذ)».

(١) الآية: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾. سورة مريم: ١٦/١٩. وذكرت الآية كاملة في م٣/٣٦ب.
قال الزمحشري: «(إذ): بدل من (مريم) بدل اشتمال؛ لأن الأحيان مشتملة على ما فيها، وفيه أن المقصود بذكر مريم ذكر وقتها هذا لوقوع هذه القصة العجيبة». الكشاف: ٢٧٥/٢.
وفي البحر: ١٧٩/٦، نقل أبو حيان نص الزمخشري ثم قال: «ونصب (إذ) بـ (اذكر) على جهة البدلية يقتضي التصرُّف في (إذ)، وهي من الظروف التي لم يتصرّف فيها إلا بإضافة ظرف زمان إليها، فالأَوْلى أن يجعل ثمّ معطوف محذوف دل المعنى عليه، وهو يكون العامل في (إذ)، وتبقى على ظرفيتها، وعدم تصرفها.. واستبعد أبو البقاء قول الزمخشري».
وقال العكبري: «في (إذ) أربعة أوجه: أحدها: أنها ظرف، والعامل فيه محذوف تقديره: واذكر خبر مريم إذ انتبذت.
والثاني: أن تكون حالاً من المضاف المحذوف.
والثالث: أن يكون منصوباً بفعل محذوف، أي وبيِّن إذ انتبذت..
والرابع: أن يكون بدلاً من (مريم) بدل الاشتمال؛ لأن الأحيان تشتمل على الجثث، ذكره الزمخشري، وهو بعيد؛ لأن الزمان إذا لم يكن حالاً من الجثة، ولا خبراً عنها، ولا وصفاً لها لم يكن بدلاً منها..» التبيان: ٨٦٨.

(٢) والرابط الضمير العائد إليها المستتر في الفعل، أي واذكر وقت انتباذ مريم، الدماميني: ١٧٢، وعنه أخذ الدسوقي: ٨٦/١.

(٣) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ..﴾ سورة البقرة: ٢١٧/٢.
قراءة الجمهور: (قتالٍ فيه) بالكسر، وهو بدل من الشهر بدل اشتمال، وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرار، وهو معنى قول الفرّاء؛ لأنه قال: مخفوض بعن مضمرة، ولا يجعل هذا خلافاً كما =

وقولُه تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾[١] يحتمل[٢] كونَ (إذ) فيه ظرفاً[٣] للنعمة، وكونها[٤] بدلًا منها.

- **والرابع**[٥]: أن يكون مضافاً إليها اسم زمانٍ صالحٌ[٦] للاستغناء عنه نحو:

= يجعله بعضهم، لأن قول البصريين: إن البدل على نية التكرار في العامل هو قول الكسائي والفراء..، ومذهب أبي عبيدة على أن (قتالٍ) خفض على الجوار، وذهب ابن عطية إلى أنه خطأ. والجوار من مواضع الضرورة والشذوذ فلا تحمل الآية عليه.

وانظر هذه الآراء في البحر: ٢/١٤٥، والكشاف: ١/٢٧١، ومعاني الفراء: ١/١٤١، وتبيان العكبري: ١٧٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/٩٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/٧٢، وتفسير القرطبي: ٣/٤٤.

ويكون تنظير ابن هشام في البدلية في هذه الآية بحمل (إذ) في إبدالها من (مريم) على (قتالٍ) وإبداله من (الشهر)، والجامع بين الحالين الاشتمال، أما في الآية الأولى فالأحيان مشتملة على الجثث، ومنها مريم، وأما الثانية فالشهر مشتمل على القتال؛ إذ هو واقع فيه.

(١) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. سورة المائدة: ٥/٢٠.

(٢) في م٢م٤ ١أ: «محتمل» وسواء كان اسماً أم فعلاً فهو واقع خبراً لقوله: «وقوله تعالى» في أول الآية.

(٣) فيكون من الاستعمال الأول لـ (إذ) وهو كونها ظرفية.

وتعرض العكبري للحديث عن هذا في الآية (١١) «من هذه السورة، وأحال عليه في حديثه عن الآية (٢٠)، وهي موضع الشاهد هنا، فكان مما قال: «(إذ) ظرف للنعمة أيضاً، وإذا جعلت (عليكم) حالاً جاز أن يعمل في (إذ)». التبيان: ٤٢٥، ٤٣٠، وتحدث في هذا أبو حيان في الآية (١٠٣) من سورة آل عمران، وذلك في البحر: ٣/١٩، قال: «وجَوَّز الحوفي في (إذ) أن ينتصب بـ (اذكروا)، وجَوَّز غيره أن ينتصب بنعمة أي إنعام الله، وبالعامل في عليكم، إذ جَوَّزوا أن يكون حالاً من نعمة».

(٤) ويكون من الاستعمال الثالث لها وهو ما نحن فيه، أي البدلية.

(٥) الرابع من أوجه استعمال «إذ» في حال كونها اسماً للزمن.

(٦) في م٤/٣٧ب: «صالحٍ» كذا بالجر على أنه نعت للفظ «زمان». =

«يومئذٍ، وحينئذٍ»[١]، أو غيرُ صالحٍ له نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[٢].

وزعم الجمهور أنّ (إذ) لا تقع إلا[٣] ظرفاً، أو مضافاً إليها، وأنها في نحو:

= ولا يُضاف إلى (إذ) إلا اسم زمان، وفي الخزانة، ٤٨/٣ «وجدت بخط صاحب القاموس تركيب هذه الظروف مع (إذ)، قال: لا يضاف إلى إذ في كلام العرب غير سبعة ألفاظ وهي: يومئذٍ، حينئذٍ، ساعتئذٍ، ليلتئذٍ، غداتئذٍ، عشيتئذٍ، عاقبتئذٍ.

وقيل ومقتضاه أنه لا يقال: وقتئذٍ ولا شهرئذٍ ولا سنتئذٍ، وقد ورد أو انئذٍ في شعر الهذلي».

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٨/١، واللسان والتاج (إذ)، والبحر: ٤٦١/٣.

وفي حاشية الأمير، ٧٤/١: «تقول: أكرمتني فأثنيتُ عليكَ حينئذٍ، وهذا صالح للسقوط بأن تقول: فأثنيتُ عليك إذ أكرمتني، إن قلت كذلك، إذ تصلح للسقوط بأن تقول: حين أكرمتني، فالصالح للسقوط أحدهما لا بعينه، فلأيّ شيء خصَّ المضاف بصلاحيته للسقوط، وعلى فرض إرادة التخصيص كان ينبغي أن يعكس؛ لأن الثواني هي التي توصف بالزيادة». وانظر الدسوقي: ٨٦/١ والدماميني/١٧٣.

(١) ذهب ابن مالك إلى أنّ هذه الإضافة من إضافة المؤكِّد إلى التأكيد، وذهب غيره إلى أنه من إضافة الأعم إلى الأخص، كشجر أراك، وذلك أن (إذ) مضاف إلى جملة محذوفة، فإذا قلت: جاء زيد وأكرمته حينئذٍ، فالمعنى، حين إذ جاءني، فالثاني مُخَصَّص بالإضافة إلى المجيء، والأول عارٍ من ذلك، فهو أَعَمُّ منه، فلا يكون الثاني مؤكداً له.. انظر الدسوقي: ٨٦/١، والدماميني: ١٧٣.

(٢) الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾. سورة آل عمران: ٨/٣.

والظرف المضاف هنا وهو «بعد» لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع أنه مقصود. الدماميني: ١٧٣.

والتقدير في الآية: ربنا لا تزغ قلوبنا بعد زمن هدايتنا، ولو أسقطنا «بعد» لصار التقدير: ربنا لا تزغ قلوبنا زمن هدايتنا، وهو خلاف الأول، وهو غير المراد في الدعاء في نص الآية.

وانظر الرضي في شرح الكافية: ١٠٨/٢، ودراسات عضيمة: ٢/١.

(٣) ذكرتُ هذا من قبل، وبيّنت أنّ رأي الجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا لكونها مضافاً إليها، ووافق أبو حيان الجمهور قولاً وخالفهم عملاً.

وذكرت مَذْهَبَ مَن ذَهَبَ فيها إلى وقوعها مفعولاً به ومبتدأ وبدلاً وحرف تعليل وللمفاجأة، وردّ هذا كله أبو حيان. انظر البحر: ١٩٢/١، ٨٥/٤، ٤١٠، والرضي: ١٠٨/٢، وأمالي الشجري: ١٧٦/١، والجنى الداني: ١٨٧، وهمع الهوامع: ١٧٢/٣.

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[١] ظرف لمفعول[٢] محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلًا، وفي نحو: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾[٣] ظرف لمضافٍ إلى مفعول محذوفٍ[٤]، أي: واذكروا قصة مريم، ويؤيِّد هذا[٥] القولَ التصريحُ بالمفعول في:

---

(١) الآيـة: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًاۚ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْۖ وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾. سورة الأعراف: ٨٦/٧.

(٢) وليست مفعولاً به.

وفي همع الهوامع: ١٧٢/٣، جوَّز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به في نحو هذه الآية. والجمهور لا يثبتون هذا.

وفي الكشاف، ٥٦٠/١ «إذ مفعول به، غير ظرف، أي: واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عددكم، فكثّركم الله ووفَّر عددكم».

وفي البحر: ٣٤٠/٤، أثبت أبو حيان نص الزمخشري، ثم قال: «وذكر غيره أنه منصوب على الظرف، فلا يمكن أن يعمل فيه (واذكروا)؛ لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى».

(٣) تقدَّمت الآية، وهي من سورة مريم، ١٦/١٩: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ..﴾.

(٤) المضاف هو قصة أو خبر، أي واذكر قصة مريم، أو خبر مريم. وقوله: «إلى مفعول»، إلى ماهو مفعول بعد حذف قصة أو خبر، وهو: مريم.

وقال الدماميني، ١٧٤: «ولو عُرِّف فقيل إلى المفعول لكان أحسن» قلتُ هو كذلك في م١٤/٢ب: «المفعول».

وفي حاشية الأمير، ٧٥/١: «الأوضح نسخة التعريف، أي المفعول قبل الحذف».

ويبدو أن (إلى) ثبتت في نسخ الكتاب جميعها غير أن الدماميني رأى أنه لو قيل: «المضاف مفعول محذوف» لكان حسناً، فإن القصة المقدرة هي لفظ مضاف إلى مريم، وهو مفعول محذوف، وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بأن يكون قوله: محذوف، صفة لمضاف. انظر: ص/١٧٤.

وقوله: (محذوف) هنا نعت للفظ «مضاف».

(٥) أي يؤيد ما سبق من حذف المفعول ما صُرِّح به في الآية التالية.

﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾[(١)].

ومن الغريب أنّ الزمخشري قال في قراءة بعضهم[(٢)]:

﴿لَمِن مَنِّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ[(٣)] بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾: إنه[(٤)] يجوز أن يكون

---

(١) الآية: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. سورة آل عمران: ١٠٣/٣.

و (إذ) في الآية بدل من المفعول به وهو (نعمة). وذهب أبو حيان في البحر: ١٩/٣، إلى أنه حال من نعمة.

وانظر التبيان للعكبري: ٢٨٣، وحاشية الشهاب: ٥٣/٣.

(٢) الآية: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾. سورة آل عمران: ١٦٤/٣.

والقراءة التي أشار إليها المصنف والزمخشري هي قراءة عيسى بن سليمان عن بعض القراء، وذلك على جعل «مِنْ» جارّة، و «مَنٌ» اسم مجرور بها. وانظر البحر: ١٠٣/٣، ومختصر ابن خالويه: ٢٣، والكشاف: ٣٥٩/١، وحاشية الشهاب: ٧٨/٣، وفيها نص البيضاوي، وهمع الهوامع: ١٧٣/٣. وكتابي معجم القراءات ٦١٥/١.

(٣) من هنا إلى آخر الآية غير مثبت في م٢٧/١أ، ولا في م١٤/٢ب، وفي م٣٦/٣ب حاشية نقل فيها نص الكشاف في هذه القراءة.

(٤) قال الزمخشري: «وقرئ: ﴿لَمِن مَنِّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ وفيه وجهان: أن يراد: لمن مَنِّ الله على المؤمنين مَنُّه أو بَعْثُه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون (إذ) في محل الرفع كإذا في قولك: أَخْطَبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لمن مَنِّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه». الكشاف: ٣٥٩/١.

وقابل الدماميني بين نص المصنِّف ونص الزمخشري، وأشار إلى أنه نَقَلَ بالمعنى وغالبِ اللفظ، وقولُ ابن هشام: «إنه يجوز» لم يقع في نص الزمخشري حتى يحكيه ابن هشام. الدماميني: ١٧٤. =

التقدير: مَنُّه[١] إذ بعث، وأن تكون[٢] (إذ) في محل رفع كـ (إذا)[٣] في قولك[٤]: «أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ إذا كان قائماً»[٥]، أي لَمِن مَنِّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه، انتهى[٦].

فمقتضى هذا الوجه[٧] أنّ (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك[٨] قائلًا، ثم تنظيره

= وذكر الدماميني أنه لا يجوز في «أنه» إلا الفتح، وترك ذكر العلة، وبيانُ ذلك أن هذا ليس تعبير الزمخشري، وبالتالي فلا تكسر الهمزة خلافاً لمن توهم ذلك، وظن هذا فيها لأنها وقعت بعد القول، ويذهب فيها الدماميني إلى أنها وما بعدها مصدر مبتدأ، ومن الغريب، وما بعده الخبر المقدم. ولم يُصَرِّح الدماميني بهذا غير أنه لا يقوم به إلا هذا الوجه من الإعراب.

(١) الأمير/ ١/٧٥، فهي ظرف لمبتدأ مؤخر دَلَّ عليه الخبر المقدّم.. وفي الدسوقي/ ١/٨٦: مَنُّه: مبتدأ مؤخر، وإذ بعث ظرف لمبتدأ مؤخر لمحذوف دل عليه الخبر المقدّم.

(٢) في م٢/١٤ب: «يكون».
وقوله: إذ في محل رفع، أي مبتدأ، ولمن مَنِّ الله خبره، وعلى هذا فلا حذف، ويكون جعل الوقت من المنّ مبالغة ـ انظر الحواشي.

(٣) وقوله «كإذا» تنظير في احتمالي النصب والرفع على الخبرية، ومبنى هذا الكلام على أنهما من الظروف المتصرِّفة. الأمير: ١/٧٥.

(٤) في هذا القول: أَخْطَبُ: مبتدأ، ما: مصدرية، ويكون: صلة و «إذا كان قائماً»:خبر، والتقدير: أَخْطَبُ أحوال الأمير كائن وقت قيامه، وعلى هذا التقدير جاء «إذا» في محل رفع خبر «أخطب»، أو أنه ظرف للخبر.. وانظر الدسوقي: ١/٨٦.

(٥) انظر هذا القول في شرح المفصّل: ١/٩٧، برواية مختلفة.

(٦) انتهى نص الزمخشري. كذا، وهو لم ينقل نص الزمخشري بحروفه، وإنما نقل معناه كما أشرت فيما سبق.
وقوله «انتهى» ليس في م٢/١٤ب.

(٧) أي الوجه الأخير، وهو كونها في محل رفع.
وفي الدماميني، ١٧٤: «هذا التوجيه».

(٨) ذكر الأمير: ١/٧٥، أنه حكاه الشمني عن بعضهم، وذكر الدماميني أنه لا مانع منه حيث جاز خروجها عن الظرفية، ولا يحتاج إلى سماع يخصُّه. =

بالمثال[١] غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حَقَّه[٢] أن يقول: «إذ كان»؛ لأنهم يُقَدِّرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارةً، و (إذا) أخرى بحسب المعنى المراد[٣].

ثم ظاهره[٤] أن المثال يُتَكَلَّم به كذا[٥]، والمشهور أن حذف

= قال الدماميني (١٧٤): «وأقول، إذا كان الجمهور يجوِّزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها، وغيرُهم عند الإتيان بها مفعولاً به أو بدلاً منه صدق حينئذٍ أنها ظرف متصرّف فلا يمتنع جعلها مبتدأً، ولا يحتاج فيه إلى سماع يخصه عن العرب».

وقال الشمني: «يرد عليه ـ على ابن هشام ـ إنه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته، على أن في شرح اللُّبِّ وضوء المصباح ما يقتضي أن لذلك قائلاً وهو: وإذ وإذا لا يلزمان الظرفية، نصَّ على ذلك سيبويه في الكتاب، وأجاز: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو بمعنى: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فأوقع إذا ههنا مبتدأ وخبراً. اهـ..

انظر همع الهوامع: ١٧٣/٣، والرضي: ١١٤/٢.

(١) في م٣٧/٣أ: «بهذا المثال». وهو قوله: «أَخْطَبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً»؛ لأن (إذ) للماضي، و(إذا) للاستقبال، وكان عليه أن يُنَظِّر (إذ) بإذ.

وذكر الأمير أن الزمخشري قد يكون أراد مطلق التنظير في الوجهين، واتحاد شخص الظرفين غير لازم.

(٢) «حَقَّه» بالنصب خبر «كان» مقدَّم، واسم كان هو المصدر المؤوّل من «أن يقول» وما بعده.

(٣) قد يكون عدول الزمخشري عن ذلك من أجل أن يفيد أن كلاً من (إذ) و (إذا) يستعمل اسماً غير ظرف. ويقصد بقوله «المعنى المراد» من حيث المضيّ والاستقبال.

(٤) قال الدماميني، ١٧٥/١: «أي يتكلّم به كذا على الصورة التي يلفظ بها».

وعند الأمير، ٧٥/١: «الزمخشري أشار إلى هذا حيث لم يقل: قولهم، أي العرب، وإنما قال: قولك أو تقديرك».

(٥) أي على الصورة التي رواها الزمخشري.

وقوله «كذا» كذا جاء في المخطوطات ماعدا الأول منها، ومثلها في الدماميني والدسوقي، وعند الأمير: ٧٥/١، وطبعة محمد محيي الدين: ٨١/١، ومبارك: ١١٣/١: «هكذا».

الخبر[١] في ذلك واجب، وكذلك[٢] المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في موضع[٣] نصب، ولكن جَوّز عبد القاهر[٤] كونها في موضع رفع؛ تمسكاً بقول[٥] بعضهم: «أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة»، بالرفع؛ فقاس[٦] الزمخشري (إذ) على إذا)، والمبتدأ على الخبر.

---

(١) المشهور أن يقال: «أخطبُ ما يكون الأمير قائماً».
وذكر السيوطي في حاشيته الخلاف في الوجوب، وأن ابن الحاج قال بعدم الوجوب في نقده على ابن عصفور، وذكر هذا أبو حيان في الارتشاف. انظر حاشية الأمير: ١/٧٥.

(٢) في م٣/٣٦أ، وم٤/٣٧ب: «وكذا».

(٣) وهذا اعتراض عليه أيضاً، وحاصله أن «إذا» في محل نصب، والخبر هو كائن أو حاصل، وليس «إذا» هو الخبر، بل ظرف للخبر المحذوف الدسوقي: ١/٨٧.

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، صنَّف المغني في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن الكبير والصغير، والعوامل المئة، وله غير ذلك توفي سنة (٤٧١هـ) بغية الوعاة: ٢/١٠٦.
وقوله هذا جواب عن الزمخشري، فقد جَوّز عبد القاهر الرفع في «يوم» وتكون، «إذا» الحالَّة محله في محل رفع مثله، وتبع الزمخشريُّ عَبْدَ القاهر، ثم قاس «إذ» في الآية على «إذا» التي حملها عبد القاهر على يوم، وهو غير مناسب، لاختلاف الزمانين، فإذ للماضي، وإذا للمستقبل، ولا جامع بينهما. وانظر الدسوقي: ١/٨٧.

(٥) في م٣/٣٧أ: «بقولهم».

(٦) في م٢/١٤ب: «وقاس».
وقال الدماميني، ١٧٥: «هذا تشنيع على الزمخشري، ولعل الزمخشري لم يتنبه إلى هذا القياس».

والوجه الثاني(١):

أن تكون اسماً للزمن المستقبل(٢)، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(٣)(٤)، والجمهور لا يثبتون هذا القِسم(٥)، ويجعلون الآية من باب: (٦)﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾، أعني من تنزيل المستقبل(٧) الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع(٨).

وقد (٩) يُحْتَجُّ لغيرهم بقوله تعالى: (١٠)﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي

(١) في م٤/٣٧ب: «الثاني»، واستُدرك النقص.

(٢) كذا في الجنى الداني: ١٨٨، بمنزلة «إذا»، وذهب إلى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن مالك، وفي شرح الفريد، ٤٣٣: «وربما وقعت (إذا) موقع (إذ) و (إذ) موقعها، كذا في التسهيل»، وانظر التسهيل: ٩٣، وتبيان العكبري/ ١٣٥، ١١٢٢، وهمع الهوامع: ١٧٢/٣، والرضى: ١٠٨/٢، وشواهد التوضيح لابن مالك: ٩، والبحر المحيط: ٣٨٧/١، ومواضع أخرى فيه.

(٣) سورة الزلزلة: ٤/٩٩، أي يوم تزلزل الأرض زلزالها، وهو يوم النفخة الثانية، وهذا مستقبل.

(٤) في م٣/٣٧أ، أثبتت الآية الخامسة من سورة الزلزلة: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾.

(٥) الجمهور لا يثبتون الاستقبال في (إذ)، وإنما يجعلونها للماضي دائماً، وذهب جماعة إلى أنها تقع للاستقبال، ومنهم ابن مالك، واحتجوا بآية الزلزلة السابقة.

(٦) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾. سورة الكهف: ٩٩/١٨.

(٧) وهو النفخ في الصور. والنص في همع الهوامع: ١٧٢/٣.

(٨) وذلك باستعمال صيغة الماضي المتحقِّق الوقوع، وفي الآية: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ نزل التحديث الواقع في المستقبل منزلة الماضي، ومن هنا صَحَّ جعل «إذ» ظرفاً للمستقبل.
وفي الجنى الداني/ ١٨٨: «وذهب أكثر المحققين إلى أنّ (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذ)، وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى مُتيَقَّنةً مقطوعاً بها عُبِّر بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية وغيرهما».

(٩) النص من هنا إلى قوله: بمنزلة (إذا) في همع الهوامع: ١٧٢/٣.

(١٠) الآيات: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ * فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾. سورة غافر: ٤٠/٧٠ - ٧٢.

﴿أَعْنَاقِهِمْ﴾[(١)]، فإنّ (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس[(٢)] عليه، وقد عمل[(٣)] في (إذ)، فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا)[(٤)].

والثالث[(٥)]: أن تكون للتعليل، نحو: [(٦)]﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل[(٧)] ظلمكم في الدنيا.

---

(١) قال العكبري: «(إذ) ظرف زمانٍ ماضٍ، والمراد بها الاستقبال هنا». انظر ص: ١١٢٢، ومن قبل ص/١٣٥.
وقال أبو حيان في البحر، ٧/٤٧٤: «و (إذ) ظرف لما مضى فلا يعمل فيه المستقبل، كما لا يقال: سأقوم أمسِ، فقيل (إذا) يقع موقع (إذ)، وإنّ موقعها على سبيل المجاز، فيكون (إذ) هنا بمعنى (إذا)، وحسّن ذلك تيقُّن وقوع الأمر، وأُخرِج في صيغة الماضي وإن كان المعنى على الاستقبال».
وفي الكشاف، ٣/٥٩ - ٦٠: «فإن قلتَ: وهل قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ إلا مثل قولك: سوف أصُومُ أمسِ؟ قلت: المعنى على (إذا) إلاّ أنَّ الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقَّنَةً مقطوعاً بها عُبِّر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى عن الاستقبال»، وعبارة الجنى الداني هي نص الزمخشري، وقد أشار إلى هذا المرادي. انظر: ص ١٨٨.

(٢) وذهب الدماميني إلى أنه لا مانع من أن يُتَأَوَّل هذا بما تأول به الجمهور: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، فيقال: هذا من باب: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وحرف التنفيس، ليس بصادٍّ عن ذلك (ص ١٧٥)، وانظر حاشية الأمير: ١/٧٥.

(٣) في حاشية الأمير: «أعمل»، ومثله طبعة مبارك وزميله: ١١٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٠. وفي المخطوطات ونص السيوطي دون همز كما أثبتُّهُ.

(٤) أي في الاستقبال.

(٥) الوجه الثالث من معاني «إذ».

(٦) الآية من سورة الزخرف: ٤٣/٣٩.
قال أبو حيان: «وقيل: إذ للتعليل، حرف بمعنى (أَنْ)»، البحر: ٨/١٧، وعند العكبري: «فأما (إذ)، فمشكلة الأمر، لأنها ظرف زمان ماضٍ، ولن ينفعكم وفاعله واليوم المذكور ليس بماضٍ..». التبيان: ١١٣٩.

(٧) وعند العكبري (١١٤٠): «وقيل: إذ بمعنى أَنْ، أي لأن ظلمتم».

وهل هذه[(١)] حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ، فإنه[(٢)] إذا قيل: ضربتُه إذ أساء، وأُريد[(٣)] الوقتُ اقتضى ظاهرُ الحال أنّ[(٤)] الإساءة سبب الضرب؟ قولان[(٥)]، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول[(٦)]، فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب، لم يكن التعليل

(١) أي «إذ» التي للتعليل. وقال الرضي، ٢/١١٥: «ويجيء (إذ) للتعليل نحو: جئتك إذ أنت كريم، أي لأنك، والأَوْلى حرفيتها إذن؛ إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حَدِّ الاسم».
وقال المرادي: «واختلف في (إذ) هذه، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجرَّدت عن الظرفية، وتمحَّضت للتعليل، ونُسِب إلى سيبويه، وصَرَّح ابن مالك في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها، وذهب قوم منهم الشلوبين إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح»، الجنى الداني: ١٨٩.
وانظر رَدَّ الرأي الأخير عند عضيمة في كتابه الدراسات: ١/٥٠، وفي الروض الأنف: «إذ» بمعنى أن المفتوحة، كذا قال سيبويه في سواد الكتاب» ١/٢٨٦.
وانظر الخصائص: ٢/١٧٣، ٣/٢٢٢، ٢٤٤، والبرهان: ٤/٢٠٨، والإتقان: ١/١٤٧.
ولقد تتبعتُ مواقع «إذ» في كتاب سيبويه فلم أجد لها عنده هذا المعنى الذي ذكروه فيه.

(٢) في م٣/٣٧أ: «لأنه».

(٣) في طبعة مبارك، ١١٣: «وأُريد بـ (إذ) الوقت» ومثله في حاشية الأمير: ١/٧٥، وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ٨٢ أثبت «إذ» بين حاصرتين، ويبدو أنه كذلك في بعض المخطوطات.
وما أثبتُّه إنما هو من المخطوطات التي رجعتُ إليها بإسقاط «إذ»، ومثله حاشية الدماميني: ١٧٦، والدسوقي: ١/٨٧.

(٤) ليس في م٢/١٤ب.

(٥) قال بهما بعض النحاة.

(٦) وهو جعل «إذ» حرف عِلَّة، وأما على جعلها ظرفاً والتعليل مُسْتَفَاد من قوة الكلام، فلا يرتفع السؤال. الدماميني: ١٧٦.

مستفاداً[١]، لاختلاف زمني[٢] الفعلين، ويبقى إشكال في الآية[٣]، وهو أنّ (إذ) لا تُبْدَل من اليوم لاختلاف الزمانين[٤]، ولا تكون ظرفاً لـ (ينفع)، لأنه لا يعمل في[٥] ظرفين، ولا لـ (مشتركون)[٦]، لأن معمول خبر الأحرف الخمسة[٧] لا يتقدّم عليها؛ ولأن معمول الصلة لا يتقدّم[٨] على الموصول، ولأنّ اشتراكهم

---

(١) أي ومقتضى الثاني استفادته من قوة الكلام.

(٢) النفع المنفيّ والظلم، فإن زمن الأول زمن الآخرة، وزمن الثاني زمن الدنيا. الدماميني: ١٧٦، وقال الدسوقي، ١/٨٨: «الفعل الواقع علة، وهو الظلم وزمنه الدنيا، والفعل المُعَلَّل من حيث عدمه وهو النفع وزمنه الآخرة، واختلاف الزمان يمنع التعليل، بل في الحقيقة يمنع من التام الكلام من أصله كما أشار إليه بقوله: و يبقى إشكال..» وهو نص الأمير: ١/٧٦.

(٣) سقط لفظ الآية من م٢/١٤ب و م٤/٣٨أ.
والإشكال: هو المراد بالسؤال المذكور أولاً، وأجاب عنه بأربعة أجوبة:
الأول: إذ حرف تعليل، الثاني: ما ذكره عن أبي علي، الثالث: أن يُقدَّر ثبت بعد إذ، الرابع: تقدير بعد قبل إذ، وتقدّم الجواب الأول وستأتي الثلاثة.

(٤) الزمانان: زمن الآخرة وزمان الدنيا، وهما متباينان، فلا يجوز إبدال أحدهما عن الآخر.
وفي الخصائص جعل أبو الفتح (إذ) مفيدة للتعليل، قال: «.. ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم..».

(٥) أي الفعل «ينفع» لأن العامل لا يعمل في ظرفين زمانين كالذي نحن فيه، وهما (اليوم) و (إذ).

(٦) أي ولا يكون ظرفاً لـ «مشتركون».

(٧) ذكروا أنه كان عليه أن يقول الأحرف الستة، وهي: إنّ، وأنّ، ولكن، وكأن، وليت، ولعل. وكأنه هنا رأى أنّ (أَنّ) المفتوحة هي عين المكسورة، فعدَّها خمسة.
ومعمول خبر هذه الأحرف لا يتقدّم عليها، فلا يتقدَّم معمول خبر (أَنّ) المفتوحة الهمزة، لأنها فرع من أختها وهي (إنّ) المسكورة. وانظر الشمني: ١/١٧٦ - ١٧٧.

(٨) أي أَنّ المفتوحة موصول حرفي؛ لتأوّلها مع صلتها بمصدر، وصلتها معمولاها الاسم والخبر، وقد فرض أن (إذ) المتقدمة على (أَنّ) ظرفٌ لخبرها الذي هو مشتركون، فلزم تقديم معمول بعض الصِّلة على الموصول، وهو محذور. (الدماميني: ١٧٧)، ثم تعقَّبه في هذه المسألة، ورأى أن الصواب أحد أمرين: إما أن يسقط العلة الثانية، ويقال الأحرف الستة، أو يسقط العلة الأولى؛ وذلك لأن العلة =

في الآخرة لا في زمن ظلمهم[١].

ومما حملوه[٢] على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[٣]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[٤]،

= في امتناع تقدُّم خبر الأحرف الخمسة عليها أنّ لها صدر الكلام، والعلة في المفتوحة كونها موصولاً لا علة التقديم، فإنها مسلوبة الصدرية، بدليل: أعجبني أنك مُحْسِنٌ، وإذا تقرر ذلك فنقول إنه أراد خصوص الخمسة فقط، فلا معنى لذكرها في هذا المقام، وإن أراد الخمسة مع ما يتفرع عنه لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين؛ إذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة للمفتوحة كونها من الأحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولاً حرفياً، بل العلة هي الثانية فقط. وانظر تعليق الشمني على نص الدماميني.

(١) أي اشتراكهم في عذاب الآخرة لا في زمن الظلم في الدنيا، فلا يصح تعلق (إذ ظلمتم) بـ (مشتركون).

(٢) أي أهل العلم والمفسّرون، وأما الجمهور فلا يقولون بذلك.
كذا عند الدسوقي: ٨٨/١، وفي همع الهوامع، ١٧٥/٣، «وتزاد (إذ) للتعليل خلافاً للجمهور».

(٣) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ۚ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾. سورة الأحقاف: ١١/٤٦.
وفي البحر، ٥٩/٨ «العامل في (إذ) محذوف، أي: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، وقوله: فسيقولون. مُسَبَّب عن ذلك الجواب المحذوف، لأن هذا القول ناشئ عن ذلك العناد، ويمتنع أن يعمل في (إذ)، فسيقولون لحيلولة الفاء، ولتعانُدِ زمان (إذ) وزمان (سيقولون)..».
ونصُّ أبي حيان هذا مثله في الكشاف: ١٠١/٣، والدماميني: ١٧٧، وانظر العكبري: ١١٥٥، وشرح الرضي: ١٠١/٢.

(٤) تتمة الآية: ﴿.. يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ سورة الكهف: ١٦/١٨.
قال العكبري/٨٤٠: «(إذ) ظرف لفعل محذوف، أي وقال بعضهم لبعض..» وعند الدسوقي: ١/ ٨٨: «(إذ) في هذه الآية وما قبلها حرف تعليل لاظرف، وإلا لزم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها»، وانظر الرضي: ١٠١/٢، والدماميني: ١٧٧.

وقولُه(١):

فأصبحوا قَدْ أعادَ اللهُ نعمَتَهم إذْ هُم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بَشَرُ

وقول الأعشى(٢):

إنّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا وإنّ في السَّفْرِ إذ مَضَوا مَهَلا

(١) البيت من قصيدة للفرزدق مدح بها عمر بن عبد العزيز لما كان والياً بالمدينة، ويروى البيت أيضاً: «دولتهم» بدلاً من «نعمتهم».
ومعنى البيت: أن الناس أصبحوا بولاية عمر عليهم قد أعاد الله عليهم نعمة كانوا في مثلها من قبل حين كان جَدّه مروان والياً عليهم.
والشاهد في البيت (إذ) في الموضعين فهي للتعليل. واستشهد سيبويه بالبيت على أن بعض الناس كان ينصب «مثلهم» خبراً لـ «ما» و «بَشَر» اسمها قال: وهذا لا يكاد يُعْرَف.
وذكر السيوطي في البيت شواهد أخرى: استعمال (أصبح) بمعنى (صار)، واقتران جملة الحال الماضية بقد. وورود (إذ) للتعليل. ونصب خبر ما مع تقدم على اسمها وهو نادر.
وانظر البيت في: شرح البغدادي : ١٥٨/٢، والسيوطي: ٢٣٧/١، وسيبويه: ٢٩/١، والخزانة: ١٣٠/٢، ١٣٣/٤، والمقتضب: ١٩١/٤، ومجالس ثعلب: ١١٣، وشرح التصريح: ١٩٨/١، والجنى الداني: ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، والمقرب لابن عصفور: ١٠٢/١، وهمع الهوامع: ١١٣/٢، و٣٣٢/٣، وشرح الأشموني: ٢٠٣/١، والديوان: ١٨٥. وسوف يتكرر هذا البيت في ثلاثة مواضع أخرى.

(٢) البيت مطلع قصيدة للأعشى مدح بها سلامة ذا فائش الحميري، وروايته عند سيبويه: «وإن في السفر ما مضى مهلاً»، وهي كذلك عند المالقي. وهذه الرواية لا شاهد فيها، وهي رواية الأعلم أيضاً. ورواية السيرافي: «إذ مضى»، وذكر أنه يُرْوَى: «مضوا»، ورواية الأغاني: «وإن في السفر من مضى مهلاً».
والسَّفر: المسافرون جمع سافر مثل صحب جمع صاحب، أو هو اسم جمع مسافر، ويعني بالسَّفْر من مات.
ومهلاً: قال أبو عمرو: مهلة لمن بقي بعدهم، أي يستعدُّ ويصلح من شأنه، وقال ابن الحاجب: «معناه: إنهم يقولون: إنّ لنا محلاً في الدنيا وارتحالاً بالموت، وإنّ فيمن مضى قبلنا يعني موت من يموت مهلةً لنا لأنا نبقى بعدهم..». =

أي[١]: إنّ لنا حلولًا في الدنيا، وإنّ لنا ارتحالًا عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالًا لنا؛ لأنهم[٢] مضوا قبلنا وبقينا[٣] بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأنّ (إذ)[٤] التعليلية حرف كما قدّمنا. والجمهور[٥] لا يثبتون ذلك[٦]. وقال[٧] أبو الفتح: راجعت أبا علي

= والشاهد في البيت أن (إذ) تعليلية.

والأعشى: هو ميمون، وكنيته أبو بصير بن قيس بن جندل، وكان من فحول شعراء الجاهلية، وهو أول من سأل بشعره، وكانوا يسمونه صنّاجة العرب لجودة شعره، وقيل غير ذلك، واتجه إلى الرسول ومعه قصيدة ليُسْلِم غير أنه مات قبل أن يتحقق له ذلك.

وانظر شرح البغدادي: ١٦١/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٨/١، وأمالي الشجري: ٧٦/٢، وكذلك: ٣٢٢/١، والخزانة: ٣٨١/١، واللسان (حلل)، وسيبويه: ٢٨٣/١، ٢٨٤، و١٤١/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل: ٣١١/١، وأمالي السهيلي/ ١١٥، والمقتضب: ١٣٠/٤، وشرح المفصل: ١٠٣/١، ٧٤/٨، والخصائص: ٣٧٣/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٧٦/٢، ورصف المباني: ٢٩٨، وهمع الهوامع: ١٦١/٢، ودلائل الإعجاز: ٢١٠، والديوان: ٢٣٣.

(١) كلام المصنف مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه: انظر: ٧٦/٢.

(٢) البغدادي: كلام المصنف لأنهم مضوا، إشارة إلى معنى (إذ) التعليلية، والجيد أن تبقى على ظرفيتها، وأن يكون (إذ مضوا) بدل اشتمال من السفر.

(٣) وتحقق الإمهال لأنا لم نمض معهم.

(٤) ليست في م١٤/٢ب.

(٥) الأقوال التي سبقت أقوال غير الجمهور.

(٦) في م٣٨/٤ب: «لا يثبتون هذا القسم»، ومثله طبعة مبارك وزميله: ١١٤، وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ١١٤: «هذا».
والمراد كونها للتعليل من أصلها ظرفاً أو حرفاً.

(٧) الواو ساقطة من م٣٧/٣ب. وأبو الفتح عثمان بن جني تلميذ أبي علي الفارسي. ونصه في تبيان العكبري: ١١٤٠، وفي البحر: ١٧/٨، والخصائص: ١٧٢/٢، وفي هذه المراجع زيادة عما ههنا، ففي العكبري نهاية النص: «فتكون (إذ) بدلاً من (اليوم) حتى كأنها مستقبلة أو كأن اليوم ماض».
وانظر نص الخصائص، فهو اكثر إحكاماً وبياناً مما أثبته المصنف هنا.

مـراراً[١] فـي قـولـه تـعـالـى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ..﴾[٢] الآيـة مستشكلًا إبدال (إذ) من (اليوم)، فآخر ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكأن اليوم ماضٍ[٣]، وكأن (إذ) مستقبلة. انتهى[٤].

وقيل: المعنى[٥]: إذ ثبت ظلمكم، وقيل: التقدير[٦] بعد إذ ظلمتم[٧]، وعليهما

---

(١) في م٣/٣٧ب: «مرات».

(٢) سورة الزخرف ٣٩/٤٣ وقد تقدمت وقوله تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ ليس في م٢/١٤ب، ولا م٤/٣٨ب.

(٣) أي أنك إما أن تلاحظ أن الجميع من جنس زمن الدنيا أو من جنس زمن الآخرة، فمراده بالماضي الدنيا، وبالمستقبل الآخرة، والمعنى على هذا: لن ينفعكم اليوم الحاضر الذي هو وقت الظلم حكماً أي متصل به، ولن ينفعكم اليوم الذي هو الآخر الذي هو وقت الظلم في الدنيا حكماً لاتصاله: كذا في تقريرات الشيخ دردير، وانظر الدسوقي: ٨٨/١، والدماميني: ١٧٨.

(٤) «انتهى» غير مثبتة في م٣/٣٧ب.
ثم لا معنى لإنهاء النص بهذا اللفظ، فهو لم ينقل نص ابن جني فيما جرى له مع شيخه، وإنما تصرّف فيه بالزيادة والحذف.

(٥) هذا الكلام عند العكبري/ ١١٤٠: «وقال غيره - أي غير ابن جني -: الكلام محمول على المعنى، والمعنى: أن ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة فكأنه قال: ولن ينفعكم اليوم إذ صَحَّ ظلمكم عندكم، فهو بدل أيضاً».
ومثل هذا عند الدماميني: ١٧٨ - ١٧٩.

(٦) النص في العكبري، ١١٤٠: «وقال آخرون: التقدير بعد إذ ظلمتم، فحذف المضاف للعلم به». وعند الدردير: «بعد إذ ظلمتم، أي في الزمن الذي بقدر زمن ظلمكم، ولاشك أن المراد بالزمن البَعْدي الآخرة». انظر النص عند الدسوقي: ٨٨/١.

(٧) وذكر العكبري رأياً ثالثاً قال: «وقيل: (إذ) بمعنى (أَنْ)، أي لأن ظلمتم». وقوله: «وعليهما»، أي: وإذا بنينا على الرأيين السابقين وهما تقدير: ثبت أو بعد.

أيضاً، فـ (إذ) بدل من (اليوم)، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه[١] في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾، لأن المدَّعَى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن (يوم) في «يومئذٍ»؛ لأنها[٢] لا تُحذَف لدليل، وإذا لم تُقَدِّر (إذ) تعليلًا[٣]، فيجوز أن تكون (أنّ) وصلتها تعليلًا[٤] والفاعل[٥] مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾[٦]، أو إلى «القرين»[٧]، ويشهد لهما[٨] قراءة بعضهم[٩]:

---

(١) في م١/٢٨أ و م٤/٣٨ب «لما قدمناه».
كان المصنف قد ذكر من قبل أن (بعد) و (قبل) غير صالحين للاستغناء عنهما عند إضافة (إذ) إليهما، وهذا يقتضي ألا يُحذَفا، وتقديره هنا يقتضي الحذف، والجواب على ذلك أن معنى: لا يستغنى عنهما أنه لا يستغنى عن معناهما، ولا يشترط نص اللفظ، فلا بد من ملاحظة المعنى، وأما اللفظ فحذفه جائز إذا وجد الدليل. ونظر الدسوقي: ١/٨٨.

(٢) أي بل هذا جائز كما هو الحال هنا، والدليل على ذلك توقف صحة الكلام على تقديرها. الدسوقي: ١/٨٨.
وقال الدماميني، ١٧٩: «وهنا لم نقل استغني عن معناهما حتى ينافي الكلام المتقدّم، وإنما قلنا بأنها مرادة مقصود مَعْنَاها لكنها حذفت لدليل».

(٣) وذلك بأن نجعلها بدلاً بتقرير «ثبت» أو «بعد»، أو بملاحظة اتصال الدنيا والآخرة.

(٤) وذلك على حذف لام العلة.

(٥) وهو الضمير المستتر في: «ينفعكم».

(٦) في آية الزخرف: ٤٣/٣٨ - ٣٩.
وعند الدماميني، ١٧٩: «أي ولن ينفعكم اليوم هو، أي هذا القول، أو لن ينفعكم هذا التمني، أو هذا الاعتذار لأنكم في العذاب مشتركون، أي لاشتراككم في سببه وهو الكفر». وانظر البحر: ٨/١٧.

(٧) أي هذا الضمير راجع إلى القرين المذكور في قوله: «فبئس القرين».

(٨) أي لهذين الاحتمالين: وهما كون الفاعل ضميراً راجعاً إلى قولهم: يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين، وكونه ضميراً راجعاً إلى القرين مع كون «أن» وصلتها تعليلاً، انظر الدماميني: ١٧٩، والدسوقي: ١/٨٩.

(٩) قرأ بهذا ابن عامر ومجاهد، وفي القرطبي: ١٦/١٩، بالكسر ابن عامر باختلاف عنه والباقون بالفتح.

(إنكم) بالكسر على الاستئناف[(١)].

والرابع: أن تكون للمفاجأة[(٢)]، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بينا) أو (بينما) كقوله[(٣)]:

استقدِرِ الله خيراً وأرضَيَنَّ به فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسيرُ

= قال أبو حيان: «وقرئ (إنكم) بالكسر، فَدَلَّ على إضمار الفاعل، ويُقَوِّيه حَمْلُ «أنكم» بالفتح على التعليل، واليوم وإذ ظرفان: فاليوم ظرف حال، وإذ ظرف ماض..» البحر: ١٧/٨.

وانظر التبيان للعكبري: ١١٤٠، وتبيان الطوسي: ١٩٩/٩. والحجة لابن خالويه: ٣٢٢ وكتاب السبعة: ٥٨٦، وكتابي معجم القراءات.

(١) فإنه جواب لسؤال عن العلة مُقَدّر كأنه قيل: لم لا ينفعنا ذلك؟ فقيل: إنا في العذاب مشتركون. الدماميني/ ١٧٩.

(٢) لم تأتِ «إذ» للمفاجأة في القرآن الكريم. ورَدَّ هذا المعنى أبو حيان. انظر البحر: ١٣٧/١.

وقال سيبويه: «وتكون (إذ) مثلها أيضاً [أي مثل إذا]، ولايليها إلا الفعل الواجب، وذلك قوله: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد..» ٣١١/٢.

ونقل المرادي نص سيبويه في الجنى الداني/ ١٨٩ قال: «الرابع أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا أو بينما قال سيبويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه وتهجم عليه».

(٣) ذكر البغدادي أن هذا البيت من مقطوعة لحُرَيْث بن جبلة العذري أوردها أبو حاتم السجستاني في كتاب المُعَمَّرين.

وفي اللسان: (دهر)، البيت مع ثلاثة أبيات نَسَبَها ابن بَرِّي لعثير بن لبيد العذري، قال: وقيل لحريث ابن جبلة العذري، أو عثمان بن لبيد العذري.

وفي بصائر الفيروزبادي نَسَب البيت لأبي عيينة المهلبي، والرواية: «فاستقدر».

وقوله: استقدر الله خيراً: أي اطلب منه تعالى أن يُقَدِّر لك خيراً. والعُسْرُ: مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: موجود.

ومياسير: فاعل دارت، أي حدثت وحَلَّت في موضع العُسْرِ.

والشاهد في البيت أن (إذ) للمفاجأة، وأورد البيت ابن جني في «الفاء» في سر الصناعة على أن إذ وإذا بمنزلة الفاء الرابطة للجواب. =

وهل هي ظرف[١] مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف مؤكِّد[٢]، أي زائد؟ أقوال.

وعلى القول بالظرفية[٣]، فقال ابن جني: عامِلُها الفعل[٤] الذي بعدها؛ لأنها

= وحُرَيث: تصغير حارث، والعذري: نسبة إلى قبيلة عذرة في اليمن، وهو شاعر جاهلي.
انظر البيت في شرح البغدادي: ١٦٨/٢، والسيوطي: ٢٤٤/٨، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٧/٢، ٢٠٩، ودرة الغواص/ ٥٦: «فاستقدر الله»، وسيبويه: ١٥٨/٢، والمعمرون والوصايا: ٤٠، وسر الصناعة: ٢٥٥/١، واللسان: (دهر، قدر)، والأمالي: ١٦٨/٢٠ - ١٧٠، وأسرار العربية: ٢٥٦، وشذور الذهب: ٢٦، وانظر التاج: (دهر، وقدر)، والأساس (قدر).

(١) أخذ هذا المصنف من المرادي، قال في الجنى الداني/ ١٨٩ - ١٩٠: «واختلف في إذ هذه، فقيل هي باقية على ظرفيتها الزمانية، وقيل هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في (إذا) الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة..».
وفي همع الهوامع ١٧٦/٣: «واختار الزمان أبو حيان إقراراً لها على ما استقرَّ لها، واختار ابن مالك والشلوبين معنى المفاجأة».

(٢) في طبعة مبارك وزميله: ١١٥، حرف «توكيد»، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٣، والدسوقي: ٨٩/١، والأمير: ٧٧/١: «توكيد».
وعند الدماميني: ١٨٠، والسيوطي في الهمع: ١٧٦/٣، والمخطوطات: «مؤكِّد». وهذا اختيار ابن مالك والشلوبين.

(٣) زمانية أو مكانية.

(٤) وهو الفعل «دارت» في البيت، أي دارت مياسير في الوقت أو المكان.
والنص في الجنى الداني: ١٩٠، وصورته: «فإن قلت: إذا جُعِلَت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلتُ: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها وليست مضافة إليه، والناصب لـ (بينا وبينما) فعل يقدّر مما بعد (إذ).
وقال الشلوبين: العامل في (بينا) ما يفهم من سياق الكلام، و (إذ) بدل من (بينا)، أي حين أنا كذلك إذ جاء زيد، وافقت مجيء زيد».
وفي همع الهوامع، ١٧٦/٣: «وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة، وعامل بينا وبينما محذوف يفسِّره الفعل المذكور».

غير مضافة[١] إليه، وعامل (بينا وبينما) محذوف يفسِّره المذكور[٢].

وقال الشلوبين[٣]: (إذ) مضافة إلى الجملة[٤]، فلا يعمل فيها الفعلُ، ولا في (بينا وبينما)؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف[٥]، ولا فيما قبله، وإنما عاملهما[٦] محذوف يدل عليه الكلام، و (إذ) بدل[٧] منهما.

وقيل: العامل ما يلي[٨] (بين) بناءً على أنها مكفوفة[٩] عن الإضافة إليه[١٠]، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه[١١]، وقيل: [١٢](بين) خبر لمحذوف، وتقدير[١٣]

---

(١) الدماميني، ١٨٠: ولامانع حينئذٍ من عمله فيها.

(٢) فإذا قلت: بينا أنا قائم إذ جاء عمرو، يكون المعنى: جاء عمرو في زمن جاء بين أوقات قيامي. وانظر الدسوقي: ٨٩، والأمير: ٧٧/١.

(٣) قول الشلوبين إلى «ولا في بينا ولا بينما» سقط من م٣٨/٣أ، واستدرك على هامش النسخة.

(٤) في م٣٩/٤أ «للجملة» وأراد إلى الجملة الواقعة بعدها.

(٥) وهو «إذ»، وما قبل المضاف هو (بينا وبينما).

(٦) في م١ و م٢، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، ٨٣: «عاملها» على الإفراد، وسياق الحديث يدل على أن الصواب ما أثبتُّه.

(٧) أي من «بينا وبينما».
وفي حاشية الأمير، ٧٧/١: «ويتعيّن زمانيتها إذا أبدلت من الزمان».
وعند الدسوقي، ٨٩/١: «إذ ظرف زمان؛ لأنّ (بين) ظرف زمان ولا يُبْدَلُ الزمان إلا من الزمان».

(٨) والتقدير على هذا: العُسْرُ حاصل في أوقات إذ دارت مياسير، ويكون العسر مبتدأ، والعامل فيما سبقه الخبر المقدر، وهو حاصل.

(٩) الكف بالألف في «بينا»، و بـ «ما» في «بينما».

(١٠) سقط «إليه» من م٣٨/٣أ.

(١١) مثل: أَيّاً تضرب أضرب، وأياً تُكْرِم أُكْرِم، فاسم الشرط «أياً» يعمل فيه الفعل «تضرب».

(١٢) في م١٤/٢ب: «وقيل: هو بين». وفي هذه الحالة (إذ) حرف مؤكد، أو للمفاجأة.

(١٣) في م٢٨/١أ: «وتقديره»، وفي م٣٨/٣أ: «وتقدير بينما»، ومثله في م٣٩/٤أ بسقوط «قولك».

قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء عمرو»(١): بين أوقات قيامي مجيء عمرو، ثم حذف المبتدأ(٢) مدلولًا عليه بـ «جاء عمرو»(٣)، وقيل: (٤)مبتدأ و (إذ) خبره، والمعنى: حين أنا قائم جاء عمرو(٥).

وذُكِرَ لـ (إذ) معنيان آخران(٦):

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة(٧)، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن

---

(١) كذا في المخطوطات «عمرو»، ومثلها عند الدماميني: ١٨٠.
وفي متن الدسوقي، ٨٩: «زيد»، ومثله عند الأمير: ٧٧/١، ومبارك وزميله: ١١٥، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٣.

(٢) وهو مجيء عمرو.

(٣) الدماميني، ١٨٠: وكأن «إذ» عند هذا القائل إما حرف زائد أو للمفاجأة، اهـ، وقد أشرتُ إلى هذا قبل قليل.

(٤) أي «بين» مبتدأ. فخرجت بذلك عن الظرفية، وكذا «إذ»، وهذا ليس من الأقوال الأربعة التي حكاها المصنِّف في إذ الفجائية. انظر الدماميني: ١٨١، والدسوقي/ ٨٩.

(٥) في م٣/٣٨أ، و م٤/٣٩أ: «جاء زيد».

(٦) النص في همع الهوامع: ١٧٦/٣ - ١٧٧ من هنا إلى نهاية قول ابن الشجري، وهو عند المرادي أيضاً في الجنى الداني: ١٩١، وأبي حيان في البحر المحيط: ١٣٩/١، وقد نقل المصنف هذا عن واحد منهما من غير عزو.

(٧) قال أبو حيان: «واختلف النحويون في (إذ) فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو» البحر: ١٣٩/١.
وقال في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ سورة آل عمران ٣٥/٣: «وذهب أبو عبيدة إلى أن (إذ) زائدة، والمعنى: قالت امرأة عمران، وتقدَّم له نظير هذا القول في مواضع، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو». البحر: ٤٣٧/٢.
وانظر شرح الرضي: ١٠٨/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٠٧/٢، والعكبري/٤٦، وذهب إلى الزيادة ابن الشجري. الأمالي: ٢٠٧/٢.

قتيبة(١)، وحَمَلا عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٢).

والثاني: التحقيق كـ(٣)«قد»، وحُمِلَتْ عليه الآية(٤)، وليس القولان بشيء(٥).

واختار(٦) ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد (بينا وبينما) خاصة، قال: لأنك إذا

---

(١) وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ ٢٥٢: «و (إذ) قد تزاد كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾ سورة لقمان ١٣/٣١، وقال ابن ميادة:

إذ لا يــزال قــائــل أَبــن أَبــن..».

وابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري نزيل بغداد كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس ثقة ديناً فاضلاً، له مصنفات منها:

إعراب القرآن، معاني القرآن، مشكل القرآن.. وغيرها، ت (٢٧٦هـ) بغية الوعاة: ٦٣/٢ - ٦٤.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً..﴾ من سورة البقرة/٣٠ وقد تقدمت.

(٣) وذلك في حال كونها مع الماضي.

وقال المرادي: «وزاد بعضهم لـ (إذْ) قسماً سادساً، وهو أن تكون بمعنى (قد)، وجعل (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ بمعنى (قد)، وليس هذا القول بشيء، والله أعلم». الجنى الداني: ١٩٢، ومثل هذا النص في البحر: ١٣٩/١.

(٤) أي آية الزخرف السابقة: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ..﴾ الآية: ٣٩.

وذكر الدماميني أنه أراد هذه ولم يرد آية البقرة ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾؛ لأنه سيقول: وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل، وهذا متحقق في آية الزخرف؛ لأن (إذ ظلمتم) على القول فيه بأن (إذ) للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع، وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون، ومثل هذا في ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ لا يتأتّى بوجه (ص:١٨١) وإلى مثل هذا ذهب الأمير: ٧٧/١.

(٥) أي الزيادة والتحقيق، وهو في رده لهما هنا تابع لشيخه أبي حيان.

(٦) سقط أول النص من م٣٨/٣أ.

وفي الدماميني: ١٨١، وفي بعض النسخ: و «أجاز» من الإجازة. ومثله عند الدسوقي: ٩٩/١.

وجاء في أمالي ابن الشجري: ٢٠٧/٢ - ٢٠٨، قوله: «سألني سائل فقال: ما العامل في الظرفين من قولهم: (بينما زيد إذ جاء عمرو)؟ ما هذان الظرفان؟ فأجبتُ بأن الأكثر في الكلام أن يقال: بينما =

قلت: بينما[١] أنا جالس إذ جاء زيد، فقدَّرتها[٢] غير زائدة أعملتَ فيها الخبر[٣]، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا[٤] الفعل هو الناصب لـ (بين)، فيعمل المضاف[٥] إليه فيما قبل المضاف[٦]» انتهى.

وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك[٧].

وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة[٨] معترضة بين الفعل[٩] والفاعل.

* * *

= زيد جاء عمرو، فلذلك جعل بعض النحويين (إذ) ههنا زائدة، فزيد رفع بالابتداء، وخبره محذوف يجوز إظهاره، فالتقدير: بينما زيد حاضر أو في الدار أو خلف بكر أو نحو ذلك، فالعامل في بينما الفعل المذكور.. ومما جاء على حذف الخبر وإثبات (إذ) قول الآخر:

استقدر الله خيراً وارْضَيَنَّ به ... فبينما العُسْرُ إذ دارت مياسيرُ

وصواب هذا الكلام عندي الحكم بزيادة «إذ»؛ لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكوراً أو مُقَدَّراً وهي مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي جاء وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بينما)، فإذا قدرت (إذ) مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة بطل إعماله في (بينما)، لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف».

(١) في م٢م١٥أ، و م٣٩/٤أ: «بينا».

(٢) في م١٥/٢أ، و م٣٩/٤أ: «وقدرتها».

(٣) وهو: جالس.

(٤) من هنا إلى آخر حديثه سقط من م٢٨/١أ، واستدرك على هامش النسخة. والفعل هو: جاء.

(٥) أي جزء المضاف إليه وهو الفعل «جاء».

(٦) ومثل هذا محذور.

(٧) يريد أنه قد مضى توجيهه فلا نأخذ بدعوى الزيادة.

(٨) آية الزخرف/٣٩: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾.

(٩) وهو «ينفع» والفاعل هو: «أنكم في العذاب مشتركون».

مسألة

تلزم[1] (إذ) الإضافةُ إلى جملة، إما اسمية، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾[2]، أو فعلية[3] فعلها ماض لفظاً ومعنى[4]: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[5]، ﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾[6][7]، أو

---

(١) في م٢/١٥أ و م٣/٣٨ب: «يلزم» بالياء.

(٢) الآية: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمۡ وَأَيَّدَكُم بِنَصۡرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾. سورة الأنفال: ٢٦/٨.
في الآية: إذ أنتم قليل، ما بعدها جملة اسمية خبرها مفرد، وإذ هنا مفعول بالفعل «اذكروا».
ونَصَّ الدماميني وغيره على أنه يقبح في مثل هذه الحالة أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو: جئتك إذ زيد قام؛ لأن الخبر من مظان الاسم أو مضارعه إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول، ولا ضرورة هنا؛ فلذلك حَسُنَ: إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم. الدماميني: ١٨١، وذكر مثل هذا السيوطي في همع الهوامع: ١٧٤/٣.

(٣) ذكر الشيخ عضيمة في كتابه دراسات: ٣/١، أن إضافة (إذ) إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية في القرآن الكريم.

(٤) الآية/٣٠ من سورة البقرة، وقد تقدَّمت.

(٥) الآية: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. سورة البقرة: ١٢٤/٢.

(٦) الآية: ﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. سورة آل عمران: ١٢١/٣.

(٧) قول الله للملائكة، وابتلاؤه إبراهيم بكلمات، وغدو رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم بدر أو أُحُدٍ على خلاف ذلك، كلُّه كان فيما مضى قبل نزول هذه الآيات، فهي ماضية لفظاً بحكم الأفعال: قال، ابتلى، غدوت، ومعنىً لتقدُّمها زمناً وفعلاً.

فعلية فعلها ماضٍ[١] معنىً لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾[٢]، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾[٤]، وقد اجتمعت[٥] الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[٦].

الأولى[٧] ظرف لِنَصَرَهُ،

---

(١) في م٣٨/٣ب: «مضارع»، وهو غير الصواب، فلا يصح المعنى معه.

(٢) ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. سورة البقرة: ١٢٧/٢.

الفعل: «يرفع» في الآية لفظه لفظ المضارع، ولكنه من حيث المعنى ماضٍ، فإنَّ رفع القواعد قد سبق ومضى، ولكنه عَبَّر بالمضارع حكاية للحال الماضية.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾. سورة الأنفال: ٣٠/٨.

يمكر: لفظه لفظ المضارع ومعناه الماضي على تقدير: وإذ مكر فعبر بالمضارع عن الحال الماضية.

(٤) ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ..﴾. سورة الأحزاب: ٣٧/٣٣.

وإذ تقول: لفظه لفظ المضارع، وهو ماضٍ في المعنى والتقدير، وإذ قلت.

(٥) في م٣٨/٣ب: «وقد اجتمع ذلك كله». وقوله «الثلاثة» أي: الإضافة إلى جملة ماضية لفظاً ومعنى، والإضافة إلى جملة اسمية، والإضافة إلى جملة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، مثال الأولى: إذ أخرجه، والثانية: إذهما في الغار، والثالثة: إذ يقول لصاحبه.

(٦) تتمة الآية ﴿.. فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة التوبة: ٤٠/٩.

(٧) في م١/: «الأول». أي وقت إخراج الذين كفروا له.

والثانية[(١)] بدل منها، والثالثة[(٢)] قيل: بدل ثانٍ، وقيل: ظرف[(٣)] لثاني اثنين، وفيهما[(٤)] وفي إبدال[(٥)] الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني[(٦)] والثالث غيرُ الأول[(٧)]، فكيف يُبْدَلان منه[(٨)]؟ ثم لا يُعْرَف أنّ البدل[(٩)] يتكرر إلا في بدل الإضراب[(١٠)]، وهو ضعيف لا يُحمل عليه التنزيل، ومعنى ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟

وقد يُجاب[(١١)] بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح

---

(١) وهي: إذ هما في الغار، وفي التبيان للعكبري/ ٦٤٤: إذ هما ظرف لنصره لأنه بدل من (إذ) الأولى، ومن قال العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قَدَّر فعلاً آخر أي نصره إذ هما.
وانظر البحر: ٤٣/٥، والكشاف: ٤٠/٢، ودراسات عضيمة: ٢٠/١.

(٢) في م١٥/٢: «والثانية». والثالثة هي إذ يقول، بدل أيضاً.

(٣) انظر العكبري: ٦٤٤.

(٤) أي في القولين اللذين في «إذ» الثالثة، وهي: (إذ يقول)، على أنه بدل ثان من الأولى، أو ظرف لثاني اثنين، وكلام ابن هشام مأخوذ من ابن جني، وسيأتي.

(٥) وهي قوله: «إذ هما» على البدل من «إذ أخرجه».

(٦) وهو زمن كونهما في الغار. والثالث هو زمن قوله: لا تحزن إنّ الله معنا.

(٧) أي غير الزمن الأول، وهو زمن إخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء فيهما. الدماميني: ١٨٢، والدسوقي: ٩٠/١.

(٨) أي كيف يبدل منه بدل كل من كل مع أن الزمن مختلف؟

(٩) والمبدل منه واحد، أو مع اتحاد المبدل منه.

(١٠) كقولك: وجه زيد قمر شمس. الدماميني: ٨٢.
وعند الدسوقي، ٩٠/١: «أي كما في قولك: ركبت حماراً فرساً بغلاً، فتخبر بأنك ركبت حماراً، ثم لما ثبت لك أن الذي ركبته غير حمار أخبرت أن المركوب فرس... ومنشأ ذلك النسيان أو الغلط والله مُنَزَّه عن ذلك».

(١١) النص من الاعتراض حتى آخره لابن جني في المحتسب، ومنه هذا الجواب، وإليك نص ابن جني قال: «وقوله: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ بدل من قوله عز وجل: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فإن =

في المحتَسَب، والظرف يتعلّق بوهم الفعل وأَيْسَر روائحه[(١)].

وقد يُحْذَف أحدُ شطري الجملة، فيظنُّ من لاخبرة[(٢)] له أنها أضيفت إلى المفرد، كقوله[(٣)]:

هل ترجعنّ ليالٍ قد مَضَيْنَ لنا والعيش منقلِبٌ إذ ذاك أفنانا

= قلت فإن وقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله ﷺ في الغار فكيف يُبْدَلُ منه وليس هو هو، ولا هو أيضاً بعضه، ولا هو أيضاً من بدل الاشتمال، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط؟ قيل: إذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه، ألا تراك تقول: شكرتك إذ أحسنت إليّ، وإنما كان الشكر مُسَبّباً عن الإحسان، فزمان الإحسان قبل زمان الشكر، فأعملت شكرت في زمان لم يقع فيه الشكر. ومن شرط الظرف العامل فيه الفعل أن يكون ذلك واقعاً في ذلك الزمان كزرتك يوم الجمعة، وجلست عندك يوم السبت، لكنه لما تجاور الزمانان وتقاربا جاز عمل الفعل في زمان لم يقع فيه لكنه قريب منه..» (١/٢٩١).

(١) سيذكر المصنف هذا في الباب الثالث. وهنا يصح تعلّقه بثاني اثنين، فكأن ثاني اسم فاعل من ثنيت بمعنى كررت، فلما توهم فيه هذا المعنى وهذا الاشتقاق صَحَّ التعليق فيه.

(٢) أي من لا علم له بحكم «إذ» وهو إضافتها إلى الجملة.

(٣) هذا واحد من ثلاثة أبيات رواها أبو زيد في النوادر، وذكر في كتاب الهمز أنه أنشده شيخ أعرابي من بني تميم لنفسه هذه الأبيات.
وذكر السيوطي أنه رأى في الأغاني ما يدل على أن هذا البيت لعبد الله بن المعتز وعجزه: «والدار جامعة أزمانَ أزمانا».
والأفنان: جمع فنن، وهو الغصن الملتف، أو جمع فَنّ وهو الحال والنوع، ونصبه على الحال، وإذ ذاك: ظرف لقوله: مُنْقَلِب.
ومعنى البيت عند البغدادي: هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتفة في نضارتها وحسنها، أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضُروب شتى من اللذّة؟ وهذه الليالي اللاتي مضين في حال أنّ عيشنا منقلبٌ من طور إلى طور، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق والبهجة، أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن.
والشاهد في البيت: أن الجملة المضاف إليها (إذ) حذف عجزها، والتقدير: إذ ذاك كائن.
انظر شرح البغدادي: ١٧٦/٢، والسيوطي: ٢٤٧/١، والأغاني: ٢٨٩/١، والنوادر: ٤٩٤، وهمع الهوامع: ١٧٤/٣، والدرر: ١٧٣/١.

والتقدير: إذ ذاك كذلك[١]، وقال الأخطل[٢]:

كانت منازلَ أُلّافٍ عهدتُهُمُ إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

أُلّاف - بضم الهمزة - جمع آلِف، بالمد، مثل كافر[٣] وكُفّار. ونحن وذاك، مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخواناً إذ نحن متآلفون[٤]؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون[٥] (إذ) الثانية[٦] خبراً عن (نحن)؛ لأنه زمان[٧]، و(نحن) اسم عين، بل هي ظرف للخبر المُقَدَّر[٨]، و (إذ) الأولى ظرف (لعهدتهم)[٩]، و (دون): إما ظرف

---

(١) ذاك: راجع إلى العيش، كذلك: اسم الإشارة في المحذوف راجع للأفنان.
وعند الأمير: ١/٧٨، والدسوقي: ١/٩١، الأوضح أن يقول: إذ ذاك حاصل.

(٢) الشاهد في البيت أن خبر المبتدأ بعد «إذ» في الموضعين محذوف: إذ نحن متآلفون، وإذ نحن كذلك. وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١٧٩، والسيوطي: ١/٢٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٠٠. وكتاب الشعر الفارسي ١/٢٨٤.

(٣) قال الدسوقي، ١/٩١: «اختيار هذا البيت فيه لطيفة؛ لأن الأخطل نصرانيّ» اهـ قلتُ: أظن أنه لم يخطر مثل هذا على بال المصنِّف عند ذكر المثال.
وقال البغدادي: «والكلام على هذا البيت أصله لأبي علي، قال في كتاب الشعر: لا يجوز أن يكون (إذ ذاك) خبر (نحن) كما لا يجوز: زيد أَمْسِ، ولكن (إذ) الأولى ظرف لعهدتهم، كأنه قال: عهدتهم إخواناً إذ نحن متآخون أو متآلفون إذ ذاك، أي إذ ذاك كائن، ويحتمل أن يكون دون الناس متعلقاً بالخبر المضمر، ويحتمل أن يكون إخواناً دون الناس، فإذ قدَّم الصفة صار نصبه على الحال». وقد أخذ ابن هشام هذا عن الفارسي، وهو عند ابن الشجري في أماليه: ١/ ٢٠٠، فلعله أخذه عن الفارسي أيضاً. وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/٢٨٤.

(٤) في م٣/ ٣٩أ: «متألّفون».

(٥) في م٤/٣٩ب: «ولا يكون».

(٦) إذ ذاك.

(٧) واسم الزمان لا يكون خبراً عن الجثة.

(٨) وهو: متآلفون.

(٩) والمعنى: عهدتهم إذ نحن متآلفون.

له[١]، أو للخبر المُقَدَّر، أو لحال[٢] من (إخوانا) محذوفة، أي متصافين من دون الناس، ولا يمنع من[٣] ذلك تنكير صاحب الحال[٤]؛ لتأخُّره[٥]، فهو كقوله[٦]:

لـمـيّـة مُـوْحِـشـاً طَـلَـلُ　　[يَـلُـوحُ كـأنّـه خِـلَـلُ]

ولا كونُه[٧] اسمَ عين، لأنّ «دون» ظرف مكانٍ لازمان، والمشار إليه بـ «ذاك»

---

(١) أي لعهدتهم. والخبر المقدر: متآلفون.

(٢) أي متصافين من دون الناس.

(٣) «من» زيادة من م٤/٣٩ب، وليست في بقية المخطوطات. ومن ذلك أي: كون دون ظرفاً لحال مُقَدَّرة لا يمنع منه تنكير صاحب الحال وهو إخواناً، لتقدّم الحال عليه، ومتى كان ذلك صَحّ مجيء الحال من النكرة.

(٤) وهو «إخواناً».

(٥) في م١/٢٨ب: «لتأخيره» أي تأخُّره عن الحال.

(٦) البيت لكثير عزة، وأثبت المصنف صدره، وعَجُزُه ما أثبتُّه بين حاصرتين، وأنشده الرضي: لمية موحشاً طلل قديم. وفي سيبويه: لعزة موحشاً طلل قديم، وعزة اسم امرأة كان يحبها، ولا يبعد أنه كنّى بمية عن عَزّة.
يلوح: أي تلوح آثاره وكأنها الوشي في خلل السيوف وهي أغشية الأغماد واحدها خِلّة، وخلل السيوف بطائن تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره، والطلل: ما تبقى من آثار الديار.
والشاهد في البيت: موحشاً حال من طلل، وهو نكرة، وكان صفة له، فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١٨١، والسيوطي: ١/٢٤٩، والعيني/ ٣/١٦٣، والخزانة: ١/٥٣١، واللسان/خلل، والصبان: ٢/١٧٤، وسيبويه: ١/٢٧٦، وشرح التصريح: ١/٣٧٥، ٢/١٢٠، وشذور الذهب: ٣٤ ـ ٢٥٣، وأمالي الشجري: ١/٢٦، وشرح المفصل: ٢/٥٠، والخصائص: ٢/٤٩٢، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٧٤، وشرح الأشموني: ١/٤١٧.

(٧) أي لا يمنع كونه اسم عين من أن يكون صاحب الحال؛ لأن دون اسم مكان لازمان؛ لأنه لا يخبر باسم الزمان عن العين. الدسوقي: ١/٩١.

التجاور[١] المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء[٢]:

كأن لم يكونوا حِمىً يُتَّقى   إذ الناس إذ ذاك من عَزَّ بَزّا

«إذ»[٣] الأولى ظرف لـ «يُتَّقى»، أو لـ «حمى»، أو لـ «يكونوا»؛ إن قلنا إنّ لـ «كان» الناقصة مصدراً[٤]،

---

(١) عند الشيخ محمد محيي الدين ١/٨٥: «التجاوز»، وهو تصحيف، ومثله لايخفى عليه صواب العبارة. والتجاوز: أي المفهوم من المنازل، والإخوان: أي التآلف.

(٢) البيت من قصيدة تبكى فيها إخوتها وزوجها، ومطلعها:

تعرّقني الدهر نهساً وحَزّاً   وأوجعني الدهر قرعاً وغمزاً

إلى أن قالت:

وكانوا سراة بني مالك   وزين العشيرة فخراً وعِزّاً

كأن لم يكونوا...   ... ...

والحمى: نقيض المباح، وهو الشيء الممنوع، عَزّ: غلب، بَزّ: سلب.

أرادت أنهم كانوا حمىً يتقيه الناس، ولا يقربونه لعزّهم ومنعتهم، والشاهد في البيت، أن «إذ» الأولى متعلقة بـ «يكونوا»، أو بـ «حمى»، أو بـ «يتقى»، و «إذ» الثانية متعلّقة بـ «بَزَّ»، وذاك مبتدأ خبره محذوف تقديره كائن.

والخنساء: هي تماضر بنت عمرو بن الشريد، صحابية قدمت على الرسول مع قومها بني سليم، وكان يعجبه شعرها ويستنشدها، ويقول: هيه يا خُناس.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١٨٥، والكامل/ ٣/٧١، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٤٦، والديوان/ ٦٥، وشرح السيوطي: ١/٢٤٩. وكتاب الشعر للفارسي ١/٢٤٧.

(٣) ما ذكره ابن هشام هنا في إعراب البيت أخذه من كلام أبي علي من كتاب الشعر للفارسي ١/ ٢٤٧، ونبه على هذا البغدادي في شرح الشواهد: ٢/١٨٥، وأخذه عنه أيضاً ابن الشجري في المجلس الثاني والثلاثين من أماليه: ١/٢٤١.

(٤) ذكر الدماميني أنه الصحيح واختاره ابن مالك، وأنه سيأتي الحديث عنه، ولم يبيّن بابه ولا موضعه. انظر الدماميني: ١٨٤.

والثانية[١] ظرف لـ «بَزّ»، و «مَن» مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن «بَزّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حَيِّز[٢] الشرط فيما قبله عند البصريين[٣]، و« بَزّ » : خبر « مَن » ، والجملة[٤] خبر « الناس » ، والعائد إليهم[٥] محذوف، أي : من عَزَّ منهم، كقولهم: السَّمنُ مَنَوانِ[٦] بدِرْهَم، ولا تكون « إذ » الأولى ظرفاً لـ « بَزَّ » ؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت « إذ » الأولى إليها، ولا يعمل شيء[٧] من المضاف إليه في المضاف، ولا « إذ » الثانية بدلًا[٨] من الأولى[٩]؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يُتْبَع ٱسْمٌ حتى يكمل[١٠]،

---

(١) وهي «إذ ذاك».

(٢) أي لو كانت «مَن» شرطية لزم عليه أن يكون «بَزّ» الذي هو جواب الشرط عاملاً في «إذ» التي هي قبل «مَن»، فقد عمل ما في حَيِّز الشرط وهو بَزَّ فيما قبله وهو «إذ» وهو ممنوع، ويَتَعَيَّن بهذا أنها موصولة لا وجه للشرط فيها.

(٣) والكوفيون يجيزون ذلك.

(٤) والتقدير: الناس مَن عَزّ منهم بَزَّ، فيكون خبر الناس جملة اسمية: الناس متبدأ أول، ومَن مبدأ ثانٍ، و «عَزّ» جملة الصلة و «بز» جملة خبر مَن، والجملة: من عَزّ بَزَّ خبر المبتدأ الأول: الناس.

(٥) أي إلى الناس، وهو ما يربط بين الجملتين. و «إليهم» ليس في طبعة مبارك وزميله/ ١١٨، ولا طبعة الشيخ محمد محيي الدين/ ٨٥.

(٦) أي منه، فالرابط محذوف في المثال. والسمن مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبر عن الثاني، وجملة: منوان بدرهم خبر المبتدأ الأول، والمَنَا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثنيته مَنَوان ومَنيَان، والأول أعلى. كذا في اللسان.

(٧) في م١/١٢ب: «شيئاً».

(٨) أي ولا تكون «إذ» الثانية بدلاً، وفي م٣/٣٩أ: «بدلٌ» بالرفع، ومثله طبعة مبارك وزميله/١١٨.

(٩) وهي: إذ الناس.

(١٠) ألا ترى أنك لا تقول: جاء الذي الفاضل قام، فتتبع الموصول قبل تمامه بالصلة، وليس هذا خاصاً بالموصول. الدسوقي: ١/٩٢.

ولا تكون[١] خبراً عن الناس، لأنها زمان، و «الناس» اسم عين، و «ذاك»: مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن. وعلى ذلك فَقِسْ[٢].

وقد تحذف الجملة[٣] كلها للعلم بها، ويعوَّض عنها التنوين[٤]، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين[٥]، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ﴾.

وزعم الأخفش أنّ (إذ) في ذلك معربة[٦] لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف[٧] إليها، ورُدَّ[٨] بأن بناءها لوضعها على حرفين[٩]، وبأن الافتقار باقٍ[١٠] في المعنى كالموصول

---

(١) إذ الثانية. «خبراً» وسقطت من م٢/١٥أ وم٤/٤٠أ.

(٢) ما جاء شبيهاً به ومماثلاً له.

(٣) قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب. انظر همع الهوامع: ٣/ ١٧٤.

(٤) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، وهو هنا تنوين عوض، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين. وانظر الدماميني: ١٨٥.

(٥) سكون الذال وسكون التنوين. والآية: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾. الآية/٤ من سورة الروم. وأول الآية (٥) «من سورة الروم، أثبت في م٢/١٥أ وليست في بقية النسخ، وقد تكون من صنع الناسخ.

(٦) في الجنى الداني، ١٨٦: «وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب، قال: لأن (إذ) إنما بُنيت لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فَجُرَّت بالإضافة». وانظر همع الهوامع: ٣/١٧٥.

وعند الدسوقي/ مجرورة بالكسرة، والتنوين للتمكين.

(٧) فتكون مجرورة بالإضافة وعلامة الجر الكسرة.

(٨) أي كلام الأخفش.

(٩) مثل: هل، وبل، وعن، وقد.

(١٠) أي إذا سقطت الجملة في اللفظ فهي باقية في المعنى لافتقارها إليها.

تحذف[١] صلته لدليل، قال[٢]:

نحن الأُلى فاجمع جمو عك ثم وَجِّهْهُمْ إلينا

أي: نحن الأُلَى[٣] عُرِفوا.

[٤]وبأن العِوَض يُنَزَّلُ[٥] منزلة المُعَوَّض عنه[٦]، فكأن المضاف إليه مذكور،

---

(١) وافتقاره إلى الصلة هو سبب بنائه، وإن زالت الصلة في اللفظ.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها أمرأ القيس، ومطلعها:

يا ذا المخوِّفنا بقتـ ـل أبيه إذلالاً وحَيْنا

أزعمتَ أنك قد قتلـ ـتَ سراتنا كَذِباً ومَيْنا

وقصة هذه الأبيات أنه لما قتل بنو أسد حجر بن الحارث، أبا امرئ القيس اجتمعوا إلى امرئ القيس وعرضوا عليه الصلح بأن يعطوه ألف بعير دية أبيه، أو يُقِيدوه بأي رجل من بني أسد، أو يمهلهم حولاً، فقال: أما الدِّية فما ظننتكم تعرضونها على مثلي، وأما القود فلو قِيد لي ألف رجل من بني أسد ما رضيتهم، ولا رأيتهم أكفاء لأبي، وأما النظِرة فلكم، وستعرفونني في فرسان قحطان أحكّم فيكم ظبا السيوف، وشبا الأسنة حتى أشفي نفسي، وأنال ثأري، فقال هذه القصيدة عبيد بن الأبرص يرد بها على امرئ القيس تهديده بمثله.

الأُلى: الذين، أي نحن الذين عُرِفوا بالنجدة والشجاعة والبأس.

وقوله: وَجِّهُم، رواية البغدادي: جهزهم، ومثله في م٣/٣٩ب.

والشاهد في البيت هو حذف صلة الأُلى، أي نحن الأُلى عرفوا، فحذفت الصلة لشهرتها.

وعبيد ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة، وهو من فحول الشعراء في الجاهليين، وذكر السجستاني أنه عاش مئتين وعشرين سنة، وقيل غير ذلك، وقتله المنذر بن امرئ القيس في يوم بؤسه.

وانظر البيت في الديوان: ١٣٧، وشرح البغدادي: ١/١٩٦، والحماسة البصرية: ١/٨٢، والعيني: ١/٤٩٠، والخزانة: ٣/١٤٨، وأمالي الشجري: ٢/١٧٩، ٣٠٨، وهمع الهوامع: ١/٣٠٦.

(٣) في م٢/١٥ب، وم٣/٣٩ب، وم٤/٤٠أ: «الأُولى».

(٤) أي ورد قول الأخفش بأنّ كسرة إذ كسرة إعراب.

(٥) في م١/٢٩أ، وم٣/٣٩ب: «يتنزل».

(٦) في م٣/٣٩ب: «منه». وهذا مبني على أن التنوين تنوين عوض والأخفش يمنعه.

وبقوله[١]:

نهيتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمروٍ　　بعافيةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

فأجاب[٢] عن هذا بأن الأصل: «حينئذٍ»، ثم حذف المضاف وبقي الجر[٣]، كقراءة بعضهم[٤]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾، أي ثواب الآخرة[٥].

---

(١) أي ورُدَّ قول الأخفش بقول الشاعر..
والبيت لأبي ذؤيب الهذلي من مقطوعة عدتها تسعة أبيات، والرواية عند البغدادي: «بعاقبة» بالقاف، وعند الدماميني، والأمير، وفي اللسان بالفاء، كما روي البيت: «وأنت إذاً صحيح»، فتكون الجوابية والجزائية، وقوله: نهيتك: يذكّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء أمره وزجره قبل استحكام الحب، وهو يقول: دفعتُك عن طلب هذه المرأة بآخر ما وصيتك به، أي بعاقبة وأنت سليم تقدر على التملص.
والشاهد فيه أن الأخفش قال الأصل: وأنت حينئذٍ صحيح، فحذف حين المضاف وبقي الجر في «إذ».
وسها السيوطي عن هذا فقال: «استشهد به الأخفش على أن إذ معربة لعدم إضافة زمان إليها وقد كسرت..»ونبه على هذا السهو البغدادي.
وانظر ديوان الهذليين: ١٧١/١، وشرح البغدادي: ١٩٨/٢، وشرح السيوطي: ٢٦١/١، وشرح المفصَّل: ٢٩/٣، ٣١/٩، والخصائص: ٣٧٦/٢.

(٢) أي الأخفش.

(٣) على حاله كما كان قبل الحذف.

(٤) الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة الأنفال: ٦٧/٨.
جاء في البحر المحيط: ٥١٨/٤: «وقرأ سليمان بن جَمَّاز المدني بالجر، واختلفوا في تقدير المضاف المحذوف، فمنهم من قَدَّره: عَرَض الآخرة، قال: وحذف لدلالة عرض الدنيا عليه، وممن فعل ذلك الزمخشري، وقدره بعضهم عمل الآخرة».
انظر المحتسب: ٢٨١/١، والكشاف: ٢٤/٢، والعكبري: ٦٣٢، وهمع الهوامع: ٢٩٢/٤، وشرح التصريح: ٥٦/٢. وكتابي «معجم القراءات».

(٥) ضَعَّفَ الدماميني هذا الردّ فقال: «لا يخفى أن هذا الجواب ضعيف؛ لأنه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين، وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المحذوف وهو شاذ». انظر: ص ١٨٥.

تنبيـه

أُضيفت[١] (إذ) إلى الجملة الاسمية، فاحتملت[٢] الظرفية والتعليلية في قول المتنبي[٣].

أَمِنَ ازديارَكِ في الدجى الرقباءُ   إذ حيث كنتِ مِن الظلام ضياءُ

وشرحه: أنّ (أَمِنَ) فعل ماضٍ[٤]، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره[٥] على أنه حرف جَرٍّ كما «توهَّم»[٦] شخص ادّعى الأدب في زماننا، وأَصَرّ على ذلك.

والازديار أبلغ من الزيارة، كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأنَّ الافتعال[٧] للتصرُّف، والدال بدل[٨] عن التاء، و «في» متعلقة به[٩]، لا بـ «أَمِن»؛ لأن المعنى

---

(١) ذكر البغدادي أن ما ذكره المصنف هنا من تعليق على بيت المتنبي أخذه من أمالي ابن الحاجب. ولم أهتدِ إلى هذا في الأمالي.

(٢) في م٣/٣٩ب: «واحتملت».

(٣) البيت للمتنبي، ويروى الشطر الثاني: «إذ حيث أنتِ من الظلام ضياء».
ومعنى البيت: أَمِنَ رقباؤك أن تزوريني ليلاً إذ حيث أنت ضياء بدلاً من الظلام، أو أَمِنَ الرقباء من زيارتك لأحبابك في الدجى، وأنشده المصنِّف على أن (إذ) فيه تحتمل الظرفية والتعليلية.
انظر الديوان: ١/٩، وشرح البغدادي: ٢/٢٠٤.

(٤) وفاعله: «الرقباءُ».

(٥) ولو كانت حرف جر لكانت النون ساكنة، وهمزة الوصل من «ازديارك» ساكنة، ولما اجتمع ساكنان، وكسرت النون للتخلص من الساكنين، فلما لم تكسر النون حمل الأول على أنه فعل ماضٍ، ولو كانت حرف جر لكانت الهمزة للاستفهام.

(٦) في م٢/١٥ب: «توهمه».

(٧) وهو السعي للكسب والمبالغة فيه.

(٨) الازديار أصله: الازتيار على وزن الافتعال، وقلبت التاء دالاً، لأن تاء الافتعال تقلب دالاً بعد الزاي.

(٩) أي بـ «ازديارك».

أنهم أَمِنُوا[١] دائماً أن تزوري[٢] في الدجى.

و«إذ»: إما تعليل[٣]، أو ظرف مُبْدَل[٤] من محل «في الدجى»، و«ضياء» مبتدأ خبره «حيث»[٥]، وابتُدِئ[٦] بالنكرة[٧] لتقدم خبرها عليها[٨] ظرفاً، ولأنها

= وقال ابن الحاجب: «في الدجى متعلق بازديارك لابأَمِنَ؛ لأنه لو تعلّق بأَمِن لكان المعنى تقييد الأمن بزمان الظلام، وهم آمنون في كل وقت من زيارتها في الظلام، وإذا تعلّق بازديارك قيد الزيارة المأمونة بأنها في الظلام وهو المقصود.. اهـ». شرح البغدادي: ٢/٢٠٤.

ولو تعلّق بـ (أمِنَ) لتقيّد بذلك فلا يكون الأمن مطلقاً.

(١) في طبعة مبارك وزميله/١١٩، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين/٨٦: «آمنوا».

(٢) ذهب ابن الحاجب إلى أنه هو الزائر، وكُلٌّ صحيح، أي أَمِنَ الرقباء من زيارتي لك في الدجى. كذا عند الدسوقي: ١/٩٣، والأمير: ١/٧٩، وانظر البغدادي: ٢/٢٠٤.

(٣) أي لقوله: «أَمِنَ» أي أَمِنَ الرقباء من زيارتك لعشاقك في الدجى لأنّ الضياء حاصل في كل موضع حللت فيه بدلاً من الظلام.

الدسوقي: ١/٩٤، والبغدادي: ٢/٢٠٥.

(٤) لأن موضع الجار والمجرور النصب على الظرفية. والمعنى: أَمِنَ الرقباءُ الزيارة وقت كونك ضياء في كل موضع حللت فيه.

(٥) وجَوَّز ابن الحاجب أن تكون «حيث» مبتدأ، خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تَحُلِّين فيه ضياء أو ذو ضياء.

قال البغدادي: «وكلا الوجهين مبنيٌّ على تصرُّف (حيث) وهو خروجها عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية ونحوهما، وعند ابن مالك تصرُّفها نادر، وصحح أبو حيان عدم تصرفها، وهو مذهب الواحدي، ولذلك جعل (ضياء) مبتدأ محذوف الخبر». شرح البغدادي: ٢/٢٠٥، وانظر الشمني: ١/١٨٦، والدماميني: ١٨٥.

(٦) في م٣/٣٩ب: «وابتدأ».

(٧) والنكرة هي «ضياء» وذكر الدماميني (١٨٦) أن هذا معارض لما وقع في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالنكرة، فإنه ادّعى في نحو (ولدينا مزيد) أن المسوّغ هو كون الخبر ظرفاً مختصاً، وأنكر على من قال من النحاة إن للتقدم مدخلاً في التخصيص».

(٨) أي في البيت.

موصوفة[١] في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قُدِّمت عليها صارت حالًا منها.

و«من»[٢] للبدل، وهي حال متعلقة بمحذوف[٣]. و«كان» تامة[٤]، وهي وفاعلها خفض[٥] بإضافة «حيث»، والمعنى: إذِ الضياءُ حاصِلٌ في كل موضع حصلتِ[٦] فيه بدلًا من الظلام[٧].

* * *

---

(١) في م١/٢٩أ: «صفة».

(٢) في قوله: «من الظلام».

(٣) «إمّا كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أي كائناً بدل الظلام، وإمّا لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم..، أي بدلاً من الظلام». الدماميني: ١٨٦.
وعند البغدادي، ٢/٢٠٥: «وأنكر قوم مجيء من للبدل»، وهذا كلام المصنف في باب «من».

(٤) في قوله: حيث كنت بمعنى حصلت.

(٥) باعتبار المحل.

(٦) أشار بهذا إلى أنّ «حيث» بمعنى كل موضع، وعاملها محذوف. و«حصلت» تفسير لـ «كنت» التامّة.

(٧) أي: فلذا أَمِنَ الرقباءُ من زيارتك في الليل.

٢٤ ـ إذمــا

إذْ ما: أداة(١) شرط تجزم فعلين، وهي(٢) حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد(٣)،

---

(١) قال: «أداة» ليشمل القولين: «حرف، وظرف». وهي مركبة من (إذ) و (ما)، و«ما» كافَّة لها عن الإضافة، ومهيئة لعمل الجزم. الدسوقي: ٩٣/١.

(٢) من هنا إلى آخر النص في الجنى الداني: ١٩١.

وذكر سيبويه ما يُجازى به من الظروف فقال: «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضَمَّ إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكلما..». الكتاب: ٤٣٢/١، ثم ذكر أمثلة من عملها الجزم، وانظر شرح التصريح: ٢٤٧/٢ ـ ٢٤٨، والجنى الداني: ١٩١ و ٥٠٨، وشرح الكافية: ٢٥٣/٢، ورصف المباني: ٥٩، وبعد المناقشة قال: «والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها، ولم يقم دليل على القطع باسميتها..».

وذهب ابن مالك في التسهيل: ٢٣٦، إلى أن في اسمية (إذما) خلافاً.

وذكر الأمير أنّ ذهاب سيبويه إلى أنها حرف صححه ابن مالك بأنها بعد التركيب لا تدل على غير التعليق، ولا تقبل علامات الاسمية كالإضافة والتنوين والمفعولية. حاشية الأمير: ٧٩/١.

وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٦٢٢، قال ابن مالك: «ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الاسمية، وصارت حرف شرط مثل (إنْ).

ومذهب المبرد وابن السَّرَّاج وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب، وأَنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً.

قال ابن مالك: والصحيح ماذهب إليه سيبويه، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها، لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدَّعى أنها دالة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها..» وانظر الدماميني: ١٨٦.

وذهب ابن الحاجب في الإيضاح: ٣٥/٢، إلى أنّ المختار أنها حرف، ورَدّ رأي من ذهب إلى اسميتها، وقال: ليس بالقويّ.

(٣) هي عند هؤلاء العلماء ظرف للاستقبال بعد أن كانت للمضيّ، و«ما» كافّة لها عن طلب الإضافة، =

وابن السَّرَّاج(١)، والفارسي(٢)، وعملُها الجزمَ قليلٌ(٣)، لاضرورة، خلافاً لبعضهم.

* * *

= ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى، وهو: الاستقبال وعمل الجزم. انظر الدماميني: ٨٦، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢٢.

ومن الغريب أن المبرّد يقول في المقتضب: ٤٦/٢، بعد أن عَدَّد أدوات الشرط من الظروف والأسماء: «ومن الحروف التي جاءت لمعنى إنْ و إذما» وهذا رأي سيبويه.

ثم يعود المبرّد مرة أخرى في ص/٤٧، فيقول: «ولا يكون الجزاء في إذ ولا حيث بغير ما؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال».

وفي ص/٥٤ يقول: «وأما (إذ) فتنبئ عن زمان ماضٍ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، فلما وصلتها بما جعلتهما شيئاً واحداً، فانفصلت من الإضافة فعملت».

(١) ذكر ابن السَّرَّاج في أصوله: ١٥٦/٢، أدوات الجزم فقال: «والأسماء التي يُجازَى بها على ضربين: اسم غير ظرف، واسم ظرف، وهو نحو: ما ومَن وأي وأين ومتى وحيثما ومهما وإذما».

وذكر مثل هذا: ١٥٨/٢، مرة أخرى.

وابن السّرّاج هو محمد بن السرّي البغدادي النحوي أبو بكر بن السّرّاج، أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عن الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني. من كتبه: الأصول في النحو، والموجز، والجمل، وله غيرها. مات سنة (٣١٦هـ) وهو شاب. انظر بغية الوعاة: ١٠٩/١ - ١١٠.

(٢) جاء مثل هذا عن الفارسي في كتابه الإيضاح: ٣٢١/١، فقد ذكر الظروف التي يُجَازَى بها، وعَدَّ منها «إذما».

وانظر آراء العلماء الثلاثة في شرح الأشموني: ٣٢١/٢، وشرح الكافية: ٢٥٤/٢، وممن ذهب إلى ظرفيتها ابن يعيش في شرح المفصل: ٤٦/٧.

(٣) في م٥/٢٣أ: «قيل». وأثبت الصواب على هامش النسخة.

وقال المرادي: «وخَصَّ بعضهم الجزم بـ (إذما) بالشعر، وجعلها كـ (إذا)، والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار». الجنى الداني: ١٩١، ونقله عن المرادي الدماميني في حاشيته: ١٨٦/١.

٢٥ ـ إذا

إذا: على وجهين(١):

- **أحدهما**: أن تكون للمفاجأة(٢)؛ فتختصّ بالجمل الاسمية(٣)، ولا تحتاج لجواب(٤)، ولا تقع في الابتداء(٥)، ومعناها الحال(٦) لا الاستقبال، نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب»، ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾(٧)، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾(٨).

---

(١) الأول: المفاجأة، والثاني: ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط.

(٢) أي المباغته، وذلك إذا فوجئت بأمر وأنت غير متوقّع له.

(٣) هذا أحد الأقوال فيها، وذكر المصنف هذه الأقوال في آخر حديثه عن «قد» وهي: الأول: اختصاصها بالجمل الاسمية كما هو الحال هنا، والثاني: جواز دخولها على الاسمية والفعلية، والثالث: إذا اقترنت الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها، وإذا لم تقترن بها فيمتنع ذلك. وانظر الدماميني: ١٨٦، والشمني: ١٨٦.

(٤) «لجواب» كذا في المخطوطات والحواشي، وفي طبعة مبارك، ١٢٠: «إلى جواب»، ومثلها طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٧.

وهي لا تحتاج لجواب؛ لأنها متضمنة معنى الشرط.

(٥) أي في صدر الكلام؛ وذلك أن الغاية منها الدلالة على أنّ ما بعدها حصل على سبيل المفاجأة بعد وقوع ما قبلها؛ ولهذا فلا بُدَّ من أن يتقدَّم شيء عليها.

(٦) الحال باعتبار ماقبلها، أي أنّ ما بعدها حصل بحصول ما قبلها نحو: خرجت أمسِ فإذا الأسد. الدسوقي: ١/٩٣.

(٧) أي من هذا الباب. الآية: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ * فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾. طه: ٢٠/١٩ - ٢٠.

(٨) الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾. سورة يونس: ١٠/٢١.

أي إذا أذقنا الناس خصباً وسَعَةً بعد قحط وجوع مكروا بآياتنا بدفعها وإنكارها. الدماميني: ١٨٦، وانظر البحر: ٦/١٣٦.

وهي[١] حرف عند الأخفش، ويرجِّحهُ قولهم: «خرجتُ فإذا إنّ زيداً بالباب»، بكسر (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢].

وظرفُ[٣] مكانٍ عند المبرِّد، وظرفُ زمانٍ[٤] عند الزجاج.

واختار الأول[٥] ابن مالك،

---

(١) النص من هنا إلى قوله «عند الزجاج» في الجنى الداني: ٣٧٤.
وجاء في (٣٧٥): «أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك..» وانظر البحر المحيط: ١٣١/٤.

(٢) ولو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل، ولا يكون ما قبل الفاء في المثال، فلم يَبْقَ إلا ما بعدها، وهو خبر إنَّ، ولا يصح عمله فيها؛ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
وذهب الدماميني إلى أنه قد يُجَابُ بأن العامل مقدّر، فلا يتم هذا الترجيح للمصنف. انظر دماميني: ١٨٦ - ١٨٧، والشمني في الموضع نفسه.
وذهب الأمير في حاشيته: ٨٠/١، إلى أنه خَصَّها بكسر (إنّ) إذ لو كانت «أنّ» لعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ليس لها الصدر، فيجوز أن يكون العامل خبر المبتدأ المؤَوَّل منها مع صلتها.

(٣) في البحر المحيط: ١٣١/٤، ظرف مكان، ونسب إلى سيبويه.
وفي الجنى الداني، ٣٧٤: «ظرف مكان، وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جني ونسب إلى سيبويه، واستدل القائلون بأنها ظرف بوقوعها خبراً عن الجثة، نحو: خرجت فإذا زيد، وأجاب الأوَّلون بأنه على حذف مضاف أي: حضور زيد». انظر المقتضب: ١٧٨/٣، وانظر: ٢٧٤/٣، وشرح الرضي: ٩٣/١، وأمالي الشجري: ٣٣٤/١، وشرح المفصل: ٩٤/١، و٩٨/٤، وشرح التسهيل «حكاه السيرافي عن بعضهم» ٥٠٢/١.

(٤) في الجنى الداني، ٣٧٤: «أنها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج والرياشي، واختاره ابن طاهر وابن خروف، ونُسِبَ إلى المبرد قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه».
وممن ذهب إلى بقاء دلالتها على الزمان أبو حيان. انظر شرح التسهيل لابن عقيل: ٥٠٢/١، وفي البحر، ١٣١/٤: «ظرف زمان وهو مذهب الرياشي».

(٥) وهو كونها حرفاً، في التسهيل، ٩٣: «وتجيء حرفاً للتعليل والمفاجأة، وليست حينئذٍ ظرف مكان، ولا زائدة خلافاً لبعضهم».

والثاني[١] ابنُ عصفور، والثالث[٢] الزمخشريُّ، وزعم أن عاملها فعل مُقدَّر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى[٣]: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ..﴾[٤] الآية: إن التقدير[٥]: إذا دعاكم فاجأتم[٦] الخروج في ذلك الوقت[٧].

= وفي شرح التسهيل لابن عقيل، ٥٠٢/١: «.. ويحتمل أن يكون مراده أنها حينئذٍ حرف للمفاجأة، كما ذهب إليه بعضهم، وهو اختياره، وأن يكون مراده أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية، وهو اختيار شيخنا - أبي حيان - فيكون قد اختلف اختياره، وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم، وكونها زائدة حكاه السيرافي أيضاً عن بعضهم، وهي محكيّ عن أبي عبيدة..».

(١) في م٣/٤٠أ: «وابن عصفور الثاني». والثاني هو كونها ظرف مكان.

(٢) في م٣/٤٠أ: «والزمخشري الثالث». وهو كونها ظرف زمان.

قال الزمخشري في المفصَّل، ١٣١: «وقد تقعان - إذ، إذا - للمفاجأة، كقولك: بينا زيد قائم إذ رأى عمراً، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا، وخرجت فإذا زيد بالباب..»، ومفهوم النص أنها للزمان.

وانظر الجنى الداني: ٣٧٨ - ٣٧٩، والكشاف: ٣٠٧/٢، في حديثه عن الآية: ٦٦ من سورة طه، وكذلك ٥٠٥/٢، في حديثه عن الآية: ٢٠ من سورة الروم.

(٣) الآيــة: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾. سورة الروم: ٢٥/٣٠.

(٤) «دعوة» غير مثبت في م٢/١٥ب، وم٥/٢٣أ.

(٥) قال الزمخشري: «إذا دعاكم بمنزلة قوله: يريكم، في إيقاع الجملة موقع المفرد على المعنى، كأنه قال: ومن آياته قيام السماوات والأرض ثم خروج الموتى من قبورهم إذا دعاهم دعوة واحدة، يا أهل القبور اخرجوا، والمراد سرعة وجود ذلك من غير توقُّف ولاتلبُّث، كما يجيب الداعيَ المطاع مَدْعُوُّه» كذا في الكشاف: ٥٠٧/٢، في تعليقه على الآية، ولم أجد نص ابن هشام فيه.

وفي البحر المحيط، ١٦٧/٧: «وإذا الأُولى للشرط، والثانية للمفاجأة جواب الشرط، والمعنى أنه لا يتأخر طَرْفَةَ عين خروجُكُم عن دعائه كما يجيب الداعيَ المطيعَ مَدْعُوُّه».

قلت: ويجوز «المطاع» وهو عين كلام الزمخشري.

(٦) قوله: «فاجأتم» بيان للعامل.

(٧) ويبدو أوضح من هذا كلام الزمخشري في الحديث عن آية الزخرف، وكان على المصنف أن يستشهد به وذلك في الآية، ٤٧: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾. =

ولا يُعْرَفُ هذا[١] لغيره، وإنما ناصِبُها عندهم الخبرُ[٢] المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو المقدّر في نحو: «فإذا الأسد»، أي حاضر[٣]،

= قال الزمخشري: «وإذا للمفاجأة، فإن قلتَ كيف جاز أن يجاب (لما) بـ (إذا) المفاجأة؟ قلتُ: لأن فِعْل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما فاجَأَهُم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم». انظر الكشاف: ٩٨/٣، وانظر مثل هذا عند المرادي في الجنى: ٣٧٩، فقد نقله عن الكشاف.

(١) أي هذا المعنى لا يعرف لغير الزمخشري، وهو أن يكون العامل فيها لفظاً مقدراً من لفظ المفاجأة. وهذا الردّ ليس للمصنف وإنما هو لشيخه أبي حيان، قال أبو حيان، في البحر ٢٠/٨: «ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل من أنّ (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره فاجأ، بل المذاهب فيها ثلاثة: مذهب أنها حرف، فلا تحتاج إلى عامل..، ومذهب أنها ظرف مكان..، ومذهب أنها ظرف زمان..، وما ادّعاه الزمخشري من إضمار فعل المفاجأة لم يُنْطَق به ولا في موضع واحد..» وانظر الجنى الداني: ٣٧٩.
وفي حاشية الشهاب: ٣٤٢/٧، ذكر نص الزمخشري ثم قال: «وقال أبو حيان وابن هشام إنه لا يُعْرَفُ لغيره، وهو تحامُلٌ عليه فإنه لا يُقَلِّدُ غيره..».
وأما الدماميني فقد قال مدافعاً عن الزمخشري: «وهذا لا يضرّه إذا كان المعنى معه صحيحاً، ولم يخرج عن قواعد العربية.
ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله أن التقدير في «خرجت فإذا السبع بالباب»، خرجتُ ففاجأتُ وقت وجود السبع بالباب، فهذا تقدير العامل فعلاً من المفاجأة..
ثم قال: «ثم لم أرَ في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئاً مما ذكره المصنف.. لكنه قبل ذلك عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ قال: «وإذا للمفاجأة، أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين في الأرض، وظاهر هذا أنه أخرجها عن الظرفية، وجعلها اسم زمان مجرداً عنها مضافاً للاسمية الواقعة بعدها، كما فعل ابن الحاجب».
وانظر الكشاف: ٧٠/٢، في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ في يونس: ٢١/١٠، حيث قال: «وإذا رحمناهم من بعد ضرّاء فاجأوا وقوع المكر..».

(٢) عند من قال بظرفيتها زمانية أو مكانية. والخبر هو جالس في المثال التالي، وانظر مثله في البحر: ٢٠/٨.

(٣) حاضر، الخبر المقدّر هو العامل في إذا الفجائية، وانظر الجنى الداني: ٣٧٧.

وإذا[١] قدّرت أنها الخبر فعاملُها (مُسْتقِرٌّ) أو (استقرّ)[٢]، ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصرَّحاً[٣] به، نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٤]، ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾[٥]، ﴿فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾[٦]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[٧]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾[٨].

وإذا قيل: «خرجتُ فإذا الأسدُ»، صَحَّ كونُها عند المبرد[٩] خبراً، أي فبالحضرة الأسدُ، ولم يَصِحَّ عند الزجاج[١٠]؛ لأن الزمان لا يُخْبَرُ به عن الجُثَّة، ولا عند

---

(١) في م٥/٢٣أ: «فإن» وقوله أنها الخبر أي في قوله: خرجت فإذا الأسد.

(٢) في م٣/٤٠أ: «استقرّ أو مُسْتقِرّ».

(٣) قال الشيخ عضيمة في كتابه دراسات، ١/١١٣: «جاء خبر المبتدأ بعد إذا الفجائية مصرَّحاً به في جميع مواقعه في القرآن الكريم، وجاء الخبر مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة فعلية وجملة اسمية وجاراً ومجروراً»، ثم ذكر الآيات التي يستشهد بها لكل حالة. رحمه الله رحمة واسعة جزاء ما بذل في هذا الكتاب.

(٤) سورة طه: ٢٠/٢٠، وتقدَّمت قبل قليل. وقوله: «تسعى» ليس في م١/٢٩أ، ولا م٣/٤٠أ.

(٥) هذه الآية غير مثبتة في المخطوطات التي بين يدي ولا الدماميني، وأثبتها الدسوقي والأمير، وهي مثبتة في طبعة مبارك/ ١٢١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.
والآية هي: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾. سورة الأنبياء: ٢١/٩٧.

(٦) الآية: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾. سورة يس: ٣٦/٢٩.

(٧) الآية: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾. سورة الأعراف: ٧/١٠٨، والشعراء: ٢٦/٣٣.

(٨) الآيتان: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ * فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾. سورة النازعات: ٧٩/١٣ - ١٤.
وفي الشواهد السابقة جاء الخبر مفرداً مشتقاً وغير مشتق مُصَرَّحاً به.

(٩) على أنها ظرف مكان عامِلُهُ محذوف تقديره مُسْتقِر، وظرف المكان يجوز أن يُخْبَرَ به عن الجُثَّة.

(١٠) ولا يصِحُّ عنده؛ لأنّ «إذا» ظرف زمان، ولا يخبر به عن الجُثَّةِ دون تأويل.

الأخفش[١]؛ لأن الحرف لا يُخْبَرُ به ولاعنه، فإن قلتَ[٢]: «فإذا القتالُ»، صَحَّت خبريَّتُها عند غير[٣] الأخفش.

وتقول: «خرجتُ فإذا زيد جالس»، أو «جالساً»، فالرفع[٤] على الخبرية، و(إذا)[٥] نَصْبٌ به، والنَّصْبُ[٦] على الحالية، والخبر (إذا) إنْ قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف[٧]، نعم يجوز أن تقدِّرها[٨] خبراً عن الجثّة مع قولنا إنها زمان إذا قدّرتَ حذف مضاف[٩] كأن تقدِّر[١٠] في نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ»، فإذا حضورُ[١١] الأسدِ.

* * *

(١) لأن «إذا» عنده حرف.

(٢) أي: خرجتُ فإذا القتالُ، وذلك بجعل المبتدأ اسم معنى وهو قوله: القتال.

(٣) وهما الزَّجّاج والمبرد، لأن اسم المعنى يُخْبَرُ عنه بظرف الزمان والمكان، ولم يَصِحَّ عند الأخفش؛ لأن «إذا» حرف والحرف لا يُخْبَرُ به. انظر الحواشي.

(٤) الرفع في قولنا «جالس»، وهو الخبر العامل في «إذا» و «زيد» مبتدأ.

(٥) أي «إذا» منصوب بالخبر «جالس».

(٦) وهو قولنا: «جالساً» منصوب على الحال، والخبر «إذا»، أو الخبر محذوف. وصاحب الحال الضمير المستكِنُّ في الخبر.

(٧) لأن ظرف المكان يقع خبراً عن الجُثَّة. وقوله: «وإلا»، أي إن لم يكن للمكان، وذلك بأن كان زماناً. والحذف الخبر.

(٨) أي «إذا».

(٩) في م٥/٢٣أ: «المضاف».

(١٠) في م٤/٤٢أ و م٥/٢٣أ: «يقدّر».

(١١) والخبر في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى: الحضور.

مسألـة[١]

قالت العرب: «قد كنتُ أظنُّ أن العقرب أَشَدُّ لَسْعَةً من الزُّنْبُور فإذا هو هي»[٢].

وقالوا أيضاً: «فإذا هو إيّاها»[٣]، وهذا هو الوجه الذي أنكره[٤] سيبويه لَمّا سأله الكسائي.

وكان من خبرهما[٥] أن سيبويه قَدِمَ على البرامكة[٦]، فَعَزَمَ يحيى بن خالد على

---

(١) انظر المسألة الزُّنْبُوريّة في مجالس العلماء للزَّجّاجي: ٨، ومعجم الأدباء: ٨٥/١، ١١٩/١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٣، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١٥/٣.

(٢) الزُّنبور والزِّنبار والزَّنبور ضرب من الذُّباب لَسَّاع. كذا في اللسان والتاج، وفي التهذيب: طائر لَسَّاع. هو: الزنبور. وهي: أي العقرب، وذكره هنا بلفظ التأنيث لأنه الغالب عليه.
جاء في اللسان: العقرب واحدة العقارب من الهوام، يكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث. وقد يُقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، والعَقْربان والعُقْرُبان الذكر منها.

(٣) كذا بضمير النصب بعد ضمير الرفع.

(٤) وهو أن يكون الأول ضمير رفع، والثاني بعده ضمير نصب، وارتضى الأول: هو هي؛ لأن «هي» ضمير رفع خبر عن «هو» الذي وقع في قول العرب هذا مبتدأً.

(٥) خبر الكسائي وسيبويه.

(٦) البرامكة جمع برمكي نِسْبَةً إلى بَرْمك، وهو جَدُّ خالد بن يحيى وكان من مجوس بلخ، وكان يخدم النوبهار، وهو معبد المجوس بمدينة بلخ، ثم إنّ ابنَه خالداً ارتفع مقامُه في الدولة العباسيّة، وولي الوزارة لأبي العباس السَّفَّاح، ويحيى بن خالد هذا دفع إليه المهدي ولده هارون الرشيد، فلما صار خليفةً قَلّدَه الأمر. ودفع إليه خاتمه إلى أن نكَبَ بهم، وقتل ابنه جعفراً، وحبسه وابنه الفضل في الرقة إلى أن مات سنة تسعين. انظر حاشية الشمني: ١٨٩/١، والأمير: ٨٠/١، والدسوقي: ٩٥/١.
ولا يُعْرَف سبب قدوم سيبويه على البرامكة، غير أنه الأغلب في مثل هذه الحالة أنه جاء من أَجْل الدنيا.

الجمع[١] بينهما، فَجعَلَ لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تقدّم إليه الفرّاءُ[٢] وخَلَفٌ[٣]، فسأله[٤] خَلَفٌ عن مسألة، فأجاب فيها، فقال له: أخطأتَ، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو[٥] يجيبه، ويقول له: أخطأتَ، فقال له سيبويه[٦]: هذا سوء[٧] أدب، فَأَقْبَلَ عليه الفرَّاءُ، فقال له[٨]: إنَّ في هذا الرجل[٩] حِدَّةً وعَجَلَةً، ولكنْ ما تقولُ فيمن قال: «هؤلاء أَبُون[١٠]، ومررتُ بأَبِين»، كيف تقول على مثال

---

(١) الجمع بين سيبويه والكسائي للمناظرة.

(٢) هو تلميذ الكسائي، وهو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين في النحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يَدَّعون أنه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك، مات بطريق مكة سنة (٢٠٧) عن سبع وستين سنة، له مؤلفات منها: معاني القرآن، والنوادر، والمذكر والمؤنث، وغيرها، انظر بغية الوعاة: ٣٣٣/٢.

(٣) في مجالس العلماء/٨: «الأحمر»، وفي الإنصاف، ٧٠٣: «خلف الأحمر»، والصواب أنه الأحمر الكوفي، وهو علي بن المبارك تلميذ الكسائي (ت/١٩٤) وانظر بغية الوعاة: ١٥٨/٢ - ١٥٩. وأما خلف الذي ذكره المصنِّف فليس هو صاحب القصة، فهو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيّان، مات في حدود (١٨٠ هـ)، وانظر بغية الوعاة: ٥٥٤/١، والذي خَدَعَ المصنِّفَ أنه ذكر لقبه «الأحمر» فظنه خلفاً، ولم يتنبه لهذا أصحاب الحواشي، وقد أنبه على ذلك الدكتور مبارك وزميله في طبعتهما.

(٤) أي سأل خلفٌ سيبويه.

(٥) أي سيبويه. ويقول، أي: الأحمر يقول لسيبويه: أخطأت.

(٦) سقط «سيبويه» من المخطوطات، وهو في المطبوع: مبارك وزميله.

(٧) ولقد صَدَق سيبويه رحمه الله في أنّ هذا سوء أدبٍ من الأحمر. كذا عند الدماميني: ١٨٩.

(٨) «له» غير مثبت في م٣/٤٠ب و م٤/٤١أ.

(٩) يعني الأحمر، وعند الدماميني وغيره من أصحاب الحواشي: خلف الأحمر. وهو غير الصواب.

(١٠) جَمْعُ أبٍ جمعاً سالماً.

ذلك من «وَأَيْتُ[(١)] أو أَوَيْتُ[(٢)]». فأجابه[(٣)]، فقال له[(٤)]: أعِد النَّظرَ، فقال[(٥)]، لست أُكَلِّمُكُما[(٦)] حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي، فقال له[(٧)]: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سَلْ أنت، فسأله عن هذا المثال[(٨)]. فقال سيبويه: «فإذا هو هي»، ولا يجوز النصب[(٩)]، وسأله[(١٠)] عن أمثال ذلك، نحو: [(١١)]«خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ أو القائمَ»، فقال[(١٢)] له: كُلُّ ذلك بالرفع، فقال[(١٣)] الكسائي: العرب ترفع كُلَّ ذلك وتنصبه[(١٤)]، فقال

---

(١) وَأَيْتُ: وَعَدْتُ.

(٢) أَوَيْتُ: انضممتُ.

(٣) في م٥/٢٣أ فأجابه به. كذا بزيادة «به» على النص، أي أجاب سيبويه الفراء عن المسألة.

(٤) أي الفرّاء لسيبويه. وقوله: «أعد النظر»، أي ليس جوابك بذٰلك، إنه ليس الصواب، والنص عند الزجاجي: فقلتُ أعِد النظر ثلاث مرات، يجيبُ ولا يصيبُ.

(٥) أي سيبويه. والنص في م٥/٢٣أ «فقال له».

(٦) أي الفراء والأحمر الكوفي.

(٧) أي لسيبويه. في طبعة مبارك وزميله وحاشية الأمير: «فقال له الكسائي». ولفظ الكسائي غير مثبت في المخطوطات، ولا الدماميني ولا الدسوقي ولا مجالس الزجاجي.

(٨) وهو: قد كنت أظن أَنّ العقرب أَشَدُّ.. إلخ.

(٩) بعد هذا في مجالس الزجاجي/٩ «فقال له الكسائي: لَحَنْتَ».

(١٠) أي الكسائي سأل سيبويه.

(١١) من هنا إلى قوله: «وتنصبه» سقط من م٥/٢٣أ.

(١٢) أي سيبويه للكسائي، ولفظ «له» سقط من م٢/١٥ب، وم٣/٤٠ب.

(١٣) في م٣/٤٠ب، وم٤/٤١ب بزيادة «له».

وفي مجالس الزجاجي/٩: «فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب».

(١٤) في طبعة مبارك وزميله، ١٢٢: «وتنصب»، ومثله في الأمير: ١/٨٠، والشيخ محمد محيي الدين: ١/٨٨، وفي المخطوطات والدسوقي والدماميني بالهاء.

وفي مجالس الزجاجي/٩: «فدفع سيبويه قوله» بعد قوله: «تنصبه».

يحيى[(١)]: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما[(٢)]، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين[(٣)]، فيُحْضَرُون ويُسْأَلُون، فقال يحيى وجعفر: أَنْصَفْتَ، فأُحضِروا[(٤)]، فوافقوا الكسائي، فاستكان[(٥)] سيبويه.

فأمر[(٦)] له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج[(٧)] إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يَعُد إلى البصرة.

فيقال: إن العرب قد أُرْشوا[(٨)] على ذلك، أو أنهم علموا منزلة الكسائي[(٩)] عند

= قال الدماميني: «وهذا خلاف ماحكاه الرضي من أن الكسائي قال: لا يجوز إلاّ إياها، وكذلك الأندلسي في شرح المفصَّل، وأنا أظنُّ أن الصواب ماحكاه المصنِّف، فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن، ولم ينقل ذلك فدلّ على أنّ الكسائي أجاز الرفع والنصب معاً».

(١) يحيى بن خالد البرمكي.

(٢) سيبويه رئيس البصرة، والكسائي رئيس الكوفة.

(٣) البصرة والكوفة.

(٤) في م٣/٤٠ب «فحضروا». وفي مجالس الزجاجي/ ١٠: «وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجَرَّاح».

(٥) خضع وانقبض. وفي مجالس الزجاجي: «فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تَسْمَعُ أَيُّها الرجل! قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى، فقال: أصلح الله الوزير إنه قد وفد عليك من بلده مؤمِّلاً، فإنْ رأيتَ ألا تردّه خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم..».

(٦) في م١/٢٩ب، وم٢/١٥ب، وم٣/٤٠ب: «وأَمَرَ له».

(٧) في مجالس الزجاجي/ ١٠: «فخرج وصَيَّر وجهه إلى فارس».

(٨) في المخطوطات «أُرْشُوا» كما أثبتُّه، وفي طبعة مبارك وزميله: ١٢٢ «رُشُوا»، والحواشي كالمخطوطات (أرشوا) بالألف، أي دفعت لهم رِشوة على إظهار موافقة الكسائي.

(٩) أي فوافقوا الكسائي تقرُّباً إلى الرشيد.

الرشيد، ويقال: إنهم إنما قالوا: القولُ قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنَّصْب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهُم[١] أن ينطقوا بذلك؛ فإن ألسنتهم لا تطوع[٢] به.

ولقد أَحْسَنَ الإمام الأديب أبو الحسن حازم[٣] بن محمد الأنصاري[٤]؛ إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذا الواقعة والمسألة:

والعُرْبُ قد تحذفُ الأخبارَ بعد إذا إذا عَنَتْ فَجأَة الأمر الذي دَهِما[٥]
ورُبَّما نصبوا بالحال بعد إذا ورُبَّما رفعوا من بعدها رُبَمَا[٦]

(١) أي مُرْ هؤلاء الأعراب أن ينطقوا بالنصب.

(٢) أي لا يستطيعون تحريكها بالنصب.

(٣) «حازم» ليس في م٤١/٣أ.

(٤) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد، وحاشية الأمير: «القرطاجني»، ووضعها الشيخ محمد بين حاصرتين، وهذه الزيادة ليست في المخطوطات، ولا الدسوقي، ولا الدماميني.
وحازم أديب أندلسي، وهو حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجني، نسبة إلى قرطاجنّة كان إماماً بليغاً، وأديباً مشهوراً، نزل بتونس، وامتدح بها المنصور ووالي إفريقيا توفي سنة (٦٨٤)، وذكر الدماميني ما يثبت أنه أنشد من هذه القصيدة نحو مئتين وعشرين بيتاً، وأنّ أولها:

الحمدُ لله مُعْلي قَدْرَ من عَلِما وجاعلِ العقل في سُبُل الهدى عَلَما
ثم الصلاةُ على الهادي لسنَّتِهِ محمدٍ خيرِ مبعوثٍ به اعْتَصَما

(٥) عنت: قَصَدَتْ، والفجأة: مباغتة الأمر، ومثله: دهما.

(٦) كذا في المخطوطات: «بالحال» وفي طبعة مبارك وزميله: ١٢٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٩/١، والدسوقي: ٩٦/١، والأمير: ٨٢: «للحال» وفي الدماميني بالباء، وهي للسببية، أي نصبوا الواقع بعدها بسبب إرادة الحال، أو تكون بمعنى على.
وقوله: «رفعوا» أي على الابتداء. والذي في م٢٩/١ب وم٢٣/٥ب: «وبعدما رفعوا..» وهي كذلك في الدماميني: ١٩٠.
والمعنى: أنهم قد ينصبون ما بعد «إذا» قليلاً، ويرفعونه كثيراً، فتكون «ربما» الأولى للتقليل، والثانية للتكثير. الدماميني: ١٩٠.

فإن توالى ضميران اكتسى بهما وجهُ الحقيقة من إشكاله غَمَمَا[١]
لذاك أَعْيَتْ على الأفهام مسألةٌ أَهْدَتْ إلى سيبويهِ الحَتْفَ والغُمَمَا[٢]
قد كانتِ العقربُ العوجاءُ أَحْسَبُها قِدْماً أَشَدَّ مِن الزُّنْبور وقع حُمَا[٣]
وفي الجواب عَليها هل «إذا هُوَ هِيْ» أو هل «إذا هُوَ إيَّاها» قد اختُصِمَا[٤]
وخَطَّأ ابن زيادٍ وابن حمزةَ في ما قالَ فيها أبا بِشْرٍ، وقد ظُلِما[٥]
وغاظ عمراً عليٌّ في حكومته يا ليته لم يكن في أمره حَكَماً[٦]
كغيظِ عمرو علياً في حكومَتِهِ يا ليته لم يكن في أمره حَكَمَا[٧]
وفجَّعَ ابنُ زياد كُلَّ منتحِبٍ من أهله إذ غدا منه يفيض دمَا[٨]

---

(١) المراد بالحقيقة أي المراد باللفظ. والغَمَم: سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا، وتشبيه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية، وإثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخييلية.

(٢) في م٣/٤١أ: «عن الأفهام». وقوله: لذاك، أي: للاكتساء المذكور. وأعيت: صَعُبت. والحتف: الموت. والغمم: جمع غُمَّةَ وهي الكُرْبَة.

(٣) وقع حُما: أي في وقع سمها على الإنسان.

(٤) «على» هنا بمعنى «عن». وقوله: «اختصما». يجوز فيه البناء للمعلوم والألف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه الكسائي.

(٥) أي قد ظُلِم سيبويه، أو بالبناء للفاعل أي ظلماه. وهو كذلك في م٢/١٦أ، و م٣/٤١أ، وفي م٤/٤١ب، بالبناء للمفعول.

(٦) عمرو هو سيبويه، وعلي: الكسائي، والحكومة: أي في سؤال العرب، والهاء في (ياليته) تعود على الكسائي.

(٧) سقط هذا البيت من م٣/٤١أ. وعمرو هو ابن العاص، وعلي ابنُ أبي طالب. وقِصَّةُ التحكيم بعد مقتل عثمان معروفة حيث عَيّن عليٌّ حكماً عنه أبا موسى الأشعري، وعَيّن معاوية عمرو بن العاص، واتفقا على عَزْلِ معاوية وعليٍّ، وطلب عمرو من أبي موسى أن يخطب في الناس ويبلغهم بما اتفقا عليه، ففعل وعزل علياً، ثم خَطَبَ عمرو، وثبَّت معاوية خليفة.

(٨) في م٣/٤١أ: «غدا منهم»، وكذلك في البيت الذي يليه وابن زياد هو الفرّاء. والمنتحب: الذي يبكي أشد البكاء. ومن أهله: أي من أهل سيبويه.

كفجعـة ابـن زيـاد كـل منتحـبٍ من أهله إذ غدا منه يفيض دمًا[١]

وأصبحـتْ بعـده الأنفـاسُ باكيـةً على كل طِرْسٍ كدَمْعٍ سحَّ وانْسَجَما[٢]

وليس يخلـو امـرؤٌ من حاسدٍ أضـمٍ لـولا التنافسُ في الدنيا لما أَضِما[٣]

والغَبْنُ في العلم أشجى محنةٍ عُلِمَتْ وأَبْرَحُ الناسِ شجواً عالمٌ هُضِما[٤]

وقوله: «وربما نصبوا. . إلخ»[٥]، أي: وربما نصبوا على[٦] الحال بعد أن رفعوا ما بعد (إذا) على الابتداء[٧]؛ فيقولون[٨]: «فإذا زيدٌ جالساً». وقوله: «رُبَمَا» في آخر البيت بالتخفيف توكيد[٩] لـ «رُبَّما» في أوله بالتشديد.

و«غَمَمَا» في آخر[١٠] البيت الثالث ـ بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«غُمَمَا» في آخر البيت الرابع ـ بضمها ـ جمع غُمَّة.

---

(١) ابن زياد هو ابن مرجانة، أي كتفجعةِ ابن مرجانة كُلُّ باكٍ من أهل عليٍ حيث سعى في قتل الحسين.

(٢) الأنْقاس: جمع نِقْس، وهو المداد، ويجمع أيضاً على أَنْقُس. والطرس: الصحيفة. وسح وانسجَمَا: أي سال، وفي م١/٢٩ب: «شح» ولا يصح به المعنى.

(٣) أضم: أي مغضب. أي لما أضم سيبويه.

(٤) أشجى: أي أحزن، هو أفعل تفضيل من شجاه، أي أحزنه، وأبرح: أي أشدّه شجواً، أي حزناً.

(٥) في م٢/١٦أ وم٣/٤١أ وم٥/٢٣ب: «البيت» بدلاً من «إلخ».

(٦) جعل ابن هشام الباء في قوله: «وربما نصبوا بالحال» بمعنى (على) قال الدماميني في، ١٩١ ويجوز جعلها سببيّة.

(٧) في الدماميني، ١٩١: «والأحسن أن لو قال على الخبريّة، لأن الذي جُعِل حالاً هو الذي كان قبل ذلك خبراً، ووجه قولِ المصنِّف أن الخبر مرفوع بالابتداء على رأي جماعة، ولكنه ليس مذهب سيبويه».

(٨) أي بعد قولهم: فإذا زيد جالسٌ.

(٩) وهو توكيد لفظي.

(١٠) في م١/٢٩ب: «في البيت الثالث».

وابن زياد هو الفرَّاء، واسمه يحيى. وابن حمزة هو الكسائي[١]، واسمه عليٌّ، وأبو بِشْر: سيبويه، واسمه عمرو.

وألف «ظَلَمَا» للتثنية[٢]، إن بنيتَه للفاعل، وللإطلاق[٣] إن بنيته للمفعول.

وعمرو وعليٌّ الأَوَّلان: سيبويه والكسائي، والآخران[٤]: ابن العاص[٥] وابن أبي طالب رضي الله عنهما.

و«حكما»[٦] الأول اسم، والثاني[٧] فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء[٨]. وزياد الأول: والد الفرّاء، والثاني: زياد[٩] ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابن مَرْجَانه[١٠] المرسَل في قَتَلَةِ[١١] الحسين رضي الله عنه.

و«أَضِمَ»، كغَضِبَ وزناً ومعنىً[١٢]، وإعجام[١٣] ضاد، والوصف منه أَضِم

(١) لأنه كان يتوشَّح بكساء في مجلس حمزة، ويقول حمزة: احرصوا على صاحب الكساء.

(٢) في الدماميني، ١٩٢: قوله للتثنية فيه مُسَامَحَةٌ، وإنما هي ضمير الاثنين.

(٣) والإطلاق هو إشباع حركة الروي فَيَتَوَلَّدُ منها حرفٌ مجانس لها، وكان في الأصل: ظَلَمَ.

(٤) في م٤/٤٢أ: «والأخيران».

(٥) بإثبات الياء: «ابن العاصي»، وبحذفها.
وفي م١/٣٠لأ، وم٢/١٦أ: «ابن العاصي»، وابن العاص هو عمرو بن العاص توفي عام/٤٣ هـ، فتح مصر وبعض مدن الشام، وقصته في التحكيم بين علي ومعاوية ذكرتها فيما سبق.

(٦) في البيت الثامن.

(٧) في البيت التاسع.

(٨) الإيطاء هو تكرر القافية بلفظها ومعناها.

(٩) وهو الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بأبيه، وكان يُقِرُّ بأنه أخوه.

(١٠) في م٤/٤٢أ: «عليه اللعنة والعذاب الشديد». واسمه عبيد الله. و(المرسل): أرسله يزيد بن معاوية في جيش من أجل ذلك، ويجوز بفتح السين؛ لأنه أرسل جيشاً لهذه الغاية.

(١١) في م٣/٤١ب: «قَتْل» وكذلك م٥/٢٣ب، وفي م٤/٤٢أ: «قَتْلَه».

(١٢) ويأتي بمعنى حسد وحقد أيضاً.

(١٣) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك: «الضاد»/١٢٤.

كفَرِح، و«هُضِمَ» مبني للمفعول، أي لم يُوَفَّ حَقّه.

وأما سؤال الفرّاء فجوابه أنَّ «أَبُون» جمع أَبٍ، وأَبٌ فَعَل بفتحتين، وأصله أَبَوٌ[١]، فإذا بنينا مثله[٢] من «أَوَى»، أو من «وَأَى» قلنا: أَوَىً كهَوَىً، أو قلنا: وَأَىً كهوىً أيضاً، ثم تجمعه بالواو والنون، فتحذف[٣] الألف كما تُحْذَفُ[٤] ألف «مصطفى»[٥]، وتبقى[٦] الفتحة دليلًا عليها[٧]، فتقول: أَوَوْن[٨]، أو: وَأَوْن[٨] رفعاً، وأَوَيْن، أو: وَأَيْن جراً ونصباً، كما تقول في جمع عصاً وقفاً اسم رجل[٩]: عَصَوْنَ، وقَفَوْنَ[١٠]، وعَصَيْنَ وقَفَيْنَ، وليس هذا مما يخفى[١١] على سيبويه، ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه[١٢] كما قال أبو عثمان المازني[١٣]:

---

(١) وحذفت لامه اعتباطاً، وتتغير حركة الباء بحسب الحرف الذي يليها.

(٢) مع الاعتداد بلامه المحذوفة.

(٣) في م٣/٤١ب: «فنحذف.. كما نحذف» بالنون. وحذف الألف من وأى ومن أوى لالتقائها ساكنة مع واو الجمع.

(٤) الضبط في م٤/٤٢أ.

(٥) فنقول: مُصْطَفَوْن، مُصْطَفَيْن.

(٦) في م١/٣٠أ: «ونُبَقّي»، وفي م٣/٤١ب: «ونبقى» كذا من غير ضبط.

(٧) أي على الألف المحذوفة.

(٨) وأصلهما قبل الحذف: أوَاوْن، وأاوْن.

(٩) أي في حال كونهما اسم رجل.

(١٠) وذلك على حذف الألف.

(١١) ولابُدَّ من أن يكون سيبويه قد أجاب، وإنما خَطَّأه الفراء لأن مذهبه أنَّ أصل أب فَعْل بسكون العين فجمع على وَأْيُون من وَأَى، وعلى أَيُون من أَوَى. الدسوقي: ١/٩٧.

(١٢) أي ولكن الأمر.

(١٣) تقدَّمت ترجمته.

دخلتُ بغداد فأُلْقِيَتْ عليَّ مسائلُ كنتُ أُجيب فيها على مذهبي، ويُخَطِّئونني على مذاهبهم[(١)]. انتهى. وهكذا اتفق[(٢)] لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي[(٣)] فجوابه ماقاله[(٤)] سيبويه، وهو: «فإذا هو هي»، وهذا هو[(٥)] وجه الكلام، مثل: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[(٦)]، ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[(٧)][(٨)].

وأما «فإذا هو إيَّاها» إن ثبت[(٩)] فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ «لن»[(١٠)]، والنصب[(١١)] بـ «لم»، والجَرِّ بـ [(١٢)]«لعل». وسيبويه وأصحابه[(١٣)] لا يلتفتون لمثل هذا[(١٤)]، وإن تكلّم به[(١٥)] بعض العرب.

---

(١) في م٥/٢٤أ: «مذهبهم» بالإفراد.

(٢) وما جرى مع المازني جرى لسيبويه.

(٣) وهو: .. فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها.

(٤) في م٣/٤٢ب، وم٢/١٦أ، وم٥/٢٤أ: «قال».

(٥) أي هو مبتدأ، وهي خبر، وهذا هو الموافق لكلام العرب.

(٦) تقدَّمت وهي في الأعراف: ٧/١٠٨، والشعراء: ٢٦/٣٣.

(٧) سوره طه ٢٠/٢٠ وقد تقدَّمت.

(٨) قوله: «تَسْعَى» مثبت في م٢/١٦أ، وم٤/٤٢أ.

(٩) إن ثبت أنّ العرب تكلّمت به.

(١٠) شاهده قول الشاعر:

لـن يَخِـبِ الآن مـن رجائـك مـن حَـرَّك مـن دون بـابـك الحلقـة

(١١) كقراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ بفتح الحاء. وهي قراءة أبي جعفر المنصور، ويأتي الحديث عنها مفصّلاً في ثلاثة مواضع من هذا الكتاب.

(١٢) كما في قول الشاعر: «لعل أبي المغوار منك قريب».

(١٣) من أهل البصرة.

(١٤) في طبعة مبارك، ١٢٥: «لمثل ذلك».

(١٥) «وإن تكلم بعض العرب به» كذا في طبعة مبارك: ١٢٥.

وقد ذُكر في توجيهه أمور:

أحدها: لأبي بكر بن الخَيَّاط[(١)]: وهو أنّ (إذا) ظرف فيه معنى «وجدت» و «رأيت»، فجاز له أن ينصب[(٢)] المفعول، وهو مع ذلك ظرف مُخْبَر[(٣)] به عن الاسم بعده[(٤)]. انتهى.

وهذا[(٥)] خطأ؛ لأنّ المعاني[(٦)] لا تنصب المفاعيل الصحيحة[(٧)]، وإنما تعمل[(٨)] في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج - على زعمه - إلى فاعل وإلى

---

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط، أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط نحو البصريين بالكوفيين، وناظر الزَّجّاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي، وكان حميد الأخلاق، طيّب العشرة، صنّف معاني القرآن، والنحو الكبير، والموجز مات سنة (٣٢٠هـ). انظر بغية الوعاة: ٤٨/١.

(٢) أي جاز لإذا أن ينصب المفعول كما ينصبه و (جد) و (رأى) ذلك أنَّ «إذا» متضمِّنٌ معنى هذين الفعلين، ولهذا فله أن يعمل عملهما.

(٣) قوله: «ظرف» ليس في طبعة مبارك وزميله: ١٢٥. وذكر الشيخ محمد محيي الدين في ص/٩١، أنه في نسخة «يُخْبَرُ به».

(٤) أي ظرف مكان خبر مقدَّم، و«هو» مبتدأ مؤخر، و«إيا» مفعول لـ «إذا» باعتبار ما تضمنه من معنى «وجدت».

وذكر الدماميني في ص: ١٩٤، من حاشيته أنّ هذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين؛ ولذلك قال الزَّجّاج مشنِّعاً عليهم: «فإذا عندهم كالنعامة، قيل لها: احملي! قالت: أنا طائر، فقيل لها: طيريّ فقالت: أنا جَمَل، كذلك (إذا) تُطَالَب برفع ما بعدها فتقول: أنا بمعنى (وجدت) فأَنْصِب، فيقال لها: فانصبي الاسم الواقع بعدك فتقول أنا ظرف».

(٥) أي توجيه ابن الخياط.

(٦) أي الأسماء المتضمنة للمعاني.

(٧) في بعض النسخ «الصريحة»، كذا عند الدسوقي: ٩٨/١، والأمير: ٨٤/١.

أي ما ليس ظرفاً ولا حالاً كالمفعول به، والمفعول المطلق والمفعول معه.

(٨) في م١٦/٢أ: «يعمل» بالياء.

مفعول[١] آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها[٢].

والثاني[٣]: أن ضمير النصب استُعير[٤] في مكان ضمير الرفع[٥]، قاله ابن مالك، ويشهد له[٦] قراءة الحسن: ﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾[٧][٨] ببناء الفعل للمفعول، ولكنه[٩] لا يَتَأَتَّى فيما أجازوه من قولك: «فإذا زيد القائمَ»، بالنصب،

---

(١) غير الذي نصبته في قولهم: «فإذا هو إياها».

(٢) والمفعول الآخر يكون المفعول الثاني لها، وعلى هذا ينبغي أن يقول: فإذا هو إياها إياها، على تقدير: فوجدته إياها.

(٣) الثاني من الآراء التي قيلت في توجيه: «فإذا هو إياها».

(٤) لفظ «استعير» ساقط من م٢٤/٥أ، والنص: أن ضمير النصب للرفع.

(٥) وعلى هذا فلا تكون (إذا) هنا خبراً، أو هو مبتدأ، وإياها الخبر، وإنما تكون فجائية.

(٦) أي لوضع ضمير النصب مكان ضمير الرفع.

(٧) سورة الفاتحة/٥.

(٨) كذا في المخطوطات بالياء ماعدا م٢٤/٥أ «تعبد» بالتاء، وهو كذلك بالتاء في طبعة مبارك: ١٢٥، والشيخ محمد محيي الدين: ٩١، وحاشية الدسوقي: ٩٨/١، ونَصُّه مضطرب بين الياء والتاء، وفي حاشيتي الدماميني والأمير بالياء أيضاً.

وعزا ابن هشام القراءة للحسن البصري.

قلتُ: وهي قراءة أبي مجلز وأبي المتوكل، وهي كذلك بالياء في البحر المحيط: ٢٣/١، ومختصر ابن خالويه: ١، وكتابي «معجم القراءات» وفي الإتحاف/ ١٢٢: «استعير ضمير النصب للرفع والتفت؛ إذ الأصل: «أنت تُعْبَدُ».

وعند الدماميني: ١٩٤، أثبتها بالياء ثم قال: «ولكني لا أتحرَّرُ الآن هل قرأ «تُعْبَدُ» بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر إذ المعنى: أنت تُعْبَدُ، أو قرأه بالياء التحتانية، وهذا يحتاج إلى حذف، أي أنت إله يُعْبَدُ، والظاهر الأول».

وجزم الشمني في: ١٩٤/١، بأنها بالياء، وأسقط ما ذهب إليه الدماميني من الشك في أمر القراءة.

(٩) أي هذا التوجيه.

فينبغي[١] أن يُوَجَّه هذا[٢] على أنه نعت مقطوع[٣]، أو حال على زيادة «أل»[٤]، وليس ذلك مما ينقاس[٥].

ومن جَوّز[٦] تعريف الحال، أو زعم أن (إذا) تعمل عمل[٧] (وجدتُ)، وأنها رفعت[٨] (عبد الله) بناءً على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد[٩]، فقد أخطأ[١٠]؛ لأنَّ «وَجَدَ»[١١] ينصب الاسمين، ولأنَّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل[١٢]، وهو قابل للتأويل.

والثالث[١٣]: أنه مفعول به[١٤]، والأصل: فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشابهها[١٥]،

---

(١) في م٣/٤٢أ: «فيتعيَّن». والنصب لأنه لا يوجد هنا ضمير حتى يقال إنه استعير مكان ضمير آخر.

(٢) أي التركيب: فإذا زيد القائمَ.

(٣) على تقدير أنه مفعول لـ «أعني أو أذكر».

(٤) أهل الكوفة يجيزون مجيء الحال معرفة مثل: ادخلوا الأول فالأول، وأهل البصرة يذهبون إلى زيادة «أل» وأن الأصل في الحال أن يكون نكرة.

(٥) بل هو شاذ عند أهل البصرة.

(٦) وهم الكوفيون.

(٧) هم الكوفيون وابن الخياط.

(٨) وذلك في قولنا: «خرجتُ فإذا عبد الله القائمَ» وهو المثال الذي أورده الكسائي في مناظرته سيبويه.

(٩) أي وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام.

(١٠) هذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني وهو ابن مالك.

(١١) في م٣/٤٢أ: «لأن وجدت تنصب..».

(١٢) هذا بيان لخطأ الرأي الأول، وهو أن «القائمَ» حال على زيادة «أل» في مثال الكسائي، خرجتُ فإذا عبد الله القائمَ.

(١٣) الثالث من الآراء في «فإذا هو إيّاها».

(١٤) في م٣/٤٢أ: «أنه مفعول»، وأنه: أي (إياها) مفعول به.

(١٥) في م٢/١٦أ و م٤/٤٢ب «يشبهها» من غير ألف.

ثم حُذِفَ الفعل[١] فانفصل الضمير[٢]، وهذا الوجه[٣] لابن مالك أيضاً، ونظيره[٤] قراءة عليّ رضي الله عنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[٥] بالنصب، أي نُوجَدُ عصبةً، أو نُرَى عصبةً.

وأما[٦] قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ﴾[٧] إذا قيل: إنّ التقدير: يقولون[٨] ما نعبدهم فإنما حَسَّنَهُ أنّ إضمار القول

(١) وهو الخبر.

(٢) وكان قبل انفصاله مفعولاً به للفعل «يساويها أو يشبهها»، فبقي على حاله بعد حذف الفعل منصوباً به، والفعل المحذوف هو الخبر.

(٣) في طبعة مبارك/ ٢٦: «وهذا هو الوجه» بزيادة هو، وليس في المخطوطات، أي كالوجه الثاني السابق.

(٤) أي نظيره في حذف الخبر الفعل.

(٥) الآية.. ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾. سورة يوسف: ١٤/١٢. وانظر الآية/٨ من هذه السورة أيضاً، فالقراءة فيها وفي مختصر ابن خالويه/٦٢، بالنصب (عصبةً) «رواه النزّال عن سبرة عن علي رضي الله عنه.. وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي رضي الله عنه تفسير العصبة..».

وانظر البحر: ٢٨٣/٥، وشواهد التوضيح: ١١١، و ١٥٤، والكشاف: ١٢٥/٢، والهمع: ٢٧/٢، ومعناه: ونحن نجتمع عصبةً، فيكون الخبر محذوفاً، وهو عامل في عصبة، وانتصب «عصبة» على الحال، وانظر الرازي: ٩٣/١٨. وانظر كتابي «معجم القراءات ١٨٤/٤».

(٦) في م٥/٢٤أ «فأمّا».

(٧) الآية.. ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾. سورة الزمر: ٣/٣٩.

(٨) أي حذف خبر المبتدأ وهو «الذين».

وفي البحر، ٤١٥/٧: «واحتمل أن يكون الخبر (قال) المحذوف المحكي به قولهم ما نعبدهم..» وقراءة عبد الله بن مسعود صَرَّح فيها بالخبر: قالوا ما نعبدهم».

مُسْتَسْهَلٌ[١] عندهم.

والرابع[٢]: أنه[٣] مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حُذِف الفعل[٤]، كما تقول: «ما زيدٌ إلا شُرْبَ[٥] الإبل»، ثم حُذِف المضاف[٦]. نقله الشلوبين في حواشي (المفصَّل)[٧] عن الأعلَم[٨]، وقال: هو أشبه[٩] ما وُجِّه به النصب.

والخامس[١٠]: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلَها[١١]، ثم حُذِفَ المضاف[١٢]، فانفصل[١٣]

---

(١) أي هو كثير عند النحاة حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حَرَجَ. كذا عند الدماميني: ١٩٥.

(٢) من توجيه ضمير النصب «فإذا هو إياها».

(٣) أي «إياها».

(٤) أي «يلسع»، وهو الخبر عن «هو».

(٥) أي: إلاَّ يشرب شُرْبَ الإبل، فحذف الفعل «يشرب» وهو الخبر.

(٦) وهو «لَسْع» من قوله: «لَسْعَتَها»، فصار الهاء وهو المتصل منفصلاً، فاستُعيض عنه بـ «إياها»، بفقد ما يتصل به، وصار الضمير المنفصل قائماً مقام المعفول المطلق.

(٧) المفصَّل. كتاب للزمخشري في النحو، وعليه شروح كثيرة طبع منها اثنان: الأول شرح المفصل لابن يعيش في عشرة أجزاء، والثاني الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب في جزأين كبيرين.

(٨) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم كان عالماً بالعربية واللغة رحل إلى قرطبة، ولد سنة (٤١٠هـ) وتوفي سنة (٤٧٠هـ). انظر بعية الوعاة: ٣٥٦/٢.

(٩) أي أقرب وأحسن.

(١٠) من توجيه «إياها».

(١١) مثلَها: كذا بالنصب على الحال من الضمير في «ثابت»، ومثل مضاف إلى الضمير غير أنه يبقى على التنكير لأنه موغل في الإبهام.

(١٢) وهو «مثل».

(١٣) أي الضمير. وانفصل الضمير لعدم وجود ما يتصل به.

الضمير، وانتصب في اللفظ[١] على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا[٢]: «قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»، على إضمار (مثل)[٣]، قاله ابن الحاجب في (أماليه)[٤]، وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل «له صوتٌ صوتُ الحمار» بالرفع[٥] صفة لـ[٦]«صوتٌ» بتقدير[٧]«مثل»[٨].

وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف[٩]، وممن قال بالجواز[١٠] ابن

---

(١) قال في اللفظ لأنه في الحقيقة ليس هو المنصوب، وإنما هو مضاف إلى الحال، فلما سقط الحال قام هو مقامه، وانتصب على سبيل النيابة.

(٢) القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه و «أبا حسن» هو علي بن أبي طالب، وصار هذا القول مثلاً يُضْرَب عند الأمر العسير.
قال ابن يعيش، ٢/١٠٤: «.. أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرّفين..».
وانظر حاشية الخضري: ١/١٤٠، وهمع الهوامع: ٢/١٩٥، والصبان: ٢/٤.

(٣) فحذف «مثل» وأقيم المضاف إليه وهو «أبا حسن» مقامه، فسَاغَ دخول (لا) النافية عليه.

(٤) قال ابن الحاجب: «أما قوله لا هيثم وشبهه.. فعلى تقدير التنكير يعني أنّ (مثل) مقدرة في المعنى فصار نكرة في المعنى، فصح دخول لا عليه..، فإن كان مضافاً فلا إشكال أنه معرب على كل تقدير مثل كقولك: ولا أبا حسن لها وشبهه» أمالي ابن الحاجب: ٢/١٢٥.

(٥) أي لصوت المضاف إلى حمار.

(٦) الأول: له صوتٌ..

(٧) أي صوت مثل صوت الحمار، وَوَصْفُ النكرة بـ «مثل» لا يزول معه تنكيره بإضافته إلى المعرفة.

(٨) وجعل هذا كالذي أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة عن المضاف المحذوف.

(٩) في م٣/٤٢ب وم٢/١٦ب «ضعيف قبيح». و«هذا» أي قوله: له صوتٌ صوتُ الحمار.
وقال سيبويه: «وزعم الخليل أنه يجوز: له صوتٌ صوتُ الحمار، لأنه تشبيه، فمن ثَمَّ حَسُن أن تصف به النكرة، وزعم الخليل أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع الاضطرار..» انظر الكتاب: ١/١٨١.

(١٠) أي بجواز وقوع الضمير حالاً.

مالك[١]، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمةُ (مثلٍ) جاز أن تخلفها[٢] المعرفة في التنكير، فتقول: «مررتُ برجلٍ زهيرٍ»[٣]، بالخفض صفة[٤] للنكرة، و«هذا زيدُ زهيراً»[٥]، بالنصب على الحال[٦]، ومنه قولهم: «تفرّقوا أياديْ[٧] سبا» و«أيدي سبا»، وإنما سكنت الياءان[٨] مع أنهما منصوبان[٩] لثقلهما بالتركيب والإعلال[١٠]، كما في (معد يكرب) و (قالي قلا)[١١].

---

(١) في شرح الكافية الشافية لابن مالك/ ٩٧٠: «.. ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها «مثل» مقامه في الحالية والتركيب مع «لا»، فالحالية كقولهم: تفرّقوا أيادي سبا» أي: مثل أيادي سبا، فحذف مثل، وخلفه أيادي سبا في الحالية، والحالية لا تصِحُّ لغير نكرة».

(٢) أي تخلف «مثل» بعد حذفها.

(٣) في م٣/٤٢ب: «نصر».

(٤) أي مثل زهيرٍ.

(٥) أي مثلَ زهير.

(٦) مع أن «زهيراً» معرفة. وقوله: «ومنه»، أي من باب: «هذا زيد زهيراً».

(٧) في مجمع الأمثال: ٢٧٥/١، وفيه رواية أخرى وهي: «ذهبوا..» ومعناه: تفرّقوا تفرقاً لا اجتماع معه. وانظر الموضع المشار إليه ففيه بيان وافٍ.
وأياديْ وأيديْ حال من الواو في تفرّقوا، أي تفرقوا حال كونهم مثل أيادي سبا، ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي: تفرّقوا تفرّق أيادي سبا حين أرسل عليهم سيل العرم، ومُزِّقوا كل ممزَّق.

(٨) في م٣، وم٤ وم٥: «سكنت الياء»، ومثله في طبعة مبارك: ١٢٧.

(٩) على الحال.

(١٠) أي لثقل أيدي وأيادي بالتركيب مع سبأ، وهو تركيب إضافي. و(الإعلال) آخر كل منهما حرف علة وهو الياء. وفي شرح الكافية الشافية، ١٦٩٦: «.. والتزام سكون الياء تشبيهاً بالألف، وإنهم قد يسكنون في النصب ياء المنقوص المفرد، فأن يُفْعَلَ ذلك بالمنقوص المركَّب أَوْلى وأَحَقُّ».

(١١) معد يكرب: اسم رجل: مركب إضافي، قالي قلا: اسم بلد مركب إضافي. قاس أيدي وأيادي =

والثاني من وجهي (إذا):

أن تكون لغير مفاجأة[١]؛ فالغالبُ أن تكون[٢] ظرفاً للمستقبل مُضَمَّنةً معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية[٣]، عكس الفجائية[٤]، وقد اجتمعتا[٥] في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٧]، ويكون

= وسكون الياء فيهما على معد يكرب وقالي قلا، فإن الياء فيهما لا تتأثر بالعوامل، مع أن الأول مضاف إلى الثاني، وتبقى ساكنة في حال النصب، وكذلك الحال في أيدي وأيادي فهما منصوبان على الحال، والياء بقيت ساكنة.

(١) في م٥/٢٤أ: «المفاجأة» بالتعريف.

(٢) في شرح الرضي، ١٠٨/٢: «والأصل في استعمال إذا أن تكون لزمانٍ من أزمنةِ المستقبل..».

(٣) قال المبرّد: «وإذا لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد.. فأمّا امتناع الخبر عن «إذا» فلأنّ «إذا» في معنى الجزاء لا يكون إلا بالفعل» المقتضب: ١٧٧/٣، وانظر: ٧٦/٢ ـ ٧٧ منه، وشرح المفصل: ٣/٩، وفي الهمع، ١٨١/٣: وجوّز الأخفش إيلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر.

(٤) في م٥/٢٤أ: «المفاجأة» وقد مضى ان الفجائية مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية.

(٥) في م٢ وم٣: «اجتمعا»، ومثله عند الأمير: ٨٤/١، وطبعة الشيخ محمد: ٩٣/١، وعند مبارك وزميله: ١٢٧/١. أي الظرفيّة والفجائيّة.

(٦) الآية.. ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾. سورة الروم: ٢٥/٣٠.
قول: إذا دعاكم.. الظرفية الشرطية.
وقوله: إذا أنتم تخرجون.. للمفاجأة، وهي تقوم مقام الفاء في جواب الشرط.

(٧) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾. سورة الروم: ٤٨/٣٠. =

الفعل بعدها[١] ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون[٢] ذلك، وقد اجتمعا[٣] في قول أبي ذؤيب[٤]:

والنفسُ راغبةٌ إذا رغَّبتها وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ

وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[٥]، لأنه[٦]

= قوله: فإذا أصاب.. هي الظرفية الشرطية.

وقوله: إذا هم يستبشرون: هي الفجائية، وهي تقوم مقام الفاء في جواب الشَّرط.

(١) أي بعد الظرفية الشرطيّة. في الجنى الداني، ٣٦٧: «وكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال»، وفي الهمع، ٣/١٨٠: «زعم الفَرَّاء أنّ (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي»، وانظر شرح المفصل: ٤/٩٦، والبرهان: ٤/١٩٥.

(٢) أي هي مع المضارع أَقَلّ من وجودها مع الماضي.

(٣) أي دخول الظرفية على الماضي والمضارع.

(٤) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب، رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا في عام واحد بالطاعون، ومطلع القصيدة:

أَمِنَ المنونِ ورَيبِها تتوجَّعُ والدَّهْرُ ليس بِمُعْتِبٍ من يَجْزَعُ

وذُكر عن الأصمعي أنه قال: هذا أَبْرَعُ بيتٍ، وأَبدَعُ بيتٍ قالته العرب.

والمعنى: إنّ النفس إنما تَرْغَبُ بحسب بَسْطِكَ من رجائها، فأما إذا وقفتها على النزر اليسير، ورددتها إلى القليل فإنها ترضى به، وتكتفي بنيله.

والشاهد في البيت دخول «إذا» الظرفيّة على الماضي بقوله: إذا رغّبتها، وعلى المضارع بقوله: وإذا تُرَدُّ.

وانظر البيت في شرح أشعار الهذليين: ١/٤، وشرح البغدادي: ٢/٢٠٧، وشرح السيوطي: ١/٢٦٢، والخزانة: ١/٢٠٢، والمفضليّات: ٤٢٢.

(٥) سورة الانشقاق: ٨٤/١.

(٦) أي الاسم وهو «السماء» والتقدير: إذا انشقّت السماء انشقَّت، ثم حذف الفعل الأول الرافع للفظ السماء، وأُبقي المفسّر بعده وهو «انشَّقت».

فاعل بفعلٍ محذوفٍ على شريطة التفسير، لا مبتدأً، خلافاً للأخفش(١).

وأما قولُه(٢):

إذا باهليٌ تحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ   لهُ ولدٌ منها فذاكَ المُدَرَّعُ

---

(١) جَوّز الأخفش أن يكون الاسم بعد «إذا» مبتدأ.

وعند الشمني، ١/١٩٨: «قال: في الشرح، الأخفش يُجَوِّز كونه مبتدأً، ولا يمنع كونه فاعلاً، وظاهر عبارة المصنِّف لا تفيد هذا.

وعَلَّقَ الشمني على عبارة الدماميني هذه بقوله: وأقول: بل ظاهر عبارة المصنِّف تفيده؛ لأن الظاهر أنّ قوله «خلافاً» راجع إلى مايليه، وهو قوله: «لا متبدأً»، فيكون الأخفش غير مانع من كونه فاعلاً، لكون «خلافاً» ليس براجع إليه، ومخبراً كونه مبتدأ كونه راجعاً للابتداء.

انظر الدماميني: ١٩٨، والدسوقي: ١/١٠٠.

وعند الأمير، ١/٨٥: «فمذهب الأخفش جواز الأمرين».

وفي الجنى الداني: ٣٦٨، ونقل السُّهَيلي أن سيبويه يُجَوِّز الابتداء بعد (إذا) الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً، وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد (إذا)، قال ابن مالك: وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب إنْ..» وانظر همع الهوامع: ٣/١٥١.

وفي البحر: ٨/٤٤٦، وعن الأخفش: «إذا السماء» مبتدأ وخبره «وإذا الأرض» على زيادة الواو.

وانظر معاني الأخفش: ٢/٥٣٣، فلم أجد حديثاً فيه عن الآية على هذا النحو المنقول عنه، فلعله في مؤلف آخر مما ترك لنا.

وفي مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٦٥، ما بعد «إذا» يرتفع على إضمار فعل عند البصريين، وعلى الابتداء عند الكوفيين، وانظر فيه أيضاً ص/٤٤٦، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتۡ﴾ الآية/٨ من سورة المرسلات.

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق، وروايته في المخطوطات: «المدَرَّع» بالدال، وهو كذلك عند الدسوقي والدماميني، وفي طبعة شواهد البغدادي «المذَرَّع» بالذال، ومثله في الجنى الداني/ ٣٦، وشرح السيوطي: ١/٢٧٠ والديوان.

والباهليّ منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، وقبيلة باهلة وضِيعَةٌ بين العرب والنسبة إليها مذمومة، لأنها اشتهرت بالدناءة والضعة حتى ضُرب بها المَثَلُ.

فالتقدير: إذا كان[(١)] باهليٌّ، وقيل: «حنظليّةٌ» فاعل بـ «استقرَّ» محذوفاً[(٢)]، و «باهليٌّ» فاعل[(٣)] بمحذوف يُفَسِّره العامل[(٤)] في «حنظليّة»، ويَرُدُّه[(٥)] أنّ فيه حَذْفَ المُفَسَّر[(٦)] ومفسِّره[(٧)] جميعاً، ويُسَهِّلُهُ أن الظرف يدل على المفسِّر فكأنه[(٨)] لم يُحْذَف.

= وتحته حنظليّة: أي استقرَّ تحته حَنْظَلِيَّة، مَنسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة في تميم.
والمُدرَّع: الذي يلبس الدِّرْعَ، والمُذَرَّع من الناس الذي أُمُّه أشرف من أبيه، وإنما سُمِّي مُذَرَّعاً تشبهاً بالبغل لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذراع الحمار، نزع بها إلى الحمار في الشبه، وأم البغل أكرم من أبيه.
وذهب البغدادي إلى أنّ رواية الدال عند الدماميني تصحيف، وأن الدماميني جعل البيت من قبيل المدح بناء على تصحيفه فقال: يعني أنه إذا ولد للرجل الباهليِّ من زوجة حنظلية ولد فذلك الولد هو النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه. قال البغدادي: هذا كلامه - الدماميني - ولايليق بمثله.
والشاهد في البيت هو على تقدير: إذا كان باهليٌّ، و«كان» هنا تامة.
انظر ديوان الفرزدق: ٤١٦/١، وشرح البغدادي: ٢١٦/٢، وشرح السيوطي: ٢٧٠/١، والدماميني: ١٩٨، والأمير: ٨٥/١، والجنى الداني: ٣٦٨، وهمع الهوامع: ١٨١/٣، العيني: ٤١٣/٣، شرح التصريح: ٤٠/٢.

(١) «وكان» تامة.
(٢) أي إذا كان باهلي استقر تحته حنظليّةٌ.
(٣) في م١٦/٢ب: «بفعل»، زيادة على النص، وليس في بقية المخطوطات.
وقوله: «بمحذوف» سقط من م١٦/٢ب وم٤٣/٤ب.
(٤) وهو الفعل «استقرّ» المقدَّر.
(٥) أي يَرُدُّ هذا التقدير، وهو كون «باهليّ» فاعلاً بـ «استقرّ».
(٦) وهو: استقر باهليٌّ.
(٧) وهو استقرّ تحته حنظليّة. وفي م٤٣/٣أ «المفسِّر والمفسَّر». وحذف الاثنين معاً أمر محذور.
(٨) أي كأنّ المفسِّر لم يُحْذَف.

ولا تعمل (إذا) الجزم(١) إلا في ضرورة(٢) كقوله(٣):

استغنِ ما أغناك رَبُّكَ بالغنى وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتجمَّلِ

قيل: وقد تَخْرُجُ عن كُلٍّ من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط(٤)، وفي كُلٍّ من هذه فصلٌ.

* * *

---

(١) في الجنى الداني، ٣٦٧: «ولم يُجْزَم بها إلا في الشعر»، وعند ابن مالك في التسهيل، ٢٣٧: «وقد يُجْزَمُ بإذا الاستقبالية حملاً على (متى)، وتهمل (متى) حملاً على (إذا)، فلم يَخُصَّ جزمها بالشعر، وهذا يدل على جواز جزمها في الكلام.
وفي شواهد التوضيح/ ١٨: «.. أن يكون (متى) شُبِّهَتْ بـ (إذا) فأُهْمِلَتْ، كما شُبِّهت (إذا) بـ (متى) فأعملت..، وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير».

(٢) في م٢/١٦ب، و٥/٢٤ب: «الضرورة».

(٣) البيت من قصيدة لعبد قيس بن خفاف، وهي ثمانية عشر بيتاً، وقيل لحارثة بن بدر.
وفيه رواية: «.. وإذا تكونُ خَصاصَة» وهذه لا شاهد فيها.
وما: مصدرية ظرفية، والخصاصة: الفقر والحاجة، وتجمَّل «بالجيم» أي أظهر الجمال وعدم الحاجة، أو كُلِ الجميلَ، وهو الشحم المذاب تعفُّفاً، وتحمَّل «بالحاء» أي تكلّف حمل المشقّة.
والشاهد في البيت أنّ (إذا) لا تجزم إلا في الشعر، كما في هذا البيت، فقد جاء «تُصِبْكَ» مجزوماً، وجوابه «فتجمَّلِ».
وعبد قيس بن خُفاف من بني عمر بن حنظلة، من البراجم، شاعر جاهلي معاصر لحاتم الطائي، وذكر السيوطي أنه أدرك الإسلام.
انظر شرح البغدادي: ٢/٢٢٣، وشرح السيوطي: ١/٢٧١، والمفضليات: ٣٨٣، والأصمعيات: ٢٦٨، والأمالي: ٢/٢٩٢، وسمط اللآلي: ٩٣٧، وانظر اللسان (كرب) بيت الشاهد مع أبيات أخرى.

(٤) وهو غالب أحوالها، وقد تقدَّمَ الحديث عنه.

الفصل الأول
في خروجها عن الظرفية[١]

زعم أبو الحسن[٢] في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[٣] أنَّ (إذا) جرٌّ[٤] بـ (حتى)، وزعم أبو[٥] الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[٦] الآيات، فيمن نصب ﴿خَافِضَةٌ

---

(١) قال ابن مالك في التسهيل، ٩٤: «.. وقد تفارقها الظرفية، مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مبتدأة». وانظر البرهان: ١٩٤/٤، والبحر: ٩٨/٤ - ٩٩. والدر اللقيط من البحر المحيط: ٩٨/٤ - ٩٩. وفي الهمع، ١٧٨/٣: «وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به..، ومبتدأ..، ومجرورةً بحتى، وسبقه إلى ذلك ابن جنيّ في الثاني، والأخفش في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله..». وانظر الرضي: ١١٢/٢.

(٢) وهو الأخفش، ووافق الأخفشَ ابنُ مالكٍ والزمخشريُّ، وانظر الأمير: ٨٦/١.

(٣) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. سورة الزمر: ٧١/٣٩.

(٤) في م١٦/٢ب «جُرَّ».
وفي الجنى الداني، ٣٧١: «أن تخرج عن الظرفية، فتكون اسماً مجرورة بحتى، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾، وهو في القرآن كثير، فإذا في ذلك فيها وجهان: أحدهما أن تكون مجرورة بحتى، واختاره ابن مالك..». وذكرتُ من قبل أنه رأيُ الزمخشري. وانظر همع الهوامع: ١٧٩/٣، وشرح البغدادي: ٢٢٩/٢ - ٢٣٠.
وعند الدماميني، ١٩٩: «أي وسيقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان، لا ظرفيةً فيه ولاشرطية، ولم ينقل الرضي هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يُسَمِّهِ..». وانظر الرضي: ١١٢/٢.

(٥) هو عثمان بن جِنِّي.

(٦) ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾. سورة الواقعة: ١/٥٦ - ٣.

رَّافِعَةٌ﴾[١]، أن (إذا) الأولى مبتدأ[٢]، والثانية[٣] خبر، والمنصوبَيْنِ[٤] حالان، وكذا جملة [٥](ليس) ومعموليها[٦]، والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعةِ خافضةً لقومٍ[٧] رافعةً لآخرين هو وقت رَجِّ الأرض.

وقال قوم في[٨]: «أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً»[٩]: إنّ الأصلَ أَخْطَبُ أوقاتِ

---

(١) قرأها بالنصب زيد بن علي والحسن وعيسى وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن مِقْسَم والزعفراني وأبو عمر الدوري واليزيدي: ﴿خَافِضَةً رَّافِعَةً﴾، على الحالين من الضمير في «كاذبة» في الآية الثانية أو من فاعل «وقعت» في الآية الأولى.
وقراءة الجمهور بالرفع فيهما على أنهما خبر مبتدأ مقدر أي: هي خافضةٌ قوماً إلى النار رافعةٌ آخرين إلى الجنة.
وقال الكسائي: لولا أن اليزيدي سبقني إليه ـ أي النصب ـ لقرأت بالنصب فيهما.
وانظر البحر المحيط: ٢٠٣/٨ ـ ٢٠٤، ومختصر ابن خالويه/ ١٥٠، والإتحاف: ٤٠٧، والعكبري: ١٢٠٢، والبيان: ٤١٣/٢، والمحتَسب: ٣٠٧/٢. وقيد الأمر بالنصب هنا لأنها على قراءة الرفع تبقى على ظرفيتها.

(٢) في الجنى الداني، ٣٧٢: «وذهب ابن جني إلى أنَّ (إذا) قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة، كقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾، فإذا مبتدأ. وقوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ خبره في قراءة من نصب (خافضة رافعة)، قال ابن مالك: وهو صحيح». وما ذهب إليه ابن جني ذهب إليه أبو الفضل الرازي وابن مالك وانظر البحر: ٢٠٤/٨، وهمع الهوامع: ١٧٩/٣.

(٣) أي: «إذا رُجَّت».

(٤) وهما: «خافضة رافعة» على قراءة من نصب.

(٥) (ليس لوقعتها كاذبة) الآية الثانية.

(٦) في م١٦/٢ب: «ومعمولاها، فالمعنى» وعند الدسوقي: ١٠/١، ومعمولاها كذا في غالب النسخ على لغة من يلزم المثنى الألف، والأفصح معموليها. اهـ.
قلت: قوله في غالب النسخ غير صحيح.

(٧) في م١٦/٢ب: «خافضة رافعةٌ» بالرفع، كذا جاء الضبط.

(٨) كذا في المفصل وشرحه: ٩٧/١. وذكر رواية أخرى ابن يعيش وهي: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.

(٩) وهنا أخطب: مبتدأ، ما يكون مضاف إليه، وما مصدرية، الأمير: فاعل «يكون»، قائماً: حال من فاعل كان التامة المحذوفة، وهي خبر ذلك المبتدأ وهو: إذا.

أكوان[١] الأمير إذا كان قائماً، أي: وقتُ قيامه، ثم حُذِفت الأوقات، ونابت (ما)[٢] المصدرية عنها[٣]، ثم حُذِف الخبرُ المرفوعُ وهو (إذا)[٤]، وتبعها (كان) التامَّةُ وفاعلُها في الحذف، ثم نابت الحال[٥] عن الخبر، ولو كانت (إذا) على هذا التقدير[٦] في موضع نصب لاستحال[٧] المعنى كما يستحيل إذا قلت: أخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعةِ، إذا نصبتَ[٨] اليوم؛ لأن الزمان لا يكون[٩] محلًا للزمان.

وقالوا في قول الحماسيّ[١٠]:

**وبعد غدٍ يا لَهْفَ نفسيَ من غدِ		إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ**

---

(١) أي أحوال الأمير.

(٢) (ما) المصدريّةَ وما دخلت عليه وهو «يكون».

(٣) أي عن الأوقات.

(٤) المضافة إلى «كان».

وفي م١: «وتبعها»، وفي م٣/٤٣ب، وم٢/١٦ب، وم٤/٤٣ب: «وتبعتها».

(٥) وهو قوله: قائماً.

(٦) وهو: أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً.

(٧) في م٣/٤٣ب «استحال». أي فَسَد؛ إذ المعنى: أخطب أوقات أكوان الأمير كانت وقت وجوده قائماً.

(٨) لأن أفعل التفضيل هو بحسب ما يضاف إليه، وأضيف إلى الأوقات فيكون وقتاً، وقد جعلت هذا الوقت واقعاً في يوم الجمعة فيستحيل.

كذا عند الدماميني: ١٩٩ - ٢٠٠.

وانظر تعليق ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٧/١، فقد ذهب إلى أن إذا في هذا المثال في موضع نصب، كما تقول : زيد عندك، وفيه ضمير، والضمير والظرف في موضع رفع لأنه الخبر.

(٩) وإنما يكون محلاً للأحداث.

(١٠) صاحب البيت هو أبو الطمحان القيني، شاعر إسلامي، واسمه حنظلة بن الشرقي، وعزاه جماعة إلى هدبة بن خَشْرَم.

إنّ «إذا» في موضع جَرٍّ بدلًا من «غَدٍ».

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولًا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «**إني لأعلم إذا كنتِ عني راضيةً، وإذا كنتَ عليَّ غَضْبَى**»[1].

= روايته في شرح البغدادي: «وقبل غدٍ»، ورواية الأغاني «على غد» وقوله: قبل غد: أي قبل موتي في غد، والتلهُّفُ، التحسُّر، ورَجّح الدماميني رواية: «قبل» وقال: هي الأَوْلَى.

ومعناه: يالهف نفسي إذا مِتُّ في غدٍ، وقال ابن جني في إعراب الحماسة: حديث «إذا» في هذا البيت طريف؛ وذلك أنها وقعت موقعاً غريباً، لأنها عندنا بدل «من غدٍ» وفي موضع جَرٍّ، كأنه قال: يا لهف نفسي من غدٍ إذا راح أصحابي، إلا أنّ هذا بغير توسُّط المُبْدَلِ منه يَقْبُحُ؛ لأنّ «إذا» قلّما تباشِرُ الجارّ.

وكان هذا الشاعر فاسقاً، وهو مُحْسِنٌ، ومن المعمَّرين، عاش مئة سنة، وهو شاعر إسلامي، وأورده ابن حجر في المخضرمين، وقال أبو عبيد البكري: إنه كان نديماً للزبير بن عبد المطلب في الجاهلية، وأدرك الإسلام.

وانظر ترجمة هدبة بن خشرم في شرح البغدادي: ٢٣٣/٢.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٢٩/٢، وشرح السيوطي: ٢٧٤/١، وحاشية الأمير: ٨٦/١، وأمالي الشجري: ٢٧٦/١، ٢٨٦، ٣٠٠، والحماسة: ١٣٢/٣، والأغاني: ١١/١٣ والرواية فيه «على غدٍ».

(١) في م١٦/٢ ب، وم٤٣/٣ ب: «إذا كنت غضبى عليّ».

ونص الحديث: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني لأَعْلَمُ إذا كنتِ عني راضية، وإذا كنت عليَّ غَضبى، قالتْ: فقلتُ من أين تعرف ذلك؟ فقال: أمّا إذا كنتِ عني راضيةً، فإنكِ تقولين: لا ورَبِّ محمدٍ، وإذا كنتِ عضبى قلتِ: لا وِرَبِّ إبراهيم، قالتْ: قلتُ: أجَلْ، والله، يا رسول الله، ما أَهْجُرُ إلا اِسْمَكَ». والحديث في الجنى الداني: ٣٧٣.

أخرجه البخاري في كتاب النكاح ـ باب غَيْرَة النِّساءِ وَوَجْدِهِنّ: ٣٢٥/٩، من فتح الباري طبعة السلفية.

ومُسْلِم ـ في فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها: ١٨٩٠/٤ حديث (٨٠) طبعة دار إحياء بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

و(إذا) على رأي ابن مالك جاءت مفعولاً به للفعل «أَعْلَمُ» على تقدير: إني لأَعْلَمُ وقتَ رضاكِ من غَضَبِكِ. وانظر الجنى الداني: ٣٧٣.

والجمهور على أنّ (إذا) لا تخرج[(١)] عن الظرفية، وأنّ[(٢)] (حتى) في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[(٣)] حرفُ ابتداءٍ[(٤)] داخلٌ على الجملة بأسرها، ولا عمل له[(٥)].

وأمّا[(٦)] ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[(٧)]، فـ(إذا) الثانية[(٨)] بدل من الأولى، والأولى ظرف[(٩)]، وجوابها محذوف[(١٠)] لفهم المعنى؛ وحَسَّنَهُ[(١١)] طول الكلام، وتقديره بعد ﴿إِذَا﴾ الثانية[(١٢)] أي انقسمتم أقساماً[(١٣)]، ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾[(١٤)] وأمّا (إذا)

---

(١) في الجنى الداني، ٣٧٣: «والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ولا مفعولاً، وأنها لا تخرج عن الظرفية، وما استدل به ـ ابن مالك ـ محتمل للتأويل».

(٢) عند الدماميني، ٢٠٠: «وفي بعض النسخ: «وأنها» والضمير يرجع إلى حتى .

(٣) سبقت الآية، وهي ٧١ من الزمر.

(٤) حتى حرف ابتداء، وإذا في موضع نصب على ما استقر لها، وبه جزم أبو البقاء، وجَوَّز الزمخشري الوجهين: النصب والجر بحتى، وأشار إلى جواز الوجهين الفارسي في التذكرة. انظر الجنى الداني/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، وانظر همع الهوامع: ٣/١٧٩، والكشاف: ١/٥٠٠، والبحر: ٤/٩٩، والعكبري: ٤٨٨ في حديثه عن الآية/ ٢٥ من سورة الأنعام.

(٥) فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها.

(٦) سورة الواقعة: ٥٦/١.

(٧) لفظ «الواقعة» مثبت في م١/٣٠ب، ومحذوف من بقية المخطوطات والدماميني.

(٨) وهي قوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾ آية/٤ من سورة الواقعة.

(٩) ظرف لفعل الشرط أو الجواب، وسوف يوضح المصنِّف الخلاف في هذه المسألة فيما يأتي.

(١٠) وعند الشمني، ٢٠٠ ـ ٢٠١: «قال ابن أم قاسم: ويجوز أن يكون فأصحاب الميمنة وما بعده ـ آية: ٨ و ٩، أي: فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم».

(١١) أي حَسَّن حذف الجواب.

(١٢) قدره بعد «إذا» الثانية، لأنه لو قَدَّره بعد الأولى لفصل بين البدل والمبدل منه. وقوله: «أي انقسمتم» هو جواب الشرط.

(١٣) في م٢/١٧أ: «انقساماً» ومثله في حاشية الأمير: ١/٨٧.

(١٤) والآية، ٧ من سورة الواقعة/٥٦.

في البيت[(١)] فظرف «لِلهف»[(٢)]، وأَمّا التي في المثال[(٣)] ففي موضع نصب[(٤)]، لأنَّا لا نقدِّر زماناً[(٥)] مضافاً إلى «ما يكون»؛ إذ لا مُوْجِبَ لهذا التقدير.

وأَمّا الحديث[(٦)] ف «إذا» ظرف لمحذوف، و[(٧)]هو مفعول «أَعْلَمُ»، وتقديرُهُ: «شأنَكِ»[(٨)] ونحوُهُ[(٩)]، كما تعلّقت[(١٠)] «إذا» بالحديث في[(١١)]﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾[(١٢)].

---

(١) بيت حنظلة السابق:.. إذا راح أصحابي ولست برائح.

(٢) من قوله: يا لهف نفسي، أي يا لهفي في هذا الوقت عند رواح أصحابي.

(٣) أي «إذا» التي في المثال: «أخطب ما يكون الأمير..»، وكان في الأصل أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً.

(٤) ونصبها بالخبر المحذوف، أي أخطب أكوان الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً./ الدماميني: ٢٠٠.

(٥) عند الدسوقي، ١٠١/١: «أي كما فعل هؤلاء القوم حيث قدّروا أوقاتاً قبل أكوان، وحاصل هذا أنّ «ما» حينئذٍ لا تكون إلا مصدرية فقط لا ظرفية، كما قال أولئك، وإنما لم يقدروها ظرفية للزوم ظرفية الزمان في الزمان».

(٦) وهو ما احتج به ابن مالك في قول رسول الله ﷺ: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبى».

(٧) سقط «و» من م٣/٤٣ب، و م٤/٤٤أ، وم٥/٢٦أ.

(٨) الضبط بالنصب على الحكاية.

(٩) الضبط بالرفع عطفاً على «شأنك» المحكي باعتبار الإعراب المقدّر فيه.

(١٠) في طبعة مبارك، ١٢٩/١: «تعلّق»، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٩٥/١، والأمير: ٨٧/١، مثلها، وما أثبته من المخطوطات والدماميني والدسوقي.

(١١) الآيتان: ﴿..إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ سورة الذاريات: ٥١/٢٤ - ٢٥.

(١٢) ويجوز أن تتعلّق ب «المكرمين» إذا فُسّر بإكرام إبراهيم لهم، وإلاّ فبإضمار «اذكر» أي: اذكر وقت دخولهم عليه.. الدماميني: ٢٠٠ - ٢٠١، والدسوقي: ١٠٢/١.

وفي البحر، ١٣٨/٨: «ف (إذا) معمولة للمُكرَمين إذا كانت صفة حادثة بفعل إبراهيم، وإلا فبما في (ضيف) من معنى الفعل، أو بإضمار (اذكر)، وهذه أقوال منقولة». قلت: وهذا بحروفه في الكشاف: ١٦٨/٣.

الفصل الثاني
في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء[١] للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل[٢]، في قول بعضهم، وذلك[٣] كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ﴾[٤]،

---

(١) أي «إذا»، قال ابن مالك: «وكما استعملت (إذ) بمعنى (إذا) استعملت (إذا) بمعنى (إذ) كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٦].. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة ١١/٦٢].. فالمواضع.. صالحة لـ (إذ) وقد قامت إذا مقامها».
انظر شواهد التوضيح: ٩ - ١٠، والتسهيل: ٩٣، وشرح الكافية: ١٠٨/٢، وهمع الهوامع: ١٧٩/٣، والبرهان: ١٩٠/٤ - ١٩١.
وفي الجنى الداني، ٣٧١: «.. والذي صَحَّحه المغاربة أن (إذا) لا تقع موقع (إذ) ولا (إذ) موقعها وتأوَّلوا ما أَوْهَمَ ذلك».
ومنع السُّهَيْلي أن تُسْتعمل (إذ) في موضع (إذا)، وكذلك العكس.
انظر الروض الأنف: ٢٨٦/١ - ٢٨٧. وانظر اللسان (إذ) و (إذا) حرف الألف اللينة.

(٢) فتتعارض الكلمتان، حيث استعملت كل واحدة منهما في معنى الأخرى.

(٣) أي مجيء «إذا» للماضي.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾. سورة التوبة: ٩٢/٩.
وقبلها ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩١/٩.

=

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[١]، وقوله[٢]:

ونَـدْمـانٍ يـزيـدُ الـكـأسَ طِـيْـبـاً سَـقَـيْـتُ إذا تَـغَـوَّرَتِ الـنُّـجـومِ

= ويصبح التقدير: وليس من حرج على الذين إذا ما أتوك لتحملهم.. قال الدماميني/٢٠٠: «وهذا إخبار بقضية وقعت في الزمن الماضي، فتكون «إذا» له، و «تولَّوْا» جوابها».

(١) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾. سورة الجمعة: ٦٢/١١.

في الآية إخبار بقضيّة العِيْر التي قدمت المدينة، والنبيّ ﷺ يخطب الجمعة، فتفرّقوا عنه حتى لم يبقَ معه منهم إلا اثنا عشر رجلاً، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون «إذا» للدلالة على الماضي. انظر البحر: ٢٦٨/٨ والقصة فيه، والدماميني: ٢٠١.

(٢) قائل البيت: البُرْج بن مُسْهِر الطائي. ويروى «تَعَرَّضتْ» بدلاً من «تغوَّرت»، ويروى أيضاً: «وقد تغوَّرَت النجوم». وهي رواية الأغاني، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وقوله: وندمانٍ: الواو نائبة عن رُبَّ، ندمانٍ: مجرور بها في محل نصب بـ «سقيتُ» فهو مفعوله، وذهب بعضهم إلى أنّ مفعول «سقيت» محذوف.

والنديم هو الندمان، وأصله المنادم على الشراب، ثم كثر حتى صار النديمُ الصاحبَ والمُجالِس على غير شراب.

والمعنى في هذا البيت: أن النديم بحُسْنِ عشرته يزيد الخمر طيباً في شربها، ومعنى تغوَّرت: غابت وغربت.

والشاهد فيه: أن «إذا» في الماضي، لأنّ عامله ماضٍ وهو «سقيت»، وذهب ابن الصائغ إلى أنه لا يجوز أن تكون «إذا»، للماضي هنا؛ إذ قد يكون سقيت بمعنى أسقي، وهو جواب «إذا»، أي إذا غربت النجوم أسقيه.

وسبق ابنَ الصائغ أبو حيان؛ فقال في شرح التسهيل: «سقيت بمعنى أسقي مستقبل المعنى».

وتبع الدماميني: ٢٠٢ ابن الصائغ فقال: «البيت ليس بقاطع على مجيء إذا للماضي لجواز أنّ سقيت بمعنى أسقي، وهو دليل جواب إذا، أي إذا غربت النجوم أسقيه».

والبرج بن مُسْهِر أحد بني جديلة من طيء، وهو أحد المعمرين، وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

انظر شرح البغدادي: ٢٣٤/٢، والأغاني: ١٣/١٤: (الثقافة)، والحماسة: ١٣٥/٣، وشرح السيوطي: ٢٨٠/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ٨٠، واللسان (ندم).

والثاني[١]: أن تجيء للحال[٢]، وذلك بعد القَسَم، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[٣]، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٤]، قيل: لأنها[٥] لو كانت للاستقبال[٦] لم تكن ظرفاً لفعل القَسَم؛ لأنه[٧] إنشاء، لا إخبار عن قَسَم يأتي؛ لأن قَسَمَ الله سبحانه قديم[٨]، ولا لكونٍ محذوفٍ هو حال[٩] من [١٠](والليل)، (والنجم)؛ لأنَّ الحال والاستقبال[١١] متنافيان[١٢]، وإذا بطل هذان الوجهان[١٣] تعيَّنَ أنه[١٤] ظرفٌ لأحدهما على أن المراد به[١٥] الحال. انتهى.

---

(١) في م٥/٢٥أ، دون «الثاني» والنصُّ: «وذلك أن تجيء للحال».

(٢) في همع الهوامع، ١٧٩/٣: «وقال قوم إنها وقعت للحال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾؛ لأن الليل مقارن للغشيان».

(٣) سورة الليل: ١/٩٢.

(٤) النجم: ١/٥٣.

(٥) أي «إذا» في الآيتين.

(٦) فلما لم تكن كذلك دلَّت على الحال.

(٧) أي «أُقْسِمُ».

(٨) ومن ثَمَّ فإنه لا يصح الإخبار عنه بأنه يأتي، وعلى هذا لا يصح أن يكون المستقبل ظرفاً له. انظر الأمير: ٨٨/١، والدسوقي: ١٠٢/١.

(٩) والمعنى عندئذٍ: أُقسِمُ بالليل حال كونه كائناً وقت غشيانه. دسوقي: ١٠٢/١.

(١٠) سقط الواو من م١/ ٣١أ، وثبتت في البقية.

(١١) في م٢ و ٣ و ٤ , ٥: «لأن الاستقبال والحال» على التقديم والتأخير. أي التي جعلت (إذا) ظرفاً له. و (الاستقبال) هو مدلول «إذا» في الأصل.

(١٢) ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر.

(١٣) وهو كونها ظرفاً لفعل القَسَم، وكونها ظرفاً للحال.

(١٤) أي «إذا». و (أحدهما) هو فعلُ القسم، أو الكونُ المحذوف الذي هو حال من الليل والنجم.

(١٥) بـ «إذا» وقال الدماميني، ٢٠٢: «فلا تنافيَ حيئنذٍ، ولامانعَ؛ لأن الإنشاء حالي فلا ينافيه أن المرد بها الحال؛ ولأن الكون المحذوف حال بالفرض، فلا يمتنع كونه مظروفاً لإذا المراد بها الحال».

والصحيح[١] أنه لا يصح التعليق بـ «أُقْسِمُ» الإنشائيِّ؛ لأنَّ القديمَ لازمانَ له، لا حالٌ ولا غيرُهُ، بل هو[٢] سابق على الزمان، وأنه[٣] لا يمتنع التعليق بـ «كائناً» مع بقاء إذا، على الاستقبال[٤]؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدَّرة[٥] باتِّفاق كـ[٦]: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً»، أي مُقَدِّراً الصيد به غداً[٧]، كذا يُقَدِّرون، وأَوْضَحُ

(١) في الدماميني: ٢٠٢، بعد أن أنهى التعليق على النص السابق: انتهى كلام هذا القائل وزيَّفَه المصنِّف بقوله: «والصحيح..».

(٢) «وهذا ليس بخاص بالإنشاء، بل يجري في الخبر أيضاً لأن كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الأزمنة، وإخباره لا يتعلق بزمان، والمتعلّق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم ألا تقع «إذا» ظرفاً لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى، لأنه قديم والقديم لازمانَ له، فما أجاب به المصنِّف عن هذا فهو جواب خَصْمِهِ عن ذاك». الدماميني: ٢٠٣.
وعَلَّق الشمني على هذا بقوله: «وأقول: اللازم على هذا أن لا يتعلَّق ظرف بإخباره تعالى، لا أن يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى، لأن الفعل الخبر مخبَر عنه والمخبَر عنه يتعلّق بالزمان كما اعترف هو به».

(٣) في م٥/٢٦أ: «فإنه».

(٤) أي لأن النافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية، والكلام في النحوية لا الزمانية (الدسوقي: ١٠٢/١). وقال الدماميني: ٢٠٣/١: «إذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مراداً بها الزمن المستقبل، كما تقول: سأدخل البلد راكباً، فإن الحال مقيَّدة لعاملها، والعامل هنا مستقبل، وقَيْدُهُ مقارِنٌ له في الزمن».

(٥) في م٥/٢٦أ: «المقدّر».
والحال المقدرة هي الحال المستقبلة، وذكرها المصنِّف في الباب الرابع عند الحديث عن أنواع الحال.

(٦) وذكر المصنف هذا المثال مرة أخرى في الباب الرابع في حديثه عن الحال المقدرة. وانظر همع الهوامع: ٤١/٤.

(٧) «غداً» ليس في م٥/٢٥أ.

منه أن يُقال: المعنى[١]: مريداً به الصيدَ غداً، كما فُسِّر (قُمْتُم) في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٢] بـ «أردتم»[٣].

* * *

(١) «المعنى» مثبت في المخطوطين: الأول والثالث، وسقط من الثلاثة المتبقية.

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ...﴾ المائدة/ ٦.

(٣) أي أردتم القيام.

مسألة

في ناصب[(١)] (إذا) مذهبان:

أحدهما: أنه شرطها[(٢)]، وهو قول المحققين[(٣)]، فتكون بمنزلة[(٤)] (متى) و(حيثما) و (أَيَّان).

وقولُ أبي البقاء[(٥)]: إنه مردود بأنّ المضاف[(٦)] إليه لا يعمل في المضاف، غيرُ

---

(١) ما ذكره المصنِّف هنا من بحث العامل في «إذا» إلى قوله: «حتى تردن» البيت هو عبارة أبي حيان في شرح التسهيل، ونقلها تلميذه ناظر الجيش في شرحه، ذكر هذا البغدادي في شرح الشواهد: ٢/ ٢٤٦.

(٢) أي فعل الشرط.

(٣) كذا في همع الهوامع: ٣/١٨١، واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات الشرط.
وفي الجنى الداني، ٣٦٩: «ذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب». وانظر الرضي: ٢/١١٠.
وفي البحر: ١/٦٤، قال أبو حيان: «والذي نختاره أن الجملة بعدها التي تليها هي الناصبة لإذا؛ لأنها شرطية، وأنّ ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها».

(٤) في أنهن منصوبات بشروطهن، وعلى هذا يلزم أن تكون ظرفاً مبهماً لا مختصاً، وهي من الظروف المختصة عندهم.

(٥) هو عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، أصله من عُكبرَى، قرأ العربية والفقه والقراءات، كان ثقة صدوقاً كثير المحفوظ، دَيِّناً متواضعاً من مؤلفاته: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، ولد سنة (٥٣٨هـ)، ومات ليلة الأحد ٨ من ربيع الآخر (٦١٦هـ). بغية الوعاة: ٢/٣٨.
وانظر التبيان للعكبري: ١٦٢، في حديثه عن الآية: ١٩٨، من سورة البقرة، وانظر الكشاف: ٣/٣٦٤، في ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾، وهو رأي الحوفي أيضاً.

(٦) وهو ما بعد إذا على اعتبار أنه ظرف وما بعده مضاف إليه.

واردٍ؛ لأنّ (إذا) عند[١] هؤلاء غير مضافة[٢]، كما يقوله الجميع إذا جزمتْ، كقوله[٣]:

[استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى] وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَتَجمَّلِ

والثاني[٤]: أنه ما في جوابها[٥] من فعلٍ أو شبهِهِ[٦]، وهو قولُ الأكثرين، ويَرِدُ[٧] عليهم أمور:

- **أحدها**: أنّ الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدةً[٨]؛ لأن[٩] الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول[١٠]

---

(١) أي عند المحققين القائلين بأن ناصبها هو شرطها.

(٢) إلى الشرط. والجميع يقولون بالإضافة.

(٣) البيت جاء عجزه في المخطوطات، وفي م٤٤/٣أ جاء تاماً.

وقائله زهير بن أبي سلمى، وتقدَّم في «إذا» عند الحديث عن مجيء المضارع بعدها، وجزمها الفعل في الشعر.

(٤) أي المذهب الثاني في ناصب «إذا».

(٥) في همع الهوامع، ١٨١/٣: «أنه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون؛ لما تقدّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف».

في الجنى الداني، ٣٦٩: «ومذهب الجمهور أن (إذا) مضافة للجملة بعدها، والعامل فيها الجواب».

(٦) وهو ما فيه رائحة الفعل مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(٧) في م٣١/١أ: «وتَرِدُ».

(٨) عند الدسوقي، ١٠٣/١: «قد يقال إن الجملتين تصيران جملة واحدة بعد الربط، وقولهم إن جملة الشرط والجواب جملتان أي قبل الربط».

(٩) وهو «إذا» المضاف للشرط. وهو من جملة الجواب، إذ هو معمول لما فيها من معنى الفعل أو شبهه.

(١٠) أراد بالمعمول الشرط، وإذا كان المعمول داخلاً في جملة عامله كانت جملة واحدة. كذا في الدسوقي.

داخل في جملة(١) عامله.

والثاني(٢): أنه ممتنعٌ في قول زهير(٣):

بَدَاليَ أني لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

لأنّ الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائياً(٤) فلا أسبقُهُ، ولا يصحُّ أن

= وقال الدماميني: فكما لا يكون قولك: «قمتُ حين قام زيد» جملتين لا يكون: إذا قام زيد قمتُ، على ذلك التقدير: انظر ص/٢٠٤.

(١) وهو الجواب.

(٢) الثاني من الأمور التي ترد على قول الأكثرين من أن الجواب هو العامل في «إذا».

(٣) ذكر سيبويه في مواضع من كتابه أن البيت لصرمة الأنصاري: ١/١٥٤، وكذلك ذكر ابن يعيش، ثم ذكرا في مواضع أخرى أنه لزهير من قصيدة مطلعها:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ماأرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

يقول الشاعر: نظرت في حال الزمان فبدالي أني لستُ أدركُ ما فات، ولا أسبقُ ما لم يجئ بعدُ قبل وقته، أي إنّ الإنسان مُدَبَّر لا يملك لنفسه جَلْبَ نفع ولا دَفْعَ ضُرّ.

والشاهد في البيت هو إبطال قول من قال: إنّ ناصب «إذا» ما في جوابها من فعل أو شبهه، لأنّ تقدير الجواب في البيت:إذا كان جائياً فلا أسبقه. ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه.

واستشهد سيبويه وغيره بهذا البيت على جَرِّ «سابقٍ» بالعطف على «مدركَ» على توهم الباء فيه؛ إذ يجوز زيادة الباء في خبر ليس، وهو الرواية الثانية في البيت «ولا سابقٍ شيئاً».

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٢/٢٤٢، وشرح السيوطي: ١/٢٨٢، والديوان: ٢٨٧، وشرح المفصل: ٢/٥٢، ٧/٥٦، والخزانة: ٣/٦٦٥، والعيني: ٢/٢٦٧، و ٣/٣٥١، وسيبويه: ١/٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢/٢٧٨.

وفي سيبويه: ١/١٥٤، صرمة الأنصاري، وزهير في بقية المواضع، وابن يعيش في: ٧/٥٦ صرمة، وفي الخزانة: ٣/٦٦٦، يروى لابن رواحة. الخصائص: ٣/٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني: ١/٤٨٦، والإنصاف: ١/١٩١، ٢/٥٦٥.

(٤) اعترض أصحاب الحواشي على المصنِّف في إدخال الفاء على الجواب؛ إذ هذا يجعل الجواب جملة اسمية، أي: فأنا لا أسبقه، ولولاها لبقي الجواب جملة فعلية، نحو: إذا كان جائياً لا أسبقه.

يقال: لا أسبق شيئاً وقت[١] مجيئه؛ لأن الشيء إنما يُسْبَقُ قبل مجيئه[٢]، وهذا لازم لهم أيضاً إنْ أجابوا بأنها[٣] غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق[٤]، وأما على القول الأول[٥] فهي شرطية محذوفة الجواب[٦]، وعاملها إمّا خبر (كان)[٧]، أو نفس (كان)[٨]، إن قلنا بدلالتها على الحَدَث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو[٩]: «إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفين متضادّين[١٠]، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحَدَث[١١] الواحد

---

(١) في م١٧/٢أ الزيادة التالية: «وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر كان أو نفس كان..» كذا ورد النص، وقد سقط من الناسخ أيضاً من قوله: لأن الشيء إنما يسبق.. إلى قوله: محذوفة الجواب.

(٢) أي فإذا علمت أن زيداً يأتي غداً وقت الظهر فتسبقه وتأتي قبله وقت ضُحى. الدسوقي: ١٠٣/١.

(٣) أي إن أجابوا عن البيت الذي ورد عليهم.

(٤) لأن المعنى عندئذٍ: ولستُ سابقاً شيئاً في وقت مجيئه.

(٥) وهو أن العامل فعل الشرط.

(٦) على النحو الذي قَدَّره المصنِّف: إذا كان جائياً فلا أسبقه أو لا أسبقه.

(٧) أي هو: جائياً، عند التقدير: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً، حيث جائياً خبر كان.

(٨) واختار هذا ابن مالك وجماعة، وسيأتي الحديث عنه عند المصنف في الباب الثالث.
وقال الدماميني، ٢٠٤/١: «وقد عرفت أنه يرد على أصحاب هذا القول أنه يلزم كون إذا ظرفاً غير مختص، ولقائل أن يقول: السابق في البيت بمعنى الفائت، ويَتَّجِهُ مذهب الجمهور عندئذٍ؛ إذ المعنى: إني لا أدرك الماضي ولا أفوت المستقبل الجائي، بل سيدركني، فهي شرطية.. وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية».

(٩) هذا لأبي حيان ذكره المرادي في الجنى الداني: ٣٦٩، قال أبو حيان في رَدِّ مذهب الجمهور: «والرابع اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو: إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ». وانظر الرضي: ١١١/٢.

(١٠) وهما: غداً، وزمن المجيء وهو اليوم.

(١١) «وهو الإكرام.

المعيّن لا يقع بتمامه(١) في زمانين، وقصداً(٢)؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم(٣)، فإن قلت(٤): فما ناصبُ «اليوم» على القول الأول(٥)، وكيف يعمل العامل الواحد(٦) في ظرفي(٧) زمان؟ قلنا(٨): لم يتضادّا كما في الوجه السابق(٩)، وعملُ العامل(١٠) في ظرفي زمان يجوز إذا كان أحدهما أعَمَّ(١١) من الآخر، نحو: «آتيك

---

(١) وإنما يقع بعضه في زمن، وبعضه في زمن آخر، وهو الفعل من قوله: جئتني. الدماميني: ٢٠٥، والدسوقي: ١/١٠٣.

(٢) أي بحسب قصد المتكلِّم، أي أنّ المتكلم لا يقصده.

(٣) قال الدماميني، ٢٠٥: «ولهم أن يقولوا: معنى التركيب: إذا جئتني اليوم يكون ذلك سبباً لإكرامي لك غداً، فليس (أكرمتك) في الحقيقة جواباً فطاح الإشكال».

(٤) أي إذا كان الأمر كذلك، وهو أن العامل لا يعمل في ظرفين متضادَّين.

(٥) وهو المنقول عن المحققين.

(٦) وهو قولك «جئتني» في مثال المصنِّف.

(٧) وهما: إذا، واليوم.

(٨) قلنا إن الناصب هو الفعل المذكور، وإنما عمل في الظرفين لأنهما لم يتضادّا، وفي م٢/١٧أ، وم٤/٤٥أ، وم٥/٢٥أ: «قلتُ» على الإفراد.

(٩) أي الآتي على قول الجمهور.

(١٠) أي العامل الواحد.

(١١) قال الدماميني، ٢٠٤: «ليس بين السَّحَر واليوم عموم وخصوص، وذلك أن السَّحَر هو الوقت الواقع قبيل الفجر بقليل، واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها، فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر، فهما متباينان، اللهم إلاّ إنْ أطلق السَّحَرُ على أول الفجر لقُرْبِهِ منه، من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر، فيكون المراد: جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر، ولاشك أن جزءَ يوم الجمعة أَعَمُّ من سَحَرِهِ فتأمله»، وانظر الشمني: ١/٢٠٥.

ورَدَّ هذا الأمير، ولم يُصَرِّح بلفظ الدماميني، بل قال: «ولا حاجة لما أطالوا به» الحاشية: ١/٩٠.

ورَدَّه الدسوقي فقال: «أراد باليوم مطلق زمن منسوب للجمعة من ليل ونهار، فظهرت الأعمية، ولا حاجة لما قاله الدماميني». انظر: ١/١٠٣ - ١٠٤.

يومَ الجمعة سَحَرَ»[١]، وليس بدلًا[٢]؛ لجواز: «سِيَر عليه يومُ الجمعة سَحَرَ»، برفع الأول[٣]، ونصب الثاني[٤]، نَصَّ عليه سيبويه[٥]، وأنشد[٦] للفرزدق[٧]:

متى تَرِدَنْ يوماً سفارِ تجِدْ بها أُدَيْهِمَ يرمي المستجيزَ المُعَوَّرا

---

(١) أي آتيك في جزء من يوم الجمعة سَحَرَ، وجزء يوم الجمعة أَعَمُّ من سَحَرَ.

(٢) أي ليس «سَحَر» بدلاً من يوم الجمعة، ليقال إنما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية، والكلام إنما هو في عمله في الظرفين بطريق الأصالة.

(٣) برفعه على أنه نائب عن الفاعل، وهو ظرف مختص فجاز فيه ذلك.

(٤) بنصبه على الظرفية.

(٥) إلى هنا ينتهي ما نقله المصنِّف عن أبي حيان من شرح التسهيل، ولم يَعْزُه إلى صاحبه، وقد أشرتُ إلى هذا في أول حديثه عن العامل في «إذا».

(٦) سيبويه لم ينشد هذا البيت في كتابه، ولا السيرافي في شرحه، وإنما أنشده ابن عصفور في «شرح الجمل»، فإن هذا الكلام برمته أخذه أبو حيان منه، ومن أبي حيان أخذ المصنِّف هذا.

(٧) الفرزدق يقول هذا البيت في أُدَيْهِم بن مرداس أحد بني كعب بن عمرو بن تميم، وكان شاعراً خبيثاً. ورواية البيت في الصحاح: متى ما ترد يوماً.. كذا في مادة (سفر)، ويروى «المغوّرا» بدلاً من «المعوّرا».

ومتى ويوماً منصوبان على الظرفية وعاملهما: ترد، والورود الإتيان، وسفارِ: ماء لبني مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم بين البصرة والمدينة، وهو مبني على الكسر باتفاق تميم وأهل الحجاز، وتجدبها: أي بقربها، أُدَيْهِم: مصغر أَدْهَم، والأدهم: الأسود، والمستجيز: الذي يأتي القوم يستقيهم ماءً أو لبناً، والمعوّرا: من عَوَّرْتُه عن الأمر أي صرفته عنه وطردته. والمغوّر: الذي أورد إبله في الهاجرة فأقام ليبرد.

والشاهد في البيت: أن المصنف أورده على أن يوماً ظرف ثان للفعل «ترد»، ولا يجوز كونه ظرفاً لـ «تجد» لئلا ينفصل «ترد» من معموله وهو سفار بالأجنبي، ولا هو بدل من «متى» لعدم اقترانه بحرف الشرط.

انظر شرح البغدادي: ٢٤٦/٢، وشرح السيوطي: ٢٨٥/١، والتصريح على التوضيح: ٢٢/٢. وانظر اللسان والتاج والصحاح (سفر). والديوان/٢٨٨ «متى ما ترد».

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلًا من «متى»؛ لعدم اقترانه[١] بحرف الشرط؛ ولهذا[٢] يمتنع في «اليوم» في المثال[٣] أن يكون بدلًا من «إذا»، ويمتنع[٤] أن يكون ظرفاً لـ «تجد»[٥] لئلا ينفصل «ترِد» من معموله، وهو «سفارِ» بالأجنبي[٦]؛ فتعيَّن أنه ظرف ثانٍ لـ «ترد».

والرابع[٧]: أنّ الجواب وَرَدَ مقروناً بـ[٨] «إذا» الفجائية نحو:

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٩]،

---

(١) والاقتران به شرط في البدل من اسم الشرط، تقول: متى جئتني إِنْ يوم الجمعة وإِنْ يوم الخميس أكرمتك، كما أن الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو: من جاءك أَزَيْدٌ أم عَمْروٌ. الدماميني: ٢٠٥.

(٢) أي لأجل كون البدل من الشرط يجب قرنه بالشرط فيمتنع..

(٣) أي: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً، فلا يصح أن اليوم بدل من «إذا»، لعدم قرنه بالشرط؛ فتعيَّن من ذلك أنه ظرف ثانٍ لـ «جئتني».

(٤) أي الظرف «يوم» في بيت الفرزدق.

(٥) وهو جواب «متى».

(٦) وهو «يوماً» المعمول للفعل «تجد».

(٧) أي الرابع من الأمور الواردة على قول الجمهور.

(٨) هذا لأبي حيّان شيخ المصنِّف ذكره المرادي في الجنى الداني، ٣٦٩، قال: «قال الشيخ أبو حيان؛ ومذهب الجمهور فاسد من وجوه: أحدها: أنّ إذا الفجائية قد تقع جواباً لـ (إذا) الشرطية؛ وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها».

وفي البحر المحيط، ٣١٢/٦: «وفي الجواب لإذا بإِنْ وما النافيتين دليلٌ واضحٌ على أنّ «إذا» ليست معمولة للجواب، بل العامل فيها الفعل الذي يليها، وليست مضافة للجملة خلافاً لأكثر النحاة، وقد استدللنا بغير هذا من الأدلة في شرح التسهيل».

وذكر المرادي ما يشبه رَدّ أبي حيان هذا في الجنى الداني: ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ووجدتُ مثل هذا عند الدماميني أيضاً، انظر: ص ٢٠٦.

(٩) الآية: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ..﴾ سورة الروم: ٢٥/٣٠. =

وبالحرف[١] الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم فإني أكرمك»، وكل منهما[٢] لا يعمل ما بعده فيما قبله، وَوَرَدَ[٣] أيضاً والصالحُ فيه للعمل[٤] صفة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ * فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[٥][٦]، ولا تعمل[٧] الصفة فيما

= قال أبو حيان: «وعن نافع ويعقوب أنهما وقفا على «دعوة» ثم ابتدأا: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ علقا (من الأرض) بـ (تخرجون)، وهذا لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الشرط وجوابه بالوقف على (دعوة)، فيه إعمال ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها، وهو لا يجوز». انظر البحر المحيط: ١٦٨/٧.

(١) أي: ورد مقروناً بالحرف الناسخ.

(٢) أي إذا الفجائية والحرف الناسخ.

وذكرتُ من قبل رَدَّ المرادي والدماميني، على أن أبا البقاء العكبري صَرَّح في إعرابه بأن الفاء الداخلة في جواب إذا لا تمنع من عمل ما بعدها في إذا، كما ذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ..﴾ هو (فسبح) وهذا يدل على أنّ الفاء عندهما لا تمنع، وفيه نظر. كذا في الجنى الداني: ٣٧٠، والكشاف: ٣٦٤/٣.

وقال الدماميني، ٢٠٦: «فإن قلت في قوله: فإني أكرمك، مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب، فلِمَ اقتصر على الأول وترك الثاني؟ قلتُ لعله اعتمد على ما صرّح به أبو البقاء في إعرابه..»، وبقية النص منقول عن المرادي، وصرّح بذلك الدماميني.

(٣) أي ورد الجواب.

(٤) في م١٧/٢أ: «للعمل فيه».

(٥) سورة المدثر: ٧٤/٨ - ٩.

قال العكبري: «قوله: فإذا نُقر: إذا ظرف، والعامل فيه ثلاثة أوجه: أحدها: هو ما دلّ عليه (فذلك)؛ لأنه إشارة إلى النقر، و (يومئذٍ) بدل من (إذا)، وذلك مبتدأ، والخبر: يوم عسير، أي نَقْر يوم.

والثاني: العامل فيه ما دلّ عليه عسير، أي تعسير، ولا يعمل فيه نفس عسير: لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها.

والثالث: يُخَرّج على قول الأخفش، وهو أن يكون (إذا) مبتدأً والخبر: فذلك، والفاء زائدة..». التبيان: ١٢٤٩، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٤٢٤/٢.

(٦) في م٤٥/٣أ ذكر جزءاً من الآية/١٠، وهو «على الكافرين».

(٧) أي فيمتنع عمل «عسير» في «إذا» فيرد على الجماعة، فإن قلت في كلام المصنف تدافُعٌ، لأنه جزم أولاً بأن الصالح للعمل فيه صفة، وجزم ثانياً بعدم الصلاحية فمنع عمل الصفة فيما قبل الموصوف =

قبل الموصوف، وتخريج بعضهم[١] هذه الآية على أنّ (إذا) مبتدأ، وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن[٢] ومن تابعه في جواز تصرُّف (إذا)، وجواز زيادة الفاء في خبر[٣] المبتدأ؛ لأن عُسْرَ اليوم ليس مُسَبَّباً[٤] عن النَّقْر، والجيد أن يُخَرَّجَ[٥] على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير[٦]، أي عَسُرَ الأمر، وأما قول

= قلت: يحتمل أنه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع. انظر الدماميني: ٢٠٦، والشمني: ١/٢٠٦، والدسوقي: ١/١٠٤.

وذهب أصحاب الحواشي إلى أنه يخالفه تجويز الزمخشري تعلق الظرف في قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾ بالصفة على معنى: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم، وجَوَّز أنه متعلِّق بقل، أي: قل لهم في شأن أنفسهم.

وانظر الكشاف: ١/٤٠٤ - ٤٠٥، وسورة النساء: ٦٣.

ورد العكبري هذا فقال: «.. وقيل يتعلّق بـ(بليغاً).. وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها» التبيان: ٣٦٨، وانظر البحر: ٣/٢٨١، فقد رَدّ رأي الزمخشري وقال: إنه لا يجوز على مذهب البصريين.

(١) هذا تخريج العكبري، وقد ذكرته قبل قليل وانظر التبيان: ١٢٤٩، وهو منقول في البحر عنه أيضاً: ٨/٣٧٢.

(٢) في م٤/٤٥أ: «الأخفش».

(٣) قال الدماميني، ٢٠٦: ولا يجوز أن تكون هذه الفاء هي الدالة على الخبر حيث يتضمّن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو: الذي يأتيني فله درهم.

(٤) فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة. وقال الشمني: «هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج إلا على قول الأخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وذلك أنها على هذا التخريج لا تكون عاطفة، وهو ظاهر، إذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه، ولاسببية؛ لأن عُسْرَ اليوم لا يتسبَّب عن النقر..». انظر: ١/٢٠٧.

(٥) في م٢، وم٣، وم٥/ «تُخَرَّج» بالتاء.

(٦) هذا الرأي للزمخشري قال في الكشاف ٣/٨٥: «فإن قلت بم انتصب «إذا»، وكيف صَحَّ أن يقع يومئذٍ ظرفاً ليوم؟ قلتُ: انتصب «إذا» بما دلّ عليه الجزاء؛ لأن المعنى: فإذا نُقِرَ في الناقور عَسُرَ الأمر على الكافرين..»، وما كان يضير المصنِّف أن ينسب حُسْنَ هذا التقدير إلى الزمخشري، رحمة الله عليهما.

ونقل أبو حيان نص الزمخشري في البحر ٨/٣٧٢، ونسب الفضل إلى أهله.

أبي البقاء[١]: إنه يكون مدلولًا عليه بـ«ذلك» لأنه إشارة إلى النقر فمردود[٢]؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبَّب، وذلك ممتنع[٣].

وأما نحو: «**فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله**»[٤] فمؤوّل على إقامة السبب[٥] مقام المسبَّب؛ لاشتهار المسبَّب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقِرَّ للمهاجرين.

قال أبو حيان: «ورد مقروناً بما النافية، نحو: [٦]﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا

---

(١) نقلت قول أبي البقاء قبل قليل في إعراب الآية من التبيان: ١٢٤٩.

(٢) الردُّ لابن هشام.

(٣) قال الدماميني، ٢٠٧: «وعند التأمل لا يمتنع؛ لأن النقر سبب لوقوع الأهوال العظيمة، فإذا جعل جواباً للشرط المتحد معه لفظاً جعل الجواب مُسَبّبه، وكان من حذف المسَبَّب، وإقامة السَّبَب مقامه ولا إشكال حينئذٍ».

وقال الشمني: «وكلام أبي البقاء صريح في أنّ المدلول عليه بذلك هو العامل في إذا، وأنه مع ما بعده هو الجواب، وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السَّبب والمسَبَّب». وانظر حاشية الأمير: ٩١/١.

(٤) «فهجرته إلى الله ورسوله» سقط من م٤٥/٣أ.

والحديث في فتح الباري، ١٢٦/١: «حدثنا عبد الله بن مسلمة قال: أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». «باب الإيمان».

(٥) قال الدماميني، ٢٠٧: «وهذا متأتٍّ في قول أبي البقاء الذي تقدَّم على ما أسلفناه».

(٦) الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. سورة الجاثية: ٢٥/٤٥.

قال أبو حيان: «.. وخالفت (إذا) أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفياً بما لم تدخل الفاء بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء، تقول: إن تزرنا فما جفوتنا؛ أي فما تجفونا، وفي كون الجواب منفياً بما دليل على مااخترناه من أن جواب إذا لا يعمل فيها لأن ما بعد النافية لا يعمل فيما قبلها». البحر: ٤٩/٨.

=

كَانَ حُجَّتَهُمْ..﴾ الآية، وما النافية[١] لها الصدر. انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن[٢] بالفاء مثل: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾[٣][٤] وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقولُ بعضهم[٥]: إنه جواب على إضمار الفاء مثل: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[٦]، مردودٌ بأن الفاء [٧]لا تُحذَفُ إلا ضرورة[٨]، كقوله[٩]:

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها [والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان][١٠]

= ونص أبي حيان هذا في الجنى الداني مختصراً. انظر ص/٣٦٩.

(١) في م٣/٤٥أ: «وما النافية لها صدر الكلام». ولها الصدر، أي: ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) قرن المصنف جواب إن الشرطية باللام حملاً على لو وهو ممتنع، وسيأتي له مثله في مواضع ويقع في كلام المصنفين كثيراً، وذكر الأمير أنه ليس عربياً، وذهب الدسوقي إلى أنه لم يصرّح أحد بجوازه، ولم يقف له على شاهد.

دماميني/ ٢٠٨، أمير: ٩١/١، دسوقي: ١٠٥/١.

(٣) الآية: ﴿فَإِن يَصْبِرُوا۟ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ۖ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟..﴾. سورة فصلت: ٢٤/٤١.

(٤) قال الدماميني: «لقائل أن يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك؛ لأن الشرط هنا بإن وهي أصلية في بابها بخلاف إذا، قال الرضي: ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء..» انظر حاشية الدماميني: ٢٠٨، والرضي: ١١٢/١.

(٥) أي انتصاراً لأبي حيان. كذا عن الدسوقي.

(٦) الآيـة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾. سورة البقرة: ١٨٠/٢.

(٧) مجمل ما ذكره المصنِّف هنا مذكور في بحر أبي حيان: ١٩/٢ - ٢٠، وهو شيخه، فتأمل!!

(٨) في م٣/٤٥أ: «إلا في ضرورة».

(٩) تقدَّم الكلام على هذا البيت في باب «أمَّا» المفتوحة الهمزة المشدّدة الميم.

(١٠) في م٥/٢٦ب جاء البيت تاماً، وفي بقية المخطوطات أثبت صدره.

و(الوصيةُ) في الآية نائبٌ[١] عن فاعل (كُتِبَ)، و (للوالدين) متعلّق بها[٢]، لاخبرٌ، والجواب[٣] محذوف، أي فليوصِ، وقول ابن الحاجب: إنَّ[٤] (إذا) هذه[٥] غير شرطية؛ فلا تحتاج إلى جواب، وإنّ عاملها ما بعد (ما) النافية كما عمل ما بعد (لا) في (يوم) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ[٦] يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[٧]، وإن ذلك[٨] من التوسع في الظرف، مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر[٩] كقوله[١٠]:

ونحـن عـن فضـلك ما استغنينـا

---

(١) وهـو مـا ذهب إليه الزمخشري، وسَمَّاها فاعلاً، وهو من اصطلاحاته المعروفة. وانظر الكشاف: ٢٥٤/١، والبحر: ١٩/٢، وذهب بعض المعربين إلى أن «الوصية» مبتدأ على تقدير الفاء والخبر محذوف: أي فعليه الوصية، أو منطوق به وهو قوله للوالدين والأقربين: فالوصية للوالدين والأقربين، ذكر هذا أبو حيان، وذكره العكبري، ونَسَبَهُ إلى الأخفش، انظر التبيان: ١٤٦.
ونص الأخفش: «فالوصيةُ على الاستئناف كأنه ـ والله أعلم: إنْ ترك خيراً فالوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً». معاني القرآن للأخفش: ١٥٨/٢.

(٢) أي بالوصية. و«لا خبر» على ما ذهب إليه الأخفش وغيره.

(٣) أي جواب «إنْ» والتقدير: «إنْ ترك خيراً فليوصِ».

(٤) «إنّ» سقطت من م٢/١٧ب.

(٥) أي في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ . من سورة الجاثية، وقد تقدمت/ ٢٥.

(٦) «لا بُشْرَى» ظهر أولها وطُمس آخرها في م٣/٤٥ب.

(٧) تتمة الآية: ﴿.. وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾. سورة الفرقان: ٢٢/٢٥.

(٨) أي عَمَلُ ما بعدها في الظرف المتقدِّم عليها.

(٩) وعلى هذا فلا يجوز تخريج القرآن عليه، فالضرورة بابها الشعر.

(١٠) البيت من رجز لعبد الله بن رواحة الخزرجي قاله للنبي ﷺ، وقيل هو لعامر بن الأكوع، ويروى قبله:

إنّ الـذين قـد بَغَـوْا علينـا
إذا أرادوا فـتنـةً أَبَيْـنـا

والثاني: أنّ (ما) لا تُقاس[١] على (لا)؛ فإنّ (ما) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في (لا)[٢]، فقيل: لها الصدر مطلقاً[٣]، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً، لتوسطها بين العامل[٤] والمعمول في نحو: «إنْ لا تَقُمْ[٥] أَقُمْ»، «وجاء بلا زادٍ»، وقوله[٦]:

ألا إنّ قُرْطاً على آلةٍ　　　ألا إنني كيدَه لا أَكِيدْ

= وفيه غير هذه الرواية، والشاهد في البيت أنَّ «عن فضلك» متعلّق بـ «استغنينا»، وعمل ما بعد (ما) فيما قبلها لضرورة الشعر، الأصل في (ما) النافية ألاّ يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنّ لها الصدر مثل «إنْ» النافية، والقرآن لا ضرورة فيه؛ فلا يصحّ فيه ما يصحّ في الشعر إذا حُمِل على باب الضرورة.

وعامر بن الأكوع هو عامر بن سنان الأنصاري، وقد استشهد يوم خيبر. وأما عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي فقد شهد بدراً والعقبة، واستشهد سنة سبع، وكان في الطبقة الأولى من أهل بدر، وليس له عقب.

وانظر شرح البغدادي: ٢/٢٥٠، وشرح السيوطي: ٢٨٦/١، وتكرر البيت في السيرة. وفي سيبويه: ٢/١٥٠: «وفيه: فأنزِلَنْ سكينة علينا»، وهو أحد هذه الأبيات.

(١) في م٤/٤٥ب «لا يقاس».

(٢) قال الدسوقي في ١/١٠٥: «وإذا كانت مختلفاً فيها فكيف يُقاس المتفق عليه على المختلف فيه، فهو قياس مع الفارق».

وقال الدماميني: «الظاهر أن اختلافهم في غير (لا) الناسخة، أَمّا (لا) الناسخة فلا يختلفون في أنّ لها الصدر؛ وعلى هذا لا يتأتى هذا القول، فحرِّر النقل في هذه المسألة؛ فلستُ على وثوق منها الآن».

انظر ص/٢٠٨، وحاشية الأمير: ٩٢/١.

(٣) سواء وقعت في صدر جواب القَسَم أو لا. دماميني.

(٤) فعلاً كان المعمول أو اسماً.

(٥) في م٢/١٧ب، وم٣/٤٥ب، وم٤/٤٦أ: «إلاّ تقم أقم».

فصل بين «تقم» و «إنْ» بلا كما فصل بين الجار والمجرور بهما في «بلا زادٍ»، وهو المثال الثاني.

(٦) البيت للأخرم السنبسي، وبعده:

بعيد الولاء بعيد المحلّ　　　من يَنْأَ عنك فذاك السعيدْ

والرواية عند السيوطي: «ما أكيد». =

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القَسَم فلها الصدر[١]؛ لحلولها محل أدوات[٢] الصدر، وإلّا فلا[٣]، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه؛ **إذ** جعل انتصاب «حَبَّ العراق» في قوله[٤]:

آليتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُهُ [والحَبُّ يأكله في القرية السوسُ]

= وقُرْط: رجل من سنبس، الآلة: الحالة، ولا يقال بغير هاء، وقوله: لا أَكِيدُ: ذهبوا فيه إلى أن «لا» نافية، وعلى رواية السيوطي: ما أكيد، «ما» زائدة لا نافية؛ لأنّ ما في حَيِّزها لا يعمل في ما قبلها. والكيد: المكر والخبث.

والمعنى: إني أكيد كيده كما يكيدني، قال الدماميني: أي أنّ هذا الرجل على حالة سوء ولست أكيد كيده.

وقال الشمني: وهذا أيضاً مثال لتوسط «لا» بين العامل ومعموله إلا أن العامل فيه مؤخر عنها، والمعمول مقدَّم عليها عكس الذي قبله.

والشاهد فيه: أن «لا» لا صدارة لها، ولهذا تقدَّم مفعول الفعل الذي بعدها عليها.

والأخرم السنبسي نسبة إلى سنبس بن معاوية.. بن طيّ.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٢/٢٥٥، وشرح السيوطي: ١/٢٩٤، والدماميني: ٢٠٨، والشمني: ١/٢٠٩.

(١) أي لها صدر الجواب، أي جواب القسم، فلا يجوز وقوعها في أثناء الجواب. الدسوقي: ١/١٠٦.

(٢) وهي الحروف التي يُجاب بها القسم مثل: اللام، ما النافية، إنّ الناسخة. وانظر الأمير: ١/٩٢.

(٣) أي إذا لم تقع في صدر الجواب فلا صدارة لها، ويجوز وقوعها في أثناء الكلام.

(٤) البيت للمتلمس بن جرير بن عبد المسيح يخاطب به عمرو بن هند، وكان المتلمس هجاه هو وطرفةُ بن العبد بعد أن كانا نديمين له، فكتب لهما كتابين إلى البحرين، ثم عرف المتلمس ما في كتابه، وهو أن عمرو بن هند طلب من أمير البحرين قتله، فألقى الكتاب في النهر، ولحق بالشام وهجا عمراً، وتابع طرفة طريقه إلى حتفه. آليتَ: أي حلفتَ، والخطاب لعمرو، الحَبّ الحنطة، القمح. أطعمُهُ: آكلُه، و (لا) النافية مقدَّرة، أي «لا أطعمه».

والحب يأكله.. يريد أنه مُبْتَذَلٌ يقبحُ البخلُ به، وأنت تحلف عليه لا أطعمه.

ومعناه: حلفتَ على حَبِّ العراق لا آكلُهُ مُدَّة الدهر من العراق، فأنا لا أُبالي بذلك؛ فالحب في الشام =

على التوسُّع[(١)]، وإسقاط الخافض وهو «على»، ولم يجعله من باب: «زيداً[(٢)] ضربتُهُ»؛ لأن التقدير[(٣)]: لا أطعمه: و(لا) هذه[(٤)] لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يُفَسِّر في هذا الباب عاملًا[(٥)].

= كثير حتى إنه من كثرته يأكله السوس، وأنا مقيم هناك، فأنا لستُ بحاجة لا إلى العراق ولا إلى حَبِّه.
والشاهد فيه: انتصاب «حَبّ» على نزع الخافض وهو «على»، وذهب المبرد إلى أنه من باب الاشتغال، لا من باب الحذف أي: آليتَ أطعم حَبّ العراق، أي لا أطعم.
وذكر أبو حيان البيت في تذكرته، واستشهاد سيبويه على أنه على تقدير: على حَبّ، قال وخطَّأه الجرمي والمبرد، فزعما أن حَبّ العراق منصوب بإضمار فعل، وهو من باب الاشتغال يُفَسِّره أطعمه..
والمتلمس شاعر جاهلي مُفْلِق، والمتلمس لقبه، وصحيفته يُضرب بها المثل لما ظاهره خير وباطنه شر.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٥٩/٢، وسيبويه: ١٧/١، وأمالي الشجري: ٣٦٥/١، وأوضح المسالك: ١٧/٢، والعيني: ٥٤٨/٢، «آليتُ»، والصبان: ٩٠/٢، والتصريح: ٣١٢/١، والجنى الداني: ٤٧٣، والديوان: ٩٥، والمخصص: ١٥١/٧، وشرح الأشموني: ٣٤٥/٢. والبيان في غريب إعراب القرآن ١٦١/١، ٣٥٦.

(١) أي آليتَ على حَبِّ العراق، ثم حذف الجار، فانتصب حَبّ بالفعل على إسقاط الخافض على التوسع. (الدماميني).

(٢) وهو ما حُذِف فيه العامل على شريطة التفسير، وذهب إلى هذا المبرد، انظر شرح البغدادي: ٢٥٩/٢.

(٣) وهذا جواب القسم «آليت»، و «لا» محذوفة، مثل قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾. آية: ٨٥، والأصل: لا تفتأ.

(٤) الواقعة في صدر الجواب. ولها الصدر لأنها واقعة في جواب القسم.

(٥) قوله: «في هذا الباب» سقط من م١٧/٢ب. وهو باب الاشتغال «المنصوب على شريطة التفسير». وانظر حاشية الأمير: ٩٣/١.
قال الدماميني، ٢٠٩: «فخرج بهذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت: آليت لا أطعم حَبّ العراق الدهر لأطعمه، فإن قلتَ: ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب؟ قلت: الاحتراز عن مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾. التوبة: ٦/٩، فإنّ (استجار) مفسِّر لعامل أحد، وهو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لو سُلِّط عليه؛ ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخُّرهُ عند البصريين». وانظر حاشية الأمير: ٩٣/١.

و[١] **الثالث**: أنَّ (لا) في الآية[٢] حرف ناسخ، مثله في نحو: «لا رَجُلَ»، والحرف الناسخ لا يتقدّمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز: «زيداً إنّي أضربُ»، فكيف[٣] وهو حرف نفي، بل أَبْلَغُ من هذا[٤] أنّ العامل الذي بعده مصدر[٥]، وهم يُطْلِقُون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يومَ، أو يُعَذَّبُون يومَ[٦].

ونظير ما أورده[٧] أبو حيان على الأكثرين أن يورِد[٨] عليهم قوله تعالى[٨]:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ فيقال: لا يصح لـ (جديد) أن يعمل[٩] في (إذا)؛ لأنّ (إنّ) ولام الابتداء يَمْنَعَان من ذلك؛ لأنّ لهما[١٠] الصدر، وأيضاً فالصفة لا

---

(١) «و» الواو ليست في م٢/١٧ب، ولا م٥/٢٦أ. والثالث، أي: والثالث من رَدِّه على ابن الحاجب.

(٢) وهي ﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ الفرقان: ٢٥/٢٢.

(٣) أي فكيف يتقدّم المعمول على العامل إذا كان نافياً كما هو الحال في الآية.

(٤) أي أَبْلَغُ من هذا في الرَّدِّ.

(٥) ذهب بعضهم إلى جواز عمل المصدر فيما قبله إذا كان ظرفاً، واغتفر ذلك لكثرته في الكلام، وذهب ابن كيسان إلى جواز تقديم غير الظرف. انظر حاشية الأمير: ٩٣/١، والدسوقي: ١٠٦/٢.

(٦) أي يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة، فحذف العامل مدلولاً عليه بقوله: لا بُشْرَى لهم.

(٧) الذي أورده على الأكثرين هو الآية: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ﴾ سورة الجاثية: ٢٥/٢٢. على الأكثرين الذين ذهبوا إلى أن العامل في «إذا» جوابها.

(٨) في م٢/١٧ب: «أن يُوْرَدَ». والآية في سورة سبأ: ٣٤/٧.

(٩) ويتعيَّن في هذه الحالة أنَّ العامل في «إذا» شرطها، أي: إن مُزِّقتم كل ممزّق في أيِّ وقت إنكم لفي خلق جديد. الدسوقي: ١٠٦/١.

(١٠) في الشمني/ ٢٠٩/١: «قال ابن الصائغ: جعل اللام مثل: (أنّ) المصدرية ممنوع، فإنها مع إنّ سلبت الصدرية على المختار، ولعله يقول هذا بعد هذا أو في كتاب غير هذا. انتهى. =

تعمل[(١)] فيما قبل الموصوف.

والجواب[(٢)] أيضاً: أن الجواب[(٣)] محذوف مدلول عليه بجديد، أي إذا مُزِّقتم تُجَدَّدون؛ لأن[(٤)] الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء[(٥)]،

= وعلق الشمني عليه قائلاً، وأقول: «ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء، وقال أيضاً: أصل إنّ زيداً لقائم: لأن زيداً قائم، فدخلت اللام، وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد إنّ، بدل أنها يتخطّاها عمل إِنّ نحو: إنّ زيداً لقائم، ويتخطّاها عمل ما بعدها نحو: إنّ زيداً طعامك لآكل، ولم تسلبها باعتبار ما قبل إنّ، بدليل أنها تمنع من تسلُّط فعل القلب على إنّ ومعموليها، ولذلك كُسِرت في نحو: ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾.

وقضيّة هذا التحقيق أنّ اللام مع إنَّ في الصدرية باعتبار ما قبل إنّ حتى يمتنع عمل ما بعد اللام فيما قبل «إنّ» كما هو مراد المصنِّف هنا».

ونقل الأمير في حاشيته: ٩٢/١، اعتراض ابن الصائغ وكلام الشمني في المسألة.

(١) ذكر الدماميني أنه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف هذا. انظر ص/٢٠٩.

(٢) أي الجواب عن هذه الآية عند الأكثرين كالجواب عن الآية السابقة وهي: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾.

(٣) أي ليس الجواب قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

قال أبو حيان: «وإذا جوابها محذوف تقديره: تُبعثون، وحذف لدلالة ما بعده عليه، وهو العامل في إذا على قول الجمهور، وقال الزجاج أيضاً ذلك، وقال أيضاً هو والنحاس: العامل: مزقتم.. وقال ابن عطية: هو خطأ، وإفساد للمعنى». ورَدَّ أبو حيان كلام ابن عطية بأن إذا الشرطية مختلف في العامل فيها، وأن الصحيح أن يعمل فيها فعل الشرط كسائر أدوات الشرط. البحر: ٢٥٩/٧.

فكلام المصنف هنا من كلام شيخه أبي حيان. وانظر الكشاف: ٥٥٤/٢.

(٤) هذا علة لكون الجواب محذوفاً. الدسوقي: ١٠٦/١.

(٥) قال الدسوقي: ولا يحتاج للفاء في جواب إذا فالاعتراض وارد.

وقال الدماميني، ٢٠٩: «أسلفنا أن الرضي أجاز وقوع الجملة الاسمية جواباً لإذا مع خلوّها عن الفاء لعدم عراقة إذا في الشرطية، وعليه تتخرّج هذه الآية إِنْ صَحَّ، ولا حذف.

قلتُ: نصُّ الرضي هو ما يلي: «ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾. الشورى: ٣٧/٤٢. الرضي: ١١١/٢.

نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[(١)].

وأما: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[(٢)]، فالجملة جواب لقسم محذوف[(٣)] مُقدَّر قبل الشرط[(٤)] بدليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[(٥)(٦)] الآية، ولا يَسُوغُ أن يقال: قدّرها[(٧)] خالية من معنى الشرط، فتستغني[(٨)] عن

---

(١) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾. سورة البقرة: ٢/٢١٥.

(٢) الآية: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾. سورة الأنعام: ٦/١٢١.

قال أبو حيان في جواب الشرط: «زعم الحوفي أنه: إنكم لمشركون على حذف الفاء، أي فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر؛ فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف، وإنكم لمشركون جواب قسم محذوف، والتقدير: والله إن أطعتموهم؛ لقوله: وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسَّنَّ، وقوله: وإن تغفر لنا وترحمنا لنكوننّ، وأكثر ما يستعمل التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على إن الشرطية..». البحر: ٤/٢١٣، ومن هذا ترى أن ابن هشام نقل عبارة أبي حيان كاملة من البحر، وطوى على ذلك ألا يصرِّح باسم شيخه.

(٣) أي وليس جواباً لـ «إنْ»؛ لأنه لا يحسن ذلك.

(٤) أي ذلك القسم، ومن المعلوم أنه إذا اجتمع قسمٌ وشرط فالجواب للمتقدم منهما، وهو هنا القسم: والله لئن أطعتموهم..

(٥) الآية: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. سورة المائدة: ٥/٧٣.

ذكر أبو حيان في البحر أنّ «ليمسَّنَّ» جواب قسم محذوف قبل أداة الشرط، وأكثر ما يجيء هذا التركيب وقد صحبت «إنْ» اللامُ المؤذنة بالقسم المحذوف، كقوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾. الأحزاب: ٣٣/٦٠، انظر البحر: ٣/٥٣٦.

(٦) في م٢/١٧ب: «.. الذين كفروا» زيادة من بقية الآية.

(٧) أي قدّر «إذا» في آية سبأ، وهي ﴿.. إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. سبأ: ٣٤/٧.

(٨) في م٣/٤٦أ: «فتغني»، ومثله عند الدسوقي: ١/١٠٧، والدماميني: ٢٠٩ وفى الأمير: «فتستغني»، وهي كذلك في بقية المخطوطات.

جواب، وتكون معمولة[١] لما قبلها، وهو «قال» أو «ندلكم» أو «ينبّئكم»؛ لأنّ هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت[٢].

* * *

(١) وهو «قال» من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾.

(٢) أي وقت التمزيق، وإنما وقعت في حال حياتهم، وعلى ذلك فلا تكون ظرفاً لها.

الفصل الثالث

في خروج (إذا) [(١)]عن الشرطيّة

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[(٣)]، فـ (إذا) فيهما ظرف لخبر[(٤)] المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء[(٥)] مثل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ

---

(١) انظر الجنى الداني: ٣٧٠، وهمع الهوامع: ١٧٨/٣، والرضي: ١١١/٢.

(٢) الآية: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾. سورة الشورى: ٣٧/٤٢.

قال أبو حيان: «ما يدل على أن (إذا) هنا غير شرطية، فقد قال أبو البقاء: هم مبتدأ، ويغفرون خبر، والجملة جواب إذا. هـ.

قال أبو حيان: وهذا لا يجوز، لأن الجملة لو كانت جواباً لـ «إذا» لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيد فعمرو منطلق، ولا يجوز حذف الفاء إلا إن ورد في شعر». البحر: ٥٢٢/٧، وانظر التبيان للعكبري: ١١٣٥.

وفي البيان، ٣٥٠/٢: «هم: فيها وجهان: أحدهما: أن يكون تأكيداً لما في غضبوا، ويغفرون: جواب إذا، والثاني: أن يكون التقدير: فهم يغفرون فحذف الفاء، والمبتدأ هم، ويغفرون خبر المبتدأ، وحذف الفاء في جواب الشرط».

(٣) «قوله تعالى» ليس في م٤٦/٤ب، ولا م٢٦/٥أ.

والآية (٣٩) من سورة الشورى.

وفي البيان: ٣٥٠/٢، تعليقه على هذه الآية مثل كلامه على الآية السابقة.

وقال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكون: هم ينتصرون، جواباً لإذا، والجملة الشرطية وجوابها صلة؛ لما ذكرناه من لزوم الفاء». البحر: ٥٢٢/٧.

(٤) خبر المبتدأ في الآيتين: يغفرون، ينتصرون، ومعنى قوله: ظرف لخبر المبتدأ بعدهما أنّ خبر المبتدأ هو العامل فيها في الآيتين.

(٥) لما لم يتم الاقتران بالفاء دل على أنها لا تحتاج هنا إلى جواب، ولما كان الأمر كذلك بقي عندنا أن تكون ظرفية.

﴿بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١]، وقولُ بعضهم: إنه على إضمار[٢] الفاء، تقدّم رَدُّه[٣]، وقولُ آخر: إنّ الضمير توكيد[٤] لا مبتدأ، وإنّ ما بعده الجواب، ظاهرُ التعسُّف[٥]، وقولُ آخر: إن جوابها محذوف[٦] مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلُّف[٧] من غير ضرورة[٨].

= وذكرت من قبل ما يُرَدُّ به على المصنف وهو أنه من حملها على الشرطية وجعل الجواب بعدها فإنما ذهب إلى عدم حاجتها إلى الاقتران بالفاء كبقية أدوات الشرط؛ لأنها غير عريقة ومتمكنة في باب الشرط، ومن ثمّ انحطّت درجة عن هذه الأدوات، في سلب الفاء منها في بعض الأحيان.

(١) الآية: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة الأنعام: ١٧/٦.

(٢) أي إذا شرطية، والجملة الاسمية جوابها، والفاء مقدَّرة.

(٣) رَدَّ المصنف وشيخه أبو حيان هذا القول بأن الفاء تحذف للضرورة؛ وليس في النص القرآني ضرورة تُراعى.

(٤) أي الضمير في: هم يغفرون، هم ينتصرون، في الآيتين ضمير فصل مؤكد لامبتدأ، وقد نقلت هذا عن بيان ابن الأنباري قبل قليل، وذكر مثل هذا أبو حيان في البحر: ٥٢٢/٧، قال: «يجوز أن يكون هم توكيداً للفاعل في غضبوا».
وما بعد هذا الضمير يكون جواب «إذا».

(٥) وفي الدسوقي: ١٠٧/١: «وفيه نظر؛ إذ هذا القول موافق للقواعد؛ فلا تعسُّف أصلاً فضلاً عن كونه ظاهراً».

(٦) ذهب إلى هذا أبو البقاء في التبيان: ١١٣٥، قال: «وقيل: هم مرفوع بفعل محذوف تقديره: غفروا، فحذف لدلالة يغفرون عليه». وذكر أبو حيان مثل هذا عن الحوفي في البحر ٥٢٢/٧، وذكره ابن الأنباري في البيان ٣٥٠/٢.

(٧) يذهب المصنّف هنا إلى أن جعلها غير شرطية يغني عن التكلف في تقدير الجواب على هذا النحو.

(٨) في الشمني، ٢١٠/١: «هكذا في غالب النسخ، ووقع في نسخة الدماميني: تكلُّف لا داعي إليه»، ولم أجد مثل هذا في النسخ المخطوطة التي بين يديّ.
ثم إن أصحاب الحواشي رَدُّوا هذا على المصنف بأن هناك ضرورة تدعو إلى مثل هذا التقدير، وهي جريان (إذا) على غالب أحوالها في كونها شرطية. انظر الدماميني: ٢١٠.

ومن ذلك[١] (إذا) التي بعد[٢] القسم نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[٣]، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٤]، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها[٥] جواباً في المعنى[٦] كما في قولك: «آتيك إذا أتيتني»[٧][٨]، فيكون التقدير[٩]: إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم، أقسمتُ. وهذا ممتنع لوجهين:

---

(١) أي ومن مجيئها مجردة عن الشرط ودالة على الظرفية مجيئها بعد القسم. وانظر هذه المسألة وشواهدها في كتاب الشيخ عضيمة «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»: ٩٤/١ «إذا بعد القسم».

(٢) في طبعة مبارك، ١٣٦: «بعدها»، وهو غير الصواب.

(٣) سورة الليل: ١/٩٤.

قال الرضي في شرح الكافية: ١١١/٢: «قيل ليس في (إذا) في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ معنى الشرط، إذ جواب الشرط إما بعده أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لاظاهراً، ولامُقَدّراً لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس ههنا ما يدل على جواز الشرط قبل إذا إلا القسم، فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير: إذا يغشى أقسم، فلا يكون القسم منجزاً بل مُعَلَّقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلُّم بهذا الكلام، وإن كان نهاراً، غير متوقِّف على دخول الليل».

(٤) سورة النجم: ١/٥٧.

(٥) وهو أقسمت، المدلول عليه بقوله تعالى: والليل، والنجم.

(٦) قال في المعنى لأنه في الظاهر محذوف، والسابق على الشرط دليل الجواب على الأصح وليس الجواب نفسه وانظر الدسوقي: ١٠٦/١.

(٧) في م١٧/٢ب: «أتيك» بالقصر.

(٨) أي نقدر جواب إذا في هذا المثال مما سبقها وهو الفعل آتيك.

(٩) هذا الذي ذكره هنا المصنف أخذه من شيخه أبي حيان فقد قال في البحر، ٤٨٠/٨: «والذي نقوله: إن المعضل هو تقرير إذا بعد الإقسام كقوله: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ * وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ..﴾ فإذا ظرف مستقبل لا جائز أن يكون العامل فيه القسم المحذوف، لأنه فعل إنشائي فهو في الحال ينافي أن يعمل في المستقبل؛ لإطلاق زمان العامل زمان المعمول، ولا جائز أن يكون ثمّ مضاف محذوف أقيم المقسَم به مقامه، أي وطلوع النجم ومجيء الليل؛ لأنه معمول لذلك الفعل، فالطلوع حال، ولا يعمل فيه المستقبل ضرورة أن زمان المعمول زمان العامل.

أحدهما: أن القَسَم الإنشائي(١) لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع(٢)، والمعلّق يحتمل(٣) الوقوع وعَدَمه، فأمّا: «إن جاءني فوالله لأكرمنّه»(٤)، فالجواب في المعنى(٥) فعلُ الإكرام؛ لأنه المسبَّبُ(٦) عن الشرط، وإنما دخل القَسَمُ بينهما

= ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم به؛ لأنه ليس من قبيل ما يعمل؛ سيما إن كان جزماً، ولا جائز أن يقدّر محذوف قبل الظرف، فيكون قد عمل فيه، ويكون ذلك العامل في موضع الحال، وتقديره: والنجم كائناً إذا هوى، والليل كائناً إذا يغشى؛ لأنه لا يلزم كائناً أن يكون منصوباً بالعامل، ولا يصح أن يكون معملاً لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً، وأيضاً فقد يكون القسم جثة، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجثث كما لا تكون أخباراً».

انظر نص أبي حيان هذا، ثم قارنه بما فعل ابن هشام في هذا وما بعده، ثم احكم عليه بما شئت أن تحكم.

(١) وهذا القسم إنشائي في الآيتين.

(٢) قال الأمير في حاشيته، ٩٤/١: «أي فإن مدلوله واقع بنفس النطق به، وقولنا: إن دخلت الدار فأنت حر، إنشاء للتعليق لا تعليق للإنشاء، كذا قال نجم الدين سعيد في شرحه للحاجبية ورَدَّ هذا الرضي، واستدل على ذلك بما وقع في القرآن من الجمل الإنشائية جزاءً للشرط مثل ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ﴾ النساء: ١٥/٤.

﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ النساء: ٣٤/٤.

وانظر الدماميني: ٢١، والدسوقي: ١٠٧/٣، وشرح الرضي: ١١١/٢ - ١١٢.

(٣) في م٤٦/٣ب: «يقبل».

(٤) هذا المثال جواب عما يقال إنه ورد وقوع القسم الإنشائي جواباً في قولك: إن جاءني، فجاء فعل الشرط، والفاء رابطة، ولأكرمنّه جواب القسم، وجواب الشرط هو القسم وجوابه بدليل قرنه بالفاء». الدسوقي: ١٠٧/١.

(٥) أي وفي الظاهر مجموع القسم هو الجواب، وفي المعنى لأكرمنه، أي مضمونه الذي هو جواب القسم جواب الشرط، وليس جملة القسم، كذا عن الشيخ دردير. وانظر النص في الدسوقي: ١٠٧/١.

(٦) أي لأنّ مضمونه هو المسبّب عن الشرط.

لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا[١]؛ لأنّ جواب ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾[٢] ثابت دائماً، وجواب ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾[٣] ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط[٤].

- **والثاني**[٥]: أن الجواب خبري؛ فلا يدل عليه[٦] الإنشاء؛ لتباين[٧] حقيقتهما.

* * *

(١) أي في الآية.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ الآية/٤ من سورة الليل، ومعنى قوله ثابت دائماً أن تفريق السعي الوارد في الجواب يكون ثابتاً دائماً.

(٣) الجواب هو: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ آية/٢.

(٤) أي فلا يصلحان جواباً، بخلاف جواب القسم في الحال فيصلح أن يكون جواباً في المعنى للشرط. انظر الدسوقي: ١٠٨/١.

(٥) أي الردُّ الثاني عن الجواب المقدر في الآيتين حيث قيل: إنّ التقدير في إذا يغشى الليل ـ إذا هوى النجم. أقسمت ـ وهو خبري، لما قدَّمه من أن الإنشاء لا يقبل التعليق. انظر الأمير: ٩٤/١، والدسوقي: ١٠٨/١.

(٦) أي لا يدل على الجواب المقدّر بعد إذا، أي لا يكون ما قبل (إذا) الذي هو القسم دليلاً لجوابهما المحذوف لتباين الدليل والمدلول عليه. الدسوقي: ١٠٨/١.
وعند الدماميني، ٢١١: «أي لا يدل عليه فعل الإنشاء وهو أقسم الذي يتعلّق به حرف القسم».

(٧) وفي حاشية الأمير، ٩٤/١: «هذا لا ينافي الدلالة؛ إذ يكفي فيها التزام، كيف، وكثيراً ما يُؤَوَّل الإنشاء بالخبر؟ نعم ليس هنا المعنى على الإخبار».

٢٦ ـ ايْمُــن[١]

ايمن: المختص[٢] بالقسم: اسم لا حرف، خلافاً للزَّجّاج والرُّماني[٣]، مفرد[٤] مشتق من اليُمْنِ، وهو البَرَكةُ[٥]، وهمزته همزة[٦] وصل، لا جمع[٧]

---

(١) في م٣٢/١أ: «أيمُن» كذا بهمزة القطع، وهي على هذا الضبط جمع يمين.

(٢) في م١٧/٢ب: «المختصَّة». وتخصيصه بالقسم هنا أخرج «أيمن» جمع يمين، فهو جمع باتفاق، وايمن للقسم، لا يستعمل في غيره، فهو خاص باليمين.
قال المالقي: «وإنما ذلك لأن «ايمن» لفظ غير متصرِّف لا يكون إلا في القسَم». رصف المباني: ٤٢.

(٣) قال المرادي: «ذهب الزَّجّاج والرُّمّاني إلى أنه حرف جَرّ، وشَذًّا في ذلك» الجنى الداني: ٥٣٨.
وفي همع الهوامع، ٢٣٨/٤: «قال أبو حيان: وهو خلاف شاذ».
والرُّمّاني: هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرُّمّاني، وكان يُعرف أيضاً بالإخشيدي، وبالورّاق، وهو بالرُّمّاني أشهر، كان إماماً في العربية، عَلّامةً في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي معتزلياً، ولد سنة (٢٧٦هـ) وأخذ عن الزَّجّاج وابن السَّرّاج وابن دريد، وله من المصنَّفات: التفسير، الحدود الأكبر الأصغر، شرح أصول ابن السَّرّاج، شرح سيبويه، شرح المقتضب، معاني الحروف، وغيرها. توفي سنة (٣٨٤هـ). انظر بغية الوعاة/ ١٨١/٢.

(٤) هذا رأي سيبويه والبصريين. انظر الكتاب: ١٤٧/٢، والأزهية: ٢، وجمل الزجاجي: ٧٣.

(٥) قوله: «وهو البركة» سقط من م٣٢/١أ، وم١٧/٢ب، وم٤٦/٣ب. وأثبت فيما تبقّى والحواشي والمطبوع.

(٦) هي كذلك عند سيبويه، وعند الكوفيين وابن كيسان وابن درستويه همزته همزة قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.
وانظر رصف المباني: ٤٢، وهمع الهوامع/ ٣٢٩/٤، والصحاح، واللسان، والنهاية (يمن)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٤/١ ـ ٤٠٧.

(٧) قال المرادي: «وقال الكوفيون: هو جمع يمين، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال، على أنّ أبا الحسن قد حكى قطعها». الجنى الداني: ٥٣٨، وانظر حاشية الأمير: ٩٤/١.

=

يمين، وهمزتُه همزة قطع[١]، خلافاً للكوفيين.

ويَرُدُّه[٢] جواز كسر همزته[٣]، وفتحُ ميمه، ولا يجوز مثل ذلك[٤] في الجمع من نحو: أَفْلُس[٥]، وأَكْلُب، وقول نُصَيْب[٦]:

فقال فريق القوم لما نشدتُهم: نَعَمْ، وفريق: لَيْمُنُ اللهِ ما ندري

= وفي جمل الزجاجي/ ٧٤: «قال الفراء: ألف «أيمن الله» ألف قطع. وهي جمع يمين عنده». وانظر الأزهية: ٣ «الفراء»، وكذا في رصف المباني: ٤٢، وفي الإنصاف، ٤٠٤: «الكوفيون».

(١) كذا عند الكوفيين، وفي رصف المباني/ ٤٣: «وهو فاسد».

(٢) أي يَرُدُّ رأي الكوفيين في كونه جمعاً، وهذا مثبت في الجنى الداني: ٥٣٩، وعنه أخذ ابن هشام هذه الردود.

وقال المرادي: «الثاني: من العرب من يكسر همزته في الابتداء، الثالث: أنّ من العرب من يفتح ميمه، فيكون على وزن أَفْعَل، ولا يكون ذلك في الجموع..».

(٣) وصورته عندئذٍ: «إيمَن». وذكر الشمني فيه اثنتي عشرة لغة.

(٤) أي كسر الهمزة وفتح الميم.

(٥) في رصف المباني، ٤٣: «وألف الجمع لا تكسر، لا يقال في أَفْلُس إِفْلس، ولا في أَعْبُد إِعْبد».

(٦) البيت من قصيدة لنُصَيْب مطلعها:

أَلا يا عقابَ الوَكْرِ وَكْرِ ضَرِيّة سُقِيتِ الغوادي من عُقابٍ على وَكْرِ

وفي م٤٧/٣ب: «لا ندري»، وهي المثبتة في همع الهوامع.

ذكر نُصَيب أنه تعرّض لزيارة حبيبة، فجعل يَنْشُدُ ناقة ضَلّت له مخافة أن يُنْكَر عليه مجيئه، ففريق قال: نعم، هي هناك، ومنهم من قال: ما ندري أذلك صحيح أم لا، ومعنى نشدتهم: استحلفتهم بالله.

والشاهد في البيت أنّ «لَيْمُن الله» يَرُدُّ به المصنِّف على الكوفيين مذهبهم في أن ألف «ايمن» قطع، فلو كانت من باب القطع لثبتت مع اللام، ولهذا قال أبو علي: قولهم: ليمن الله يدل على أنّ الألف ألف وصل سقطت لما اتصل بما قبله، أعني باللام التي تدخل على المبتدأ.

ونُصَيْب مولى بني كعب من كنانة، وقيل غير ذلك، وكان حبشياً وأمه سوداء. وهو شاعر فحل فصيح مُقَدَّم في النسيب والمديح ولم يكن له حظ في الهجاء. =

فحذف ألفها في[١] الدَّرْج.

ويلزمه[٢] الرفع بالابتداء، وحذف[٣] الخبر، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى، خلافاً لاَبن دُرُسْتُوَيْه[٤]، في إجازة جَرّه بحرف[٥] القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة[٦]، وكاف الضمير[٧].

= وانظر البيت في المراجع التالية: الديوان: ٩٤، وشرح البغدادي: ٢٦٨/٢، وشرح السيوطي: ١/ ٢٩٩، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٤، وشرح المفصَّل: ٣٥/٨، ٩٢/٩، وسيبويه: ١٤٧/٢، ٢٧٣، والأزهية: ٣ وجمل الزجاجي: ٧٣، ورصف المباني: ٤٣، والمقتضب: ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، والمنصف: ٥٧/١، وأمالي القالي: ٢٠٦/٢ - ٢٠٧، والإنصاف: ٢٢٣، ٤٠٧.

(١) في همع الهوامع، ٣٢٩/٤: «الأصح أن همزته همزة وصل بدليل سقوطها بعد متحرك». وانظر رصف المباني: ٤٣. واعتذر الدماميني في ص: ٢١٢، عن الكوفيين في أن لهم أن يقولوا إنها خُفِّفت بذلك لكثرة الاستعمال، واعتذاره ليس بذاك، ونقل هذا أصحاب الحواشي ولم يعقبوا بشيء.

(٢) أي لفظ «ايمن»، وقد انتقل في هذه الفقرة إلى بيان أحكام تخصُّه، بعد أن عرض الخلاف في حقيقة الهمزة. وفي الجنى الداني، ٥٤٠: «ويتعلق بايمن مسألتان: الأولى في حكمه، وهم اسم يلزمه الرفع بالابتداء..».

(٣) والتقدير: ايْمُنُ الله قسمي.

(٤) ذهب ابن درستويه إلى جواز جَرِّه بواو القَسَم نحو: وايمُنِ الله.. كذا في الجنى: ٥٤٠.

(٥) سقط من هنا إلى قوله: كونه خبراً. من م٥/٢٦ب.

(٦) نحو اَيْمُنُ الكعبة.. كذا في الجنى: ٥٤٠.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك، ١٣٧: «ولكاف الضمير».

وقد جاء هذا في قول عروة بن الزبير «لَيْمُنُكَ لئن ابْتَلَيْتَ لقد عافيتَ» كذا في الجنى: ٥٤٠، ورواية الهمع: ٢٤٠/٤: «ايمُنُك لئن ابتليت لقد عافيت» من غير لام الابتداء.

وذكر المرادي إضافته إلى (الذي) كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ويمُ الذي نفسُ محمد بيده» قال: وقد أضيف إلى غير ذلك في الشعر، وفي الهمع: ٢٤٠/٤: «قوله صلى الله عليه وسلم: وايم الذي نفسي بيده..» ثم قال: «والأصح أنه مضاف لله والكعبة والكاف والذي، والأول هو الأغلب، وقال الفارسي لا يضاف إلا إلى الله والكعبة».

وجَوّز ابن عصفور كونه[١] خبراً، والمبتدأ محذوف، أي: قسمي ايمنُ اللهِ[٢].

* * *

(١) جاء في المقرَّب، ٢/٢٠٧: «.. أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر.. ورفعه على تقدير: قَسَمي يمينُ الله».
وذهب الدسوقي إلى أن الأول وهو كونه مبتدأ أَوْلى؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه الثاني أَوْلى. ونقل هذا عن الدماميني. انظر حاشية الدماميني: ٢١٢، والدسوقي: ١/ ١٠٨.

(٢) ترك المصنِّف شيئاً ذكره النحويون وهو اللغات فيها، وانظر الجنى الداني: ٥٤١، فقد ذكر فيها عشرين لغة، وانظر جمل الزجاجي: ٧٤، والإنصاف: ٢٢٢.

حرف الباء

٢٧ ـ البــاء المُفْرَدَة

الباء المفردة: حرف جَرّ لأربعةَ عَشَرَ معنى:

أولها: الإلصاق[١]:

قيل: وهو معنىً لا يفارقها[٢]؛ فلهذا اقتصر عليه سيبويه[٣].

ثم الإلصاق حقيقي[٤] كـ «أمسكتُ بزيد»، إذا قبضتَ على شيءٍ من جسمه، أو على[٥] ما يحبسه[٦] من يدٍ[٧] أو ثوبٍ[٨] أو نحوه، ولو قلتَ: «أَمْسَكْتُهُ»، احتمل[٩]

(١) انظر الإلصاق في سِرِّ الصناعة: ١٢٣/١، وشرح المفصّل: ٢٠/٨.

(٢) عند الدماميني، ٢١٢: «لا يفارقها في شيء من موارد استعمالها، فظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة هي له» وانظر رصف المباني: ١٤٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/٢، والجنى الداني: ٣٦.

(٣) كذا في الجنى الداني: ٣٦، وانظر المقتضب: ١٤٢/٤، وشرح المفصل: ٢٢/٨، والبرهان: ٢٥٢/٤، والرضي: ٣٠٤/٢، والمقرّب: ٢٠٤/١.
وفي الكتاب، ٣٠٤/٢: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط»، وفي رصف المباني، ١٤٤: «وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها حتى إن بعض النحويين قد رَدّوا أكثر معاني الحروف إليه، وإن كان على بُعد، والصحيح التنويع كما ذُكِر ويُذكر».

(٤) النص في الجنى الداني/ ٣٦.

(٥) سقط «أو على» من م٢/١٨أ.

(٦) أي على شيء يحبس زيداً، أو على الذي يحبس زيداً ـ دماميني/٢١٢.

(٧) «يدِ» ليس في م٢/١٨أ.

(٨) في حاشية الأمير، ٩٥/١: «ونازع الشارح كون الإلصاق حقيقياً إذا أمسك على الثوب بدون إمساك على الجسد تبعاً لابن الصائغ، وأجاب عنه الشمني بأنَّ اللغة لم تُوْضَع على مثل هذه المضايقة».
وانظر الدماميني: ٢١٢، وسبق الدماميني إلى هذا ابن الصَّائغ، وانظر الشمني: ٢١٢.

(٩) أي ذلك المعنى، أي قبضت على شيء من جسمه.

ذلك، وأن تكون[١] مَنَعْتَهُ من التصرُّفِ. ومجازي[٢]: نحو: «مررت بزيد»، أي أَلْصَقتُ[٣] مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش[٤] أنّ المعنى: مررتُ[٥] على زيدٍ، بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾[٦].

وأقول: إنّ كُلّاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مُفْضِياً[٧] إلى نفس المجرور كـ«أمسكتُ[٨] بزيدٍ»، و«صَعِدْتُ على السَّطح»، فإنْ أَفْضَى[٩] إلى ما يقرب منه فمجاز[١٠] كـ: «مررتُ بزيدٍ»،

---

(١) في م٣/٤٧أ، وم٤/٤٧أ: «وأن يكون» بالياء.

(٢) النص في الخزانة ٣/٦٧١ نقله البغدادي عن المغني، وما عند المصنف هنا ذكره المرادي في الجنى الداني/٣٦ - ٣٧ عن الزمخشري، فالمصنف مسبوق إليه، ولم يُشِر إلى هذا.

(٣) في م٤/٤٧أ فوق «أَلْصَقْت» كُتِب «التصقتُ».

(٤) المقصود به الأخفش الأصغر، والنص في الخزانة ٣/٦٧١.

(٥) وفي الجنى الداني/٣٧ ذكر هذا المعنى عن ابن مالك، ثم قال وحكاه عن الأخفش، ونقل مثل هذا الشمني، وقال الدماميني/٢١٣: «فالباء عنده في هذا المثال ليست للإلصاق، وإنما هي للاستعلاء كعلى».

وفي حاشية الأمير ٩٥/١: «قوله عن الأخفش يخالفه في شرح اللُّبِّ، لا يُقال: مررتُ عليه إلا إذا جاوزته بكثرة السَّير، فكأنك استعليتَ عليه، وصِرْتَ فوقه في السير، أو كان المرورُ من مكانٍ مرتفعٍ». ومثل هذا عند الشمني ٢١٣/١.

(٦) سورة الصافات ١٣٧/٣٧.

وفي الكشاف ٦١١/٢: «داخلين في الصَّبَاح، يعني تَمُرُّون على منازلهم في متاجركم إلى الشام ليلاً ونهاراً، فما فيكم عقول تعتبرون بها».

(٧) أي موصلاً معنى العامل.

(٨) في م٢/ ١٨أ «أمسك».

(٩) أي أوصل الحرف معنى العامل إلى ما يقرب منه، أي من المجرور. الدسوقي: ١٠٩/١.

(١٠) أي في الملاصقة والاستعلاء.

في تأويل الجماعة(١)، وكقوله(٢):

[تُشَبُّ لِمَقْرورَيْن يصطليانها] وباتَ على النار النَّدَى والمُحَلَّقُ

فإذا استوى التقديران في المجازيّة(٣) فالأكثر استعمالاً(٤) أَوْلَى بالتخريج عليه، كـ: «مررت بزيدٍ»(٥)، و«مررتُ عليه»، وإنْ كان قد جاء كما(٦) في: ﴿لَتَمُرُّونَ

---

(١) أي ما عدا الأخفش.

(٢) البيت من قصيدة للأعشى ميمون في مديح المُحَلَّق، وصدره ما أثبتُّه بين حاصرتين، وقبله:

لعمري لقد لاحتْ عيون كثيرة إلى ضوءِ نارٍ في يَفَاعٍ تَحَرَّقُ

وتحرق: رُوي بالبناء للفاعل والبناء للمفعول.

تُشَبُّ: تُوقَدُ، أي النار، المقرور: الذي أصابه القَرُّ وهو البَرْدُ، والاصطلاء من صَليَ النار وصَلي بها إذا وجد حَرَّها، وبات على النار: إذا سَهِر لَيْلَه كُلَّه، النَّدَى: الجود والكرم، والمُحَلَّق: هو الممدوح، واسمه عبد العُزَّى من بني عامر بن صَعْصَعة، وهو جاهليّ، وهو صاحب النار.

والشاهد في البيت هو أن المراد بالاستعلاء هنا في قوله «وبات على النار» استعلاء مجازيٌّ، لأنّ النَّدى والمحلَّق لم يَمَسَّا النار، وإنما هي بمكانٍ قريبٍ منهما.

وانظر البيت في المراجع التالية: الديوان: ٢٢٥، وشرح البغدادي: ٢/٢٧٧، وشرح السيوطي: ١/٣٠٣، والكشاف: ٢/٢٩٧، و٣/٣٢٧، والأغاني: ٩/١١٠، والخزانة: ١/٥٥١، و٢/٤١٠، و٣/٢٠٩.

(٣) قال الدماميني، ٢١٣: «فإنّ جَعْلَ الباء للإلصاق في المثال المذكور ليس حقيقياً، ضرورة أن المرور لم يلتصق بزيد، وإنما التصق بملابسه، وهو المكان الذي يقرب منه.

وجَعْل الباء للاستعلاء هنا ليس حقيقياً أيضاً، ضرورة أنّ المرور به لم يكن فوق زيد، فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية، وانظر حاشية الدسوقي، ١/١٠٩: «التقديران: الإلصاق والاستعلاء».

(٤) وهو الإتيان بالباء في صلة هذا الفعل.

(٥) «كمررت بزيد» سقط من م١ وم٢ وم٣.

(٦) «كما» سقط من م٣/٤٧أ. وجاء: أي جاء في الفصيح.

عَلَيْهِم﴾[1]، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[2].

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني [فَمَضَيْتُ ثُمّت قلتُ لا يَعْنِيني][3]

إلّا أنّ: «مررتُ به» أكْثَرُ[4]؛ فكان أَوْلَى بتقديره أصلاً[5]، ويَتَّجِه[6] على هذا

(١) الآية/ ١٣٧، من سورة الصَّافَّات وقد تقدَّمت.

(٢) الآية: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾. يوسف: ١٢/١٠٥.

(٣) البيت لرجل من سلول، وبعده:

غضبانَ ممتلئاً عليَّ إهابُه إنّي وحَقِّك سُخْطُه يرضيني

والشاهد في البيت أنَّ المرورَ يتعدَّى بعلى أيضاً كما يتعدَّى بالباء، واستشهد به سيبويه على أن أَمُرُّ قد وضع موضع مررتُ، وذكر المصنِّف البيتين في الباب الثاني والخامس مستشهداً على أنّ اللئيم لتعرُّفه بأل الجنسية في معنى النكرة، فيجوز في جملة يَسُبُّني أن تكون صفة له أو حالاً منه.
وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٢/٢٨٧، وسيبويه: ١/٤١٦، والخصائص: ٣/٣٠٣، ٣٣٢، وهمع الهوامع: ١/٢٣، وشرح التصريح: ٢/١١١، والعيني: ٤/٥٨، وشرح السيوطي: ١/٣١٠ - ٣١١، والخزانة: ١/١٧٣ و٥٢٨، و٢/١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، و ٣/٢٣٢، و٤/١٠٤، وشرح ابن عقيل: ٢/٥٧ وأمالي الشجري: ٢/٢٠٣.

(٤) أي أكثر من مررت عليه، وهذا يقتضي أنّ «على» في مررتُ عليه تُجعَلُ بمعنى الباء، وفيه نظر؛ إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقته، وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقياً له. انظر الدماميني: ٢١٤.
ونقل الدماميني قولاً عن شرح اللُّبّ مفهومه أنَّ «مررت عليه» إنما يُقال إذا جاوزته في المرور؛ لأنك بمجاوزتك إياه كأنك صِرْتَ فوقه في كثرة السَّيْر، أو إذا كان المرور من جانب العلو، فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً، فإنْ صَحَّ هذا أَشْكَلَ قولُ المصنِّف، وقولُ الأخفشِ أيضاً. وانظر الشمنّي: ١/٢١٤.

(٥) أي مُسْتَقِلاً بذاته غير راجع لمعنى، بل يُخَرَّج على الإلصاق المجازي، ولا يلزم من ذلك أن «على» فرع عن الباء كما فهم الشارح. حاشية الأمير: ١/٩٦، وهو يَرُدُّ بهذا على الدماميني. وانظر مثل هذا عند الدسوقي: ١/١٠٩.

(٦) في م٤/٤٧ب، وطبعة مبارك: ١/١٣٨، وطبعة الشيخ محمد: ١/١٠٢، والدماميني/ ٢١٤، والأمير: ١/٩٦، والدسوقي: ١/١٠٩: «ويتخرَّج»، وفي المخطوطات الأربعة الباقية: «ويتَّجه».

الخلافُ خلافٌ[١] في المُقَدَّر في قوله[٢]:

تَمُرُّون الديارَ ولم تَعُوجُوا [كلامُكُمُ عليَّ إذن حرامُ][٣]

أهو الباء أم على[٤]؟

---

(١) في م٣/٤٧ب: «الخلاف».

(٢) البيت من مطلع قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وأولها:

متى كان الخيامُ بذي طُلُوحِ سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

والبيت فيه رواية: «أتمضون الديار ولم تُحَيّا»، وفي الديوان: «أتمضون الرسوم»، وذكر المبرِّد أن اهل الكوفة هم الذين غيرّوا الرواية، وصَوَّب: مررتم بالديار، ولا شاهد فيه.

قال البغدادي: فأما إنشاء أهل الكوفة له: تمرون الديار، ورواية بعضهم: أتمضون الديار، فليستا بشيء كما ذكرت لك، والسماع الصحيح، والقياس المطَّرد لا يُعْتَرَض عليه بالرواية الشاذة، أخبرنا المبرِّد قال: قرأت على عمارة بن عقيل: مررتم بالدِّيار، فهذا يدلك على أن الرواية مُغَيَّرة.

ومعنى لم تعوجوا: لم تَعْطِفوا، يُقال: عاج رأس بعيره إذا عطفه بالزِّمام.

واستشهد المصنِّف بالبيت ليدل على أن حرف الجر قبل «الديار» قد حُذِفَ، وانتصب «الديار» بالفعل قبله، فإذا قدّرناه على: «أتمرون على الديار» كان على مذهب الأخفش، وإذا قدَّرنا الباء «أتمرون بالديار» كان على مذهب غيره، وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى تقدير: «عن الديار»، وليس بالديار، لقوله: «ولم تعوجوا».

وتقدير ابن عصفور على الديار، ويجوز الحذف إنّ كان المفعول أنَّ وأَنْ مع صلتها، وخلاف ذلك لم يجز حذفه إلا حيث سُمِع، وساق البيت.

قال الدماميني: وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع، وكل منهما محتمل في البيت، ومعناه: أتمرون بالديار ولم تقفوا عندها إكراماً لنا، أو لم ترجعوا إلينا وإليها.

وانظر البيت في المراجع التالية:

الديوان: ٥١٢، وشرح البغدادي: ٢٩١/٢، وشرح السيوطي: ٣١١/١، والكامل: ٣٤/١، والخزانة: ٦٧١/٣، والعيني: ٥٦٠/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨٨/١، والمقرّب: ١١٥/١، والدماميني: ١/ ٢١٤، وهمع الهوامع: ٢٠/٥، وشرح المفصَّل: ٨/٨، و٩/١٠٣، والأمالي: ١٢/١.

(٣) في م٤/٤٧أ نقل تتمة البيت وشرحه عن الدماميني.

(٤) أهو على الباء وهو رأي الجماعة، أم «على»، وهو رأي الأخفش.

الثاني: التعدية(١):

وتُسَمَّى باءَ النَّقْلِ أيضاً، وهي المعاقِبَةُ(٢) للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثر ما تُعدِّي الفعلَ القاصرَ، تقول في (ذَهَبَ زيدٌ): ذَهَبْتُ بزيدٍ، وأَذْهَبْتُه، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(٣)، وقرئ(٤): ﴿أَذْهَبَ ٱللَّهُ نُورَهُم﴾، وهي بمعنى القراءة المشهورة(٥).

---

(١) سقط «الثاني: التعدية» من م٥/٢٦ب.

(٢) النص في شرح الأشموني: ٤٦٧/١.
ويشير إلى أنها تعدية خاصّة، وهي أن يتضمن الفعل معنى التصيير احترازاً من التعدية العامّة التي هي قَدْرٌ مشترك بين جميع الحروف الأصلية، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف. وانظر الأمير: ٩٦/١، والدماميني: ٢١٤.
وقال المرادي: «وباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به».
الجنى الداني: ٣٧، والبرهان: ٢٥٤/٤ ـ ٢٥٥، ورصف المباني: ١٤٣، ومعاني الحروف للرماني: ٣٦، وشرح اللمع: ١٧٤.

(٣) الآية: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾. سورة البقرة: ١٧/٢.

(٤) هذه قراءة اليماني، وانظر البحر المحيط: ٨٠/١، والكشاف: ١٥٢/١، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١، والجنى الداني: ٣٨، وتفسير الرازي: ٧٦/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٢/٢.
قال أبو حيان بعد ذكر القراءة: «وهذا يَدُلُّ على مرادفة الباء للهمزة»، وقال المرادي: «ويؤيِّد أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءةُ اليماني..». انظر كتابي «معجم القراءات».

(٥) هذا النص: «بمعنى القراءة المشهورة» لم أجده في المخطوطات، وهو مثبت في حاشية الأمير: ٩٦/١، وعند الدماميني على أنه شرح منه، وليس من صلب النص، وأثبتها مبارك وزميله في: ١٣٨/١، نقلاً عن الأمير، وهو مثبت في نسخة الشيخ محمد محيي الدين: ١٠٢/١، والدسوقي: ١٠٩/١.

وقولُ المبرِّد والسهيلي[(١)]: «إنَّ بين التَّعديتين[(٢)] فرقاً، وإنَّك[(٣)] إذا قلتَ: ذهبتُ بزيدٍ، كنتَ مصاحِباً[(٤)] له في الذهاب»، مردودٌ[(٥)] بالآية.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[(٦)]، فيحتمل أنَّ الفاعل[(٧)] ضمير البرق. ولأنَّ الهمزة والباء متعاقبتان[(٨)] لم يجز: أقمتُ[(٩)] بزيد.

---

(١) في الجنى الداني، ٣٨: «وذهب المبرِّد والسُّهَيلي إلى أنَّ باء التعدية تقتضي مصاحبةَ الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، قال السهيلي: إذا قلت: قعدتُ به فلا بُدَّ من مشاركةٍ ولو باليد».

(٢) وفي الكشاف، ١٥٤/١: «والفرق بين أَذْهَبَهُ وذَهَبَ به أنّ معنى أَذْهَبَهُ أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: ذَهَب به إذا استصحبه ومضى به معه..»

قال الدماميني: «ودرج الزمخشري في الكشاف على الفرق بين التعديتين» انظر: ٢١٥، ودراسات لأسلوب القرآن: ١٩/٢.

(٣) في م٥/٢٦ب: «فإنك».

(٤) بخلاف ما إذا قلت: أَذْهَبْتُ زيداً فإنه لا إشعار له بهذا المعنى.

(٥) وذلك لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب، وقال السهيلي لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز أَمْرَضْتُه، ومَرِضْتُ به، وأسقمته وسقمت به. الدماميني: ٢١٤.

وهذا مردود عند المرادي أيضاً قال: ورُدَّ عليهما بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، لأن الله تعالى لا يُوْصَفُ بالذهاب مع النور، وأُجِيب بأنه يجوز أن يكون تعالى وصفه نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ الفجر/٢٢، وهذا ظاهر البعد». الجنى الداني: ٣٨.

(٦) الآية: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة البقرة: ٢٠/٢.

وعَلَّق أبو حيان على الآية بقوله: «والكلام في الباء بسمعهم كالكلام في ذهب الله بنورهم - ثم ذكر قراءة ابن أبي عبلة: لأذهب بأسماعهم وأبصارهم» البحر: ٩١/١.

(٧) وفي الكشاف ١٧١/١ «لذهب سمعهُم بقصيف الرعد وأبصارُهم بوميض البرق».

(٨) انظر الأشباه والنظائر: ١٢٩/١.

وعند الدماميني، ٢١٥/١: «متعاقبتان على الكلمة في التعدية، فإذا وُجِدَتْ إحداهما فُقِدَت الأخرى، ولا يجتمعان».

(٩) وذلك بالجمع بين الهمزة والباء.

وأمّا[١]: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ فيمن ضَمَّ[٢] أوله وكسر ثالثه، فَخُرِّجَ على[٣] زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة[٤]، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبةً للدُّهن، أو للمفعول، أي تُنبِتُ الثمر مصاحباً للدُّهن[٥]، أو أنّ[٦] «أَنْبَتَ» يأتي بمعنى «نبت»[٧]،

---

(١) في م١/٣٢ب، وم٢/١٨أ، وم٥/٢٦ب: «فأمّا».
والآية: ﴿وَشَجَرَةً تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ وَصِبۡغٍ لِّلۡأٓكِلِينَ﴾. المؤمنون: ٢٠/٢٣.

(٢) في م٥/٢٦ب: «فيما ضم».
وقراءة: (تُنْبِتُ بالدهن) قراءة ابن كثير وأبي عمرو والحسن ورويس وابن محيصن واليزيدي وسَلاّم وسهل والحجدري وزرِّبن حبيش.
وانظر هذه القراءة في البحر المحيط: ٤٠١/٦، والإتحاف: ٣١٨، والنشر: ٣٢٨/٢، والرازي: ٨٩/٢٣، ومعاني الفراء: ٢٣٣/٢ و١٩/١، والكشاف: ٣٦٠/٢، والتيسير: ١٥٩، والتبيان: ٧/ ٣١٤، ومعاني الفراء/٢٣٢، والكشف: ١٢٧/٢، والمحتسب: ٨٩/٢، واللسان: نبت، والعكبري: ٩٥٢/٢. وكتابي «معجم القراءات».

(٣) في م٤/٤٧ب: «فَمُخَرَّجٌ على».
قال أبو حيان: «قيل بالدهن مفعول، والباء زائدة، التقدير: تُنْبِتُ الدهنَ، وقيل المفعول محذوف، أي تُنْبت جناها، وبالدهن في موضع الحال من المفعول المحذوف، أي تنبت جناها ومعه الدهن، وقيل: إن «أنبت» لازم كَنَبَتَ فتكون الباء للحال، وأنكر ذلك الأصمعي» البحر: ٤٠١/٦، وانظر الكشاف: ٣٦٠/٢، والعكبري: ٩٥٢/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٦/٢.
وذهب الدماميني إلى أن هذه الزيادة ليست مقيسة: ٢١٥.

(٤) أي تنبت هي مصاحبة للدهن.

(٥) فهو حال من المفعول المحذوف. وجملة «تنبت الثمر مصاحباً للدهن» سقطت من م٥/٤٧ب، واستدركت على هامش النُّسْخَة.

(٦) «أو أنَّ» ليس في م٢/١٨أ.

(٧) «نبت» ليس في م٥/٢٦ب.
ومن ثَمّ فإنَّ الهمزة لا تكون للتعدية، وليس يَضُرُّ اجتماعها مع الباء، قال العكبري: «والوجه الثاني - هو لازم، يقال: نبت البقل وأنبت بمعنى، فعلى هذا الباءُ حالٌ، وقيل هي مفعول أي تنبت بسبب الدهن» التبيان: ٩٥٢/٢.

كقول زهير(١):

رأيتَ ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أَنْبَتَ البقلُ

ومن ورودها مع المتعدّي(٢) قوله تعالى: ﴿ دَفْعُ(٣) ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم

---

(١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى مَدَح بها سنان بن أبي حارثة المرّي وقبله:

إذا السَّنَةُ الشهباء بالناس أجحفت ونال كرامَ المال في الحَجْرَة الأَكْلُ

وروايته في طبعة مبارك والأمير والشيخ محمد: «قطينا لها»، وفي المخطوطات: «لهم» ومثلها في شرح البغدادي.

رأيت: رواية أكثرهم على فتح التاء، ويجوز ضمها.

الحاجة: الفقر، القطين: جمع القاطن، وهو الساكن في الدار، يعني أن الفقراء يلزمون بيوت هؤلاء القوم يعيشون في أموالهم حتى يخصب الناس. والبقل: كل نبات اخضرّت به الأرض.

والشاهد في البيت: أن أنبت بمعنى نبت.

وفي معاني الفرّاء، ٢/٢٣٢: «تَنْبُتُ بالدُّهنِ» وقرأ الحسن (تُنْبِتُ بالدهن) وهما لغتان، يقال: نبت وأنبت كقول زهير.. وذكر البيت.

وانظر شرح الديوان/ ١١١، وشرح البغدادي: ٢/٢٩٣، ودُرَّة الغواص/ ٣٦، والطبري: ١٨/١٤، والقرطبي: ١٢/١١٦، والمحتَسَب: ٢/٨٩، واللسان والتاج: نبت.

(٢) «المتعدي» ليس في م٢ ولام٣ ولام٤. أي ورود باء التعدية مع الفعل.

وقوله مع المتعدي، أي مع الفعل المتعدي لمفعول واحد فتصيُّر الفاعل مفعولاً ثانياً، وانظر الدسوقي: ١/١١٠.

(٣) في م١/٣٢ب، وم٥/٢٥ب: «دَفَعَ الله بعض الناس ببعض»، وفي م٢/١٨أ، وم٣/٤٧ب: «دَفَعَ اللهُ الناس بعضهم ببعض»، كذا ضُبطت، ومثله عند الدماميني، ٢١٥: «وقولهم: دفع الله بعض الناس ببعض» فلم يثبتها على أنها آية بل قول للعرب.

والآية: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٥١.

بِبَعْضٍ﴾، و: «صككتُ الحجرَ بالحجر»، والأصل[١]: دَفَعَ بعضُ الناس بعضاً، وصَكَّ الحجرُ[٢] الحجرَ.

الثالث[٣]: الاستعانة:

وهي الداخلة[٤] على آلة الفعل نحو: «كتبتُ بالقلم»، و«نجرتُ بالقَدُوم»، قيل ومنه باء[٥] البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

---

(١) فإن كُلاً من دفع وصَكَّ متعدٍّ قبل دخول الباء إلى واحد، والأصل قبل الإتيان بباء التعدية.. وفي الدماميني، ٢١٥: «بتقديم الفاعل»، وعند الأمير: ٩٧/١ «اعترضه الشارح بأنها لم تصيِّر الفاعل مفعولاً، لأنها إنما دخلت على ما كان مفعولاً، قال ـ الشارح ـ: والأحسن أن يقدر الأصل: دفع بعضَ الناس بعضٌ، بتقديم المفعول لتكون الباء داخلة على الفاعل» وانظر اعتراض الدماميني عند الدسوقي: ١١٠/١.

(٢) «الحجر» سقط من م٥/٢٦ب.

(٣) الثالث من معاني الباء الأربعة عشر، وانظر رصف المباني: ١٤٣، والمقتضب: ٣٩/١، والبرهان: ٢٥٦/٤، وشرح الكافية: ٣٢٧/٢، والمقرب: ٢٠٤/١. وأسقط ابن مالك هذا المعنى للباء وأدرجه في السببية، قال: لأن مثل هذه الباء واقعة في القرآن، ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى.

انظر الدماميني: ٢١٦، وذكر مثل هذا السيوطي في همع الهوامع: ١٥٧/٤.

ورجعت إلى التسهيل: ١٤٥، فوجدته يذكر السببية فقط غير أنه في شرح الكافية الشافية: ٨٠٦، يذكر الاستعانة، والسببية فرع الاستعانة، ولذا اقتصر عليها، أعني الاستعانة، ابن مالك في الكافية الكبرى، وعكس في (التسهيل)، فاقتصر على السببية.. قال ابن مالك: «والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالمسببة من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز».

وردَّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك بأنّ باء الاستعانة مدرجة في باء السببية، قول انفرد به، والعلماء فرّقوا بينهما. الدماميني: ٢١٦، والبرهان: ١٥٧/٤ ـ ١٥٨، وانظر معاني الرماني: ٣٦.

(٤) هذا النص في الجنى الداني: ٣٨.

(٥) في طبعة مبارك سقطت الباء، وهي مثبتة في المخطوطات والحواشي. والقول للمرادي: ٣٨، قال: ومنه في أشهر الوجهين: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

الرابع: السببية(١):

نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾(٢)، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾(٣)، ومنه: «لقيت بزيدٍ الأسدَ»، أي بسبب(٤) لقائي إيَّاه، وقوله(٥):

قد سُقِيَتْ آبالُهم بالنَّارِ

---

(١) الرضي: ٣٠٥/٢، وهي فرع الاستعانة. وانظر رصف المباني: ١٤٤.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾. سورة البقرة: ٥٤/٢.

وفي البحر ٢٠٦/١: «الباء سببية». وعند الدماميني، ٢١٦: «فاتخاذهم العجل سبب في ظلمهم الأنفس». وفي البرهان، ٢٥٦/٤: «الباء بمعنى لام التعليل».

(٣) الآية: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ سورة العنكبوت: ٤٠/٢٩.

أي كل واحد أخذناه بسبب ذنبه.

(٤) في حاشية الأمير: ٩٧/١، جعلها السُّبكي للظرفية، وتحتمل كما في الشارح المعية، وكله مبالغة، ومن البعد ما نقله السيوطي في الحاشية إنها للتشبيه، أي كأني لقيت بلقيه الأسدَ.

وعند الدماميني: ٢١٦، لها معنيان: الأول السَّببيَّة فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته، والثاني أنها للظرفية أي لقيت في زيد الأسد كما قال الشيخ بهاء الدين السُّبْكي.

(٥) البيت مجهول القائل وفيه رواية: «وقد سَقوا آبالهم بالنار» ورواية الأزهري في التهذيب «حتى سَقَوا..» ورواية «تَسْقُون».

وبعده:

والنار قد تشفي من الأوار

وقد ذكرا في م٤٧/٣ب، وم٤٧/٤ب، وم٢٧/٥أ.

والمراد بالنار في الموضعين الوسم وهو الكيّ، وهو مَن كان له من السادات إبل وغيرها جعل له سمة =

أي إنها[١] بسبب ما وُسِمَت به[٢] من أسماء أصحابها يُخَلَّى بينها وبين الماء .

والخامس[٣]: المصاحبة:

نحو[٤]: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ﴾، أي معه، ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾[٥] الآية.

= وعلامة من حديدة تُحْمَى في النار، وتكوى بها الدابّة، وتبقى معروفة بعلامة أصحابها، فهو يقول: إنَّ أصحاب هذه الإبل كانوا سادةً في العرب، وكان لإبلهم وسم معروف، فإذا وَرَدَتِ الماء عرف الناس ذلك الوسم، فأخرجوا لها، حتى تشرب إكراماً لأربابها، فكانت التي صُنِع بها الوسم سبباً لتمكينها من الماء.
والمعنى الثاني: أنَّ الوسم قد شفى الإبل من حرارة العطش وهو الأُوار.
والشاهد في البيت هو أنّ الباء سببية، أي سُقيت آبالهم بسبب النار.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٠٠/٢، والكامل: ٦٠٩، وشرح السيوطي: ٣٠٩/١، ٣١٦، اللسان والتاج والتهذيب: (نور).

(١) بكسر الهمزة؛ لأنه يفسر الجملة المذكورة، يريد أَنَّ معنى البيت هو معنى قولك: إنها.. الدماميني، ٢١٦، ومثله عند الدسوقي.

(٢) عند الدماميني، ٢١٦: «وهذا ليس بمتعيِّن في البيت؛ لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة. اهـ» قلتُ: ليس هذا ببعيد.

(٣) الخامس من المعاني الأربعة عشر.
قال الرضي: «وقد تكون بمعنى «مع»، وهي التي يقال لها باء المصاحبة» شرح الكافية: ٣٢٥/٢، والبرهان: ٢٥٦/٤، وانظر همع الهوامع: ١٥٨/٤، ورصف المباني: ١٤٤.
وفي الجنى الداني: «ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها (مع)، والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال..»، انظر الصفحة: ٤٠، والدماميني: ٢١٦ - ٢١٧.

(٤) في م/٣٢ب: «اهبطا»، وهو تحريف.
والآية: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. سورة هود: ٤٨/١١.
بسلام: أي مع سلام، أو مُسَلَّماً عليك.

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾. سورة المائدة: ٦١/٥. =

وقد اختُلِفَ في الباء في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[(١)]، فقيل: للمصاحبة[(٢)]، والحمد مضاف إلى المفعول، أي فسبِّحه[(٣)] حامداً له، أي: نزِّهه[(٤)] عما لا يليق به، وأَثبِتْ له ما يليق[(٥)] به، وقيل: للاستعانة[(٦)]، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي سَبِّحْه[(٧)] بما حَمِد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود[(٨)]، ألا ترى أن تسبيح[(٩)] المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات؟

= والتمثيل بها من وجهين: ١ـ وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه.
٢ـ تقدير الحال، وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك.

(١) في م٤/٤٧ب: «فسبِّح باسم ربك».
والآية: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾. سورة النصر: ٣/١١٠.
وفي البحر/٥٣: «أي متلبِّساً بحمده على هذه النعمة» وانظر الهمع: ١٥٨/٤.

(٢) والفاعل هو المخاطب.

(٣) في م٤/٤٧ب و٥/٢٧أ «سَبِّحه» من غير فاء. فجعل الباء ومصحوبها في موضع الحال.

(٤) هذا معنى التسبيح.

(٥) وهذا معنى الحمد.

(٦) فهي للآلة، فحمد الله آلة في التنزيه بأن يقول في تنزيهه: الحمد لله رب العالمين. انظر الدسوقي: ١١١/١.

(٧) في م٢/١٨أ، وم٣/٤٨أ: «أي فَسَبِّحْه» بالفاء.

(٨) في م٢/١٨أ: «محمود».

(٩) عند الدسوقي، ١١/١: «مصدوق الكثير صفات المعاني، وخَلْق أفعال العبد، فليس تسبيحهم المقتضي لذلك بمحمود». اهـ.
قلتُ: هما في رأيهم من خَلْق العبد، وهو مردود عليهم؛ لما يقتضي من تعدُّد الخالقين، لأنهم يقولون بأن العبد يخلق أفعال نفسه، وهم يقرأون ﴿مِن شَرٍّ مَا خَلَقَ﴾ بتنوين «شرّ». وجَعْلِ «ما» نافية، لأنهم يرون أنّ الله سبحانه وتعالى مُنَزَّه عن خلق الشرّ، وما علموا أن ذلك يفضي إلى كثرة الخالقين، والقراءة هذه عن عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وأبي حنيفة.
وانظر «الجهة الثانية التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها» فلها تخريج على غير هذا، وانظر العكبري: ١٢١٠/٢، ومختصر ابن خالويه: ١٨٢، والبيان: ٥٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٣٠/٨، ومشكل إعراب القرآن: ٥١١/٢.

واختلف في: [١]«سبحانك اللهم وبحمدك»، فقيل: جملة[٢] واحدة، على أنّ الواو زائدة، وقيل: جملتان[٣]، على أنها[٤] عاطفة، ومتعلّق الباء محذوف، أي: وبحمدك سبَّحْتُك[٥]، وقال الخطّابي[٦] المعنى:

---

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما صَلَّى النبيّ ﷺ صلاةً بعد أن نزلت عليه: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ إلا يقول فيها: سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي». البخاري ـ كتاب التفسير ـ سورة النصر/٣، وانظر ٧٣٣/٨ من فتح الباري.
وروى البخاري أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن» المرجع السابق، ومسلم كتاب الصلاة ـ باب ما يقال في الركوع والسجود: ٣٥٠/١، حديث/٢١٧.
وفي مسلم أيضاً: «أنّ عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك» كتاب الصلاة ـ باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة: ٢٩٩/١، حديث/٥٢.
والخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب، بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين، وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء، فما ذكره خلاف استطرادي في الواو لا تعلّق له بالباء. الدماميني: ٢١٧، الأمير: ٩٧/١، والدسوقي: ١١١/١.

(٢) والأصل: سَبّحناك بحمدك سبحاناً، ثم أضيف سبحان إلى المفعول، فَوَجَبَ حَذْفُ فعله كما في «فَضَرْبَ الرقاب» فإنْ قلت: كيف عَدَّ هذا جملة واحدة مع أنّ فيه جملة النداء «اللهمّ»؟ قلت: هي معترضة.. انظر الدماميني: ١١١/١.

(٣) أي سَبَّحناك يا أَللّه.

(٤) أي الواو، وهذا يدلُّ على أن الخلاف في الواو وليس في الباء كما ذكر.

(٥) في م٤٨/٣أ: «سَبَّحتُ».

(٦) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان، من ولد زيد بن الخطاب، أخي عمر رضي الله عنهما، وقيل اسمه أحمد، كان حجة صدوقاً، رحل إلى العراق والحجاز وخراسان، ودرس الفقه، وأخذ الأدب عن أبي عمر الزاهد وإسماعيل الصفّار، وألّف في فنون، وله غريب الحديث =

وبمعونتك[(١)] التي هي نعمةٌ توجب عليَّ حمدك سبّحتُك لا بحولي وقوتي»، يريد أنه مما أقيم فيه المُسَبَّب مقام السَّبب[(٢)].

وقال ابن الشجري في: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾[(٣)]: هو كقولك: «أجبته بالتلبية»، أي فتجيبونه بالثناء[(٤)]؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة[(٥)] متعلِّقة بحال محذوفة، أي معلنين بحمده، والوجهان[(٦)] في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾.

= وشرح البخاري، وغيرهما، ومولده في رجب سنة (٣١٩هـ) ومات ببُسْت سنة (٣٨٨هـ)، وانظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/٥٤٦ ـ ٥٤٧.

وقول الخطّابي موافق لما قبله في أنه جملتان، وهو يخالفه في بيان المعنى. الدسوقي: ١/١١١.

(١) أي فالمراد بالحمد المعونة.

(٢) المسبب الذي هو الحمد، وهو مذكور. والسبب أي المعونة، والسبب محذوف، وهو المعونة التي هي نعمة من الله تُوجِبُ حَمْدَه على العبد المُنْعَم عليه.

(٣) الآية: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾. سورة الإسراء: ٥٢/١٧.

وقول ابن الشجري في أماليه: ١/٦٢، المجلس العاشر.

وقد تصرف المصنف في النص هنا، وهو كما يلي: «سألني سائل عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾ فقال: ما معنى تستجيبون بحمده؟ وبم تتعلق الباء؟ فقد زعم بعض المفسِّرين بأن معنى بحمده بأمره، فأجبتُ:

بأن الحمد هو الثناء، والمدح ليس بمعروف في لغات العرب على اختلافها بمعنى الأمر، وأما تستجيبون فمعناه تجيبون..

ويجوزن أن تتعلّق الباء بـ «تستجيبون» كما يقال: ناداني فلان فأجبته بالتلبية، ويجوز أن تعلقها بحال محذوف، فالتقدير: معلنين بحمده، ومثله في جواز تعلّق الباء بالفعل المذكور، وتعلقها بالمحذوف في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾، إن شئت علقت الباء بالتسبيح، أي فسبِّح بالثناء على ربك، وإن شئت قدَّرت: فسبِّح مُعْلِناً بحمد ربك» وانظر حاشية الأمير: ١/٩٧.

(٤) والباء للاستعانة. وقوله: «إذ الحمد» سقط من م٣/٤٨ أ، وأثبت على هامش النسخة.

(٥) «للمصاحبة» سقط من م٢/١٨أ، وم٤/٤٨أ، وم٥/٢٧أ، والباء بمعنى مع.

(٦) أي جواز كونها للاستعانة وللمصاحبة.

والسادس: الظرفية[1]:

نحو ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[2]، ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[3].

والسابع: البدل[4]:

كقول الحماسي[5]:

---

(١) علامة الظرفية أن يَحْسُنَ وقوع كلمة «في» في موقعها، وهي كثيرة في كلامهم، وذلك كما تقول: فلان في الموضع، وبالموضع، فيدخل الباء على في.
انظر الدماميني: ٢١٨، والبرهان: ٢٥٦/٤، والمقتضب: ٣٣١/٢، والجنى الداني: ٤٠، وشرح الأشموني: ٤٦٧/١.
وفي همع الهوامع: ٥٨/٤: «وهي التي يَحْسُنُ في موضعها مِن» كذا، وانظر معاني الحروف للرماني: ٣٦، ورصف المباني: ١٤٥ وأدب الكاتب: ٥١٥ وأمالي الشجري: ٢٧١/٢، والمقرب: ٢٠٤/١

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة آل عمران: ١٢٣/٣.
وما في الآية من قوله «ببدر» إنما هو للظرف المكاني، والتقدير «في بدر». وذهب العكبري إلى أنه يجوز أن يكون حالاً.
انظر التبيان: ٢٩٠/١.

(٣) الآية ليست في م٣٣/١أ، ولا في م١٨/٢أ، ولا م٤٨/٣أ. وهي: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾. سورة القمر ٣٤/٥٤. وانظر الدماميني: ٤١٨/١. أي في سحر، وهذا مثال الظرف الزماني.

(٤) وعلامة الباء التي للبدل أن يَحْسُنَ الإتيان في موضعها بكلمة بدل.
وانظر همع الهوامع: ٥٩/٤، والدماميني: ٢١٨، وانظر شواهد غير ما ذكره المصنف للبدلية عند عضيمة في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»: ١٥/٢. وانظر الجنى الداني: ٤٠ - ٤١ فقد ذكر المرادي من هذا حديث رسول الله ﷺ: «ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النعم» أي بدلها.

(٥) أورد البيت أبو تمام في أول حماسته لقُرَيْط بن أُنَيْف العنبري، والرواية فيه: «شَدُّوا» بدلاً من «شَنُّوا»، ورواية السيوطي للبيت: «وليت لي بهم».
ومعنى قوله: فليت لي بهم: ليت لي بدلهم، وشدّوا الإغارة: أي حملوا للإغارة فرساناً وركباناً ومثلها: شَنُّوا.

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا شَنُّوا الإغارةَ رُكباناً وفُرساناً[١]

وانتصاب «الإغارة» على أنه المفعول لأجله[٢].

الثامن: المقابلة[٣]:

وهي الداخلة على الأعواض: كـ «اشتريته بألف»[٤]، و«كافأت إحسانه بضعفٍ»، وقولهم: «هذا بذاك»، ومنه ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[٥]،

= ومعنى البيت: أنه يشكو من قومه لتقاعدهم عن نصرته، وتخليص إبله ممن أغار عليها من ذُهْل بن شيبان.

وموضع الشاهد فيه هو أن الباء في: «بهم» للبدل، وكان الأصل، فليت لي قوماً بدلهم على الوصفية.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٠٢/٢، وشرح الحماسة للتبريزي: ١٠/١، وشرح ابن عقيل: ٢٠٤/١، وشرح السيوطي: ٣١٦/١، وانظر ص/٦٩ أيضاً، والعيني: ٧٢/٣، ١٣٥، وهمع الهوامع: ١٥٩/٤، والجنى الداني: ٤٠، وشرح الأشموني: ٤٦٧/١.

(١) في م١/٣٣أ، وم٤٨/٤أ: «شَدّوا» وفي بقية المخطوطات «شَنّوا».

(٢) في المخطوطات: «على المفعول لأجله»، وفي م١: «على أنه المفعول لأجله» وفي طبعة مبارك «على أنه مفعول لأجله».

(٣) هذا الكلام في باء المقابلة لابن مالك في الجنى الداني: ٤١، وقد أخذ المصنف هذا عن المرادي. وقد تسمى هذه أيضاً باء العوض. وانظر الدماميني: ٢١٨، ورصف المباني: ١٤٨.

(٤) في طبعة مبارك ودماميني والشيخ محمد: «نحو: اشتريته بألف»، وفي المخطوطات: كٱشتريته، والنص كذلك في فتح الباري: ٢٥٣/١١، وقد نقله ابن حجر عن المصنِّف.

وهذا مثال دخولها على العوض وهو ألف.

(٥) أي من مجيئها للمقابلة.

والآية: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمُ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾. سورة النحل: ٣٢/١٦.

قال ابن حجر في فتح الباري: ٢٥٣/١١: «قال الكرماني: الباء في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ ليست للسببية، بل للإلصاق، أو المصاحبة أي أورثتموها ملابسة أو مصاحبة، أو للمقابلة: نحو =

وإنما لم نقدِّرها باء السببية كما قال[1] المعتزلة، وكما قال الجميع[2] في: **«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»**[3].

= أعطيت الشاة بالدرهم، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني فسُبق إليه فقال: ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض..». نقل ابن حجر النص كله عن المصنف ثم قال: «قلتُ سبقه ـ أي ابن هشام ـ ابن القيّم في كتاب مفتاح دار السعادة فقال:

الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية، فالأولى السببية الداخلة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كاقتضاء سائر الأسباب لمسبباتها، والثانية: باء المعاوضة نحو: اشتريت منه بكذا، فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد، وأنه لولا رحمة الله لعبده لَمَا أدخله الجنة، لأن العمل ولو تناهى لا يوجب بمجرده دخول الجنة، ولا أن يكون عوضاً لها؛ لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة، فتبقى سائر نعمه مقتضية لشكرها، وهو لم يوفها حق شكرها، فلو عَذّبه في هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله..».

(١) في المطبوع «كما قالت».

(٢) أي جميع أهل السنة في الحديث التالي: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» فإن المعتزلة يقولون: إن العمل الصالح يدخل صاحبه الجنة على سبيل الوجوب.

(٣) الحديث في البخاري: «.. لا يُدخِل أحداً الجنّةَ عَمَلُه»، انظر البخاري كتاب الرقاق. باب القصد والمداومة على العمل»، وهو في فتح الباري: ٢٩٤/١١، عن عائشة، وهذه الرواية لا شاهد فيها. وفي صحيح مسلم ـ في كتاب صفات المنافقين ـ باب «لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى»: ٢١٧٠/٤ برقم ٧٥ ولفظه: «لن يُدْخِلَ أحداً منكم عملُه الجنّة» عن أبي هريرة، وأخرجه في الباب نفسه بلفظ: لا يُدْخِل أحداً منكم عملُه الجنة برقم/٧٧ في صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي.

وفي مسند أحمد بن حنبل: ٢٦٤/٢، بلفظ مسلم المتقدِّم عن أبي هريرة، وفي: ٣٢٦/٢، ولفظه: «ما منكم أحد يُدخله عمله الجنة»، وفي ٣٨٦/٢: «والذي نفسي بيده إنْ منكم من أحد يدخله عمله الجنة» وفي: ٣٩٠/٢ ولفظه «ما منكم من أحد يدخله عمله الجنة».

وفي ١٢٥/٦ لفظه: «لن يُدخل الجنة أحداً عملُه» عن عائشة، وفي ٢٧٣/٢، ولفظه: «واعلموا أن لن يُدْخِل أحدَكم عملُه الجنة» عن عائشة. =

لأن المعطَى بعوض(١) قد يُعْطَى مجاناً، وأما المسبَّب فلا يوجد بدون السَّبب(٢)، وقد تبيّن(٣) أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين(٤) جمعاً بين الأدلة(٥).

= وفي الطبراني ولفظه: «لن يدخل الجنة أحد منكم بعمل».
وانظر مجمع الزوائد: ٣٥٧/١٠، وقال رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح.
وعزاه إلى الطبراني أيضاً برواية أخرى ولفظها: «ما من أحد يدخل الجنة بعمله» عن أسامة بن شريك، وقال: فيه المفضل بن صالح الأسدي وهو ضعيف.
وعزاه إلى الطبراني أيضاً بلفظ آخر وهو عن أسد بن كُرْز قال: «قال رسول الله ﷺ: يا أسد بن كُرْز: لا تدخل الجنة بعمل ولكن برحمة الله..» قال: وفيه بقية بن الوليد وهو مدلّس، وبقية رجاله ثقات.
ومما سبق تجد أنه ليست هنا رواية مطابقة لما ذكره المصنف غير رواية الطبراني مع خلاف بين بعمله، وبعمل، وبقية الروايات ليس فيها الباء.

(١) الضبط في طبعة مبارك على البناء للفاعل «لأن المعطِي قد يعطي مجاناً»، والدماميني في/٢١٩ يُصَرِّح بالبناء لمفعول في الثاني واسم المفعول في الأول، ووجدتُ مثل هذا في م٤٨/٣أ، ومثله عند الدسوقي: ١١١/١، وفي بقية المخطوطات على البناء للفاعل في الفعل، وقبله اسم فاعل.
وقد اخترت ضبط البناء للمفعول ليناسب السياق مابعده، وهو قوله: وأما المُسَبَّبُ..

(٢) فلو كان العمل في الآية سبباً لدخول الجنة لاقتضى أن المؤمن العاصي الذي لم يعمل لا يدخل الجنة، وهو ممنوع. انظر الدسوقي: ١١٢/١.
وفي البحر: ٤٨٨/٥ - ٤٨٩، «وقوله: بما كنتم تعملون: ظاهره في دخول الجنة بالعمل الصالح».

(٣) أي تبيّن بما ذكره المصنف من جعل الباء للمقابلة في الآية، وللسببية في الحديث أنه..

(٤) الواقعتين فيهما أي في الآية والحديث.

(٥) في الدماميني، ٢١٩: «الدالة على أنّ الله لا يجب عليه شيء، وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضُّلاً منه سبحانه وتعالى».

التاسع: المجاوزة:

كعَنْ[(١)]، فقيل: تختص بالسؤال، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[(٢)]؛ بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾[(٣)]، وقيل: لا تختص به؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[(٤)]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[(٥)].

---

(١) في الجنى الداني، ٤١: «وعبَّر بعضهم عن هذا بموافقة (عن)، وذلك كثير بعد السؤال..»، وذكر المرادي أنّ كونها بمعنى (عن) منقول عن الكوفيين، وفي همع الهوامع: ١٦/٤: «وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كلَّهم عليه».
وانظر أمالي الشجري: ٢٧٠/٢ - ٢٧١- ورصف المباني: ١٤٤، تأويل مشكل القرآن: ٥٦٨.

(٢) الآية: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾. سورة الفرقان: ٥٩/٢٥.
قال أبو حيان في البحر، ٥٠٨/٦: «وجوَّزوا.. بقاء الباء غير مضمنة معنى «عن»، أي فاسأل عنه خبيراً، كما قال الشاعر.

فإن تَسْألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب

وهو قول الأخفش والزجاج». انظر مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢، والمخصص: ٦٥/١٤، والكشاف: ٤١٣/٢، والعكبري: ٩٨٩/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٤٢٦، ومعاني الزجاج: ٧٣/٤.

(٣) الآية: ﴿يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾. الأحزاب: ٢٠/٣٣.
وفي حاشية الأمير، ٩٨/١: «بدليل يسألون عن أنبائكم.. دليل لكونها بمعنى (عن) لا للاختصاص كما فهم الشارح فاعترض».
ونص الشارح، وهو الدماميني، ٢١٩: «وفي كون هذا ـ أي في الآية ـ دليلاً للحكم المنظور نظر..».

(٤) الآية: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾. الحديد: ١٢/٥٧.
قوله تعالى: «بأيمانهم» أي عن أيمانهم.
قال أبو حيان: «وقيل الباء بمعنى «عن»، أي عن أيمانهم، والمعنى في جميع جهاتهم، وعبر عن ذلك بالأيمان تشريفاً لها». البحر المحيط: ٢٢٠/٨ - ٢٢١.

(٥) الآية: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾. سورة الفرقان: ٢٥/٢٥.

=

وجعل الزمخشري هذه(١) الباء بمنزلتها في «شققتُ السنام بالشَّفرة» على أن الغمام جُعِل كالآلة التي يُشَقُّ بها(٢)، قال(٣): ونظيره: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾(٤).
وتأوَّل البصريون(٥): ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾(٦) على أن الباء للسببية، وزعموا أنها

= أي تشقق السماء عن الغمام.
قال أبو حيان: «والباء باء الحال، أي متغيمة، أو باء السبب، بسبب طلوع الغمام منه كأنه الذي تنشقُّ به السماء كما تقول: شُقَّ السنام بالشفرة وانشق بها.. أو بمعنى «عن»، أقوال ثلاثة.
والفرق بين الباء السببية وعن أنّ انشقّ عن كذا تفتح عنه، وانشق بكذا أنه هو الشاقُّ له».
انظر البحر: ٤٩٤/٦، والبرهان: ٢٥٧/٤، وحاشية الجمل: ٢٥٤/٣.

(١) أي في آية الفرقان، وفي الكشاف: ٤٠٦/٢، قال الزمخشري: «ولما كان انشقاق السماء بسبب طلوع الغمام منها جُعِل الغمام كأنه الذي يُشَقُّ به السماء كما تقول: شُقَّ السنامُ بالشفرة، وانشقَّ بها ونظيره قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾، فإن قلت: أيُّ فرق بين قولك انشقَّت الأرض بالنبات وانشقت عن النبات؟ قلت: معنى انشقت به أنَّ الله شقّها بطلوعه فانشَقَّت به، ومعنى انشَقَّت عنه أنّ التربة ارتفعت عنه عند طلوعها».
وتقدَّم قبل قليل قريبٌ من هذا عند أبي حيان في البحر المحيط، وانظر حاشية الشهاب الخفاجي: ٤١٩/٦.

(٢) فتكون الباء في الآية للاستعانة وليست للمجاوزة.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) والآية: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾. سورة المزّمل: ١٨/٧٣.
وفي البحر، ٣٦٦/٨: «والباء للسبب أي بسبب شدة ذلك اليوم أو ظرفية، أي فيه».
وفي الكشاف: ٢٨٣/٣: «والباء في به مثلها في قولك: فَطَرْتُ العود بالقدوم فانفطر به».
وانظر الدماميني: ٢١٩.

(٥) ومعهم ابن مالك، وانظر همع الهوامع: ١٦١/٤.
وفيه: «والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأوَّلوا الآية على أنّ المعنى: اسأل بسببه خبيراً».
ونسب المرادي هذا إلى الشلوبين أيضاً قال: «قال الأخفش: قلت: أما كونها بمعنى عن بعد السؤال فهو منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنّ الباء في ذلك سببية أي فاسأل بسببه، وقال بعضهم: هو من باب التضمين أي فاعتنِ به أو فاهتمَّ به». الجنى الداني: ٤٢.

(٦) أية الفرقان السابقة: ٥٩/٢٥.

لا تكون بمعنى (عن) أصلًا، وفيه[١] بُعْد؛ لأنه[٢] لا يقتضي قولُكَ: سألتُ بسببه، أنّ المجرور هو المسؤول عنه[٣].

العاشر: الاستعلاء[٤]:

نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[٥].. الآية؛ بدليل[٦]: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا

(١) أي في هذا التأويل الذي ادَّعوه.

(٢) والنص في همع الهوامع: ١٦٢/٤.

(٣) قال الدماميني في ٢٢٠: «بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك أن تقول:. سألت بزيد، والمقصود من مثل «فاسأل به خبيراً» أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه، وتأويلهم لا يقتضيه فيكون فيه بُعَد» وانظر الشمني: ٢٢١/١.
وفي الدسوقي، ١١٢/٢: «قوله: لأنه لا يقتضي إلخ.. أي مع أنّ المراد أن المجرور وهو الله هو المسؤول عنه اهـ تقرير دردير» ثم ذكر نص الدماميني السّابق.

(٤) هذا النص مأخوذ بجملته من الجنى الداني: ٤٢ - ٤٣. وفيه «وعبَّر بعضهم عنه بموافقة على».
وفي همع الهوامع، ١٦١/٤: «قال الكوفية بمعنى (على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك..»، وبقية نص المصنف فيه. وانظر شرح الأشموني: ٤٦٩/٢، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٨/٢، وأدب الكاتب: ٥٢٠.

(٥) الآية: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. آل عمران: ٧٥/٣.
وفي البحر، ٥٠٠/٢: «والباء في بقنطار، وفي بدينار، قيل للإلصاق، وقيل بمعنى على؛ إذ الأصل أن تتعدى بعلى كما قال: «مالك لا تأمنا على يوسف»، وقيل بمعنى في أي في حفظ قنطار وفي حفظ دينار». وانظر العكبري: ٢٧٢/١، والدماميني: ٢٢٠.
وقال الدماميني، ٢٢٠: «الشاهد فيها في موضع آخر غير الذي تلاه، وإلى ذلك أشار بقوله الآية».
قلت: كلام الدماميني غير صحيح فالشاهد فيما تلاه وهو قوله بقنطار، وهناك شاهد آخر فيما تركه من الآية وهو قوله: بدينار، فقوله الآية: شمل الموضعين ما صَرَّح به وما تركه.

(٦) أي أنه في الآية بمعنى: تأمنه على قنطار، والدليل على ذلك تعدّي الفعل بعلى وهو في قوله تعالى ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ..﴾ الآية، كذلك.

﴿كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُۚ﴾(١)، ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ﴾(٢)؛ بدليل(٣): ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم﴾، وقد مضى البحث فيه(٤)، وقوله(٥):

أَرَبٌّ يبولُ الثُّعْلُبانُ برأسه ... ...

---

(١) في م٥/٢٧أ: «أمنتكم» بدلاً من «آمنكم»، وهو تصحيف، وقوله: «من قبل» غير مثبت في م١/٣٣أ ولام٤/٤٨ب ولا م٥/٢٧أ. والآية من سورة يوسف/٦٤.

(٢) الآية: ٨٣/٣٠ من سورة المطففين وقبلها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ﴾ آية/٢٩.

قوله تعالى: «مروا بهم»: على رأي الأخفش أي عليهم، انظر الدماميني: ٢٢٠، ومثله في الجنى الداني: ٤٢، والبرهان: ٤/٢٥٧.

(٣) أي الدليل على أنّ «مَرَّ» يتعدَّى بعلى وأن الباء بمعنى على في الآية ما جاء في الآية الثانية «لتمرون عليهم».

تتمة الآية ﴿.. مُّصۡبِحِينَ﴾ الصافات: ٣٧/١٣٧، وقد تقدَّمت في المعنى الأول، وهو الإلصاق.

(٤) كون الباء مع مَرّ للاستعلاء مضى في أول الباب عند الحديث عن معنى الإلصاق.

(٥) قائل البيت: راشد بن عبد ربه، أو غاوي بن عبد العزى، وقيل للعباس بن مرداس، وغاوي بن ظالم السلمي، ويروى لأبي ذرٍ الغفاري.

وقصته أنه كان له صنم، وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه، ويقول: اطْعَمْ، فجاء ثُعلبان فأكل الخبز والزبد، ثم بال على رأس الصنم، فقال هذا..

واختلف في ضم المثلثة من «الثعلبان»، فبعضهم رواه بالتثنية «الثَّعلبان» بفتح الثاء مثنى ثعلب، وبعضهم رواه بضم الثاء «الثُّعلبان» على أنه مفرد.

وفي رواية: لقد خاب، وفي أخرى: لقد هان، وفي المخطوطات: ذَلَّ، وهو ما أخذتُ به.

والثُّعلبان: ذَكَر الثعالب.

والشاهد في البيت قوله: برأسه، أي على رأسه، فالباء بمعنى على، والدليل على ذلك المصراع الثاني: بالت عليه.

انظر البيت في همع الهوامع: ٤/١٦١، والجنى الداني: ٤٣، وأدب الكاتب: ١٠٣، ٢٩٠، وشرح البغدادي: ٢/٣٠٤، وشرح السيوطي: ١/٣١٦، وأمالي الشجري: ٢/٢٧١، واللسان والتاج والقاموس والصحاح: ثعلب، وانظر المناقشة في التاج.

بدليل تمامه:

... ... لقد ذَلَّ من بالت عليه الثَّعالِبُ

الحادي عشر: التبعيض[١]:

أثبت ذلك الاصمعي[٢]، والفارسي[٣]، والقُتبيّ[٤]، وابن مالك[٥]، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه[٦] ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٧].

---

(١) انظر هذا المعنى عند الرضي: ٣٠٥/٢، والبحر المحيط: ٤٣٦/٣، وشرح اللمع: ١٧٤، والعكبري: ١١٦/١، والبرهان: ٢٥٧/٤، والمخصّص: ٦٩/١٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٧/٢، ٥٠، شرح الأشموني: ٤٦٨، وذهب ابن جني إلى أن أهل اللغة لا يعرفون لها هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنها زائدة. وعَبَّر عنه بعضهم بموافقة «مِن» يعني التبعيضيّة.

(٢) كذا في الجنى الداني: ٤٣، والنص هنا منقول عنه بحروفه، ونص المصنِّف في همع الهوامع: ١٦٠/٤.

(٣) ذكر المرادي أن الفارسي ذكره في التذكرة.

(٤) هو عبد الله بن مُسْلِم بن قتيبة الدينوري النحوي، ولي قضاء الدِّيْنور، وقد وثَّقه أهل عصره، وكان رأساً في العربية واللغة، والأخبار، وكان دَيِّناً فاضلاً.

وله مؤلفات منها: إعراب القرآن، معاني القرآن، غريب القرآن، مختلف الحديث، مشكل القرآن، غريب الحديث.

ولد سنة (٢١٣هـ)، وتوفي سنة (٢٦٧هـ) انظر بغية الوعاة: ٦٣/٢ - ٦٤.

وذكر هذا ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، وذكره أيضاً في أدب الكاتب: ٥١٥.

(٥) ذكره ابن مالك في التسهيل: ١٤٥.

(٦) أي من مجيء الباء للتبعيض.

(٧) تتمة الآية: ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾. سورة الإنسان: ٦/٧٦.

وفي العكبري، ٢٥٨: «قيل الباء زائد، وقيل هي بمعنى مِن..». وانظر البحر: ٣٩٥/٨، والكشاف: ٢٩٦/٣، والبيان: ٤٨٢/٢.

وفي تأويل مشكل القرآن، ٥٧٥: «ويكون بمعنى يشربها عباد الله ويشرب منها».

وقال قبل هذا: تقول العرب: شربتُ بماء كذا وكذا أي من ماء كذا. وانظر مثل هذا في أدب الكاتب: ٥١٥.

وقوله(١):

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ [متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نَئِيجُ]

وقوله(٢):

فَلَثِمْتُ فاها آخِذاً بقرونها شُرْبَ النزيفِ بِبَرْدِ ماء الحَشْرَجِ

---

(١) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يصف سُحُباً، وأول القصيدة:

صبا صَبْوةً بل لجَّ وهو لَجُوج وزالت لها بالأنعَمَيْن حُدُوج

وفي المخطوطات صدر البيت، وعجزه ماوضعته بين معقوفين، ورواية البيت في الديوان.

تَرَوَّت بماء البحر ثم تَنَصَّبَتْ على حبشيات لهن نَئِيجُ

وقوله: شربن بماء البحر: النون ضمير الحناتم في بيت سبق، وقوله: متى لجج أي من لجج.
وفي هذا البيت وصف للسحب بأنها تشتقي من البحر، ثم تصعد في الجو. واللُّجج جمع لُجَّة، وهو معظم الماء ونئيج: المَرُّ السريع بصوت.

والشاهد في هذا البيت أن الباء للتبعيض بمعنى (مِن)، قال ابن جني في سر الصناعة، ١٣٥/١: «إنما معناه شربتُ ماء البحر، هذا هو الظاهر، والعدول تعسُّف، وقال بعضهم: معناه شربن من ماء البحر فأوقع الباء موقع (مِن)».

وفي المحتسب، ١١٤/٢: «أي شربن ماء البحر، وإن كان قد قيل إنَّ الباء هنا بمعنى في، أي في لجج البحر، والمفعول محذوف معناه: شربن الماء في جملة ماء البحر، وفي هذا التأويل ضَرْبٌ من الإطالة».

ومن هذا ترى ابن جني لايرى جعلها بمعنى (من).

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٠٩/٢، وشرح السيوطي: ٣١٨/١-٣١٩، والبحر المحيط: ٣٩٥/٨، ومعاني الفراء: ٢١٥/٣، وسر الصناعة: ١٣٥/١، ٤٢٤، والجنى الداني/ ٤٣، والخزانة: ١٩٣/٣، والأزهية: ٢٠٩، وشرح أشعار الهذليين: ٥١/١ – ٥٢، وأمالي الشجري: ٢٧٠/٢، والخصائص: ٨٥/٢، وشرح الأشموني: ٤٦٨/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، وأدب الكاتب: ٥١٥.

(٢) أثبت العجز في بعض المخطوطات، ووجدته كاملاً في م٤٨/٣ب وم٤٨/٤ب، والعجز مثبت في م١٨/٢ب، وصدر البيت مثبت على هامش هذه النسخة.

ويُنْسَبُ هذا البيت لعدد من الشعراء وهم: عمر بن أبي ربيعة، وجميل بن معمر، وعبيد بن أوس الطائي في أخت عدي.

ومعنى لَثِمتُ فاها: قَبَّلْتُها، وهو بكسر الثاء المثلثة وبالفتح.

والنزيف المحموم الذي مُنِع من الماء، والنزيف: السكران، وشَرْبَ: نَصْبٌ على المصدر. =

قيل ومنه: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[١].

والظاهر أن الباء فيهن[٢] للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإنّ في الكلام حذفاً وقلباً، فإنّ «مَسَحَ» يتعدّى إلى المُزَالِ[٣] عنه بنفسه، وإلى المُزِيل

= وماء الحشرج: الماء الجاري على الحجارة، والحشرج: النُّقْرَةُ في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو. والشاهد في البيت أن الباء للتبعيض بمعنى (مِن) أي شُرْبَ النزيف من ماء الحشرج، وقيل: الباء زائدة. وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٣١٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٠/١، والعيني: ٢٧٩/٣، ٢٨٢، وهمع الهوامع: ١٥٩/٤، وديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٨٨، والكامل: ٢٥١/١، والجنى الداني: ٤٤، وديوان جميل/١٥، واللسان والتاج: حشرج، والأغاني: ١٩٠/١ «دار الكتب».

(١) آية الوضوء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ..﴾ سورة المائدة: ٦/٥.

وفي البحر، ٤٣٦/٣: «واختلفوا في مدلول باء الجر هنا، فقيل إنها للإلصاق، قال الزمخشري: المراد إلصاق المسح بالرأس وما مسح بعضه ومستوفيه بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ المسح برأسه، وليس كما ذكر.

وقيل: الباء للتبعيض، وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة حتى قال بعضهم: وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيء يعرفه أهل العلم. وقيل الباء زائدة مؤكِّدة.. وانظر الكشاف: ٤٤٩/١.

قلتُ: ينبني على هذا الخلاف في مدخول الباء خلاف آخر بين الفقهاء في المقدار الممسوح من الرأس وأشار القرطبي إلى أحد عشر قولاً في المسألة. قلت: ومنها:

- وجوب مسح الرأس كله.
- المشهور من مذهب الشافعي وجوب أدنى ما ينطلق عليه اسم المسح.
- جواز الأمرين.

(٢) أي في الشواهد التي ذكرها المصنف. والإلصاق هو أول معاني الباء التي ذكرها المصنف، وانظر دماميني/٢٢١، وذكرت من قبل رَدَّ ابنِ جني رَأْيَ من ذهب إلى أن الباء للتبعيض.

(٣) قال الدماميني، ٢٢١: «والرؤوس مُزَالٌ عنها الحدث فكان القياس أن يَتَسَلَّط عليها فعل المسح بدون الباء».

بالباء[١]، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء[٢]، ونظيره[٣] بيت الكتاب[٤]:

كَنَواحِ رِيشِ حمامةٍ نجديّةٍ ومَسَحْت باللِّثتين عَصْفَ الإثمدِ

يقول[٥]: إنّ لثاتك تضرب إلى سُمْرةٍ[٦]، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد،

(١) المزيل هنا هو الماء الذي يمسح الرأس به، فالقياس أن يتعدّى إليه الفعل المذكور بالباء. دماميني.

(٢) فَحَصَلَ قلب، بنقل الباء التي كانت داخلة على المُزيل وهو الماء إلى المُزَال عنه وهو الرأس، وحذف المفعول الآخر. كذا الدماميني: ٢٢١.

(٣) أي نظيره في القلب.

(٤) البيت من شواهد سيبويه، وهو الشاهد الثاني مما أورده في أول كتابه تحت عنوان: «باب مايحتمل الشعر».

وقائله: خفاف بن ندبة، ونَسَبَهُ الأميرُ إلى أبي خراشة، وهو ابن عم الخنساء، وكنيته خفاف.

كنواح ريش حمامة: أراد كنواحي ريش، فحذف الياء في الإضافة للضرورة، ومسحت: يُرْوَى بكسر التاء على خطاب الأنثى وبضمِّها للمتكلم، والنجديّة: من النجد، وهو ماارتفع من الأرض. والعَصْفُ: ورق الزرع، وعَصْفُ الإثمد: سحيقه. واللثة: بكسر اللام مخفَّفَة ماحول الأسنان من اللحم، والإثمد: حجر الكحل.

فقد شبه الشاعر سواد لثة المرأة بسواد أطراف ريش الحمامة النجدية، فهم يجعلون الإثمد على اللثة كالوشم في اليد.

والشاهد في البيت أنّ فيه قلباً، والأصل: مسحت اللثتين بعصف الإثمد.

وخُفاف ابن نَدُبة شاعر فارس صحابي، وندبة: أم خفاف، وهي سوداء بنت شيطان بن قنان من بني الحارث بن كعب، وقد أدرك الإسلا م، فَحَسُن إسلامه، وشهد حنيناً كما شهد فتح مكة.

انظر شرح البغدادي: ٣٢٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٤/١، وشرح المفصل: ١٤٠/٣، وسيبويه: ٩/١، والقرطبي: ٨٨/٦، الإنصاف/٥٤٦. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١٦/١، واللسان/ جرز، يدي.

(٥) في م٣٣/١أ: «تقول»، بالتاء من فوق.

(٦) في م٢٧/٥ب: «إلى السمرة».

فقلب معمولي «مسح»(١).

وقيل(٢) في: «شربن»، إنه ضُمِّن معنى «رَوِينَ»(٣)، ويصح ذلك(٤) في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ ونحوه، وقال الزمخشري(٥) في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول(٦): «شربتُ الماء بالعسل».

- **الثاني عشر: القَسَم(٧):**

وهو أصل أحرفه(٨)؛

---

(١) حيث أدخل الباء على «اللثتين» وهما الممسوحتان، ولم يدخلها على «عصف الإثمد» وهو الممسوح به.
وانظر الدماميني: ٢٢١، والدسوقي: ١١٣/١.

(٢) ماذكره من هنا إلى قوله «رَوِيْنَ» هو لابن مالك.
قال المرادي: «قال ابن مالك: والأَجْوَدُ تضمين شَرِبْنَ معنى رَوِيْنَ». انظر ص/٤٤.
وقد نقل المصنِّف نصّ المرادي من قوله: في شربن إلى قوله: بالماء.

(٣) وعلى هذا تكون الباء للاستعانة ولكن مع التضمين، وأما على القول بأنها للإلصاق فهو بدون تضمين.

(٤) أي هذا التقدير.

(٥) ذكرت النص قبل قليل وهو في الكشاف: ٢٩٦/٣، ونَقَلَه المرادي في الجنى الداني: ٤٤. والآية/ ٦ من سورة الإنسان وقد تقدّمت

(٦) وعلى هذا تكون الباء للإلصاق أو المصاحبة.

(٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن: ٥٣/٢، والجنى الداني: ٤٥، ورصف المباني: ١٤٦، وشرح الأشموني: ٤٦٨/٢، ونص المغني فيه بحروفه، ومعاني الحروف للرماني: ٣٦، والمقرب: ٢٠٤/١.

(٨) في م٤٩/٤أ: «حروفه».
وفي همع الهوامع: ٢٣٢/٤: «وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها لأنها للإلصاق فهي تلصق فِعلَ القسم بالمُقْسَم به».

ولذلك خُصَّتَ[١] بجواز ذكر الفعل معها، نحو: «أُقسِمُ بالله لَتفعلنَّ»[٢]، ودخولها على الضمير[٣] نحو: «بك لأفعلنّ».

واستعمالها في القسم الاستعطافي[٤] نحو: «بالله هل قام زيد؟» أي أسألك بالله مستحلفاً[٥].

---

(١) النص في الجنى الداني: ٤٥: على النحو التالي: «.. ولذلك فَضَلَت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره، نحو أُقسِمُ بالله. والثاني: أنها تدخل على المضمر، نجو: بك لأفعلَنَّ. والثالث: أنها تُسْتَعْمَلُ في الطلب وغيره بخلاف سائر حروفه.
وزاد بعضهم رابعاً، وهو أن الباء تكون جارَّةً في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فإنهما لا تجرّان إلا في القسم.
قال المرادي: قلت ويشاركها في هذا بعض حروف القَسَم كاللام». وانظر حاشية الأمير: ١/٩٨، والدماميني: ٢٢٢.

(٢) في م٥/٢٧ب: «لأفعلنّ».

(٣) وغيرها من حروف القسم يجرُّ الظاهر لا الضمير، وهذا هو الأمر الثاني مما امتازت به.

(٤) قال ابن جني: القَسَم جملة إنشائية موكَّد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف، كقولك:

بربك هل ضممت إليك ليلى　　قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلْتَ فاها

انظر النص عند الشمني: ١/٢٢٢.

(٥) أي أسألك بالله مستحلفاً: هل قام زيد. وذهب ابن عصفور إلى أن قولك «تالله هل قام زيد» ليس بقسم، لأنه ليس بخبر، قال: ألا ترى أن المعنى: أسألك بالله هل قام زيد. انظر المقرب: ١/٢٠٤.

- **الثالث عشر: الغاية**[١]:

نحو[٢]: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[٣]، أي إليَّ، وقيل: ضُمِّنَ[٤] أَحْسَنَ معنى لَطُفَ.

- **الرابع عشر: التوكيد:**

وهي الزائدة[٥]، وزيادتها في ستة مواضع[٦]:

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه[٧]: واجبة، وغالبةٌ، وضرورة.

---

(١) أي أن تكون الباء بمعنى (إلى).
وانظر هذا في الجنى الداني: ٤٥، والنص منه، وانظر شرح الأشموني: ٤٦٨/٢، فقد نقل نص المصنف على عادته في تتبع نصوص ابن هشام في مغني اللبيب. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٠/٢.

(٢) الآية: ﴿.. وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّاۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ..﴾ سورة يوسف: ١٠٠/١٢.
قال أبو حيان: «وأَحْسَنَ أصله أن يتعدّى بإلى قال: «وأَحْسِن كما أَحْسَنَ الله إليك».
وقد يتعدَّى بالباء، قال تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ وقد يكون ضمِّن «أَحْسَنَ» معنى «لَطُفَ» فعداه بالباء». انتهى نص أبي حيان وهو في البحر: ٣٤٨/٥، وانظر الدماميني: ٢٢٢.

(٣) الآية في م٣/١٨ب: ﴿.. إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ وهذه الزيادة من نص الآية ليست في بقية المخطوطات.

(٤) انظر همع الهوامع: ١٥٩/٤، والجنى الداني: ٤٥، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١.

(٥) في الدماميني، ٢٢٢: «وهي الزيادة» قال: وفي بعض النُّسخ وهي الزائدة. وما أثبته اتفقت عليه المخطوطات التي بين يديّ.
وجاء في الخزانة عند البغدادي، ١٦١/٤: «ولقد أجاد ابن هشام في المغني في تحرير زيادة الباء». اهـ.
قلتُ: الفضل في التحرير للمرادي، وليس للمصنّف، وانظر الجنى الداني: ٤٨، وهمع الهوامع: ١٦٢/٤٠.

(٦) المواضع الستة هي: الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد.

(٧) النص عند المرادي: «الأول الفاعل، وزيادتها معه على ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار». انظر الجنى الداني: ٤٨.

- فالواجبة في نحو: «أَحْسِنْ[١] بزيد»، في قول الجمهور[٢]: إن الأصل: أَحْسَنَ زيدٌ، بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب[٣]، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ[٤]، وأَمّا إذا قيل إنه أمرٌ لفظاً[٥] ومعنى، وأنّ فيه ضمير[٦] المخاطب مستتراً فالباء مُعَدِّية[٧] مثلها في: «امْرُرْ بزيدٍ».

---

(١) أي الواجبة في فاعل فعل التعجب وهو «بزيد»، فالباء حرف جر زائد، وزيد مجرور لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه الفاعل.

(٢) هذا عند المرادي مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(٣) الخبر: أَحْسَن زيدٌ. والطلب: أَحْسِن بزيد، على صورة الأمر.

(٤) وهذه الزيادة واجبة؛ إذ لا يجوز حذفها إلا مع (أَنّ) و (أَنْ) كقول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين: تقدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أن يكون المقدَّما

وذهب صاحب (النهاية)، إلى أن حذف الباء من أَنّ وأن في التعجب لا يجوز. انظر الجنى الداني: ٤٩، والدماميني: ٢٢٢، والدسوقي: ١/١١٣، والأمير: ١/٩٩.

وإصلاح اللفظ لأنه غُيِّر للطلب، وصار «أَحْسِن بزيد» يلزم بحسب الصورة أنّ فعل الأمر رفع الظاهر، فأتى بالباء ليكون «زيد» صورته صورة فضلة. انظر الأمير: ١/٩٩.

(٥) أي الفعل «أَحْسِنْ» من حيث اللفظ أمر، ومن حيث المعنى أيضاً، وليس المراد به من حيث المعنى صورة الماضي «أَحْسَن».

(٦) شأن كل فعل أمر، فإنّ الفاعل المخاطب يكون مستتراً، والمعنى: أَحْسِنْ يا مخاطب بزيد، أي صِفْهُ بالحُسْنِ، فإنه أهل لذلك.

وفي م٥/٢٧ب: «فإن فيه ضمير».

(٧) الباء على هذا التوجيه حَرفُ تَعْدِيَة للإلصاق، وليست زائدة كما يقول هؤلاء العلماء. انظر الأمير: ١/٩٩.

وذهب الدماميني في: ٢٢٣، إلى أن هذا رأي الفراء، وتبعه الزمخشري وابن خروف، فأحسِنْ عندهم أَمْرٌ لكل أحد أن يجعل زيداً حَسَناً، وإنما يجعله كذلك بأن يَصِفَه بالحُسْنِ، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحُسْنِ كيف شئتَ.. قال: «وإنما لم يتصرف أَفْعِلْ وإن كان المخاطب به غير مفرد مذكر لأنه جرى مجرى المثل».

- والغالبة[(١)]: في فاعل (كفى):

نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٢)]، وقال الزجاج[(٣)]: دخلت لتضمُّن[(٤)] (كفى) معنى (اكتفِ)[(٥)]، وهو من الحُسْن بمكان[(٦)]، ويصححه قولهم: «اتّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه»[(٧)]، أي لِيَتّقِ[(٨)] ولْيَفْعَلْ؛ بدليل جَزْمِ (يُثَبْ)[(٩)].

(١) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة في زيادة الباء في الفاعل.
في الجنى الداني، ٤٩: «والجائزة في الاختيار في فاعل (كفى) بمعنى (حَسْب)».

(٢) الآية: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. سورة النساء: ١٦٦/٤.

(٣) نص الزجاج في كتابه معاني القرآن، ١٣٤/٢: «معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة، والمعنى: اكتفوا بالله في شهادته»، وانظر حاشية الشهاب: ٤٠٧/٧.

(٤) في الدماميني، ٢٣٣: «في بعض النُّسَخ: لتضمُّن الفعل».

(٥) وكأنك قلت: اكتفِ بالله شهيداً، فليس الجار والمجرور فاعلاً في المعنى، ولا الباء زائدة». اهـ. الدماميني.
قلتُ: وهذا مخالف للنص الذي نقلته عن الزجاج في الحاشية السابقة.

(٦) أي ما قاله الزجاج، وفي حاشية الشهاب: ٤٠٤/٧ ذكر نص الزَّجّاج ثم قال: «وهو وجه استحْسَنَهُ ابن هشام في المغني».
وقوله: ويصححه: أي: يصحح كون الماضي بمعنى الأمر، قول العرب..

(٧) في م٣/٤٩أ وم٥/٢٧ب «وفعل خيراً» بزيادة الواو.
استعمل الماضي هنا بمعنى الأمر كما في «كفى» في الآية على قول الزجاج. وانظر هذا القول في: همع الهوامع: ١٣٢/٤، وشرح المفصل: ٤٩/٧.

(٨) قوله: «أي ليتق إلى قوله يُثَبْ» ليس في م٢/١٨ب.

(٩) ولولا أن الماضي معناه الأمر لما جاء جوابه مجزوماً.

ويوجبه(١) قولهم: «كفى بهند»، بترك التاء(٢)، فإن احتُجَّ(٣) بالفاصل فهو مُجوِّز لا مُوْجِب؛ بدليل(٤): ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾(٥)، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ﴾(٦).

---

(١) أي يوجب المصير إلى ما قاله الزجاج من أنّ كفى ضُمِّن معنى اكتفِ.

(٢) التاء التي للتأنيث، فلولا أن الفعل للأمر لقال: كَفَتْ بهند. فتَرْكُ التاء دليلٌ على تضمين كفى معنى اكتفِ والفاعل ضمير.

(٣) إنْ احتُجَّ بالتذكير لوجود الفاصل وهو الباء الزائدة كقولهم: حضر إلى القاضي امرأة، وحضرت إلى القاضي امرأة.

ورَدَّ المصنف أنّ الفاصل يُخْرِجُ الفعل من وجوب التأنيث إلى جواز الوجهين بتأنيث الفعل وتذكيره، وهو ليس موجباً لترك التأنيث.

(٤) الدليل على وجود التاء عند وجود الفاصل.

والآية: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ سورة الأنعام: ٥٩/٦.

فقد جاء الفعل «تسقط» بالتاء جوازاً لوجود الفاصل وهو «مِن» الزائدة، وأضيف على ذلك أن هناك سبباً آخر وهو أن «ورقة» مؤنث مجازي يجوز تأنيث الفعل معها وتذكيره سواء أُوجِد فاصل أو لا. واحتجاج المصنّف بالآية هنا ضعيف؛ لأن وجود الفاصل هنا وعدمه سواء في إثبات التاء وحذفها.

(٥) في م١/٣٣ب، وم٥/٢٧ب: «من ثمرة».

(٦) الآية ليست في م١/٣٣ب، ولام٥/٢٧ب. وفي بقية المخطوطات «من ثمرة» على الإفراد، وهو غير الصواب.

والآية: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾. سورة فُصّلت: ٤٧/٤١.

والاستشهاد بالآية هنا من أجل تأنيث الفعل «تخرج» والفاعل بعده مؤنث، وذلك مع وجود الفاصل، والذي ذكره هنا يصلح فيه ما ذكرتُه على الآية السابقة من أن الفاعل مجازي التأنيث يؤنث معه الفعل ويذكّر.

فإنْ عُورِض بقولك: «أَحْسِن بهندٍ»[١]، فالتاء لا تلحق صيَغ[٢] الأمر، وإن كان معناها[٣] الخبر، وقال ابن السَّرَّاج[٤]: الفاعل[٥] ضمير الاكتفاء. وصحةُ قولِهِ[٦] موقوفةٌ على جواز تعلُّقِ الجار بضمير المصدر، وهو[٧] قول الفارسي

---

(١) أي هذا الذي أورده المصنِّف إن عُورِض بأنَّ الفاصل وهو الباء ومن يُجَوِّز ترك التأنيث ولا يوجبه. فإن أَحْسِن بمعنى أَحْسَنَ الذي هو فعل ماضٍ، والباء فاصلة، والتأنيث ممتنع، فثبت أنَّ الفاصل يوجب ترك التأنيث في بعض الصور، فليكن: كفى بهند من هذا القبيل. الدماميني: ٢٢٣.

(٢) في م٥/٢٧ب: «بصيغ الأمر» والتاء هي التي تدخل للدلالة على تأنيث الفعل.

(٣) في م٣/٤٩أ، وم٥/٢٧ب: «معناه».
ولذلك امتنع التأنيث في «أَحْسِنْ بهندٍ» رعايةً لصيغة الأمر، وهذا بخلاف: كفى بهند، فإنَّ الفعل فيه ماضٍ، فلا مانع من إلحاق العلامة ولو كان معناه الخبر. الدماميني: ٢٢٣.
وقال الأمير: «لعله أطلق الخبر باعتبار الأصل، أي صار كذا، وإلا فالتعجُّب إنشاء». انظر: ١/٩٩.

(٤) أبو بكر محمد بن السّرّي (ت/٣١٦ هـ)، وقد تقدَّمت ترجمته.

(٥) الفاعل ضمير الاكتفاء وليس الاسم الظاهر، فهو ضمير يعود على الاكتفاء المفهوم من المقام: قال ابن السرّاج في الأصول، ٢/٢٦٠: «وقولهم: كفى بالله، قال سيبويه: إنما هو كفى اللهُ، والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: كفى كفايتي بالله، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود» اهـ. نص ابن السراج، وانظر الكتاب: ١/١٩. وفي معاني الحروف للرماني: ٣٧، ذكر نَصَّ ابن السَّرّاج وقال: «وهذا التأويل بعيد لقبح حذف الفاعل؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه».

(٦) أي قول ابن السَّرّاج. والتعليق للمصنف، مأخوذ عن المرادي، ونصه في الجنى الداني، ٥٠: «ورُدَّ بان الباء على هذا ليس في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً، قلتُ: وقد ذَهَبَ بعضهم إلى جواز إعماله مضمراً، وهو مذهب الكوفيين، وأجاز ابن جني والرماني أن يعمل في المجرور، وحكي عن الفارسي».

(٧) أي تعلق الجار بضمير المصدر. قال الدماميني، ٢٢٤: «وكذا قال غير المصنِّف، قلتُ: وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقاً على قوله بمحذوف لابضمير المصدر، والمعنى: كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه متلبساً بالله، قال الشمني بعد نَقْل نص الدماميني: وأقول قد سبقه ابن الصائغ إلى ذلك، وعبارته: لانُسَلِّم توقّف الصحة على ذلك لجواز أن تكون الباء للحال».

والرُّمَّاني[١]، أجازا: «مروري بزيد حَسَنٌ وهو بعمرو قبيحٌ»[٢].

وأجاز الكوفيون إعماله[٣] في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله[٤] مطلقاً، قالوا[٥]: ومن مجيء فاعل (كفى) هذه مجرداً عن الباء قولُ سُحَيْم[٦]:

[عُمَيْرَةَ وَدِّع إن تجهزتَ غادياً] كفى الشيبُ والإسلام للمرءِ ناهياً

---

(١) في م٥/٢٧ب الرماني والفارسي.

(٢) النص في م٥/٢٧ب قلق وصورته: «مروري بزيد وهو حَسَنٌ وهو بعمرو قبيح» كذا!
وذكر الدماميني وغيره أن الفارسي والرماني استدلا على ذلك بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجّم

(٣) أي إعمال ضمير المصدر في الظرف وغيره نظراً إلى أن المضمر هو مفسّره بحسب المعنى، والمفسَّر يعمل فكذا المفسِّر؛ فيجوز عندهم: ضَرْبُكَ زيداً حَسَنٌ وهو عمراً قبيح. انظر الدماميني: ٢٢٤، والدسوقي: ١/١١٥.
وقال الدماميني: «ولم أقف لذا على شاهد».

(٤) أي سواء كان المعمول ظرفاً أو غيره لحصول الضعف بالإضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذٍ، وبزوال حروفه بالإضمار زال التشبيه فامتنع الفعل. وانظر الدماميني: ٢٢٤.

(٥) أي الذين ذهبوا إلى أن فاعل «كفى» تُزادُ فيه الباء غالباً، وهو رأي الجمهور. كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ مجرداً عن الباء وهي التي بمعنى حسب.

(٦) المثبت في المخطوطات عجز البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين، والبيت من قصيدة تزيد على ستين بيتاً لسُحَيْم عبد بني الحسحاس، وهي نسيب وغزل بعُمَيْرَة بنت سَيِّده، وغيرها من النساء.
وعُمَيْرَة بالتَّصْغير: مفعول مقدَّم لـ «وَدِّع» والتوديع: الترك، وتجهَّزت: تهيأت، غادياً: ذاهباً في الغداة، وهو حال.
وكفى: مفعوله محذوف، أي كفاك الشيْبُ، والخطاب لنفسه، وناهياً: قد يكون تمييزاً، وقد يكون حالاً، وذهب العيني إلى أنه مفعول كفى، وهو غير الصواب.
والشاهد في البيت أنه جاء فاعل «كفى» مجرداً عن الباء، وكان المعروف أن يقال: كفى بالشيب.
وسُحَيْم: كان عبداً أسود وهو مُصَغَّر «أَسْحَم»، وكان من المخضرمين، وكان أعجم اللسان، وقُتل في خلافة عثمان.

=

ووجه[(١)] ذلك على ما اخترناه[(٢)] أنه يَسْتَعْمِلُ (كفى) هنا[(٣)] بمعنى (اكتفِ).

ولا تُزاد[(٤)] الباءُ في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ) و (أغنى)، ولا التي بمعنى (وقى)[(٥)]، والأُولى[(٦)] متعدِّية لواحد كقوله[(٧)]:

قليلٌ منكَ يكفيني ولكن قليلُكَ لا يُقالُ له قليلُ

= وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/٣٣٨، وسيبويه: ٢/٣٠٨، والعيني: ٣/٦٦٥، وشرح المفصَّل: ٢/١١٥، و ٧/٨٤، و٨/٢٤، ٩٤، والديوان: ١٦، وما بعدها، وشرح السيوطي: ١/٣٢٥، والخزانة: ١/٢٧٣، وسر الصناعة: ١/١٤١.

(١) قال الدماميني: «وكأن المصنِّف لم يرتضه، ولذلك عَبَّر بقالوا: ووجه ذلك، أي تجريد فاعل كفى في قول سحيم من الباء». انظر الحاشية: ٢٢٤.

(٢) في م ١م ٣٣ ب وم٥/٢٧ب: «ما اخترنا».
أي على ما اخترنا من أن الباء في فاعل «كفى بالله» غير زائدة، وإنما جاءت لكون كفى بمعنى اكتف، وهو قول الزجاج.
والخلاف بين الزجاج والجمهور حاصله أن الباء بعد كفى عند الجمهور زائدة وما بعدها فاعل، والزَّجّاج يقول: الفعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية، والفاعل ضمير مستتر، فإن لم تأتِ الباء بعد كفى فما بعدها فاعل باتِّفاق، ولا تضمين. وانظر الدسوقي: ١/١١٥.

(٣) في م٣/٤٩ب: «ههنا» والمقصود أن سحيماً يستعمل..

(٤) في م٥/٢٧ب: «فلا تُزادُ». وإنما استعملها بمعناها الأصلي متضمنة لمعنى اكتف، فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل.

(٥) في م١/٣٣ب: «وفي»، وفي م٣/٤٩ب: «وَفَّى».

(٦) وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى.

(٧) ذكروا أن البيت لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي، ورَدَّ هذا البغدادي وقال: هو لغيره، وأهمله السيوطي.
ومعناه: قليل منك يجزيني ويغنيني، والقليل منك كثير عندي. والشاهد فيه: أنَّ كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى متعدية في البيت مفعول واحد وهو ياء المتكلم. وانظر شرح البغدادي: ٢/٣٤٢.

والثانية[١] متعدية لاثنين[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[٣]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٤].

ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدية[٥] لواحد، قال[٦]:

كفى ثُعَلا فخراً بأنك منهم		ودَهْرٌ لأنْ أَمْسَيْتَ من أهلِهِ أَهْلُ

---

(١) وهي التي بمعنى «وقى».

(٢) في م٥/٢٧ب: «للاثنين».

(٣) الآية: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾. الأحزاب ٢٥/٣٣.

(٤) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾. سورة البقرة ١٣٧/٢.
والفعل كفى في الآية الأولى أخذ مفعولين وهما: «المؤمنين، القتال» وفي الثانية: أخذ مفعولين وهما: الكاف والهاء.
ومثل ذلك وقى تقول: وقيتُه الشرَّ.

(٥) في م٢/١٨ب وم٣/٤٩ب: «المتعدي».

(٦) البيت للمتنبي من قصيدة مدح بها شجاع بن محمد المنبجي، وروي في «دهر» الرفع والنصب، الرفع رواية ابن جني والربعي، والنصب رواية الشاميين، وعليها اعتمد المعرّي.
وقوله: دهر: أي ليفخر دهر لأَنْ أَمْسَيْتَ من أهله.
والشاهد في البيت عند المصنِّف: أنه وقع زيادة الباء هنا في فاعل كفى المتعدِّي لواحد، وشرط زيادة الباء في فاعل كفى عنده أن يكون كفى بمعنى اكتف، وهو فعل لازم يتعدّى بالباء، فكفى هذا يُخَصُّ فاعله بزيادة الباء، فإن لم يكن كفى بمعنى اكتفِ، فهو إما متعدٌّ لواحد أو إلى اثنين، وكلاهما لا يجوز زيادة الباء في فاعلهما، فتكون كفى عند المصنّف على ثلاثة أقسام.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٤٥/٢، وأمالي الشجري: ٢٠١/١ - ٢٠٣، وديوان المتنبي بشرح البرقوقي: ٣٧١/٣.
ولم يذكر السيوطي هذا البيت، فالمتنبي متأخِّر، لا يُحْتَجُّ بشعره.

ولم أرَ من انتقد[١] عليه ذلك؛ فهذا[٢] إما لِسَهْوٍ عن شرط الزيادة[٣]، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غيرَ مجرورٍ بالباء[٤].

وثُعَل: رهط الممدوح، وهم بطن من طيّئ، وصَرْفُهُ للضرورة؛ إذ فيه العَدْلُ والعلميّة، كعُمَر. ودهرٌ: مرفوع عند ابن جني[٥] بتقدير: وليفخر دَهْرٌ، وأهل: صفة له بمعنى[٦] مستحق، واللام متعلقة بأهل.

وجَوَّز ابن الشجري[٧] في «دهر» ثلاثة أوجه:

---

(١) أي اعترض على المتنبي، حيث أدخل الباء على المتعدِّي لواحد.

(٢) أي هذا الذي فَعَلُوه من ترك الانتقاد عليه.

(٣) أي زيادة الباء في فاعل كفى، وهذا يقتضي أنها لا تُزادُ فيه إلا إذا كان قاصراً.

قال الدماميني: ٢٢٤، مُعَلِّقاً على كلامه: «وفيه نظر، وظاهر كلام ابن عصفور أنه متعدٍّ، حيث قال في المقرّب: والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى».

قلت: انظر المقرّب: ٢٠٣/١، وتتمة النص عنده «.. وفي مفعولها نحو قوله:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حُبُّ النبي محمدٍ إيّانا

أي كفانا».

(٤) في م٣٣/١: «الباء».

(٥) قال ابن جني: «ارتفع أهل لأنه وصف لدهر، وارتفع دهر بفعل مضمر دَلَّ عليه أول كلامه، فكأنه قال: وليفخر دهر لأن أمسيت من أهله، لا يتجّه رفعه إلا على هذا؛ لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل ههنا» انتهى نص ابن جني، عن شرح البغدادي: ٣٤٩/٢، وانظر النص في أمالي الشجري: ٢٠٢/١.

(٦) هذه عبارة ابن الشجري قال: «وأهل هنا معناه مستأْهل ومستحِق؛ فلذلك عُلِّق به لأن أمسيت من أهله؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوَّى باللام في وصوله إلى المفعول». انظر أمالي الشجري: ١/ ٢٠١.

(٧) ذكر هذا ابن الشجري في أماليه في المجلس الثلاثين: ٢٠١/١ - ٢٠٣.

- **أحدها**: أن يكون مبتدأ[١] حُذِف خبره، أي يفتخر بك، وصَحَّ الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل.

- **والثاني**: كونه معطوفاً على فاعل (كفى)[٢]، أي أنهم فخروا بكونه[٣] منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حَذْفَ فيه.

- **والثالث**: أن تجرَّه[٤] بعد أن ترفع فخراً على تقدير كونه فاعل «كفى»، والباء متعلقة بفخر، لا زائدة، وحينئذٍ تجر الدهر بالعطف، وتقدّر «أهلًا» خبراً لـ «هو» محذوفاً.

وزعم المعَرّي[٥] أن الصواب نَصْبُ دهر بالعطف على «ثعلًا» أي: وكفى دهراً

---

(١) عبارة ابن الشجري في الأمالي، ٢٠٢/١ قال: «وإن رفعته بالابتداء وأضمرت له خبراً مدلولاً عليه بأول الكلام فليس بضعيف وإنْ كان نكرة؛ لأنه متخصص بالصفة، والتقدير: ودهر أهل لأن أمسيت من أهل فاخِرٌ بك.
وأما قول أبي الفتح: إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه فقولُ من لم يمعن النظر، وقنع بأول نظرة. انتهى».
وانظر شرح البغدادي: ٣٥٠/٢ فالنص فيه.

(٢) أي والباء زائدة في الفاعل.

(٣) قال ابن الشجري: «فقد يجوز عطف دهر على فاعل كفى وهو المصدر المقدَّر؛ لأنَّ أَنَّ مع خبرها ههنا بمعنى الكون لتعلّق منهم باسم الفاعل المقدّر الذي هو كائن، فالتقدير: كفى ثعلاً كونك منهم ودهر مستحق لأن أمسيت من أهله. أي كفاهم فخراً دهرٌ أنت فيه». انظر الأمالي: ٢٠٣/١.

(٤) قال ابن الشجري: «ويتّجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجه لم يذهب إليه من تقدّم كما لم يذهبوا إلى عطف دهر على فاعل كفى، وهو أنك ترفع الفخر بإسناد كفى إليه، وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفخر، وتجر الدهر بالعطف على مجرور الباء، وترفع الأهل بالمبتدأ الذي تقدّم ذكره فيصير اللفظ: كفى ثعلاً فخرٌ بكونك منهم وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم وبزمانه عن الفخر بغيرهما». انظر الأمالي: ٢٠٣/١.

(٥) النص لابن الشجري قال: «والمعري أسقط حكم الرفع؛ وذلك أنه قال: وبعض الناس يرفع دهراً ولا ينبغي أن يُلتفت إليه، وعطف دهراً على ثعلاً، ورفع أهل بتقدير هو أهل..». انظر الأمالي: ٢٠٢/١. =

هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله.

ولا يخفى مافيه(١) من التعسُّف، وشرحه أنه(٢) عطف على المفعول المتقدّم وهو «ثُعَلًا»، والفاعل المتأخِّر وهو: «أنك منهم»، منصوباً ومرفوعاً، وهما (٣)(دهراً)، و (أنّ) ومعمولاها، وماتعلّق بخبرها، ثم حذف المرفوع(٤) المعطوف اكتفاءً بدلالة المعنى.

وزعم الرَّبعي(٥) أن النصب بالعطف على اسم (أنَّ)، وأنّ «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى(٦) للبيت على تقديره.

= والمعري هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله، والمعري نسبة إلى المعرة، وهي بلد بين حماة وحلب يقال لها معرة النعمان.
توفي عام (٤٤٩هـ) وله مؤلفات منها: رسالة الغفران، وديوان اللزوميات، وسقط الزند.

(١) قال ابن الشجري: «وهذا قول فيه إسهاب كما ترى وتكلُّفٌ شاق، والرفع ـ وإن كان فيه تَكَلُّف إضمار فعل ـ أقربُ متناولاً، وأَصَحُّ معنى وأكثر فائدة». الأمالي: ٢٠١/١.

(٢) أي الشاعر.

(٣) في م١/م٤: «ودهرٌ».

(٤) قال الدماميني: «وهذا لا يتمشَّى على قول البصريين قاطبة، ولا الأكثرين من غيرهم، فإنهم لا يجوِّزون حذف الفاعل» انظر الحاشية: ٢٢٥.

(٥) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح البغداديُّ المنزل الشيرازي الأَصل، اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد.
ولد سنة (٣٢٨هـ)، وتوفي سنة (٤٢٠هـ) ببغداد، والرَّبَعي بفتح الراء نسبة إلى ربيعة. الترجمة من الشمني: ٢٢٥/١، وانظر بغية الوعاة: ١٨١/٢.

(٦) نص الشجري: «وحمل الربعي نصب (دهر) على أنه معطوف على اسم إنّ، وأهل خبر عنه، أي كفى ثعلاً فخر أنك منهم، وأن دهراً أهل لأن أمسيت من أهله.
قال ابن الشجري: وهذا القول بعيد من حصول فائدة» انظر الأمالي: ٢٠٢/١.
ومن هذا ترى أن الأحكام والتوجيهات التي يعلق بها المصنِّف على البيت هي لابن الشجري، وقد صَرَّح ببعضها، وأخفى بعضها موهماً أنها له. رحمة الله عليه.

والضرورة[١]، كقوله[٢]:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ

(١) ذكر من قبل أن الباء تزاد في الفاعل وزيادتها واجبة وغالبة وضرورة، وقد مضى الحديث عن الواجب والغالب، وهذا هو النوع الثالث، هنا وهو تمام الحديث.

(٢) البيت أول أبيات لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي في خلاف بينه وبين الربيع بن زياد في شأن درع.
ويروى: «قلوص» بدل «لبون».
واللبون: جماعة الإبل ذات اللبن، والقلوص: الناقة الشابّة، وبنو زياد هم الربيع وعمار وقيس وأنس بنو زياد بن أبي سفيان بن عبد الله القيسي.
والأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر الذي له شأن، وتنمي: من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بَلَّغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلَّغته على وجه الإفساد والتهمة قلت: نَمَّيْتُه.
وألم يأتيك: الكاف لمخاطب غير مُعَيَّن، بل هو لمن يصلح للخطاب، ورواية الأصمعي له:
ألا هل أتاك والأنباء تنمي.
والشاهد في البيت في «بما» على أنه فاعل للفعل «يأتيك»، والباء زائدة فيه، وزيادتها في خبر ما وليس، وفي فاعل كفى ومفعول وفاعل «أفعِل» بمعنى ما أفعله، وما عدا هذه المواضع لا تزاد الباء إلا في الضرورة.
وذهب الأعلم وابن الشجري إلى أن زيادة الباء فيه ليست للضرورة، قالا : إن الباء زائدة بمنزلتها في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ الرعد/١٣ والإسراء/٩٦.
وحَسَّنَ دخولها في «ما» أنها مبهمة كالحرف، فأدخل عليها حرف الجر إشعاراً بأنها اسم.
وقيل إنّ الباء غير زائدة، ويأتي وتنمي تنازَعا قوله: «بما» الأول يطلبه للفاعلية، والثاني للمفعولية، فأعمل الثاني على المختار، وأضمر الفاعل في الأول، وهو ضمير «ما لاقت» بتقدير مضاف أي خبر ما لاقت، وسيذكر المصنف في باب الجملة المعترضة من الباب الثاني أنه مرجوح.
وقيل: «لبون» فاعل «يأتي»، على تقدير مضاف أي: ألم يأتيك خبر لبونهم، فتكون الباء متعلقة بـ «يأتي»، ورَدّ هذا البغدادي، فهو على التنازع مع إعمال الأول على خلاف المختار، ورأى فيه تعَسُّفاً لتقدير المضاف في الأول وعدمه في الثاني.
وقيل فاعل «يأتي» مضمر، والباء متعلِّقة به، والتقدير: ألم يأتيك النبأ بما لاقت، ودلَّ على النبأ قوله: والأنباء تنمي.

=

وقوله[1]:

مهما ليَ الليلةَ مهما لِيَهْ أَوْدَى بنعليّ وسرباليَهْ

= وذهب ابن جني في (المحتسَب) إلى زيادة الباء في «بما لاقت» لما كان معناه: ألم تسمع بما لاقت لبونهم. انتهى.

يريد أنه من قبيل التضمين.

وفي البيت شاهد ثانٍ وهو الاعتراض بجملة «والأنباء تنمي» ويأتي هذا عند المصنف في الحديث عن الجملة المعترضة.

وفيه شاهد ثالث، وهو أنّ حرف العلة لا يحذف مع الجازم ضرورة، «ألم يأتيك»، والأصل ألم يأتِك، وذهب الأعلم إلى أنها لغة ضعيفة، وسبقه إلى ذلك الزجاجي في الجمل، وفي سر الصناعة: «ورواه بعض أصحابنا ألم يأتِك على ظاهر الجزم».

وقيس بين زهير شاعر جاهلي وكان فارساً داهية، يُضْرَب به المثل فيقال: أَدْهَى من قيس.

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح الشواهد للبغدادي: ٣٥٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٨/١، ومجمع الأمثال: ١٩٤/١، والخزانة : ٥٣٤/٣، والعيني: ٢٣٠/١، والإنصاف: ١٧/١، والنوادر: ٢٠٣، وشرح المفصل: ٢٤/٨، ١٠٤، والخصائص: ٣٣٣/١، والمحتسب: ٦٧/١، ١٩٦، والمزهر: ٤٩٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ٧٢/١، ٨٤، ١٩٢، ٣١٥، والكتاب: ٥٩/٢، وضرائر الشعر: ٦٣، والمقرّب: ٥٠/١، ٢٠٣، وسر الصناعة: ٧٨، ٦٣١، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٨، والجنى الداني: ٥٠، ورصف المباني: ١٤٩، والممتع: ٥٣٧.

(١) البيت مطلع قصيدة لعمرو بن مِلْقط الطائي، وهو بهذا البيت يخاطب نفسه.

ومهما: استفهام مبتدأ، ولي: خبره. والليلة: نصب على الظرف. وأعيدت الجملة تأكيداً.

وقيل: مه: اسم فعل بمعنى اكفف، وما: للاستفهام، وأَوْدَى: أهلك، والنعل: ما وقيت به الرجل من الأرض، والسِّرْبال: القميص، وقيل الدرع.

والشاهد في البيت هو زيادة الباء في قوله: أودى بنعْلَيَّ، والأصل: أَوْدَى نعلاي.

وذهب ابن الحاجب في أماليه إلى أنها الباء للتعدية، قال: والباء باء التعدية، يعنى: أذهبها، وأضلّها عني، يقال: أذهبته وذهبت به.

واختار المصنف قول أبي علي، وهو أنه يجوز أن تكون الباء زائدة، كأنه قال: أودى نعلاي، فلحقت الباء كما في «وكفى بالله». =

وقال ابن[١] الضائع في الأول: إنَّ الباء متعلِّقة بـ «تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمر، والمسألة[٢] من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب في الثاني[٣]: الباء مُعَدِّية[٤] كما تقول: «ذهب بنعليَّ»[٥]، ولم يتعرّض لشرح الفاعل[٦]، وعلامَ يعود، إذا قُدِّر ضميراً في «أَوْدَى».

= وعمرو بن مِلقط شاهر جاهلي.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٦١/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٠/١، والخزانة: ٦٣١/٣، والعيني: ٤٥٨/٢، والنوادر: ٦٢، وأمالي ابن الحاجب: ١٣٥/٣ - ١٣٦، والضرائر الشعرية: ٦٣، والجنى الداني: ٥١، وسيذكر المصنف هذا الشاهد مرة أخرى عند الحديث عن «مهما».

(١) في م١٩/٢أ: «الصائغ» والصواب أنه بالضاد المعجمة والعين المهملة «الضائع» والأول هو: ألم يأتيك.

(٢) عند مبارك وزميله: «فالمسألة» بالفاء. وباب الإعمال هو ما يعرف بباب التنازع، وهذا إنما يتمشّى على قول البصريين القائلين إنك إذا أعملت الثاني وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية فإنك تضمر الفاعل في الأول، والكوفيون يمنعون من الإعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر.. انظر الدماميني ٢٢٥/١ - ٢٢٦.

وعند الدسوقي، ١١٦/١: «الأول يطلبه على أنه فاعل، والثاني على أنه مفعول، فأعمل الثاني فجرّه بالباء، وأضمر في الأول فاعله، وهذا هو مذهب البصريين».

(٣) في البيت الثاني وهو: مهمالي الليلة...

وحديث ابن الحاجب في أماليه: ١٣٦/٣، وفيه يقول: «يجوز أن تكون مه من قوله (مهمالي) اسم فعل من قولهم: مَه، أي اسكت..، ثم قال: مالي الليلة، تعظيماً للحال التي أصابته، والشدة التي أدركته، ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: أودى بنعليّ وسرباليه، يعني ذهب بنعلي سرباليه، كقولك: (هلك عني سلطانيه) الحاقة: ٢٩، وإذا ذهب عنه نعله وسرباله وضَلَّ دَلَّ على أنّ حاله بلغت مبلغاً أذهلته عما لا يذهل متيقظ عن مثله».

(٤) وليست زائدة.

(٥) فجعل أَوْدَى بمعنى ذهب، وعلى القول بالزيادة معناه هلك على ما صرح به اللغويون، وما قاله ابن الحاجب محتمل، وانظر الدماميني: ٢٢٦/١.

(٦) ما هو؟ اسم ظاهر أو ضمير مستتر؟ ولم يذكر عَلاَمَ يعود ذلك الفاعل إذا قُدِّر ضميراً في أَوْدَى.

ويصح[١] أن يكون التقدير: أودى هو[٢]، أَيْ: مُوْدٍ، أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث[٣]: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»[٤].

أي: ولا يشرب هو، أي الشارب، إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني[٥].

والثاني[٦]: مما تزاد فيه الباء: المفعول[٧]:

نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٨]،

---

(١) الكلام هنا للمصنف.

(٢) وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر، ولكنه توكيد له. وانظر الدماميني: ٢٢٦.
وأي مود، فالضمير راجع إلى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به.

(٣) أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب المظالم، باب النُّهبى بغير إذن صاحبه: ٥/١١٩، والحديث رقمه (٢٤٧٥) من الفتح وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ـ باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.. ٧٦/١ حديث/١٠٠.
ولفظه «.. ولا يشرب الخمر حين يشربها..» ورواية البخاري «ولا يشرب الخمر حين يشرب».

(٤) المنفيّ هنا هو كمال الإيمان وليس حقيقته.

(٥) فيقيّد الوعيد بمن جمع بين وصفي الزنى وشرب الخمر، فلا يعود الضمير المستتر في «يشرب» إلى الزاني بخصوصه بل إلى الشارب من حيث هو زانياً كان أو غير زان. انظر الدماميني: ٢٣٦، والدسوقي: ١/١١٦.

(٦) ذكر في أول حديثه عن الزيادة أن الباء تزاد في ستة مواضع، أولها: الفاعل، وقد تَمّ له الحديث عنه فيما مضى، وهذا هو الموضع الثاني من مواضع الزيادة وهو المفعول به. وانظر هذه الفقرة في الجنى الداني: ٥١.

(٧) وعند المرادي زيادتها مع المفعول غير مقيسة مع كثرتها.

(٨) الآية: ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/١٩٥.
نزلت هذه الآية في الأنصار، وقد أمسكوا عن النفقة في سبيل الله، وتأوّلها الناس على غير هذا في رجل من المسلمين حمل على جيش الروم ودخل وخرج، فقال الناس: ألقى بنفسه إلى التهلكة، فقال أبو أيوب الأنصاري: تأولتم الآية على غير تأويلها..

﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾(١)، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾(٢)، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾(٣)، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ﴾(٤)، أي يمسح

= قال أبو حيان: وألقى يتعدّى بنفسه كما قال «فألقى موسى عصاه» وجاء مستعْمَلاً بالباء لهذه الآية..
قال أبو عبيدة وقوم: إن الباء زائدة، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، ويكون عَبّر باليد عن النفس، كأنه قيل: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة.
وزيدت الباء في المفعول كقوله: سُودُ المحاجر لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ، أي: لا يقرأن السُّوَرَ، إلا أن زيادة الباء في المفعول لا تنقاس، وقيل المفعول محذوف والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتكون الباء للسبب.
قال أبو حيان: والذي نختاره في هذا أن المفعول هو بأيديكم، لكنه ضمّن «ألقى» معنى ما يتعدّى بالباء، فعدَّاه بها كأنه قيل: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة.. البحر: ٧١/٢، و١٨٤/٦، والكشاف: ٢٦٠/١، والإنصاف: ٢٨٣/١، وشرح المفصّل: ٢٥/٨.

(١) الآية: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾. سورة مريم: ٢٥/١٩.
قال أبو حيان في البحر: ١٨٤/٦، «والباء في بجذع زائدة للتوكيد..». ومثله في الكشاف، ٢٧٧/٢: «.. أو على معنى افعلي الهَزَّبه»، وانظر البيان: ١٢٢/٢.

(٢) الآية: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾. سورة الحج: ١٥/٢٢.
وقوله «ثم ليقطع» مثبت في م٥٠/٤أ وليس في بقية المخطوطات.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. سورة الحج: ٢٥/٢٢.
قال أبو عبيدة: مفعول «يُرِدْ» هو بـإلحاد، والباء زائدة في المفعول، وكذا قراءة الحسن «ومن يرد فيه إلحاده بظلم» أي إلحاداً فيه فتوسع.
وقال الزمخشري: بإلحادٍ بظلمٍ حالان مترادفان، ومفعول «يُرِد» متروك.
قال أبو حيان: «والأَوْلَى أن نضمِّن «يُرد» معنى «يتلبس»، فيعتدى بالباء» انظر البحر: ٣٦٣/٦، والكشاف: ٣٤٥/٢، وشرح المفصل: ٢٢/٨.
و«بظلم» من نص الآية مثبت في م٥٠/٤أ، وليس في بقية النسخ.

(٤) الآية: ﴿رُدُّوهَا عَلَىَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾. سورة ص: ٣٣/٣٨. =

السُّوْق مَسحاً[١]، ويجوز أن يكون صفة، أي مسحاً واقعاً بالسوق[٢].

وقوله[٣]:

نضرب بالسيف ونرجو بالفَرَج

الشاهد في الثانية[٤]، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله[٥]:

= الباء في «بالسوق» زائدة كهي في قوله: «وامسحوا بوجوهكم وأيديكم».
وحكى سيبويه: مسحت برأسه ورأسَه بمعنى واحد. انظر البحر: ٣٩٧/٧.
والسوق: جمع ساق أي يقطع بالسيف ساقات الخيل وأعناقها.

(١) وهو هنا مفعول مطلق حذف عامله وهو «يمسح».

(٢) وعلى هذا لا تكون الباء زائدة، بل تكون للإلصاق.

(٣) هذا البيت في شعر النابغة الجعدي، ويروى قبله:

نحن بني ضبة أصحاب الفَلَج

ويروى: نحن بني جعدة، وذهب البغدادي إلى أنه من تغيير النُّسَّاخ. وفي الديوان: نضرب بالبِيضِ.
وبيت الشاهد يُرْوَى: نضرب بالبِيض. بدلاً من السيف.
وضبة علم على رجل هو ابن أدّ عم تميم بن مُرّ، وقد يكون المراد بالفلج الظفر والفوز، وهذا ماذهب إليه الدماميني، وتعقبه البغدادي، وقيل: هو موضع لبني قيس، وحكاه صاحب الصحاح بسكون اللام، وقد يكون الشاعر أتبعه فتح الفاء للضرورة.
والشاهد في البيت زيادة الباء في قوله: بالفرج، فهي زائدة في المفعول به، والأصل: نرجو الفرج.
وذهب ابن السّيْد إلى أنه إنما عَدّى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع، والطمع يتعدّى بالباء كقولك: طمعت بكذا.
وانظر هذا البيت في شرح البغدادي: ٣٦٦/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٢/١، والمخصص ٧٠/١٤، والخزانة: ١٦٠/٤، وأدب الكاتب: ٥٢٢، والضرائر الشعرية: ٦٣، وشرح المفصّل: ٨٩/٤، والإنصاف: ٢٨٤/١، ومعجم البلدان: ٢٧١/٤، ومعاني الحروف للرماني: ٣٨، والجنى الداني: ٥٢. رصف المباني/١٤٣، التاج/فلج، الديوان/٨٤.

(٤) أراد في الباء الثانية في «بالفَرَج» وليست الأولى «بالسيف».

(٥) تقدَّم الحديث في البيت في باب «أَنْ» المفتوحة الهمزة الساكنة النون، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول في قوله: «لا يقرأن بالسُّوَر».

[هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ]		سُود المحاجر لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وقيل[١]: ضمّن (تُلْقُوا) معنى (تُفْضُوا)[٢]، و(يُرِدْ)[٣] معنى (يَهُمّ)[٤]، و(نرجو)[٥] معنى (نطمع)، و(يقرأن)[٦] معنى (يَرْقِين ويَتَبَرّكْن)، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى[٧]، ولايقال: قرأت بكتابك[٨]، لفوات معنى التبرُّك فيه، قاله السهيلي.

وقيل: المراد: لا تُلْقُوا أنفسكم إلى[٩] التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك[١٠]: «كتبت بالقلم»، أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: «لا تُفْسِد أمرك برأيك»[١١].

---

(١) تقدّم هذا قبل قليل فيما نقلته عن أبي حيان.

(٢) وقد عُدِّي بالباء، فيقال: أفضى بيده إلى الأرض إذا مسَّ بباطن راحتيه موضع سجوده. انظر الدماميني: ٢٢٧، وعند الدسوقي الباء للاستعانة: ١/١١٧.
وانظر الجنى الداني، ٥٢: «فقيل لا تلقوا مُضَمَّنٌ معنى لا تفضوا، وقيل حذف المفعول والباء للسببية، أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم».

(٣) في الآية: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾. وفي بعض النسَخ «يريد».

(٤) فعدّي بالباء كما تقول: هممت بالأمر أَهُمُّ به، والباء للإلصاق. الدسوقي: ١/١١٧.

(٥) في البيت الأخير «ونرجو بالفَرَج». معنى نطمع، فعدَّاه بالباء الظرفية.

(٦) في البيت «لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ». وانظر الخزانة: ٣/٦٦٧، فعدّي بالباء التي للإلصاق، ويرقِين بكسر القاف، يُقال: رقاه يرقيه إذا عوّذه. دماميني.

(٧) وهو معنى التبرُّك، أي تبرّكت بالسُّورة.

(٨) حيث لا يكون المخاطب ممن يُتَبَرَّك به.

(٩) في م١/٣٤أ: «بسبب أيديكم كما يقال: لا تفسد أمرك بيدك»، وسقط ما بينهما من النص، وذكرت هذا من قبل.

(١٠) «في قولك» ثبت هذا في المخطوط الأول وسقط مما تبقّى.

(١١) في الجنى الداني: ٥٢، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك. والباء على هذا للسببية.

وكثرت[١] زيادتها في مفعول (عرفت)[٢] ونحوه، وقلّت[٣] في مفعول ما يتعدّى لاثنين كقولك[٤]:

تَبَلتْ فؤادَكَ في المنام خريدةٌ تسقي الضَّجيعَ ببارِدٍ بسّام

وقد زيدت في مفعول «كفى»[٥] المتعدية لواحد، ومنه الحديث[٦]: «كفى

---

(١) في م٥/٢٨أ: «وكثرة».
ونسب هذا المرادي لابن مالك قال في الجنى، ٥١: «قال ابن مالك وكثرت زيادتها مع مفعول عرف وشبهه، وقلّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين كقول حسّان..».
وغيّر المصنّف هنا بعض مفردات النص، ولم يعزه لابن مالك.

(٢) نحو عرفت بزيد، وعلمت به، وسمعت بحال عمرو. دماميني: ٢٢٧.

(٣) أي قلّت زيادتها، وذكر الدماميني أنَّ في شرح الحاجبية للرضي أنّ الباء تزاد قياساً في مفعول عملت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وسقيت، وأحسست، فجعلها قياساً فيما ادّعى المصنف القِلَّة بالنسبة إلى سقيت. انظر الحاشية: ٢٢٧.

(٤) البيت لحسّان بن ثابت من قصيدة ذكر فيها الحارث بن هشام المخزومي، وهزيمة يوم بدر.
ويروى: «تسقي» و «تشفي» والفؤاد: القلب، وتَبَلت: أصابت بتبل وهو الدخل، وتبلت: أفسَدَت، وتبله الحب أسقمه وأفسده، والخريدة: الحَيِيّة أو العذراء، الضجيع: أي ضجيع الخريدة، والبارد البسَّام: الثغر.
والتقدير: تسقي الضجيع ريقها ببارد بسّام، فقد وصف الريق البارد بأنه بسّام.
والشاهد في البيت زيادة الباء في المفعول الثاني «ببارد» والأصل: تسقي الضجيع بارداً بسّاماً.
وذهب الدماميني إلى أن الباء قد تكون هنا للاستعانة مثل: سقيته بالقدح، أي تسقي الضجيع ريقها ببارد بسّام، وعلى ماقاله المصنّف فتكون الباء زائدة، وفيه نظر.
وحسّان بن ثابت الأنصاري الخزرجي يكنى أبا الوليد، وقيل غير ذلك، وهو شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاش (١٢٠) سنة بين الجاهلية والإسلام.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٧٣/٢، شرح السيوطي: ٣٣٢/١، وسيرة ابن هشام: ١٨/٢، والأغاني: ١٣٧/٤، والروض الأنف: ١١٠/٢، والديوان: ٣٦٢، والجنى الداني: ٥١.

(٥) انظر الخزانة: ٥٤٦/٢. وهي التي بمعنى «أغنى».

(٦) نص الحديث «كفى بالمرء إثماً..» بهذه الرواية أخرجه أبو داود في السنن ـ كتاب الأدب ـ باب في التشديد في الكذب: ٢٩٨/٤، حديث (٤٩٩٢). وانظر الجامع الصغير/٣٨٩.

بالمرء كذباً أن يحدث بكل ماسمع».

وقوله[١]:

فكفى بنا فضلًا على من غيرِنا حُبُّ النبيّ محمدٍ إيّانا[٢]

وقيل: [٣]إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، و«حُبّ» بدل اشتمال على المحل.

= وفي المطبوع: «إثماً»، عند مبارك، والشيخ محمد، والدماميني والدسوقي والأمير. وفي المخطوطات «كذباً» وقوله: أن يحدث، فاعل كفى، وبالمرء: مفعول، والباء زائدة، كذباً: تمييز.

(١) قائل البيت كعب بن مالك الأنصاري، وقيل عبد الله بن رواحة الأنصاري، وقيل بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وقيل حسّان بن ثابت.
والشاهد في البيت أن الباء زائدة في مفعول «كفى» المتعدية لواحد أي كفانا، والفاعل: حُبُّ.
وذهب أبو حيان إلى أن الباء زائدة في الفاعل، وجعل «حُب النبيّ» بدل اشتمال من المجرور بالباء والتقدير: فيكفينا حُبُّ النبي، وهذا رأي ابن جني.
وكعب بن مالك أحد شعراء الرسول الذين كانوا يردُّون الأذى عنه، وكان شاعراً مجيداً، توفي في خلافة معاوية سنة خمس وخمسين وهو ابن سبع وسبعين.
وعبد الله بن رواحة من فضلاء أصحاب رسول الله شهد العقبة، ثم بدراً وما بعدها، وقتل يوم مؤتة سنة ثمانٍ، وهو أحد شعراء الرسول المحسنين.
وانظر البيت في الجنى الداني: ٥٢، وديوان كعب: ٢٨٩، ٣١٢ - ٣١٣، والخزانة: ٥٤٢/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٧/١، وشرح البغدادي: ٣٧٧/٢، وسيبويه: ٢٦٩/١، وأمالي الشجري: ٢/ ١٦٩، والحديث عنده على لفظ «غيرنا»، أي على حيٍّ غيرنا أو قوم غيرنا.

(٢) يجوز ضبط (غيرنا) هنا بالضم على أنه خبر مبتدأ محذوف أي من هو غيرنا، وقد حذف صدر الصلة، والخفض على تقدير الوصف على حَيٍّ أو قوم غيرِنا وانظر حاشية الأمير: ١٠١/١.

(٣) ذكر الدماميني أن هذا القول نقله ابن قاسم عن ابن أبي العافية. قلت: النص عند المرادي كما يلي: «فقيل هي في البيت زائدة مع المفعول، ورده ابن أبي العافية وقال: هي داخلة على فاعل كفى، وحُبُّ بدل اشتمال من الضمير على الموضع، وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيب:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل.. =

وقال المتنبي(١):

كفى بجسمي نُحُولًا أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إيَّاكَ لم ترني

والثالث(٢): المبتدأ:

وذلك في قولهم(٣): «بحسبك درهم»، و«خَرجت فإذا (٤) بزيد»، و«كيف بك

= انظر الجنى الداني: ٥٢ - ٥٣ والدماميني: ٢٢٧، وابن أبي العافية إشبيلي توفي سنة (٥٨٣هـ)، وانظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/١٥٥.

قلت: من مقابلة هذين النصين يتضّح لك مدى المطابقة بين صنيع ابن هشام وصنيع المرادي، ولا أدري ما الذي منع ابن هشام من الإشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه.

(١) الباء زائدة في المفعول وهو جسمي، و«أنني رجل» فاعل، فزاد الباء في مفعول كفى المتعدّي لواحد. والمتنبي لا يُحْتَجُّ بشعره، ولكنه ذكره هنا للاستئناس به، فقد جرى على نهج المسألة التي يناقشها، وهذا شأن المتقدمين في ذكر شعر المحدثين.

وانظر البيت في الديوان ١٨٦/٤ وشرح البغدادي ٣٨٢/٢ والجنى الداني/٥٣ ورصف المباني/٧٠ والخزانة ٥٤٦/٢.

(٢) من مواضع زيادة الباء.

(٣) قال ابن يعيش: «فأما زيادتها مع المبتدأ ففي موضع واحد وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير، معناه حسبُك فعل الخير، فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء.. ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف». انظر شرح المفصل: ٢٣/٨، ونقله المرادي في الجنى: ٥٣، وذهب الدماميني إلى أن المصنف مثل بدرهم المُنَكَّر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة الباء في المبتدأ، وإلا فلو مثل بالمُعَرَّف نحو: بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما يقول غيره. الدماميني: ٢٢٨.

وفي الجنى: ٥٣: «الثالث المبتدأ، نحو بحسبك زيد، بهذا مثل الزمخشري وغيره، ومثله ابن مالك بقوله: بحسبك حديث، وقال في بحسبك زيد: الأجود أن يكون زيد مبتدأ، وبحسبك خبر مقدّم فإنَّ حسباً من الأسماء التي لا تُعرِّفها الإضافة»، وانظر المفصَّل: ١٣٢، وحاشية الدسوقي: ١/ ١١٧، والإنصاف: ٢٨٣/١.

(٤) والمعنى: خرجت فإذا زيدٌ.

إذا كان كذا»[١]، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٢]، وقال أبو الحسن[٣]: ([٤] بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون)، ثم اختلف[٥] فقيل:

(١) في م١٩/٢أ: «كذلك». والمعنى: كيف أنت إذا كان كذا.
قال المرادي: «جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: كيف بك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ، والأصل كيف أنت، وكيف نحن»
وعلق بهذا النص على قول ابن يعيش: ولانعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف «حسب».
انظر الجنى الداني: ٥٣.
وكيف في المثال اسم استفهام خبر مقدّم، والباء حرف جر زائد، والكاف ضمير في محل جر بالباء، وفي محل رفع بالابتداء، والمعنى: كيف أنت إذا كان الأمر كذا، أي تكون على أي حالة تكون. وانظر الدسوقي: ١١٧/١.

(٢) الآية: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾. سورة القلم: ٦٨/٥ ـ ٦.
ولم أجد الآية عند سيبويه.
أما أبو حيان فقد قال: «قال قتادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة، والمعنى: أيّكم المفتون، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قولك: بحسبك درهم، أي حسبك درهم. وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة. وقال مجاهد والفرّاء: الباء بمعنى في، أي في أي فريق منكم النوع المفتون».
قال أبو حيان بعد ذلك: «والباء ظرفية نحو: زيد بالبصرة، أي في البصرة، والمفتون المجنون». انظر البحر: ٣٠٩/٨، والبيان: ٤٥٣/٢، ومعاني الأخفش: ٥٠٥/٢: «يريد أيكم المفتون»، والعكبري: ١٢٣٤/٢.

(٣) «أبو الحسن» سقط من م١٩/٢أ. وهو الأخفش.

(٤) سقط النص من هنا إلى قوله عن المفتون من م١٩/٢أ. وقوله: «متعلق»، أي ليست الباء فيه زائدة لما قال سيبويه، بل هي ظرفية أي إن الجنون مستقر في أيكم، أي في أي فريق منكم. وانظر دسوقي: ١١٧/١.

(٥) أي اختلف على كلام أبي الحسن. وعند العكبري: «الثاني أن المفتون مصدر مثل المفعول والميسور، أي بأيّكم الفتون، أي الجنون». التبيان: ١٣٤/٢، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٣٩٧/٢.

=

المفتون: مصدر[1] بمعنى الفتنة، وقيل: الباء[2] ظرفية، أي في أيّ طائفة منكم المفتون.

* * *

= وذهب الدماميني في ص: ٢٢٨، إلى أن مجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه، وأثبته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر..

(١) والمفتون على هذا اسم مفعول وليس مصدراً.

(٢) وقضيَة هذا أن الباء على القول الأول وهو جعل المفتون مصدراً بمعنى الفتنة، ويحتمل أن تكون للسببية أو للإلصاق.

كذا عند الدماميني: ٢٢٨، وعند الأمير: ١٠٢/١: «قوله ظرفية: يحتمل الظرفية والمجازية والإلصاق».

تنبيه

ومن الغريب[(١)] أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم (ليس)[(٢)]، بشرط أن يتأخرّ[(٣)] إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ بأَنْ تُوَلُّواْ﴾[(٤)][(٥)] بنصب البر، وقوله[(٦)]:

---

(١) يريد النادر القليل.

(٢) وينجرّ هذا على ما الحجازية ولا النافية للجنس.

(٣) السر في التأخير إلى موضع الخبر في ذلك أنه حينئذٍ يكتسب شبهها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله محل الخبر، فيجسر ذلك على زيادة الباء كما تزاد في الخبر. انظر الدماميني: ٢٢٨، والدسوقي: ١١٨.

(٤) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ..﴾ سورة البقرة: ١٧٧/٢.

(٥) هذه القراءة لابن مسعود وأبيّ بن كعب: «لَّيْسَ ٱلْبِرَّ بأَن تُوَلُّواْ»، وقد اختلف عنهما في ضبط البر، فقد ذكرها ابن جني في (المحتسب) كذلك، وذكر عن ابن مجاهد أنه رَدّ النصب في البرّ ولم يجز إلا الرفع، ووافقه ابن جني بأنه هذا هو الظاهر إلا أنه ذهب إلى أنه يجوز أن ينصب مع وجود الباء، وخرّج الباء على أنها زائدة في الاسم كما زيدت في قوله: كفى بالله، وذكر القراءة الزمخشري وخرجها على أن البرّ رفع وبأن تولوا هو الخبر، ويكون ذكر الباء معه في موضعه وهي زائدة للتوكيد، وكذلك مكي في (الكشف) لم يجز مع وجود هذه الباء في البر إلا الرفع لتكون الباء في موضعها. واشترط من أثبت قراءة النصب على زيادة الباء في الاسم أن يؤخر الاسم إلى موضع الخبر، وبذلك لا تخرج هذه الزيادة عن المكان المألوف فيها. وانظر هذا الخلاف في المراجع التالية:
البحر المحيط: ٢/٢، والمحسب: ١١٧/١، والكشاف: ٢٥١/١، ومختصر ابن خالويه: ١١، والقرطبي: ٢٣٨/٢، ومجمع البيان: ١٩/٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٢٨١/١، وحاشية الدسوقي: ١١٨/١، وشرح التصريح: ٢٠١/١، وحاشية الدماميني: ٢٢٨. وكتابي «معجم القراءات».

(٦) هذا البيت لمحمود بن حسن الوراق، وبعده.

فمن بين باكٍ له مُوجَع ... وبين مُعَزٍّ مُغِدٌّ إليه
ويسلبه الشيبُ شرْخَ الشباب ... فليس يُعَزِّيه خَلْقٌ عليه

=

أليس عجيباً بأن الفتى يُصاب ببعض الذي في يَدَيهِ[١]

والرابع[٢]: الخبر:

وهو ضربان:

آ. غير موجب فينقاس[٣]، نحو: «ليس زيد بقائم»[٤]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[٥]، وقولهم: «لا خيرَ[٦] بخيرٍ بعده النارُ» إذا لم تُحْمَل[٧] على الظرفية.

= وتعزى هذه الأبيات لمحمد بن حازم الباهلي.

والشاهد في البيت أن الباء زيدت في اسم ليس المؤخر، وهو أنَّ الفتى يُصاب فهو في تأويل مفرد مرفوع.

وتقديره: أليس مصابُ الفتى ببعض ما في يديه عجيباً.

ومحمود الوراق لا يحتج بشعره، وقد ذكره المصنف هنا للتمثيل، وقد توفي في خلافة المتعصم في حدود سنة (٢٣٠هـ) وأكثر شعره في الوعظ.

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٣٨٥/٢، الكامل/٧٠٥، وأمالي القالي: ١٠٨/١، والبيان والتبيين: ١٩٧/٣ - ١٩٨، وأمالي المرتضى: ٦٠٨/١، وحاشية الأمير: ١٠٢/١، والدسوقي: ١١٨، وشرح التصريح: ٢٠١/١.

(١) في م١٩/٢أ: «ببعض ما في يديه».

(٢) أي من مواضع الزيادة. وانظر هذا مفصَّلاً على الصورة التي تراها في الجنى الداني: ٥٣.

(٣) «فينقاس» في م١٩/٢أ: «فيُقَاس» أي ينقاس دخول الباء الزائدة عليه.

(٤) والأصل فيه: ليس زيد قائماً.

(٥) الآية: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. سورة البقرة: ٧٤/٢، وانظر الآيتين: ٨٥، ١٤٠.
وذهب الدماميني إلى أن الظاهر أنه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية.

(٦) خير: اسم لا، وبخير: خبرها، أي: لا خَيْرَ خيرٌ بعد النار، فزيدت الباء في خبر لا.

(٧) أي الباء، وحَمْلُها عليها في ذلك هو الظاهر، وقد ذهب إلى هذا الرضي، ونقله عند الدماميني، وعلى ذلك فلا تكون زائدة. انظر دماميني: ٢٢٨.

ب - وموجب(١)، فيتوقّف على السماع(٢)، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه(٣) قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾(٤).

وقول الحماسي(٥):

---

(١) الجمهور لا يجوّزون زيادة الباء في الخبر الموجب أصلاً، ولا يثبتون سماعها، وجعلها الأخفش من باب زيادة الفاء.
وانظر دماميني: ٢٢٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥١/٢، وفي همع الهوامع: ١٢٩/٢ جَوّز الأخفش زيادة الباء في موجب نحو: زيد بقائم.

(٢) بخلاف المنفيّ فإن الزيادة فيه مقيسه. و«هو»، أي: توقُّف الزيادة على السماع في الموجب.

(٣) أي من الزيادة في الموجب.

(٤) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾. سورة يونس: ٢٧/١٠.
سيئة بمثلها: أي سيئة مثلها.
قال أبو حيان: «وجزاء مبتدأ، فقيل خبره بمثلها، واختلفوا في الباء، فقيل زائدة، قال ابن كيسان، أي جزاء سيئة مثلها، كما قال: وجزاء سيئة سيئة مثلها،.. وقيل ليست بزائدة، والتقدير: مقدّر بمثلها أو مستقر بمثلها.
وقيل محذوف، فقدّره الحوفي: لهم جزاء سيئة..، وقدَّره أبو البقاء، جزاء سيئة بمثلها واقع، والباء في قولهما متعلّقة بقوله: جزاء..» انظر البحر: ١٤٧/٥، والبيان: ٤١٠/١.
وفي معاني الأخفش، ٣٤٣/٢: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحسبك قول السوء»، وانظر التبيان للعكبري: ٦٧٢/٢، وسر الصناعة: ١٣٨/١، ١٤٠، والجنى الداني: ٥٥.

(٥) البيت لرجل من بني تميم، وهو عبيدة بن ربيعة، طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال له سَكابِ فمنعه إياها، وأول الأبيات:

أبيت اللعن إنّ سكابِ عِلْقٌ		نفيسٌ لا يُعَارُ ولا يُباعُ

وقد أُثْبت عجز البيت، وصدره ما ذكرته بين معقوفين، وفي م٥١/٤أ أُثْبِتَ البيت كاملاً، وفي م٣/ ٥١ أثبت صدر البيت على هامش النُسْخَة، وفي م٢٨/٢ب: «فمنعكها» بالفاء.
وقوله: منعكها بشيء يستطاع: أي منعكها بمعنى من المعاني مما يُستطاع، والشاهد فيه زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب، والأَوْلَى تعليقها بمنعكها.

[فلا تطمع أبيتَ اللعنَ فيها] ومَنْعُكَها بشيءٍ يُستطاع[1]

والأَوْلى[2] تعليق (بمثلها)[3] باستقرار محذوف هو[4] الخبر، وبشيءٍ[5] (يمنعكها)، والمعنى: ومنعكها بشيءٍ ما يُستطاع[6].

= وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٣٨٨/٢، والخزانة: ٤١٣/٢، والعيني: ٣٠٢/١، والصبان: ١/ ١٨٨، ١٢٠، والجنى الداني: ٥٥، والبحر المحيط: ١٤٧/٥.

(١) وذهب الدماميني في: ٢٢٨/١، إلى أن الواو من «ومنعكها» حالية، وذو الحال إما فاعل «تطمع» أو مجرور «في»، ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء.

(٢) هذا الترجيح للمرادي في الجنى الداني/٥٥.

(٣) في الآية السابقة: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾. وسبق مثل هذا في نص أبي حيان قبل قليل.

(٤) في م٣/٥١أ: «وهو الخبر».

(٥) في م٣/٥١أ: «وبشيء متعلق بمنعكها».

(٦) في م٢/١٩أ: «مما يستطاع».

وعند الشمني، ٢٢٩/١: «الأَوْلَى ألا يأتي بكلمة (ما)؛ لأنها تُزاد مع كلمة شيء للدلالة على التقليل أو التحقير، وليس المعنى على ذلك؛ لأن المخاطب ملك، ألا ترى أنه حيّاه بتحية الملوك، بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من كلمة شيء».

ونقل هذا النص الأمير في حاشيته: ١٠٢/١، ثم قال: «وفيه نظر أما أولاً: فكلمة (ما) قد تأتي لمجرد توكيد العموم، وهو هنا صحيح أي: منعكها بأي شيء أردت مستطاع، فلا ينبغي أن توجِّه إليها همتك بل اضرب عنها صفحاً وأطلقها.

وأما الثانية: فالتحقير هنا صحيح، والمعنى أنك أيها الملك لا تستطيع منعها بأقل شيء يصدر منك ككلمة مثلاً بل هو أبلغ من التعظيم، بل قد يقال التعظيم لايصح، تأمّل».

قلت: لا يزال اعتراض الشمني قائماً، ولا ينفع في رَدّه ما ذهب إليه الأمير، فتأمل القولين، وتريّث في الحكم.

وفي الدماميني، ٢٢٩: «وأجاز ابن جني الوجهين فقال: هي زائدة، والمعنى: منعكها شيء يستطاع، أي أمر مطاق غير باهظ فَآلُهُ عنه.. ويجوز أن يزيد: ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع.. والباء على هذا متعلقة بنفس المصدر..».

وقال ابن مالك في: «بحسبك زيد»، إنَّ زيداً[١] مبتدأ مؤخر لأنه معرفة، و«حسبك» نكرة.

والخامس[٢]: الحال المنفيّ عاملها:

كقوله[٣]:

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاها

وقوله[٤]:

[كائن دُعِيتُ إلى بأساء داهمةٍ] فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وَكِلِ

---

(١) وحسب خبر للمبتدأ «زيد»، وعلى هذا فإنه يكون قد زاد الباء في الخبر الموجب.

(٢) من مواضع زيادة الباء.

وفي الجنى الداني، ٥٥: «الحال المنفية لأنها شبيهة بالخبر، ذكر هذا ابن مالك، واستدل بقول الشاعر: فما رجعت بخائبة..».

وانظر مثل هذا في همع الهوامع: ١٢٩/٢، فقد ذكره لابن مالك، وانظر التسهيل: ٥٨، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(٣) قائل البيت القُحَيْف العُقَيْلي من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيّب القشيري.

قوله: بخائبة، أي ما رجعت خائبةً، والخيبة: الحرمان من المطلوب، والركاب: الإبل التي يُسار عليها. ومنتهاها: غايتها.

والمسيَّب بفتح الباء، لا غير، كما ذكر السيوطي.

ومعنى البيت: إن الركاب التي منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة، بل رجعت بالظفر بالمقصود، ونيل المطلوب.

والشاهد في البيت: زيادة الباء في الحال المنفية وهي «بخائبة».

والقحيف: شاعر إسلامي ذكره الجمحي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام، وهو مُقِلّ.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٣٩١/٢، والخزانة: ٢٤٩/٤، والجنى الداني: ٥٥، وشرح السيوطي: ٣٣٩/١، وهمع الهوامع: ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(٤) قائله غير معروف، وفي المخطوطات أثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

وكائن: معناه كم، والبأساء: الشدّه. وداهمه: آتيه على بغتة، وانبعثتُ: أسرعتُ، والوَكِل: بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره إلى آخر، ويجوز كسر الكاف.

ذكر ذلك ابن مالك(١)، وخالفه أبو حيان(٢)، وخَرّج البيتين على أن التقدير: بحاجةٍ(٣) خائبة، وبشخصٍ مزؤود، أي مذعور، يريد بالمزؤود نفسه، على حَدِّ قولهم: «رأيت منه أسداً»(٤)

= ومعنى البيت: كثير من الشدائد دُعيتُ لها، فتحركت ملبياً غير خائف ولا متهرّب من ذلك ملقياً ذلك على عاتق غيري.
والشاهد في البيت: زيادة الباء في الحال: بمزؤود، والأصل: فما انبعثت مزؤوداً، ولا وكلاً.
انظر شرح البغدادي: ٢/٣٩٣، والسيوطي: ١/٣٤٠، والجنى الداني: ٥٦، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(١) ذكر هذا في الجنى الداني: ٥٥ - ٥٦، وهمع الهوامع: ٢/١٢٩.

(٢) في الجنى الداني، ٥٦: «واعتُرض بأنه لا حجة في البيتين لجواز كون الباء فيهما باء الحال والمعنى: فما رجعت بحاجة خائبة، وما انبعثت بشخص مزؤود، يعني بذلك نفسه، ويكون من باب التجريد».
وانظر اعتراض أبي حيان في همع الهوامع: ٢/١٢٩.
أما أبو حيان فقد ناقش هذه المسألة في التذييل والتكميل شرح التسهيل: ٢/٣٠ على النحو الذي عرضه ابن هشام، وناقش ذلك أيضاً في آخر مؤلفاته وهو البحر، قال في الجزء الثاني ص: ١٣١: «وتكون الباء زائدة في الحال، وقد قيل إن الباء زيدت في الحال المنفية، ومما قيل إنها زيدت في الحال المنفية قول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركاب حكيم بن المسيَّب منتهاها

أي فما رجعت خائبةً».
أما ابن مالك فقد قال في التسهيل، ٥٨: «وربما زيدت في الحال».
ومن مقارنة نص ابن مالك بنص أبي حيان نجد أنهما متفقان على أن زيادتها في الحال المنفية إن وجدت فهي قليلة.
وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٢٨ - ٧٢٩.

(٣) فالباء للإلصاق أو للمصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل، وقد يخرج على جعل رجع من أخوات «كان» فالباء زائدة في الخبر على حد: لم أكن بأعجلهم، انظر الدماميني: ٢٣٠.

(٤) فيكون من التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخَرَ مثله فيه مبالغة في كمالها فيه، والباء حينئذٍ للملابسة أو المصاحبة. وانظر دسوقي: ١١٨، ودماميني: ٢٣٠.

وهذا التخريج[١] ظاهر في البيت الأول[٢] دون الثاني؛ لأنّ صفات [٣] الذّمّ إذا نُفِيَتْ على سبيل المبالغة[٤] لم يَنْتَفِ أصلُها؛ ولهذا[٥] قيل في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٦]، إن فعّالا[٧] ليس للمبالغة، وإنما[٨] هو للنسب،

---

(١) أي الذي ذكره أبو حيان ظاهر في البيت الأول، وردّ هذا الظهور الدماميني من حيث إن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولادليل عليه في البيت، مع أن المصنف استظهرهذا التخريج على ذلك فيه.

(٢) وهو قوله: فما رجعت بخائبة.. أما الثاني فقوله: فما انبعثتُ بمزؤودٍ..

(٣) صفات الذم هنا هي المزؤود والوكل، والمبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حَدّ قولهم: رأيت منه أسداً، وهو أمر منتزع من أمر ذي صفة آخَرَ مثله فيها مبالغة في كمالها. الشمني: ٢٣١/١، وانظر الدماميني: ٢٣٠.

(٤) على سبيل المبالغة، أي وجاءت من التجريد؛ لأنه جَرّد من نفسه شخصاً متصفاً بالذعور، ويكون المعنى: لم أنبعث مع شخص موصوف بالذعور التام، ومصبّ النفي على القيد وأصل الذعور ثابت. وانظر الدسوقي: ١١٨/١.

(٥) لهذا، أي لأجل كون صفات المبالغة إذا كانت في حيز النفي ينصب النفي على المبالغة لا على أصلها بجعل «ظَلاّم» في الآية للمبالغة لفساد ذلك المعنى حينئذٍ

(٦) الآيــة : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ . ســورة فصّلت: ٤٦/٤١.

(٧) في م٣/٥١أ: «فعيلاً»، وهو تصحيف.

(٨) في م٤ و٥: «بل للنسب».

وفي البحر: ١٣١/٣، وفي الآية/ ١٨٢ من آل عمران: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ قال أبو حيان: «وجاء لفظ ظَلاّم للتكثير، وهذا تكثير بسبب المتعلّق، وذهب بعضهم إلى أن فعّالاً قد يجيء لا يراد به الكثرة.. وقيل إذا نفي الظلم الكثير اتبع القليل ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه في حقّ من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك».

وعند الدماميني، ٢٣٠: «لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، وقد رأيت فيما اتجه إليه أبو حيان ما ينفي هذا المحذور».

كقوله[(١)]:

[ولـيـس بـذي رمـح فَـيَـطْـعُـنَـنـي]   ولـيـس بـذي سيـف ولـيـس بِـنَـبَّـال

أي وما ربك بذي ظلم؛ [(٢)]لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً، ولا يقال[(٣)]: لقيتُ منه أسداً أو بحراً، أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة[(٤)] في الوصف بالإقدام والكرم[(٥)].

(١) قائل البيت امرؤ القيس، وصدره غير مثبت في المخطوطات.
وقوله: بنبّال، أي: بذي نبلٍ، وهو موضع الشاهد وعلى هذا النحو تخرج الآية.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٩٥/٢، والديوان: ٣٣، وسيبويه: ٩١/٢، وشرح المفصّل: ٦/ ١٤، والمقتضب: ١٦٢/٣، وأوضح المسالك: ٢٨٣/٣، والعيني: ٥٤٠/٤.

(٢) من هنا «لأن.. إلى شيئاً» نقله مبارك وزميله في ص ١٥٠، من حاشية الدسوقي، وأثبتاه بين حاصرتين.
قلت: هذا النص مثبت في المخطوطين م٤/١٥أ وم٥/٢٨ب، وليس في البقية مما بين يَدَيّ.

(٣) هذا تتمة الردّ الأول: والمعنى: ولا يقال إلا عند قصد إثبات المبالغة، ولا يصح دخول النفي عليه، فلا تصح مقالة أبي حيان. انظر الدسوقي: ١١٨/١.

(٤) المبالغة في الوصف بالإقدام والشجاعة في «رأيت أسداً»، والكرم في قولك: «رأيت منه بحراً» دماميني: ٢٣٠/١.

(٥) عند مبارك ص: ١٥٠: «أو الكرم»، ومثله عند الأمير: ١٠٢/١، وما أثبته من المخطوطات، وهو كذلك في الحواشي.

والسادس: التوكيد بالنفس[١] والعين:

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[٢][٣]، وفيه نظر[٤]؛ إذ حَقُّ الضمير المرفوع المتصل المؤكَّد بالنفس والعين أن يؤكَّد أولًا بالمنفصل ك[٥]:

---

(١) مثل: جاء زيد بنفسِهِ وعمرو بعينه، والأصل جاء زيد نفسُه وعمرو عينه. وانظر الجنى الداني: ٥٥، والبحر المحيط: ١٨٥/٢.

وفي الدماميني، ٢٣٠: «ولم يحكوا خلافاً في زيادة الباء في ذلك، لكن وقع في (شرح الملحة) للحريري، «أجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين» فأشعر بخلاف ذلك.

(٢) الآية: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة البقرة: ٢٢٨/٢.

(٣) ورأيهم على هذا أنّ الباء زائدة، وأنفسهن توكيد للضمير وهو النون في يتربصن.

(٤) الردّ على المصنف هو ما ذكره شيخه في البحر قال أبو حيان: «وظاهر الباء مع (تربصن) أنها للسبب أي من أجل أنفسهن..، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي نفسُه وعينُه ولا يقال: إنّ التوكيد هنا لا يجوز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير الإناث في (تربصن)، وهو يشترط فيه أن يؤكّد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصنَ هُنَّ بأنفُسِهن؛ لأن هذا التوكيد لما جُرَّ بالباء خرج عن التبعية، وفُقِدتْ فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكَّد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكَّد بمنفصل إذا أريد التوكيد للنفس والعين». انظر البحر المحيط: ٥١/٢.

وقال الدماميني، ٢٣٠: «وليس حَقُّه ذلك على التعيين، بل حَقُّه أحدُ أمرين: إمّا التأكيد، وإمّا الفصل، نصَّ عليه أبو حيان في الارتشاف، فيصح أن يقال: جئتم يوم الجمعة نفسكم، ويمكن هنا أن يقال: اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفى بلا الزائدة في العطف نحو: ما قمتم ولا زيدٌ». وانظر الارتشاف/١٩٥٤.

قلتُ: بيان أبي حيان في البحر أوضح من هذا، ولو اطّلع عليه الدماميني لما فاته ذكره.

(٥) في طبعة مبارك وزميله: «نحو قمتم». أي ويأتي بعده التوكيد بالنفس، والعين نحو قمت أنت نفسك، وقاموا هم أنفسهم، والآية لم يجر فيها هذا، فلا يصح التوكيد، بل الباء للإلصاق متعلقٌ بيتربَّصْنَ.

«قمتم أنتم أنفسكم»، ولأن التوكيد[١] هنا ضائع؛ إذ المأمورات[٢] بالتربُّص لا يذهب الوهم[٣] إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زارني الخليفة نفسه»[٤]. وإنما ذُكِرَ الأنفس هنا لزيادة[٥] البعث على التربُّص لإشعاره بما يستنكفن[٦] منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

* * *

---

(١) في م١/٣٤ب، وم٥/٢٨ب: «التأكيد».ضائع، أي: لا فائدة منه، إذ فائدة التوكيد دفع ما يتوهم ثبوته ونفيه، وليس هنا توهمٌ. «الدسوقي: ١١٩».

(٢) سقط «إذ» من م٥/٢٨ ب: وفي م١/٣٤ إذ المأمور أو المأمورات».

(٣) هذا كلام أبي حيان في البحر: ٢/١٨٥ - ١٨٦، قال: «وفائدة التوكيد هنا أنهن يباشرن التربُّص، وزوال احتمال أن غيرهن تباشر ذلك بهن، بل هن أنفسُهن المأمورات بالتربص، إذ ذاك أوعى لوقوع الفعل منهن، فاحتيج إلى ذلك التأكيد لما في طباعهن من الطموح إلى الرجال والتزويج، فمتى أُكِّد الكلام دلَّ على شدة المطلوبة».

(٤) قوله: «نفسه» سقط من م٢/١٩ ب.
أي فإنه يتوهم أن الزائر هنا غيره أو نائب عنه، فالتوكيد له فائدة، وهو رفع الأمر المتوهَّم، أمّا في الآية فليس كذلك.
انظر دسوقي ١/١١٩ ودماميني ٢٣١.

(٥) أي أنه لو حذف الأنفس لم يكن فيه إلا الحث على التربص، وليس فيه زيادة الحث عليه، فأتى بأنفسهن لزيادة الحث، وبيان ذلك أن النساء لهن الميل للرجال، فلو اقتصر على قوله يتربصن لربما تطرّقت النساء إلى الميل للرجال وتركن التربص، فزاد الحث بقوله بأنفسِهِنّ لئلا يستكبر النساء عنه إلى الميل للرجال. الدسوقي ١/١١٩، والدماميني ١١٩.
قلتُ: ما جاء من كلام المصنف وأصحاب الحواشي هو عين كلام أبي حيان الذي نقلته قبل قليل من البحر.
ومثل كلام أبي حيان أيضاً حديث الزمخشري في هذه المسألة في الكشاف: ١/٢٧٧.

(٦) أي لإشعار الأنفس. ويستنكفن: أي يستكبرن عن التربُّص، من أجل ميل أنفسهن للرجال فأُمِرْن أن يغلبنها، ويُجبِرنها على التربُّص.

تنبيه

مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب[(١)] بعضُها عن بعضٍ بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك[(٢)] فهو عندهم إما مُؤَوّل تأويلًا يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[(٣)]: إن (في)[(٤)]

---

(١) انظر نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في كتابَيْ ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٧ وما بعدها، وأدب الكاتب ص: ٥٠٧، وما بعدها.

(٢) أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف آخر.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾. سورة طه: ٧١/٢٠.

(٤) النص في البحر: ٢٦١/٦: «ولما كان الجذع مقرّاً للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عُدِّي الفعل بفي التي للوعاء وقيل في بمعنى على».
وفي الكشاف، ٣٠٨/٢: «شبه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكُّن الشيء في الموعَى بوعائه، فلذلك قيل في جذوع النخل».
وقال العكبري، ٨٩٧/٢: «في هنا على بابها، لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتوٍ عليه، وقيل هي بمعنى على».
وانظر البرهان: ٣٠٣/٤، والمخصص: ٦٤/١٤، وهمع الهوامع: ١٩٣/٤، وتأويل مشكل القرآن: ٥٦٧، وأدب الكاتب: ٥٠٦.
وفي شرح المفصل: ٢١/٨: «فليست في معنى «على» على ما يظنُّه مَن لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بفي كما يُعَدَّى الاستقرار...».

ليست بمعنى على، ولكن شُبه[١] المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحالّ في الشيء، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل[٢] يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم[٣] «شَرِبْنَ» في قوله[٤]:

شَرِبْنَ بماء البحر [ثم ترفَّعت متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ]

معنى: «روين».

«وأَحْسَنَ» في: [٥] ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ معنى[٦] «لَطُفَ»،

وإمّا على[٧] شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير[٨] هو محمل الباب كُلّه عند أكثر[٩] الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك

---

(١) في الدماميني، ٢٣١: «فأتى بفي على طريق الاستعارة التبعية»، ثم نقل نص الكشاف الذي ذكرته قبل قليل وهو شبه تمكن المصلوب في الجذع... إلخ.
وعند الدسوقي، ١/١١٩: «ظاهره أنه استعارة بالكناية، فشبه المصلوب بالحالِّ في ظرف بجامع التمكن، ثم طوى ذكر المشبه به، وذكر في تخييل، وهذا عند السكاكي، والمشهور أنه استعارة تبعية، شبه الاستعلاء بالظرفية الكلية فَسَرى التشبيه الكلي للجزئي».

(٢) أي وإما أن يكون محمولاً على تضمين الفعل وهو مذهب أهل البصرة.
في م٥/٢٨ب: «متعدي» كذا.
أي تضمين «أصلبنّكم» معنى فعل يتعدّى بفي مثل أجعلنّكم.

(٣) وهم ابن مالك وغيره، وتقدّم هذا عند الحديث عن الباء التي بمعنى «من» التبعيضيّة.

(٤) تقدّم البيت في حديثه عن المعنى الحادي عشر من معاني الباء وهو التبعيض.

(٥) الآية/ ١٠٠ من سورة يوسف، وتقدَّم الحديث عنها في المعنى الثالث عشر من معاني الباء وهو الغاية.

(٦) في م٥/٢٩أ: «بمعنى».

(٧) أي وإمّا أن يكون محمولاً على الشذوذ، وذلك يكون حيث لا يمكن التضمين أو الإنابة.

(٨) وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا بقيد الشذوذ بل بقيد عدمه.

(٩) «أكثر» سقط من م٥/٢٩أ.

شاذاً، ومذهبهم أَقَلُّ تعسُّفاً[1].

* * *

(١) ذكر الدسوقي أن هذا ميل من المصنف لمذهب الكوفيين، وهذا هو الأحسن على كلامهم؛ فلا استعارة في الحروف أصلاً ولا تضمين؛ إذ الحروف عندهم لها معانٍ عديدة موضوعة لها فاستعمالها في كل واحد حقيقة. انظر : ١/١١٩.
وذهب الدماميني في: ١/٢٣١، إلى أنه كان على المصنف ألا يذكر هذا التنبيه هنا بل يضعه في مكان من اثنين:
الأول: بعد كلامه على «إلى» في حرف الألف، لأنه أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض.
الثاني: أنه إذا لم يذكره في «إلى» كان عليه أن يذكره عند آخر حرف من حروف الجر التي تقع فيها النيابة.
ثم قال: «هذا الذي تقتضيه صناعة الإعراب، والأمر في ذلك قريب».

٢٨ ـ بَجَلْ

بَجَلْ: على وجهين: -

- حرف بمعنى: «نَعَمْ»(١).

- واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي(٢)، واسمِ مرادفٍ لـ «حَسْب»(٣)، ويقال على الأول(٤): «بَجَلَني(٥)»، وهو نادر(٦).

وعلى الثاني(٧) «بَجَلِي»(٨)،

---

(١) قال المالقي: «اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد وهو الجواب بمعنى نعم، وهذا إذا كان حرفاً...». انظر رصف المباني/١٥٢-١٥٣.
وقال المرادي: «بجل: لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً، فأمّا بجل الحرفية فجواب بمعنى نعم،وتكون في الخبر والطلب» انظر الجنى الداني/٤١٩.

(٢) لم يذكر هذا المالقي ولعله رأى أن «يكفى» و «حَسْب» سواء. انظر رصف المباني/١٥٣.

(٣) في م١٩/٢ ب، «لِحَسِبَ» كذا! والصواب أن يكون ساكن العين.

(٤) أي من حيث كونه اسم فعل بمعنى «يكفي».

(٥) إذا كانت اسم فعل بمعنى يكفي لحقتها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بجلني.

(٦) في حاشية على م١٩/٢ب «قوله: وهو نادر: يريد كونها اسمَ فعلٍ نادر».
وفي حاشية الأمير ١٠٣/١ «قوله: وهو نادر، هذا راجع للاستعمال الأول، وهو كونها بمعنى «يكفي»، لا للمقول وهو «بجلني»؛ لأن لحاق النون لها حيث كانت بمعنى «يكفي» واجب، لا نادر، ولندرة المعنى الأول لم يذكره صاحب الصحاح، وإن لم يذكر ابن أم قاسم في الجنى الداني الندور». قلت: ذكر أنه قليل، وسيأتي نصُّه.
وقال الدماميني في حاشيته ص/٢٣١: «نعم، إذا كانت بمعنى «حَسْب» جاز الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فندور «بجلني» إنما هو إذا كانت بمعنى «حَسْب» لا بمعنى: يكفي..».

(٧) وهو الاسم المرادف لـ «حَسْب».

(٨) أي لا تلحقها نون الوقاية، وتكون الياء مجرورة بالإضافة.
قال البغدادي: «.. وذكروا أنها تلحقها [أي: نون الوقاية] قليلاً، وكذا قال في باب اسم الفعل من =

قال[(١)] :

[ألا إنني شربتُ أسود حالكاً] ألَا بَجَلي من الشراب، ألَا بَجَلْ[(٢)]

= شرح التسهيل أخذاً من كلام ابن مالك..» انظر شرح الشواهد ٣٩٩/٢.
وقال المرادي: «والثاني أن تكون اسماً بمعنى: حَسْب، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلاً، والأكثر ألاّ تلحق..» انظر الجنى الداني/٤٢٠.
وفي التاج «قال شيخنا: قوله: «بجلي» جاء بها مقرونة بالياء ليوضح الأمر في اقترانه بالنون الدالة على الوقاية، فمن قال: اسم فعل أَوْجَبَهُ، ومن قال: هي بمعنى «حَسْب» جَوَّزه».

(١) البيت لطرفة بن العبد من قصيدة في أربعة عشر بيتاً ومطلعها:

*لخولة بالأجزاع من إضَمٍ طَلَلْ وبالسَّفْح من قَوٍّ مُقامٌ ومُحْتَمَلْ

وصدر البيت ما أثبتُّه بين حاصرتين.
ويروى أُشرِبتُ، وسُقيتُ، وأُسقيتُ، وجاء في طبعة مبارك وزميله: ألا بجلي من ذا الشراب.. بزيادة «ذا»، وقد وجدتها مثبتة في الحواشي، فأشار السيوطي إلى الروايتين.
والذي وجدته في المخطوطات والمراجع الأخرى من غير «ذا»، والبيت من الطويل، ويصح وزنه بدون «ذا» ويصح أيضاً بإثباتها.
وكان على الدكتور مبارك وزميله الإشارة إلى الخلاف بين المخطوطات والمراجع التي ورد فيها البيت والحواشي.
والأسود: الماء، وبجلي: حسبي.
ومنه قولهم: ما عنده طعام ولا شراب إلا الأسودان، وهما الماء والتمر، وقيل: المراد بالأسود كأس المنية، وهو يشير في البيت إلى فساد ما بينه وبين خولة.
والشاهد فيه قوله: بجلي، حيث ترك النون فيه، لأن ترك النون أكثر، وهو بالنون «بجلني» قليل.
وطرفة شاعر جاهلي، جيد الشعر، وكان في حَسَبٍ من قومه، وجريئاً على هجائهم وهجاء غيرهم، وهجا ملك الحيرة عمرو بن هند فقتله شاباً.
انظر البيت في الديوان/٧٥، ورصف المباني/١٥٣، والخزانة ٣٥/٣، والعيني ٣٨٠/١، وشرح البغدادي ٣٩٨/٢، وشرح الشواهد للسيوطي ٣٤٥/١، والتاج/سود، بجل.

(٢) في م٢٩/٥ب «بجلي» كذا في موضع «بجل» في آخر البيت.

٢٩ ـ بَلْ

بَلْ: حرف إضراب، فإن تلاها جملة[١] كان معنى الإضراب إمّا الإبطال[٢]، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[٣]، أي[٤] بل هم عباد. ونحوه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾[٥].

وإمّا الانتقال من غرضٍ إلى آخر، ووَهَم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته[٦] أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه[٧].

---

(١) اسمية كانت أو فعلية.

(٢) أي إبطال حكم متقدّم بحكم متأخِّر.

(٣) سورة الأنبياء ٢٦/٢١.
وقوله: «بل عباد مكرمون»، أي: بل هم..، أي: الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون إنهم بنات الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا يكون عبادٌ: خبر مبتدأ محذوف، والواقع بعد «بل» جملة اسمية.
قال أبو حيان في البحر ٣٠٧/٦: «وقيل نزلت في خزاعة؛ حيث قالوا: الملائكة بناتُ الله، وقالت النصارى نحو هذا في عيسى، واليهود في عزير، ثم أضرب تعالى عن نسبة الولد إليه فقال: «بل عباد مكرمون»، ويشمل هذا اللفظ الملائكة وعزيراً والمسيح»قلتُ: وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية في المحرر ١٣٩/١٠، وأما الزمخشري فقد رأى أنه خاص بالملائكة، انظر الكشاف ٣٢٦/٢.

(٤) أشار بهذا إلى أن الواقع بعد «بل» جملة، وليس مفرداً.

(٥) تتمة الآية: «.. وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ»، سورة المؤمنين ٧٠/٢٣.
وقد ذكر هذه الآية مثالاً للجملة الفعلية الواقعة بعد «بل» وهي «جاءهم الحق».
ومعنى الإبطال هنا ظاهر؛ إذ قوله: «جاءهم الحق» إبطال لقولهم: «به جِنّة».

(٦) الكافية الشافية أرجوزة لابن مالك جاءت في سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، وقد نظمها بعد اطلاعه على ألفية ابن معطٍ، ثم شرح هذه الأرجوزة «شرح الكافية الشافية» وهذا الشرح مطبوع في عام ١٩٨٢ في جامعة أم القرى في خمسة أجزاء بتحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص/١٢٣٣: «وأما بل فللإضراب، وحالها فيها مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه».

ومثاله[١] : ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ * بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾[٢] .

ونحوه[٣] : ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ * بَلۡ قُلُوبُهُمۡ فِي غَمۡرَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾[٤][٥] .

وهي في ذلك[٦] كله حرفُ ابتداء[٧] ، لا عاطفة، على الصحيح . ومن دخولها

= قال المرادي بعد حديثه عن الإضراب، على جهة الإبطال، أو على جهة الترك للانتقال من غير إبطال: «يظهر بهذا أن قول ابن مالك في شرح الكافية..، ليس على إطلاقه»، الجنى الداني /٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وقال الأمير في حاشيته ١٠٣/١ وقوله: «ووهم ابن مالك» تبع أبا حيان في شرح التسهيل، ففي حاشية السيوطي أن المعنى هذا مأخوذ منه، وأُجيب كما في الشرح وغيره بأن ما سبق انتقال عن القول والحكاية، لاعن القول المحكيّ، ولعل ابن مالك أراد التعيين، وأما أن الباطل لا يقع في القرآن فجوابه أنه يُحكى».

وقال الدسوقي: «والحاصل أن ابن مالك راعى القول، والمصنف راعى المقول، ولو راعى كُلٌّ لما قال به الآخر لقال به، انتهى، تقرير دردير».

انظر ١٢٠/١، وشرح الدماميني /٢٣٢، والشمني ٢٣٣/١.

(١) أي مثال الانتقال من غرض إلى آخر.

(٢) سورة الأعلى ١٤/٨٧ ـ ١٦.

(٣) في م٣ و ٥ «ونحو» كذا من غير هاء.

والمراد بقوله: «ونحوه»، الدلالة على الانتقال من غرضٍ إلى آخر.

(٤) الآيتان من سورة المؤمنون ٦٢/٢٣ ـ ٦٣، وتتمة الآية الثانية: ﴿.. وَلَهُمۡ أَعۡمَٰلٞ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمۡ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾.

(٥) «من هذا» مثبت في م٣/٥٢ أ وم٤/٥٢ أ، وليس مثبتاً في بقية المخطوطات.

(٦) أي حيث تليها جملة، وتكون هي للإبطال أو لمجرد الانتقال تكون حرف ابتداء لا عاطفة.

(٧) ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة جملة على جملة، وصرح به ولده بدر الدين في شرح الألفية، والمالقي في رصف المباني.

قال المرادي: «فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أولا؟ قلتُ: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصَرّح به ولده في «شرح الألفية» وصاحب «رصف المباني»، وغيرهم يقول: إنها قبل الجملة حرف ابتداء، وليست بعاطفة»، انظر الجنى الداني/٢٣٦.

على الجملة قوله[(١)] :

بـل بـلـدٍ مِـلءُ[(٢)] الـفـجـاج قَـتَـمُـهْ

إذ التقدير: بل رُبَّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قطعتُه، وَوَهَم[(٣)] بعضهم، فزعم أنها تستعمل جارّة.

وإن تلاها مفرد[(٤)] فهي عاطفة، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب[(٥)] كـ « اْضرب زيداً

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح بها أبا العباس السفّاح، وأولها:

قُلْتُ لـزيـر لـم تَـصِلْـهُ مريـمُــــهْ
هـل تعرف الربع المحيل أرسُمُهْ
عَـفَـتْ عـوافيــه وطــال قِـدَمُـــهْ
... ...
بـل بـلـد ... ...،

والأبيات منقولة من شرح البغدادي، وقد أنقص الثاني وهو:

ضِـلّيـل أهـواء الصِّبـا يُنَدِّمُــه

والقتم: الغَبار، والفجاج: الطرق.

والشاهد فيه أنّ «بل» حرف ابتداء داخلة على الجملة، و«بلدِ» اسم مجرور برُبَّ المضمرة لا بـ «بل»، وذهب بعضهم إلى أن «بل» جارّة، ورَدَّ هذا المرادي، وجعل ابن مالك وابن عصفور الجر برُبَّ المحذوفة مما اتُّفق عليه، ولا خلاف في ذلك.

وانظر المراجع التالية: شرح الشواهد للبغدادي ٣/٣، الجنى الداني/٢٣٧، رصف المباني/١٥٦، شرح ابن عقيل ٣٧/٣، شرح السيوطي ٣٤٧/١، شرح شذور الذهب/٣٢٣، الديوان/١٥١.

(٢) في م١٩/٢ب «مِلءَ» كذا! وفي م٥/٢٩أ «ملء الأكمام قتمه» كذا!

(٣) قال المرادي: «وذكر بعضهم لـ «بل» قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جرٍ خافضٍ للنكرة بمنزلة «رُبَّ»، كقول الراجز: ....، وليس ذلك بصحيح، وإنما الجار في البيت ونحوه «رُبّ» المحذوفة، وحكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ذلك قبلُ، فظهر وَهْمُ من جعل «بل» جارة..»، انظر الجنى الداني/٢٣٧، ورصف المباني/١٥٦.

(٤) وهو مقابل لقوله فيما سبق: «فإن تلاها جملة».

(٥) أي: أو خبر موجب.

أو عمراً » ، و « قام زيد بل عمرو » فهي تُجْعَل[١] ما قبلها كالمسكوت[٢] عنه؛ فلا يُحْكَم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها[٣][٤] .

وإن تقدَّمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على [٥]حالته[٦]، وجَعْلِ ضِدِّه[٧] لما بعده[٨] ، نحو: « ما قام زيد بل عمرو » ، و[٩] «لا يقم زيد بل عمرو» .

---

(١) في م٣/٥٥٢ أ «لجعل».

(٢) فزيدٌ في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضربه والإخبار بقيامه.

(٣) وعمرو في هذين المثالين هو المأمور بضربه، والمخبَر بقيامه.

(٤) وجاء هذا النص عند المرادي على الصورة الآتية:
«وإن كانت بعد إيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيداً بل عمراً، فهي لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها». انظر الجنى الداني/٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٥) في م٣/٥٢ أ «حاله».

(٦) أي: من نفي أو نهي.

(٧) أي من إثبات أو أمر، ففي نحو: «ما قام زيد بل عمرو»، القيام منفيّ عن زيد مثبت لعمرو، وفي «لا يقم زيد بل عمرو» منهيّ عن صدوره من زيد ومأمور بصدوره من عمرو.
قال المرادي: «وإذا وقع بعد «بل» مفرد فهي حرف عطف، ومعناها الإضراب، فإن كانت بعد نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضدِّه لما بعدها، ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، وأثبتَّهُ لعمرو، وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد وأثبتت الأمر بضرب عمرو»، الجنى الداني/٢٣٦، وانظر الدسوقي ١/١٢٠ والدماميني /٢٣٤.

(٨) في م١/٣٥ أ «لما بعدها»، وفي م٥/٥٩ أ «لما قبلها».

(٩) في م٥ /٥٩أ «فلا يقم..».

وأجاز المبرد وعبد الوارث(١) أن تكون ناقلة معنى(٢) النفي والنهي(٣) إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصِحُ: «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً»(٤)، و«بل قاعدٌ(٥) »، ويختلف(٦) المعنى.

---

(١) في هامش م٥٢/٣ أ «في الارتشاف: أبو الحسن بن عبد الوارث ولم نجد له ترجمة». انظر الارتشاف/١١٢٣.
وقوله لم نجد ترجمة ليس من كلام أبي حيان وإنما هو من قارئ هذه النسخة ومصححها.
وعند مبارك وزميله/١٥٢: «لعله أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم عالم في النحو واللغة والأدب أخذ عن أبي العلاء المعري».
وعلى هامش م١٩/٢ب: «عبد الوارث هو ابن [رحد] أبي علي الفارسي وهو شيخ عبد القاهر». كذا ورد النص، ولعله ابن أخي أبي علي الفارسي. إذ ما بين الحاصرتين على ما رسمته لك. [بعد هذا بزمن طويل وجدت ترجمته في بغية الوعاة ٩٤/١ وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبدالوارث أبو الحسين النحوي الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية مات سنة ٤٢١هـ].

(٢) ذكر الدماميني وغيره أن ابن مالك صَرّح بأنّ ما جَوّزه مخالف لاستعمال العرب. انظر ص/٢٣٤.
وقال المرادي: «.. ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز ـ مع ذلك ـ أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث، قال ابن مالك: وما جَوّزاه مخالف لاستعمال الحرب»، الجنى الداني /٢٣٦.
وانظر رصف المباني / ١٥٤، وهمع الهوامع ٥ / ٢٥٥، وشرح الأشموني ١١٤/٢، والمقتضب ١٨٨/٤، ٢٠١.

(٣) في م٥٢/٣ أ «معنى النهي والنفي»، كذا على التقديم والتأخير.

(٤) بالنصب عطفاً على الخبر والإيجاب لأنها نقلت معنى النفي إلى ما بعدها.

(٥) قوله: «بل قاعدٌ» بالرفع على أنها جعلت ضد النفي لما بعدها، فهو مثبت، لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أنّ «ما» لا تعمل عند انتقاض النفي، فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، أي: بل هو قاعد، وحينئذٍ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها، ويخرج عما الكلام فيه؛ حيث يتلوها مفرد، فتكون عاطفة. انظر الدماميني/٢٣٤.

(٦) إذ القعود منفي على التقدير الأول مثبت على التقدير الثاني، ويعني هذا بالنفي والإثبات؛ لأنّ ما بعد «بل» مع النصب منفي، ومع الرفع مثبت.

ومنع الكوفيون[(١)] أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفي[(٢)] وشبهه[(٣)].

قال هشام[(٤)]: «مُحالٌ:[(٥)] ضَرَبْتُ زيداً بل إيّاك» انتهى. ومَنْعُهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته[(٦)].

وتُزاد[(٧)] قبلها «لا» لتوكيد[(٨)] الإضراب بعد الإيجاب، كقوله[(٩)]:

وجهكَ البدرُ، لا، بل الشمسُ لو لم يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ وأُفُولُ

---

(١) قال المرادي: «وذهب الكوفيون إلى أن «بل» لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بعد النفي وما جرى مجراه»، الجنى الداني/٢٣٧.
وقال السيوطي: «ومنع الكوفية وأبو جعفر بن صابر العطف بعد غيرهما» أي بعد النفي والنهي. همع الهوامع ٥/٢٥٥، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ٣/٢٢٥.

(٢) نحو: ما قام زيد بل عمروٌ.

(٣) نحو: لا يَقُمْ بكر بل خالد.

(٤) في همع الهوامع ٥/٢٥٦ «قال هشام منهم» أي من الكوفيين. وقد تقدّمت ترجمته.

(٥) أي محال مجيء «بل» بعد الإيجاب كما في هذا المثال.

(٦) قال أبو حيان: «وهذا من الكوفيين، مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب، دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب، أو على قلته»، همع الهوامع ٥/٢٥٦.

(٧) في م٣/٥٢أ «ويزاد»، ومثله في م٤/٥٢ أ.

(٨) انظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٦، والتسهيل/١٧٧.

(٩) قائل البيت مجهول.
قال البغدادي: «وهذا البيت والذي بعده مذكوران في شرح التسهيل غفلاً، ولي مُدَّةٌ في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع، ولعل الله يظفرني بالمطلوب».
والكَسْفَةُ: التغير إلى السواد. والأُفُول: الغيبوبة.
وموضع الشاهد في البيت زيادة «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب قبله، وهو قوله: «وجهك البدر»، وفيه دليل على العطف بعد الإيجاب، وهو ما ذهب إليه البصريون، ورده الكوفيون.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٢٣، وهمع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الأشموني٢/ ١١٥، وشرح التسهيل ٢/٤٦٥.

ولتوكيد تقرير ما قبلها[١] بعد النفي، ومَنَعَ ابن[٢] دُرُسْتُوَيه زيادتها بعد النفي، وليس بشيء[٣]؛ لقوله[٤]:

وما هَجَرْتُكِ، لا، بل زادني شغفاً هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخَى لا إلى أَجَلِ[٥]

* * *

---

(١) ففي مثل قولك: ما قام زيد لا بل عمرو، تكون «لا» مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد، وليست «بل» هنا للعطف باتفاق علماء البلدين.

(٢) قال أبو حيان في شرح التسهيل: «ذهب ابن درستويه في «الهداية» أنه يزاد «لا» على «بل» بعد الإيجاب لا بعد النفي؛ لأنها حرف نفي، فأغنى عنها تقدّم حرف النفي نحو: جاءني زيد بل عمرو، ويجوز: لا بل عمرو ، وفي النفي: «ما قام زيد بل عمرو» ليس إلاّ.
وذهب الجزولي إلى أنها تزاد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي..»، شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٤.
وانظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/١١٥.

(٣) أي: كلامه مردود بالبيت، فهو شاهد لزيادة «لا» بعد النفي.
وقال البغدادي: «وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور مسموع من لسان العرب..»، انظر شرح الشواهد ٣/١٥.

(٤) البيت مجهول القائل:
قوله: تراخَى: في رواية أخرى «تمادَى»، والشغاف حجاب القلب وما يحيط به من جلدة رقيقة.
وزادني: تعدّى إلى مفعولين: الياء، وشغفاً. وتراخى: تطاول وامتدّ. والأجل: المُدّة.
والشاهد فيه زيادة «لا» بعد النفي لتوكيد تقرير ما قبلها.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤، شرح السيوطي ١/٣٤٨، همع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/١١٥.

(٥) في م١/٣٥ أ «أجلي» كذا بالياء.

٣٠ ـ بَلَى

بَلَى: حرفُ جوابٍ[١] أَصْليُّ الألف[٢] ، وقال جماعة[٣] : الأصلُ بَلْ، والألف زائدة[٤] .

وبعض هؤلاء[٥] يقول[٦] : إنها للتأنيث[٧] ؛ بدليل[٨] إمالتها.

---

(١) قال الراغب: «بلى: رَدٌّ للنفي». انظر المفردات.
وفي التاج: «هو حرف جواب استفهام مقصود بالجحد».

(٢) قال المرادي: «حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها «بل» التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد، أو للتأنيث..». الجنى الداني/٤٢٠، وانظر همع الهوامع ٣٧٢/٤، وفي شرح الكافية ٣٨٢/٢: «والأَوْلَى كونها حرفاً برأسها».

(٣) في حاشية الدماميني/٢٣٤ ما يشير إلى أن الفراء هو صاحب هذا الرأي، قال: «قال الفراء: زيدت للوقف؛ فلذا كانت للرجوع عن النفي، لما كانت للرجوع عن الجحد في: ما قام زيد بل عمرو». ووجدت هذا في شرح الكافية ٣٨٢/٢، وانظر معاني الفراء ٥٣/١. فقد وجدته بأَخرة.

(٤) قال الأزهري: «إنما صارت «بلى» تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق، فهو بمنزلة «بل»، و«بل» سبيلها أن تأتي بعد الجحد كقولك: ما قام أخوك بل أبوك. وإذا قال الرجل للرجل: ألا تقوم؟ فقال له: بلى، أراد: بل أقوم، فزادوا الألف على «بل» لِيَحْسُنَ السكوت عليها»، انظر نص الأزهري في التاج، والتهذيب/ بال ٣٩٣/١٥ فليس النص كما ذكره صاحب التاج.

(٥) أي: القائلين بزيادة الألف.

(٦) في م٥٢/٣ ب وم٢٩/٥ أ «يقولون».

(٧) كالتاء في ثُمّت ورُبّت.

(٨) ولو كانت زائدة للتكثير كألف «قبعثرى» لم تُمَل، فهي على هذا مثل ألف صغرى وكبرى وما شابههما. وانظر النشر في القراءات العشر ٤٢/٢ باب الإمالة.
وقال الرماني: «وهي تكتب بالياء لأن الإمالة تحسن فيها». معاني الحروف/١٠٥.

وتختص[١] بالنفي[٢]، وتفيد إبطاله، سواء كان[٣] مجرداً[٤] نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي[٥]﴾[٦] أم[٧] مقروناً بالاستفهام. حقيقياً[٨] كان نحو «أليس زيد بقائم» فتقول: بلى[٩]، أو توبيخياً[١٠]، نحو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾[١١]، ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ﴾[١٢][١٣]

---

(١) من هنا إلى قوله في الحديث: «أترتضون..» مثبت في همع الهوامع ٣٧٣/٤.

(٢) قال أبو حيان: «بلى حرف جواب يثبت به ما بعد النفي، فإذا قلت: ما قام زيد، فقلت: نعم، كان تصديقاً في نفي قيام زيد، وإذا قلت: بلى، كان نقضاً لذلك النفي». البحر المحيط ٢٧٩/١.
وقال المرادي: «وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى» الجنى الداني/ ٤٢٠، وانظر همع الهوامع ٣٧٣/٤.
وذكر الدماميني أن الرضي أجاز استعمالها في الإيجاب. انظر حاشية الدماميني/٢٣٥. وفي شرح الكافية ٣٨٢/٢ «وزعم بعضهم أن بلى تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها   بلى إن من زار القبور ليبعدنْ

... واستعمال بلى في البيت لتصديق الإيجاب شاذ».

(٣) في م٣٥/١ أ «أكان».

(٤) أي: مجرّداً عن الاستفهام.

(٥) لفظ «وربي» ليس مثبتاً في م٣٥/١أ.

(٦) تتمة الآية: ﴿لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾. سورة التغابن ٧/٦٤.

(٧) في م٣٥/١أ، وم١٩/٢ب، وم ٢٥/٥أ «أو».

(٨) أي ذلك الاستفهام.

(٩) أي: هو قائم.

(١٠) أي: ليس على ظاهره من الاستفهام الحقيقي.

(١١) تتمة الآية: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾. الزخرف ٨٠/٤٣.
أي: بلى نسمع ذلك، فأبطلت نفي عدم السماع، وهو توبيخ.

(١٢) تتمة الآية: ﴿... قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾. سورة القيامة ٧٥/٣ ـ ٤.
أي: بلى نجمعها، وهو توبيخ.

(١٣) في م٥٢/٣ «بلى قادرين».

أو تقريرياً[١]، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى﴾[٢]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[٣]، أجروا[٤] النفي مع التقرير مُجْرَى النفي المجرّد[٥] في رَدّه بـ «بلى».

ولذلك[٦] قال ابن عباس رضي الله عنه، وغيره[٧]: «لو قالوا[٨]: نعم، لكفروا»[٩].

---

(١) وهو الذي طلب به تقرير المخاطب، وحمله على الإقرار بما بعده.

(٢) الآيتان: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾. سورة الملك ٦٧/٨ - ٩.
المطلوب بالآيتين بالاستفهام تقرير أنه جاءهم نذير، وقد كان منهم الإقرار بقولهم: بلى.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾. سورة الأعراف ٧/١٧٢.
والمراد من الاستفهام في الآية الإقرار بالربوبية، وقد فعلوا إذ قالوا: بلى أنت ربنا.

(٤) في م١/٣٥ أ «أُجري».

(٥) أي: المجرد عن التقرير.

(٦) أي: لأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرَّد من التقرير.

(٧) قوله: «وغيره» ليس في م٢/١٩ ب.

(٨) قال الشهاب الخفاجي: «وبلى: جواب«ألستُ»، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا: نعم، لكفروا، لأن النفي إذا أُجيب بنعم كان تصديقاً له [أي: للنفي]، فكأنهم قالوا: لست بربنا، وقيل عليه: إن صَحَّ ذلك عنه ففيه أن النفي صار إثباتاً في تقدير التقرير، فكيف يكون كفراً؟ إنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي إذا قُصِدَ إيجابه أُجيب ببلى، وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه تغليباً لجانب اللفظ، ولا يُرَاعى المعنى إلا شذوذاً كقوله:

أليس الليل يجمع أم عمرو … وإيانا فذاك بنا تداني
نعم وأرى الهلال كما تراه … ويعلوها النهار كما علاني

فأجاب: «أليس» بنعم مراعاة للمعنى لأنه إيجاب، وفيه نظر». انظر الحاشية ٤/٢٣٤، وهمع الهوامع ٤/٣٧٣، والجنى الداني/٤٢٢، ومعاني الحروف للرماني/١٠٥، وشرح الكافية ٢/٣٨٢.

(٩) في م١/٣٥ أ «كفروا» كذا من غير لام.

ووجهه أنّ «نَعَمْ» تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب[١]؛ ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك[٢] ألف»؟ فقال[٣]: «بلى»، لزمته[٤]، ولو قال: «نَعَمْ» لم[٥] تلزمه[٦].

وقال آخرون: تلزمه[٧] [٨] فيهما، وجَرَوا في ذلك على مقتضى العُرْف[٩] لا[١٠] اللغة[١١].

ونازع السهيلي وجماعة[١٢] في المحكيّ عن ابن عباس[١٣] وغيره في الآية[١٤]،

---

(١) والواقع في الآية نفي، فلو أجابوا بنعم لكان تصديقاً للنفي، أي: لستَ ربنا، وهو كفر.

(٢) في م٥٢/٣ أ «عندك».

(٣) في م١٩/٢ ب «قال».

(٤) لأن «بلى» تفيد إبطال النفي، فكأنه قال: بلى لك عليَّ ألف، فهو إقرار بالدَّيْن فتلزمه.

(٥) لم تلزمه لأن «نعم» معناه: نعم ليس لك علي ألف، وهذا ليس إقراراً بثبوب الدَّيْن فلا يلزمه.

(٦) في م١٩/٢ ب «لم يلزمه» بالمثنّاة من تحت.

(٧) في م٢٩/٥ أ «لم يلزمه فيهما» كذا! وهو تحريف من الناسخ.

(٨) أي: تلزمه الألف سواء أجاب بنعم أو بلى.

(٩) أي: على مقتضى العُرْف الجاري عندهم.

(١٠) أي لا على ما تدل عليه اللغة من الفرق في الاستعمال بين بلى ونعم.

قال الدماميني في ص/٢٣٥ ـ ٢٣٦: «والأقارير مبنيةٌ على ما هو مستعمل عند أهل العُرْف، ولا يلزمون فيها إلا بما هو المتعارف بينهم.

قال ابن الحاجب: غير العرف نعم في الإيجاب نفي معه استفهام؛ ولذلك لو قال شخص: نعم، في جواب: أليس لي عليك ألف؟ ألزمناه بالألف تغليباً للعُرْف، إذ المراد منه عُرْفاً: لك عليَّ ألف، والعُرْف مُقَدَّم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، ومستندُ إخراج العرف «نعم» عن وضعه الأصلي أنّ النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير، فيكون موجباً من حيث المعنى.

(١١) في م٥٢/٤ أ «لا على اللغة».

(١٢) في م١٩/٢ ب وم٣/ «وغيره»، ومثله في طبعة مبارك وزميله.

(١٣) وهو قوله: «أنهم لو قالوا: نعم، لكفروا».

(١٤) وهو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾..

مستمسكين[(١)] بأن الاستفهام التقريري خبر موجب؛ ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متصلةً في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[(٢)]؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فَنَعم بعد الإيجاب[(٣)] تصديق له. انتهى[(٤)].

ويُشكل عليهم[(٥)] أن «بلى» لا يُجَابُ بها الإيجاب[(٦)]، وذلك متفق عليه[(٧)]،

---

(١) في م٤/٥٢ وم٥/٢٩ ب والدسوقي والدماميني «متمسكين».

(٢) الآيتان: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾. سورة الزخرف ٤٣/٥١ - ٥٢.
قال سيبويه في الكتاب ٢/٤٨٤:
«هذا باب أم منقطعة.. كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: «أم أنا خير من هذا» بمنزلة أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلته لو قال: أم أنتم بصراء..».

(٣) ذكر الدماميني أن هذا معارض لما حكاه في الكلام على «أم» عن سيبويه من أنه يراها في الآية متصلة. انظر دماميني/٢٣٦ والشمني/٢٣٦.
وكان ابن هشام قد قال في باب «أم» مما تقدَّم: «سُمِعَ حَذْفُ أم المتصلة ومعطوفها..، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: «أفلا تبصرون أم» إنّ الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدأ: «أنا خير»، وهذا باطل؛ إذ لم يُسْمَع حذف معطوف بدون عاطفة إنما المعطوف جملة «أنا خير»، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء، وهذا معنى كلام سيبويه».

(٤) أي: انتهى كلام هؤلاء الجماعة.

(٥) أي على هؤلاء الجماعة في جعلهم الاستفهام التقريري خبراً موجباً.

(٦) قال الدماميني: «ولا إشكال في الحقيقة؛ فإن هؤلاء راعَوا صورة النفي المنطوق به، فأُجيب ببلى حيثُ يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوّزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه: الهمزة ومدخولها، وهو إيجاب». حاشية الدماميني/٢٣٦.

(٧) مما ذكره الدماميني نفهم أن الاتفاق ليس على إطلاقه؛ وقد ذكر فيه الرضي الخلاف، كما ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف «نعم».

ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرَّد[١]، ففي صحيح البخاري في كتاب الأيْمان[٢] أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: **«أترضون أن تكونوا رُبُعَ أهل الجَنَّة؟ قالوا: بلى»**[٣].

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة[٤]: **«أَيَسُرُّكَ أن يكونوا في البِرِّ سواء؟**

= قال ابن هشام: «.. ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقراراً كافياً، وجوَّز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً؛ وفيه نظر لأن التفكير لا يكون بالاحتمال». مغني اللبيب/ نعم. وانظر خزانة الأدب ٤٨١/٤.

(١) أي: المجرد عن النفي.

(٢) أي: كتاب الأَيْمان والنذور.
وجاء طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «الإيمان» كذا بهمزة من تحت، وهو غير الصواب.

(٣) جاء في صحيح البخاري: «.. حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ مُضِيفٌ ظهره إلى قُبَّةٍ من أَدَم يمانٍ إذ قال لأصحابه: أَتَرْضَوْن أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنَّة؟ قالوا: بلى: قال: أَفَلَم ترضوا أن تكونوا ثُلُثَ أهل الجنة؟ قالوا: بلى. قال: فوالذي نفسُ محمدٍ بيده إني لأُرجو أن تكونوا نِصْفَ أهل الجنَّة».
كذا جاء نص الحديث في صحيح البخاري «كتاب الأَيمان والنذور» وانظر فتح الباري ٤٦٠/١١، وحاشية الدماميني/٢٣٦، وحاشية الأمير ١٠٤/١.
وللحديث رواية أخرى جاءت في صحيح البخاري وصحيح مسلم ونَصّها:
«عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في قبة فقال: أترضون أن تكونوا رُبُعَ الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضوان أن تكونوا شطر أهل الجنة. قلنا: نعم، قال: والذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة..» صحيح البخاري: كتاب الرقاق، صحيح مسلم: كتاب الأيمان والنذور.
وعلى هذا ففي الجواب في النصين السابقين روايتان، واحدة ببلى مع أنه لا نفي فيها، وواحدة بنعم على ما جرى عليه العُرف في هذه اللغة.

(٤) جاء في صحيح مسلم: «.. حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان ابن بشير قال: =

قال: بلى، قال: فلا إذن».

وفيه(١) أيضاً أنه قال:(٢) « **أنت(٣) الذي لقيتني بمكة؟ فقال(٤) له المجيب: بلى»**.

= انطَلَقَ بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، اشهد أني قد نَحَلْتُ النعمان كذا وكذا من مالي، فقال: أكلّ بنيك قد نَحَلْتَ مثل ما نَحَلْتَ النعمان؟ قال: لا، قال فأَشهد على هذا غيري. ثم قال: أيسرُّك أن يكونوا إليك في البر سواء قال: بلى، قال: فلا إذن». انظر صحيح مسلم ٦٨/١١ طبعة الريان ـ كتاب الهبة.

وانظر حاشية الدماميني/٢٣٦، وحاشية الأمير ١٠٤/١، وفي الحديث غير هذه الرواية. فقد ورد في صحيح البخاري في كتاب الشهادات صورة أخرى له.

(١) أي: في صحيح مسلم.

(٢) جاء في حديث طويل في صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها «.. قال عمرو بن عبسة السلمي: كنتُ وأنا في الجاهلية أظنُّ أن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء. وهم يعبدون الأوثان، فسمعتُ برجل بمكة يخبر أخباراً، فقعدتُ على راحلتي، فقدمتُ عليه، فإذا رسول الله ﷺ مُسْتَخْفياً، جُرَءاءُ عليه قومه، فلتَطّفتُ حتى دخلت عليه بمكة، فقلتُ له: ما أنت؟ قال: أنا نبيٌّ، فقلت: وما نبيٌّ؟ قال: أرسلني الله، فقلتُ: وبأيِّ شيء أرسلك؟ قال: أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يُوَحَّد اللهُ لا يُشْرَك به شيء، قلتُ له: فمن معك على هذا؟ قال: حُرٌّ وعبد، قال: ومعه يومئذٍ أبو بكر وبلال ممن آمن به، فقلت: إني مُتَّبعك، قال: إنك لا تستطيع ذلك يومك هذا، ألا ترى حالي وحال الناس، ولكن ارجع إلى أهلك، فإذا سمعت بي قد ظهرتُ فأتني، قال: فذهبتُ إلى أهلي، وقدم رسول الله ﷺ المدينة، وكنتُ في أهلي فجعلتُ أتخبَّرُ الأخبار، وأسأل الناس حين قدم المدينة، حتى قدم عليّ نفر من أهل يثرب من أهل المدينة، فقلتُ: ما فَعَلَ هذا الرجل الذي قَدِمَ المدينة؟ فقالوا: الناسُ إليه سراع، وقد أراد قومه قتله فلم يستطيعوا ذلك، فقدمتُ المدينة فدخلت عليه فقلتُ يا رسول الله، أتعرفني؟ قال: نعم، أنت الذي لقيتني بمكة؟ قال: فقلتُ: بلى...».

(٣) على تقدير همزة الاستفهام، أي: أأنت.

(٤) في م٥٣/٢ أ «قال».

وليس لهؤلاء[(١)] أن يحتجوا بذلك[(٢)] ، لأنه قليل[(٣)] ، فلا يتخرج[(٤)] عليه التنزيل[(٥)] .

وأعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً[(٦)] عبارةُ جماعةٍ، ومرادهم أنه[(٧)] تقرير بما[(٨)] بعد[(٩)] النفي كما مَرّ في صدر الكتاب، وفي الموضع بحث أوسع من هذا [يأتيك][(١٠)] في باب النون.

* * *

---

(١) أي السهيلي ومن معه، ليس لهم أن يجيبوا عن الآية بذلك، يعني وقوع الجواب ببلى في الإيجاب.

(٢) أي بالأحاديث السابقة.

(٣) أي لأن الإجابة للاستفهام المجرّد ببلى قليل.

(٤) في م٥/٢٩ ب «ولا».

(٥) قال الدماميني في ص/٢٣٦: «وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج، وأنّ ما أورده المصنف عليهم غير وارد».

(٦) في م٣/٥٣ أ تقريرياً.

(٧) في م٥/ ٢٩ ب «ومرادهم تقرير» كذا من غير «أنه».

(٨) في م٥/٢٩ ب «لما».

(٩) أي: لا بما بعد الهمزة، وإلا فلا يصح؛ لأنه يلزم عليه أنهم يقرون بأنه ليس رباً لهم.

(١٠) «يأتيك» زيادة من م٥/٢٩ ب.

٣١ ـ بَيْدَ

بَيْدَ: ويقال[١] : مَيْدَ[٢] ، بالميم، وهو [٣] اسم[٤] ملازم للإضافة إلى «أنّ»[٥] وصلتها، وله معنيان: .

أحدهما: غير[٦] ، إلّا أَنّه لا يقع[٧] مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة ولا استثناءً[٨] متصلًا، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث[٩] :

---

(١) في م٥٢/٤ ب «ويقال فيها».

(٢) كذا في التاج، وفي غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٦٠/٣: «قال أبو عبيد: وفيه لغة أخرى، مَيْدَ، بالميم، والعرب تفعل هذا تدخل الميم على الباء، والباء على الميم، كقولك: أَغْمَطَتْ عليه الحمى وأَغْبَطَت، وقولهم: سَبَّد رأسه وسَمَّده، وهذا كثير في الكلام».

(٣) على هامش م٥٣/٣ أ «الصحيح أنه حرف».

(٤) قال ابن مالك في الحديث: «نحن الآخِرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»: «والمختار عندي في «بيد» أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إلاّ كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى لكن؛ لأن معنى «إلاّ» مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها». شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٦.
وقال الدماميني: «أمّا أنّه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل، ولو قيل بأنه حرف استثناء كإلاّ لم يبعد، هكذا كنت أقول مُدَّة، ثم رأيت في كلام ابن مالك على إعراب مشكلات البخاري ما نصُّه: والمختار عندي في بيد أن تجعل حرف استثناء..». حاشية الدماميني/٢٣٧.

(٥) هذا هو المشهور غير أنه قد تأتي بدون «أن» كالحديث الذي ذكره ابن مالك، ويأتي عند المصنف بعد قليل.

(٦) أي في معنى غير.

(٧) كما تقع «غير» كذلك.

(٨) أي ولا أداة استثناء متصل.

(٩) جاء في صحيح مسلم: «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: نحن الآخِرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا اليوم الذي كتبه الله علينا هدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غداً والنصارى بعد غد».

«نحن الآخِرون[١] السَّابقون[٢] بيد أنهم[٣] أوتوا الكتاب من قبلنا».

وفي مسند الشافعي[٤] رضي الله عنه: «بَائِدَ[٥] أنهم».

وفي الصحاح[٦] : «بَيْدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل»[٧] انتهى.

= وفي الحديث روايات أخرى ذكرها مسلم في صحيحه، انظر كتاب الجمعة فيه ١٤٢/٦، والنهاية في غريب الحديث/ بيد، وشواهد التوضيح لابن مالك/١٥٤، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧/٣، وسنن النسائي: كتاب الجمعة، ومسند أحمد بن حنبل ٢٤٣/٢، ٢٤٩، ٢٧٤.

(١) أي زماناً ومكاناً.

(٢) أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا قبل الخلائق في دخول الجنة. انظر هذا عند الدماميني، وتعليق النووي على صحيح مسلم في الموضع نفسه مما تقدَّم.

(٣) أي اليهود والنصارى.

(٤) هو محمد بن إدريس، ولد سنة ١٥٠ هـ بغزَّة، ومات ليلة الجمعة سنة ٢٠٤هـ، ودفن بمصر، ومن مؤلفاته «الرسالة» وهو في علم الأصول، وكتاب «الأم» وهو في الفقه، وهو صاحب أحد المذاهب الأربعة المعروفة.

(٥) قال الدماميني: «بألف بعد الباء، وهمزة بعد الألف، فإن قلت لا يتأتى في «بائد» أن يكون حرفاً لكونه على زنة اسم الفاعل قلتُ: ليس مجرد زنة الاسم مقتضية للاسمية، فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته، ولا اقتضى كونه اسماً». الحاشية/٢٣٧. ولقد وجدته في التاج والقاموس واللسان والنهاية «بايد» كذا بياء بعد الألف.
وفي غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٦١/٣: «وبعض المحدثين يحدثه «بأيْدٍ» أنا أُعطينا القوة من بعدهم» يذهب إلى القوة، وليس له معنى تعرفه».
وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير بيد: «وقيل معناه على أنهم، وقد جاء في بعض الروايات: بايد أنهم، ولم أره في اللغة بهذا المعنى، وقال بعضهم «بأيدٍ»، أي: بقوةٍ، ومعناه: نحن السابقون إلى الجنة يوم القيامة بقوة أعطاناها الله، وفضلنا بها».

(٦) هو كتاب الصَّحاح للجوهري، وهو بالفتح اسم مفرد بمعنى الصحيح، وبالكسر: الصِّحاح أيضاً، وهو المشهور وهو جمع صحيح، ومصنِّفه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري.

(٧) في التاج: يقال: رجل كثير المال بيد أنه بخيل، معناه غير أنه بخيل، حكاه ابن السِّكِّيت، وقيل: هي بمعنى على، حكاه أبو عبيد. =

وفي المحكم[١] أَنّ هذا المثال حكاه ابن السِّكِّيت[٢]، وأنّ بعضهم[٣] فسَّرها[٤] بمعنى على، وأن تفسيرها بغيرِ[٥] أَعْلَى.

والثاني[٦]: أن تكون بمعنى «من أجل»[٧]، ومنه الحديث[٨]: «**أنا أفصح من**

= وذهب ابن سيده إلى أن الأول أعلى، وانظر إصلاح المنطق ليعقوب/٢٤.

(١) كتاب في اللغة لابن سيده علي بن إسماعيل، مطبوع، ولابن سيده كتاب المخصص أيضاً، وقد توفِّي عام/٤٥٨ هـ.

(٢) هو يعقوب بن السكيت مؤدِّب أولاد المتوكل، وهو صاحب كتاب إصلاح المنطق، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، وله تصانيف كثيرة، وحصل خلاف بينه وبين المتوكل، فأمر الأتراك فداسوا بطنه، فعاش يوماً وبعض يوم، وكان ذلك لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومئتين، انظر بغية الوعاة ٣٤٩/٢.

(٣) حكى هذا أبو عبيد، انظر التاج/بيد.

(٤) كذا جاء النص في المخطوطات وحاشية الدماميني، وجاء في حاشية الأمير «فَسّرها فيه» بزيادة حرف الجر والضمير، وعن هذه الحاشية نقل النص الشيخ محمد محيي الدين، ومازن مبارك وزميله.

(٥) هذا لابن سيده.

(٦) من معنيي «بيد».

(٧) نقل الزبيدي في التاج/ بيد، كلام ابن هشام.

(٨) في حاشية الأمير ١٠٥/١ «والحديث غريب لا يُعْرَف له سند، كذا في حاشية السيوطي».
وفي هامش م٥٣/٣ أ: قال السيوطي في اللآلئ المنتشرة في الأحاديث المشتهرة عن الحافظ ابن كثير: إن هذا الحديث المذكور لا أصل له، ونبه عليه في «الموايلف» [كذا] أيضاً ثم قال: لكن معناه صحيح».
وقد أورده العجلوني في كشف الخفاء برقم ٦٠٩ ج٢٣٢/١ ونقل عن السيوطي أن معناه صحيح ولكن لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، وقد رواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: أنا أعربكم أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر. ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنى يأتيني اللحن...، وقد أورد هذا الحديث أصحاب الغرائب، ولا يعلم مَن أخرجه ولا إسناده.

نطق بالضاد[١] بيد[٢] أني من قريش، واستُرْضِعْتُ في بني[٣] سعد بن بكر».

وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا[٤] بمعنى غير[٥]، على حَدِّ قوله:[٦]

ولا عيبَ فيهم غَيْرَ أنّ سيوفَهم بِهِنَّ فُلُولٌ من قِراع الكتائبِ

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من[٧] أجل»

---

(١) في النهاية لابن الأثير «أنا أفصح العرب»، ومثله في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ٣/١٦٠ - ١٦١.

ومعنى أفصح من نطق بالضاد أنه أفصح العرب؛ لأن الضاد ليست في غير لسانهم.

(٢) في غريب الحديث: «وأخبرني بعض الشاميين أن النبي قال: أنا أفصح العرب مَيْد أني من قريش..» كذا جاء بالميم فيه، ومعنى بيد هنا من أجل.

(٣) وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان.

(٤) في م٣/٥٣: «ههنا».

(٥) انظر شرح شواهد التوضيح لابن مالك/١٥٤، ونص ابن مالك في همع الهوامع ٣/٢٨١.

(٦) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني مدح بها عمرو بن الحارث الأصغر من ملوك الشام الغسانيين، ويقال لهم: بنو حنيفة، وذلك عندما هرب من النعمان بن المنذر اللخمي من ملوك الحيرة، ومطلع القصيدة:

كليني لهمٍ ياأميمةُ ناصبِ وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ

والفلول: جمع فَلَل، وهو كَسْرُ حَدِّ السيف، والقراع: المضاربة، وهو مصدر قارعته.

والكتائب: جمع كتيبة، وهي الطائفة المجتمعة من الجيش.

والشاهد فيه عند ابن مالك أن بيد في نص الحديث «بيد أني من قريش» معناها «غير» على حَدّ ما جاءت في هذا البيت.

انظر البيت: في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٦، وشرح السيوطي ١/٣٤٩، والكتاب ١/٣٦٧، والخزانة ١/٣٧٠، ٢/٩، وهمع الهوامع ٣/٢٨١، والديوان/٦٠.

(٧) في غريب الحديث ٣/١٥٩: «وقال الأموي: بيد معناها على، وأنشدنا لرجل يخاطب امرأة: عمداً...

قوله(١) :

عَمْداً فعلتُ ذاكَ بَيْدَ أنّي
أخافُ إن هلكتُ أن تُرِنّي

وقوله: «تُرِنِّي» من الرنين(٢) ، وهو الصوت.

* * *

(١) نُسِب هذان البيتان إلى منظور بن مرثد الأسدي، ومناسبتهما أن رجلاً سافر فلما رجع في أصحابه تأخّر عنهم ليعلم وَجْد امرأته به، وحاله عندها، فوجدها قد حزنت، فقال: عمداً...
ثم ذكر أنه يخاف إن هلك أنها لا تبكي عليه ولا تنوح، وفيهما روايات:
أخال بدلاً من أخاف، ولم تُرِنِّي في موضع: أن تُرِنِّي، وفي الفائق في غريب الحديث ومراجع أخرى: تَرَني، كذا من الرؤية.
وفعلتُ: كذا في المراجع بضم التاء، ووجدته مضبوطاً بالكسر فعلتِ، في غريب الحديث.
وذاك: فيه كسر الكاف على مخاطبة المؤنث، وفيه فتحها.
ومنظور راجز من بني أسد، واسم أبيه مرثد بن فروة، واسم أمه حبة.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي٣/٢٥، والتهذيب ١٤/٢٠٦، والفائق ١/١٤١، واللسان/ بيد، وغريب الحديث ٣/١٥٩، وشرح السيوطي ١/٣٥٢، وشرح شواهد التوضيح/١٥٥، الصحاح/رنن.

(٢) الصواب من الإرنان، قال الدماميني: «وكان ينبغي أن يقول من الإرنان، لأن الفعل هنا رباعي كما أشار إليه الجوهري». انظر ص/٢٣٩، وذكر الشمني أن مراد المصنف هنا بيان أصل هذا المعنى في الكلمة.

٣٢ ـ بَلْهَ

بَلْهَ: على ثلاثة[(١)] أوجه:

- اسم لـ «دَعْ»[(٢)].
- ومصدر بمعنى التَّرْك[(٣)].
- واسم مرادف لـ «كيف».

وما بعدها منصوب على الأول[(٤)]، ومخفوض على الثاني[(٥)]، ومرفوع

---

(١) ترك المصنف وجهاً رابعاً ذهب إليه الأخفش وهو أنه حرف جر، ذكره المرادي في الجنى الداني/ ٤٢٦، ونقله عنه الدماميني في ٢٣٩/٢، وانظر همع الهوامع ٢٩٦/٣، ٢٩٨، وتوضيح المقاصد ٨٧/٤ وذكر صاحب التاج أنه بمعنى «على» من نقل ابن الأنباري عن جماعة، قال: «وبَلْهَ بمعنى «على» نقله ابن الأنباري عن جماعة، وقال الفراء: من خفض بها جعلها بمنزلة «على» وما أشبهها من حروف الخفض» التاج/ بله.

(٢) بمعنى «اترك» فهو اسم فعل، وفي الصحاح: «اسم معناها دع».

(٣) وقال المرادي: «وتكون مصدراً بمعنى «تَرْك» النائب عن اترك»
وقال الدماميني بعد نقل نص المرادي: «وهذا القيد أهمله المصنِّف» انظر الجنى الداني/٤٢٤، وحاشية الدماميني/٢٣٩، وقال ابن مالك في شواهد التوضيح/٢٠٥: «وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع التصرف».

(٤) ما بعدها على الوجه الأول وهو كونه اسم فعل، وهو منصوب على المفعولية.

(٥) والخفض على الوجه الثاني وهو كونه مصدراً، والخفض على إضافة المصدر إلى المفعول.
وذهب الفارسي إلى أنه مصدر مضاف إلى الفاعل.
قال الدماميني: «قلتُ ولعل هذا هو الحامل للمصنّف على أن قال أولاً: مصدر بمعنى الترك، فأطلق ولم يقيده بالأمر ليشمل قول أبي علي وغيره». دماميني/٢٣٩.
وقال المرادي: «وتكون مَصْدراً بمعنى «تَرْك» النائب عن «اترك»، فتستعمل مضافة نحو: بَلْهَ زيدٍ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: مضاف إلى الفاعل». الجنى الداني/٤٢٤.

على الثالث[١] .

وفتحها بناءٌ[٢] على الأول والثالث، وإعرابٌ على الثاني[٣] ، وقد رُوي بالأوجه الثلاثة[٤] قوله يصف السيوف[٥] :

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها　　بَلْهَ الأكُفِّ كأنها لم تُخْلَقِ

(١) أي مرفوع على الوجه الثالث وهو كونها اسماً مرادفاً لكيف، ورفعه على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله. وقال المرادي: «وأجاز قطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى كيف فتقول: بَلْهَ زيدٌ، بالرفع». الجنى الداني/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٢) أي فتح «بله» بناءٌ على الأول؛ لأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال من المبنيات.
وفي التاج: «وفيه إشارة للرد على الجوهري في قوله: مبنية على الفتح ككيف، قال ابن بَرِّي: حقه أن يقول مبنية على الفتح إذا نصبت ما بعدها فقلت: بله زيداً ،كما تقول: رويد زيداً». وانظر الصحاح/ بله.
والفتح على الثالث بناءٌ لتضمنها معنى حرف الاستفهام «كيف».

(٣) لأنها حينئذٍ مصدر، ولا ضرورة لبنائه، وانظر شواهد التوضيح/٢٠٥.

(٤) الرفع والنصب والجر.

(٥) قائل البيت كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة في وقعة الأحزاب.
والرواية عند البغدادي: فترى الجماجم، وقال: «اشتهر في كتب النحو «تذر» ليعرى من التعلّق بما قبله».
وقبل هذا البيت:

نصل السيوف إذا قَصُرْن بخطونا　　قُدُماً ونُلْحِقُها إذا لم تلحقِ

وقوله: تذر، الضمير يعود على السيوف، وقوله فترى: الرؤية بصرية، وضاحياً: من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز من محله، والجمجمة عظم الرأس، والهامة وسطه ومعظمه.
ومعنى البيت: إذا كانت حالة الرؤوس هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول إليها فكيف حال الأكفّ التي هي ظاهرة يوصل إليها بسهولة.
والشاهد في البيت رفع الأكف ونصبها وجرها، وهي:

=

وإنكار أبي[١] علي أن يرتفع[٢] ما بعدها مردودٌ بحكاية الحسن وقطرب له.

وإذا قيل «بَلْهَ الزَّيْدَيْنِ، أو المُسْلِمِينَ، أو أحمدَ، أو الهنداتِ» احتملت المصدرية[٣]، واسمَ[٤] الفعل.

= بَلْهَ الأكفُّ: على معنى: كيف الأكفُّ؟ وبَلْهَ الأكفَّ: على معنى: دع الأكفَّ. وبَلْهَ الأكفِّ: على معنى: تَرْكَ الأكفِّ.

وعلى رواية الرفع يكون المعنى: إن تلك السيوف تترك قبائل العرب بارزة الرؤوس كأنها لم تخلق في محالها، أو تترك الجماجم المستورة مكشوفة ظاهرة، فكيف الأكفُّ؟

وعلى رواية النصب: إنها تترك الجماجم على تلك الحالة، فَدعِ الأكفَّ، فإن أمرها أيسر وأسهل.

وعلى رواية الجر: إنها تترك الجماجم تَرْكَ الأكفِّ منفصلة من محالها كأنها لم تخلق متصلة بها.

وتقدمت ترجمة كعب، وانظر البيت في الجنى الداني/٤٢٥، وأوضح المسالك ٣٦/٢، وحاشية الصبان ١٢١/٢، وشرح السيوطي ٣٥٣/١، وشرح البغدادي ٢٥/٣، والخزانة ٢٠/٣، شذور الذهب/٤٠٠، همع الهوامع ٢٩٧/٣، والتاج والصحاح واللسان/بله، شرح الأشموني ٢/ ٢٠٢، توضيح المقاصد ٨٧/٤، شرح المفصل ٤٨/٤، الديوان/٧٧.

(١) لعل المصنف أخذ هذا من شيخه أبي حيان، ومن المرادي في الجنى الداني.

قال البغدادي: «وقول المصنف: وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود، كذا قال أبو حيان في الارتشاف في باب الاستثناء.

وحكى الفارسي في حلبياته عن قطرب وفي غيرها عن أبي الحسن أنهما أجازا رفع مابعدها على أن تكون بمعنى كيف، فتقول: بَلْهَ زيدٌ، وهذا غير محفوظ في كلامهم، ولا سبيل إلى إجازته بالقياس».

انظر شرح الشواهد ٢٧/٣، والجنى الداني/٤٢٤، والارتشاف/١٥٥٤ - ١٥٥٥.

(٢) في م٢٠/٢ أ «أن ترفع».

(٣) وفي حال المصدرية يكون «الزيدين..» وما بعده في حالة الجر، والأول علامة الجر فيه الياء؛ لأنه مثنى، وكذا في المسلمين، لأنه جمع، وأحمد علامة الجر فيه الفتح، والهندات جُرَّت بالكسرة على بابها، على معنى: تَرْكَ الزيدينِ، تَرْكَ المسلمِينَ.

(٤) واسم الفعل على معنى: «دع الزيدينِ، وتكون الياء في الأول والثاني، والفتحة في الثالث، والكسرة في الرابع علامة النصب في المفعول به.

ومن الغريب(١) أن في البخاري في تفسير «ألمّ السجدة»: يقول الله تعالى(٢): «**أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سمعتْ، ولا خَطَر على قلب بشر، ذُخْراً، من بَلْهِ ما اَطّلعتم عليه**»(٣).

واستعملت معربة مجرورة(٤) بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسّرها بعضهم بغير(٤)، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى من يَعُدُّها(٥) في ألفاظ الاستثناء.

---

(١) وجه الغرابة في الحديث دخول «مِن» على «بَلْهَ» ويأتي نصُّه.

(٢) نص الحديث في فتح الباري ٣٩٦/٨ ـ ٣٩٤.
قال ابن حجر: «وأما إذا تقدّمت «مِن» عليها فقد قيل هي بمعنى كيف، ويقال بمعنى: أَجل، ويقال بمعنى: غير أو سوى، وقيل بمعنى فضل.
لكن قال الصاغاني: اتفقت.. نسخ الصحيح على «من بله»، والصواب إسقاط كلمة «من».
وتعقّب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فُسّرت بمعنى «دع»، وأما إذا فسّرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات مِن..».
وقال الأخفش: «بله: هنا مصدر كما تقول: ضَرْبَ زيدٍ، وندر دخول «مِن» عليها زائدة»
وقال ابن مالك: «وندردخول مِن عليه زائدة في قوله: «من بَلْه ما اَطّلعتم عليه». شواهد التوضيح/٢٠٥.
وانظر نص الحديث في النهاية والتاج/ بله، وشواهد التوضيح/٢٠٥.

(٣) تتمة الحديث: «ثم قرأ الرسول ﷺ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾. السجدة آية/١٧.

(٤) قال ابن حجر: «ووقع في المغني لابن هشام أن «بله» استعملت مجرورة، وأنها بمعنى غير، ولم يذكر سواه، وفيه نظر؛ لأن ابن التين حكى رواية «من بَلْهَ» مع وجود «مِن» فعلى هذا فهي مبنية، وما مصدرية، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور المتقدّم، ويكون المراد بـ «بله» الاستبعاد، والمعنى: من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عيون البشر عن الإحاطة به؟ ودخول «مِن» على «بَلْهَ» إذا كانت بهذا المعنى جائز..». فتح الباري ٣٩٧/٨ ثم ذكر ابن حجر أن أصح التوجيهات أنها بمعنى غير.

(٥) ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنها من ألفاظ الاستثناء، وهو عند البصريين غير جائز.
قال المرادي: «وعَدّها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيد بَلهَ الأحرارَ، رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف، فجعلوه =

. . . .

= استثناءً؛ إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض.

[قال المرادي] وليس بصحيح بل النصب مسموع من كلام العرب» ونقل هذا النص عنه الدماميني.

انظر الجنى الداني/٤٢٥ ـ ٤٢٦، وحاشية الدماميني/٢٤٠، وتوضيح المقاصد ٨٧/٤، ومثله ما تقدّم في همع الهوامع ٢٩٦/٣ ـ ٢٩٧ وفيه: «وأنكر ذلك البصريون لأن «إلاّ» لا تقع مكانها، ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليه.

وقال ابن الصائغ، ولو صح دخول «لاسيما» و «بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتى»؛ لأن ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها، والجر لما بعدها مجمع على سماعه.

وأجاز الكوفيون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريين، وهم محجوجون بالسماع...».

حرف التـاء

٣٣ ـ التاء المفردة

التاء[١] **المفردة**: محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أواخر الأفعال، ومُسكَّنة في أواخرها.

فالمحركة[٢] في أوائل الأسماء حرف جَرٍّ معناه[٣] القَسَم، ويختص[٤] بالتعجب[٥]، وباْسم الله تعالى، وربما قالوا[٦]: «تَرَبِّي»، و«تَرَبِّ الكعبةِ» و«تالرحمنِ».

---

(١) ذكر ابن هشام لها هنا أربعة أقسام، وذكر المرادي ثلاثة، قال: «وأقسامه ثلاثة: تاء القسم، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب». الجنى الداني/٥٦.

(٢) وهو النوع الأول

(٣) قال الدماميني: «وفيه نظر، وإنما معناه كون مجروره مقسماً به».
وتعقَّب الأمير الشارح في حاشيته ١/١٠٦ فقال: «وهذا من الشارح شيء عجيب، فإنا نراهم يقولون: على معناها الاستعلاء مثلاً، ولا يقولون كون مجرورها مُسْتَعْلَى عليه، وهما متلازمان».
وقال الرُّمَّاني: «وإنما عملت التاء في المُقْسَم به لأنها مختصَّة بالاسم، وعملت الجر لأنها وصلت القَسَم إلى المقسَم به، كما يوصل حرف الجر الأفعال إلى الأسماء، ولأنها بدل من عامل، فعملت كما كان ما هي بدل منه عاملاً». معاني الحروف/٤٢.

(٤) كذا في المخطوطات بالياء، وفي م٣/٥٣ والحواشي والمطبوع «وتختص» بالتاء.
وقوله: «يختص» أي: هذا الحرف، وهو التاء الجارَّة.

(٥) قال الدماميني: «وذلك لأن القَسَم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع، علم ذلك بالاستقراء، والنادر موقع للتعجب». انظر الحاشية/٢٤٠.
وقال الأمير: «أي أن المقسَم بها لابُدَّ أن يكون غريباً». الحاشية ١/١٠٦.
وذهب أبو حيان إلى أن نصوص النحاة أنه يجوز أن يكون معها تعجب ويجوز ألاّ يكون. انظر البحر ٦/٣٢١ - ٣٢٢.

(٦) قال المرادي: «حكى الأخفش دخولها على الرَّبِّ، قالوا: تَرَبِّ الكعبة، وخصَّ بعضهم دخولها على الرب بأن يُضاف إلى الكعبة، وليس كذلك، لأنه قد جاء عنهم: تَرَبِّي، وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرحمنِ، وتَحَياتِكَ، وذلك شاذ». انظر الجنى الداني/٥٧، والبحر المحيط ٥/٣٣٠.

قال الزمخشري في ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[(١)] : «الباء أصل[(٢)] أحرف[(٣)] القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب[(٤)] ، كأنه تعجّب من تَسَهُّل[(٥)] الكيد على يده، وتأتّيه مع عُتُوِّ نمرود وقهره»[(٦)] انتهى.

والمُحَرَّكة[(٧)] في أواخرها[(٨)] حرفُ خطابٍ[(٩)] نحو: أنتَ وأنتِ.

---

(١) سورة الأنبياء ٥٧/٢١: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾. وانظر الكشاف ٢/ ٣٣١.

(٢) قال أبو حيان مُعَقِّباً على الزمخشري: «أما قوله: إن الباء هي الأصل، إنما كانت أصلاً لأنها أوسع حروف القسم...، وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أُبْدِلَ من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رَدَّ هذا السهيلي، والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلاً لآخر». البحر المحيط ٣٢١/٦ - ٣٢٢.
وذكر المرادي أن قولهم إن التاء بدل من الواو والواو بدل من التاء مستضعف، ولا يقوم على صحته دليل. الجنى الداني/٥٧.

(٣) كذا في المخطوطات وحاشيتي الدماميني والدسوقي، وعند الأمير«حروف»، ومثله عند مبارك وزميله.

(٤) تقدَّم أن هذا ليس بلازم دائماً، وإنما يلزم التعجبُ اللامَ.

(٥) كذا «تَسَهُّل» في الكشاف والمخطوطات ماعدا الثانية والثالثة. فقد جاء فيهما تسهيل، ومثله في المطبوع.

(٦) النص في الكشاف ٣٣١/٢ على غير هذا: «وتأتّيه؛ لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذُّره، ولعمري إنّ مثله صعب متعذّر في كل زمان، خصوصاً في زمان نمرود مع عتوه واستكباره وقوة سلطانه وتهالكه على نصرة دينه..».

(٧) وهو النوع الثاني.

(٨) أي أواخر الأسماء.

(٩) هذا مبنيٌّ على أن الضمير هو «أنْ» وحده، ولو قلت: أنتَ يكون مركّباً من اسم وحرف، وهذا رأي الجمهور، وذهب الفراء إلى أن مجموعهما الضمير، وعلى هذا فالتاء بعض الاسم، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير وحدها، وهي التي في فعلتَ وفعلتِ، ولكنها كثرت بـ «أنْ»، وعلى هذا فالتاء اسم. انظر الجنى الداني/٥٨، والدماميني/٢٤٠.

والمُحَرَّكة في أواخر[١] الأفعال ضمير نحو: قمتُ وقمتَ وقمتِ، ووَهَم ابن خروف فقال في قولهم في[٢] النسب «كُنتيّ»[٣] : «إن التاء هنا[٤] علامة كالواو في: «أكلوني البراغيث». ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة[٥] .

ومن غريب أمر التاء الاسمية[٦] أنها جُرِّدت عن الخطاب، والتُزِمَ فيها لفظ التذكير والإفراد[٧] في «أرأيتَكُما»، و«أرأيتَكُم»، و«أرأيتَكَ»، و«أرأيتَكِ»،

---

(١) وهو النوع الثالث.

(٢) في م٣/ ٥٣ أ «في ضمير النسب».

(٣) الكُنْتِيّ: الرجل العجوز الطاعن في السِّنِّ، ومنه قوله:

فأصبحتُ كُنْتِيّاً وأصبحتُ عاجناً وشرُّ خِصَال المرء كُنْتُ وعاجِنُ

وكُنتيٌّ منسوب إلى «كُنْتُ»؛ لأنك تقول: كنتُ كذا، وكنتُ كذا، والنسبة إلى «كُنْتُ» شاذة؛ لأن النسب فيها «كونيّ» سواء كانت التاء اسماً أو حرفاً؛ إذ يُنْسَبُ إلى صدر المركَّب كما في «تأبَّطَ شراً»، وما كان من بابه.

(٤) سقط لفظ «هنا» من م١/٣٦ أ.

(٥) أي كالواو الدالة على الجمع في «أكلوني البراغيث»؛ فإنها علامة الجمعية، على وجه من أوجه أعاريبها.

(٦) وهي اللاحقة للفعل.

(٧) وإن كان الخطاب فيه لمؤنث، أو غير مفرد، وقد جاء في كتاب الله من هذا الباب ثلاث آيات: الأولى في سورة الأنعام الآية/ ٤٠ ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ...﴾، والثانية في السورة نفسها الآية/٤٧ ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ...﴾، والثالثة في سورة الإسراء الآية/٦٢ ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ...﴾.

وذهب العلماء إلى أن الفعل بمعنى أخبرني، أو أخبروني، وأن التاء تلازم الفتح كحالها للواحد المذكر، وأن الكاف تتصل بها مشعرة باختلاف المخاطب.

ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وأن ما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء، ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول.

=

و«أرأيتكُنَّ» إذ لو قالوا: أرأيتَماكُما[١]، جمعوا بين خطابين[١].

وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه كما في «يا غلامنا» و«يا غلامهم» مع أن الغلام[٢] طارئ عليه الخطاب بسبب النداء، وأنه خطاب لاثنين[٣] لا لواحد؛ فهذا أجدر[٤]؛ وإنما جاز «واغُلامَكِيه»[٥] لأن المندوب ليس بمخاطب[٦] في الحقيقة.

ويأتي تمام القول في «أرأيتك» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنة في أواخر[٧] الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتأنيث[٨] كقامت.

= ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع.
وانظر تفصيل هذه المذاهب في البحر المحيط ١٢٥/٤ - ١٢٦ و٥٧/٦ وذكر ابن هشام هذه المذاهب في حرف الكاف.

(١) جاء الضبط في طبعة مبارك بضم التاء، وهو غير الصواب، وقوله: «جمعوا بين خطابين» أي: لمخاطب واحد في كلام واحد، والخطاب الأول هو التاء، والثاني هو «كُما».

(٢) في قولنا: يا غلامكم.

(٣) عند الدماميني/٢٤٠ «وأنه خطاب لواحد [وهو الغلام] لا لاثنين [كما في أرأيتكما المحكوم بمنعه]» كذا! والصواب ما جاء في المخطوطات والمطبوع، والاثنان هما المنادى والمضاف إليه.

(٤) أي أَوْلَى بالمنع لأن الخطاب فيه وضعي لا لطارئ، والمخاطب فيه اثنان لا واحد.

(٥) جاء هنا اجتماع خطابين: الأول هو الغلام، والثاني هو الكاف المكسورة لسيدته.
وقد جاء من غير ضبط عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين.

(٦) وإنما هو متفجَّع عليه.

(٧) وهذا هو النوع الرابع.

(٨) أي تأنيث المسند إليه.
قال المرادي: «وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع..، ولا تلحق إلا الماضي، وتتصل به متصرِّفاً وغير متصرف..». الجنى الداني/٥٧، وانظر معاني الحروف للرماني/٤٢.

وزعم الجلولي(١) أنها اسم(٢) ، وهو خَرْقٌ لإجماعهم(٣) ، وعليه(٤) فيأتي في(٥) الظاهر(٦) بعدها(٧) أن يكون بدلًا(٨) ، أو مبتدأً، والجملة قبله خبر.

ويَرُدُّه(٩) أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه(١٠) ، وأنّ عَوْدَ الضمير على ما هو بدل منه نحو:

---

(١) هو أبو الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي، وله نكت على الإيضاح للفارسي. انظر همع الهوامع ١٦٠/٢، وفي غاية النهاية ٢٢٦/١ ترجمة لقارئ فلعله هو.

(٢) أي تاء التأنيث اسم كالتاء في «قمتُ».
قال السيوطي: «تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً، وقال الجلولي: اسماً، ما بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ خبره الجملة قبله». همع الهوامع ٦٤/٢.

(٣) أجمع النحويون على أن تاء التأنيث حرف، قال المالقي: «وهي حرف تقدَّمت على الاسم المؤنث أو تأخرت عنه، وأما مع تأخيره عنه فيدل على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها نحو: الهندان قامتا، فيجتمع مع الضمير، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران». رصف المباني/٦٥، وانظر شرح المفصل ٩١/٥.

(٤) أي على رأي الجلولي.

(٥) عند مبارك «في [الاسم] الظاهر» ثم قال في حاشية (٦) ص/١٥٨: «زيادة نقلناها من حاشية الدسوقي».
قلتُ: ماجاء عند الدسوقي ليس في المتن وإنما ذكره تفسيراً وبياناً. انظر حاشية الدسوقي ١٢٥/١.

(٦) في نحو: قامتْ هند.

(٧) أي بعد التاء، وفي م٥٣/٤ ب: «بعدها نحو قامت زينب».

(٨) على رأي الجلولي يكون «هند» بدلاً من التاء لئلا يجتمع فاعلان، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

(٩) أي: يَرُدُّ هذا التوجيه على مذهب الجلولي.

(١٠) كقولنا: قام زيد أخوك، فأخوك وهو البدل صالح لأن يُستغنى به عن المبدل منه وهو زيد، وفي قولنا: قامت هند، لا يستغنى بهند عن التاء؛ لئلا يلتبس بالمذكر لو حذف المبدل منه وهو التاء.

«اللهمَّ صَلِّ عليه[١] الرؤوفِ الرحيمِ» قليلٌ، وأن[٢] تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله[٣]:

إلى مَلِكٍ ما أُمُّه من مُحارِبٍ أَبُوه ولا كانت كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

وربما وُصِلَتْ هذه التاء بثُمَّ ورُبَّ[٤]، والأكثر تحريكها معهما بالفتح[٥].

* * *

(١) الضمير عاد إلى الرؤوف، مع أن الرؤوف بدل منه، وهو قليل، ومثله قامت هند، في عود التاء إذا عُدَّت اسماً على ما بعدها، وهو هند. ويكرر قولهم هذا في الباب الرابع في الفرق بين البدل وعطف البيان.

(٢) أي مما يَرُدُّ رأي الجلولي وتخريج «قامت هند» على اسمية التاء أنا إن جعلنا «هند» مبتدأ يكون خبره الجملة قبله هرباً من تتابع اسمين نكون قد ارتكبنا محذوراً آخر وهو أن مجيء الجملة خبراً مقدَّماً على المبتدأ قليل في كلام العرب، وعلى هذا فكيف نُخَرِّج الكثير الشائع من مثل قولهم: «قامت هند» على مثل هذا القليل النادر؟

(٣) قائل البيت الفرزدق، وهو من قصيدة مدح بها الوليد بن عبد الملك.
ومحارب: قبيلة من فهر، والمراد بكليب رهط الشاعر جرير، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة، وأبوه: مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بالجملة الاسمية قبله، وهي «ما أُمُّه من محارب».
والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله: مَلِك.
والذي رمى إليه ابن هشام من هذا البيت هو أن الخبر إذا كان جملة فإنَّ تقدّمه على المبتدأ قليل كما هو في هذا البيت مع أنه مقيس، فكيف يخرج عليه الكثير الشائع من مثل قولهم: قامت هند؟
وانظر البيت في العيني ١/٥٥٥، وهمع الهوامع ٢/٩١، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٤٣، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٥٧، ورصف المباني/١٨، والخصائص ٢/٣٩٤، الديوان/٢٥٠ برواية: «أبوها».

(٤) ذكر المرادي أنها توصل بثلاثة أحرف فتقول: رُبَّت وثُمَّت ولاتَ، ثم ذكرها مع لعل فقال: لعلت، ونسب هذا لبعض النحويين، انظر الجنى الداني/٥٨، وكذا رصف المباني/١٦٩، وانظر رب ولات فيما يأتي. وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/٧١ - ٧٢.

(٥) ويقل إسكانها.

حرف الثـــاء

٣٤ ـ ثُمَّ

ثُمَّ، ويقال فيها[(١)] : فُمّ[(٢)] ، كقولهم[(٣)] في جَدَث[(٤)] : جَدَف، حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: **التشريك في الحكم**، **والترتيب**، **والمهملة**، وفي كل منها خلاف.

فأما[(٥)] التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلّف[(٦)] ، وذلك بأن تقع زائدة[(٧)] ؛ فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا

(١) في م٥/٣٠ «فيه».

(٢) قال الرُّمَّاني في معاني الحروف/١٥٠: «ومن العرب من يقول: فُمَّ، فيبدل من الثاء فاءً على حَدّ قولهم: جَدَث وجَدَف، وثوم وفُوم في أحد القولين، وكذلك ما جَرَى مجراه». وانظر الجنى الداني/ ٤٣٢، وهمع الهوامع ٥/٢٣٦.
وقال ابن جني: «وأمّا البدل فأخبرني أبو علي قراءةً عليه بإسناده إلى يعقوب أن العرب تقول في العطف: قام زيد فُمَّ عمرو، وكذلك قولهم: جَدَف وجَدَث». سر صناعة الإعراب ١/٢٤٧ وانظر إبدال الألفاظ لابن السكيت/١٢٥.

(٣) في م٣/٥٤أ «كقولهم في الجدث: جَدَف».

(٤) وهو القبر.

(٥) في م٣/٥٤ أ «أَمَّا» وسقط «فأما» من م٥/٣٠أ.

(٦) أي يتخلَّف ظاهره مع كونها عاطفة، أي: فلا تقع عاطفة.

(٧) قال ابن يعيش: «والكوفيون أيضاً يرون زيادة «ثم» كزيادة الواو والفاء عندهم» انظر شرح المفصل ٨/٩٦، وشرح الكافية ٢/٣٦٨، ٣٦٩.
وذهب أبو حيان في البحر ٥/١١٠ إلى أنه غير ثابت من لسان العرب زيادة ثم، وانظر البحر أيضاً ٣/٧٩.
وفي المحرر ٣/٣٧٠ نقل المهدوي عن أبي علي زيادة «ثم» في الآية/١٥٢ من سورة آل عمران «ثم صرفكم عنهم».

ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[١].

وقول زهير[٢]:

أُراني إذا أصبحتُ أصبحتُ ذا هوىً … فَثُمَّ إذا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غاديا[٣]

وخُرِّجت الآية على تقدير الجواب[٤]،

---

(١) الآية ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة التوبة ١١٨/٩.
وقد ذكرت رَدَّ أبي حيان على الكوفيين بأنّ دعوى الزيادة مردودة في الآية، وأن زيادة «ثم» غير ثابتة في لسان العرب. انظر البحر ١١٠/٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٢٠/٢.

(٢) رواية البيت عند ابن جني وابن يعيش والمالقي وابن مالك:

أُراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى … فثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

وكذا جاءت الرواية في الديوان، وذكر الروايتين البغدادي.
وجاء الضبط عند السيوطي بفتح الثاء: فَثَمَّ، وقد تبع في هذا السيرافي لئلا يَدْخُلَ عاطفٌ على عاطف.
ومعنى البيت أن له حاجة لا تنقضي أبداً.
وذكر البغدادي أن الشاهد فيه زيادة الفاء، وذكر مثله الرضي، ثم ذكرا أن الأخفش زعم أن الزائد في البيت «ثم» لا الفاء.
قال الرضي: «قيل: الفاء زائدة، وقيل بل الزائد «ثم» لحرمة الصدر».
وانظر البيت في الخزانة ٥٨٨/٣، ورصف المباني/٢٧٥، وشرح المفصل ٩٦/٨، وسر صناعة الإعراب ٦٤/١، ٣٨٦، وحاشية الصبان ٩٥/٣، وشرح الرضي ٣٦٨/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٧/٣، وشرح السيوطي ٢٨٢/١، ٢٨٤، ٣٥٨، وشرح التوضيح/١٩٤، والديوان/٢٨٥.

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ٥٨٩/٣ أنه في مغني اللبيب بالعين المهملة. قلتُ: لم أجد مثل هذا في المخطوطات، وجاء بالعين المهملة عند ابن مالك في شرح التوضيح/١٩٤ «عاديا».

(٤) قال أبو حيان: «وإذا كانت شرطية فجوابها محذوف تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: «ثم تاب عليهم» نظير قوله: «ثم تاب عليهم» بعد قوله: «لقد تاب الله على النبيّ، الآية». انظر البحر ١١٠/٥.
والآية التي ذكرها أبو حيان نظيراً لهذا التقدير هي الآية/١١٧ من سورة التوبة، وذكر أبو حيان أنه قد =

والبيت على زيادة(١) الفاء.

وأما الترتيب(٢) فخالف قوم(٣) في اقتضائها إيَّاه، تَمَسُّكاً بقوله تعالى: ﴿(٤)هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾(٥)،

= تجرد «إذا» بعد «حتى» عن الشرط فلا تحتاج إلى جواب، وتبقى لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب، وتكون غايةً للفعل قبلها وهو قوله: خُلِّفوا، أي: خُلِّفوا إلى هذا الوقت، ثم تاب عليهم، ونقل هذا الشمني عنه، انظر حاشيته ١/٢٤٢.

(١) تبع المصنف في هذا ابن جني، قال: «كأنه قال: ثم إذا أصبحت أصبحت غاديا» سر الصناعة ١/٢٦٤، وقد أشار إلى هذا الاتّباع من المصنف البغدادي في الخزانة ٣/٥٨٨.
وقال الدماميني: «على زيادة الفاء لأنها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين، ولم تُعْهَد زيادة ثم بيقين..». انظر حاشيته/٢٤٢، وانظر زيادة الفاء عند ابن عصفور في ضرائر الشعر/٧٣ في قوله:
فرأيتُ ما فيه فثُمَّ رُزِئْتُه فلَبِثْتُ بعدك غيرَ راضٍ مَعْمَرِي

(٢) وهو المعنى الثاني من معانيها.

(٣) ذكر المرادي أن مذهب الفراء والأخفش وقطرب هو أن «ثم» بمنزلة الواو، ولا ترتب. الجنى الداني/٤٢٧، وانظر همع الهوامع ٥/٢٣٦، وشرح التصريح ٢/١٤٠.

(٤) كذا جاءت الآية في المخطوطات والمطبوع ماعدا طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، فقد سقط من النص في طبعتهما ﴿هُوَ ٱلَّذِى﴾، وقد حذا حذوهما قباوة في الجنى الداني/٤٢٧، ولم يشيروا جميعاً إلى ما جاء في الأصول المخطوطة، ولا ما وقع فيه ابن هشام من الخلط بين آيتين.

(٥) قال الدماميني في حاشيته ص/٢٤٣: «هكذا هو في جميع النسخ التي وقفتُ عليها في هذا الكتاب، وهو سهو في التلاوة بلا شك، وما أظنُّه قصدَ بالتلاوة الآية التي في سورة الزمر، وليس فيها «هو الذي» وإنما هي ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ...﴾ [الزمر ٣٩/٦].. وأما الآية التي فيها ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ فهي في سورة الأعراف [٧/١٨٩]، وليس فيها «ثم»، وإنما هي هكذا» ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا...﴾، والحاصل أنه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين «هو الذي» وكلمة «ثم»، والاستشهاد حاصل بآية الزمر؛ فإن خَلْق حواء لم يكن خَلْق الذّريّة، فثبت أن «ثم» استعملت بمعنى =

﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[1]، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[2].

= الواو مجازاً للاتصال الذي بينهما في معنى العطف، فالواو لمطلق العطف، و«ثم» لعطف مقيّد، والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي، فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمسُّكاً بهذه الآية..» انتهى نص الدماميني.

وانظر حاشية الأمير ١/١٠٧، وحاشية الدسوقي ١/١٢٦، ونقل بعض نص الدماميني على هامش م٣/٥٤ ب وم٤/٥٤أ.

وذهب أبو حيان في البحر ٧/٤١٦ إلى أن «ثم» في الآية جاءت لترتيب الأخبار كأنه قيل: ثم كان من أمره قبل ذلك أن جعل منها زوجها، فليس الترتيب في زمن الجعل.

وتبع المرادي شيخه أبا حيان على هذا في الجنى الداني/٤٣٠، وانظر همع الهوامع ٥/٢٣٦.

(١) الآيات: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾. سورة السجدة ٣٢/٧ - ٩.

والشاهد في «ثم» الثانية لا الأولى، أي في الآية/٩ «ثم سَوَّاه» فإن تَسْويَة آدم لم تكن بعد جعل نسله من ماء مهين.

(٢) الآيات من سورة الأنعام ٦/١٥٣ ـ ١٥٤.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

قال الدماميني في حاشيته/٢٤٣: «فالاستشهاد واضح؛ لأن إيتاء موسى الكتاب كان سابقاً على ذلك، فلا يكون «ثم» للترتيب».

وقال أبو حيان: «والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة» البحر ٤/٢٥٥.

وقول الشاعر:[١]

إنّ مــن ســاد ثــم ســاد أبــوه ثــم قــد[٢] ســاد قــبـل ذلـك جَـدُّهْ

والجواب عن الآية الأولى[٣] من خمسة أوجه: .

أحدها: أن العطف على محذوف[٤]، أي: من نفسٍ واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

---

(١) البيت لأبي نواس الحسن بن هانئ، وهو من سبعة أبيات مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر، وهو عم هارون الرشيد، ورواية الديوان:

قــل لــمــن ســاد ثــم ســاد أبــوه قــبــلــه ثــم قــبــل ذلــك جَــدُّهْ

والشاهد فيه قوله: ثم ساد أبوه ثم قد ساد.. وسيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن، وسيادة الجد لا تكون بعد سيادة الابن، فَدَلَّ هذا على أن «ثم» لم تفد ترتيباً.

وقال المرادي نقلاً عن ابن عصفور: «وأما قول الشاعر..، فينبغي أن يحمل على ظاهره، ويكون الجدّ قد أتاه السؤدد من قبل الأب، وأتى الأب من قبل الابن، وذلك مما يمدح به، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد..»

وفي شرح الشواهد للبغدادي: «وأجاب الفراء عن البيت ونحوه بأن «ثم» فيه للترتيب الذكري، ويقال له الترتيب الإخباري، وترتيب اللفظ أيضاً..».

وانظر البيت: في شرح الشواهد للبغدادي ٣٩/٣، الجنى الداني/٤٢٨، شرح الرضي ٣٤١/٢، الخزانة ٤١١/٤، همع الهوامع ٢٣٦/٥، رصف المباني/١٧٤، الديوان/٣٨٠ «برواية الصولي» دار الرسالة بغداد/١٩٨٠.

ولم يذكره السيوطي فهو ممن لا يحتج بشعره؛ لأنه بعد عصر الاحتجاج.

(٢) سقط «قد» من م٣٥/١ أ وم٢٠/٢ ب ولا يستقيم الوزن بدونها، وذكر مثل هذا الدماميني، وهو أنها سقطت سهواً من بعض النسخ، وذكر الشمني مثل ذلك، وأنها ساقطة من كثير من النسخ المعتمدة.

(٣) أي آية الزمر ٦/٣٩ ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

(٤) قال الدماميني «وإنما حذف لدلالة المعنى عليه، ووجه الدلالة أن «مِن» في قوله: «من نفس واحدة» تدل على أن النفس مبتدأ ومنشأ للخلق، وعلى أنها مخلوقة ومنشأة؛ إذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأً للمخلوق» ص/٢٤٣.

الثاني: أن العطف على «واحدة» على تأويلها بالفعل[١]، أي من نفس تَوَحّدت[٢]، أي: انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذُّرِّيّة أُخرِجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ[٣]، ثم خُلِقَتْ حَوّاءُ من قُصَيْراه[٤].

الرابع[٥]: أن خَلْقَ حواء من آدم عليه السلام لما لم تجرِ عادةٌ[٦] بمثله، جيء بثم إيذاناً بترتُّبِهِ وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه[٧].

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ الأنعام ٩٦/٦ على قراءة عاصم، أي فلق الإصباح وجعل الليل.
ومثله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ..﴾ أي يصففن ويقبضن، والآية من سورة الملك ١٩/٦٧ والاحتجاج بالآيتين للدماميني/٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) تعقب الدماميني المصنِّف في ص/٢٤٤ على لفظ «تَوَحّدَت»، وذكر أن الأَوْلَى أن يكون «وَحُدَتْ»، وذلك لأن «واحدة» ليس مأخوذاً من المزيد، وإنما هو من الثلاثي، ويقال: وَحِدَ كعَلِم، ووَحُد كظرُف، بمعنى انفرد، والثاني أنه كان يحسن حينئذٍ تفسيره بانفردت؛ لأن استعمال «وحد» بهذا المعنى ليس في الشهرة كَتَوَحّد.

(٣) وهي صغار النمل، والواحدة ذرّة.

(٤) القُصَيْرى: الضلع الأسفل، وهو أقصر الضلوع، وقد جاء شرح هذا اللفظ على هامش م٢/٢٠ ب وم٣/٥٤ ب.

(٥) في م٥/٣٠ ب «أن الرابع إن خلق..».

(٦) كذا في المخطوطات والحواشي «عادة» وعند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «العادة».

(٧) ذكر الدماميني في ص/٢٤٤، أن كلام ابن هشام هذا مأخوذ من كلام الزمخشري، والذي وجدته في الكشاف ٢٤/٣ قوله:
«فإن قلت: ما وجه قوله: «ثم جعل منها زوجها»، وما يعطيه من معنى التراخي؟ قلتُ: هما آيتان من جملة الآيات التي عَدَّدها دالاّ على وحدانيته وقدرته تشعيب هذا الخلق الفائت للحصر من آدم، وخلق حواء من قُصَيْراه، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجربها العادة، ولم تُخْلَق أنثى غير حَوّاء من قُصَيْرى رجل، فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، =

الخامس: أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار[١] لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بلغني ما صَنَعْتَ اليوم، ثم ما صَنَعْتَ أمسِ أَعْجَبُ»، أي[٢] ثم أخبرك أن الذي صنعته أمسِ أَعْجَبُ.

والأجوبة السابقة أَنْفَعُ من هذا الجواب؛ لأنها تُصَحِّحُ الترتيب[٣] والمهلة، وهذا[٤] يُصَحِّحُ الترتيب[٥] فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكنَّ الجواب الأخير أَعَمّ[٦] ؛ لأنه يصح أن يُجَاب به عن الآية الأخيرة[٧] والبيت[٨] .

= فعطفها بثُمَّ على الآية الأولى للدلالة على مباينتها لها، فضلاً ومزية، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية، فهو من التراخي في الحال والمنزلة، لا من التراخي في الوجود».
وهذا النص عند أبي حيان في البحر ٦/٤١٦.

(١) هذا لأبي حيان في البحر ٦/٤١٦، ومثله في الجنى الداني/٤٢٨، وقد ذكره للفراء، وكذا في همع الهوامع ٥/٢٣٦.
ونص المرادي: «وقال ابن عصفور: ما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء نفسه، وكأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو: بلغني ما صنعت اليوم، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو: ماصنعت أمس أعجب.
وليس بشيء لأن «ثم» تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة، ولا مهلة بين الإخبارين».
ونص ابن عصفور في شرح الجمل، ولم أهتد إليه فيه، وقد نقله عنه صاحب الخزانة في ٤/٤١١، ومنه نقلت.

(٢) «أي» ليس في م١/٣٦ أ، ولا م٢/٢٠ ، ولا م٣/٥٤ ب.

(٣) ففيها معنى الكلمة التي وضعت له، لأن «ثم» وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة ـ كذا عند الدماميني.

(٤) أي الجواب الخامس، وهو آخر هذه الأجوبة.

(٥) لأن أحدهما متعقّب الآخر، ومتصل به بلا مهلة، فلم يتحقق ما وضعت له «ثم» وهو المهلة.

(٦) أي: أَعَمّ من الأجوبة الأربعة السابقة.

(٧) وهي: «ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون، ثم آتينا موسى الكتاب»، الآيتان من سورة الأنعام.

(٨) أي بيت أبي نواس: «إن من ساد ثم ساد أبوه.. البيت»، فإن اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار ممكن، وقد ذكرتُ هذا، والأجوبة الأربعة الأخرى لا تجري على هذا في الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب[١] عن الآية [٢] الثانية أيضاً[٣] بأن «سَوّاه» عطف على الجملة الأولى[٤] ، لا الثانية[٥] .

وأجاب ابن عصفور عن البيت[٦] بأن المراد أن الجدّ أتاه السؤدد من قِبَل الأب، والأبَ من قبل الابن[٧] ، كما قال ابن الرومي[٧] :

قالوا: أبو الصَّقْرِ من شَيْبانَ قلتُ لهم: كَلا لعمري ولكن منه شيبانُ

وكم أبٍ قد علا بابنٍ ذُرا حَسَبٍ كما عَلَتْ برسول الله عدنانُ

---

(١) في م٤/٥٤ ب «والجواب عن الآية الثانية».

(٢) وهي آية السجدة «.. ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، ثم سَوّاه..».

(٣) أي بجواب آخر غير الجواب الخامس، وهو كون الترتيب باعتبار الإخبار، فإنه ممكن في هذه الآية، أو أنه أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة، فالآضيّة باعتبار أصل الجواب، وإن كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغايراً لما أجيب به عن هذه الآية. دماميني/٢٤٤ وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) وهي «بدأ خلق الإنسان من طين».

(٥) وهي «جعل نسله من سلالة من ماء مهين»، والترتيب على هذا متحقق، وعلى هامش م٣/٥٥ أ قوله: «عطف على الجملة الأولى لا الثانية».
قال ابن الهمام: «إنّ هذا إنما يجوز في العاطف غير المرتب، وأما المرتب فكالفاء، وثم، فإنه لا يكون العطف إلا على ما يليه، ولا يجوز العطف على الأول فليتأمل».

(٦) أي بيت أبي نواس المتقدّم. وكلام ابن عصفور نقله المرادي في الجنى الداني/٤٢٩، وعلّق بعد هذين البيتين بقوله: «قلتُ ما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله قبل ذلك» وقال البغدادي: «وخدشه المرادي في الجنى الداني بأن قول الشاعر قبل ذلك يمنعه» انظر شرح الشواهد ٣/٣٩.

(٧) مدح ابن الرومي بقصيدة بلغت مئتين وأربعة وثلاثين بيتاً أبا الصقر، وهو إسماعيل بن بلبل لما ولي وزارة للمعتمد، وشيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان، وذكر الجوهري أن شيبان حَيٌّ من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل.

وأما **المُهْلَةُ**[(١)]، فزعم الفراء أنها قد تتخلّف[(٢)(٣)]، بدليل قولك: «أعجبني ما صنعتَ اليوم، ثم ما صنعتَ أمسِ أعجب»؛ لأن «ثم» في ذلك لترتيب[(٤)] الإخبار، ولا تراخي[(٥)] بين الإخبارين. وجعل منه ابن مالك[(٦)] ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا﴾[(٧)] الآية[(٨)]، وقد مَرَّ[(٩)] البحث في ذلك.

والظاهر[(١٠)] أنها واقعة موقع الفاء[(١١)]

= والذُّرا: الأعالي، والواحد منه ذروة، والحسب: ما يَعُدُّه الإنسان من مفاخره.
والمراد من البيت هو ما ذهب إليه ابن عصفور من أن المتقدِّم قد يأتيه الشرف من المتأخِّر.
وتعقّب الدماميني ابن هشام بأن ما ذكره من قبل يخالف هذا المعنى.
وابن الرومي هو علي بن العباس بن جريج أحد الشعراء المكثرين المجودين في الغزل والمديح والهجاء والوصف، ولادته سنة ٢٢١ هـ، ووفاته سنة ٢٨٣، وقيل غير هذا.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٣، والخزانة ٤١١/٤، والجنى الداني/٤٢٩، ولم يذكره السيوطي فهو بعد عصر الاحتجاج، الديوان ٤٢٥/٦.

(١) وهو المعنى الثالث من معاني «ثم».
(٢) في م٥/٣٠ ب «تختلف».
(٣) فتكون «ثُمَّ» مستعملة كما تستعمل الفاء للترتيب مع التعقيب.
(٤) في م٥/٣٠ ب «لتراخي الأخبار».
(٥) لأن أحدهما متصل بالآخر بلا مهلة في المثال، وفي هذا تخلف لبعض ما وضعت له وهو المهلة.
(٦) الآية/١٥٤ من سورة الأنعام.
(٧) «تماماً» زيادة من م٢/٢٠ ب، وم٣/٥٥ أ.
(٨) ليس في م٤/٥٤ ب لفظ «الآية».
(٩) أي ما يقتضي أن يكون منه حيث قال: إن الجواب الأخير، وهو كون «ثم» لترتيب الإخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة. دماميني/٢٤٥.
(١٠) قال الدسوقي في حاشيته ١٢٨/١ «قوله: والظاهر، أي فهذا لم يقله أحد إلا المصنف، وما وقع في بعض الكتب منقول عنه».
(١١) فهي لا تفيد المهلة، وإلى هذا ذهب ابن مالك. =

في قوله[١]:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تحت العجاج جَرَى في الأنابيب ثم اضطربْ

إذ الهزُّ متى جَرَى في أنابيب الرُّمْح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخَ[٢] عنه.

* * *

= قال المرادي: «وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء..، وإليه ذهب ابن مالك، قال: وقد تقع «ثم» في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ، وهذا منقول عن الفراء» الجنى الداني/٤٢٧ - ٤٢٨.

(١) قائل البيت أبو دواد الإيادي، جويرية بن الحجاج، ويقال: خارجة..، وهو يصف الفرس، وكان من أوصف الناس للخيل.

الردينيّ وقناة ردينيّة: منسوب إلى امرأة تسمى رُدَيْنة كانت تقوِّم القنا بخط هجر.

والعجاج الغبار، والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين عقدتين من القصب.

يقول: إذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله، فكذا هذا الفرس ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه، ولم يرد الشاعر الاضطراب ولا الرعدة.

والشاهد في البيت أن «ثم» واقعة موقع الفاء، وأن معنى قوله: ثم اضطرب، فاضطرب، وهذا ظاهر في عدم المهلة.

وأبو دواد شاعر جاهلي قديم، وأكثر أشعاره في وصف الخيل، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٣، والجنى الداني/٤٢٧، وأوضح المسالك ٤٣/٣، وهمع الهوامع ٢٣٧/٥، وشرح السيوطي ٣٥٨/١، وشرح التصريح ١٤٠/٢.

(٢) في شرح التصريح ١٤٠/٢: «قاله في المغني، واعترضه قريبه فقال: والظاهر أنه ليس كذلك، بل الاضطراب والجري في زمن واحد. وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة».

مسألة

أَجْرَى الكوفيون «ثُمَّ» مجرى الفاء والواو في جواز نصب[١] المضارع المقرون بها بعد فعل[٢] الشرط، واستُدِلّ لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٣]، بنصب «يدرك».

---

(١) قال أبو حيان في البحر ٣٣٧/٣: «ونقول أُجْرِي «ثم» مجرى الواو والفاء، فكما جاز نصب الفعل بإضمار «أن» بعدهما بين الشرط وجوابه، كذلك جاز في «ثم» إجراءً لها مجراهما، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا له بقراءة الحسن». وما ذكره ابن هشام ـ كما ترى ـ هو نص أبي حيان شيخه، فتأمل!.

(٢) ذكر الدماميني أن المصنّف قيد نصب المضارع المقرون بثم بكونه بعد فعل الشرط، ومسألة الفاء والواو غير مقيّدة بذلك، فينبغي أن يحرر مذهب الكوفيين في المسألة، والظاهر أنه لا فرق بين وقوعه بعد فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزاء جميعاً. حاشية الدماميني/٢٤٦.

(٣) الآية: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا ... وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾. سورة النساء ٤/١٠٠.

وقرئ «يدركه» بثلاث قراءات:

قراءة الجماعة بالجزم على العطف على فعل الشرط «يخرج»، وبالرفع على الاستئناف.

وقرأها بالنصب الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح وقتادة، على إضمار «أن» بعد «ثم»، وهو مذهب الكوفيين، وذهب ابن جني إلى أنه ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن، والنصب شاذ عند ابن مالك، وذكر الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح أن مثل هذه القراءات لا يثبت بها البصريون حكماً لندورها.

انظر القراءة في البحر ٣٣٧/٣، والمحتسب ١٩٥/١، والكشاف ٤٢٠/١، وفتح القدير ٥٠٥/١، وتبيان العكبري ٣٨٥/١، وحاشية الشهاب ١٧١/٣، والتوضيح/١٦٤ ـ ١٦٥، وشرح الكافية الشافية/١٦٠٧، والمحرر ١٩٨/٤، وكتابي معجم القراءات.

. وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز[١] في قوله ﷺ: «**لا يَبُولَنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسلُ منه**»[٢] ثلاثة أوجه: .

- **الرفعَ**: بتقدير: ثم[٣] هو يغتسل، وبه جاءت الرواية.

- **والجزمَ** بالعطف على موضع[٤] فعل النهي.

- **والنصبَ**، قال: بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، فَتَوَهَّم تلميذه الإمام أبو زكريا[٥] النوويّ ـ رحمه الله ـ أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال[٦]: «لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهيّ عنه الجمع بينهما، دون

---

(١) قال ابن مالك في شواهد التوضيح/١٦٤ ـ ١٦٥: «قلتُ: يجوز: ثم يغتسلْ، الجزم عطفاً على «يبولنَّ»، لأنه مجزوم الموضع بـ «لا» التي للنهي، ولكنه بُني على الفتح لتوكيد النون.
ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه، ويجوز فيه النصب على إضمار «أَنْ»، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع.
ونظير «ثم يغتسل» في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾، فإنه قرئ بجزم يدركه، ورفعه، ونصبه، والجزم هو المشهور، وهو الذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذَّان». وانظر فتح القدير ١/٢٩٩.

(٢) الحديث في باب الطهارة في صحيح مسلم ٣/١٨٧، وانظر فتح القدير ١/٢٩٨.

(٣) على الاستئناف، وبه جاءت الرواية عند حملة الحديث.

(٤) عَبَّر بالموضع لأنه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد، فليس بمعرب لفظاً ولا تقديراً، وإنما هو في محل جزم.

(٥) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا، ولقبه محيي الدين، عَلاّمة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في «نوا» بسوريا، ولادته سنة ٦٣١ هـ، ووفاته سنة ٦٣٦ هـ، تعلَّم في دمشق وأقام بها زمناً طويلاً، وله مؤلفات كثيرة، منها شرح صحيح مسلم الذي نقل منه المصنف هذا النص.
انظر الجزء الأول من صحيح مسلم، المقدمة، وانظر الأعلام ٨/١٤٩ ـ ١٥٠.

(٦) قال النووي: «الرواية «يغتسلُ» مرفوع، أي: لا تَبُل ثم أنت تغتسلُ منه، وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك رضي الله عنه أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يبولنّ، ونصبه بإضمار «أن»، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز؛ لأنه يقتضي أن المنهيّ عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما..» شرح صحيح مسلم ٣/١٨٧.

إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهيٌّ عنه، سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا» انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية[١] أيضاً، ثم ما أورده[٢] إنما جاء من قبيل المفهوم[٣]، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته[٤].

ونظيره أجازة الزجاج والزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾[٥]،

---

(١) قال الدماميني: «وأنا أقول: ليست المعية حكماً من أحكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع، وإنما المعيّة معناها، ومدلولها الذي وضعت هي بإزائها، وحكمها انتصاب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وكلام المصنف مشعر بأن المعية من أحكام الواو حيث قال: «إعطاؤها حكمها في النصب لا المعية»، وإنما كان ينبغي أن يقول: وإنما المراد إعطاؤها حكمها، ولم يرد المعيّة أصلاً» انظر ص/ ٢٤٦ من الحاشية.

(٢) أي النووي من أنه يلزم ألّا يكون إفراد أحدهما منهياً عنه.

(٣) المفهوم وهو ما دلّ عليه اللفظ لا محل النطق.

(٤) أي: إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر، وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفساد، والنصوص الواردة فيه، فإذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجّس بذلك البول كان منهياً عنه قطعاً لأنه مُؤَدٍّ إلى فساده، والله لا يحب الفساد. انظر الدماميني/٢٤٧.

(٥) تتمة الآية ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة ٢/٤٢.
وفي هذا اللفظ قراءتان هما:
- قراءة عبد الله بن مسعود «وتكتمون» بإثبات النون، على تقدير الحال، وقراءة الجماعة «وتكتموا» بحذف النون.
وانظر البحر ١/١٧٦ وص/١٨٠، والكشاف ٢/٢١٣، وعند سيبويه ١/٤٢٦، قال: «إن شئت جعلت، «وتكتموا» على النهي، وإن شئت جعلته على الواو، أي بإضمار «أَنْ»، وانظر بيان هذا في مجمع البيان ١/٢١٢، وتفسير ابن كثير ١/٨٤.

كون ﴿تكتموا﴾ مجزوماً[(١)]، وكونه منصوباً[(٢)] مع أن النصب معناه النهي عن الجمع[(٣)].

* * *

(١) داخلاً تحت حكم النهي على معنى «ولا تكتموا».

(٢) على إضمار «أَنْ».

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ٢١٣/١: «وتكتموا جزم داخل تحت حكم النهي، بمعنى: ولا تكتموا، أو منصوب بإضمار أن، والواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن قلت لبسهم وكتمانهم ليسا منفصلين متميزين حتى ينهوا عن الجمع بينهما؛ لأنهم إذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق، قلتُ: بل هما متميزان؛ لأن لبس الحق بالباطل ما ذكر من كتبهم في التوراة ما ليس منها، وكتمانهم الحق أن يقولوا: لا نجد في التوراة صفة محمد ﷺ، أو حكم كذا، أو يمحوا ذلك ويكتبوه على خلاف ما هو عليه». وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٤/١.

وقال أبو حيان في البحر ١٧٩/١: «وتكتموا، مجزوم عطفاً على «تلبسوا»، والمعنى النهي عن كل واحد من الفعلين، كما قالوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين.

وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار «أن»، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهّم، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف، والجرمي يرى أن النصب بنفس الواو.

وما جوزّوه [أي النصب] ليس بظاهر، لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع بين الفعلين، كما إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه النهي عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما، وذلك منهيّ عنه، فلذلك رُجِّح الجزم».

تنبيه

قال الطبري[١] في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[٢]: «معناه[٣]: أهنالك، وليست «ثُمَّ التي تأتي للعطف» انتهى.

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مؤرِّخ مفسر، ولد في طبرستان، وعاش في بغداد، وتوفي بها، وهو أوثق الناس في نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدل على غزارة علمه وتحقيقه.
ولادته سنة ٢٢٤ هـ، ووفاته سنة ٣١٠ هـ. طبقات الداودي ١٠٦/٢، وانظر الأعلام ٩٦/٦.

(٢) الآية من سورة يونس ٥١/١٠ وتتمتها: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٣) قال الطبري في تفسيره ٨٥/١١: «يقول تعالى: أهنالك إذا ما وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنتم به، يقول: صَدَّقتم به في حال لا ينفعكم فيه التصديق. ومعنى قوله: «أَثُمَّ» في هذا الموضع: أهنالك، وليست «ثُمَّ» هذه ههنا التي تأتي بمعنى العطف».
ووجدت مثل هذا عند ابن الجوزي في زاد المسير ٣٨/٧.
وتعقَّب ابن عطية الطبري، فقال في المحرر ١٦٣/٧ «قال الطبري:.. قال القاضي أبو محمد رحمه الله: والمعنى صحيح على أنها «ثُمَّ المعروفة، ولكن إطباقه على لفظ التنزيل هو ما قلنا، وما ادَّعاه الطبري غير معروف».
وتبع أبو حيان ابن عطية فقال في البحر ١٦٧/٥: «وما قاله الطبري من أنّ «ثُمَّ» هنا ليست للعطف، دعوى.
وأما قوله إن المعنى: أهنالك، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى؛ لأن «ثَمّ» المضمومة الثاء معناها هنالك، وقرأ طلحة بن مصرف «أَثَمَّ» بفتح الثاء، وهذا يناسبه تفسير الطبري أهنالك».
ونقل القرطبي أيضاً تفسير الطبري، انظر تفسيره ٣٥١/٨.
وتبع أبا حيان اثنان من تلاميذه ابن هشام فيما أثبته هنا، والسمين الحلبي في الدر المصون ٤١/٤.
قال: «وثم: حرف عطف، وقد قال الطبري - ما لا يوافَقُ عليه - وأثم هذه بضم الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك، فإن كان قصد تفسير المعنى - وهو بعيد - فقد أبهم في قوله؛ لأن هذا المعنى لا يُعْرَف في «ثُمَّ» بضم الثاء...» وهذا عين كلام شيخه أبي حيان.

وهذا وَهْم؛ اشتبه[١] عليه «ثُمَّ» المضمومة الثاء بالمفتوحتها[٢] .

* * *

(١) قلت لم يشتبه عليه الأمر، بل ذهب إلى أن «ثُمَّ» مع ضم ثائها أدّت معنى هنالك، وهذا ما يدل عليه صريح النص الذي نقلتُه عنه.

(٢) قال الدماميني بعد هذا: «والإنسان محل النسيان».

٣٥ ـ ثَمَّ

ثَـمّ[١] ، بالفتح، اسم يُشار به إلى المكان البعيد[٢] ، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾[٣] ، وهو ظرف[٤] لا يتصرف[٥] ؛ فلذلك غُلِّط[٦] من أعربه مفعولًا لـ «رأيت» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[٧] ،

---

(١) في همع الهوامع ٢٦٨/١ - ٢٦٩: «وهي كهنا في لزوم الظرفية» وفي البحر ٣٥٥/١: «ظرف مكان يُشار به للبعيد، لازم الظرفية، لم يتصرَّف بغير مِن».

(٢) وقد يستعمله المُصَنِّفُون للقريب، فهم يذكرون قاعدة، ويقولون على أثرها: «ومن ثَمّ كان كذا وكذا»، وكأنهم نَزَّلوا المتقدِّم منزلة البعيد لانقضائه والفراغ منه، أو عَدُّه بعيد المنزلة باعتبار شرفه. انظر حاشية الدماميني/٢٤٧، وانظر م٣/٥٥ ب على هامش هذه اللوحة.

(٣) سورة الشعراء ٦٤/٢٦، وفي البحر ٢٠/٧ «وأَزْلَفْنا: أي قَرَّبنا، ثَمَّ: أي هنالك، وثَمّ ظرف مكان للبعيد».

(٤) ظرف مكاني.

(٥) أي لا يستعمل غير ظرف، ولا يُجَرُّ بغير «مِن» وفي همع الهوامع ٢٦٩/١ ذكر أنه يُجَرُّ بمن وإلى. وفي حاشية الخضري ٦٩/١: «وهي هنا ملازمة للظرفية أو شبهها، هو الجر بمن أو إلى كما في أين، لا خصوص مِن، كما قال الدماميني» وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٩٢/١ وفي شرح الكافية ٣٤/٢ ذكر الجر بمِن.

(٦) في م١/ ٣٦ ب وم٣/٥٥ ب «غَلِطَ» بالبناء للفاعل والتخفيف.

(٧) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ سورة الإنسان ٢٠/٧٦ ووجه الغلط عند من أعربه مفعولاً به أنه أخرجه عما وضع له من ملازمة الظرفية.

وقد ذهب الفراء والأخفش إلى أنه مفعول للفعل «رأيت»، وذهب الفراء إلى تخريجه على وجه آخر، وهو أن المفعول به محذوف، وهو اسم موصول، وبقيت الصلة، والتقدير عنده: وإذا رأيت ما ثَمَّ رأيت.

وقد رَدَّ هذا العلماء، إذ لا يجوز حذف الموصول وبقاء صلته.

وذهب آخرون إلى أن الفعل الأول غير مُتَعَدٍّ، وذكر هذا مكي عن أكثر البصريين. =

ولا يَتَقَدَّمُه حرف التنبيه[١] ، ولا يتأخر عنه كاف[٢] الخطاب.

* * *

= وذهب أبو حيان إلى أن مفعول فعل الشرط حذف اقتصاراً والمعنى: إذا رميت ببصرك هناك.

وإليك هذه النصوص في المسألة:

ـ قال مكي: «رأيت الأول غير مُعَدَّى إلى مفعول عند أكثر البصريين، وثَمَّ ظرف مكان.

وقال الفراء والأخفش، ثم: مفعول به لرأيت، وقال الفراء: تقديره: وإذا رأيت ما ثَمَّ، فما المفعول، فحذفت «ما» وقامت «ثم» مقامها، ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول من هذا وإقامة صلته مقامه» مشكل إعراب القرآن ٤٣٩/٢ وانظر مثل هذا في إعراب القرآن للنحاس ٥٧٩/٣، ومعاني الفراء ٢١٨/٣.

وقال الأخفش: «يريد أن يجعل «رأيت» لا يتعدَّى، كما تقول: ظننت في الدار خيراً، لمكان ظنِّه، وأخبر بمكان رؤيته» انظر معاني الأخفش ٥٢١/٢.

وقال ابن عطية: «وثَمَّ ظرف، والعامل فيه رأيت أو معناه، وقال الفراء: التقدير: إذا رأيت ما ثم رأيت، وحذفت ما» انظر المحرر ٢٤٨/١٥.

وقال أبو حيان: «وهذا فاسد؛ لأنه من حيث جعله معمولاً لرأيت لا يكون صلة لما، لأن العامل إذ ذاك محذوف، أي: ما استقر ثَمّ» انظر البحر ٣٨٨/٨، وهمع الهوامع ٢٦٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٠/٥.

(١) فلا يقال: ها ثم، قد أُجْرِي مجرى ذلك المقرون باللام في منعه من الهاء.

(٢) فلا يقال ثَمّك، لأن ثَمّ تدل على البعيد بنفسها، فلا تحتاج إلى ما يفيده بدخولها كما في «ذاك».

حرف الجيم

٣٦ - جَيْرِ

جَيْرِ: بالكسر[١] على أصل[٢] التقاء الساكنين كأمسِ[٣]، وبالفَتح[٤] للتخفيف كأينَ[٥] وكيفَ: حرف[٦] جواب بمعنى «نعم»، لا اسم بمعنى «حقّاً»[٧]، فتكون[٨]

(١) الأصل فيه أن تكون الراء المهملة ساكنة، وقد التقى ساكنان الياء والحرف الأخير، فحركت الراء بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين. وانظر الكتاب ٢/٤٤.

(٢) «أصل» ليس في م٤/٥٥ ب.

(٣) أي آخره مكسور مثل «أمسِ».

(٤) أي جاء فيه «جَيْرَ» بالفتح غير أن الكسر أشهر، وانظر الجنى الداني/٤٣٣، وفيه: «بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر».

(٥) الساكنان في: أين وكيف، سكون الوقف على الحرف الأخير والياء قبلهما، فلو كانا على الأصل في التقاء الساكنين لكان الأَوْلى: أينِ وكيفِ بكسر آخرهما، لكن جاءا بالفتح على التخفيف.

(٦) القائلون باسميتها السيرافي والجوهري وابن بري، والفارسي وعبد القاهر في شرح الإيضاح، وهي عند أبي حيان اسم فعل واقع موقع المضارع «أعترف».
قال المرادي: «قال ابن مالك: جير، حرف بمعنى «نَعَمْ» لا اسم بمعنى حَقّاً؛ لأن كل موضع وقعت فيه «جير» يصلح أن تقع فيه «نعم»، وليس كل موضع تقع فيه «نعم» يصلح أن تقع فيه «حقاً» فإلحاقها بـ «نعم» أولى...». الجنى الداني/٤٣٣، وانظر همع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الكافية الشافية/٨٨٣.

(٧) ذهب إلى هذا الجوهري، قال: «يمين للعرب، ومعناها حقاً»، وذكر مثلاً على ذلك: جَيْرِ لا آتيك. انظر الصحاح/ جير، والتاج.
وحكى أبو زيد أنه يقال: جَيْرِ لا أفعل، قال: معناها: نعم، شرح الكافية الشافية/٨٨٦.

(٨) في م٤/٥٥ ب: «فيكون».

مصدراً، ولا بمعنى «أبداً» فتكون ظرفاً[(١)] ، وإلّا[(٢)] لَأُعْرِبَتْ[(٣)]، ودخلت[(٤)] عليها «أل»[(٥)] ، ولم تُؤَكّد أَجَلْ بجَيْرِ[(٦)] في قوله[(٧)] :

[وقُلْنَ: ألا البَرْدِيُّ أول مَشْرَبِ] أَجَلْ جَيْرِ إن كانت رِواءً أسافِلُه

---

(١) أي ظرفاً زمانياً.

وفي م٢/٢١أ «فتكون مصدراً أو أبداً، فتكون ظرفاً».

(٢) أي وإلاّ تكن حرفاً كانت اسماً بمعنى حقاً، أو ظرفاً بمعنى أبداً، فإنها تُعْرَب كما أُعرِب هذان: حقاً وأبداً.

وهذا الذي ذكره ابن هشام هو كلام ابن مالك، نقله المرادي قال: «... وأيضاً فإن لها شبهاً بِنَعَمْ لفظاً واستعمالاً، ولذلك بنيت، ولو وافقت «حقاً» في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها اللام، كما أن «حقاً» كذلك». الجنى الداني/٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) أدخل ابن هشام اللام في جواب «إنْ»، وتعقّبه الدماميني والأمير.

قال الأمير في حاشيته ١/١٠٩ «قوله: لأعربت: سبق كثيراً إدخاله اللام على جواب إنْ إلحاقاً بلو، وهو مُوَلَّد» وانظر حاشية الدماميني/٢٤٧ - ٢٤٨. ونص شرح الكافية الشافية/٨٨٣ «ولو وافقت حقاً في الاسمية لأعربت» وعنه أخذ ابن هشام.

(٤) في م٥/٣١ أ «وأدخلت».

(٥) تعقّبه الدماميني في أن صِدْقَ الملازمة بين كونها اسماً بمعنى حقاً أو أبداً وبين الإعراب، ودخول أل عليها ممنوع، ومسنده «ما» الذي بمعنى شيء ونحوها.

قلتُ: لا عتبى على المصنِّف فإنه ينقل عن ابن مالك من غير عزو، وكان الأولى أن يكون تعقيب الدماميني على المنقول عنه.

(٦) في م١/٣٧ أ وم٢/٢١أ «ولم يؤكد أجل في قوله: أجل بجير»، وفي م٥/٣١ أ سقط لفظ «بجير».

(٧) كذا ورد عجز البيت في المخطوطات، وقائله طفيل بن كعب الغنوي، ومثل هذا عند ابن مالك، وعنه ينقل ابن هشام، وجاءت روايته في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير والدماميني:

«أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره».

والبيت على هذه الرواية لمضرس بن ربعي، وذكر هذا البغدادي في تعقيبه على الدماميني، وذكر السيوطي الرواية التي أثبتُّها ثم قال:

ولا قوبل[١] بها «لا» في قوله[٢] :

إذا تقول: لا، ابنةُ العُجَيْرِ * تَصْدُقُ، لا إذا تقول: جَيْرِ

= وللمضرس بن ربعي بيت يشبه هذا وهو:

**تحمل من ذات التنانير أهلها		وقَلّص عن نهي الدفينة حاضره**
**وقُلْنَ على الفردوس أولُ مشرب		أجل جير إن كانت أُبيحت دعاثِرُهْ**

ولم أجد عند مبارك وزميله أثراً لهذا الخلاف بين الروايتين وصاحبي البيتين.

ولقد آثرت هذه الرواية لأنها كذلك في المخطوطات التي بين يدي، وعند ابن مالك، وهو ينقل عنه.

والبرديّ: غدير ينبت البرديّ، وقيل: هو غدير لبني كلاب. وجير: في معنى أجل، ورواء: جمع رَيّان وريَّا كعِطاش جمع عطشان وعطشى، وقلن: أي الظعائن، ألا: للاستفتاح والتنبيه، وذهب البغدادي إلى أن الهمزة للاستفهام عن النفي، والتقدير: أليس البرديّ أول مشرب..

والشاهد في البيت: تأكيد أجل بجير.

وطفيل الغنوي: شاعر جاهلي، كان من أوصف العرب للخيل، وقال فيه عبد الملك: «من أراد ركوب الخيل فليروِ شعر طفيل» وكان يسمى طفيل الخيل لكثرة وصفه إياها.

انظر البيت في شرح البغدادي ٥٨/٣، والعيني ٩٨/٤، والخزانة ٢٣٦/٤، والرضي ٣٤١/٢، والجنى الداني/٤٣٤، شرح الكافية الشافية/٨٨٤، وشرح السيوطي ٣٦١/١، والتاج والصحاح واللسان/ جير، وشرح المفصل ١٢٤/٨، والديوان/١١٥، والهمع ٢٥٨/٤.

(١) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٤، ولم يُعْزَ هنا إليه.

(٢) هذا رجز غير معروف قائله، ومعناه: أنها تصدق إذا قالت لا، ولا تصدق إذا قالت: جير.
وابنة العُجَيْر: فاعل تقول، والعُجَيْر مصغر: أَعْجَر، وهو من عَجِر إذا غلظ وضخم بطنه.
وقد قابل الشاعر «لا» النافية في الجواب بجير
وجاءت الرواية عند ابن مالك:

إذا يقولُ: لا أبو العُجَيْر
يَصْدُق، لا إذا يقول: جَيْرِ

وانظر هذا الرجز في الجنى الداني/٤٣٤، وشرح السيوطي ٣٦٢/١، وشرح البغدادي٣٦٢/١، وهمع الهوامع ٢٥٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٨٨٤.

وأما(١) قوله(٢) :

وقائلةٍ: أَسِيتَ، فقلتُ: جَيْرٍ أَسِيٌّ، إنني من ذاك إنّهْ

فَخُرِّج على وجهين(٣) :

أحدهما: أن الأصل: جيرِ إنّ، بتأكيد جير بـ «إنّ» التي بمعنى «نَعَمْ»، ثم حذفت

---

(١) ذكر المرادي أن من ذهب إلى اسمية «جير» احتج بهذا البيت لدخول التنوين عليه، وذكر السيوطي اسميتها عند سيبويه، وتقدّم أن القائل باسميتها أبو علي الفارسي وابن بري وعبد القاهر وأبو حيان والجوهري. انظر همع الهوامع ٢٥٧/٥، والجنى الداني/٤٣٥.
وقال ابن مالك: «واحتج من ادعى اسمية «جير» بتنوينه في قول الشاعر...».

(٢) نسب ابن السكيت هذا الشعر إلى رجل من بني أسد، ولم يُسَمِّه، وينسب إلى ذي الرمة.
وقائلة: الواو واو رُبَّ، أي: ورُبَّ امرأةٍ قائلة. أَسيتَ: جواب رُبَّ: والأسى: الحزن، أسيٌّ: حزينٌ، وهو خبر مبتدأ أي: أنا أسيٌّ، وخبر «إنني» محذوف دَلّ عليه ما قبله.
ومن ذاك: متعلق بمحذوف، أي: إنني أسيٌّ من أجل ما لقي بنو أسد بسبب التزوج بالقريبات، واقتتالهم بسبب ذلك.
وإنه: الهاء للسكت، وإنّ بمعنى نَعَمْ، أو إنَّ حرف ناسخ والهاء اسمها، والخبر محذوف، أي: إن الأمر كذلك.
والشاهد في البيت أن تنوين جيرٍ يدل على اسميتها.
وانظر البيت في الجنى الداني/٤٣٥، وشرح السيوطي ٣٦٢/١، وشرح البغدادي ٧٢/٣، وهمع الهوامع ٢٥٧/٤، والخزانة ٢٣٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٨٨٥.

(٣) قلتُ: رحم الله ابن هشام أكان يضيره أن يشير إلى أنّ هذا التخريج لابن مالك؟!
قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٥ ـ ٨٨٦: «ولا حجة فيه لأنه فعل مضطر، ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد «جير» بـ «إنّ» التي بمعنى «نعم» فحذف همزتها وخفّف.
ويحتمل أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت، فنوّن تنوين الترنم، وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الحرف والفعل». كذا! تأمل هذا وقارن به نص ابن هشام، ولقد كانت تكفي الإشارة إلى مثل هذا النقل، ولكني آليتُ على نفسي أن أرجِع ما جاء في هذا المصنَّف إلى أصحابه، وأحسب أني قد فعلت ذلك في كثير من نصوصه.

همزة «إنّ» وخُفِّفَت[١] .

الثاني: أن يكون[٢] شَبّه آخر النصف[٣] بأخر البيت، فنوَّنه تنوينَ الترنُّم، وهو غير مختص بالاسم[٤] ، ووَصَلَ بنيّة الوقف[٥] .

* * *

= وقد نقل هذا عن ابن مالك أيضاً من غير عزو المرادي في الجنى الداني/٤٣٥.

ولقد ذكر البغدادي أنّ المصنِّف ذكر هذا تبعاً لغيره، ثم ساق نص المرادي، وكان الأَوْلَى به أن يذكر نص ابن مالك وهو الأَصل فيما جاء عندهما.

(١) أي خففت «إن» بحذف نونها الثانية، وذكر الدماميني أن هذا بعيد: إذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف «إن» التي بمعنى نعم، ولا الحذف. حاشية الدماميني/٢٤٨.

(٢) أي الشاعر.

(٣) أي آخر الشطر الأول. وانظر الهمع ٤/٢٥٨.

(٤) بل يكون في الفعل والحرف، كما ذكر ابن مالك وغيره.

(٥) لأن الترنم إنما يكون في الوقف. وعلى هامش م٤/٥٥ ب «فالصواب أن يكتب: جيرِن».

٣٧ ـ جَلَلْ

جَلَلْ: حرف بمعنى «نَعَمْ»[(١)] حكاه الزجاج في كتاب «الشجرة»، واسم[(٢)] بمعنى «عظيم»، أو «يسير»[(٣)]، أو «أَجَلْ»، فمن الأول[(٤)] قولُه[(٥)]:

قومي هُمُ قتلوا أُمَيْمَ أخي ... فإذا رَمَيْتُ يُصيبني سَهْمي

---

(١) ذهب المالقي إلى أن «جلل» ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة. رصف المباني/١٧٦ ونقل هذا عنه المرادي في الجنى الداني/٤٣٢-٤٣٣.
وتعقّب البغدادي المالقي بقوله: «لقد أفرط صاحب رصف المباني في قوله: ليس لها في كلام العرب إلاّ معنى الجواب خاصة.. اهـ وهذا شيء يكذِّبه الحسُّ والتنقير» شرح الشواهد ٧٦/٣.

(٢) تعقب الدماميني ابن هشام بأن الحديث في «جلل» المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً، فحديثه عن الاسمية فيه خروج عما ذكره من قبل من أنه يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وكان من المفترض به أن يتحدث عن «نعم» على أنها اسم، وواحدة الأنعام، وعن «إلى» وأنها تكون اسماً بمعنى النعمة، وواحدة الآلاء.
واعتذر عنه الشمني والأمير بأن ما ذكره من غير الحروف إنما هو استطراد.
وتعقَّب البغدادي ابن هشام، وذكر نص الدماميني، ثم ذهب إلى أن ذكر «جلل» الحرفية غير لازم؛ لأنها في غاية الشذوذ، حتى إنها ليست موجودة في كتب اللغة المدوَّنة لجمع المستعمل والوحشي والغريب والنادر والشاذ، كالجمهرة، والتهذيب، والمحكم، والصحاح، والعُباب، والقاموس، ولسان العرب، وغيرها ككتب النوادر..، فهو شيء لم يذكر في هذه الكتب، ولا شاهد له في كلام العرب «فأيُّ مسيس حاجة إلى ذكره، وإنما هو قول انفرد به الزجاج، وكل من ذكرها إنما نقلها عنه». انظر شرح الشواهد ٧٦/٣، وحاشية الدماميني/٤٨.

(٣) فهو من أسماء الأضداد.

(٤) أي من حيث كونه اسماً بمعنى عظيم.

(٥) البيتان من قصيدة للحارث بن وعلة الذهلي، أورد أبو تمام سبعة أبيات منها في حماسته.
أُمَيْمَ: منادى مرخم، أصله: يا أميمةُ، وأميمة هذه كانت تُحَرِّضه على أخذ الثأر، وتلومه على تركه، فاعتذر إليها بما قال.
قال الخطيب التبريزي: «قومي هم الذي فجعوني بأخي، فإذا رُمْتُ الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي؛ لأن عز الرجل بعشيرته». =

فلئن عَفَوْتُ لأَعْفُوَنْ جَلَلًا ولئن سَطَوْتُ لأُوْهِنَنْ[١] عظمي

ومن الثاني[٢] قولُ امرئ القيس وقد قُتِلَ أَبُوه[٣] :

[بقَتْل بني أَسَدٍ رَبَّهم] أَلَا كُلُّ شيءٍ سواه جَلَلْ

ومن الثالث[٤] قولهم[٥] : «فعلتُ ذلك[٦] من جَلَلِكَ».

= وعفوت: صفحتُ، أي: إذا تركتُ طلب الانتقام فإني أصفح عن أمر عظيم، وإن انتقمتُ منهم أوهنتُ عظمي.
والسَّطْو: الأَخْذُ بعُنْف، والجلل: من الأضداد للصغير والعظيم، وهو هنا العظيم.
والشاهد في البيت أنّ جللاً فيه بمعنى عظيم.
والحارث بن وعلة بن عبد الله من بني جرم بن زبان، ويكنى أبا خالد.
وانظر البيتين في شرح السيوطي ٣٦٣/١، وشرح البغدادي ٧٥/٣، والأمالي ٢٦٢/١، وهمع الهوامع ٣٧٣/٤، والحماسة بشرح التبريزي ١٠٧/١.

(١) وفي م٣١/٥ أ «الأوهِيَنْ» والمعنى واحد.

(٢) أي مجيء «جلل» بمعنى يسير.

(٣) قصة امرئ القيس عندما بلغه خبر مقتل أبيه معروفة، وقبله:

أَرِقْتُ لبرقٍ بليلٍ أَهَلّ يضيء سناه بأعلى الجبلْ
أتاني حديثٌ فكّذبتُه بأمرٍ تزعزع منه القُلَلْ
بقتل بني أسد ... ...

والشاهد في البيت قوله: جلل، ومعناه يسير.
وامرؤ القيس شاعر جاهلي معروف، وهو من أصحاب المعلقات.
انظر الديوان: ٢٦١، وشرح الشواهد للبغدادي/٨٧، وشرح السيوطي ٣٦٤/١ ـ ٣٦٥.

(٤) أي ورودها اسماً بمعنى «أَجْل».

(٥) أي فعلت ذلك من أجل.
وقال ابن السكّيت في كتاب الأضداد «يقال: فعلتُه من جَلَلِك، أي: من أجل عظمتك عندي». انظر ص/١٦٨.

(٦) «ذلك» كذا في م٢١/٢ أ وم٥٦/٣ أ، وحاشية الدماميني، وفي م٣١/٥ أ «ذاك».
وفي حاشية الأمير ١٠٩/١ «كذا» وكذا في م٣٧/١ أ وم٥٥/٤ ب، ومثل حاشية الأمير جاء النص عند مبارك وزميله.

وقال جميل[١] :

رســـمِ دارٍ وقــفــتُ فــي طَــلَلِهْ   كِدْتُ أقضي الغداة[٢] من جَلَلِهْ

فقيل: أراد من أجله[٣] ، وقيل: أراد من عُظْمِهِ[٤] في عيني.

(١) رسم الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض، ورسم: مجرور برُبَّ المحذوفة. والطلل: ما شخص من آثارها، أقضي: أموت.
والغداة: ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.
والشاهد في البيت أنه أراد بقوله: «من جلله» من أَجْله.
وجميل: هو ابن عبد الله بن معمر، وقيل: معمر بن عبد الله العذري الحجازي الشاعر صاحب بثينة، وتقدّمت ترجمته في باب «أَنْ».
وانظر البيت فبي شرح البغدادي ٨١/٣، وشرح السيوطي ٣٦٥٤/١، الخزانة ١٩٩/٤، شرح ابن عقيل ٣٨/٣، الجنى الداني/٥٥٤، العيني ٣٣٩/٣، ضرائر الشعر/٤٤، الخصائص ٢٨٥/١ و١٥٠/٣، الإنصاف/٣٧٨، همع الهوامع ٢٢٣/٤، ٣٣٤، شرح المفصَّل ٥٢/٨، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١، الديوان/٥٥.
(٢) كذا في المخطوطات: الغداة، ومثله عند الدماميني، وفي حاشية الأمير: الحياة، ومثله في شرح البغدادي والسيوطي، وكذلك عند مبارك وزميله.
(٣) وهذا هو الظاهر.
(٤) أخذ ابن هشام هذا عن الجوهري، قال: «أي من أَجْله، ويقال: من عُظْمِهِ في عيني» انظر الصحاح/ جلل، وهمع الهوامع ٣٧٤/٤.
ولقد تعقّب الدماميني ابن هشام فقال: «وليس الجلل بمعنى العظم حتى يُفَسَّر به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قال: أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً، والله أعلم بالصواب». الحاشية/٢٤٩
وتعقب الشمني الدماميني فقال بعد ذكر نصِّه:
«وأقول: في الصحاح بعد إنشاد البيت... وهذا صريح في أنه قيل إن الجلل في البيت بمعنى العظم، لكن لا على أنه اسم جامد مما الكلام فيه، بل على أنه من الجليل بمعنى العظيم». انظر الحاشية/٢٤٩.
وتعقَّبه البغدادي فقال: «.. وبما نقلنا يُدْفَعُ قول الدماميني: ليس الجلل بمعنى العِظَم حتى يُفَسَّر به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قيل: أراد من عظم أمره في عيني، لكان مناسباً، انتهى، وأيُّ فرق بين من عظمه، ومن عظم أمره؟ وهل هما إلا سواء». انظر شرح الشواهد ٨٢/٣.

حرف الحاء المهملة

٣٨ ـ حاشا

«حاشا» على ثلاثة أوجه[(١)] : .

أحدها: أن تكون فعلًا[(٢)] متعدِّياً مُتصرِّفاً، تقول: «حاشيتُه» بمعنى استثنيتُه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال[(٣)] : «**أُسامَةُ أَحَبُّ الناسِ إليَّ ما حاشى فاطمة**».

ما[(٤)] : نافيه، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن[(٥)] فاطمة، وتَوَهَّم[(٦)]

---

(١) انظر الجنى الداني/٥٥٨ وما بعدها.

(٢) قال المالقي: «اعلم أن «حاشى» تكون فعلاً، ومضارعها «أحاشي» وليست غرضنا». رصف المباني/١٧٨، وفي همع الهوامع ٢٨٨/٣ نص ابن هشام من أوله إلى نهاية الحديث. وانظر شرح التصريح على التوضيح ٣٦٥/١ والظاهر عند الدماميني أنه مشتق من لفظ «حاشا» حرفاً أو اسماً، الحاشية/٢٤٩، وانظر المساعد على شرح التسهيل ٥٨٦/١.

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢: «.. لا تتقدّم عليها «ما».. وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:...» وانظر الجنى الداني/٥٦٥. وانظر الجامع الصغير/٦٥ «أُسامة أَحَبُّ الناس إليّ» وذكر أنه حديث صحيح.
وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين وضع علامة التنصيص بعد «إليّ» ليشعر القارئ أن «ما حاشى فاطمةَ» من كلام الراوي، وليس من متن الحديث، وأخذ هذا من تعليق ابن هشام على نص هذا الحديث.

(٤) من هنا إلى قوله: فاطمة، سقط من م٥/٣١ ب.

(٥) ذهب فيها المصنف هذا المذهب بناء على أن «ما حاشى فاطمة» من كلام راوي الحديث، وليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وأنّ الحديث ينتهي عند قوله: «إليّ».
يريد الراوي أن يبيِّن أنّ الرسول ﷺ لم يستثن أحداً من أهل بيته، لا فاطمة، ولا غيرها، وعلى هذا تكون «ما» نافية، و«حاشى» فعل، و«فاطمة» مفعول به، والفاعل يعود على الرسول ﷺ . وقد أثبتُّ ألف «حاشى» ياء لأنها رابعة في فعل متصرِّف.

(٦) من هنا إلى نهاية النص مثبت في شرح الأشموني١/٤١٠ ـ ٤١١.

ابن مالك أنها «ما» المصدرية[١]، «وحاشا» الاستثنائية، بناءً على أنه[٢] من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل[٣] به على أنه قد يقال[٤]: «قام القومُ ما حاشا زيداً»، كما قال[٥]:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً   فإنّا نحن أفضلُهم فَعالَا

---

(١) اختلف النحويون في جواز دخول «ما» المصدرية على «حاشا» في الاستثناء، فمنع من ذلك سيبويه، ثم ذكر أن بعضهم أجازه على قلة، وقد سمع من كلامهم.
انظر الكتاب ١/٣٧٧، وهمع الهوامع ٣/٢٨٧، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٨٦، الخزانة ٢/٣٨.

(٢) أي ما جاء في نص الحديث: «ما حاشى فاطمة» من كلام النبي ﷺ، وليس من كلام الراوي مدرجاً فيه.

(٣) أي استدل ابن مالك بما جاء في نص الحديث.

(٤) وذلك بدخول «ما» على «حاشا»، كما دخلت على «عدا» و «خلا».
وفي شرح التصريح ١/٣٦٥: «ولا يجوز دخول «ما» عليها كما أفاده الناظم بقوله: «ولا تصحب ما» خلافاً لبعضهم»، واستدل ابن مالك بقوله ﷺ... بناءً على أن «ما حاشى فاطمة» من الحديث، وليس بمدرج، ورَدَّه في المغني..».

(٥) يُنْسَبُ البيتُ إلى الأخطل، وليس في ديوانه، وفيه رواية أخرى: فأمّا الناس، وفي م٢/٢١ أ: وإنا نحن أفضلهم..
ورأيت: علمت، والناس: مفعوله الأول، والثاني محذوف، أي: دوننا.
وذهب بعضهم إلى أنّ «رأيت» من الرأي، فاكتفى بمفعول واحد، وهو الناس.
فَعالاً: بفتح الفاء: كل فعل حسن، وبكسرها: صلح لما حسن من الأفعال، وما لم يحسن، ذكر هذا ابن الشجري.
والشاهد في البيت أنّ «ما» تذكر قبل «حاشا» وهي مصدرية.
وانظر البيت في شرح ابن عقيل ٢/٢٤٠، والخزانة ٢/٣٦، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٨٥، وشرح التصريح ١/٣٦٥، وحاشية الصبان ٢/١٦٥، والعيني ٣/١٣٦، والرضي ١/٢٤٤، والجنى الداني/٥٦٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٨٦.

ويَرُدُّه[١] أن في معجم الطبراني[٢] «ما حاشى فاطمة ولا غَيْرَها»[٣] .

ودليلُ تَصَرُّفه[٤] قولُه[٥] :

ولا أَرَى فاعِلًا في الناسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ

---

(١) أي يَرُدُّ الاستدلال الذي استدل به ابن مالك في الحديث المذكور على جواز دخول «ما»، وانظر الخزانة ٣٧/٢.

(٢) الطبراني هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم، من كبار المحدثين، أصله من طبريا الشام، ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفِّي بأصبهان، له ثلاثة معاجم في الحديث، وكتبٌ في التفسير وغيره، ولد سنة ٢٦٠ هـ، وتوفي سنة ٣٦٠ هـ. عن الأعلام. وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢١٥/١، والنجوم الزاهرة ٥٩/٤.

(٣) ذكر الدماميني أن زيادة «لا» بعد الواو لتأكيد النفي، وأنّه يعيِّن على هذا أن تكون «ما» نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك، ويكون هذا من كلام الراوي، لا من نصِّ الحديث.
ثم تعقَّب المصنِّفَ فقال: «قلتُ: وهذا ليس بكلام قاطع؛ إذ يحتمل أن تكون «لا» نافية»، و«غيرَها» منصوب بمحذوف، لا معطوف على فاطمة، والمعنى: ولا أستثني أنا غيرها، فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حينئذٍ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدِّمة، فتأمله» الحاشية/٢٥٠.

(٤) أي دليل تَصَرُّفِ «حاشى» المحكوم بفعليته.

(٥) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وهي من قصائد الاعتذاريات، وقد تنصَّل بها مما قذفوه به.
ومعنى البيت: لا أستثني أحداً ممن يفعل الخير فأقول: حاشا فلان.
والشاهد فيه قوله: ولا أحاشي. فهو ليس مضارع «حاشا» الاستثنائية.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٨٦/٣ - ٨٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، و٤٨/٨، وهمع الهوامع ٢٨٨/٣، وشرح الأشموني ٤١٠/١، وشرح السيوطي٣٦٨/١، والخزانة ٤٤/٢، والجنى الداني/٥٥٩، والرضي ٢٤٤/١، ومعاني الحروف للرماني/١١٨، والديوان/١٣.

وتوهَّم[١] المبرِّدُ أن هذه[٢] مضارع «حاشا» التي يُسْتَثْنَى بها، وإنما تلك[٣] حرف، أو فعل جامد لتضمُّنه معنى الحرف[٤].

الثاني: أن تكون تنزيهيّة[٥]، نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٦]، وهي عند المبرد[٧] وابن جني والكوفيين فعل، قالوا: لِتَصَرُّفِهِم فيها بالحذف[٨]، ولإدخالهم

---

(١) في المقتضب ٣٩٢/٤ حاشية:
«قال محمد: أمّا حاشا فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل، إنما معناه جاوز من قولك: خلا يخلو، كذلك: حاشا يحاشي..، وتصييرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد ولا أَرَى فاعلاً... ....».
وانظر شرح المفصل ٨٥/٢ و ٤٨/٨، وفي معاني الحروف للرماني/١١٨ «وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها..، واستدل على ذلك بقولهم: حاشى يحاشي، وأنشد: ولا أرى...
ولا دليل في هذا؛ لأنه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقاً من الحرف كما اشتقّ نحو: هَلّلت، من لا إله إلا الله..».
وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٢٩/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٨٦/٣، والجنى الداني/٥٦٣.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «هذا».

(٣) أي التي يُسْتَثْنَى بها حرف.

(٤) أي معنى الحرف الاستثنائي.

(٥) أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السُّوء.
وقال المرادي: «الثاني أن تكون للتنزيه كقولهم: حاشى لزيد، وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور..» الجنى الداني/٥٥٩.

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ سورة يوسف ٣١/١٢.

(٧) النص من هنا إلى قوله «الفعلية» في الجنى الداني/٥٥٩ ـ ٥٦٠.

(٨) أي حذف الألف الأولى تارة، فتقول «حشى» والثانية تارة أخرى «حاش» انظر حاشية الأمير ١١٠/١.
وذكر الرضي أن هذا ليس بقوي؛ لأنّ الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو: سو أفعل، بحذف الفاء من سوف، انظر شرح الكافية ٢٤٥/١.

إيّاها على الحرف[١].

وهذان الدليلان ينافيان[٢] الحرفية، ولا يثبتان الفعلية[٣]، قالوا: والمعنى في الآية: جانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله[٤]، ولا يَتَأتَى[٥] هذا التأويل في مثل[٦]: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ[٧] مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾.

والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة[٨] من كذا[٩]، بدليل قراءة بعضهم[١٠] «حاشاً

(١) أي إدخال «حاشا» على لام الجر في لفظ الجلالة، والحرف لا يدخل على الحرف. وقد رُدَّ هذا بأن اللام زائدة عوضاً عما حذف من «حاش»، وتعقّب الدماميني القائلين بهذا بأنه بعيد؛ إذ لم يُعْهَد الحذف من كلمة والتعويض عن المحذوف في كلمة أخرى ليست محل الحذف، ولو كان هذا الحذف للتعويض لم تجتمعا في قراءة بعض السبعة «حاشا لله». انظر الحاشية/٢٥١، وانظر شرح المفصل ٢/٨٥.

(٢) في م٣/٥٦ وم٤/٥٦ أ وم٥/٣١ ب «ينفيان».

(٣) هذا الرد للمرادي وليس للمصنف، قال المرادي:
«قلتُ: وهذان الوجهان يَدُلأّن على انتفاء حرفيتها، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل، ولكنهما لا يَدُلاّن على الفعلية؛ لأن الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين» الجنى الداني/٥٦٠.

(٤) اختلف القائلون بفعليتها، فقال أكثرهم فيها ضمير الفاعل، وقَدَّرَهْ بعضهم: حاش يوسف نفسه من الفاحشة لله، وقيل حاش يوسف الفعلةَ لأجل الله. انظر الجنى الداني/٥٦٠.

(٥) في م٥/٣١ ب «.. مثل هذا التأويل في..».

(٦) لا يتأتّى في آية سورة يوسف؛ لأن تتمة الآية ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ يدل على أن المقام ليس مقام التبرئة من المعصية، وإنما هو مقام التعجب من الحسن البارع. انظر حاشية الدماميني/٢٥١.

(٧) في م١/٣٧ أ وم٢/٢١ أ «حاشى لله»، بإثبات الألف.

(٨) عند الدماميني: «في بعض النسخ: مرادف للتنزيه».
قلتُ: هو كذلك في م٣/٥٦ ب، وفي م٢/١ أ «اسم مرادف للتشريك» كذا!.

(٩) «من كذا» ليس في م٥/٣١ ب.

(١٠) المعروف أنها قراءة أبي السمال العدوي، وقد ذكرها المراديّ لأُبَيٍّ بن كعب، وهي بالتنوين مثل: رَعْياً للهِ، وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية:
=

للهِ» بالتنوين، كما يقال: «براءةٌ لله من كذا»[١].

وعلى هذا فقراءة ابن مسعود[٢] رضي الله عنه: «**حاشَ اللهِ**»[٣] كمعاذَ اللهِ، ليسا[٤]

= البحر المحيط ٣٠٣/٥، مختصر ابن خالويه/٦٣، الكشاف ١٣٤/٢، الأشباه والنظائر ١٦/٢ - ١٧، شرح الرضي ١١٨/١، ٢٤٤، همع الهوامع ٢٨٨/٣، شرح الأشموني ٤١٠/١، روح المعاني ١٢/ ٢٣٠ - ٢٣٣، الجنى الداني/٥٦١. وكتابي معجم القراءات.

وتكررت مرة أخرى هذه القراءة في «مغني اللبيب» «ما أُعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، وله صور كثيرة..».

قال السيوطي: «والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم «حاشاً لله» بالتنوين، كما يقال: تنزيهاً لله وبراءة». وانظر البحر المحيط.

(١) «من كذا» ليس في م٥٦/٤ أ.

(٢) هو عبد الله بن مسعود صحابيٌّ جليل، تنقل عنه قراءات كثيرة، ويحملها العلماء في غالب الأحيان على التفسير.

(٣) عن ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب قراءتان:

الأولى: «حاشى اللهِ» بإثبات الألف والإضافة، وهو مثل: سبحانَ اللهِ، ومعاذَ اللهِ.

والثانية: «حاشَ اللهِ» على الإضافة، وحذف الألف للتخفيف.

مراجع القراءة الأولى:

البحر المحيط ٣٠٣/٥، مختصر ابن خالويه/٦٣، الكشاف ١٣٤/٢، الطبري ١٢٣/١٢، القرطبي ١٨١/٩، مجمع البيان ٤٩/١٢، معاني القرآن للفراء ٤٢/٢، المحتسب ٣٤١/١، حاشية الشهاب ١٧٤/٥، البيان ٣٨/٢، فتح القدير ٢٢/٣، حاشية الصبان ١٦٤/٢، همع الهوامع ٢٨٨/٣، شرح الأشموني ٤١٠/١، روح المعاني ٢٣١/١٢.

مراجع الثانية: مختصر ابن خالويه/٦٣، القرطبي ١٨١/٩، المحرر ٤٩٦/٧.

وانظر القراءتين في كتابي: معجم القراءات.

(٤) في المطبوع «ليس» كذا عند مبارك وزميله، والدماميني، وبقية الحواشي.

جاراً ومجروراً كما توهَّم[١] ابن عطية[٢] [٣]، لأنها إنما تَجرُّ[٤] في الاستثناء، ولتنوينها[٥] في القراءة الأخرى[٦]، ولدخولها على اللام في قراءة[٧] السبعة، والجارُّ لا يَدْخُلُ على الجارِّ، وإنما تُرِكَ التنوينُ في قراءتهم[٨]

---

(١) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني، وجاءت عند الشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير ومبارك وزميله «وَهَم».

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية، من أهل غرناطة، ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١، وكتابه «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» من أَجَلِّ كتب التفسير، انظر طبقات المفسرين للداودي ١/٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) ذكر ابن عطية قراءة ابن مسعود ثم قال: «فأمّا حاش فهي حيث جَرّت حرف معناه الاستثناء، كذا قال سيبويه..»، ثم قال في موضع آخر: «وأما قراءة أُبَيّ بن كعب وابن مسعود فعلى أن «حاشَ» حرف استثناء، كما قال الشاعر:
حاشى أبي ثوبان...».
انظر المحرر ٧/٤٩٦، ٤٩٨، وانظر المحتسب ١/٣٤١، والجنى الداني/٥٦٠، ومن نص ابن عطية ترى أن نقل ابن هشام لم يكن دقيقاً، ولم يتتبع تعليقات ابن عطية في المسألة، بل اجتزأ بعض النص، وترك بعضه الآخر.

(٤) وليس في الآية استثناء.

(٥) في م٣١/٥ ب «ولثبوتها» كذا!.

(٦) أي في قراءة أبي السمال وأُبَيّ «حاشاً للهِ»، والتنوين لا يدخل الحروف، فكانت هنا اسماً.

(٧) قراءة السبعة غير أبي عمرو، «حاشَ لِلهِ»، وأما أبو عمرو فقرأ «حاشى لِلهِ» بألف، وحذف الألف من قراءة الجماعة للتخفيف، وهي لغة أهل الحجاز، واتبع في الحذف خط المصحف، وحَسَّنَ هذا الحذف كثرة الاستعمال، وذهب بعضهم إلى أن اللام عوض عن الألف المحذوفة، وقد ذكرتُ من قبل رَدَّ الدماميني.
مراجع هذه القراءة: البحر المحيط ٥/٣٠٣، السبعة/٣٤٨، التبصرة/٥٤٧، الرازي ١٨/١٣١، الإتحاف/٢٦٤، الطبري ١٢/١٢٣، النشر ٢/٢٩٥، الكشف عن وجوه القراءات ٢/١٠، المحرر ٧/٤٩٦، القرطبي ٩/١٨١، وانظر كتابي: معجم القراءات.

(٨) أي في قراءة الجماعة، وجاء في م٢/٢١أ، وم٣/٥٦ ب، «في قراءة الجماعة».

لبناء[١] «حاشا» لشبهها بحاشا الحرفية.

وزَعَمَ بعضُهم[٢] أنها اسم فعل بمعنى أتبرَّأُ[٣]، أو بَرِئْتُ، وحامِلُه[٤] على ذلك بناؤُها، ويَرُدُّه[٥] إعرابُها[٦] في بعض اللغات.

الثالث[٧]: أن تكون للاستثناء، فذهب[٨] سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة «إلَّا»، لكنها تَجُرُّ المستثنى.

---

(١) هذا لابن مالك نقله المصنِّف من غير عزو على عادته قال المرادي:
«قال ابن مالك: الوجه فيها أن يكون حاش مبنياً لشبهه بحاشا الذي هو حرف، فإنه شابهه لفظاً ومعنى، فجرى مجراه في البناء» الجنى الداني/٥٦١.

(٢) غَلَب على ظن الدماميني أنه أراد «ببعضهم» ابن الحاجب، وذكر أن رأيه هذا جاء في شرح مُفَصَّل الزمخشري، ونقل النص، ثم تعقَّب المصنف هنا.
قلتُ: النص جاء عند ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/٢، قال: «وأما قوله: «حاشَ للهِ» إلى آخره، ففسَّره بمصدر، والأولى أن يقال إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه: بمعنى: بَرِئَ الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيهات، كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ المؤمنون ٣٦/٢٣.
ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل، وفسَّره بالمصدر لكونه اسماً، فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة، ولا ينصب إلا بفعل مقدَّر، فكأن المعنى: برئ الله، وصار حاصله التفسير بالفعل، وإذا فُسِّر بالفعل فهو اسم فعل».
وانظر المفصَّل/٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢، وحاشية الدماميني/٢٥٢.

(٣) لم يقل هذا ابن الحاجب، والنص أمامك.

(٤) قال الدماميني: «وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملاً على القول بأنها اسم فعل» الحاشية/٢٥٢.

(٥) أي يَرُدُّ كونها اسم فعل، وأنها مبنية.

(٦) أي ببعض اللغات التي أعربت «حاشا» كقراءة ابن مسعود بالتنوين؛ فإنه معرب مثل: تنزيهاً، وتعقَّب الدماميني المصنِّف هنا بأنه يجوز مع تنوينه أن يكون مبنياً، وأن التنوين تنوين تنكير.

(٧) من أوجه «حاشا».

(٨) هي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف خافض دال على الاستثناء مثل إلا، ولا يجيز سيبويه النصب بها، وذكر بعضهم أن سبب هذا هو أنه لم يبلغه النصب.

=

وذهب الجرَميُّ والمازني والمبرّد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني[(١)] إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً[(٢)] جارّاً، وقليلاً[(٣)] فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى «إلّا»، وسُمِع[(٤)] «اللهم اغْفِرْ لي ولمن يَسْمَعُ[(٥)] حاشا الشيطانَ وأبا الأَصبغ»[(٦)(٧)] .

= قال مكي: «ولا يحسن أن تكون حرفاً عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه، ومنعه الكوفيون» مشكل إعراب القرآن ٤٢٨/١، وعند الرضي في ٢٤٤/١: «التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم: حاشاي، من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك».

وانظر الكتاب ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٣٨٦/٣، ورصف المباني/١٧٨، ١٧٩، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، و٤٧/٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والجنى الداني/٥٦١.

(١) هو إسحاق بن مِرار، أبو عمرو الشيباني الكوفي، يعرف بأبي عمرو والأحمر، وليس من شيبان، بل أَدَّبَ أولاداً منهم فنسب إليهم، وكان راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع نبيلاً فاضلاً، له كتاب الجيم، والنوادر، والخيل، وغريب المصنف، وغريب الحديث وغيرها. مات سنة ٢٠٦هـ، وقيل غير هذا، وقد بلغ من العمر مئة وعشر سنين. انظر بغية الوعاة ٤٣٩/١ ـ ٤٤٠.

(٢) انظر شرح المفصل ٨٥/٢، والرضي ٢٤٤/١، والمقتضب ٣٩١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٢، ورصف المباني/١٧٩، والجنى الداني/٥٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٩/١.

(٣) وذهب المرادي إلى أن مذهب هؤلاء هو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان: الجر والنصب، وقال: «وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف». الجنى الداني/٥٦٢.

(٤) في الجنى الداني/٥٦٢، وحكى الشيباني عن بعض العرب. وفي شرح المفصل ٨٥/٢ «حكى هذا أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول..».

(٥) في رصف المباني/١٧٩ «ولمن سمع»، ومثله عند الرضي ٢٤٤/١، ومثله في الجنى الداني/٥٦٢، وفي همع الهوامع ٢٨٣/٣ «ولمن يسمعني».

(٦) وفي الجنى الداني: «ويروى: وابن الأَصبغ»، ومثله في شرح المفصَّل ٨٥/٢، وعند الرضي ٢٤٤/١.

(٧) وانظر هذا القول في حاشية الصبان ٢٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، وقال المالقي: «ولا يُعَوَّل على ذلك لقلته، وإنما يُعَوَّل على فعليتها إذا كان مضارعها أحاشي، بمعنى أستثني، وأقول: حاش لله». رصف المباني/١٧٩. =

وقال: (١)

حـاشـا أَبـا ثـوبـانَ إنَّ بـه		ضَـنّـاً عـلى الـمَـلْحـاةِ والـشَّـتْـمِ

ويُرْوَى أيضاً «حاشا أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من

= وفي حاشية الأمير ١/١١٠ «كلام منثور، إن قلت قد سبق أنّ حاشا لا يستثنى بها إلا في مقام التنزيه والمغفرة لا ينزه منها قلتُ: بولغ في الشيطان وخِسَّتِهِ حتى كأن الغفران يشينه، وينقص بمرتبة لؤمه، فينزه عنه، أو أنه من باب التهكم، ولما كان أبو الأصبغ لئيماً على حسب ما ظهر للشاعر [كذا!] أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر..».

(١) هكذا أنشده المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين، وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه ركب صدر البيت على عجز غيره.

والبيتان للجميح الأسدي وهما:

حـاشـا أبـا ثـوبـان إن أبـا		ثـوبـان لـيـس بـبـكـمـة فَـدْمِ

عـمـرو بـن عـبـد الـلـه إنَّ بـه		ضَـنّـاً عـلـى الـمَـلْحـاةِ والـشَّـتْـمِ

وفي البيت رواية أخرى وهي: حاشا أبي ثوبان...

والبكمة: الأبكم، والفَدْم: العيي عن الحجة والكلام، والملحاة: من لحوت الرجل ولحيته إذا ألححت عليه باللائمة.

والشاهد في البيت:

- على رواية «أبي ثوبان» يكون «حاشا» حرفاً جَرّ ما بعده.

وعلى رواية «أبا ثوبان» يكون «حاشا» فعلاً نصب ما بعده.

والجُمَيْح لقب الشاعر، واسمه مُنْقِذ بن الطمّاح، وهو صاحب امرئ القيس الذي دخل معه بلاد الروم، ووشى به إلى قيصر، فصار سبيلاً إلى هلاكه، وهو فارس شاعر جاهلي، قُتِل يوم جبلة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٨٨/٣، والخزانة ١٥٠/٢، والعيني ١٢٨/٣، وهمع الهوامع ٢٨٤/٣، وشرح السيوطي ٣٦٨/١، وشرح المفصل ٨٤/٢ و٤٧/٨، والمفضليات/٣٦٧. وانظر اللسان/ حشا «قال ابن بري عند قول الجوهري قال: سيبويه حاشى لا تكون إلا حرف جر، قال شاهده قول سبرة بن عمرو الأسدي.... قال: وهو منسوب في المفضليات للجميح الأسدي واسمه منقذ بن الطمّاح».

قال[١]:

إن أباهـا وأبـا أبـاهـا * [قد بلغا في المجد غايتاها]

وفاعل[٢] «حاشا» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على مصدر الفعل المتقدِّم عليها، أو اسم فِاعله، أو البعضِ المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً» فالمعنى جانَبَ هو - أَيْ قيامُهم، ، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم - زيداً.

* * *

(١) تقدّم هذا في باب «إنّ» المكسورة المشدّدة، وهو لرؤبة أو لأبي النجم، وقد تقدَّم تخريجه في موضعه، وهو على لغة بلحارث بن كعب في لزوم المثنى الألف دائماً، وكذا قوله: «أبا أباها» في لزوم «أباها» الألف مع أنه في موضع الجر، وعلى هذا حمل المصنف الرواية في البيت السابق بالألف «حاشا أبا ثوبان» فجعل «أبا» مقصوراً معرباً بحركات مقدَّرة.

(٢) ذهب الفراء إلى أن «حاشا» فعل لا فاعل له، وتعقَّبه الرضي وابن يعيش وغيرهما، ورأوا هذا فاسداً لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها.

واتفق بقية البصريين والكوفيين على أن فاعل «حاشا» ضمير مستكِنّ فيها لازم الإضمار، ثم اختلفوا في التقدير على ما يلي:

آ ـ هو عند البصريين عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: قام القوم عدا هو ـ أي بعضهم ـ زيداً.

ب ـ وهو عند الكوفيين عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامُهم زيداً.

وانظر عرض هذه المذاهب عند الرضي في ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٨٥/٢، و٤٩/٨، والجنى الداني/٥٦٤، وهمع الهوامع ٢٨٦/٣.

٣٩ ـ حَتّى

حتى: حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ:

انتهاء الغاية[١]، وهو الغالب، والتعليل[٢]، وبمعنى «إلّا» في الاستثناء[٣]، وهذا أَقَلُّها، وقَلَّ مَن يذكره[٤].

وتستعمل على ثلاثة أوجه: .

أحدها: أن يكون حَرْفاً جارّاً بمنزلة «إلى» في المعنى[٥] والعمل[٦]، ولكنه يخالفه[٧] في ثلاثة أمور: .

أحدها: أن لمخفوضه شرطين: أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، خلافاً للكوفيين والمبرِّد[٨]، فَأَمَّا قولُه[٩]:

---

(١) علامة كونها للغاية أن يَحْسُنَ في موضعها «إلى أَنْ»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ الآية/٩١ من سورة طه، وانظر الجنى الداني/٥٥٤.

(٢) مثل: أَسْلِمْ حتى تَدْخُلَ الجنَّةَ، وفي الجنى الداني/٥٥٤ «لأَسيرَنَّ حتى أَدْخُلَ المدينة»، وعلامة كونها للتعليل أَنْ يَحْسُنَ في موضعها «كي».

(٣) مثل: لا يكون فلان عالماً حتى يَحُلَّ المشكلات. انظر دماميني/٢٥٣.

(٤) ذكره ابن مالك في التسهيل، وابن هشام الخَضْراوي، وسيأتي بيانُه مفصَّلاً.

(٥) أي انتهاء الغاية.

(٦) أي في الجرِّ، وهي عند البصريين جارَّةٌ بنفسها، وعند الفراء تخفض لنيابتها عن «إلى».

(٧) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد: «أن تكون.... ولكنها تخالفها».

(٨) النص في الجنى الداني/٥٤٣، فهي لاتجرُّ الضمير، هذا مذهب سيبويه وجمهورُ البصريين، وأجازه المبرِّد والكوفيون. وانظر همع الهوامع ١٦٦/٤.

وفي رصف المباني/١٨٥ «واعْلَمْ أن «حتى» التي تكون خافضة لا تخفضُ إلا الظواهر كما ذكر، ولا تخفضُ المضمر إلاّ في الضرورة».

(٩) البيت مجهول القائل، وذهب أبو حَيّان إلى أنه مصنوع، وفاعل «أَتَتْ»، قيل: ضميرُ الناقةِ، وقيل ضميرُ السائلة، والفَجّ: الطريق الواسع. =

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ   تُرَجِّي منكَ أَنَّها لا تخيبُ

فَضَرُورَةٌ[(١)] .

واختُلفَ في عِلَّة[(٢)] المنع، فقيل: هي أَنَّ مجرورها لا يكون إلا بعضاً لما[(٣)] قبلها، أو كبعضٍ منه؛ فلم يمكنْ عَوْدُ ضميرٍ[(٤)] البعضِ على الكُلِّ، ويَرُدُّه أنه[(٥)] قد يكون ضميرَ حاضرٍ[(٦)] كما في البيت، فلا يعود على ما تقدَّم، وأنه[(٧)] قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدَّم غير الكل، كقولك: «زيدٌ ضربتُ القوم حَتّاه»[(٨)] .

= والشاهد في البيت دخول «حتى» على الضمير، وجرِّه.
وذهب أبو حَيّان في شرح التسهيل إلى أنه قد يكون مصنوعاً، قال: «وانتهاء الغاية في «حَتّاك» هنا لا أفهمه، ولا أدري ما يعني هنا بحتّاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع».
وخُرِّج هذا البيت عند البصريين على الضرورة، وبمذهبهم فيه أخذ المصنِّف.
انظر البيت في شرح البغدادي ٩٣/٣، وشرح السيوطي ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ١٦٦/٤، وشرح الأشموني ٤٦٠/١، والخزانة ١٤١/٤.

(١) ولا يسوغ ارتكاب مثله في السَّعَة.

(٢) أي علّة المنع من جرِّ الضمير.

(٣) كذا في المخطوطات «لما»، ومثله عند الدماميني والدسوقي، وفي حاشية الأمير «مما»، ومثله عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين. ونص ابن هشام في همع الهوامع ١٦٦/٤ «لما..».

(٤) تعقَّبه الأمير في حاشيته ١١١/١، قال: «فيه أنه قد يعود الضمير على البعض المندرج تحت الكل نحو: يوصيكم الله في أولادكم، فإن كن نساءً، فإن الضمير للبنات في عموم الأولاد».

(٥) يردُّه أمران، هذا أولهما.

(٦) كذا في المخطوطات «ضميرَ حاضرٍ»، ومثله في همع الهوامع ١٦٧/٤، وعند الدماميني «ضميراً حاضراً»، ومثله في حاشية الأمير، والدسوقي، وطبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين.

(٧) الردُّ الثاني.

(٨) حَتّاه: أي: حتى زيدٍ، وليس الضمير عائداً على الكُلِّ المتقدِّم.

وقيل: العلّة[١] خشية التباسها بالعاطفة[٢] ، ويَرُدُّه[٣] أنها[٤] لو دخلت عليه[٥] لقيل في العاطفة: «قاموا حتى أنت»[٦] ، و«أكرمتُهم حتى إيَّاكَ» بالفصل[٧]؛ لأن الضمير لا يَتَّصِلُ إلّا بعامله[٨]، وفي الخافضة[٩] : «حَتّاك» بالوصل كما في البيت[١٠]، وحينئذٍ فلا التباس[١١] ، ونظيره[١٢] أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: «رأيتُكَ أنتَ»[١٣] ، وفي البدل منه[١٤] : «رأيتُكَ إِيَّاكَ»، فلم[١٥] يحصل لَبْس.

---

(١) أي علّة المنع من جرِّ «حَتّى» الضميرَ.

(٢) حتى العاطفة تدخل على الضمير، فلو كانت الجارَّة تدخل عليه أيضاً لحصل اللبس.

(٣) أي: يردُّ هذا التعليل بعدم دخول الجارَّة على الضمير خوفاً من اللبس بالعاطفة.

(٤) أي «حتى» العاطفة.

(٥) أي على الضمير.

(٦) أي أن «حتى» العاطفة تدخل على الضمير المنفصل كما هو في المثالين.

(٧) أي بالضمير المنفصل.

(٨) و«حتى » العاطفة غير عاملة كالواو.

(٩) أي «وحتى» الخافضة يتصل بها الضمير.

(١٠) البيت: أتت حَتّاك..

(١١) لا التباس لاختلاف اللفظين، إذ العاطفة تدخل على المنفصل، والجارَّة تدخل على المتصل، فزال السبب الذي مُنِعَتْ به الجارَّةُ من الدخول على الضمير وجَرِّه.

(١٢) أي: ونظيره في عدم الالتباس.

(١٣) فيؤكِّدون الضمير المنصوب المتصل بضمير الرفع المنفصل، وكان قياسه أن يُؤَكَّد بالمنصوب المنفصل، فيقولون: رأيتُك إيّاك، فَعَدَلُوا إلى ضمير الرفع «أنت» لرفع الإلباس بين البدل والتوكيد.

(١٤) أي بالإتيان بضمير النصب المنفصل بدلاً من الضمير المتصل كما في المثال.

وهذا على مذهب البصريين، وأَمّا الكوفيون فيجعلون «إِيَّاك» في هذا المثال من قبيل التوكيد اللفظي. انظر دماميني/٢٥٤.

(١٥) في م٢/٢١ ب «فلا».

وقيل[١] : لو دخلت[٢] عليه قلبت ألفها ياءً[٣] كما في «إلى»[٤] ، وهي فرع[٥] عن «إلى»، فلا تحتمل[٦] ذلك.

والشرط الثاني[٧] : خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور[٨] آخراً[٩] ، نحو «أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها»، أو[١٠] ملاقياً لآخر[١١] جزءٍ، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[١٢]،

---

(١) أي في عِلَّة المَنْع.

(٢) أي لو دخلت «حتى» على الضمير.

(٣) «ياءً» سقط من م٥/٣٢ أ.

(٤) كما نقول: إليك، وإلينا، وإليه..

(٥) في الجرّ.

(٦) أي لا تقلب الألف فيها ياءً؛ لأن قلب الألف ياءً جعل الفرع كالأصل وهو «إلى»، وهذا مخالف للمألوف، وفرعية «حتى» عن «إلى» في المعنى والعمل يوجب ألاّ تحتمل ما تحتمله «إلى» إلاّ في المعنى والعمل.

(٧) الشرط الثاني لمخفوض «حتى».

(٨) وهو مخفوض «حتى».

(٩) في م١/٣٧ ب «ذا أجزاء» وفي م٤/٥٧ أ «آخر جزء» وفي م٢/٢١ ب وم٣/٥٧ ب «جزءاً آخر». في م٥/٣٢ أ والحواشي «آخراً» كما أثبتُّه، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ومبارك وزميله.

(١٠) في م٢/٢١ ب «وملاقياً».

(١١) «والرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة إذا ابتدأنا من ذنبها». دماميني/٢٥٤.
وفي الهمع ٤/١٦٥ «والثالث أنها لا تجرُّ إلا آخراً، أي: آخر جزء نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها».
وقال المرادي: «ولو قلت: أكلت السمكةَ حتى نصفِها أو ثلثِها لم يَجُزْ» الجنى الداني/٥٤٤.

(١٢) سورة القدر ٩٧/٥.
ومطلع الفجر في الآية ليس جزءاً أخيراً من الليلة، وإنما هو ملاقٍ آخر جزءٍ منها.
وفي همع الهوامع ٤/١٦٥ «وقال الأكثر أو ملاقياً له، أي مُتَّصِلاً به نحو: «سلام..» الآية، ولا يجوز: سرتُ حتى نصف الليل، بخلاف إلى، ومقابلُ الأكثر قولُ السيرافي وجماعة: إنها لاتجر إلا الآخر فقط دون المتصل، قال الرضي، وهو مردود بالآية خلافاً لابن مالك..».

ولا يجوزُ[١] «سرتُ البارحةَ حتى ثُلْثِها[٢] أو نِصْفِها»[٣] ، كذا[٤] قال المغاربة وغيرهم.

وتوهَّم ابن مالك أنّ ذلك لم يَقُلْ به إلّا الزمخشري، واعترض عليه[٥] بقوله[٦] :

عَيَّنتْ ليلةً فما زلتُ حتى نِصْفِها راجياً فَعُدْتُ يَؤُوسا

وهذا ليس مَحَلَّ الاشتراط؛ إذ لم يَقُلْ: فما زلتُ تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يُصَرِّحْ به[٧] .

---

(١) ذهب السيرافي وجماعة إلى أنَّ مجرورها يجب أن يكون جزءاً مما قبلها، فلم يُجَوِّزُوا: نِمْتُ البارحة حتى الصباح. كذا نقله الرضي. انظر دماميني/٢٥٤.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي م١/٣٧ ب «ثُلُثِيها».
وعند الدماميني/٢٥٤ «.. حتى ثلثيها» قال: «وفي بعض النسخ: ثُلُثها بالإفراد»، وبالإفراد جاءت عند مبارك وزميله، وكذا عند الشيخ محمد محيي الدين.

(٣) الثلث والنصف ليسا جزءاً أخيراً من الليلة، ولا ملاقياً لآخر جزء منها، والبارحة أقرب ليلة مضت.

(٤) أي أن المجرور لابُدَّ أن يكون آخراً أو ملاقياً آخر جزء.

(٥) أي على الزمخشري.

(٦) قائل البيت غير معروف، وقبله:

إنَّ سلمى من بعد يأسيَ هَمّتْ بوصالٍ لو صَحّ لم تُبْقِ بُوساً

والبُوس: البؤس، وضمير «عَيَّنت» راجع إلى سلمى، وليلة: مفعول به لا ظرف.
والشاهد في البيت أنَّ «حتى» دخلت على «نصفها»، أي: نصف الليلة، وهي ليست آخر جزء، ولا هي ملاقية لآخر جزء، فبطل على هذا كلام الزمخشري عند ابن مالك. وذهب البغدادي إلى أنه لا حجة في البيت.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٤، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٧٠، وهمع الهوامع ٤/١٦٥، والجنى الداني/٥٤٤، والعيني ٣/٢٦٧.

(٧) قال الدماميني/٢٥٤ «وهذا كما تراه جمود على الظاهر، وإذا كانت الليلة مرادة قطعاً كانت في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك؛ فإذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً».

الثاني(١) : أنها(٢) إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها(٣) كما في قوله(٤) :

ألقى الصَّحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ　　والزادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها

---

(١) من الأمور الثلاثة التي تخالف «حتى» فيها «إلى».

(٢) أي «حتى».

(٣) أي: فيما قبلها.

(٤) قائل البيت أبو مروان النحوي في قصة المتلمِّس حين فَرَّ من عمرو بن هند، ونَسَبَهُ الناس إلى المتلمِّس.

ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٩/١٤٦ إلى مروان النحوي، وقال: «سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا الشعر، وقال في ترجمته: هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب ابن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدِّمين في النحو المبرِّزين».

وبعد البيت:

ومضى يَظُنُّ بريد عمروٍ خَلْفَهُ　　خوفاً وفارَقَ أَرْضَهُ وقَلَا

والشاهد في البيت قوله: حتى نَعْلَه ألقاها.

ففي هذا قرينة لدخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها، وهو «ألقاها»؛ إذ يعني أن النعل ملقاةٌ قطعاً.

وأنشد سيبويه البيت على أن «حتى» فيه حرف جر، وأن مجرورها غاية لما قبله، كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النَّعْل، ويكون «ألقاها» تكرير الفعل على طريق التأكيد.

ويجوز نصب «نعله» أيضاً على تقدير فعل يُفَسِّره «ألقاها»، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها.

والوجه الثاني أن تكون للعطف بمعنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة ونعله.

ويجوز الرفع، ويكون مبتدأ، و«ألقاها» الخبر، والهاء تعود على النعل، وحتى: ابتدائية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٦، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٧٠، وشرح المفصل ٨/١٩، والخزانة ١/٤٤٥، ٤/١٤٠، والعيني ٤/١٣٤، والصبان ٢/٢١٤، والجنى الداني/٥٤٧، ٥٥٣، وهمع الهوامع ٤/١٧١، وقطر الندى/٤٣١، والكتاب ١/٥٠ بولاق، وانظر طبعة هارون ١/٩٧ فقد نسبه إلى مروان النحوي، وتبع في هذا نص ياقوت. وانظر ديوان المتلمس/٣٢٧ «الشعر المنسوب للشاعر...».

أو عدم دخوله(١) كما في قوله(٢) :

سقى الحيا الأرضَ حتى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ لهم فلا زال عنها الخيرُ مَجْدودا(٣)

حُمِل(٤) على الدخول، ويُحْكَمُ في مثل ذلك(٥) لما بعد «إلى» بعدم(٦) الدخول، حَمْلًا على الغالب في البابين(٧) ، هذا هو الصحيح في البابين(٨) .

وزعم الشيخُ شهاب(٩) الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد

---

(١) أي فيما قبله.

(٢) قائله غير معروف.
الحيا: المطر، ويُمَدُّ فيقال: الحياء، عُزِيَت: نُسِبتْ، المجدود: المقطوع، سواء جاء بالدال المهملة أو المعجمة.
والشاهد في البيت أنّ فيه قرينةً على عدم دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها؛ لأنَّ قرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعوّ لها بالسُّقْيا، كذا قال ابن مالك في شرح التسهيل، ونقله أبو حَيّان في شرحه.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٩٩/٣، وشرح الشواهد للسيوطي ٣٧١/١.

(٣) في م٤/٥٧ أ وم٥/ ٣٢أ «مجذوذاً» بالمعجمة.

(٤) هذا جواب «إذا» من قوله: «إذا لم يكن معها قرينةٌ».

(٥) حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول، ولا قرينة تقتضي عدمه.

(٦) وهو عكس «حتى».

(٧) باب «حتى» وباب «إلى».

(٨) وذلك خلافاً لمن قال بالدخول فيهما، ولمن قال بعدمه فيهما.

(٩) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي، المصري أصلاً ومولداً وسكناً، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وتخرَّج به جماعة من الفضلاء، وإليه انتهت رياسة فقه المالكية في زمانه.
وقيل إن سبب تسميته بالقرافي أنه كان يجيء للدرس من جهتها، وله مؤلفات، وقد توفي عام ٦٨٤هـ ودُفِنَ بالقَرافة.
انظر ترجمته في حاشية الشمني ٢٥٥/١، والأمير ١١١/١.

«حتى»[١]، وليس كذلك[٢]، بل الخلاف فيها[٣] مشهور، وإنما الاتفاق في «حتى» العاطفة، لا الخافضة، والفرق أنّ العاطفة بمنزلة[٤] الواو.

والثالث[٥]: أنّ كُلّاً منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يَصْلُح للآخر، فمما انفردت به «إلى» أنه يجوز: «كتبتَ إلى زيد وأنا إلى عمرو»[٦]، أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث[٧]: «**أنا بكَ وإليكَ**»، و«سرتُ من البصرة إلى الكوفة»، ولا

---

(١) أي الخلاف إنما هو فيما بعد «إلى».

(٢) في م٤/٥٧ أ وم٥/ ٣٢ أ «وليس كما ذكر».

(٣) أي الخلاف في الخافضة مشهور بين الناس، فمنهم من يقول إنّ مذهب أكثر النحاة أن ما بعد «حتى» ليس بداخلٍ فيما قبلها كما في «إلى»، ذكره صاحب الكشف من الحنفية، وذكر أن ابن جني ذهب إليه، وإليه كان يميل أبو نصر الصفّار والبزدوي.
قال الدماميني بعد الذي سبق: «ولكنه لا يستقيم على الإطلاق، بل إن كان ما بعد «حتى» بعضاً لما قبله دخل نحو: رآني أشراف البلدة حتى الأمير، وإلا فلا، نحو: قرأت الليلة حتى الصباح». دماميني/ ٢٥٥، دسوقي ١/١٣٤.

(٤) كذا في المخطوطات «بمنزلة»، ومثله عند الدماميني.
وفي حاشية الأمير، والدسوقي، وطبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «بمعنى».
والنص عن ابن هشام في همع الهوامع ١٧٢/٤ وفيه: «قال ابن هشام: ووهم من ادّعى الاتفاق في دخول الغاية في «حتى» مطلقاً، وإنما هو في العاطفة، والخلاف في الخافضة مشهور، قال: والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو».

(٥) من الأمور الثلاثة التي تخالف «حتى» «إلى» فيها.

(٦) أي: أنا مُنْتَهٍ إلى عمرو، فهو غايتي، لا أَتَوَجَّهُ إلى غيره.

(٧) الحديث في صحيح مسلم ٥٨/٦ - ٥٩.
وهو من حديث الدعاء بالليل، كان الرسول ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال:
«وَجَّهتُ وجهي للذي فَطَر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين..، لبيك وسعديك، والخيرُ كله في يديك، والشَّرُّ ليس إليك، أنابك وإليك، تباركتَ وتعاليتَ.».
ومعنى:أنابك وإليك: متوثّق بك ومُنْتَهٍ إليك.

يجوز[١] : «حتى زيدٍ»، و«حتى عمرو»، و«حتى الكوفة».

أما الأوّلان[٢] فلأنَّ «حتى» موضوعةٌ لإفادة تَقَضّي[٣] الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و«إلى» ليست كذلك[٤]، وأما الثالث[٥]، فلضَعْفِ[٦] «حتى» في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء[٧] الغاية.

ومما انفردت به «حتى»[٨] أنه يجوز وقوعُ المضارع المنصوب بعدها نحو: «سرتُ حتّى أَدْخُلَها»[٩] ، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلَها، وأنْ المضمرة والفعل في تأويلِ مصدر مخفوض[١٠] بحتى، ولا يجوز: «سرتُ إلى أَدْخُلَها»[١١] .

---

(١) أي في المثال الأول وهو: كتبتَ إلى زيد..، فلا يجوز أن يقال: كتبتَ حتى زيد، ولا يقال: وأنا حتى عمرو.
ولا يقال في المثال الثالث: سرتُ من البصرة حتى الكوفة.

(٢) وهما: كتبتَ حتى زيد، وأنا حتى عمرو.

(٣) وليس ما قبل حتى في هذين المثالين مقصوداً به التقضّي شيئاً فشيئاً؛ فلا وجه لدخولها فيهما.

(٤) أي ليست «إلى» موضوعة لتقضّي الفعل شيئاً فشيئاً، بل هي لانتهاء الغاية، فجاز دخولها فيهما لانتفاء المانع.

(٥) وهو امتناع: سرتُ من البصرة حتى الكوفة.

(٦) لأن «إلى» أصل في الغاية، ولا تخرج عنه إلى معنى آخر، و«حتى» ضعيف في معنى الغاية، ويخرج إلى غيرها من المعاني. انظر دماميني/٢٥٥، ودسوقي ١/١٣٥.

(٧) أي لم يقابلوا بها «من» التي تكون لابتداء الغاية، فلا يقولون: خرجت من البصرة حتى الكوفية، ويقولون: خرجت من البصرة إلى الكوفة.

(٨) أي الجارَّة.

(٩) انظر المقتضب ٢/٤٢.

(١٠) أي سرتُ حتى دخولها.

(١١) أي بنصب الفعل بإضمار «أن» بعد «إلى» قال الدماميني «ولم أَتَحَرَّ العلة في ذلك» انظر ص/٢٥٥.

وإنما قلنا: إنّ النصب بعد «حتى» بأنْ مضمرة لا بنفس «حتى»[١] كما يقول الكوفيون[٢]؛ لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفض[٣] الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا[٤] العكس.

ولحتى الداخلةِ على المضارع المنصوبِ ثلاثةُ معانٍ[٥]:

- مرادفةُ «إلى»[٦]، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[٧].

---

(١) كذا في م٢/٢١ ب وم٣/٥٨ أ وم٤/٥٧ ب وم٥/٣٢ ب، ومثله في الدماميني، والدسوقي. وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير «لا بنفسها».

(٢) رأي الكوفيين أن النصب بحتى نفسِها، ويجوز إظهار «أَنْ» بعدها توكيداً، وهي ليست عندهم حرف جَرّ. وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها، وأنها جارَّةٌ بإضمار «إلى»، ومذهب البصريين أنها جارَّةٌ، والنصب بعدها بأنْ لازمة الإضمار وجوباً.
انظر شرح الأشموني ٢/٢٩٤، وهمع الهوامع ٤/١١١، ١١٢، وشرح الرضي ٢١/٢٤٥، ٢٤١، والجنى الداني/٥٤٢، ٥٥٤، والمقتضب ٢/٤٢ - ٤٣، وانظر الإنصاف/٥٩٧، المسألة «٨٣».

(٣) هذا الاعتراض يصح توجيهه إلى الكوفيين غير الكسائي، لأنه يرى الجرَّ بإلى المقدَّرة بعدها لا بحتى، ففي قوله تعالى: «سلام هي حتى مطلع الفجر» يقدر: ...حتى تنتهي إلى مطلع الفجر. وفي هذا من التكلُّف ما فيه، وهو حذف حرف الجر وإبقاء عمله.
قال الدماميني/٢٥٦: «فلا يَرِدُ عليه [أي على الكسائي] الاعتراضُ في «حتى» بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما ورد على سائر الكوفيَّة، بل يَرِدُ عليها بأنها غير مختصَّة بقبيل، لكن في مذهبه بُعْدٌ؛ أن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلّة، فكيف اطّرد بعد «حتى»؟ وأيضاً كيف اطّرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم؟». وانظر شرح الرضي ٢/٢٤١.

(٤) في م١/٣٨ أ «فكذلك».

(٥) انظر هذا في الجنى الداني/٥٥٤.

(٦) قال المرادي: «ويتعلَّق بها [حتى] مسألتان: الأولى في معناها، والمشهور أنّ لها معنيين: أحدهما الغاية..، والثاني: التعليل..، وعلامة كونها للغاية أن يَحْسُنَ في موضعها «إلى أن»، وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها «كي» ».

(٧) الآيـة: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾. سورة طه ٢٠/٩١ أي لا يزالون عاكفين على عبادة العجل ومقيمين عليه إلى أن يرجع إليهم موسى.

- ومرادفةُ «كي»[(١)] التعليليّة، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾[(٢)]، ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾[(٣)]، وقولك[(٤)]: «أَسْلِمْ حتى تدخلَ الجنَّةَ»، ويحتملهما[(٥)]: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[(٦)].

---

(١) في شرح الرضي ٢٤٣/٢ «وقال الأندلسي: لم يثبت حتى بمعنى كي، بل لا يأتي إلا للانتهاء..». وانظر دماميني/٢٥٦.

(٢) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾. سورة البقرة ٢١٧/٢.
أي: لأجل أن يَرُدُّوكم عن دينكم إن استطاعوا.

(٣) تتمة الآية: ﴿.. حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾. سورة المنافقون ٧/٦٣.
أي: لأجل أن ينفضُّوا.

(٤) أي مما يرادف «كي» التعليليّة، أي: لأجل أن تدخل الجنّة.

(٥) أي يحتمل المعنيين: مرادفة «إلى»، ومرادفة «كي» التعليلية ما يأتي في الآية.
وجاءت في طبعة الشيخ محمد محيي الدين «ويحتملها» على الإفراد وهو تحريف.

(٦) الآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ سورة الحجرات ٩/٤٩.
أي: كي ترجع إلى أمر الله، أو إلى أن ترجع.
وقال الدماميني في ص/٢٥٦: «وظاهر كلام المصنِّف أن الأمثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملها، فأما قولك: «أسلم حتى تدخل الجنة» فَمُسَلَّم أنَّ حتى فيه لا تحتمل غير التعليليَّة، وأما الآيتان: «ولا يزالون يقاتلونكم حتى يَرُدُّوكم»، وقوله: «.. حتى يَنْفَضُّوا» فكُلٌّ منهما يحتمل =

- ومرادفةُ «إلّا»[١] في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم[٢] : «والله لا أَفْعَلُ إلا أَنْ تَفعلَ»، المعنى: حتى أن تفعل.

وصرح به ابن هشام الخضراوي[٣] ، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم[٤] في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[٥]، والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن

= الأمرين كالآية الأخيرة، وحكى الرضي عن الأندلسي إنكار مجيء حتى بمعنى كي زاعماً أنها دائماً بمعنى إلى، وأوّلَ الأمثلة كلها بذلك».

(١) ذكر هذا ابن مالك في التسهيل ص/٢٣٠.

وقال المرادي في الجنى الداني/٥٥٤: «وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى «إلاّ أنْ»، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع..، وهو معنى غريب ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم». وانظر همع الهوامع ١١٣/٤ و٢٥٩/٥.

قلتُ: جعل العكبري من هذا الباب ما جاء في سورة البقرة الآية/١٠٢ وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ قال: «حتى يقولا، أي: إلى أَنْ يقولا..، وقيل: حتى بمعنى إلاّ، أي: وما يُعَلِّمان من أحد إلاّ أَنْ يقولا». انظر التبيان ٩٩/١.

وتعقَّبه أبو حيان في البحر ٣٣٠/١، فقال: «وهذا معنىً لحتى لا أَعْلَمُ أحداً من المتقدِّمين ذكره، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل..».

وانظر شرح الأشموني ٢٩٣/٢ - ٢٩٤، وتوضيح المقاصد/٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٣٥/١.

(٢) النصُّ في الكتاب ٣٧٤/١: «وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، فأَنْ تفعلَ في موضع نصب، والمعنى حتى تَفْعَل، أو كأنه قال: أو تَفْعَلَ».

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأساً في العربية، أخذ عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشَّلَوبين.

وله مؤلفات، وقد ولد سنة ٥٧٥ هـ، ومات بتونس سنة ٦٤٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١ - ٢٦٨.

(٤) ذكرتُ هذا قبل قليل عن التبيان ٩٩/١.

(٥) الآيــة: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ =

المراد(١) معنى الغاية، نعم(٢) هو(٣) ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله(٤) :

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً　　حتى تجودَ وما لديك قليلُ

= مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة/١٠٢، وانظر البحر المحيط ١/٣٣٠.

(١) ذهب إلى هذا شيخه أبو حيان، قال في البحر ١/٣٣٠ «حتى هنا حرف غاية، والمعنى: انتفاء تعليمهما أو إعلامهما، على اختلاف القولين في «يُعَلِّمان» إلى أن يقولا: إنما نحن فتنة ».

(٢) نعم: ليس في م٢/٢١ ب، بل فيه: وهو ظاهر.. كذا النص.

(٣) أي معنى الاستثناء.

(٤) البيت للمقنَّع الكندي، وهو من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في باب الأضياف والمديح، وهي:

نَزَلَ المشيبُ فأين تذهب بَعْدَه　　وقد ازعويتَ وحانَ منك رحيلُ
كان الشبابُ خفيفةً أيّامُه　　والشَّيْبُ مَحْمَلُهُ عَليَّ ثقيلُ

ليس العطاء... البيت.

وذكر العيني أنه لم يقف على اسم قائله.

والفضول: جمع فضل، وهو الزيادة، والسماحة: الجود.

والشاهد في البيت مجيء «حتى» بمعنى «إلاّ أنْ»، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: «ومثال المرادفة لـ «إلاّ أنْ» ما أنشده المصنِّف مستشهداً على أنّ «حتى» بمعنى «إلاّ» قولُ الشاعر: ليس العطاء...

وقد أغنانا ابن المصنِّف عن الردِّ على أبيه في ذلك فقال: «وأرى أنك لو جعلت «إلى أن» مكان «حتى» يعني في البيت الذي أنشده والده لم يكن المعنى فاسداً» انتهى.

وإذا احتمل أن تكون «حتى» فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن «حتى» بمعنى «إلاّ أنْ».

والمقنَّع الكندي هو محمد بن عمير، كان أجمل الناس وجهاً، وأَمَدَّهم قامةً، وكان إذا أسفر عن وجهه لُقِع، أي: أُصيب بالعين، فكان يتقنَّع دهره، فسُمِّي المقنَّع، وهو شاعر مُقِلّ من شعراء الدولة الأموية، وكان له محل كبير وشرف وسؤدد في كِندَة. =

وفي قوله[١] :

والـلـهِ لا يَـذْهَـبُ شـيـخـي بـاطَـلاً
حـتـى أُبِـيـرَ مـالـكـاً وكـاهـلاً

لأن ما بعدهما[٢] ليس غايةً[٣] لما قبلهما، ولا مُسَبَّباً[٤] عنه[٥] .

وجعل ابن هشام من ذلك الحديث[٦] : «كل مَولُودٍ يُوْلَدُ على الفِطرة حتى يكون

= انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٠، وشرح السيوطي ١/٣٧٢، وهمع الهوامع ٤/١١٣، والجنى الداني/٥٥٥، والتسهيل/٢٣٠، والعيني ٤/٤١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، والبحر المحيط ١/٣٣٠ وشرح الحماسة للتبريزي ٤/١٢٥ - ١٢٦، وانظر أيضاً ٤/٩٣.

(١) هذا رجز، قائله امرؤ القيس لما سمع أنّ بني أسد قتلوا أباه وبعده:

يـا خـيـر شـيـخ حَـسَـبـاً ونـائـلاً * وخـيـرهـم قـد عـلـمـوا شـمـائـلا

وأُبير: أهلك، وقوله: شيخي، أي لا يذهب دم شيخي، وأراد بالشيخ والده، وباطلاً: هدراً.
والشاهد في البيت ما تقدَّم من كون «حتى» فيه بمعنى: إلاَّ أَنْ.
وفي شرح البغدادي: «قال ابن وحيي [كذا] لا نزاع في الاحتمال والجواز المجرَّد، ولكن معنى الاستثناء أَمَسّ وإن كان قليلاً في استعمال حتى فيه».
وتقدَّمت ترجمة امرئ القيس. انظر الأبيات في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٤، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وحاشية الصبان ٣/٢٩٨، وهمع الهوامع ٤/١١٣، وانظر الديوان/١٣٤.

(٢) أي: ما بعد «حتى» التي في البيت الأول، و«حتى» التي في البيت الثاني، وهو الجود مع القلة، والإبارة لذينك الحيين.

(٣) وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في البيت الأول، والانقضاء وانتفاء ذهاب شيخه باطلاً في البيت الثاني.

(٤) وكلا هذين الأمرين في حَيِّز المنع.

(٥) وفي م٥/٣٢ ب: «.. قبلهما ولا مستثنى عنه» كذا!.

(٦) في همع الهوامع ٤/١١٣ قال ابن هشام الخضراوي في حديث: كل مولود.. إلخ عندي أنه يجوز أن يكون «على الفطرة» حالاً من الضمير، و«يولد» في موضع خبر، و«حتى» بمعنى «إلاّ أَنْ» المنقطعة، كأنه قال: إلا أن يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يُهَوِّدانه أو يُنَصِّرانه». =

أَبَواهُ هما اللذان يُهَوِّدانه أو[١] يُنَصِّرانه أو يُمَجِّسانه[٢] »؛ إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون[٣] «حتى» فيه للغاية، ولا كونُه يُوْلَدُ على الفطرة عِلَّة[٤] لليهوديَّة والنصرانيّة، فتكون[٥] فيه[٦] للتعليل[٧]، ولك أن تُخَرِّجَهُ على[٨] أن فيه[٩] حذفاً، أي: يُوْلَدُ على الفطرةِ ويستمرُّ على ذلك حتى يكون.

= وجاءت الرواية في صحيح مسلم ٢٠٧/١٦ «باب القدر»: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه ويُنَصِّرانه ويمجِّسانه».
وذكر النووي في تعليقه على الحديث أنه فيه روايات، وهي:
«ما من مولود يولد إلا وهو على الملَّة» وفي رواية «ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه».
ولقد وجدت روايات أخرى في صحيح مسلم، إلا أني لم أجد الرواية التي أثبتها المصنف وهي قوله: «حتى يكون أبواه..».
وفي فتح الباري ٤٤٢/١١ «باب القدر» ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه..» وليس فيه رواية المصِّنف كما ترى.

(١) وفي م٢١/٢ ب «ويُصَرِّانه».
(٢) زيادة من م٣٨/١ أ.
(٣) في م٢١/٢ ب «فيكون فيه حتى للغاية».
(٤) كذا في المخطوطات «علةً»، وعند الدماميني «عِلّته» بإضافة العلة إلى الضمير العائد إلى الكون المذكور، أي ولا علّة كونه يولد على الفطرة هي اليهودية..» وعلته: كذا عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير.
(٥) في م٥٨/٣ أ وم٥٨/٤ أ «فيكون» وسقط لفظ «فيه».
(٦) أي حتى، فلم يَبْقَ إلا أن تكون «إلاّ» الاستثنائية والاستثناء منقطع.
(٧) وفي م٢١/٢ ب «التعليل».
(٨) في م٣٢/٥ ب «عن»، وهو تحريف.
(٩) فتكون على تقدير الخلاف بمعنى «إلى».
وتعقَّبه الدماميني بأن التخريج على هذا متأتٌّ بدون ارتكاب الحذف، وذلك بجعل قوله: و«يُوْلَدُ» صفة المولود، وقوله: «على الفطرة» ظرفاً مستقراً خبراً لمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقرٌ على الفطرة حتى يكون أبواه.. =

ولا ينتصبُ الفعلُ بعد «حتى» إلّا إذا كان مستقبلاً[(١)] ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلُّم فالنصبُ واجبٌ، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[(٢)] ، وإن كان بالنسبة إلى ما[(٣)] قبلها خاصة فالوجهان[(٤)] ، نحو[(٥)] : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ

= والمعنى أن استقراره على الفطرة ممتدٌّ إلى أن يقع التهويد والتنصير، فيزول عندئذٍ ذلك الاستقرار. انظر الحاشية/٢٥٧.

ونقل هذا عنه الأمير، وكان قد قال قبله: «ويتأتى للمصنِّف تخريج فيه بأنَّ على الفطرة يتعلّق بحالٍ محذوفةٍ، وحتى غاية لها، أي: كائناً على الفطرة، إلى أن يكون إلخ، وكأن الحال منتظرة».

قلتُ: هذا عين ما ذكره ابن هشام الخضراوي، وقد ذكرتُ النص عنه قبل قليل نقلاً عن همع الهوامع.

(١) وليس بينه وبينها فاصل في اللفظ، وأجاز الأخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظاً أداته «إنْ» وقد يكون مُؤَوَّلاً بالمستقبل نحو: سرت حتى أدخل المدينة، فهو ماض في حكم المستقبل، أي: مُؤَوَّل به. انظر الجنى الداني/٥٥٥، وهمع الهوامع ١١٤/٤.

وعلَّة كونه مستقبلاً أو مؤوَّلاً به هو أنّ «أنْ» للاستقبال، ولو كان الفعل للحال للزم التناقض بين العامل والمعمول.

(٢) سورة طه ٩١/٢٠ وقد تقدَّمت.

ورجوع موسى عليه السلام كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن المتكلّم بقولهم: «لن نبرح عليه عاكفين»، ومستقبل بالنسبة لعدم الانفكاك عن عبادة العجل.

(٣) أي إلى ذات ما قبلها.

(٤) أي النصب على جعل «حتى» بمعنى كي أو إلى، والناصب «أن» مضمرة، وأَنْ وصلتها مؤوَّلة بمصدر مجرور بحتّى، وإن رفعت الفعل كانت «حتى» ابتدائية.

(٥) الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾. سورة البقرة ٢١٤/٢.

وقد جاء في «حتى يقول» القراءتان الرفع والنصب، وبيان ذلك كما يلي:

١ - قراءة الجمهور «حتى يقولَ» بالنصب، إمَّا على الغاية، وإمّا على التعليل، أي: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، أو زلزلوا كي يقول الرسول، والمعنى الأول أظهر. =

ﭐلرَّسُولُ﴾ الآيـة؛ فـإنّ قولهم[١] إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر[٢] إلى زمن قَصِّ ذلك علينا.

وكذلك[٣] لا يرتفعُ الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالًا[٤]، ثم إن كانت حاليَّته

= ٢ - وقرأ نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج «حتى يقولُ» بالرفع، وهي اختيار أبي عبيد، وهي قراءة أهل الحجاز.

قال ابن مجاهد: «وقد كان الكسائي يقرأها دهراً رفعاً، ثم رجع إلى النصب، هذه رواية الفراء، أخبرنا بذلك محمد بن الجهم عن الفراء عنه».

وانظر مراجع هاتين القراءتين فيما يلي:

البحر ١٤٠/٢، الكشاف ٢٠٧/١، الإتحاف/١٥٦ ـ ١٥٧، الحجة لابن خالويه/٩٥، العكبري ١٧٢/١، السبعة/١٨١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٩١/١، الرازي ٢٠/٦، إرشاد المبتدي/ ٢٤٢، معاني الزجاج ٢٨٦/١، التبصرة/٤٣٩، التبيان ١٩٨/٢، المحرر ٢١٣/٢، الطبري ٢/ ١٩٩، إعراب النحاس ٢٥٤/١، النشر ٢٢٧/٢، التيسير/٧٠، دماميني/٢٥٩، حجة الفارسي ٢٣٢/٢، المكرر/١٨، الكافي/٦٨، المبسوط/١٤٦، شرح اللمع/١٨١، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٣، شرح الكافية الشافية ١٥٤/٣، شرح الكافية ٢٤٣/١، شرح التصريح ٢٣٧/٢، شرح الأشموني ٢٩٦/٢، البيان ١٥٠/١، أمالي الشجري ٣٧٤/١، شرح المفصل ٢٠/٧، ٣١، الصبّان ٢٧٢/٣، فتح القدير ٢١٥/١، شرح المقدمة المحسبة ٢٣٢/١، مغني اللبيب /١٧٠، جمل الزجاجي/١٤٢، التبصرة والتذكرة/٤٢١، الجنى الداني/٥٥٥، المقتضب ٤٣/٢، معاني الرماني/١١٩، شرح المفصل ٢٠/٧، الكتاب ٤١٧/١، فهرس سيبويه/١٤، شواهد التوضيح/٧٣، قطر الندى/٩٥، رصف المباني/١٨٠، اللسان والتاج والصحاح/حتت، معاني الفراء ١٣٣/١، بصائر ذوي التمييز/حتى، الأشباه والنظائر ٤٥٧/٤، وانظر ٣٨٦/١.

(١) أي قولُ الرسول والذين آمنوا معه «متى نصر الله ألا إنّ نصر الله قريب».

(٢) فهو ماض بالنسبة له، وهو زمن نُزُول الآية.

(٣) في م٣٨/١ أ وم٥٨/٣ ب «ولذلك».

(٤) لأنه إذا كان الفعل حالاً لا يصح النصب بأنْ التي للاستقبال، وإلاّ لزم التناقض، وإذا انتفى النصب تعيَّن الرفعُ.

بالنسبة إلى زمن التكلُّم فالرفعُ واجبٌ[١]. كقولك: «سرتُ حتى أَدْخُلُها»، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول[٢]، وإن كانت حاليَّتُه ليست حقيقيَّة بل كانت محكيّةً[٣] رُفِعَ، وجاز نصبه إذا لم تقدِّر الحكاية[٤] نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ قراءة نافع[٥] بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذٍ[٦] أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعْلَمْ أنّه لا يرتفعُ الفعلُ بعد حتى إلا بثلاثةِ شروط:

- **أحدها**: أن يكون حالًا[٧]، أو مُؤَوَّلًا بالحال كما مَثَّلْنا.

- **والثاني**: أن يكون مُسَبَّباً[٨] عما قبلها، فلا يجوز: «سرتُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ»[٩]، ولا «ما سرتُ حتى أَدْخُلَها» و«هل سرتَ حتى تدخُلُها».

---

(١) وتكون «حتى» ابتدائية لا جارّة.

(٢) وقد وجب الرفع عند إرادة الحال، فتقدير أَنْ عاملةً معه منافٍ له، وإذا رُفِعَ الفعلُ فحتى حرف ابتداء.

(٣) معنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعاً في الحال فيعبر عنه بلفظ المضارع.

(٤) أي حكاية الحال، بل نظرت للاستقبال بالنظر للزلزال، وهو في الجنى الداني/٥٥٥ مؤوّل بالمستقبل كما في الآية.

(٥) تقدّم أنها قراءة الكسائي أيضاً وغيره من القراء.

(٦) أي حين إذا وقع الزلزال، وكان المناسب حذفها لأن «إذ» للماضي، ويقول: حتى حالهم حين الزلزال أن الرسول.. إلخ. انظر حاشية الدسوقي ١٣٧/١.

(٧) الحال الحقيقي كقولك في حال دخولك البلد: سرت حتى أدخلُها، والمؤوَّل بالحال كالآية «وزلزلوا حتى يقولُ الرسول» على قراءة نافع ومن معه.

(٨) وذلك بأن يكون مضمون ما قبلها مؤدِّياً إلى حصول ما بعدها، سواء اتَّصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو: سرت حتى أدخلُها الآن، أو لم يَتَّصل نحو: رأى زيد بالأمسِ مني شيئاً حتى لا أستطيعُ أنْ أكلِّمه اليوم بشيء. انظر دماميني/٢٥٩، والدسوقي ١٣٧/١.

(٩) أي إذا قلت ذلك حال طلوع الشمس، فالطلوع ليس مسبباً عما قبلها وهو السير.

أما الأول[١] فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني[٢] فلأن الدخول لا يتسبَّبُ عن عدم[٣] السير، وأما الثالث[٤] فلأن السبب[٥] لم يتحقق وجوده[٦].

ويجوز: [٧] «أيُّهُمْ سار حتى يَدْخُلُها» و«متى سرتَ حتى تدخلُها»، لأن السير[٨] مُحَقَّق، [٩] [فيصح أن يكون سبباً]، وإنما الشك في عين[١٠] الفاعل، وفي عين[١١] الزمان.

وأجاز[١٢] الأخفش الرفعَ بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً[١٣]، ثم أُدخِلَتْ أداةُ النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل «حتى» خاصَّة.

---

(١) وهو امتناع: سرت حتى تَطْلُعُ الشمس.

(٢) وهو امتناع: ما سرت حتى أدخلُها.

(٣) بل عن السير نفسِهِ، وهو قوله: ما سرتُ حتى أدخُلُها.

(٤) وهو: هل سرت حتى تدخُلُها.

(٥) وهو السير.

(٦) لأنه استفهام فهو غير محكوم بثبوته، بل هو مشكوك فيه.

(٧) هنا لا يُعْلَمُ مَنِ السَّائر. لكن السير وقع، فالدخول إن كان حاليّاً تعيَّن الرفعُ، وإن كان استقبالياً تعيَّن النصبُ، وإن كان ماضياً جاز الوجهان. انظر شرح الرضي ٢/٢٤٢.

(٨) أي محكومٌ بحصوله غيرُ مُستفهَمٍ عنه.

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من م٤/٥٨ ب.

(١٠) وذلك في قولك: أَيُّهُم سار.. إلخ.

(١١) أي الزمان الذي وقع فيه السير، وهو في قولك: متى سرت... إلخ.

(١٢) ذكر الدماميني/٢٥٩ أن الأخفش ذكر مع إجازته أن العرب لم تتكلَّم به، ونقل ذلك عن الرضي فكأنه إنما أجازه بالقياس لا بالسماع.

قال الرضي: «وقال الأخفش: يجوز: ما سرت حتى أدخلُها، بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلَّم به، وقد غلط فيه». انظر شرح الكافية ٢/٢٤٢.

(١٣) أي أصله: سرت حتى أدخلها، ثم أتى بـ «ما» فقال: ما سرتُ..

ولو عُرِضت[١] هذه المسألة[٢] بهذا المعنى[٣] على سيبويه لم يمنع الرفعَ[٤] فيها، وإنما مَنَعَهُ إذا كان النفيُ مُسَلَّطاً على السبب[٥] خاصّة، وكلُّ أحدٍ يمنعُ ذلك.

والثالث[٦] : أن يكون فضلةً، فلا يصح[٧] في نحو «سَيْري حتى أدخلَها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر[٨] ، ولا[٩] في نحو: «كان سيري حتى أدخلها» إن قَدّرت «كان» ناقصة، فإن قدّرتها تامّة، أو قلت: «سَيْري أمسِ[١٠] حتى أدخلَها» جاز الرفع[١١] ، إلا إن علّقت «أمسِ» بنفس السَّيْر، لا باستقرارٍ محذوف[١٢] .

---

(١) الكلام هنا لابن هشام.

(٢) أي على ما ذهب إليه الأخفش.

(٣) أي أن الأصل الإيجاب ثم دخل النفي.

(٤) اعترض بأنه إذا دخل النفي على الكلام برمته صار قوله: «حتى أدخلها» ليس واقعاً في الحال، بل منفياً، والمعنى: انتفى السير المترتب عليه الدخول، فلك أن تقول: لو عرضت على سيبويه لمنعها، وأما جعلها حالاً تأويلاً بأن يقدر لحكاية الحال ثم نفي فهو بعيد. حاشية الدسوقي ١٣٧/١ نقلاً عن الدردير.

(٥) وهو السَّيْر.

(٦) من شروط ارتفاع الفعل بعد «حتى».

(٧) أي: الرفع.

(٨) لا يصح الرفع في هذا المثال؛ لأنك إذا رفعت الفعل كانت «حتى» حرف ابتداء، والجملةُ الواقعة بعدها مستأنفةٌ، فيلزم على هذا خلوُّ المبتدأ «سيري» من الخبر.

وذهب بعضهم إلى أن الخبر مقدَّر في هذه الحال، أي: سيري حاصل.

وذهب الدماميني إلى أن بقاءه بلا خبر لفظاً مُسَلَّم به، ولا يَضُرّ، قال: «وما أظنهم يمنعون المسألة إلا عند عدم تقدير الخبر».انظر الحاشية/٢٦٠.

(٩) أي: ولا يجوز الرفع في: كان سيري.. إلخ، لأن الناقصة تقتضي خبراً، ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما ذكرتُ، فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظاً، وتقديره يفسد معناها انظر دماميني/٢٦٠.

(١٠) بزيادة الظرف.

(١١) هذا راجع إلى قوله: «فإن قدّرتها تامةً»؛ لأن التامّة لا خبر لها، وأمس: خبر السير، فارتفع المانع، وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

(١٢) فالمنع باقٍ وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

والثاني من أوجه حتى:

أن تكون عاطفةً[١] **بمنزلةِ الواو**[٢] ، إلَّا أنَّ بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

- **أحدها**: أن لمعطوف «حتى» ثلاثة[٣] شروط:

أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أنَّ ذلك شرط مجرورها، ذكره[٤] ابن هشام الخضراوي، ولم أَقِفْ عليه لغيره.

والثاني[٥]: أن يكون إمّا بعضاً من[٦] جمعٍ قَبْلَها كـ «قَدِمَ الحاجُّ [٧] حتى

---

(١) روى العطف بها سيبويه وغيره من أئمة البصريين، وخالف الكوفيون، فقالوا: «حتى ليست بعاطفة»، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل. انظر الجنى الداني/٢٤٦.
قال السيوطي: «والعطف بها قليل، ومن ثَمَّ، أي من أجل قلّته، أنكره الكوفيّة، فقالوا: لا يُعْطَفُ بها البتة..». همع الهوامع ٢٦٠/٥.

(٢) أي لا تفيد ترتيباً ولا مُهْلَةً، وفي معاني الحروف للرماني/١١٩ «فتجري مجرى الواو في العطف»، ومثل هذا في الأزهية/٢٢٣، وفي رصف المباني/١٨١ لم يُصَرِّح بأنها بمنزلة الواو، ومثله في الجنى الداني ص/٤٤٦، لكنه قال في ص/٥٥٠: «حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري».
وفي شرح الرضي ٣٦٩/٢: «وحتى مثلها، يعني مثل ثُمَّ في الترتيب والمهلة»، ثم ذهب بَعْدُ إلى أنها لا مُهْلَة فيها.
وفي حاشية الدماميني/٢٦٠ «وصَرَّح ابن الحاجب بأنَّ حتى مثل ثُمَّ فتفيد الترتيب والمهلة، قال الجزولي: والمهلة في حتى أقلّ منها في ثُمّ، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مُهْلَة فيها وثم المفيدة للمُهْلَة».
وفي همع الهوامع ٢٥٨/٥: «حتى هي كالواو لمطلق الجمع، وقيل هي للترتيب، قال ابن مالك، وهو دعوى بلا دليل..». وانظر شرح الكافية الشافية/١٢١١.

(٣) بخلاف الواو فلا يشترط في عطفها شروط.

(٤) في همع الهوامع ٢٥٩/٥: «قال ابن هشام الخضراوي: ولا تَعْطف إلاّ ما كان ظاهراً، كما لاتجر إلا الظاهر، قال في المغني: ولم أَرَهْ لغيره».

(٥) أي الشرط الثاني من شروط العطف بها.

(٦) في الجنى الداني/٥٤٧ «أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه..». وانظر همع الهوامع ٢٥٨/٥، وحاشية الدماميني/٢٦٠.

(٧) في م٣٥٩/٣ «الحجّاج»، ومثله عند الدماميني/٢٦٠.

المُشاةُ»[١] ، أو جزءاً من كُلٍّ نحو: «أكلتُ السمكة حتى رَأسَها»، أو كجزء نحو: «أعجبتني الجارية حتى حَدِيثُها»[٢] ، ويمتنع أن تقول[٣] : «حتى وَلَدُها». والذي يضبط[٤] لك ذلك أنها تدخل[٥] حيث يَصِحُّ دخول الاستثناء، وتمتنع[٦] حيث يمتنع؛ ولهذا[٧] لا يجوز: «ضربتُ الرجلين حتى أَفْضَلِهما»[٨]، وإنما جاز[٩][١٠] :

... ... حتى نعلَه ألقاها

لأنّ ألقى[١١] الصحيفة والزاد في معنى: ألقى ما يُثْقِلُه[١٢] .

---

(١) قال الدماميني: «حيث لا يُرَادُ بالحُجَّاج المجموع من حيث هو المجموع، وإلاّ كان المشاةُ حينئذٍ جزءاً لا جزئياً»/٢٦٠.

(٢) وحديثُها ليس بجزءٍ ولكنه بمنزلة الجزء.
وفي الجنى الداني/٥٤٧ «ومثال كونه كبعضٍ: قَدِمَ الصيّادون حتى كلابُهم».

(٣) أي: أعجبتني الجاريةُ حتى ولدها، لأنه ليس جزءاً منها ولا بمنزلة الجزء.

(٤) الذي ذكره المصنِّف هنا مثبت في همع الهوامع ٢٥٩/٥.

(٥) النص في م٣٣/٥أ: «أنها تدخل ذلك من حيث يصح..».

(٦) أي ويمتنع دخول «حتى» حيث يمتنع دخول الاستثناء، والمراد المتصل، ولهذا لا يجوز: ضربتُ الرجلين حتى أفضلَهما، ولا صمتُ الأيام حتى يوماً. انظر همع الهوامع/٢٥٩، والجنى الداني/٥٤٧.

(٧) أي لهذا الضابط.

(٨) لا يجوز لأنه لا يَصِحُّ تقدير الاستثناء، فلا يُقال: ضربتُ الرجلين إلاّ أفضلهما.

(٩) قوله: «جاز» جواب عما يقال: إنه يلزم على هذا الضابط امتناع العطف في قول الشاعر؛ لأن الاستثناء المتصل فيه ممنوع لعدم شمول الصحيفة والزاد للفعل مع أنهم أجازوا العطف فيه، فَدَلّ هذا على عدم اعتبار الضابط. انظر دماميني/٢٦١.

(١٠) تقدَّم البيت قبل قليل عند الحديث عن شَرْطَيْ مخفوض «حتى». وانظر شرح الكافية الشافية/١٢١١، وسيبويه ٥٠/١.

(١١) لأن «ألقى الصحيفة والزاد» كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيي الدين وحاشيتي الأمير والدسوقي «لأنّ إلقاءَ الصحيفةِ والزادِ..».

(١٢) في م٥٩/٣ أ «يُثَقِّلُه» كذا.

والثالث[(١)] : أن يكون[(٢)] غايةً لما قبلها إمّا في زيادةٍ أو نَقْصٍ، فالأوّل[(٣)] نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ»، والثاني[(٤)] نحو: «زارك الناسُ حتى الحُجّامون»[(٥)]، وقد اجتمعا[(٦)] في قوله[(٧)]:

قهرناكُمُ حتى الكماةَ فإنكم ... لَتَخْشَوننا حتى بَنِينا الأَصاغِرا

= وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء، وفي همع الهوامع ٥/٢٥٩: «فالنَّعْلُ ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه؛ لأن المعنى ألقى ما يثقلُه».

(١) أي من شروط معطوف «حتى».

(٢) في م٣/ ٥٩ «أن تكون». والمراد هنا المعطوف.

(٣) أي ما كان غاية لما قبله في زيادة، فالأنبياءُ صلواتُ الله عليهم أَرْفَعُ الناسِ منزلةً، وأعلاهم شرفاً.

(٤) وهو ما كان غاية لما قبله في نقص.

(٥) في الدماميني/٢٦١ «كفى بنقص صناعتهم قولُه عليه الصلاة والسلام: كَسْبُ الحجّامِ خبيثٌ».

(٦) أي الزيادة والنقص.

(٧) لم أهتد إلى قائل البيت.

وجاءت الرواية في م١/٣٨ ب وم٤/٥٩ أ «وإنكم..»، وعند الدماميني «فأنتم».

وفي حاشية الأمير «فأنتم تهابوننا» وكذا جاء في طبعة مبارك وزميله، فقد نقلا هذا عن حاشية الأمير، ومثله في حاشية الدسوقي، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين..

والكماة: جمع كميّ وهو الشجاع المتكمّي بسلاح لأنه ستر نفسه بالدرع وغيره.

والشاهد في البيت في شطريه:

ففي صدره في ذكر الكماة، وهذا غاية لما قبله في القوة. وفي عجزه ذكر «بنينا الأصاغرا» وهذا غاية لما قبله في الضعف.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٧، وشرح السيوطي ١/٣٧٣، وهمع الهوامع ٥/ ٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/١٠١، وحاشية الصبّان ٣/٩٠، والجنى الداني/٥٤٩، وشرح الكافية الشافية/١٢١٠.

الفرقُ الثاني(١) : أنها(٢) لا تَعْطِفُ الجملَ(٣) ؛ وذلك لأنَّ شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قد كناه(٤) ، ولا يتأتّى ذلك إلّا في المفردات(٥) ، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السِّيد(٦) في قول امرئ القيس(٧) :

سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلُّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

فيمن رفع «تكِلُّ» أن جملة «تكِلُّ مطيُّهم» معطوفةٌ بحتى على «سريتُ بهم».

---

(١) أي بين حتى والواو.

(٢) أي حتى، وفي الجنى الداني/٥٥١ «ولا تكون حتى عاطفة للجمل، وإنما تعطف على مفرد، وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه». وانظر همع الهوامع ٥/٢٩٥.

(٣) بخلاف الواو، فإنها تعطف المفردات والجمل.

(٤) قال الدماميني/٢٦١: «أو يكون بعضاً مما قبلها كما مَرّ، ولو عَبَّر بهذا فقال: أن يكون بعضاً أو كبعض لكان أَوْلَى..».

(٥) ذهب الدماميني إلى أنه في بعض الجمل إذا كان مضمون إحداها بعضاً من مضمون أخرى، وضرب مثلين على ذلك، وهما: أكرمت زيداً بما أَقْدِرُ عليه حتى أقمتُ نفسي خادماً له، قال: «فإقامةُ نفسِكَ خادماً بعضٌ من الإكرام بما تقدر عليه».
وكذا قولك: بخل عليّ زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، قال: «فَمَنْعُ الدانق بعضٌ من البخل بكل شيء، وقد نصَّ علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أنَّ الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾، الآية. الشعراء ٢٦/ ١٣٢». انظر ص/٢٦١.

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، وقد تقدَّمت ترجمته.

(٧) الرواية عند سيبويه: حتى تكلَّ غَزِيُّهم، وفي موضع آخر «.. مطيّهم» وفي الديوان: مطوت بهم .
وحتى هنا حرف غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا حتى العاطفة وذلك لمصاحبتها الواو، وزعم ابن السِّيد أنها عاطفة لجملة «تكِلُّ..» على جملة «سريت بهم».
قال: «وأمَّا من رفع فليست الجملة مخفوضة الموضع، ولكنها معطوفة على «سريت» كأنه قال: سريت بهم حتى كَلَّت..»
والشطر الثاني ليس مثبتاً في م٢/٢٢ أ ولا في م٥/٣٣ ب.

والثالث[١] : أنها[٢] إذا عَطَفَتْ على مجرور أُعِيد[٣] الخافض، فرقاً بينها[٤] وبين الجارَّة، فتقول: «مررتُ بالقوم حتى بزيدٍ»، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيّده ابن مالك بأنْ لا يتعيَّنُ كونُها للعطف، نحو: «عجبتُ من القوم حتى بنيهم»[٥] ، وقوله[٦] :

جُودُ يُمناكَ فاضَ في الخلقِ حتى　　بــائــسٍ دانَ بــالإســاءَةِ دِيــنــا

وهو حَسَنٌ، ورَدَّه أبو حيَّان[٧] ، وقال في المثال[٨] : هي جارَّة؛ إذ لا يشترط

= وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٠٨/٣، وشرح السيوطي ٣٧٤/١، وشرح المفصّل ٥/ ٨٧٩، ٣١/٧، ١٥/٨، ١٩، وهمع الهوامع ٢٥٩/٥، وشرح الأشموني ١٠٢/٢، ومعاني القرآن، للفراء ١٣٣/١، والكتاب ٤١٧/١، و٢٠٣/٢، والمقتضب ٤٠/٢، الديوان/٩٣.

(١) أي من الفرق بين حتى والواو.

(٢) أي حتى.

(٣) انظر همع الهوامع ٢٥٩/٥، والجنى الداني/٥٥١، وبيان آراء المتقدِّمين كما يلي.
- ابن عصفور: يُعاد الخافض رجحاناً لا وجوباً.
- وابن الخباز وأبو عبد الله المعروف بالجليس النحوي: يعاد الخافض وجوباً.
- ابن مالك: إن لم يتعيّن العطف وجب إعادة الخافض. وانظر التسهيل/١٧٥ - ١٧٦.

(٤) أي بين حتى العاطفة...

(٥) حتى هنا عاطفة لبنيهم على القوم.

(٦) البيت مجهول قائله، ودان بالإساءة أي تعبَّد بها، أي اتخذها عادة وطريقاً كالدِّين الذي يتَعَبَّد به الإنسان، والمعنى أنّ جوده عَمّ من أساء ومن لم يُسئ.
والشاهد فيه هو أن «حتى» عطفت بائساً على الخلق.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٣/٣ - ١١٤، وشرح السيوطي ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٢٦٠/٥.

(٧) انظر نص أبي حيان فيه في همع الهوامع ٢٦٠/٥.

(٨) وهو «عجبت من القوم حتى بنيهم».

في تالي الجارَّة أن يكون بعضاً أو كبعض[١] ، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا[٢] : «أعجبتني الجارية حتى ولدُها»، قال[٣] : «وهي في البيت محتملة»[٤] انتهى[٥] .

وأقول[٦] : إنَّ شرطَ الجارَّة التالية ما يُفْهِم الجمع أن يكون مجرورُها بعضاً أو كبعض[٧]، وقد ذكر ذلك ابن مالك[٨] في باب حروف الجرِّ، وأقرَّه أبو حيان[٩] عليه، ولا يلزم[١٠] من امتناع «أعجبتني الجاريةُ حتى ابنُها» امتناعُ «عجبت من القوم حتى بَنِيهم»؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم[١١]، واسم الجارية لا يشمل ابنها[١٢] .

---

(١) حتى يمتنع في المثال كونها جارَّة؛ إذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم، وإذا لم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارَّة. انظر دماميني/٢٦٢.

(٢) لأن الولد ليس بعضاً ولا كبعض.

(٣) أي أبو حَيّان.

(٤) أي محتملة لأن تكون جارة أو عاطفة؛ فإن البائس بعض الخلق، قال الدماميني: «ومع الاحتمالين لا ينتهض الدليل».

(٥) أي كلام أبي حيان.

(٦) القول هنا للمصنِّف.

(٧) أي فلا يصحُّ على هذا إطلاق أبي حَيَّان القول بأنه لا يشترط في تالي الجارَّة أن يكون بعضاً أو كبعض، بل ذلك مقيَّد بما إذا لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأمّا إذا كان مفهماً فلا بُدَّ من اشتراطه.
وعَقَّب الدماميني قائلاً: «وإذا كان هذا شرطاً فلِمَ أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة.؟». ص/٢٦٢.

(٨) نص ابن مالك في التسهيل/١٤٦ «ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح وإما كبعض».

(٩) وإذا كان هذا فلِمَ خالفه هنا. وفي م٥/٣٣ ب «ابن حيان» كذا!

(١٠) في م٥/٣٤ أ «فلا يلزم».

(١١) في م٤/٥٩ أ «الأبناء».

(١٢) وذهب الدماميني إلى أنّ لأبي حَيَّان أن يقول: إنما يشمل القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا قائمة، وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم، فَعُلِمَ أنَّ المراد من القوم غير بنيهم، وإلاَّ =

ويظهر لي أن الذي لَحَظَهُ ابن مالك أن الموضع الذي يصحُّ أن تحلَّ فيه «إلى» محل «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارَّة، فيحتاج حينئذٍ[1] إلى إعادَةِ الجارِّ عند قَصْد العطفِ[2]، نحو: «اعتكفتُ[3] في الشهرِ حتى في آخِرِهِ»[4]، بخلاف المثال[5] والبيت السابقين، وزعم ابن عصفور أنَّ إعادة[6] الجارِّ مع «حتى» أَحْسَنُ، ولم يجعلها واجبةً.

* * *

= لم تصحَّ الإضافة، وحينئذٍ يستوي المثالان في أن تالي «حتى» فيهما ليس بعضاً مما قبله، لكنه في مثال الجارية عُلم من جهة الوضع، وفي مثال القوم عُلِم من جهة القرينة. انظر ص/٢٦٢.

(١) أي حين إذ يقع الاحتمال بسبب ذلك.

(٢) فيتعيَّن المراد ويرتفع الاحتمال.

(٣) في م٥/٥٩ أ «اعتكف».

(٤) فإذا قلنا «حتى آخره» ولم نُعِد «في» احتملت وجهين: العطف على الشهر، والجر، وإذا أعدنا «في» ارتفع هذا الاحتمال وخلصت للعطف.

(٥) هو: عجبت من القوم حتى بنيهم، فلا يقال: عجبتُ من القوم إلى بنيهم، فالاحتمال غير وارد، ومثله البيت: جود يمناك.. حتى بائس، فلا يقال إلى بائس.
وتعقَّب الدماميني المصنِّف فقال: «هذا كما ترى دعوى عارية عن الدليل، وأيّ مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وفيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس، فيكون المحل صالحاً لإلى فتأمله». انظر الحاشية/٢٦٣.

(٦) بيّنتُ هذا الخلاف من قبل، ورأيَ ابن عصفور وغيره.

تنبيـــه

العطفُ بحتى قليل(١) ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : «جاء القوم حتى أبوك»(٢) ، و«رأيتُهم حتى أباك»(٣) ، و«مررتُ بهم حتى أبيك»(٤) على أنّ «حتى» فيه ابتدائية ، وأنّ(٥) ما بعدها على إضمار عامل(٦) .

الثالث من أوجه حتى : أن تكون(٧) حرف ابتداء ، أي حرفاً يُبْتَدأ(٨) بعده الجمل ، أي تُستأنف(٩) ، فتدخل(١٠) على الجملة الاسمية كقول جرير(١١) :

فما زالتِ القَتْلى تمجُ دماءَها بِدِجلةَ حتى ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلُ

---

(١) انظر همع الهوامع ٥/٢٦٠.

(٢) التقدير فيه: جاء القوم حتى جاء أبوك، وحتى على هذا عند أهل الكوفة ابتدائية.

(٣) والتقدير عند الكوفيين: رأيتهم حتى رأيت أباك.

(٤) والتقدير فيه: مررت بهم حتى مررت بأبيك، وفي هذا المثال حذف الجارُّ وبقي عمله، وهو شاذٌّ.

(٥) «وأن» ليست في م٢/بب ب.

(٦) من جنس المتقدِّم قبل «حتى» يعمل فيما بعدها.

(٧) في م٥/٣٣ ب «أن يكون».

والنص نفسه في الجنى الداني/٥٥١ - ٥٥٢ «القسم الثالث حتى الابتدائية، وليس المعنى أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك، وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر..، ويليها الجملة الفعلية..» قابِلْ ما عند المصنف بنصِّ المرادي وتأمّل!!.

وانظر همع الهوامع٤/١٦٩، ورصف المباني/١٨٠ن والخزانة ٤/١٤١.

(٨) في م١/٣٩ أ: «تبتدأ» كذا بالتاء من فوق. وهما سواء.

(٩) في م٣/٦٠ أ «أي يستأنف»بالياء من تحت.

(١٠) في م٢/٢٢ ب وم٣/٦٠ أ وم٥/٣٤ أ «فيدخل..» بالياء من تحت، ومثله في طبعة مبارك وزميله.

(١١) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وذكر ما أوقعه الجحّاف ببني تغلب.

وتمجُّ: تقذف، وفيه رواية أخرى، تمورُ، ومعناه: تجري، والأشكل الذي يخالطه حمرة. =

وقولِ الفرزدق(١) :

فَواعَجَباً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

ولا بُدَّ من تقدير محذوفٍ قبل «حتى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتى» غايةً له، أي: فوا عَجَباً يَسُبُّني الناسُ حتى كُليبٌ تَسُبُّني(٢) ، وعلى الفعلية(٣) التي فعلها مضارع كقراءةِ نافعٍ رحمه اللهُ تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾(٤) بِرَفْعِ «يقول»،

= والشاهد في البيت أنّ «حتى» فيه ابتدائية.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٤/٣، وشرح السيوطي ٣٣٧/١، والخزانة ١٢٤/٤، والعيني ٤/ ٣٨٦، وشرح المفصّل ١٨/٨،/ وهمع الهوامع ٥٧/٤، ١٦٩، والجنى الداني/٥٥٢، والديوان/ ٤٧٥ واللسان والتاج/شكل.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وهي من النقائض، ونهشل ومجاشع ابنا دارم، ومجاشع قبيلة الفرزدق، ونهشل أعمامه، وهما أشرف من كليب. ورواية الديوان: فيا عجبي.
والشاهد في البيت هو أنَّ «حتى» ابتدائية.
قال سيبويه في باب «حتى» بعد إنشاد هذا البيت: «فحتى ههنا بمنزلة إذا، وإنما هي كحرف من حروف الابتداء».
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٢٠/٣، وشرح السيوطي ٣٧٨/١، وشرح المفصَّل ١٨/٨، ٦٢، والكتاب ٤١٣/١، والخزانة ٦٦٩/٣، و١٤١/٤، والمقتضب ٤١/٢، وهمع الهوامع ١٦٩/٤، والديوان ٤١٩/١، والنقائض/٩٩٦، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١، رصف المباني/١٨١.

(٢) قال الدماميني: «ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى أن يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدِّم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يُفِد».
وأخذ الدماميني هذا عن الرضي ثم قال: «وهذا يتأتّى في بيت الفرزدق، وأمّا في بيت جرير المتقدِّم، وفي قول امرئ القيس سريت بهم..، ففيه نظر». انظر حاشية الدماميني/٢٦٣. ولم أهتد إلى موضع هذا النص في شرح الرضي.

(٣) أي: وتدخل «حتى» الابتدائية على الجملة الفعليّة.

(٤) الآية من سورة البقرة/٢١٤، وقد تقدَّمت عند الحديث عن نصب المضارع، وقد ذكرتُ فيما تقدَّم قراءة نافع وتخريجها.

وكقول حَسّان[١] :

يُغْشَوْنَ حتَّى ما تَهِرُّ كلابُهم		لا يَسْأَلُون عن السَّوادِ المُقْبِلِ

وعلى الفعليَّة التي فِعْلُها ماضٍ، نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُواْ﴾[٢]، وزعم ابن مالك أنّ «حتى» هذه جارّةٌ[٣]، وأَنّ بعدها «أَنْ» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً[٤]،

---

(١) البيت من قصيدة لحسَّان مدح بها آل جفنة من ملوك الشام، والهرير: النُّباح، ويغشون: أي يأتيهم الناس وهم يرجون فضلهم، فمنازلهم لا تخلو من الأضياف. وهم لا يسألون عن عدد القادمين إليهم، وهذا ما أراده بالسواد المقبل.
والشاهد فيه أنّ حتى ابتدائية، وقد جاء بعدها جملة فعلية فعلها مضارع، وهي قوله «تَهِرُّ كلابُهم».
قال سيبويه: «ويدلك على «حتى» أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذلك، كما تقول: فإذا أنه يفعل ذاك، ومثل ذلك قول حسّان: يغشون..».
وحسّان هو أبو الوليد، حسّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري من بني النجار، وأُمّه الفُرَيعة، وهي بنت خُنيس من بني الخزرج، عاش في الجاهلية ستين سنة، ومثلها في الإسلام، فهو من المخضرمين، مات في زمن معاوية عام أربعة وخمسين، وقد كُفَّ بصره في آخر عمره.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٢٤/٣، وانظر فيه ٨٩/٢ - ٩٠، والخزانة ٢٤١/٢، والكتاب ٤١٣/١، وشرح السيوطي ٣٧٨/١، والشعر والشعراء ٣٠٥/١، والديوان/١٨٠.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾. سورة الأعراف ٩٥/٧.
ومعنى عَفَوا: كثروا وتناسلوا، أو كثرت أموالهم وأولادهم. وانظر الجنى الداني/٥٥٢.

(٣) التقدير إلى أن عَفَوا وقالوا: كذا عند ابن مالك، وفي همع الهوامع ١٧٠/٤ «خلافاً لابن مالك في زعمه أنها جارّة قبل الفعل الماضي بإضمار«أَنْ» بعدها على تأويل المصدر» ووجدتُ مثل هذا عند العكبري في التبيان ٥٨٤/١ قال «أي: إلى أن عَفَوا، أي كثروا».
وفي الجنى الداني/٥٥٢ «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أنّ «حتى» هذه جارّةٌ، والجملة في موضع جرٍّ بـ «حتى » وهو ضعيف، قال ابن الخباز: لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف».

(٤) هذا الذي رَدَّ به ابن هشام سبقه إليه شيخه أبو حيان. انظر همع الهوامع ١٧٠/٤، وحاشية الدماميني/٢٦٤.

وفيه تكلُّف[١] إضمار من غيرِ ضرورةٍ، وكذا قال[٢] في «حتى» الداخلة على «إذا» نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾[٣]: إنها الجارَّةُ، وإنّ «إذا» في موضع جَرٍّ بها.

وهذه المقالة[٤] سَبَقَهُ إليها الأخفشُ[٥] وغيره، والجمهورُ على خلافها، وأنها[٦]

---

(١) يعني أن «حتى» الابتدائية تدخل على الفعليّة كما تدخل على الاسمية، فَجَعْلُها جارَّةً يستدعي إضماراً لم تَدْعُ إليه ضرورة، وإن كان إضمار «أَنْ» بعد «حتى» سائغاً شائعاً لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأن يقع بعدها المضارع منصوباً.. انظر دماميني/٢٦٤.

(٢) أي ابن مالك.

(٣) الآية: ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ إِذۡ تَحُسُّونَهُم بِإِذۡنِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾. سورة آل عمران ٣/١٥٢.

قال أبو حيان في البحر ٣/٧٩: «وإذا في قوله: إذا فشلتم، قيل بمعنى إذ، وحتى حرف جر، ولا جواب لها إذ ذاك، ويتعلّق بتحسُّونهم، أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. وقيل: حتى: حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية كما تدخل على جمل الابتداء..».

وانظر حاشية الشهاب ٦/١٧٨، وكذلك ٣/٧١.

وعند القرطبي ٤/٢٣٦: «.. وقيل: حتى بمعنى إلى، وحينئذٍ لا جواب له، أي: صدقكم الله وعده إلى أن فشلتم، أي كان ذلك الوعد بشرط الثبات».

(٤) وهي جعل «إذا» في محل جر بحتّى.

(٥) بحثت عن هذا في كتابه «معاني القرآن» ولم أهتد إلى مقالته هذه.

وقال ابن عطية في المحرر ٣/٣٧٠: «.. يحتمل أن تكون حتى غاية مجردة كأنه قال: إلى أن فشلتم، ويقوّي هذا أَنّ إذا بمعنى إذ، لأن الأمر قد انقضى، وإنما هي حكاية حال فتستغني «إذا» على هذا النظر عن جواب..، والأظهر الأقوى أَنَّ «إذا» على بابها تحتاج إلى جواب، وتكون «حتى» حرف ابتداء على نحو دخولها على الجمل». وانظر التبيان للعكبري/٣٠١.

(٦) أي «حتى».

حرفُ ابتداء، و«إذا» في موضع نصبٍ بشرطها[(١)] أو جوابها[(٢)].

والجوابُ[(٣)] في الآيةِ محذوفٌ، أي: امتحنتم، أو انقسم قسمين؛ بدليل ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾، ونظيرُهُ حذفُ جوابِ «لمّا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[(٤)]، أي انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك.

وأَمّا قولُ ابن[(٥)] مالك: إنَّ ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب فمبنيٌّ على صحة مجيء جواب «لمّا» مقروناً بالفاء[(٦)]، ولم يَثْبُتْ، وزعم[(٧)] بعضهم أنّ الجوابَ في الآية الأُولى[(٨)] مذكور، وهو «عصيتم» أو «صرفكم»، وهذا مبنيٌّ على زيادة[(٩)]

---

(١) كذا عند المحققين.

(٢) كذا عند الأكثرين، وتقدَّم هذا في باب «إذا».

(٣) هذا لأبي حيّان، قال في البحر ٣/٧٩: «ويظهر لي أن الجواب المحذوف غير ما قدَّروه، وهو انقسمتم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعده، وهو نظير «فلما نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد» التقدير: انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد..».
أترى هذا من اتفاق الخواطر بين ابن هشام وشيخه؟! وانظر حاشية الشهاب ٣/٧١.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾. سورة لقمان ٣١/٣٢.

(٥) وهو قول أبي حيّان أيضاً.

(٦) يأتي هذا في باب «لما»، فقد ذهب ابن مالك إلى أن جوابها يكون فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء.

(٧) من هنا إلى قوله «ولم يثبت ذلك» سقط من م٢/٢٢ ب.

(٨) سورة آل عمران ٣/١٥٢، وقد تقدَّمت.

(٩) قال هذا الفراء، وانظر كتابه معاني الفراء ١/٢٣٨ وانظر باب الواو فيما يأتي «فهي واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة». وانظر رصف المباني /٤٢٥.

الواو وثم[١]، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين: الاسمية والفعلية في قوله[٢]:

سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلُّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

فيمن رواه برفع «تكلُّ»، والمعنى[٣] حتى كلَّتْ، ولكنه جاء[٤] على حكاية[٥] الحال الماضية، كقولك[٦]: «رأيتُ زيداً أمسِ وهو راكبٌ»، وأمّا من نَصَبَ[٧] فهي «حتى» الجارَّةُ[٨] كما قَدَّمنا، ولابُدَّ على النَّصْبِ من تقدير زمنٍ مضافٍ إلى «تكِلُّ»[٩]، أي إلى زمان[١٠] كلال مطيّهم.

---

(١) تقدَّمت زيادتها في بابها، وقد قال هذا الكوفيون والأخفش، وانظر الخزانة ٥٨٨/٣.

(٢) تقدَّم البيت قبل قليل، وهو لامرئ القيس.
والجملة الفعلية: تكِلُّ مطيهم، والاسمية: الجيادُ ما يُقَدْن بأرسان.

(٣) أي سريت بهم حتى كَلَّت.

(٤) جاء النص في طبعة مبارك وزميله: «ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية» ولم أجد هذا في المخطوطات، ولكنهما نقلا النص عن حاشية الأمير، وكذا جاء فيها، وأثبت الشيخ محمد محيي الدين الزيادة بين حاصرتين: [بلفظ المضارع] كذا!، ولم أجد هذه الزيادة عند الدماميني.

(٥) ذهب الدماميني إلى أن هذا ليس بمتعيّن لاحتمال أن يكون «تكل» للحال حقيقة بأن يكون أخبر بهذا في حال كلال المطيّ، كما تقول: سرتُ إلى المدينة حتى أدخلها، وأنت في حالة الدخول. انظر ص/٢٦٥.

(٦) وهذا حكاية للحال الماضية، فالعامل ماضٍ، وقد جاءت الحال «وهو راكب» مقيَّدة لهذا العامل، فتكون الحكاية واقعة في الماضي.

(٧) أي نصب الفعل «تكلّ» في بيت امرئ القيس.

(٨) إذا نصبت فهي تنصب بأن مضمرة، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها في محل جر، وبذلك تكون «حتى» داخلة على مفرد، ويبقى في البيت شاهد واحد في عجزه، وهو دخول «حتى» على الجملة الاسمية: وحتى الجيادُ ما يقدن بارسان.

(٩) كذا في م٣٩/١ ب والمطبوع، وسقط قوله «إلى تكل أي..» من بقية المخطوطات، فالنص: من تقدير زمن مضاف إلى زمان كلال مطيهم.

(١٠) أي سريت بهم إلى زمان..

وقد يكونِ الموضعُ صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثةِ[(١)]، كقولك: «أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسُها»، فلكَ أَنْ تخفض على معنى«إلى»[(٢)] وأَنْ تنصبَ على معنى «الواو»[(٣)]، وأَنْ ترفع[(٤)] على الابتداء[(٥)]، وقد رُوي[(٦)] بالأَوجُهِ الثلاثةَ قولُه[(٧)]:

عَمَمْتَهُم بالنَّدى حتى غُواتُهم فكنتَ مالكَ ذي غيٍ وذي رَشَدِ

وقولُه[(٨)]:

... ... حتى نَعْلُه ألقاها

(١) كونها حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء.

(٢) أي: أكلت السمكةَ إلى رأسِها.

(٣) أي: أكلتُ السمكةَ ورأسَها، وحتى هنا عاطفة.

(٤) أي: أكلتُ السمكة حتى رأسُها مأكولٌ، ودخول الرأس في الأكل لا خلاف فيه على النصب والرفع، وأما الأول ففيه خلاف.

(٥) دسوقي ١٤١/١ في نسخة «على معنى الابتداء»، قال: أي والخبر محذوف، وهو مأكول.

(٦) هذا مأخوذ عن أبي حيّان شيخ المصنِّف من شرح التسهيل، وانظر النص في شرح الشواهد للبغدادي ١٣٢/٣، والجنى الداني/٥٥٣.

(٧) البيت غير معروف قائله.

وعممتهم: شملتهم، النَّدى: العطاء، الغُواة: جمع غاوٍ من الغواية، وهي الضلال، والرشد: الاهتداء

والشاهد في البيت: رفع غواتهم، ونصبه، وجره.

أما الرفع، فعلى أنّ «حتى» حرف ابتداء، وغواتهم: مبتدأ والخبر محذوف.

وأما النَّصب فهو بعطف «حتى» له على الضمير المنصوب في «عممتهم».

وأما الجر فهو «بحتى»، وهو الوجه الثالث فيها، والبصريون لا يجيزون فيه أن يكون مبتدأ إلا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبراً، وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين.

قال أبو حيان: «وإنْ صَحَّ في «غواتهم» الرفع عن العرب كان حجةً لهذا المذهب».

وذكر المرادي الخلاف، وما ذكره أبو حيان ثم قال: «فإن صَحّ الرفع في «غواتهم» كان حجة على الجواز».

انظر البيت في الجنى الداني/٥٥٣، وشرح الشواهد للبغدادي ١٣٢/٣.

(٨) تقدَّم البيت قبل قليل، وانظر الجنى الداني/٥٥٣.

فالجرُّ على أن حتى جارَّة، والرفع على أن حتى ابتدائية، ونعله مبتدأ، وألقاها: خبره، والنصب على =

إلّا أنّ بينهما[١] فرقاً من وجهين:

- **أحدهما**: أنَّ الرفع[٢] في البيت الأول شاذٌّ؛ لكونِ الخبرِ غيرَ مذكور[٣]، ففي الرفعِ تهيئةُ العاملِ[٤] للعمل، وقطعُه عنه، وهذا قولُ[٥] البصريين، وأَوْجَبُوا إذا قلتَ: [٦] «حتى رأسُها» بالرفع أنْ تقولَ «مأكول»[٧].

- **والثاني**: أنّ النصبَ في البيت الثاني[٨] من وجهين:

- **أحدهما**: **العطف**[٩].

- **والثاني إضمار العامل**[١٠] على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد[١١].

= أن حتى عاطفه، أو على أنها ابتدائية، ويكون النصب بفعل مقدَّر يفسِّره الظاهر المتأخر عنه، ويكون من باب الاشتغال.

(١) أي بين البيتين.

(٢) وهو رفع «غواتهم» على الابتداء.

(٣) وهذا لا يجوز عند البصريين وأجازه الكوفيون.

(٤) تهيئته للعمل جعله صالحاً له، وقَطْعُه: منعه من العمل الذي كان صالحاً له، فقوله: عممتهم، مُهَيّأ للعمل فيما بعد حتى وهو «غواتهم» وعمله النصب، وقَطْعُه نشأ من رفع «غواتهم».

(٥) كلام المصنِّف يشعر أن هذا كلامهم جميعاً، وعند ابن الحاجب ما يدل على أنه كلام بعضهم. انظر دماميني/٢٦٥، وحاشية الأمير ١/١١٥ - ١١٦.

(٦) في المثال: أكلت السمكة حتى رأسُها.
ورفع الرأس هنا موجب لقطع الفعل «أكل» عن العمل الذي كان صالحاً له، وهو النصب، فإذا صُرِّح بالخبر فقيل: مأكول، لم يبق فيه تهيئة العامل للعمل.

(٧) أي لا بُدّ من التصريح بالخبر، فإذا لم تصرِّح به تكون قد هيأت العامل للعمل في الاسم، ثم قطعته عنه.

(٨) وهو قوله: ألقى الصحيفة..

(٩) في م٥/٣٤ أ «أحدهما النصب».

(١٠) أي: حتى ألقى نعله ألقاها، وحتى: هنا ابتدائية لا عاطفة؛ إذ الواقع بعدها جملة على هذا التقدير، وتقدَّم أنها لا تعطف الجمل.

(١١) في م٤/٦٠ ب زيادة: «من وجه واحد وهو العطف على الضمير المنصوب في عممتهم».

وإذا قلتَ : «قام القوم حتى زيدٌ قام» جاز[١] الرفع والخفض[٢] دون النصب[٣] ، وكان لك في الرفع أَوْجُه :

- **أحدها** : الابتداء[٤] .

- **والثاني** : العطف[٥] .

- **والثالث** : إضمار الفعل[٦] .

والجملةُ التي بعده[٧] خبرٌ على الأول[٨] ، ومؤكِّدةٌ[٩] على الثاني، كما أنها كذلك[١٠] مع الخفضِ، وأما على الثالث[١١] فتكون الجملةُ مُفَسِّرةً .

---

(١) أي في زيد، والرفع على جَعْل «حتى» ابتدائية.

(٢) والخفض على جَعْل «حتى» بمعنى إلى، أي: قام القوم شيئاً فشيئاً إلى زيد قام. كذا!

(٣) لأن الناصبة لا تدخل على الأسماء.

(٤) وخبره الجملة بعده «قام».

(٥) وذلك على الفاعل المتقدِّم «القوم».

(٦) على شريطة التفسير فيكون «زيدٌ» فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره ما بعده، أي: قام القوم حتى قام زيد قام.

(٧) أي بعد «زيد».

(٨) وهو على تقديره مبتدأ، ومحل الجملة التي بعده الرفع على الخبرية.

(٩) على جعله فاعلاً لفعل محذوف فتكون الجملة الثانية وهي «قام» مؤكِّدة للجملة المقدَّرة «حتى قام زيد».

(١٠) أي مؤكِّده كذلك في حال خفض «زيد»، ولم يبدُ لي وجه التأكيد إلا أن يُرَدّ إلى أول الجملة، وهي «قام القوم..»، إذ زيد من القوم فأخبر بقيامه أولاً ثم أكّده بالفعل قام، فإن أراد المصنف هذا فقد كان، ولم أفهم من حديثه غير هذا!!.

(١١) أي من قولك «زيد فاعل بمحذوف»، أي حتى قام زيد قام، فتكون الجملة الثانية «قام» مفسِّرة للأولى.

وزَعَمَ بعضُ المغاربةِ أنّه لا يجوزُ «ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُه» بالخفض[١]، ولا بالعطفِ[٢]، بل بالرفع[٣]، أو بالنصب[٤] بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل «ضربتُه» توكيداً لـ «ضربت القوم»، قال: وإنما جاز الخفض في[٥] «حتى نعله» لأن ضمير «ألقاها»[٦] للصَّحِيفَةِ، ولا يجوزُ على هذا الوجه[٧] أن يُقَدَّر[٨] أنه[٩] للنَّعْل.

ولا مَحَلَّ[١٠] للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافاً للزَّجّاج وابن

---

(١) لا يجوز الخفض لأنه إذا خفض أفاد أن الضرب مُسَلَّطٌ على «زيد» فيكون «ضربته» توكيداً لـ «ضربت القوم»، وهو لا يجوز.

(٢) أي بحيث يكون منصوباً، وقوله: ولا بالعطف أي: ولا بالنصب على العطف، ولم يجز هؤلاء النصب؛ لأن الضرب يكون مسلطاً على «زيد»، فيكون «ضربته» توكيداً لـ «ضربت القومَ».

(٣) على أنه مبتدأ خبره «ضربته».

(٤) وذلك على إضمار فعل على شريطة التفسير، أي: ضربت زيداً ضربته.

(٥) في البيت: ألقى الصحيفة كي يخفف رحله...

(٦) فيكون التقدير على هذا: ألقى الصحيفة.. حتى نعله ألقى الصحيفة كذا!

(٧) أي الخفض الذي هو أحد الوجوه الثلاثة في «نعله».

(٨) أي في ضمير «ألقاها» المنصوب أنه للنعل، لأن الجملة حينئذٍ لا تصلح أن تكون مؤكِّده لـ «ألقى الصحيفة»، فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع: ضربتُ القوم حتى زيداً ضربته، على تقدير التأكيد، وأمّا إذا قُدِّر أن ضمير «ألقاها» عائد إلى الثلاثة: الصحيفة، والزاد، والنعل، جاز التأكيد بلا شك لارتفاع المحذور. دماميني/٢٦٦.

(٩) أي ضمير «ألقاها» عائد للنعل.

(١٠) قال المرادي في الجنى الداني/٥٥٢ «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أنّ «حتى» هذه جارّة، والجملة في موضع جَرّ بـ «حتى»، وهو ضعيف..».
وفي همع الهوامع ٥٧/٤ «وقد اخْتلف في جُمَلٍ ألها محل أم لا؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا؟ الأولى: الجملة بعد «حتى» الابتدائية كقوله: حتى ماءُ دجلة أشكل. فقال الجمهور: إنها مستأنفة فلا محل لها، وقال الزجاج وابن درستويه: إنها في موضع جر بحتى، ورُدّ بأنّ حروف الجر لا تُعَلَّق عن العمل».

دُرُسْتَوَيْه، زعما أنها في محل جَرٍّ بحتى، ويَرُدُّه[(١)] أن حروف الجرِّ لا تُعَلَّق[(٢)] عن العمل، وإنما[(٣)] تدخلُ على المفردات، أو ما في تأويل[(٤)] المفردات، وأنهم[(٥)] إذا أَوْقعوا بعدها[(٦)] «إنّ» كسروها[(٧)] ، فقالوا: «مَرِضَ زيدٌ حتى إِنَّهم لا يَرْجُونه»، والقاعدةُ أنَّ حروف[(٨)] الجرِّ إذا دخلت على «أنّ» فُتِحتْ همزتُها، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[(٩)].

* * *

---

(١) هذا الرد ليس للمصنِّف فقد قال ابن الخباز: «لأنه يفضي إلى تعليق حروف الجر عن العمل وذلك غير معروف». انظر الجنى الداني/٥٥٢، والدماميني/٢٦٦.

(٢) معنى التعليق منع العمل لفظاً لقيام مانع، وهذا ثابت في الأفعال، ولم يثبت في الحروف الجارّة.

(٣) في م٣/٦١ أ «وأنها».

(٤) نحو: عجبت من أنك قائم، أي: من قيامك.

(٥) هذا رَدٌّ ثانٍ على الزجاج وابن درستويه، حاصله أن حروف الجر إذا دخلت على «إن» فتحت همزتها، فلو كانت «حتى» هنا حرف جر لكانت فتحت همزة «إنّ» معها، ولما كانت «حتى» الابتدائية تدخل على «إن» وهي مكسورة الهمزة، فبطل كونها حرف جر.

(٦) أي بعد «حتى» الابتدائية.

(٧) أي كسروا همزتها.

(٨) كذا في م٣/٦١ أ وم٤/٦٠ ب وم٥/٣٤ ب «.. حروف الجر إذا دخلت..» ومثلها في الدماميني، وفي م١ وم٢ وطبعة مبارك وزميله، وكذا حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «حرف الجر إذا دخل».

(٩) الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الحج ٢٢/٦.

٤٠ ـ حيث

حيث: وطيئ[١] تقول[٢] : حَوْثُ[٣] ، وفي الثاء فيهما[٤] : الضم تشبيهاً بالغايات[٥] ؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا[٦] إضافة؛ لأنّ أثرها - وهو الجرّ - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين[٧] ، والفتح للتخفيف[٨] .

---

(١) طيئ قبيلة من النمر من اليمن، سميت باسم أبيها طيئ بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، وربما خُفِّف بحذف الهمز. انظر حاشية الأمير ١/١١٦.

(٢) في م٢/٢٢ ب «يقولون».

(٣) في همع الهوامع ٣/٢٠٥ قال السيوطي: «ولغة طيئ إبدال يائها واواً، فيقولون: «حَوْث»، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث».

وزعم ابن سيده أن الأصل «حَوْثُ» وأن «حيث» فرع عنها. انظر الدماميني/٣٦٧.

والذي وجدته في المحكم في ٣/٣٣٢ «ح ي ث»: «حيث ظرف من الأمكنة مبهم مضموم، وبعض العرب يفتحه، وزعموا أن أصلها الواو، وإنما قلبوا الواو ياءً قَلْب الخفّة، وهذا غير قوي».

ومن هذا النص ترى أن نقل الدماميني غير دقيق.

(٤) أي حيث وحَوْثُ، وانظر التسهيل/٩٧.

(٥) وهي ما قطع عن الإضافة، وبُني مثل: قبلُ وبعدُ، والجهات الست، وقد سميت غاية لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً. انظر شرح الكافية ٢/١٠٢، والدماميني/٢٦٧، وانظر شرح المفصل ٤/٩١.

(٦) الأصل الإضافة إلى المفردات، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة، لأنها لا يظهر عليها أثر الإضافة فأشبهت الغايات المقطوعة عن الإضافة. ونصّ المصنف في همع الهوامع ٣/٢٠٥.

(٧) سكون الياء وسكون الوقف على الثاء، انظر التسهيل/٩٧.

(٨) لئلا يتتابع ياء وكسر، ففرّوا إلى الفتح طلباً للخفّة. وانظر البحر المحيط ٤/٢١٦، والكتاب ٢/٤٥، ٤٨.

وقال العكبري في التبيان ١/٥٣٧ «وقد روي حيثَ، بفتح الثاء، وهو بناء عند الأكثرين، وقيل فتحة إعراب».

ومن العرب[١] من يُعْرب «حيث»، وقراءة من قرأ ﴿مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٢] بالكسر تحتملها[٣]، وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً[٤]، قال الأخفش[٥] : «وقد ترد للزمان»، والغالب كونها في

---

(١) هم بنو فقعس، وهم حيٌّ من بني أسد. انظر البحر المحيط ٢١٦/٤، والتسهيل/٩٧، شرح الكافية الشافية/٩٥٢، شرح المفصل ٩١/٤.

(٢) الآية من سورة الأعراف ١٨٢/٧ ونصُّها: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

- أما قراءة الجماعة فبالضم «حيثُ»، وهو بناء.

- وقرئ «من حيثِ» بالكسر، وهو يحتمل الإعراب، والبناء.

وفي التاج: «قال الكسائي: «.. وسمعت في بني الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: من حيثِ لا يعلمون، وكان ذلك حيثَ التقيا».

وانظر هذه القراءة في شذور الذهب/١٣٠، ومغني اللبيب/١٧٦، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، والتاج واللسان والصحاح والمحكم والمصباح/ حيث، وشرح المفصل ٩١/٤. وكتابي «معجم القراءات».

(٣) أي تحتمل الإعراب.

(٤) انظر همع الهوامع ٢٠٧/٣، وفي المقتضب ١٧٥/٣ «وحيث ظرف من المكان» وانظر فيه ٥٤/٢ و٣٤٦/٤.

وفي الكتاب ٣١١/٢: «وأما حيث فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد..»، وانظر شرح المفصل ٩١/٤.

(٥) في التسهيل/٩٧ «وقد يراد بها الحين عند الأخفش» واحتج الأخفش بقول طرفة:

للفتى عقل يعيش به　　حيث تهدي ساقَه قَدَمُهْ

أي في زمن الهداية، وقد رَدّ هذا الدماميني لاحتمال المكان فيه

وانظر همع الهوامع ٢٠٧/٣، وشرح المفصل ٩٢/٤.

وقد رَدّ هذا أيضاً ابن مالك لاحتمال إرادة المكان على ما هو له في الأصل؛ إذ المعنى: أين مشى، لاحين مشى. انظر الخزانة ١٦٢/٣.

محل نصب على الظرفية[١]، أو خفضٍ بمن[٢]، وقد تُخْفَضُ بغيرها[٣]، كقوله[٤]:

---

(١) وقد تنصب على المفعولية، وقد تنصب على التمييز..، وهي عند أبي حيان ظرف لا يتصرف، فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ، انظر همع الهوامع ٢٠٨/٣، والمقتضب ٣٣٤/٤، ٣٣٩.

(٢) كقوله تعالى:﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ..﴾ سورة البقرة ١٤٩/٢.

(٣) أي بغير «من» فتجرُّ بالباء، وهو نادر، كقول الحصين بن بكير الربعي:

كــان منــا بحيثُ يُعْكَــي الإزارا

وقد يجر بإلى و«في». انظر همع الهوامع٣/٢٠٧ - ٢٠٨،وشرح الشواهد للبغدادي ١٣٣/٣.

(٤) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى، ومطلعها:

أَمِـنْ أُمّ أَوْفـى دِمْـنـةٌ لـم تَـكَـلَّـمِ بـحَـوْمـانـةِ الـدّرّاج فـالـمـتـثـلَّـمِ

وفي البيت رواية أخرى: إلى حيث. وصدر البيت ما أثبتُّه بين حاصرتين، وفي حاشية الأمير: «فشدَّ ولم يُفْزِعْ بيوتاً كثيرة»، ومثله عند مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محيي الدين: «ولم يُنْظِر بيوتاً كثيرة».

وفي شرح السيوطي: «ولم تُفْزَع» كذا على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

وقصّة البيت أنه لما اصطلحت قبيلة ذبيان مع قبيلة عبس امتنع حصين بن ضمضم من هذا الصلح، واستتر من القبيلتين، لأنّ ورد بن حابس العبسي كان قتل هرم بن ضمضم، وهو أخو حصين هذا، فحلف حُصين لا يغسل رأسه حتى يقتل ورداً، أو رجلاً منهم، ثم أقبل رجلٌ من بني عبس، فنزل بحصين بن ضمضم، فلما علم أنه عبسيّ قتله، فكاد الصلح ينتقض، فسعى بالصلح وتحمل الدية الحارث بن عوف وهرم بن سنان المرّيين.

قوله: فَشَدَّ: أي: حَمَل حُصَين على العبسي فقتله. قوله: ولم تفزعْ بيوتٌ كثيرةٌ: أي: لم يَعْلَمْ أكثر قومه بفعله.

وأراد بالبيوت الأحياء والقبائل. ولو علموا بفعله لفزعوا، أي: لأغاثوا العبسي.

وقوله: إلى حيث ألقت رحلها: أي حيث كان شدة الأمر، يعني موضع الحرب، وأُمُّ قشعم: كنية الحرب، ويقال كنية المنيَّة.

والمعنى: أنّ حُصَينا شدّ على العبسي فقتله بعد الصلح، وحين سكنت الحرب، ويقال: هو دعاء على الحصين، أي خالف الجماعة، وعدا على الرجل، فصيره الله إلى هذه الشدّة.

الشاهد فيه: خفض «حيث» بإضافة «لدى» إليها، ففارقت بذلك الظرفية.

[فَشَدَّ ولم تَفْزَع بيوتٌ كثيرةٌ]		لدى حَيْثُ[١] أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَم

وقد تقع[٢] مفعولًا به[٣] وفاقاً للفارسي، وحَمَل عليه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٤]؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصبها «يَعْلَمُ»[٥]، محذوفاً مَدْلولًا عليه بـ«أَعْلَمُ» لا بـ«أَعْلَمُ» نفسه؛

= انظر: شرح الشواهد للبغدادي ١٣٣/٣، وشرح السيوطي ٣٨٥/١، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣، والخزانة ١٥٧/٣، وما بعدها، وانظر الديوان/٢٢.

(١) في م/١ «لدى حيثِ» وفي م٣/٦١ ب «لدى حيثُ»، وفي البقية من غير ضبط.

(٢) أي: حيث.

وفي طبعة مبارك وزميله «وقد تقع حيث» كذا مُصَرَّحاً بها، وليست في المخطوطات، ومثله في حاشية الأمير ١١٦/١، ووضعها الشيخ محمد محيي الدين بين حاصرتين إشارة إلى زيادتها من الحواشي، ولم أجدها في نص الدماميني.

(٣) في همع الهوامع ٢٠٨/٣ نقل السيوطي نص أبي حيان أن الصحيح أنها لا تتصرف، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ.. وانظر الخزانة ١٧٥/٣.

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ﴾ سورة الأنعام ١٢٤/٦.

هذا الرأي للحوفي، ومثله لأبي البقاء، وردّ أبو حيان نصبها على المفعوليّة.

(٥) قال أبو حيان في البحر ٢١٦/٤: «وقالوا: حيث، لا يمكن إقرارها على الظرفية، قال الحوفي: لأنه لا يكون في مكان أَعْلَمَ منه في مكان، فإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً على السَّعَة، والمفعول على السّعة لا يعمل فيه «أَعْلَم» لأنه لا يعمل في المفعولات، فيكون العاملَ فيه فِعْل دَلّ عليه «أَعْلَم».

وقال أبو البقاء: والتقدير: يعلم موضع رسالاته، وليس ظرفاً لأن التقدير: يَعْلَم في هذا المكان كذا وكذا، وليس المعنى عليه، وكذا قدَّره ابن عطية..

[قال أبو حيان]: وما قاله من أنه مفعول به.. تأباه قواعد النحو؛ لأن النحاة نّصوا على أن «حيث» من الظرف التي لا تتصرّف، وشذّ إضافة «لدى» إليها، وجَرّها بالباء، ونّصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرّفاً، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب «حيث» على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها. =

لأن أَفْعَلَ التفضيل لا بنصبَ المفعول به[١] ، فإن أَوَّلْته بعالمٍ جاز أن ينصبه في رأي[٢] بعضهم.

ولم تقع[٣] اسماً لـ «إنّ»[٤] خلافاً لابن[٥] مالك؛ ولا دليل له[٦] في قوله[٧]:

إنّ حيثُ استقرَّ مَنْ أنتَ راعيـ ـهِ حِمَىً فيهِ عِزَّةٌ وأَمانُ

= والذي يظهر لي إقرار «حيث» على الظرفية المجازية على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدّى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أَنْفَذُ علماً حيث يجعل رسالاته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا..».

وانظر المحرر ٣٤٠/٥، وحاشية الأمير ١١٧/١، والتبيان ٥٣٧/١، وشرح الكافية ٨٧/١، والشمني ٢٦٨/١.

(١) لا ينصب أفعل التفضل المفعول به مع بقائه على معنى التفضيل باتفاق؛ لضعف مشابهته للفعل، فإن وُجِد ما يُوْهِم ذلك قدّر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفاً كما فعل السابقون، وقد تبعهم المصنف. وانظر في هذا شرح الكافية ٢١٩/٢.

(٢) صرح بهذا ابن مالك في التسهيل قال: «ولا ينصب مفعولاً به، وقد يَدُلُّ على ناصبه، وإن أوّل بما لا تفضيل فيه جاز على رأيٍ أن ينصبه» انظر ص/١٣٥، وشرح الكافية ٢١٩/٢ - ٢٢٠، والدماميني /٢٦٨، والخزانة ١٥٧/٣.

(٣) في م٥/ «ولم يقع».

(٤) فـي طبعـة مبـارك وزميـلـه: لـ «أَنّ» كذا بهمزة مفتوحة، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/١٣٢.

(٥) قال ابن مالك: تصرُّفها نادر، ومن وقوعها مجردة عن الظرفية إن حيث.. البيت، ويأتي الحديث عنه. وانظر همع الهوامع ٢٠٨/٣.

(٦) أي لابن مالك.

(٧) البيت مجهول القائل، والشاهد فيه عند ابن مالك خروج «حيث» عن الظرفية، ومجيئها اسماً لإنّ. وقد رَدّ هذا أبو حيان، وجعل «حمى» اسمها مؤخّراً، والظرف خبراً مقدّماً كقولهم: إن عندك زيداً. وتعقّب البغدادي أبا حيان، فقال: «وفيه نظر [أي في تخريجه] فإن هذا الحمل غير مراد، وإنّ المعنى: إنّ مكاناً استقر فيه جماعة أنت راعيهم وحافظهم هو حمى فيه العزّة والأمان». انظر شرح البغدادي ١٣٩/٣، والخزانة ١٥٧/٣، ولم يذكره السيوطي.

لجواز تقدير «حيث» خبراً، و«حمىً»[(١)] اسماً[(٢)]، فإن قيل: يُؤَدِّي إلى جَعْل المكان[(٣)] حالاً في المكان[(٤)]، قلنا: هو نظير[(٥)] قولك: «إنّ في مكةَ دارَ زيدٍ»، ونظيره في الزمان[(٦)] **«إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة»**.

وتلزم[(٧)] «حيث» الإضافةَ إلى جملةٍ[(٨)]: اسميةً[(٩)] كانت أو فعليةً، وإضافتها إلى الفعلية أكثر[(١٠)]،

---

(١) هذا تخريج أبي حيان.

(٢) في م٣/٦١ ب «اسم إنّ».

(٣) وهو الحمى.

(٤) وهو محل الاستقرار، بخلاف تقرير ابن مالك فإنه ليس فيه إلا الإخبار عن مكان استقرار من يرعاه الممدوح بأنه مكان فيه عِزَّة وأمان، وهذا لا محذور فيه. انظر دماميني/٢٦٨، والدسوقي ١٤٣/١.

(٥) أي من جهة أن الأصغر مندرع في الأكبر، والكل ظرف للجزء، أي هو من ظرفية الخاص في العام، ولو كان ذلك العام اعتباراً كما هنا؛ لأن مكان من هو راعيه ليس أعم من المكان الذي يحميه بحسب المفهوم. دسوقي/١٤٣.

(٦) صحيح مسلم ١٣٩/٦ - ١٤٠ «عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إنّ في الجماعة لساعةً لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه، قال: وهي ساعة خفيفة» باب الجمعة وفي الحديث روايات أخر.
وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ «باب الساعة التي في يوم الجمعة».

(٧) في م٤/٦١ أ وم٥/٣٤ ب «ويلزم».

(٨) النص في همع الهوامع ٢٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧، وفي م٣/٦١ ب وم٤/٦١ أ «الجملة».

(٩) في شرح التصريح على التوضيح ٣٩/٢: «وشرط الإضافة إلى الاسمية أَلاّ يكون الخبر فيها فعلاً، نص على ذلك سيبويه». وانظر الكتاب ٥٤/١.

(١٠) قال الدماميني في الحاشية/٢٦٨: «أكثر من إضافتها إلى الاسمية، وذلك لأنّ «حيث» دالّة على المجازاة في المكان كإذ في الزمان نحو: حيث تجده فأكرمه، فكانت موقعاً للفعلية، لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أَقَلّ من استعمال «إذا»، ولعدم عراقتها في المجازاة دخلت على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقاً نحو: اجلس حيث زيد جالس».

ومن ثَمَّ[١] تَرَجَّح[٢] النصب في نحو «جلستُ حيثُ زيداً أراه»، ونَدَرَتْ إضافتها إلى المفرد[٣] كقوله[٤] :

[ونَطْعُنُهم حيث الحُبا بَعْدَ ضَرْبهم] ببِيضِ المواضي حيثُ لَيِّ العمائمِ

[أنشده ابن مالك][٥] ، والكسائي[٦] يقيسه.

---

(١) أي ومن وجهة كون إضافتها إلى الفعلية أكثر.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله/١٧٧ «رَجَح». وترجح النصب على الرفع لأنه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب.
انظر دماميني/٢٦٧٨، والدسوقي ١٤٤/١، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣.
قلتُ: هذا الذي رجحه هنا رأى غيره في أوضح المسالك ١٠/٢ في باب الاشتغال. وتعقب ابن مالك حيث ذهب إلى النصب بعد حيث في المثال: حيث زيداً تلقاه أكرمه. وانظر شرح التصريح ٣٠١/٢.

(٣) انظر التسهيل/٩٧.

(٤) البيت غير معروف قائله، ونسبه العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين، ويروى: تحت الحُبا، وكذا تحت الكُلى، ويروى عجزه: من تحت لوث العمائم
ونطعُنهم: بضم العين، وأجاز الفراء الفتح، والحُبا: جمع حُبْوَة وقيل: حِبْوَه بالكسر، وهو ما يحتبى به، وذلك بأن يجمع ظهره وساقيه بعمامته، والبيض: السيوف، المواضي: القواطع، لَيِّ العمائم: لَفُّها على الرؤوس.
والشاهد في البيت إضافة «حيث» إلى «الحُبا»، ثم إلى «لَيّ العمائم»، أي: إضافته إلى المفرد، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٤٠/٣ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، والخزانة ١٥٢/٣، وشرح التصريح ٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية/٩٣٨، وشرح الأشموني ٥٠٧/١، وشرح السيوطي ٣٨٩/١، وأوضح المسالك ١٩٣/٢، وحاشية الصبان ٢٤٣/٢، والعيني ٣٨٧/٣ «الفرزدق»، وشرح المفصل ٩١/٤ و ٩٢، الارتشاف/١٤٤٩، شرح المفصل ٩١/٤.

(٥) ليس في المخطوطات، وهي زيادة من حاشية الأمير ١١٧/١، وقد أثبتها عنه مبارك وزميله في ص/١٧٧ وكذا الشيخ محمد محيي الدين فقد وضعها بين معقوفين انظر ص/١٣٢.

(٦) في شرح التصريح ٣٩/٢ «ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي» وانظر الخزانة ١٥٥/٣ ونص الكسائي فيه منقول من الارتشاف لأبي حيان، انظر الارتشاف/١٤٤٩.

[[١] ويمكن أن يُخَرَّج عليه قول الفقهاء: من حيث أنَّ كذا].

وأَنْدَرُ من ذلك[٢] إضافتُها إلى جملةٍ[٣] محذوفة[٤]، كقوله[٥]:

إذا رَيْدَةٌ من حَيْثُ ما نَفَحَتْ له ... أَتَاهُ بِرِيَّاها خليلٌ يُوَاصِلُهْ

---

(١) هذه الزيادة ليست في المخطوطات، وهي مثبتة في حاشية الأمير ١١٧/١، وذكر هذه الزيادة الدماميني في حاشيته/٢٦٩ على أنها شرح من شرحه قال: «[والكسائي يقيسه]، ويمكن أن يُخَرَّج عليه قول الفقهاء: من حيث أن كذا، بفتح همزة «أنّ»، والأولى عندي أن يُخَرَّج على أن «حيث» مضافة إلى الجملة على الجادّة، وأنّ ومعمولاها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة، والخبر محذوف، وحَذْفُ خبر المبتدأ بعد «حيث» عزيز».

وجاءت هذه الزيادة هنا في المتن في حاشية الدسوقي ١٤٤/١، ونص ابن هشام في الخزانة ١٥٢/٣، ولم أجد هذه الزيادة فيه.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ١٤٨/٣ عن أبي اليمن الكندي: «وأما وقوع المفتوحة بعد حيث، فلا أعلمه ورد أيضاً عن العلماء، ولاعن العرب، ولكنني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين، وبعض متأخِّري النحاة على سبيل التعليل، يقولون: من حيث أنه كذا وكذا، يريدون: من أجل كذا وكذا، وليس ذلك في عباراتهم مما يُجْعَلُ أصلاً يُرْجَع إليه، أو يُعْتَدُّ به، إلا أن المفتوحة وإن كانت مع ما بعدها في تأويل المفرد فإنها تقع موقع الجملة من المبتدأ والخبر..».

(٢) أي من إضافتها إلى المفرد.

(٣) في م٥/٣٤ ب «الجملة».

(٤) في همع الهوامع ٢٠٧/٣ «وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوَّضاً عنها «ما»، كقوله: إذا ريدة من حيث ما نفحت له، أي من حيث هَبّت».

(٥) البيت لأبي حَيّة النميري، يصف فيه حماراً.

والرَّيدة: ريح لَيِّنة الهبوب، و«ما» بعد «حيث» زائدة، ونفحت: هَبّت، والريّا: الريح التي تملأ الأنف، وقيل: المراد بالخليل هنا الأنف.

والشاهد في البيت إضافة «حيث» إلى جملة محذوفة، والتقدير: إذا ريدة نفحت له من حيث هَبّت.

فريدة: فاعل بفعل محذوف يفسره «نفحت».

وقال أبو حيان في شرح التسهيل «جعل ما عوضاً كما جعل التنوين في حينئذٍ» أراد أنها عوض عن الجملة المحذوفة. =

أيْ: إذا ريدةٌ نفحت له من حيث هَبَّت؛ وذلك لأنّ «ريدة» فاعل بمحذوف[(١)] يُفَسِّره «نفحت»، فلو كان «نفحَت» مضافاً إليه «حيث» لَزِمَ بطلانُ التفسير[(٢)]؛ إذ المضاف[(٣)] إليه لا يعمل فيما قبل[(٤)] المضاف[(٥)]، فلا[(٦)] يُفَسِّر عاملًا فيه[(٧)].

قال أبو الفتح في كتاب «التمام»[(٨)]: «ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها». انتهى.

= وأبو حية النميري هو الهيثم بن الربيع، وقيل اسمه المشمر، شاعر مجيد متقدِّم من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، ومدح الخلفاء فيهما جميعاً، وكان فصيحاً راجزاً من ساكني البصرة، وكان أهوج جباناً بخيلاً كذاباً معروفاً بذلك، توفي في بضع وثمانين ومئة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٨/٣، وشرح السيوطي ٣٩٠/١، وهمع الهوامع ٢٠٧/٣، والخزانة ١٥٢/٣، والعيني ٣٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية/٩٣٨، واللسان والتاج/ ريد، خلل، الدر المصون ٨٩/٥، البحر ٢٩٤/٦ «نفخت له».

(١) في م٢/٢٣ أ «لمحذوف».

(٢) أي تفسير «نفحت» لعامل «ريدة» المحذوف.

(٣) وهو «نفحت».

(٤) في م١/٤٠ أ «فيما قبله».

(٥) أي لا يعمل «نفحت» فيما قبل «حيث».

(٦) في حاشية الأمير ١٨٨/١ «لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً» وقد أثبت هذه الزيادة مبارك وزميله في ص/١٧٨، وكذا الشيخ محمد محيي الدين في ص/١٣٢ وهذه الزيادة ليست فيما بين يدي من المخطوطات، ولم أجدها في حاشية الدماميني.

(٧) فيه: مثبتة في م١/٤٠ أ وم٢/٣٢ أ وم٤/٦١ ب وم٣/٦١ ب، وليست في م٥/٣٥ أ، ولا هي في المطبوع.

(٨) هو كتاب في تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين، ونص ابن جني هذا في الخزانة ١٥٣/٣، وشرح الشواهد للبغدادي ١٤٣/٣.

ورأيت بخطِّ الضابطين[١] :

أمـا تـرى حيثَ سهيـلٍ طالعـاً

بفتح ثاء[٢] «حيث»، وخَفْضِ «سهيل»[٣] ، و«حيثُ» بالضم، و«سهيلٌ» بالرفع[٤] ، أي موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافَّة[٥] ضُمِّنَتْ معنى الشرط ، وجزمت[٦] الفعلين ، كقوله[٧] :

حيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لك اللـــــهُ نجاحاً في غابر الأزمان

---

(١) الرجز مجهول القائل، وبعده: نجماً يضيء كالشهاب لامعاً. وحيث: منصوب على الظرفية، أو المفعولية، وتكون «رأى» من القلب تستدعي مفعولين: الأول: حيث، والثاني: طالعاً، أو من رؤية البصر، وحيث: مفعوله، وطالعاً: حال.
وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٣/١٥١، والسيوطي ١/٣٩٠، والخزانة ٣/١٥٥، والعيني ٣/٣٨٤، والصبان ٢/٢٥٤، وهمع الهوامع ٣/٢٠٦، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧.

(٢) كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني، وعند مبارك وزميله ص/١٧٨ «بفتح الثاء من حيث»، وكذا عند الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله تعالى.

(٣) حيث ظرف أضيف إلى سهيل، فلذلك جَرّه، وطالعاً: مفعول «ترى» لأنه من رؤية البصر.

(٤) وهو مبتدأ، وتكون الإضافة على هذا الضبط إلى جملة اسمية.

(٥) أي عن الإضافة، واحترز بهذا عن «ما» الزائدة، و«ما» المصدرية، وفي شرح الكافية ٢/٢٥٤ «وأما حيثما فنقول «ما» فيها كافّة لحيث عن الإضافة لا زائدة..، وذلك أنّ «حيث» كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصّصة بسبب المضاف إليه فكفتها عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط، وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها تجزم لتضمنها معنى «إنْ» التي هي للإبهام..» وانظر المقتضب ٢/١٦٢، والبحر ١/٤٢٩، والكتاب ١/٤٣٢ - ٤٣٣.

(٦) وفي توضيح المقاصد ٤/٤٤٢: «وأجاز الفراء الجزم بحيث دون ما».

(٧) قائله غير معروف.
وغابر الأزمان: ماضيها ومستقبلها؛ لأن المستقبل باق، وهذا هو المراد.
والشاهد فيه أن «حيث» عندما اتصلت بها «ما» الكافّة جزمت الفعلين: تستقم، ويقدر. =

وهذا البيت دليل عندي[١] على مجيئها للزمان.

* * *

= انظر شرح الشواهد ٣/٥٣، وشرح السيوطي ١/٣٩١، وشرح الأشموني ٢/٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٣٠، والعيني ٤/٤٢٦، وشذور الذهب/٣٣٧، وقطر الندى/٨٩، والصبان ٤/٩.

(١) في حاشية الأمير ١/١١٨ «الحق أنه لا مانع من بقائها للمكان».

كما تعقبه الدماميني بأن ذلك جاءه من ذكر الزمان، وأنه ليس بقاطع لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك الله النجاح في المستقبل. وتعقّب الشمني الدماميني انظر ١/٢٧٠ - ٢٧١. ورد الدماميني في الخزانة ٣/١٦٢.

حرف الخـاء

٤١ ـ خَلَا

«خَلَا» على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً[(١)] للمستثنى، ثم قيل[(٢)]: موضعها[(٣)] نَصْبٌ عن تمام[(٤)] الكلام، وقيل: تتعلَّق[(٥)] بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجرِّ، والصواب عندي الأولُ[(٦)]؛ لأنها لا تُعَدِّي[(٧)] الأفعالَ إلى الأسماء، أي لا تُوَصِّل

---

(١) مثل: قام القوم خلا زيدٍ.
وفي رصف المباني/١٨٥ «حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه..، هذا هو الكثير فيها».
وقال ابن يعيش: «وبعض العرب يجعل «خلا» حرف خفض، فيخفض المستثنى على كل حال» شرح المفصل ٢/٧٨.
وانظر التسهيل/١٠٥، وشرح التصريح ١/٣٦٣، والجنى الداني/٤٢٦، ومعاني الحروف للرماني/١٠٦، وشرح الكافية الشافية/٧٢١.

(٢) النص للمرادي، قال في الجنى الداني/٤٣٧: «واعلم أنّ «خلا» إذا جَرّت ففيها خلاف، فقيل: هي في موضع نصب عن تمام الكلام، وقيل تتعلَّق بالفعل أو معنى الفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد» تأمل! وقارن بين النصين!!.

(٣) أي موضعها مع معمولها وهو المجرور في محل نصب.

(٤) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدِّمة عليهما التي انتصبا عن تمامها.
وقال الدماميني: «نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام، فينصب كما ينصب المستثنى في قولك: قام القوم إلا زيداً» الحاشية/٢٧٠.

(٥) أي فيكون معمولها في محل نصب بالعامل قبلها على قاعدة أحرف الجر، فيكونان في موضع المفعول به، كمررت بزيد، إلاَّ أنّ تعديتهما على جهة السلب، قاله الجرجاني. انظر شرح التصريح ١/٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٦) أي النصب عن تمام الكلام، وتعقبه الدماميني فقال: «ولقائل أن يقول لا نسلِّم أن التعدية ماذكره، وإنما معناها جعل المجرور مفعولاً لذلك الفعل، ولا يلزم فيه إثبات ذلك المعنى للمجرور، بل إيصاله على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه..» ص/٢٣٠.

(٧) في حاشية الأمير ١/١١٨ «وقوله: لا تعدِّي، يقال: التعدية هي الربط على المعنى الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا الإخراج، وقد قال المصنف بذلك في «على الاستدراكية». =

معناها[١] إليها، بل تزيلُ معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها[٢] بمنزلة «إلّا»[٣]، وهي غير متعلّقة[٤].

والثاني[٥] : أن تكون فعلًا متعدّياً[٦] ناصباً[٧] له، وفاعلها[٨] على الحدّ المذكور

= وانظر مثل هذا عند الشمني ١/٢٧١.

وتوضيح النص السابق أنه في قولنا: مررت بزيد، فالباء أوصلت المرور إلى زيد، فصار ممروراً به، وأما في: قام القوم خلا زيدٍ فإن القيام مُزال عنه.

ونص المصنِّف في «على» الاستدراكية: «وتَعَلُّق «على» هذه بما قبلها عند من قال به كتعلُّق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج..».

(١) أي معنى الأفعال إلى الأسماء.

(٢) أي: خلا.

(٣) قال الدماميني في ص/٢٧٠: «وأما الاستدلال بأنها بمنزلة إلاّ وهي غير متعلقة فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرفٍ بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه، ألا ترى أنّ «إلاّ» التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجرَّ، وهذا الحرف يعمله؟!».

(٤) أي: «إلا» غير متعلقة، فكذا «خلا».

(٥) الثاني من وجهي «خلا».

(٦) قال المرادي: «خلا: لفظ مشترك، يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً، وهي في الحالين، من أدوات الاستثناء، فإذا كانت حرفاً جرَّت الاسم المستثنى بها..، وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى، نحو: قام القوم خلا زيداً، وكلا الوجهين، أعني الجرَّ والنصب، ثابتٌ بالنقل الصحيح عن العرب». انظر الجنى الداني/٤٣٦، وشرح المفَصَّل ٢/٧٨.

وقوله متعدياً، أي: بنفسه واحترز بهذا عن أن يكون قاصراً متعدياً بغيره أي: بواسطة، كقولك: خلت الدار من الأنيس، وهذا المعنى ليس مراداً بالاستثناء، وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يَتَعَدَّى بنفسه كقولهم: افعل هذا، وخلاك ذَمٌّ. انظر دماميني/٢٧١، وكذا الدسوقي ١/١٤٥.

(٧) أي ناصباً للمستثنى.

(٨) أي فاعل «خلا» الناصب للمستثنى.

في فاعل «حاشا»[١] .

والجملة[٢] مستأنفة[٣]، أو حالية، على خلافٍ في ذلك، وتقول: «قاموا خلا زيداً»، وإِن شئت خَفَضت، إلّا[٤] في نحو قول لبيد[٥] :

أَلَا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ	[وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ]

---

(١) أي ضمير اسم الفاعل، أو المصدر، أو البعض المفهوم من الكل المتقدّم.
فإذا قلنا: قام القوم خلا زيداً فالتقدير: خلا هو، أي القائم، زيداً. وأما على مصدر الفعل أي: خلا القيام زيداً، وأما على البعض المدلول عليه بكلّه السابق أي: خلا هو أي بعضهم زيداً.
وانظر شرح التصريح ١/٣٦٤، وشرح المفصل ٢/٧٧ - ٧٨، والكتاب ١/٣٧٧، وشرح الكافية ١/ ٢٣٠.

(٢) أي الجملة الاستثنائية.

(٣) أي: لا محل لها من الإعراب، ونسب الاستئناف والحالية المرادي إلى السيرافي، قال: «وإذا نصبت فاختلف في جملتها هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً، وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى إلاّ، قال ابن عصفور: وهو الصحيح». انظر الجنى الداني/٤٣٧ - ٤٣٨.

(٤) أي: إن الخفض جائز في كل تركيب إلاّ في قول لبيد هذا لوجود «ما»، وسيأتي في آخر هذا الباب أن هناك من أجاز الجرّ مع جود «ما».

(٥) قائل البيت لبيد، وشطره الثاني غير مثبت في المخطوطات، والشاهد فيه أن «خلا» إذا تقدَّمها «ما»المصدرية، وجب نصب المستثنى بها.
وتقدّم البيت في باب «أم». وهو من قصيدة رثى بها النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، كما تقدَّمت ترجمة لبيد.
وانظر هذا البيت في شرح البغدادي ٣/١٥٤، والصبان ١/٢٨، ٢/١٦٤، وشرح التصريح ١/ ٣٦٤، وأوضح المسالك ٢/٧٤، والعيني ١/٥،٧ و٣/١٣٤، وشرح السيوطي/١٥٠، ١٥٣، ١٩٣، ٣٩٢، ٥٣١، وشرح المفصّل ٢/٧٨، وشرح الكافية الشافية/٧٢٢، الديوان/٢٥٦، الخزانة ١/٣٤٠.

وذلك لأنَّ «ما» في(١) هذه مصدرية؛ فدخولُها(٢) يعيِّن الفعليّة، وموضع «ما خلا» نَصْبٌ، فقال السيرافي(٣) : على الحال، كما يقع المصدر الصريح في نحو(٤) «أرسلها العراكَ».

وقيل: على الظرف(٥) على نيابتها وصِلَتِها(٦) عن الوقت؛ فمعنى: «قاموا ما خلا

---

(١) يتعيّن النصب مع «ما» على مذهب الجمهور، شرح الكافية الشافية/٧٢٢.
قال سيبويه: «فإذا قلت: ماخلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن «ما» اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا، وهي «ما» التي في قولك: أَفْعَلُ ما فَعَلْتَ». انظر الكتاب ٣٧٧/١.
وانظر شرح التصريح ٣٦٤/١، وشرح الكافية الشافية/٧٢٢، معاني الحروف للرماني/١٠٦، رصف المباني/١٨٦، وشرح الكافية ٢٣٠/١.

(٢) دخول «ما» يعيّن الفعلية المقتضية للنصب، وينفي الحرفية.

(٣) قام القوم ماخلا زيداً، أي: خالين أو مجاوزين زيداً، فهو حال من الفاعل.
قال المرادي: «وإذا دخلت عليها «ما» المصدرية فـ «ما» والفعل في موضع نصب بلا خلاف، ولكن اختلفوا في وجه انتصابه، فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح، وهذا قول السيرافي..». انظر الجنى الداني/٤٢٨.

(٤) أي أرسلها معتركة، وهذا إشارة إلى بيت لبيد يصف حماراً وأُتُنَه فيقول:

فَـأَرْسَـلَـهـا الـعـراكَ ولـم يَـذُدْهـا ... ولـم يُـشْـفِـق عـلـى نـغـصِ الـدّخـال

وقد ذكر المصنف هذا ليرد على اعتراض المعترض بأن تقدير «خلوهم» يؤدي إلى مجيء الحال معرفة، بأن حكمه كحكم ما جاء في بيت لبيد، وقد تعقبه الدماميني. انظر الحاشية ٢٧١/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٦٤/١ - ٣٦٥.

(٥) أي موضع «ماخلا» نصب على الظرف.

(٦) وعند الدماميني/٢٧١ «أي بالنصب على أنها مفعول معه، أي نيابتها مع صلتها عن الوقت، وجَرِّ الصلة بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض يأباه أكثر البصريين..».
وقال الدسوقي في ١٤٥/١ «أي مع صلتها، فالواو بمعنى «مع» لا عاطفة، وإلا لزم العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار».

زيداً» على الأول[١] : قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني[٢] : قاموا وقت خُلُوِّهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في مَحَلّها[٣] خافضةً وناصبةً ثابتٌ في «حاشا» و«عدا».

وقال ابن خروف: «على الاستثناء[٤] ، كانتصاب «غير» في «قاموا غيرَ زيدٍ».

وزعم الجَرْمي والربَعي والكسائي والفارسي[٥] وابن جني أنه قد يجوزُ الجرّ[٦]

---

(١) أي: على تقدير الحال، وفيها معنى الاستثناء.

(٢) وهو الظرف، قال المرادي: «وقيل منصوب على الظرف، وما: مصدرية ظرفية، أي: وقت خلوهم، ودخله معنى الاستثناء». الجنى الداني/٤٣٨، وانظر شرح التصريح ٣٦٥/١.

(٣) أي في محل «خلا» في حال خفضها ما بعدها ونصبه.

(٤) أي: موضع «ماخلا» نصب على الاستثناء، لا على الحال على مذهب السيرافي، ولا على الظرفية على مذهب غيره.
قال المرادي: «وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب «غير» في قولك: قام القوم غير زيد».
انظر الجنى الداني/٤٣٨، وهذا عين نص ابن هشام.

(٥) الفارسي لم يجز فيه غير النصب في الإيضاح العضدي ٢١٠/١، وذكر الجر في كتاب الشعر ٢٥/١.

(٦) أغلب النقل في هذه المسألة عن الجرمي.
قال ابن مالك: «وحكى الجرمي الجرَّ مع «ما» عن بعض العرب، حكاه في كتاب الفرخ». ثم قال: «وانفرد الجرمي بإجازة الجرّ بعدا وخلا مقرونتين بما، على أن تكون زائدة» انظر شرح الكافية الشافية/٧٢٢.
ولم ينقل هذا ابن مالك في التسهيل عن غير الجرمي انظر ص/١٠٥ وكذا المرادي في الجنى الداني/٤٣٦.
وذكره الرماني في معاني الحروف ص/١٠٧ عن الكسائي وحده.
وقال أبو حيان في التسهيل: «وأجاز الكسائي والجرمي وأبو علي في «كتاب الشعر» والرَّبعي الجرّ بعد ماخلا وماعدا، فعلى قولهم تكون «ما» زائدة، وخلا وعدا حرفا جَرّ.

على تقدير «ما» زائدةً، فإن[١] قالوا ذلك بالقياس ففاسِد؛ لأنّ «ما» لا تُزاد قبل الجارّ[٢] والمجرور، بل بعده[٣] ، نحو قوله تعالى[٤]: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، [٥] ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٦] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه.

* * *

قال بعض أصحابنا: النصب هو الكثير الشائع، والجرمي يخفض، فإن كان ذلك منه قياساً فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتها، وإن كان حكي فهو شذوذ. اهـ.

[قال أبو حيان]: والجرمي حكاه عن العرب، ذكر ذلك في باب الجر من كتاب الفرح». انظر نص أبي حيان في شرح البغدادي ١٥٥/٣.

(١) النص ليس للمصنف، بل هو لشيخه أبي حيان فيما نقله عن بعض أصحابه، وقد نقلتُ هذا النص قبل قليل من شرح الشواهد للبغدادي، وهو منقول من شرح التسهيل، والنص نفسه مثبت في الجنى الداني للمرادي/٤٣٦ ـ ٤٣٧ ويبدو أنه هو أيضاً أخذه من شيخه أبي حيان.

(٢) أي: قبل خلا، وما بعده مجرور بها.

(٣) أي بعد الجار.

(٤) الآيتـــان : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ * قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ . سورة المؤمنين ٣٩/٢٣ ـ ٤٠.

أي: عن قليل، ومعناه من وقت قليل.

قال أبو حيان: «أي عن زمن قليل، وما: توكيد للقلة، وقليل صفة لزمن محذوف..» البحر ٤٠٥/٦.

(٥) الآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾. سورة آل عمران ١٥٩/٣.

قال أبو حيان: «وما: هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، مقرّر في علم العربية، وذهب بعض الناس إلى أنها نكرة تامة، ورحمة بدل منها، وقيل: «ما» هنا استفهامية..». البحر المحيط ٩٧/٣.

(٦) قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مثبت في م٢/٢٣ أ وم٥/٣٥ أ.

حرف الـرّاء

٤٢ - رُبّ

رُبّ: حَرْفُ جَرٍّ(١)، خلافاً(٢) للكوفيين(٣) في دعوى اسميته، وقولُهم إنه أُخْبِرَ عنه في قَوْلِهِ(٤):

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ عاراً عليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

(١) هي حرف جرّ عند البصريين، ورَجّح هذا ابن يعيش. انظر شرح المفصل ٢٦/٨ - ٢٧.
وقال ابن مالك: «وليست اسماً خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر..» التسهيل/١٤٧ - ١٤٨.
وانظر معاني الحروف للرماني/١٠٦، والجنى الداني/٤٣٩، وهمع الهوامع ١٧٣/٤، والأصول لابن السراج ٤١٦/١.

(٢) قوله «خلافاً» يعني أنه يُؤَيِّد البصريين فيما ذهبوا إليه.

(٣) هو رأي الكوفيين والأخفش وابن الطراوة، ورَجّح الرضي في شرح الكافية هذا المذهب في «رُبَّ» قال: «وهي حرف جرّ عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش، وإنما حَمَلَهُم على ارتكاب جَعْلها حرفاً مع أنها في التقليل مثل «كم» في التكثير، ولا خلاف في اسميتها، بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة «كم» أنهم لم يَرَوْها تنجرُّ بحرف جرّ، ولا بإضافةٍ كما ينجرُّ «كم»، فلا يقال: بِرُبَّ رجلٍ، ولا غلامُ رُبَّ رَجُلٍ...
ويقوِّي عندي مَذْهَبَ الأخفش والكوفيين أعني كونها اسماً، فَرُبَّ مضاف إلى النكرة، فمعنى: رُبَّ رجل، في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى: كم رجل، كثير من هذا الجنس، وإعرابه رَفْع أبداً على أنه مبتدأٌ لا خَبَرَ له..». شرح الكافية ٣٣٠/٢ - ٣٣١.
وانظر حاشية الأمير ١١٨/١ فقد نقل رأي الرضي.

(٤) تقدَّم الحديث عن البيت في باب «إنْ» في الجزء الأول، وقائله ثابت قُطْنَة يرثي يزيد بن المهلب.
وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ «رُبَّ» مبتدأٌ مضافٌ إلى «قَتْلٍ»، وخبرُه «عارُ»، وهذا عندهم دليل على اسميته.
قال المرادي: «ورُدّ [أي احتجاج الكوفيين به] بأن الرواية الشهيرة: وبعضُ قَتْلٍ عارُ. وإنْ صَحَّتْ هذه الرواية [أي: رُبَّ..] فعارُ خَبَرُ مبتدأ محذوفٍ أَيْ: هو عارُ. أو خبرٌ عن مجرور رُبَّ؛ إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودَخَلَ عليه حرف جَرٍّ هو كالزائد». انظر الجنى الداني/٤٣٩.

ممنوعٌ[١]، بل «عارُ» خبرٌ لمحذوف[٢]، والجملة[٣] صفةٌ للمجرور، أو خبرٌ[٤] للمجرور؛ إذ هو في موضع[٥] مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناه[٦] التقليل[٧] دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ وجماعة، بل تَرِدُ للتكثير كثيراً وللتقليل قليلًا.

---

(١) ممنوعٌ: خبر لقوله: وقولُهم إنه أخبر عنه.. والنص هنا مأخوذ من المرادي.

(٢) في م٥/٣٥ أ «بمحذوف».
وقوله خبر لمحذوف يعني أن الأصل فيه: ورُبَّ قَتْلٍ هو عارٌ.

(٣) جملة: هو عار، صفة للمجرور وهو «قَتْلٍ».

(٤) الجملة الاسمية: هو عار خبر عن «قتلٍ» لأنه مبتدأ.

(٥) وجاز الابتداء بالنكرة هنا لوجود المُسَوِّغ، وهو الوصف المقدَّر، أي: رُبَّ قتلٍ ذميمٍ، والدليل على هذا الوصف قولُه: «عارُ».
انظر حاشية الأمير ١١٩/١ والدماميني/٢٧٢، والدسوقي ١٤٦/١.

(٦) في طبعة مبارك وزميله «معناها» بضمير المؤنث، ومثله عند الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير، وما أثبتُّه من المخطوطات، وحاشيتي الدماميني والدسوقي.

(٧) تلخيص مذاهب المتقدِّمين في معنى «رُبَّ» على ما يلي:
١ ـ للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين والزمخشري، ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه والخليل وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والفارسي.
٢ ـ للتكثير، ونقله صاحب الإفصاح عن صاحب العين وابن دُرُسْتُوَيْهِ وجماعة.
٣ ـ تكون للتكثير والتقليل، فهي من الأضداد من غير غلبة أحدهما على الآخر، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف، ونقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.
٤ ـ أنها أكثر ما تكون للتقليل، وهو للفارابي وطائفة.
٥ ـ أنها أكثر ما تكون للتكثير،والتقليل بها نادر، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل، واختاره ابن هشام.
٦ ـ أنها حرف إثباتٍ لم يُوْضَع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مُسْتَفادٌ من السياق، واختاره أبو حيان.
٧ ـ أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وهو قولُ الأعلم وابن السِّيد. =

فمن الأول[١] قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[٢]، وفي الحديث[٣] : «**يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنيا عارِيَةٌ يَوْمَ القيامة**».

= انظر الجنى الداني/٤٣٩ ـ ٤٤٠، وهمع الهوامع ١٧٤/٤، والمقتضب ١٣٩/٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٨، ورصف المباني/١٨٨.

(١) وهو مجيئها للتكثير.

(٢) سورة الحجر ٢/١٥.

قال أبو حيان: «ولما كان عند الزمخشري وغيره أنَّ «رُبَّ» للتقليل احتاجوا إلى تأويل مجيء «رُبَّ» هنا، وطَوَّل الزمخشري في تأويل ذلك.

ومن قال: إنها للتكثير، فالتكثير فيها هنا ظاهر؛ لأن ودادتهم ذلك كثيرة، ومن قال: إنها للتقليل، والتكثير يفهم من سياق الكلام لا من موضوع «رُبَّ» قال: دَلَّ سياق الكلام على الكثرة، وقيل: تَدْهَشُهم أهوالُ ذلك اليوم فيبقون مبهوتين، فإذا كان منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنَّوا ذلك، فقلَّلَ».

انظر البحر ٤٤٤/٥، والكشاف ١٨٦/٢، والمحرر ٢٨٠/١.

وقال أبو البقاء: «وأَصْلُ رُبَّ أن يَقَع للتقليل، وهي هنا للتكثير والتحقيق» التبيان/٧٧٦.

(٣) جاء الحديث في باب التهجُّد في صحيح البخاري.

قال ابن حجر في فتح الباري ٨/٣: «حدثنا ابن مقاتل.. عن أم سلمة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: سبحانَ الله! ماذا أُنزِلَ الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، من يُوْقِظ صَوَاحِبَ الحُجُرات، يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ في الآخرة» وفي الحديث تحريض على صلاة الليل، وأصحاب الحجرات: أزواجه ﷺ.

وتكرر الحديث في باب الفِتَن مع خلاف في اللفظ، فليس فيه «يا» قبل «رب»، وفيه زيادة فاء «فَرُبّ»، وفيه رواية أخرى «كم من كاسية..» كذا.

قال ابن حجر في الفتح عند حديثه عن رواية «كم» ١٩/١٣ «وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن رُبَّ أكثر ما ترد للتكثير..» وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٤، فقد ذكر ابن مالك نص الحديث من النثر شاهداً للتكثير، قال: «فليس المراد أن ذلك قليل بل المراد أنّ الصنف المتَّصِف بهذا من النساء كثير».

وانظر شرح الأشموني ٢٧٨/١، وحاشية الصبان ٢٢٦/٢.

وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان[١] : «يا رُبَّ صائِمِهِ لن يَصُومَهُ، ويا رُبَّ قائِمِهِ لن يَقُومَه» وهو مما تَمَسَّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعلِ[٢] المجرَّدِ[٣] بمعنى الماضي، قال الشاعر[٤] :

فَيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ ولَيْلَةٍ   بآنِسَةٍ كأنَّها خَطُّ تِمْثالِ

---

(١) قول الأعرابي ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ص/١٠٦، قال: «وقد اجتمع المضيُّ والاستقبالُ فيما حكى الكسائي من قولِ بعضِ العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان: رُبّ صائمةٍ لن تصومه ورُبّ قائمة لن تقومه».
كذا جاء النص: صائمةٍ، قائمة، وليس بالصواب فالخطأ من المحقق! أو هو تصحيف.
ونص هذا القول يُحَرِّض على القيام والصيام، والمعنى أن كثيراً ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده، وكثيراً مما قامه لا يقوم مثله بَعْدُ لاخترام المنيّة له، فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه إن أدركتموه، فغرضه تعلّق بالتكثير لا التقليل. انظر الدماميني/٢٧٣، وشرح التصريح ١٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/١، وحاشية الصبان ٢٢١/٢.

(٢) ما تمسّك به الكسائي رَدّه العلماء، فهو عند الجمهور من باب حكاية الحال.
وفي حاشية الأمير ١١٩/١ «لأنّ صائم» مضاف للهاء، فلو لم يكن عاملاً فيها كانت الإضافة مَحْضَةً، فيكون معرفة، ومَدْخُولُ رُبّ لا يكون إلا نكرة، والقوم يجعلونه من حكاية الحال».
وقال الشُّمنّي ٢٧٣/١: «وجه التمسُّكِ أنَّ اسم الفاعل فيه ماضٍ، فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافاً إليه، وامتنع جَرّه برُبَّ؛ لأن إضافته حينئذٍ من إضافة الوصف إلى غير معموله، وهي إضافة مَحْضَة مفيدة للتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، ورُبَّ لا تدخل إلاّ على النكرة» وانظر تعليق الدماميني على ما ذهب إليه الكسائي، في الموضع نفسه.

(٣) في م٥/٣٥ ب «المجرور»، وفي م٣/٦٢ ب «المجرد من أل».

(٤) البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها:

*ألاَ عِمْ صباحاً أيها الطلل البالي   وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وقبله:

*ألا زعمت بسباسةُ اليوم أنني   كبرت وألاّ يَشْهَدَ اللهوَ أمثالي

قوله: فيا رُبَّ: ورُوي أيضاً: بلى رُبَّ يومٍ. وبسباسة: امرأة من بني أَسَد، ويا: للتنبيه.

وقال آخرِ(١) :

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعْنَ ثوبي شَمَالاتُ

ووجه(٢) الدليل(٣) أنَّ الآيةَ والحديثَ والمثالَ مَسُوقةٌ(٤) للتخويف، والبيتين(٥) مَسُوقان للافتخار، ولا يُناسبُ واحداً منهما التقليلُ.

= والآنِسَةُ: المرأة التي تأنس بحديثها، والخطُّ: الكتابة. والتمثال: الصورة
ومعنى البيت: لهوت أياماً وليالي كثيرة بامرأة تشبه في الحسن صورة التمثال.والشاهد في البيت مجيء «رُبَّ» للتكير.
وقد تقدَّم عن بعض النحويين أنها تكون للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.
وانظر الشاهد في ديوانه/٢٩ «ط دار المعارف»، والمقرب ١/١٩٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٦١، وهمع الهوامع ٤/١٧٦، وشرح السيوطي ١/٣٤١ و ٣٩٣، وشرح التصريح ٢/١٨. وفي الديوان «ويا رُبَّ».

(١) البيت لجذيمة الأبرش، وهو ملك الحيرة، وهو آخر من ملك من قضاعة فيه، وهو يصف سريةً أَسْرى بها، وأَوْفَيْتُ: أشرفت، والعَلَم: الجبل، والشمالات: جمع الشَّمَال من الرياح، وهي تهب بشدة في أكثر أحوالها، والمعنى: أنه كان ربيئةً لجيشه فقد صعد إلى موضعٍ عالٍ يرقب من يأتيهم، ولم يَكِل ذلك إلى أحد أَخْذاً بالحزم والثقة.
والشاهد في البيت: مجيء «رُبَّ» للتكثير، قال أبو علي: «هذا موضعٌ التكثيرُ فيه أَوْلى من التقليل».
وجذيمة كان شاعراً، ويقال له الوضَّاح لِبَرَصٍ كان به، وقد مَلَكَ بعد أبيه ستين سنة.
انظر البيت في شرح البغدادي ٣/١٦٣، وشرح اللمع ١/١٦٨، ورصف المباني/٣٣٥، والكتاب ٢/١٥٣، والخزانة ٤/٥٦٧، والعيني ٣/٣٤٤، وأمالي الشجري ٢/٢٤٣، وشرح المفصل ٩/٤٠، والإيضاح العضدي ١/٢٥٣، وشرح السيوطي١/٣٩٣، والمقتضب ٣/١٥، وشرح الكافية الشافية/١٤٠٦، وشرح التصريح ٢/٢٢، ٢٠٦، وهمع الهوامع ٤/٢٣٠.

(٢) في م٢/٢٣ ب وم٤/٦٢ ب ونسخة الدماميني «وتوجيه ذلك»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «ووجه الدليل»، وقال الدماميني: «وفي بعض النسخ «ووجهه»، أي الدليل».

(٣) أي وجه الاستدلال بالشواهد المذكورة للتكثير، وهي: «رُبَما يود الذين كفروا..» الآية، ونص الحديث «يا رُبّ كاسية..» وقول الأعراب «يا رُبّ صائمه..».

(٤) قال الدماميني ١/٢٧٤: «والأَحْسَنُ مَسُوقات».

(٥) بيت امرئ القيس: فيا رب يوم...، وبيت جذيمة: ربما أوفيت..

ومن الثاني[١] قولُ أبي طالبٍ[٢] في النبي[٣] ﷺ[٤]:

**وأَبْيَضَ يُسْتَسْقى الغمامُ بوجهِهِ 	ثِمَالُ اليتامى عِصْمَةٌ للأراملِ**

وقول الآخر[٥]:

**أَلا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ 	وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوان**

---

(١) وهو مجيء «رُبَّ» للتقليل.

(٢) عَمُّ النبيّ ﷺ، وهو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، وقد توفي في النصف الثاني من شوال في السنة العاشرة، وهو ابن بضع وثمانين سنة، واختلف في إسلامه.

(٣) هذه الزيادة جاءت بعد البيت: «يريد النبي ﷺ» في م٣/٦٣ أ وم٤/ ٦٢ ب وم٢/٢٣ ب.

(٤) قبل هذا البيت:

**وما تَرْكُ قومٍ ـ لا أبا لك ـ سَيِّداً 	يَحُوط الذِّمارَ غيرَ ذَرْبٍ مُوَاكِلِ**

والبيتان من قصيدة تزيد على مئة بيت لأبي طالب قالها في الشِّعْب لما اعتزل قريشاً مع بني هاشم وبني عبد المطلب.

قوله: وأَبْيَضَ: العرب تمدح السادة بالبياض، ولا يريدون بياض اللون، وإنما النقاء من العيوب، أو طلاقة الوجه. الثِمال: العماد والملجأ والمطعم والكافي، العِصْمَة: ما يعتصم به، الأرامل: المساكين رجالاً ونساءً.

والشاهد في البيت مجيء «رُبّ» مُقَدّرة بعد الواو للتقليل، إلى هذا ذهب المصنّف.

ولقد تعقبّه العلماء، البغدادي والسيوطي والشمني والدماميني.

قال البغدادي: «والمصنِّف في هذا تابع لأبي حَيّان في شرح التسهيل وهذا غفلةٌ من أبي حيان؛ فإن الواو عاطفة، وأبيض معطوف على مفعول في البيت قبله. وما ترك قومٍ لا أبا لك سيداً.. فأبيض معطوف على قوله: «سيداً» المنصوب بالمصدر».

وانظر شرح البغدادي ٣/١٦٨، والدماميني/٢٧٤، وشرح السيوطي ١/٣٩٥، وحاشية الأمير ١/ ١١٨، وحاشية الشمني ١/٢٧٥.

وفي فتح الباري٢/٤١٢ «باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا».

وقال ابن حجر: «وهو مجرور برُبّ مقدرة، أو منصوب بإضمار أعني أو أَخُصُّ. والراجح أنه بالنصب عطفاً على قوله سيداً في البيت الذي قبله» وانظر سيرة ابن هشام ١/٢٧٦ والضبط فيه «وأبيضُ» كذا بالضم.

(٥) الأبيات لرجل من أَزْد السَّراة، وقيل: هي لعمرو الجنبيّ، وأراد بصدر البيت الأول عيسى، وبالشطر الثاني منه آدم، وفي البيتين: الثاني والثالث أراد القمر.

=

وذي شامةٍ غَرّاءَ في حُرّ وجهه ... مُجَلَّلَة لا تنقضي لأَوَانِ
ويَكْمَلُ في تِسْعٍ وخمسٍ شبابُهُ ... ويَهْرَمُ في سَبْعٍ معاً وثمانِ

أراد[1] عيسى وآدمَ عليهما السلامُ والقمرَ.

ونظير «رُبَّ» في إفادةِ التكثيرِ «كم»[2] الخبريةَ،

= وحُرّ الوجه ما بدا من الوجنة، ومُجَلّلة: من التجليل وهو التغطية، وفي صدر البيت الأول رواية: عجبت لمولود..

وجاء في عجز البيت الثاني رواية: مُخَلَّدة لا تنقضي لأوانِ

وفي عجز البيت الثالث رواية: ويهرم في سبع مَضَتْ وثمانِ.

والشاهد في البيت الأول مجيء «رُبَّ» للتقليل.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٣/٣، والخزانة ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ١٧٦/٤، والكتاب ١/ ٣٤١، ٢٥٨/٢، وشرح السيوطي ٣٩٨/١، والجنى الداني/٤٤١، والعيني ٣٥٤/٣، وشرح التصريح ١٨/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٠٥، وشرح المفصل ٤٨/٤، ١٢٣/٩، ١٢٦، والمقرّب ١٩٩/١، والخصائص ٣٣٣/٢، ورصف المباني/١٨٩، وأوضح المسالك ١٤٥/٢، والإيضاح العضدي ٧/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/١.

(١) في م٦٣/٣ أ «أراد آدم وعيسى..».

(٢) قال ابن مالك: «.. فأمّا نصُّ سيبويه فقولُه في باب كم: واعلم أنَّ كم الخبرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ؛ لأن المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسمٌ، ورُبَّ غيرُ اسم، فجعل معنى رُبَّ ومعنى كم الخبرية واحداً، ولا خلاف في أنَّ معنى كم التكثير، ولا مُعَارِضَ لهذا الكلام في كتابه، فصَحَّ أنَّ مذهبه كون رُبَّ للتكثير لا للتقليل» انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٥، وعنه أخذ ابن هشام هذه المسألة، والنصان عند سيبويه، الأول في ٢٩١/١ «هذا باب كم»، قال: «ومعناها معنى رُبَّ». والثاني في ٢٩٣/١ قال: «واعْلَمْ أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأن المعنى واحد، إلاّ أنَّ كم اسم ورُبَّ غير اسم بمنزلة مِن..» وتعقّب المرادي في الجنى الداني ابن مالك، فذكر ما نقله ابن مالك عن سيبويه ثم قال:

«وأما استدلاله بصلاحية «كم» في كل موضع وقعت فيه، غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه: إنَّ لمجرور «رُبَّ» في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخِر، ونسبة قلة إلى غيره، فتارة يأتي بلفظ «كم» على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ «رُبَّ» على نسبة القلّة. =

وفي إفادته[١] تارةً، وإفادة[٢] التقليل أخرى «قد»، على[٣] ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصِيَغُ التصغير[٤]، تقول: حُجَيْر[٥] ورُجَيْل، فتكون[٦] للتقليل، وقال[٧]:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخٍ لن تنالَهُ		بِقُنَّتِه حتى تَكِلَّ وتَعمَلَا

= وأما قوله: « ولا مُعَارِضَ له في كتابه» فغير مُسَلَّم؛ لأن سيبويه إذا تكلَّم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: ورُبَّ شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر..
قال الشلوبين: فكيف يُتَوهَّمُ أنه أراد بقوله: «إنَّ معنى كم كمعنى رُبّ» أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بِضِدِّ ذلك؟ قال: وكُلُّ مَن شرح كتاب سيبويه لم يَقُلْ أحد منهم إن سيبويهِ أراد بهذا الكلام أنَّ رُبَّ للتكثير.
وقد فَسَّر أبو علي هذا الموضع فقال: إنما قال: «إن معنى كم كمعنى رُبّ» لأنها تشارك رُبَّ في أنها تقع صدراً، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد كم يدل على كثير، والواقع بعد رُبّ يدل على قليل. كذا قال ابن درستويه والرماني وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه..». انظر الجنى الداني/٤٤٦ - ٤٤٧.

(١) أي إفادة التكثير.

(٢) ولفظ «إفادة» ليس في م٦٣/٣ أ، وفي م٦٢/٤ ب: «وفي إفادة التقليل..».

(٣) في م٦٣/٣ أ «كما سيأتي».

(٤) صيغ التصغير تفيد التقليل والتكثير، ومراده بالتكثير التعظيم، ومراده بالتقليل التحقير.

(٥) أي: حقير، ورُجَيْل، أي: حقير، وانظر نص شرح المُفَصَّل في معاني التصغير ١١٣/٥ - ١١٤.

(٦) في م٦٢/٤ ب «فيكون».

(٧) البيت لأوس بن حجر، وهو في وصف نبعة قوس ذكر فيها أنواع سلاحه.
وروايته في شرح المفَصَّل والديوان:

**فويق جبيلٍ شاهقِ الرأس لم تكن		لتبلغه حتى تكِلَّ وتعملا**

وفُوَيْق: مصغر فوق، وكلَّ يكِلُّ: أي تعب وأعيا، والقُنَّة: القمة. وتَعْمَلا: رُوي أيضاً «تُعْمِلا».
والشاهد في البيت هو جُبَيْل، فقد جاء مُصَغّراً، وهو تصغير للتقليل، والتصغير عند الكوفيين فيه للتعظيم. =

وقال لبيد رضي الله عنه[١] :

**وكُلّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بينهم		دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُ منها الأناملُ**

إِلّا أَنَّ الغالبَ في «قد» والتصغير إفادتهما التقليل[٢] ، ورُبَّ[٣] بالعكس.

وتنفرِدُ «رُبَّ»[٤] بوجوب تصديرها[٥] ، ووجوب تنكير[٦] مجرورها،

= وسياق البيت يشهد للكوفيين، ولو كان الأمر لتقليل شأن هذا الجبل لما احتاج إلى عمل، ولما كان منه كَلّ.

قال ابن يعيش: «فقال: جُبَيْل، ثم قال: شاهق الرأس، وهو العالي فَدَلَّ على أنه أراد تفخيم شأنه».

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٧٧/٣، وشرح السيوطي ٣٩٩/١، وأمالي الشجري ٢٥/١، وشرح شواهد الشافية١٩٢/١، والديوان/٨٧، والخزانة ٥٦١/٢، وشرح المفصل ١١٤/٥.

(١) تقدَّم شرح البيت في باب «أم».

قال: «وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله: » وذكر البيت.

والشاهد فيه عند المصنِّف أن «دُوَيْهِيَة» للتقليل؛ فهي تصغير داهية.

قال الدماميني/٢٧٦ «فالظاهر أنه للتعظيم لا للتقليل، وقولُ القائل: الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المَدَّة، فيه تعسُّف».

(٢) في م٢/ ٢٣ ب وم٤/٦٢ ب وم٥/٣٥ ب «للتقليل».

(٣) أي في الغالب تفيد التكثير.

وفي م١/٤٠ ب وم٥/٣٥ ب «العكس».

(٤) من سائر حروف الجر.

(٥) أي في الجملة التي وقعت فيها، وهذا لا ينافي وقوع الجملة خبراً، نحو: إني رُبّ رجلٍ كريم لقيته.

وقد استشكل هذا أبو حيان في البيت [وهو لحاتم الطائي]:

**أماويّ إنـي رُبّ واحـدِ أمِّـهِ		قتلتُ فلا أَسْرٌ لَدَيّ ولا قتل**

وتعقَّبه الدماميني فقال: «وهذا كما تراه غلط ظاهر..»

قال الشمني: «والجواب أن المراد بتصديرها في كلام هي فيه وإن كان ذلك الكلام مبنياً على غيره..» ٢٧٦/١. قلت: انظر الديوان/٢٠١ والرواية فيها بعض خلاف.

(٦) هذا هو المشهور، وأجاز بعض النحويين تعريفه، وأنشد قول الشاعر: =

ونَعْتِه(١) إن كان ظاهراً، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يُطابِقُ المعنى إن كان ضميراً(٢)،

= ربما الجاملِ المؤبّل فيهم.. البيت بجر الجامل وصفته، فإن صحت هذه الرواية حمل عل زيادة «أل».
ويشترط مع التنكير المباشرة، فلا يرد اتفاقهم على ذلك قوله: رب رجلٍ وأخيه، لأنهم يتسامحون في الثواني والتوابع، وحكاية الأصمعي: رب أخيه ورب أبيه، نادرة، وهي على تقدير: رب أخ له ورُبّ أب له.
انظر أمالي الشجري ٢/٣٠١، والجنى الداني/٤٤٨، والتسهيل/١٤٨، والمقتضب ٤/١٣٩، ١٥٠.

(١) قال المرادي في الجنى الداني/٤٥٠ ـ ٤٥١:
«.. ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، إمّا بمفرد نحو: رُبَّ رجلٍ صالح، وإما بجملة نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، فـ «لقيته» جملة في موضع خفض على الصفة، قال بعضهم: لأن المراد التقليل، وكونُ النكرة موصوفةً أَبْلَغ في التقليل، ولأنه لما كثر حذف عاملها ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل. وذكر في البسيط [الاستراباذي] أنّ وجوب وصفها رأي البصريين.
وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد، واستدل من لم يلتزمه بالسماع، مع ضعف ما عَلَّل به الملتزمون، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.. » اهـ. أي مجيء مجرورها من غير وصف.
ولذلك قال في التسهيل: «ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد» انظر ص/١٤٨.

(٢) إذا كان مجرور رُبّ ضميراً لزم أن يكون مبهماً مفسَّراً بنكرة متأخرة، منصوبة على التمييز نحو: رُبّه رجلاً أكرمت.
وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه، نحو: رُبَّهُ رجلين، ورُبَّهُ رجالاً، ورُبَّهُ امرأة.
وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه، فيطابق التمييز نحو: رُبَّهُما رجلين.. وقال ابن عصفور: إنهم أجازوا ذلك قياساً.
وذهب إلى أن هذا الضمير معرفة كثير، منهم الفارسي، وهو عندهم جرى مجرى النكرة،وذهب آخرون إلى أنه نكرة، ومنهم الزمخشري وابن عصفور. انظر الجنى الداني/٤٤٩، والدماميني/٢٦٧، وشرح المفصَّل ٨/٢٨.

وغَلَبَةِ حَذْفِ مُعَدّاها[(١)] ، ومُضِيّه[(٢)] .

وإعمالها محذوفةً[(٣)] بعد الفاء[(٤)] كثيراً، وبعد الواو[(٥)] أكثر، وبعد «بل» قليلًا، وبدونهنّ أقلّ، كقوله[(٦)] :

فَمِثْلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ [فَأَلْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ]

---

(١) أي الفعل الذي تتعلق به، كأن يقال: ما لقيت رجلاً عالماً، فتقول في الجواب: رُبَّ رجلٍ عالم، أي: قد لقيت.

قال ابن يعيش: «ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل، حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر..» شرح المفصل ٢٨/٨ - ٢٩.

(٢) من خصائص «رُبّ» عند أكثر النحويين أن يكون الفعل الذي تتعلّق به ماضياً، نحو: رُبَّ رجلٍ كريم لقيتُ، وإنما لزم ذلك فيها لأنها جواب لفعل ماضٍ.

(٣) من خصائص «رُبَّ» أنها تُحْذَفُ ويبقى عملها.

قال ابن مالك في التسهيل/١٤٨: «يُجَرُّ برُبَّ محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقلّ»، وهذا كما ترى مطابق لنص ابن هشام رحمه الله. وانظر الجنى الداني/ ٤٥٤.

(٤) تعقَّب المرادي ابن مالك في هذا، وأنا أذكر نَصَّه تعقيباً على ابن هشام، قال: «وقولُ ابن مالك إن الجر بها محذوفة بعد الفاء كثير. فيه نظر؛ لأنه لم يرد إلا في بيتين كما قال بعضهم، ولعل أراد بالنسبة إلى بل».

انظر الجنى الداني/٤٥٥، وحاشية الدماميني/٢٧٧، والأمير ١٢٠/١.

(٥) في همع الهوامع ٢٢٢/٤ «والواو العاطفة كثيراً جداً، حتى قال أبو حيان: لا يحتاج إلى مثال؛ فإنَّ دواوين العرب مَلأَى منه».

(٦) البيت لامرئ القيس، وقد ذكر المصنِّف صَدْرَه، وعجزُه ما أثبتُّه بين معقوفين. وقد جاء العجز مثبتاً في م٤،٦٢ ب وم٦٣/٣ أ، وجاء في م٥/٣٥ ب «ومثلك.. ومرضعاً».

وروايته عند سيبويه ٢٩٤/١:

ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيِلِ

وأشار الأعلم إلى الرواية الثانية فيه.

=

وقولِهِ[١] :

وأَبْيضَ يَسْتَسْقَى الغمامُ بوجهه [ثمالُ اليتامى عصمةٌ للأرامل]

وقولِهِ[٢] :

بل بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وآكامْ

وقولِهِ[٣] :

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ [كِدْتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ]

= والشاهد في البيت أن «مثلك»مجرور بعد الفاء بإضمار «رُبّ».
انظر شرح البغدادي ١٨٥/٣ و ١٣/١، وشرح السيوطي ٤٠٢/١، والعيني ٣٣٦/٣، شرح الأشموني ٤٨٢/١، وشرح التصريح ٢٢/٢، والخزانة ٢٠٢/٤، والكتاب ٢٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢٢٢/٤، والديوان/١٢ «مرضعاً».

(١) تقدَّم البيت قبل قليل، وقد أنبه النحاة على أنّ «أبيض» معطوف على منصوب في بيت متقدّم، وهو قوله «سيداً»، وليس مجروراً، فارجع إليه. وقد ذكرتُ في التعليق مما ذكرتُ تعقُّب النحاة له ولشيخه أبي حيان من قبله، وهو في هذا تابع له.

(٢) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح بها مسلمة بن عبد الملك، وقد جاء على غير هذه الرواية عند النحويين وهي في ديوانه/٦:

بل بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَصْبابْ

وبعده: يُخْشى مَرادِيهِ وهَجْرِ ذَوَّابْ

والبلد: الأرض، وصُعُد: جمع صَعود، وهي العقبة الشاقَّة والآكام: جمع أكمة، وهي التلّ المرتفع، والأصباب: ما انحدر من الأرض. والشاهد فيه مجيء «بلدٍ» مجروراً بـ «رُبّ» المضمرة بعد بل. وانظر البيت في شرح البغدادي ١٨٩/٣، والخزانة ٢٠٤/٤، وشرح السيوطي ٤٠٣/١، واللسان والتاج/ صبب.

(٣) البيت لجميل بن معمر العذري، وتقدَّم الحديث عنه في «جلل» في حرف الجيم، والشاهد فيه مجيء «رسمِ» مجروراً برُبَّ المحذوفة من غير أن يكون فاء أو واو أو بل.
وعجز البيت فيه روايتان ذكرتهما من قبل، وقوله من جلله: أي: من أجله.

وبأنها[١] زائدة في الإعراب دون المعنى[٢]، فمحل مجرورها في نحو «رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ عندي» رَفْعٌ على الابتدائية[٣]، وفي نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيتُ» نَصْبٌ على المفعوليَّة[٤]، وفي نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيتُه» رفعٌ[٥] أو نصب، كما في قولك[٦]: «هذا لَقِيتُه»[٧].

ويجوز[٨] مراعاة[٩] مَحَلِّهِ كثيراً، وإن لم يَجُزْ نحو: «مررتُ بزيدٍ

(١) هذا عطف على قوله «بوجوب تصديرها» أي: أنها تنفرد بزيادتها في الإعراب دون بقية حروف الجر، واعتُرِض على هذا بلعلّ، فإنها تجر وهي زائدة لفظاً ومعنى؛ لأن معناها الترجي، وبلولا الجارة للضمير، فإنها زائدة لفظاً.
وقال الأمير في ١٢٠/١ «بقي أنّ هذا ينافي قوله سابقاً: وغلبة حذف مُعَدّاها؛ فإنه يفيد أنها غير زائدة في الإعراب، فكأنه مَرّ في كلٍّ على قول، فإنه سيفيد فيها خلافاً في الباب الثالث». وانظر همع الهوامع ١٨٢/٤، والجنى الداني/٤٥٣.

(٢) أي: في المعنى غير زائدة؛ لأنها أفادت التقليل أو التكثير.

(٣) رجلٍ: هو المبتدأ، والخبر هو «عندي».

(٤) هو مفعول به، وناصبه الفعل «لقيت» وانظر همع الهوامع ١٨١/٤.

(٥) هو رفع على الابتداء، ولقيتُه: هو الخبر، أو نصب على أنه مفعول به لفعل محذوف على شريطة التفسير، أي: لقيتُ لقيتُه.

(٦) «قولك» ليس في م٣/٦٣ أ.

(٧) هذا المثال يحتمل وجهين: الرفع والنصب.
قال الدماميني/٢٧٧: «لكن يفترقان في أنّ هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدَّماً على المفعول به؛ إذ لا مانع منه و«رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته» لا يجوز تقدير الناصب مقدَّماً؛ لاستلزامه خروج رُبَّ عن الصدرية فهو باطل؛ فيجب تقديره مؤخراً».

(٨) في م٢/٢٣ ب «وبجواز»، وكذا جاءت في حاشية الدماميني/٢٧٨، وحاشية الدسوقي ١٤٨/١. وفي م٤/٦٣ أ وم٥/٣٥ أ «ولجواز».
وفي م١ وم/٣: «ويجوز..»، وكذا جاءت في حاشية الأمير، ولم أجد إشارة في المطبوع إلى هذا الخلاف بين النسخ.

(٩) قوله: ويجوز مراعاة.. إلخ أي: وتنفرد «رُبّ» بجواز مراعاة محل مجرورها كثيراً؛ وذلك أن رُبَّ الجارَّة في حكم الزائد كقولنا: رب رجلٍ كريم وامرأةٌ، فامرأةٌ: رفع مراعاة لمحل رجل.

وعمراً»[١] إلا قليلًا، قال[٢] :

وسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وسُنَّماً ... ذَعَرْتُ بِمِدْلاحِ الهَجِيرِ نَهُوضِ

فعطف «سُنّماً» على مَحَلّ «سِنٍّ».

والمعنى: ذَعَرْتُ بهذا الفرسِ ثوراً وبقرةً عظيمةً، وسُنَّيْق: اسم جبل بعينه، وسناءً: ارتفاعاً.

وزعم الزجاج وموافقوه أنَّ مجرورها لا يكون إلا في محل نصبٍ[٣]، والصوابُ ما قَدَّمناه[٤].

---

(١) وذلك بنصب «عَمْراً» عطفاً على محل «بزيد».

(٢) البيت لامرئ القيس، وقيل لأبي دؤاد الإيادي، وجاءت رواية البيت في اللسان «مزلاج» بدلاً من «مدلاح» وفي الديوان: «بمدلاج» بالجيم أيضاً.
السِّنّ: هو الثور الوحشي، والواو: واو رُبَّ، وسُنَّيْق: جبل، وسناءً: ارتفاعاً، ونصب على الحال.
وسُنّماً: بقرة وحشية، وقيل: اسم جَمَل، ونهوض: كثير النهوض، فهو صيغة مبالغة، والهجير: من زوال الشمس إلى العصر، ومدلاح: فرس كثير السير والتعرق.
والشاهد في البيت عطف سُنّماً على موضع «سِنٍّ» المخفوض بواو رُبّ؛ لأنه في المعنى مفعول للفعل «ذَعَرتُ».
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٩٠، والخزانة ٤/١٧٩، وهمع الهوامع ٤/١٨٢، وشرح السيوطي ١/٤٠٣ ـ ٤٠٤، والديوان/٧٦، وانظر اللسان/ سنق «ويروى سناماً وسُنّما» والتاج/ سنق «بمدلاج الهجين».

(٣) أي: دائماً، فحيث لا يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قدّروه،قال الدماميني: «وهو تكلُّفٌ لا داعي له»/٢٧٨.

(٤) في م٢/٢٣ أ وم٣/٦٣ ب «ما قدّمنا».
وقوله: «ما قدمناه» هو أنه تارة يكون في محل رفع قطعاً، وأخرى في محل نصب قطعاً، وتارة يحتمل الأمرين: النصب والرفع.

وإذا زِيْدَتْ «ما» بعدها فالغالب[(١)] أن[(٢)] تكُفَّها عن العمل، وأن تهيِّئَها للدخول على الجملة الفعلية[(٣)]، وأن يكون الفعل[(٤)] ماضياً لفظاً ومعنى[(٥)]، كقوله[(٦)]:

رُبَّمـا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ تَـرْفَـعْـنَ ثـوبـي شَـمَـالاتُ

ومن إعمالها[(٧)] قولُه[(٨)]:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بسَيْفٍ صقيلٍ بين بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

---

(١) قال: الغالب، لأنها تزاد بعدها «ما» فتكون كافّة وغير كافّة، وزيادتها كافّة أكثر. انظر الجنى الداني/ ٤٥٥، ٤٥٦.

(٢) في م٥/٣٦ أ «فأن» وكذا في «وأن تهيئها» جاء «فأن..».

(٣) وتدخل على الجملة الاسمية كما سيأتي، وهو مذهب المبرد وغيره.

(٤) ليس لفظ «الفعل» في م٥/٣٦ أ.

(٥) في المقرَّب ١/٢٠٠: «وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنى، ومعنى دون لفظ».

(٦) البيت لجذيمة الأبرش، وقد تقدَّم شرحه عند الحديث عن إفادة «رُبَّ» التكثير.
والشاهد فيه هنا أنّ «ما» عندما دخلت على «رُبّ» كفَّتها عن العمل، وأدخلتها على الجملة الفعلية، وفِعْلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، وهو «أوفيتُ»، فهو هنا إخبار عن حالٍ ماضية.

(٧) أي مع زيادة «ما».

(٨) قائل البيت عدي ابن الرعلاء الغساني.
ورُوي: دون بُصرَى. وقوله: رُبَّما ضربةٍ: ربما هنا للتكثير، وقوله: بسيف متعلّق بضربة، وبين بصرى: أي بين أماكنها؛ لأن بين تضاف إلى متعدِّد، فحذف أماكن، وأقيم المضاف إليه مقامه، وطعنة معطوفة على سيف، ونجلاء صفة طعنة، والنجلاء: الواسعة.
والمعنى أنه مدح رجال بصرى بالشجاعة.
والشاهد فيه أنّ «رُبَّ» عاملة في «ضربةٍ» الجرَّ مع زيادة «ما» بعدها.
وعدي بن الرعلاء شاهر جاهلي، والرعلاء اسم أمه، وقد اشتهر بها.
وانظر البيت في شواهد البغدادي ٣ / ١٩٧، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٤٠٤، ورصف المباني/١٩٤، وأمالي الشجري ٢/٢٤٤، والعيني ٣/٣٤٢، والجنى الداني/٤٥٦، وحاشية الصبان ٢/٢٢٢، والأزهية/٨٠، ٩٤، والخزانة ٤/١٨٧، وهمع الهوامع ٤/٢٣٠، وشرح التصريح ٢/٢١، شرح الكافية ٢/٣٣٢.

ومن دخولها على الاسمية[١] قولُ أبي دُؤَاد[٢] :

رُبَّمـا الـجـامـلُ الـمـؤبَّـلُ فـيـهـمْ [وعَـنـاجِـيـجُ بَـيْـنَـهُـنَّ الـمِـهـارُ]

---

(١) مذهب المبرد أنّ رُبّ إذا كُفّت بما جاز أن يليها الجملتان: الاسمية والفعلية، وإلى هذا ذهب الزمخشري.
وذهب سيبويه فيما نقل عنه إلى أنها إذا كُفّت بما لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل: وهو مذهب الجمهور، وتأوّلوا البيت المتقدّم على أنّ «ما» نكرة موصوفة، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة، وعلى هذا تأوّل الفارسي وابن عصفور.
قال ابن مالك: «والصحيح أنّ «ما» في البيت زائدة كافة، هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الفعلية».
انظر الجنى الداني/٤٥٦، وشرح المفصل ٢٩/٨ - ٣٠، والمقتضب ٤٨/٢، شرح الكافية الشافية/٨١٨.

(٢) المثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ صدر البيت، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وكذا الحال عند الشمني والدماميني. وجاء تاماً في نسخة واحدة هي ٦٣/٤ أ.
وفي البيت روايات: فقد جاء برواية: ربما الطاعنُ، كذا عند المالقي وابن الشجري، وجاء برواية رفع «الجامل» وهو موضع الشاهد، وروي بالخفض، ورَدّ هذه الرواية ابن عصفور.
ورُبّما: للتكثير، وجوابها محذوف، والمراد بالجامع القطيع من الإبل، ولا واحد له من لفظه؛ فهو اسم جمع الجمل كالباقر اسم جمع للبقرة، ويقال: إبل مُؤَبَّلة إذا كانت للقِنْيَة والمؤبَّل: اسم مفعول من أَبَّل الرجل أي اتخذ الإبل واقتناها، والعناجيج: الخيل الطوال الأعناق، واحدها عُنجوج.
والشاهد في البيت أن «رُبّ» مكفوفة عن عملها بـ «ما» الكافّة المهيئة لدخول «رُبّ» على الجملة الاسمية، فالجامل مبتدأ، وفيهم الخبر.
قال ابن مالك في التسهيل: «وإن ولي رُبّما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، و«ما» نكرة موصوفة بهما خلافاً، لأبي علي في المسألتين» انظر ص/١٤٧.
وذهب ابن عصفور إلى أنّ «ما» اسم في موضع نكرة مخفوض برُبَّ، والجامل خبر مبتدأ مضمر، والجملة في موضع الصفة، كأنه قال: رُبّ شيء هو الجامل المؤبّل، وهذا عند أبي حيان هو الصحيح، وهو مذهب الفارسي.
وتقدّمت ترجمة أبي دؤاد في شواهد «ثم».

وقيل: لا تَدْخُلُ المكفوفةُ على الاسمية أَصْلًا[(١)] ، وإنَّ «ما» في البيت نكرةٌ موصوفةٌ، والجاملُ: خبرٌ لـ«هو» محذوفاً، والجملةُ صفةٌ لـ «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[(٢)]، وقيل هو مُؤَوَّلٌ بالماضي[(٣)] على حَدِّ قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[(٤)]، وفيه تكلُّفٌ[(٥)]؛

= وانظر البيت في شرح البغدادي ١٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٠٥/١، وشرح الكافية ٣٣٢/٢، والأزهية/٩٣، وشرح الكافية الشافية/٨١٩، وشرح التصريح ٢٢/٢، وأمالي الشجري ٢٤٣/٢، وشرح المفصل ٢٩/٨، وهمع الهوامع ٧٧/٤، والخزانة ١٨٨/٤، والجنى الداني/٤٤٨، ٤٥٥، والعيني ٣٢٨/٣، وشرح ابن عقيل ٣٣/٣.

(١) وإنما تدخل على الجملة الفعلية خاصة، ونُسب هذا القول إلى سيبويه والجمهور، وعلى هذا فالبيت يحتاج إلى تأويل، وما ذكره المصنف في تخريج البيت هو للفارسي، وكذا ابن عصفور، وانظر شرح البغدادي ١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١٧٧/٤ ـ ١٧٨، وشرح الأشموني ٤٨١/١.

(٢) الآية من سورة الحجر ٢/١٥ وتمامها ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾.
وفي م٦٣/٣ أ جاءت «رُبَّما» كذا بشدّ الباء وهي قراءة فيها.

(٣) قال المرادي: «قال بعضهم: وقد أُوْلِعت العامة بإدخالها على المستقبل نحو: ربما يقوم زيد، وأمّا قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ فظاهره الاستقبال، وتأوّلوه على تقدير: ربما وَدَّ، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي، لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجُعل وإن كان غير واقع كأنه واقع مجازاً» انظر ص/٤٥٧.
وجعل ابن عصفور هذا من باب دخولها على الفعل الماضي معنى دون لفظ، وذكر الآية ثم قال: «فلصدق خشية الوعد، وقرب الدنيا من الآخرة، جعل المستقبل كأنه وقع» المقرب ٢٠٠/١ ـ ٢٠١.
وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ٤١٩ - ٤٢٠، والإيضاح للفارسي/٢٥٤. وفي البحر ٤٤٤/٥ ناقش هذا التخريج أبو حيان ثم قال: «وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة لدخولها على الماضي».

(٤) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ سورة الكهف ٩٩/١٨.

(٥) انظر همع الهوامع ١٨٤/٤، وحاشية الشهاب ٢٨١/٥. وانظر الشمني ٢٧٩/١، فقد تعقب المصنِّف. وذكر أنّ في كلامه نظراً.

لاقتضائِهِ أنَّ الفعل المستقبل عُبِّرَ به عن ماضٍ متجوَّزٍ به عن المستقبل.

والدليل[١] على صحة استقبال ما بعدها قولُه[٢]:

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فتىً سيبكي ... عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَان

وقولُه[٣]:

يا رُبَّ قائلةٍ غداً: ... يا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ

---

(١) هذا الكلام والشاهدان بعده لأبي حيان شيخه، انظر البحر ٥/٤٤٤.

(٢) البيت لجحدر بن مالك من قصيدة قالها عندما سجنه الحجاج، وقد أرسل يطلب أسداً ليقتله به، فقال جحدر هذه القصيدة يتشوّق إلى أهله وبلاده اليمن، ومطلعها:

تأوَّبني فبتُّ لها كبيعاً ... همومٌ لا تفارقني حَوَانِ

وفي البيت رواية «مُخَضَّب» بدلاً من «مُهَذَّب»، والرَّخص: الناعم، والبنان: أطراف الأصابع.

والشاهد فيه: أن فيه دليلاً على جواز استقبال ما بعد «رُبَّ»، فقد دخلت السين على الفعل «يبكي» فصرفته إلى الاستقبال.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٠٣، وشرح السيوطي ١/٤٠٧، والجنى الداني/٤٥٢، ٤٥٧، والخزانة ٤/٤٨٣، والبحر المحيط ٥/٤٤٤، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٠٦.

(٣) الصواب: قولها، فالبيت لهند أم معاوية، والبيت آخر أبيات لهند بنت عتبة بن ربيعة، رثت بها أباها وعمها شيبة، وأخاها الوليد، وقد قُتِلُوا يوم بدر، وأبياتها هذه كانت قبل إسلامها، ومطلعها:

لله عَيْنَا مَن رَأَى ... هُلْكاً كَهُلْك رجالِيَهْ

وقولها: يا رب، يا للنداء، والمنادى محذوف، ويجوز أن تكون للتنبيه، ورُبّ للتكثير، وويح: كلمة ترحم لمن وقع في شدة، وهي رواية ابن مالك. والشاهد فيه دخول «رُبّ» على المستقبل، فإنَّ «قائلةٍ» اسم فاعل مستقبل؛ لعمله في الظرف المستقبل.

أسلمت هند يوم فتح مكة، وهي زوج أبي سفيان، وكانت أحسن نساء قريش وأعقلهن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي٣/٢١٢، وشرح السيوطي ١/٤١٠، وهمع الهوامع ٤/١٨٤، والبحر ٥/٤٤٤، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٠٦، والجنى الداني/٤٥١.

وفي[(١)] «رُبَّ» ستَ[(٢)] عَشْرَةَ لغة[(٣)] : ضَمُّ الراء وفتحُها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأَوْجُهُ الأربعةُ مع تاء التأنيث ساكنةً أو محركةً، ومع التجرد منها[(٤)]، فهذه اثنتا عَشْرة، والضمُّ والفَتْحُ مع إسكانِ الباءِ، وضمُّ الحرفين مع التشديد، ومع التخفيف[(٥)].

* * *

---

(١) انظر الجنى الداني/٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٢) في م٢/٢٣ ب «ستة عشر»، وفي م٤/٦٣ ب «ست عشر».

(٣) هذه اللغات هي:
رُبَّ، رَبَّ، رُبَ، رَبَ، رُبَّتْ، رَبَّتْ، رُبَتْ، رَبَتْ، رُبَّت، رَبَّتَ، رُبَتَ، رَبَتَ، رُبْ، رَبْ، رُبُّ، رُبُ.

(٤) عند الدماميني «منهما»، أي من تاء التأنيث الساكنة والمتحركة.

(٥) ترك المصنِّف لغةً حكاها المرادي في الجنى الداني: وهي «رُبَّتَا»، فهي عنده سبع عشرة لغة، انظر ص/٤٤٧.
قال السيوطي: «فهذه سبع عشرة لغة حكاها ماعدا «رُبَّتَا» ابن هشام في المغنى، وحكى ابن مالك منها عشراً، وزاد أبو حيان: ربتا». انظر همع الهوامع ٤/١٧٣.
وفي إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٩: «وحكى أبو زيد: رُبَّتما ورُبَتَما.. وحكى أبو حاتم: رَبَما ورَبَّما ورَبَتَما ورَبْتَما»، وانظر هذه اللغات في المقرّب ١/٢٠٠، وشرح المُفَصَّل ٨/٣٢، ورصف المباني/١٩٢، ومعاني الحروف للرماني/١٠٧.

حرف السين المهملة

٤٣ ـ السين المفردة

السين المفردة: حرف يختصُّ[١] بالمضارع[٢]، ويُخَلِّصُه للاستقبال[٣]، ويتنزّل[٤] منه منزلة الجزء؛ ولهذا لم يعمل[٥] فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً[٦] من «سوف» خلافاً للكوفيين، ولا مُدَّةُ الاستقبال معه أَضْيَقُ[٧] منها مع

(١) في م٤٢/١ ب «يُخْتَصُّ» كذا ضبط بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

(٢) في الجنى الداني/٥٩: «حرف مهمل يكون للتنفيس...، فأما سين التنفيس فمختصّة بالمضارع، وتخلّصه للاستقبال، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ النبأ/٤»، وانظر رصف المباني/٣٩٦.

(٣) قبل دخول السين كان المضارع صالحاً للحال والاستقبال. وانظر الكتاب ٣/١.

(٤) كذا في المخطوطات «ويَتَنَزَّلُ»، ومثلها عند الدماميني/٢٧٩، والدسوقي ١٤٩/١، والأمير١/ ١٢٢.

وجاء في طبعة مبارك وزميله ١٨٤/١ «ويَنْزِلُ منه»، وكذلك جاء في طبعة الشيخ محمد محيي الدين ١٣٨/١.

وقوله: «يَتَنَزَّلُ منه» أي: يَتَنَزَّلُ حرف السين من المضارع منزلة الجزء، فكأنه بعض أجزائه.

(٥) أي: لم يعمل السين في المضارع، وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه، وتخلَّفَ العمل هنا لهذا العارض، وهو أنه بمنزلة الجزء منه. انظر دماميني/٢٧٩.

(٦) السين عند البصريين حرف مستقل، وذهب الكوفيون إلى أنها مقتطعة من «سوف»، كما قالوا: سَوْ وسَيْ وسَفَ، فهي فروع لها، ولتكن السين كذلك، واختار ابن مالك هذا المذهب فيها.

انظر هذا الخلاف مبسوطاً في المسألة/٦٢ من كتاب الإنصاف ص/٦٤٦، والجنى الداني/٥٩، ورصف المباني/٣٩٧، والدماميني/٢٧٩ ـ ٢٨٠، وحاشية الأمير١٢٢/١، وانظر الكتاب٤٥٩/١، والمقتضب ٥/٢ ـ ٨، وهمع الهوامع ٣٧٥/٤ ـ ٣٧٧.

(٧) في همع الهوامع ٣٧٥/٤ «قال البصريَّةُ: وزمانُه مع السين أضيق منه مع سوف نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى، والكوفيون أنكروا ذلك».

وقال المرادي في الجنى الداني/٦٠: «واستدلَّ بعضهم على أصالة السين بتفاوت مُدَّة التسويف، فإن سوف أَبْلَغُ في ذلك، فلو كانت السين فرعها لتساوت مُدّة التسويف.

«سوف» خلافاً للبصريين، ومعنى قول المعربين فيها[١] «حرف تنفيس» حَرْفُ توسيع؛ وذلك أنها[٢] نقلت[٣] المضارع من الزمن الضيّق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال، وأوضح[٤] من عبارتهم قولُ الزمخشري وغيره[٥]: «حرف استقبال».

وزعم بعضهم[٦] أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى:

= قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة؛ لأن العرب عَبَّرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ «سيفعل» و«سوف يعمل»، وسياق الحديث عند المصنِّف يدل على أنه ارتاح إلى ما ذكره ابن مالك، وإن كان المرادي قد سبقه إلى هذا، وتعقَّب الدماميني ابن مالك، وذلك أن ما قاله لا يُلتفت إليه، فهو قياس غير صحيح. انظر الحاشية ص/٢٨٠.

(١) في السين.

(٢) في م٤/٦٣ «لأنها».

(٣) في المخطوطات م ٢ / ٢٤ أ وم ٣ / ٤٤ أ وم ٥/٣٦ أ « نقلت »، ومثلها عند الدماميني قال في ص/٢٨٠: «وذلك أنها نقلت من النقل، وفي بعض النسخ: تقلب من القلب»، ومثله عند الدسوقي ١/١٤٩.
وفي م١/٤١ أ «تقلب» وكذا في طبعة مبارك، وفي م٤/٦٣ أ «تقلب»، ثم كتب فوقه «نقلت» خ. كذا. وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين ص/١٣٨ «نقلت»، وأشار إلى الخلاف في الحاشية.

(٤) كانت أوضح لأن فيها تصريحاً بالاستقبال، وذكر الدماميني أن النحويين اقتدوا في ذلك بإمام النحاة سيبويه.
وانظر المفصل ص/٣١٧ وشرح المفصل ٨/٤٨، والدماميني/٢٨٠.

(٥) في م٣/٦٤ أ «أنها حرف استقبال». كذا بزيادة «أنها».

(٦) ذكر هذا أبو حيان في البحر المحيط، ولم يُسَمِّ صاحب هذا الزعم، ولقد رجعتُ إلى كتب التفسير فلم أجد تصريحاً باسم صاحب هذا القول.
ونَصُّ ابن هشام مُنتَزَعٌ من بحر شيخه أبي حيان ٣/٣١٩ قال أبو حيان: «والسين في«ستجدون» للاستقبال، قالوا: إنما هي دالّة على استمرارهم على ذلك الفعل في الزمن المستقبل كقوله: «سيقول السفهاء»، وما نزلت إلاّ بعد قوله: «ما وَلاّهم عن قبلتهم» فدخلت السين إشعاراً بالاستمرار. انتهى. =

﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾[١] الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾[٢] مُدَّعياً[٣] أنّ ذلك إنما نَزَل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾، قال: «فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال» انتهى.

وهذا[٤] الذي قاله[٥] لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم[٦]: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ غير مُوافِقٍ[٧] عليه.

= [قال أبو حيان]: ولا تحرير في قولهم: إن السين ليست للاستقبال وإنما تشعر بالاستمرار، بل السين للاستقبال، لكن ليس في ابتداء الفعل لكن في استمراره» وانظر البحر ٤٢٠/١، والمحرر ٢/٢، وحاشية الجمل ٤١١/١، وقد نقل هذا عن الكرخي.

وفي الدُّرّ المصون ٤١٢/٢ «للاستقبال على أصلها، وقالوا ليست هنا للاستقبال، بل للدلالة على الاستمرار. وليس بظاهر» وانظر همع الهوامع ١٧٦/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧٥/٢.

(١) الآية: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾. سورة النساء ٩١/٤.

(٢) الآية: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة البقرة ١٤٢/٢.

(٣) ذهب قوم إلى أنها متقدّمة في التلاوة متأخرة في النزول، وأنه نزل قوله «قد نرى تقلب وجهك» الآية، ثم نزل «سيقول السفهاء من الناس» نص على ذلك ابن عباس وغيره. البحر/٤١٩ - ٤٢٠.

(٤) هذا النص في همع الهوامع ١٧٦/٤.

(٥) من أنّ السين تأتي للاستمرار لا للاستقبال.

(٦) قوله: «ما وَلاّهم» ثبت في م٤/٦٤أ، وليس في بقية المخطوطات، وهي ليست في حاشية الدماميني/٢٨٠، وثبتت في متن حاشية الدسوقي ١٥٠/١، وحاشية الأمير ١٢٢/١ والمطبوع.

(٧) ذكر البخاري من حديث البراء بن عازب قال: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب أن يتوجّه نحو الكعبة فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ البقرة/١٤٤. الآية فقال السفهاء من الناس وهم اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فقال الله تعالى: «قل لله المشرق والمغرب الآية». =

قال[١] الزمخشري[٢] : «فإن قلتَ: أيُّ[٣] فائدة في[٤] الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلتُ: فائدتُه أن المفاجأة[٥] للمكروه[٦] أشدّ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع»[٧] انتهى.

ثم[٨] ولو سُلِّم[٩] ، فالاستمرار إنما استفيد من المضارع[١٠] ، كما تقول: «فلان يَقْرِي الضيف ويَصْنَعُ الجميلَ» تريد أنّ ذلك دَأْبُهُ.

= قال أبو حيان: «سيقول: ظاهر في الاستقبال وأنه إخبار من الله تعالى لنبيّه ﷺ أنه يصدر منهم مثل هذا القول في المستقبل، وذلك قبل أن يؤمروا باستقبال الكعبة، وتكون هذه الآية متقدِّمة في النزول على الآية المتضمّنة الأمر باستقبال الكعبة، فتكون من باب الإخبار بالشيء قبل وقوعه..» البحر ٤١٩/١.

(١) ذكر قول الزمخشري دليلاً على ماسبق، وأنه غير موافق عليه.

(٢) انظر الكشاف ٢٤٢/١، والبحر ٤١٩/١ فقد ذكر رأي الزمخشري.

(٣) في م٤١/١ ب «فأيّ».

(٤) سقط «في» من م٢٤/٢ أ.

(٥) في الكشاف «مفاجأة المكروه».

(٦) في م٢٤/٢ أ «بالمكروه».

(٧) تتمة النص في الكشاف: «لما يتقدّمه من توطين النفس، وأن الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم، وأردّ لشغبه، وقبل الرمي يراش السهم».

(٨) كذا جاء بالواو بعد «ثم» في المخطوطات وحاشيتي الدماميني والدسوقي، وجاء في طبعة مبارك «ثم لو سلم»، ومثله في حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.
وعَلَّق الدماميني على ذلك بقوله: «ولا محل للواو هنا، والظاهر أنها زائدة، فإن قلت: لعلها للعطف، أي: ثم لا نسلم أنها في الآية للاستمرار، ولو سلّم».
وعلّق على كلام الدماميني الشمني في حاشية ٢٨٠/١ قائلاً: «قلتُ: يلزم عليه حذف المعطوف، يعني بثم دون عاطفه، وهو باطل، وأقول: يمكن أن يقال: إنّ ثُمّ هنا ليست للعطف بل لمجرد التدرّج مما قبلها لما بعدها..».

(٩) أي لو سُلِّم بوجود معنى الاستمرار.

(١٠) من المضارع الذي يصلح للحال والاستقبال في الأصل، وليس من السين.

والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل[(١)] .

وزعم الزمخشري[(٢)] أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقعٌ لا مَحَالَةَ، ولم أَرَ مَن فَهِمَ[(٣)] وَجْهَ ذلك . ووَجْهُهُ أنها[(٤)] تفيد الوعد بحصول[(٥)] الفعل؛

---

(١) تعقّب الدماميني المصنِّف فقال:
«وفيه نظر؛ لانتقاضه بنحو «لو يطيعكم في كثير من الأمر»، إذ الاستمرار فيه بالنسبة إلى الزمن الماضي، ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كليّاً، وإنما يريد أن الاستمرار في «سيقول السفهاء» أن يكون في المستقبل، فلا يرد النقض» انظر الحاشية/٢٨١.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٢/٤٨ - ٤٩ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ الآية/٧١ من سورة التوبة: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوَعْد، كما تؤكِّد الوعيد، في قولك: سأنتقم منك يوماً، تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك.
ونحوه: «سيجعل لهم الرحمن وُداً» و «لسوف يعطيك ربك فترضى» «سوف يؤتيهم أجورهم» ».
ونقل الشهاب الخفاجي نصَّ ابن هشام في حاشيته ٤/٣٤٤ ثم قال: «وليس كما قال [أي ابن هشام]، والذي غَرَّه قول الزمخشري إنها تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد، بل المراد كما صرح به شُرَّاحُه، ووقع في معضلات النحو، وهو مُصَرَّح به في الكتاب وشروحه أيضاً أَنَّ السين في الإثبات في مقابله «لكن» في النفي، فتكون بهذا الاعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا يختصّ بالوعد والوعيد..». هذا وانظر أيضاً حاشية الشهاب ٦/١٨٠.
ونقل أبو حيان نص الزمخشري في البحر ٥/٧١ ثم قال: «وفيه دفينة من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة، يشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب عقوبَة العاصي، وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه، إنما دلّ على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسين التي تدل على استقبال الفعل».

(٣) رأيتَ توجيه الشهاب المتقدِّم، وانظر الدماميني/٢٨١.

(٤) أي السين.

(٥) في م٥/٣٦ ب «لحصول».

فدخولها على ما يفيد الوعد[(١)] أو الوعيد[(٢)] مُقْتَضٍ لتوكيده[(٣)] وتثبيت معناه.

وقد أومأ[(٤)] إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[(٥)] : «ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخرّ إلى حين»، وصَرّح به في سورة براءة فقال في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[(٦)] : «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد إذا قلت[(٧)] : سأنتقم منك» انتهى.

---

(١) نحو: سأكرمك.

(٢) نحو: سيُعاقَبُ الظالم.

(٣) قال الدماميني في حاشيته ص/٢٨١: «لأنه إخبار على إخبار، والمتعلق واحد، وهذا ظاهر، حيث تدخل على المحبوب، فإنه وَعْد، وأما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف تفيد تأكيده وهو للوعد المباين للوعيد، وكأنه أراد بالوعد الذي تفيده السين مجرد الإخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد».

(٤) أي الزمخشري. وانظر الكشاف ١/٢٤١.

(٥) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/١٣٧.

ونقل الشهاب نص الزمخشري من الكشاف في حاشيته ٢/٤٧، ثم قال: «وقول الشراح في توجيهه إنَّ دلالتها على التأكيد من جهة كونها في مقابلة «لن» الدالة على تأكيد النفي، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل، فيه تأمل».

ونص سيبويه في الكتاب ١/٦٨ «ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب» وفي شرح المفصل ٨/١٤٨: «قال الخليل: إنّ سيفعل جواب لن يفعل».

(٦) الآيــة: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة ٩/٧١.

وانظر الكشاف ٢/٤٨ - ٤٩، وقد نقلت من قبلُ نص الزمخشري وتعقيب أبي حيان على الزمخشري، وتعقيب الشهاب على ابن هشام.

(٧) في الكشاف «في قولك»، ومثله عند الدماميني، وذكر الرواية كما جاءت في مغني اللبيب، ثم قال: «والذي رأيته الآن في نسخة معتمدة من الكشاف: كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك» انظر ص/٢٨٠.

٤٤ ـ سوف

سوف: مُرادفةٌ[(١)] للسين، أو أَوْسَعُ[(٢)] منها، على الخلافِ[(٣)]، وكأن القائل بذلك[(٤)] نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس[(٥)] بمطّرِد[(٦)]. ويقال[(٧)] فيها:

---

(١) أي عند الكوفيين، وقوله: مرادفة للسين، أي في الدلالة على الاستقبال، وليست المدَّةُ معها أوسع من المدة بالسين بل هما متساويان. واختار هذا فيها ابن مالك، انظر الجنى الداني/٤٥٩، والدسوقي/١٥٠.

(٢) هذا مذهب البصريين، إذ سوف عندهم أبلغ من السين.
قال أبو حيان في البحر ٤١١/١ في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾: «والمجيء بالسين يدل على قرب الاستقبال، إذ السين في وضعها أقرب في التنفيس من سوف».
وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٨ «وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس، ومنه سَوَّفْتُه..».
وفي رصف المباني/٣٩٨: «إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين».

(٣) أي على الخلاف المتقدِّم بين البصريين والكوفيين، فقد نظر البصريون إلى كثرة الحروف، ورأوا أنها تفيد المبالغة في المعنى، وأنكر هذا الكوفيون. انظر همع الهوامع ٣٧٥/٤.

(٤) أي أنّ الزمان المستقبل مع سوف أوسع مما هو في السين.

(٥) النص في م٦٤/٤ أ «وليس ذلك بمطرد».

(٦) ذكر الدماميني مثلاً على ذلك بلفظ «حَذِر» فهو يدل على المبالغة دون «حاذر» مع أن الثاني أكثر حروفاً من الأول.
وذكر مثل هذا التفتازاني في حاشية الكشاف. انظر دماميني/٢٨١، والشمني ٢٨١/١ ـ ٢٨٢.

(٧) القول للكوفيين، فقد زعموا أنَّ العرب يقولون في سوف «سو» تارة و«سَفَ» و«سي»، وذكر المرادي: أنها لغات حكاها الكوفيون، وذكر مثل هذا السيوطي ثم قال: «وقيل: إن الحذف بوجوه ضرورة خاص بالشعر لا لغة».
انظر همع الهوامع ٣٧٦/٤، ورصف المباني/٣٩٧، والجنى الداني/٤٥٨، والإنصاف/ مسألة/٩٢ ص/٦٤٦.
وقال ابن يعيش: «وأما سو أفعل وسف أفعل فحكاية ينفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها». انظر شرح المفصل ١٤٩/٨.

«سَفَ» بحذف الوسط[١]، و«سَوْ» بحذف الأخير[٢]، و«سَيْ» بحذفه[٣] وقلب الوسط ياء مبالغة[٤] في التخفيف، حكاها[٥] صاحب المحكم.

---

(١) وهو الواو، ومثله: «منذ» في قولهم: مُذْ، ويأتي الحديث عنه في بابه.

(٢) وهو الفاء، وشاهد الكوفيين على ذلك قول الشاعر:

فإن أهلك فَسَوْ تجدون بعدي وإنْ أَسْلَمْ يطب لكم المعاش

وذهب بعضهم إلى أنه شاذ، وحذف الفاء ضرورة. وقيل إنّ الكسائي نقل عن أهل الحجاز: سو أَفْعَل، بحذف الفاء في غير ضرورة.

انظر الجنى الداني/٤٥٨، والبيت برواية «فَقْدي»، ورصف المباني/٣٩٧، وهمع الهوامع ٣٧٦/٤، والارتشاف/٢٤١٨، وفي الضرائر الشعرية/١٤١ «عدي بن زيد».

(٣) أي بحذف الفاء، وقلب الوسط وهو الواء ياءً.

(٤) قال الدسوقي في ١٥١/١ «أَيْ لأَنَّ الياء أخفُّ من الواو؛ لأن الياء فيها إعمال الشفة السفلى».

قلتُ: ليس الأمر كذلك، ولم تبلغ الواو هذا القدر من الثقل مما يقتضي قلبها إلى ياء، فإن قيل: هي لغة فذلك أقرب.

(٥) في حاشية الدسوقي ٥١/١ «وحكاها: يحتمل الأخيرة، ويحتمل الثلاثة»

قلت: الغالب الأخيرة، إذ وجدتُ في التكملة للصاغاني قوله: «وسَفْ أفعل وسَوْ أفعل: لغتان في سوف أفعل، وقال ابن جني: حذفوا تارة الواو وأخرى الفاء» ومن هذا ترى أنه حكى لغتين وترك الثالثة وهي «سَيْ». انظر/ سوف.

وفي التاج/ سوف «وسوف أفعل، ويقال: سَفْ أفعل وسَوْ أفعل لغتان في سوف أفعل، قال ابن جني: حذفوا تارة الواو وأخرى الفاء، وفيه لغة أخرى، وهي: سَيْ أفعل هكذا هو في النسخ، وفي اللسان: «سا يكون» فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلباً للخفة» وانظر اللسان/ سوف.

وتنفرد(١) عن السين بدخول اللام(٢) عليها نحو(٣) : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ وبأنها(٤) قد تُفْصَلُ(٥) بالفعل المُلْغى(٦) ، كقوله(٧) :

وما أَدْري وسوف إِخالُ أدري أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

* * *

---

(١) أي سوف عن السين.

(٢) قيل ولا تدخل اللام على السين لئلا يجتمع حرفان زائدان على الكلمة، لشدة اتصال بعضهما ببعض، واتصالهما بالكلمة؛ فإنه قد يؤدي في بعض الكلمات إلى اجتماع أربعة متحركات نحو: لَسَيَتَكلَّم، فتثقل الكلمة. ورَدّ مثل هذا السيرافي؛ فذهب إلى أن الأمرين دخول اللام والفصل جائزان في السين.كما جازا في سوف. انظر همع الهوامع ٣٧٩/٤.
وقال المالقي: «.. وهي متصلة به [المضارع] كبعض حروفه كالسين أيضاً؛ فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم، فدخل لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى: «ولسوف يعطيك ربك فترضى» وقوله: فلسوف تعلمون. الشعراء/٤٩».
انظر رصف المباني/٣٩٨.

(٣) سورة الضحى ٥/٩٣ وقوله: «فترضى» ليس في المخطوطات: ١، ٢، ٤، ٥.

(٤) أي سوف.

(٥) أي تُفْصَلُ عن مدخولها.

(٦) ولا يجوز ذلك في السين.

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، وتقدَّم في «أم» والأصل فيه: وسوف أدري، ففصل بينهما بالفعل الملغى وهو «إخال»؛ لأنه لا عمل له في المفعول، ويكون إخال في قوة قوله: في ظني.

٤٥ ـ سِيّ

سِيّ[١] : من «لا سيَّما» اسمٌ بمنزلة «مِثْل»[٢] وزناً[٣] ومعنى، وعينُه في الأصل واوٌ[٤]، وتثنيته سِيّان، وتستغني[٥] حينئذٍ[٦] عن الإضافةِ كما استغنتْ عنها[٧] «مِثْل» في قوله[٨] :

[من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها] والشَّرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ مثلان

واستغنوا بتثنيته[٩] عن تثنية «سَواء»[١٠]، فلم يقولوا «سَوَاءَان» إلا شاذّاً،

(١) في شرح البغدادي ٢١٧/٣ «وقد لَخَصَّ المصنِّفُ كلامَ أبي حيان في شرح التسهيل، وجميعُ ما ذكره في «ولاسيما» منه».
(٢) انظر الكتاب ٣٥٠/١.
(٣) أصله سِوْي، عينه واو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء.
انظر همع الهوامع ٢٩٤/٣، وحاشية الدسوقي ٥١/١، وحاشية الدماميني/٢٨٢، وفي حاشية الأمير ١٢٣/١: «دخله ما دَخَل سَيّد».
(٤) بدليل أمثلة الاشتقاق مثل: استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان. وانظر شرح البغدادي٢١٥/٣.
(٥) في م٤١/١ ب «ويستغني».
(٦) أي تستغني «سِيّ» عن الإضافة إذا ثنيّت.
(٧) أي كما استغنت «مثل» عن الإضافة عند التثنية.
(٨) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لغيره، وتقدَّم في باب «أَمّا»، وكان الشاهد فيه حذف الفاء من جواب «من»، وذهب المصنف إلى أنه ضرورة.
فانظر تخريجه فيما تقدَّم. وانظر البحر ٢٠/٢ والكتاب ٤٣٥/١ «سِيّان».
(٩) أي تثنية «سِيّ» حين قالوا: سِيّان.
(١٠) لأن معنى سي وسواء هو معنى «مثل»، فاستغنوا بتثنية واحد عن الآخر.
وفي التاج/ سوو «وهما سواءان وسِيّان بالكسر، أي مثلان، الواحد سواء، وسِيّ، والجمع أسواء».
وعلى هذا فما ذهب إليه المصنف لا يصح.

كقوله(١):

فيا رَبِّ إن لم تَقْسِمِ الحُبَّ بيننا سَوَاءَيْن فأجعلني على حُبِّها جَلْدا

وتشديدُ يائه، ودخولُ «لا»(٢) عليه، ودخولُ الواوِ(٣) على «لا» واجبٌ.

قال ثعلب(٤) : «من استعمله على خلاف ما جاء في قوله(٥) :

[أَلَا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ] ولا سِيَّما يومٌ بدارة جُلْجُل

فهو مخطئ». انتهى.

---

(١) قائل البيت قيس بن معاذ، وذكر البغدادي أنه قيل إن الأصح أنه قيس بن الملوح العامري، وصاحبته ليلى بنت مهدي أم مالك العامرية، ورواية الديوان: أيا رَبِّ.
وأنشد المصنف البيت شاهداً على أن تثنية سواء في قوله: «سواءين» شاذ، وقد استغنوا عنه بقولهم: سِيّان.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢١٥، والخزانة ٤/٣٣١، وانظر اللسان/ سوا، وروايته: أيا رَبِّ، ونسبه إلى قيس بن معاذ. وشرح السيوطي ١/٤١٢، والديوان/ ٨٦.

(٢) في الهمع ٣/٢٩٤: «ولا تحذف «لا» من «لاسيما»، لأنه لم يُسْمَع إلا في كلام المولدين..، وحكى في البديع عن بعضهم أن «لا» في «لاسيما» زائدة، قال أبو حيان: وهو غريب».

(٣) ذكر ثعلب أنه يجب اقتران «لا» بالواو، وجَوَّز غيره حذفها. انظر همع الهوامع ٣/٢٩٤، وانظر حاشية الصبان ٢/١٦٥.

(٤) النص في شرح الأشموني ١/٤١١، وهمع الهوامع ٣/٢٩٤.

(٥) البيت لامرئ القيس من معلقته، وصدره ما وضعته بين حاصرتين، وجاء تاماً في م٢/٢٤ أ.
ودارة جُلْجُل: موضع بديار كندة، والمشهور أنه غدير، ويوم: جاء بالروايات الثلاث: الرفع، والنصب، والجرّ.
والشاهد في البيت الذي ساقه ثعلب ملازمة الواو لـ «لا»، وقد سبق أن غيره أجاز حذفها.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢١٦، والجنى الداني/٣٣٤، ٤٤٣، وشرح المفصل ٢/٨٥، ٨٦، وهمع الهوامع ٣/٢٩٣، والخزانة ٢/٦٣، وشرح السيوطي ١/٤١٢، الديوان/١٠.

وذكر غيره[١] أنه[٢] قد يُخَفَّفُ، وقد تُحْذَفُ الواو[٣]، كقوله[٤]:

فِهْ بالعقودِ وبالأيمانِ، لاسِيَما عقدٍ وَفاءٌ به من أَعْظَمِ القُرَبِ

وهو[٥] عند الفارسي نَصْبٌ على الحال[٦]؛ فإذا قيل: «قاموا لاسيما زيدٌ»[٧] فالناصب قام، ولو كان كما ذَكَرَ لامتنعَ دخولُ الواو[٨]، ولَوَجَبَ تكرارُ «لا» كما

---

(١) أي غير ثعلب، وقد حكى هذا الأخفش وابن الأعرابي وآخرون، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرف على حرفين. وعند التخفيف يكون المحذوف لام الكلمة، وتفتح الياء بإلقاء حركة اللام عليها.
وذهب أبو حيان إلى أن الأَوْلى حذف العين؛ لأنه لو كان المحذوف اللام لَرُدَّت العين واواً كما كانت، إذ يزول الموجب لقلبها ياء، فكان يقال: لا سِوْما. انظر همع الهوامع ٢٩٥/٣.
وذهب إلى حذف الوسط الدماميني في ٢٨٢/١، وذكر أنه مثل «سَهْ».

(٢) في م٦٥/٣ أ «وذكر غيره أنه قد تحذف الواو، وقد تخفف..» كذا على التقديم والتأخير.

(٣) الواقعة قبل «لا».

(٤) لم يُعْزَ البيت إلى قائل.
وفِهْ: أمر بالوفاء من وفى يفي، والهاء للسكت، وقد زيدت الهاء من أجل النطق في الوقف.
وفي م٤٢/١ أ «فِ» ومثله في م٣٦/٥ ب من غير هاء السكت. والقرب: جمع قُرْبة.
والشاهد في البيت من جهتين: الأولى: تخفيف الياء من: لاسيما، والثانية: حذف الواو قبل «لا».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٣، وشرح السيوطي ٤٢٣/١، وشرح الأشموني ٤١١/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/٣، والخزانة ٦٤/٢، وحاشية الصبان ١٦٥/٢.

(٥) كذا في المخطوطات ماعدا م٢٤/٢ أ فقد جاءت فيه «وهي»، وفي طبعة مبارك وزميله «وهي»، وكذا جاءت في حاشية الأمير، ومثله في نسخة الشيخ محمد محيي الدين. وعند الدماميني «وهو» كما جاء في المخطوطات.
وقوله: وهو، أي: سِيّ الواقع بعد «لا».

(٦) ذكر في الهمع ٢٩٤/٣ أنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وأنه رُدَّ بوجوب تكرار «لا»، وبمنع الواو؛ إذ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.

(٧) يكون التقدير على الحالية: قاموا حال كونهم غير مماثلين لزيد. وجاء المثال عند الدماميني والأمير: «قاموا لاسيما زيداً»، كذا! بالنصب.

(٨) الحال مفردة والواو لا تدخل عليها، وبما أنه ثبت دخول الواو هنا فإنه يدل على بطلان النصب على الحال. انظر الدماميني/٢٨٣.

تقول: «رأيتُ زيداً لا مِثْلَ عمروٍ ولا مِثلَ خالدٍ»، وعند غيره[(١)] هو اسمٌ لـ«لا» التبرئة.

ويجوز في الاسم الذي بعدها[(٢)] الجرُّ[(٣)]، والرفعُ مطلقاً، والنصبُ أيضاً إذا كان نكرة، وقد رُوي بهنّ[(٤)]:

... ... ولا سيما يوم ...

والجرُّ[(٥)] أَرْجَحُها، وهو على الإضافة[(٦)]، و«ما» زائدة بينهما[(٧)]، مثلها في[(٨)] ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾[(٩)]،

---

(١) الجمهور على أن «سِيّ» اسم «لا» التبرئة، وفتحته بناء كهي في: لارجلَ، والخبر محذوف، وتقديره: موجود.

(٢) أي بعد «ما».

(٣) الجرُّ على الإضافة، ويأتي بيانه.

(٤) في إعراب البيت ثلاثة أوجه:

- الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو يومٌ، وهذه الجملة صلة «ما» والتقدير: ولا سِيّ الذي هو يومٌ.

- والجر بإلقاء «ما»، وإضافة سِيّ إلى يوم.

- والنصب على التمييز لأن «سِيّ» مبهم، أي: ولاسيما يوماً.

(٥) في م١/٤٢ أ «فالجرّ».

(٦) كأنه قال: ولا مِثْلَ يومٍ.

وفي الكتاب ١/٣٥٠ «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب: ولاسيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مِثْلَ زيد، و«ما» لغو». وانظر شرح المفصل ٢/٨٥، والتاج والصحاح/سود.

(٧) بين المضاف والمضاف إليه.

(٨) الآية: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٨.

ويشهد للزيادة قراءة ابن مسعود «أيّ الأجلين» بحذف «ما» انظر البحر ٧/١١٥.

(٩) في طبعة مبارك وزميله/١٨٧، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين/١٤٠ وحاشيتي الأمير والدسوقي بإثبات «قضيت» في نصّ ابن هشام. ولم أجده مثبتاً في المخطوطات، ولا حاشية الدماميني ١/٢٨٣.

والرفعُ على أنه خبرٌ لمضمرٍ[(١)] محذوفٍ، و«ما» موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفة[(٢)] بالجملة، والتقدير: ولا مثلَ الذي هو يومٌ، أو لا مثلَ شيءٍ هو يومٌ، ويضعِّفه[(٣)] في نحو: «ولاسيَّما زيدٌ» حذفُ العائدِ[(٤)] المرفوعِ مع عدمِ الطُّولِ[(٥)]، وإطلاقُ «ما» على مَنْ يعقل، وعلى الوجهين[(٦)] ففتحةُ «سِيّ» إعرابٌ؛ لأنه مضاف[(٧)]، والنصبُ على[(٨)] التمييز، كما يقع التمييزُ بعد «مثل»[(٩)] في نحو[(١٠)]: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾، و«ما» كافّة[(١١)] عن الإضافة، والفتحة بناءٌ[(١٢)] مثلها في «لا رَجُلَ».

---

(١) أي ولا سِيّ الذي هو زيد. وتقدّم نصُّ سيبويه عن الخليل.

(٢) أجاز مثل هذا ابن خروف، وانظر همع الهوامع ٢٩٢/٣.

(٣) أي يضعّف الرفع.

(٤) وهو قوله: «وهو» الذي جُعل زيدٌ خبراً عنه.

(٥) أي مع عدم طول الصِّلة، ومثل هذا الحذف شاذ.

(٦) أي: الجرّ والرفع.

(٧) إما إلى الاسم المجرور بعد «ما»، أو إلى نفس «ما» موصولة أو موصوفة، والخبر محذوف.

(٨) في همع الهوامع ٢٩٣/٣ «واختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التمييز، و«ما» نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي: ولا مثلَ شيءٍ يوماً.
وقيل إنه على الظرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها، أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: رأيت الذي أمس، أي: الذي وقع واتفق.
وقيل: إن «ما» حرفٌ كافٌّ لـ «سِيّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: على التمرة مثلُها زبداً، واستحسنه ابن مالك والشلوبين..».

(٩) لأن سِيّ بمعنى مثل، فهو مبهم يحتاج إلى مُفَسِّر.

(١٠) الآية: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى..﴾ سورة الكهف ١٠٩/١٨.

(١١) كافة لـ «سِيّ».

(١٢) لأنه مفرد، لا هو مضاف، ولا شبيه بالمضاف.

وأما انتصابِ[(١)] المعرفةِ نحوِ: «ولاسيما زيداً» فمنعه الجمهور[(٢)]، وقال[(٣)] ابنُ الدَّهان[(٤)] : «لا أعرف له وجهاً»[(٥)] .

وَوَجَّهه بعضهم بأن «ما» كافَّة، وأن «لاسِيّما» تَنَزَّلت[(٦)] منزلة «إلّا» في الاستثناء[(٧)].

ورُدَّ بأن المستثنى مُخْرَج، وما بعدها[(٨)] داخل في باب الأَوْلى[(٩)] ،

(١) ما سبق كان حديثاً عن النكرة إذا وقعت بعد «لا سي» كبيت امرئ القيس، وأما في المعرفة فلا يجوز إلا الرفع والجر.

(٢) علة المنع مع المعرفة أنه لا يوجد ما يقتضي النصب، لأن التمييز نكرة عند البصريين بخلاف الكوفيين، فقد أجازوا تعريفه.

(٣) النص من هنا إلى آخره «منقطعاً» منقول في الخزانة ٦٤/٢....

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الإمام ناصح الدين بن الدهان وُلِدَ ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع، وقيل ثلاث وتسعين وأربعمئة، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩.
كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وقد سمع الحديث، ووصفه العماد الكاتب بسيبويه عصره، وله مؤلفات في النحو والعروض والقوافي والتفسير وغير ذلك. انظر بغية الوعاة ٥٨٧/١٥.

(٥) وقد يُوَجّه بأن «ما» تامّة بمعنى شيء، والنصب بتقدير: ولا مثل أرى زيداً. انظر دماميني/٢٨٤.

(٦) كذا في المخطوطات ماعدا م/٥ حيث جاء فيها «فهو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ..» وكالمخطوطات جاء نص الخزانة ٦٤/٢، والدماميني، والدسوقي، وعند مبارك وزميله/١٨٧ «نزلت»، ومثله في حاشية الأمير، وكذا جاءت عند الشيخ محمد محيي الدين.

(٧) بنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد «إلا» الاستثنائية، وتعقّب الدماميني هذا الرأي فقال: «لكن يقدح فيه اقترانها بالواو، ولا يقال: جاء القوم وإلا زيداً، والقول بزيادتها ضعيف» انظر الحاشية/٢٨٤.

(٨) ما بعد «لاسيما».

(٩) كذا في المخطوطات والدماميني وعند مبارك وزميله «أَوْلى» ومثله في حاشية الأمير، والشيخ محمد محيي الدين.

وأُجيبَ[١] بأنه مُخْرَجٌ مما أَفْهَمَهُ الكلامُ السابقُ من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً[٢] .

* * *

= وفي حاشية الدسوقي ١٥٢/١ «أي فهي أداة إدخال فكيف تجعل الأداة التي للإدخال بمنزلة الإخراج، فأيّ جامع؟».

(١) أي أجيب من ذكر أن المستثنى مُخْرَج وما بعده داخل في الأَوْلى، قال الدسوقي في ١٥٢/١ نقلاً عن الدردير: «حاصل هذا الجواب أنا لا نسلم أنها للإدخال بل للإخراج من المساواة المفادة بقوله: قام القوم، فمعنى قام القوم ولاسيما زيد، تساوى القوم في القيام إلا زيداً، فاقهم فيه، وأولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه فيه، وانظر وجه كونه منقطعاً فإنه لولا «سيما» لما عملت تلك السدة [كذا]، بل لم يفد الكلام إلا الاستواء في القيام».

وفي دماميني/٢٨٤ «يكون معنى: جاءني القوم ولاسيما زيداً، جاءوني لكن زيداً جاءني مجيئاً هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه، وليس مساوياً لهم في ذلك الحكم».

(٢) يذهب الدماميني إلى أن الاستثناء متصل، وليس منقطعاً؛ لأن المعنى: تساوى القوم في القيام إلا زيداً فإنه فاقهم. قال: وفيه تأمل؛ لأن زيداً مخرج من المستثنى الشامل له لولا الإخراج، وهذا معنى الاتصال».

انظر الدماميني/٢٨٤، وحاشية الأمير ١٢٤/١.

٤٦ ـ سواء

سواء: تكون بمعنى «مُسْتَوٍ» ويُوصَفُ[(١)] بها المكان، بمعنى أنه نِصْفٌ[(٢)] بين مكانين، والأفصح فيه حينئذٍ أن يُقْصَر مع الكسر نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[(٣)]،

---

(١) النص في م٢/٢٤ ب «.. تكون بمعنى مستوٍ، فيقصر مع الكسر نحو: مكاناً سوى، ويمد مع الفتح نحو مرت برجل سواء والعدمُ..» مثله في م٣/٦٥ أ وقد سقط قوله: «ويوصف..» إلى قوله «والأفصح فيه حينئذٍ..».
ووجدت مثل هذا في حاشية الدماميني/٢٨٥ وكذا عند الدسوقي في ١٥٢/١، وقد أشار الشيخ محمد محيي الدين إلى هذا النقص في حاشية الدسوقي. انظر ص/١٤٠.

(٢) مثل هذا في أمالي الشجري ٢٣٦/١.

(٣) قال تعالى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ سورة طه ٥٨/٢٠.
وفي هذه الكلمة «سوى» قراءات أذكر منها اثنتين:
الأولى: «سُوًى» بضم السين والتنوين في الوصل، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب والأعمش والحسن وقتادة وطلحة وابن أبي ليلى وأبي حاتم وابن جرير.
والثانية: «سِوًى» بالكسر والتنوين في الوصل، أي مكاناً وسطاً، وهو ما أراده المؤلِّف. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي وأبي جعفر.
قال النحاس: «والكسر أشهر وأعرف».
وفي تفسير القرطبي: «واختار أبو عبيد وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العالية الفصيحة».
وعند الطبري: القراءتان سواء، وهما مشهورتان في العرب، وقرأ بكل واحدة علماء من القراء.
وانظر مراجع هاتين القراءتين فيما يلي: البحر ٢٥٤/٦، معاني الزجاج ٣٦٠/٣، روح المعاني ١٦/ ٢١٧، الطبري ١٣٤/١٦، غرائب القرآن ١٢٣/١٦، النشر ٣٢٠/٢، الإتحاف/٣٠٤، الكشاف ٣٠٥/٢، حجة القراءات/٤٥٣، زاد المسير ٢٩٤/٥، القرطبي ٢١٢/١١، الكشف عن وجوه القراءات ٩٨/٢، التيسير/١٥١، السبعة/٤١٨، مجمع البيان/١٠٩، العكبري ٨٩٣/٢، إعراب النحاس ٣٤١/٢، شرح الشاطبية/٢٤٧، البيان ١٤٣/٢، مشكل إعراب القرآن ٦٩/٢، =

وهو[1] أحد الصفات التي جاءت على «فِعَل» كقولهم[2] : «ماءٌ رِوىً» و«قومٌ عِدىً».

[3] [وقد يُمَدّ[4] مع الفتح أو[5] يكسر أو يضم، وكلاهما مع القصر، وقرئ بهما[6] ، ويوصف بهما غير المكان، فيجب أن تمدَّ مع الفتح نحو[7] : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ].

= التبصرة/٥٩١، حاشية الجمل ٩٨/٣، معاني الفراء ١٨١/٢ ـ ١٨٢، المكرر/٨١، التبيان ١٨١/٧، الكافي/١٣٣، العنوان/١٢٩، الرازي ٧١/٢٢، المبسوط/٢٩٥، المحرر ٤٢/١٠، اللسان والتاج/ سوى، فتح القدير ٣٣١/٣، تأويل مشكل إعراب القرآن/٥٢١، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣٣، وفي البيان ١٤٣/٢: «فمن قرأ بالكسر فلأن فِعَلاً لم يأت في الوصف إلا نادراً نحو قوم عِدَى، ولحم زِيَم، والضم أكثر لأن فُعَلاً في الوصف كثير نحو لُكَع وحُطَم». تفسير الماوردي ٤٠٩/٣. التذكرة في القراءات الثمان ٤٣١/٢، وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(١) النص مضطرب هنا في م٤٢/١ أ قال: «وهو مع الفتح نحو: مررت برجل سواء والعدمُ، وبمعنى الوسط وبمعنى التام... كذا» ثم شطب مقدار سطرين مما خالف الأصول الأخرى

(٢) وفي البيان لابن الأنباري ٤٣/٢: قوم عِدَى، ولحم زِيَم.

(٣) كذا جاء النص في م٤٢/١ أ وم٦٥/٤ أ وم٣٧/٥أ ولم أجد مثل هذا في المطبوع. وجاء النص في م٢٤/٢ ب وم٦٥/٣ أ «وقد تُمَدّ مع الفتح نحو: مررت برجل سواءٍ والعدمُ».

(٤) أي: سَواء.

(٥) أي: سِوَى، وسُوَى.

(٦) تقدَّم: تخريج هاتين القراءتين في الصفحة المتقدّمة.

(٧) عطف «العدم» على ضمير مستتر في «سواء» بدون فاصل من تأكيد أو غيره، والتقدير: برجل مستوٍ هو والعدمُ.

قال سيبويه: «وأما قوله: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو العدمُ». انظر الكتاب ٢٣٢/٢ والتاج/ سود.

وفي شرح الكافية الشافية/١٢٤٥ نقل نص سيبويه، ثم قال: فعطف «العدم» دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء» كذا! ولم ينقل نص سيبويه الصريح بقبحه. وانظر أمالي الشجري ٢٣٦/١.

وبمعنى الوسط[١] ، وبمعنى التام، فَتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى[٢] : ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾، وقولك[٣] : «هذا درهم سواء»[٤]، وبمعنى[٥] القصد؛ فتقصر مع الكسر. وهو[٦] أغرب معانيها، كقوله[٧] :

فَلأَ صْرِفَنّ سوى حذيفةَ مِدْحَتي لـفـتـى الـعـشِـيّ وفـارس الأَجْـرافِ

---

(١) انظر أمالي الشجري ٢٣٦/١.

(٢) الآية: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ الصافات ٥٥/٣٧. في سواء الجحيم: أي في وسط الجحيم. وانظر البحر ٣٦٢/٧.
قال أبو حيان: «وسواء الجحيم وسطها، تقول: تعبت حتى انقطع سوائي. قال ابن عباس: سُمِّي سواءً لاستواء المسافة منه إلى الجوانب، يعني سواء الجحيم» وانظر أمالي الشجري ٢٣٦/١.

(٣) سقط من م٢٤/٢ ب من هنا إلى قوله: «ابن الشجري».

(٤) أي تام، قال سيبويه: «فإذا قلت: هذا درهم سواء، كأنك قلت هذا درهم تام» انظر الكتاب ٧٥/١.

(٥) نص ابن الشجري في أماليه ٢٣٦/١:
«وقد استعملوا المقصورة بمعنى القصد، فقالوا: قصدت سوى فلان، أي قصدتُ قصده، وهذا أغرب ما جاء فيها، قال..».

(٦) في م٦٥/٣ ب «وهذا».

(٧) البيت لقيس بن الخطيم، وقد ورد مثله في ديوان حسان، وفي المخطوطات والمطبوع: فارس الأحزاب، وليس بالصواب، والصواب هو فارس الأجراف، والأجراف: اسم موضع، وقد ورد كذلك في م٤٢/١ ب «الأجراف»، وكذا ورد عند ابن الشجري، وقد نقله عنه المصنف، وقد صُوِّب على هامش م٦٥/٣ ب، وهو بالفاء في الديوان.
قال البغدادي: «وقعت القافية في نسخ المغني «الأحزاب»، وهذا تحريف من الكُتّاب، وإنما القافية فائية، والرواية هي الأجراف، وهو موضع، وليس في أول البيت فاء ولا واو وإنما الرواية بدونهما».
والشاهد في البيت مجيء سوى: بمعنى القصد، أراد: فلأصرفن قصد حذيفة.
وقيس شاعر فارس، قدم مكة، فدعاه النبيّ ﷺ، وتلا عليه القرآن، فقال: إني لأسمع كلاماً عجيباً، فدعني أنظر في أمري هذه السنة، ثم أعود إليك، فمات قبل الحول، وهو من الأوس.
انظر البيت في شرح البغدادي ٢٢٠/٣، وأمالي الشجري ٢٣٦/١، والديوان/١٢٧، واللسان والتاج والصحاح، ولم يذكره السيوطي.

ذكره ابن الشجري.

وبمعنى مكانٍ[(١)] ، أو غير، على خلاف في ذلك، فيمد مع الفتح، ويُقْصَر مع الضم، ويجوز الوجهان[(٢)] مع الكسر، وتقع هذه[(٣)] صفة، واستثناءً، كما تقع «غير»، وهو عند الزجاجي[(٤)] وابن مالك كغير[(٥)] في المعنى والتصرف، فتقول[(٦)] : «جاءني سواك» بالرفع على الفاعلية، و«رأيت سواك» بالنصب على المفعولية، و«ما جاءني أحدٌ سواك» بالنصب[(٧)] ، والرفع[(٨)] ، وهو الأرجح.

---

(١) في الكتاب ٢٠٣/١: «وهذا رجل سواءَك، فهذا بمنزلة مكانك» وانظر أمالي الشجري ٢٣٦/١.

(٢) المدّ والقصر.

(٣) في م٢/٦٥ أ وم٥/٣٧ أ «هذا» وكذا جاء عند الدماميني.
وقال: «وفي بعض النسخ: وتقع هذه، بالتأنيث على إرادة الكلمة» وقوله: هذه، أي: التي بمعنى مكان أو غير.

(٤) الزجاجي، هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، نسبته الزجاجي إلى شيخه إبراهيم الزجاج، وأصله من ضيمر، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى بَرَع في النحو، ثم سكن طبرية، وصنّف «الجمل في النحو» بمكة، كما حَدَّث بدمشق عن الزجاج ونفطويه..، ومن تأليفه: الأمالي، المخترع في القوافي، والإيضاح الكافي، وغير ذلك.
توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة، وقيل سنة أربعين. انظر بغية الوعاة ٧٧/٢.

(٥) في التسهيل/١٠٧ «ويساويها [أي: غير] مطلقاً «سوى».
وفي همع الهوامع ١٦١/٣ «وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البتة، فإنها اسم مرادف لغير، فكما أن «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم بها النصب، فكذلك سوى».

(٦) في م٣/٦٥ ب وم٤/٦٥ ب «سواءك» كذا بالمد والهمز في الأمثلة الثلاثة.
وفي الإنصاف/٢٩٨ «وأما ما رَوَوْهُ عن بعض العرب أنه قال: أتاني سواءُك، فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة».

(٧) أي على الاستثناء.

(٨) أي على البدل من «أحد»، وهو أرجح لأنه تامّ منفيّ.

وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف[١] مكان ملازم للنصب، ولا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعة[٢] أنها ترد بالوجهين.

---

(١) قال سيبويه في ٣٧٨/١ «وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك».
وفي الكتاب ٢٠٣/١ «هذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك»، وتجد مثل هذا عند المبرد في المقتضب ٢٧٤/٢ و٣٤٩/٤.
وشرح المفصل ٨٣/٢، وشرح الكافية ٢٤٧/١ - ٢٤٨، والإنصاف/٢٩٤.
ولقد رَدّ ابن مالك على البصريين ما ذهبوا إليه قال في شرح الكافية الشافية/٧١٦ - ٧٢٠: «سوى: المشار إليه اسم يستثنى به، ويُجَرُّ ما يستثنى به لإضافته إليه، ويُعْرَب هو تقديراً كما تعرب «غير» لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرّف.
وإنما اخترتُ خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:
أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إنّ «سوى» عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولازمان فبمعزل عن الظرفية.
الثاني: أنّ من حَكَمَ بظرفيتها حَكَمَ بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك؛ فإنها قد أضيف إليها، وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية. فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «سألتُ ربي ألاّ يُسَلِّط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»، ومن ذلك قول الشاعر:

**وكُلُّ من ظنّ أن الموت مخطئه		مُعَلّل بسواء الحق مكذوب**

ومن الإسناد...».

(٢) ذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف، وذهب ابن هشام إليه، ونُقِل في البسيط عن الكوفيين. انظر الهمع ١٦٠/٣، وأوضح المسالك ٧٢/٢، وشرح الكافية ٢٤٨/١.

ورُدَّ على مَنْ نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سِوَاك»[١] .

وأُجيب[٢] بتقدير «سوى» خبراً[٣] لـ «هو» محذوفاً، أو حالًا لـ «ثبت»[٤] مضمراً، كما قالوا: «لا أفعله ما أَنّ حِرَاء[٥] مكانه»[٦] .

ولا يمنع الخبرية[٧] قولهم: «سواءَك» بالمدّ والفتح؛ لجواز أن يقال: إنها بُنيتْ لإضافتها إلى المبنيّ كما في «غير»[٨] .

* * *

(١) وهو كقولك: جاء الذي مكانك. وانظر شرح المفصل ٨٤/٢، وشرح الكافية ٢٤٨/١.

(٢) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني/٢٨٥. وفي المطبوع: «وأجيب بأنه على تقدير».

(٣) وذلك على تقدير: جاء الذي هو سواك، أي: غيرُك. وذكروا أن هذا التخريج شاذ لحذف العائد من غير طول في الصلة.

(٤) صاحب الحال هو الضمير العائد على الاسم الموصول، وهو فاعل «ثبت». أي: جاءني الذي ثبت حال كونه غيرك. انظر دماميني/٢٨٥.

(٥) عند الدماميني والدسوقي «حرا» بالقصر.

(٦) ووجه المشابهة هو حذف «يثبت» إذ التقدير: لا أفعله ما ثبت أنّ حراء مكانه.

(٧) أي: في المثال المتقدِّم: جاءني الذي سواك.

(٨) فتقول: جاء غيرَك، بالفتح؛ فهي مبنية لإضافتها إلى الضمير.

تنبيـه

يخبر بسواء التي بمعنى «مستوٍ» عن الواحد[١] فما فوقه، نحو[٢] : ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾، لأنها في الأصل مصدر[٣] بمعنى الاستواء، وقد أُجيز في قوله[٤] : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كونُها خبراً[٥] عما قبلها[٦]، أو عما[٧] بعدها، أو مبتدأ[٨] ، وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث.

---

(١) تعقَّب الدماميني المصنف، فذكر أنه لو قال: عن غير الواحد لكان صواباً، إذ لا يقال: زيد سواء، بعنى مستوٍ؛ إذ الاستواء كالاختصام أمر نسبي لا يُتعقّل إلا مع العدد. انظر ص/٢٨٦، والدسوقي ١٥٣/١.

(٢) الآية: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ سورة آل عمران ١١٣/٣.

وفي النهر «وسواء: خبر ليس، يخبر به عن الاثنين وعن الجمع». انظر البحر ٣٣/٣.

(٣) وقد روعي الأصل، وعوملت معاملة المصدر، فلم تُثَنَّ ولم تجمع مثله إذا أخبر به عن غير الواحد.

(٤) الآيـة : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة البقرة ٦/٢.

(٥) أي كون «سواء».

(٦) وهو قوله: «إن الذين».

(٧) أو خبراً عما بعدها، وهو «أأنذرتهم»، وهو على تقدير: إنذارك وعدمه سواء.

(٨) ما بعدها هو: أأنذرتهم، والتقدير: مستو إنذارهم وعدمه.

وفي البحر ٤٦/١ «وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف مذهب جمهور البصريين..، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة..».

وأبطل ابن[١] عمرون الأولَ[٢] بأن الاستفهام لا يعمل[٣] فيه ما قبله، والثانيَ[٤] بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم[٥]، فيقال له: وكذا الخبر[٦]، فإن أجاب بأنه[٧] مثل: «زيدٌ أين هو» منعناه[٨]، وقلنا له: بل هو[٩] مثل «كيف زيدٌ»[١٠]؛ لأن «أأنذرتهم» إذا[١١] لم يُقَدَّر بالمفرد[١٢] لم يكن خبراً؛ لعدم تَحَمُّلِهِ ضميرِ سواء[١٣].

---

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، أبو عبد الله الحلبي. ولد سنة ٥٩٦، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وتصدر للإقراء وتخرّج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عن ابن النحاس، وشَرَحَ مفصّل الزمخشري. توفي في سنة ٦٤٩. انظر بغية الوعاة ١/٢٣١.

(٢) وهو كون «سواء» خبراً عما قبلها، و«أأنذرتهم» فاعلاً بها.

(٣) وعلى هذا التقدير يكون قد عمل فيه ما قبله.

(٤) أي وأَبْطَلَ الثاني، وهو كون «سواء» خبراً مقدّماً. و«أأنذرتهم» مبتدأ مؤخراً.

(٥) وهنا لم يُقَدَّم، بل هو مؤخَّر.

(٦) يجب تقديمه إذا اشتمل على الاستفهام، فيلزم بطلان كون «سواء» مبتدأ، و«أأنذرتهم» خبره، وأنت لم تبطل هذا بل اخترته. دماميني/٢٨٦ دسوقي ١/١٥٤.

(٧) أي إنْ أجاب بأنّ الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها لعدم خروج الاستفهام عما يستحقه في التصدر في جملته. دماميني/٢٨٦.

(٨) أي لا نُسَلِّم بأنه مثل: «زيد أين هو». وقلنا: ليس في م٤/٦٥ ب ولا م٥/٣٧ ب.

(٩) «هو» زيادة من م٣/٦٦ أ، ونسخة الدماميني.

(١٠) أي مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه.

(١١) في م٤/٦٥ ب، وم٥/٣٧ ب «إن..» ومثله عند الدماميني.

(١٢) في نسخة الدماميني «مفرداً».

(١٣) الذي هو مبتدأ، والجملة إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بضمير أو ما يقوم مقامه، وكلاهما غير موجود هنا.

و[١] أما شُبهتُه[٢] فجوابها[٣] أنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته[٤] ، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو «علمتُ أزيدٌ قائمٌ» وقد أُبقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق[٥] ، قلنا: بل الاستفهام مراد هنا؛ إذ المعنى: علمتُ ما يجاب به قولُ المستفهم: أزيدٌ قائمٌ. وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة، لا من قبل المتكلم، ولا[٦] غيره[٧] .

* * *

(١) في م٤٢/١ ب «قال..».

(٢) أي شبهة ابن عمرون القائلة: لا يعمل في الاستفهام ما قبله. وحاصل جواب المصنّف أنّ الاستفهام إنما يمنع عمل ما قبله فيه إذا كان له الصدارة، وهنا ليس كذلك.

(٣) في م٣٧/٥ ب «فجوابه».

(٤) وهنا يعمل فيه ما قبله؛ وذلك لأنّ همزة التسوية جُرِّدت من معنى الاستفهام، وصار الكلام معها خبراً محضاً.

(٥) في م٤٢/١ ب «التعلّق»

(٦) في م٦٥/٤ ب «ولا من غيره».

(٧) الحديث عن الآية في المحرر/١٥٤ . قال ابن عطية: «وقوله تعالى: أأنذرتهم أم لم تنذرهم:لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأنّ فيه التسوية التي هي في الاستفهام..». وتعقبه أبو حيان في البحر ٤٧/١ «قال: انتهى كلامه، وهو حسن، إلا أنّ في أوله مناقشة، وهو قوله:.. لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، وليس كذلك؛ لأن الذي صورته صورة الاستفهام ليس معناه الخبر، لأنه مقدَّر بالمفرد إما مبتدأ وخبره سواء، أو بالعكس، أو فاعل سواء لكون سواء وحده خبراً لإنّ، وعلى هذه التقادير كلها ليس معناه معنى الخبر، وإنما سواء وما بعده إذا كان خبراً أو مبتدأ معناه الخبر..».

حرف العين المهملة

٤٧ ـ عدا

عَدَا: مثل «خَلَا» فيما ذكرناه[١] من القسمين[٢] ، وفي حكمها[٣] مع «ما»، والخلاف[٤] في ذلك، ولم يحفظ[٥] فيها سيبويه إلّا الفعلية[٦] .

* * *

(١) في م٢/٢٤ ب «فما ذكرنا»، ومثله في م٣/٦٦ب ، وفي م٥/٣٧ ب «فيما ذكر»، ومثله في نسخة الدماميني والدسوقي. وفي م١ وم٤ «فيما ذكرناه»، ومثله في طبعة مبارك وزميله، وكذلك عند الشيخ محمد محيي الدين.

(٢) أي كونها حرفاً جاراً للمستثنى نحو: جاء القوم عدا زيدٍ، وكونها فعلاً ماضياً متعدياً ناصباً له نحو: جاءوا عدا عمراً، وانظر «خلا» فيما تقدَّم.

(٣) أي حكم «خلا» مع «ما». حيث يتعيَّن النصب عند إثبات «ما»؛ إذ هي مصدرية، ودخولها ينفي الحرفية، فتتعين الفعلية، نحو: جاءوني ماعدا زيداً.

(٤) تكون عند السيرافي في محل نصب على الحال، وعند غيره على الظرف والاستثناء.

(٥) في م٥/٣٧ ب «ولم يُحْفَظ عن سيبويه». ووجدت في الكتاب ١/٣٧٧ جواز الوجهين عند سيبويه، فانظر ذلك.

(٦) ولذلك إذا نصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية، وقد ثبت بالنقل الصحيح الجرّ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، وهذا يوجب القول بحرفيتها، انظر دماميني/٢٨٧.

٤٨ ـ على

على: على وجهين:

. **أحدهما**: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة[١]؛ فزعموا أنها لا تكون إلّا اسماً، ونسبوه لسيبويه[٢]، ولنا أمران: أحدهما قوله[٣]:

تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبَابة ... وأُخفي الذي لولا الأُسى لقضاني

أي: لقضى عليّ، فَحُذِفَتْ[٤]، وجُعِل مجرورُها[٥] مفعولًا.

---

(١) ذهب إلى اسميتها ابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة وابن الرّندي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه، وذكروا أن هذا مذهب سيبويه. انظر الجنى الداني/٤٧٣.

(٢) في الكتاب ٢/٣١٠ «.. وهو اسم ولايكون إلا ظرفاً، ويدلّك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه..».

وانظر الكتاب أيضاً ١/٢٠٩ «.. لأنك تقول: من عليك كما تقول: من فوقك» وانظر ٢/٣٥، ٣١٠.

(٣) البيت لعروة بن حزام العذري، وذكر البغدادي في شرح الشواهد أن لعروة ثلاث قصائد على هذا الوزن والرَّوِيّ، ولم يجد البيت في ديوانه.

وفي المسائل العسكرية: تحن وتبدي.

الصبابة: رقة الشرق، الأُسى: جمع أُسوة، وهو التأسّي والاقتداء بغيره. لقضاني: أي لقضى عليّ. وهذا هو موضع الشاهد.

وعروة بن حزام بن مهاجر العذري شاعر إسلامي، وذكر الأصفهاني أنه لا يُعْرَف له شعرٌ في غير عفراء، وقد خطبها إلى عمه فأبَتْ أُمُّها ذلك لفقره، وزَوَّجوها لرجلٍ من الشام ذي مال، فمات عروة، وجزعت عليه عفراء، وقضت بعد أيام من وفاته.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢٢٧، وهمع الهوامع ٤/١٨٧، والجنى الداني/٤٧٤، وشرح السيوطي١/٤١٤، وذيل الأمالي/١٥٨، واللسان والتاج/ غرض.

(٤) في طبعة مبارك وزميله/١٩٠ «فحذفت على» ومثله في حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين. و«على» غير مثبتة في المخطوطات التي بين يديّ، ولا في نسخة الدماميني، والدسوقي.

وقوله: «حذفت» أي ولو كانت اسماً لم تحذف، ويجعل المضاف إليه مفعولاً، فتعين كونها حرفاً.

(٥) في م٥/٣٧ ب «وجعل مجروره محذوفاً مفعولاً».

وقد حَمَل الأخفشُ على ذلك(١) ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾(٢). أي: على(٣) سِرٍّ، أي: نكاحٍ.

وكذلك(٤) ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ(٥)﴾(٦) أي: على صراطك.

والثاني(٧): أنهم يقولون: «نزلتُ على الذي نزلتَ» أي: عليه، كما جاء

---

(١) قوله «على ذلك» غير مثبت في م٣/٦٦ ب.

وحمل الأخفش على ذلك أي: على حرفية «على»، وفي الجنى الداني/٤٧٤ «وقد أجاز الأخفش ذلك في: «لأقعدن لهم صراطك المستقيم» أي على صراطك، واستدلَّ أيضاً على حرفيتها بجواز حذفها مع الضمير في الصِّلَة..». وانظر معاني القرآن للأخفش/٢٩٥.

(٢) الآية: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ..﴾ من سورة البقرة ٢/٢٣٥.

(٣) وذكر في البحر ٢/٢٢٧ وجوهاً في تخريجها، النصب على الحال، أي مستسرين، وعلى المفعول، وأنه نعت مصدر محذوف أي مواعدة سراً، وقيل: التقدير في سِرّ، فحذف «في»، وانتصب انتصاب الظرف.

(٤) في م٣/٦٦ ب «وكذا».

(٥) سقط من م٥/٣٧ ب قوله: «المستقيم» أي «على صراطك».

(٦) الآية: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٦.

ذكر الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢٤ أنه لا اختلاف بين النحويين أن المحذوف «على». وانظر معاني الأخفش/٢٩٥.

ونقل عنه هذا أبو حيان، وذكر أن الزجاج شبهه بقول العرب: ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ، أي: على الظهر والبطن، وتعقَّبه أبو حيان بأن حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا حذفه.

كما ذكر أن هناك من قال: إنه ظرف، كما قال: كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ، ورَدّ كذلك هذا لأن «صراطك» ظرف مكان مختص..، ثم ذكر أن ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن الصراط والطريق ظرف مبهم لا مختص رَدّه أهل العربية.

انظر البحر ٤/٢٧٥. وانظر العكبري/٥٥٩، وإعراب النحاس ١/٦٠٢.

(٧) الأمر الثاني مما ذكره المصنف من الخلاف في حرفية «على» واسميتها.

﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(1) أي: منه.

ولها تسعة(2) معانٍ:

أحدها: الاستعلاء(3)، إما على المجرر وهو الغالب، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(4)، أو على ما يقرب(5) منه، نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾(6)(7)، وقوله(8):

[تُشَبُّ لمقرورين يَصْطَليانها] وباتَ على النارِ النَّدى والمحلِّقُ

---

(1) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾. سورة المؤمنين ٣٣/٢٣.

(2) في الجنى الداني/٤٧٦ ثمانية معانٍ، وترك الاستدارك، وانظر شرح التصريح ١٤/٢.

(3) وهو الاستعلاء الحقيقي.

(4) سورة المؤمنين ٢٢/٢٣. وقوله: وعليها: أي على الأنعام. وتقدَّم ذكرها في الآية/٢١.

(5) أي ليس على المجرور نفسه، ويسمون هذا الاستعلاء المجازي.

(6) ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ سورة طه ٩/٢٠ - ١٠.

قال أبو حيان: «ولفظة «على» ههنا على بابها من الاستعلاء، ومعناه أن أهل النار يَشتَغْلُون المكان القريب منها، أو لأن المصطلين بها والمستمتعين إذا تكنفوها قياماً وقعوداً كانوا مشرفين عليها، ومنه قول الأعشى:

وبات على النار الندى والمحلّق.

وقال ابن الأنباري: على بمعنى عند، وبمعنى مع، وبعنى الباء». انظر البحر ٢٣٠/٦.

(7) بعد الآية في م٦٦/٣ ب «أي: هادياً» وهي زيادة من الناسخ على التفسير، وقالوا: ذا هدى، أي شخصاً يهديني إلى الطريق.

(8) البيت للأعشى ميمون بن قيس، والمذكور عجزه، وصَدْرُه ما بين المعقوفين.

وقد تقدَّم في أول حرف الباء، وكان حديث المصنِّف في معنى المجاز والحقيقة في الإلصاق في حرف الباء، وذكر البيت شاهداً للمجاز.

=

وقد يكون الاستعلاء معنوياً[١] نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[٢]، ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٣].

الثاني[٤]: المصاحبة[٥] كـ«مع»، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٦]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[٧].

= وعلى هامش م٢/٢٤ب «المحلّق: اسم، وضبطه بكسر اللام وفتحها، ولم يذكر صاحب الصحاح إلا الكسر، وبالكسر قيدت اللام في م٣/٦٦ب، وم٤/٦٦أ.

(١) وهو استعلاء حقيقي أيضاً، لأن الحقيقي ليس مقيداً بالحسيّ.

(٢) تتمة الآية: ﴿.. فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ سورة الشعراء ٢٦/١٤.
وفي البحر ٦/٨ «أي: قِبَلي قَوَد ذنبٍ أو عقوبة، وهو قتله القبطي الكافر..» وفي شرح التصريح ٢/ ١٥ «أي: عندي».

(٣) الآية: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ..﴾ سورة البقرة ٢/٢٥٣.
والتفضيل لبعض على بعض استعلاء معنوي.

(٤) في م٥/٣٧ب «والثاني»، أي من معاني «على» التسعة.

(٥) انظر الجنى الداني/٤٧٦.

(٦) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ..﴾ سورة البقرة ٢/١٧٧.
وفي البحر ٢/٥ «على حُبّه: متعلّق بآتى، وهو حال، والمعنى أنه يعطي المال مُحِبّاً له، أي في حال محبته للمال، واختياره وإيثاره..».
وقيل غير هذا التقدير، ولكني وجدته أقوى، انظر البيان لابن الأنباري ١/١٣٩ - ١٤٠.
والمعنى الذي ذهب إليه المصنِّف: مع حُبِّه، أي مع حُبِّ هذا المال.

(٧) الآية: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الرعد ١٣/٦.
=

الثالث(١): المجاوزة كـ «عن»(٢)، كقوله(٣):

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضاها

= وفي البحر ٣٦٦/٥ «وعلى ظلمهم، في موضع الحال، والمعنى: إنه يغفر لهم مع ظلمهم أنفسهم باكتساب الذنوب، أي ظالمين أنفسهم». وانظر التبيان للعكبري/٧٥٢ «حال من الناس والعامل المغفرة».

(١) من معاني «على»، وما جاء هنا مأخوذ من الجنى الداني/٤٧٦، وقوله المجاوزة، مذهب كوفي، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٢/٣.

(٢) قوله «كعن» سقط من م١، وثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) البيت من قصيدة للقحيف العُقَيلي، مدح بها حكيم بن المسيب القشيري وإخوته، وغيره من بني قشير.
والشاهد فيه مجيء «على» بمعنى «عن» في قوله: عليَّ.
قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقوله [أي: ابن مالك] للمجاوزة مذهب كوفي، وتبعهم القتبي والمصنِّف، واستدلوا بقوله: إذا رضيت علي.. البيت مع أبيات أخر، وتأوَّل البصريون ذلك بتضمين «رَضِيَتْ» معنى «عَطَفَتْ»؛ لأنه إذا رُضيَ عنه فقد عُطِف عليه، أو أُجْرِي مَجْرَى ضده، وهو سَخِط، فعدّاه تعديته، فكما يُقال سخط عليه، قيل رضي عليه».
وذكر ابن جني في الخصائص أن هذا توجيه الكسائي، قال: «وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي هذا»
وهو عند ابن عصفور من باب إبدال كلمة من كلمة، وذكر منه استعمال حروف الخفض موضع بعض، ثم ذكر بيت القحيف. والقحيف شاعر إسلامي مُقِلّ.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢/٣، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢، والخزانة ٢٤٧/٤، والعيني ٢٨٢/٣، وشرح السيوطي ٤١٦/١، وشرح التصريح ١٤/٢، والجنى الداني/٤٤٧، والمقتضب ٣٢٠/٢، والضرائر الشعرية/٢٣٣، وأوضح المسالك ١٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والإنصاف/٦٣٠، وشرح المفصل ١٢٠/١، والمحتسب ٥٢/١، ٣٤٨، والنوادر/٤٨١، والخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، همع الهوامع ١٨٦/٤، واللسان والتاج/ رضي، أدب الكاتب/٥٠٧، شرح الكافية الشافية/٨٠٩، الأزهية/٢٨٧.

أي: عَنّي[(١)] ويحتمل أنَّ «رَضِيَ» ضُمِّن[(٢)] معنى «عطف».

وقال الكسائي[(٣)]: «حُمِل على نقيضه وهو سَخِط»، وقال[(٤)]:

فـي لـيـلـةٍ لا نَـرَى بـهـا أحـداً يَـحْـكِـي عـلـيـنـا إلّا كـواكـبُـهـا

أي: عَنّا، وقد يُقال: ضُمِّن[(٥)] «يحكي» معنى «يَنِمُّ».

---

(١) في م٤/٦٦ أ «أي عليّ» كذا!

(٢) هذا تخريج البصريين، وعَطَفَ يتعدَّى بعلى.

(٣) ذكر قول الكسائي هذا ابن جني في الخصائص انظر ٢/٣١١.
قال: «أراد عني، ووجهه أنه إذا رضيتْ عنه أَحَبَّتْه وأقبلتْ عليه؛ فلذلك استعمل «على» بمعنى «عن»، وكان أبو عليّ يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه لما كان «رضيتْ» بمعنى «سخطتْ» عَدّى «رضيت» بعلى حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره..» وانظر أيضاً ٢/٣٨٩، والخزانة ٤/٢٤٨، والإنصاف/٦٣١، وشرح التصريح ٢/١٥.

(٤) ذكر البغدادي أنهم يذكرون هذا البيت لعديّ بن زيد، ولم يجده في ديوانه، وهو لأُحيحة بن الجلاح الأنصاري، وقد ذكره مع أبيات له الأصفهاني في الأغاني، وذكر ابن الشجري أيضاً أنه لم يجده في ديوان عديَ.
ويروى: «لا ترى» بالمثناة من فوق بدلاً من النون.
والشاهد فيه في قوله: يحكي علينا، أي عنا، أو تضمين يحكي معنى ينم. وكواكبها: فيه الرفع والنصب.
وأُحيحة كان سيد الأوس في الجاهلية، وكانت أم عبد المطلب بن هاشم تحته.
وانظر البيت في شرح للبغدادي ٣/٢٣٣، وشرح السيوطي ١/٤١٧، وشرح الكافية ٢/٣٤٢، والمقتضب ٤/٤٠٢، والخزانة ٢/١٨، والكتاب ١/٣٦١، وهمع الهوامع ٣/٢٥٩، وأمالي الشجري ١/٧٣ ـ ٧٤، وانظر ديوان عدي/١٩٤ الشعر المنسوب لعدي.

(٥) أي: فَعُدّي بعلى كما يُعَدَّى ينم بها. وانظر الخزانة ٢/٢٠. وفي حاشية الأمير ١/١٢٦ «بمعنى يُنِمُّ».

الرابع[1] : التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[2]، أي لهدايته إيّاكم، وقوله[3] :

عَلَامَ تقول الرمحُ يُثْقِل كاهلي إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيلُ كَرّتِ[4]

الخامس: الظرفية كـ «في» نحو:

---

(1) من معاني «على»، وفي شرح التصريح ۲/۱٥: «وتأتي بمعنى اللام»، وانظر الجنى الداني/٤٧٧، وأدب الكاتب/٥١٠، والهمع ١٨٧/٤.

(2) الآية: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة البقرة ١٨٥/٢.

وذهب الزمخشري إلى أن فعل التكبير عُدي بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم، وتعقّبه أبو حيان بأن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن «على» متعلّقة بـ «تكبّروا» المتضمنة معنى الحمد، وإنما تكون متعلقة بحامدين التي قدّرها. انظر الكشاف ٢٥٦/١، والبحر ٤٤/٢.

(3) البيت لعمرو بن معدي كرب.

قوله: علامَ: متعلق بتقول، والعاتق: ما بين المنكب والعنق، وهو موضع الرداء. وأَطْعُن: بضم العين للطعن بالرمح، وبالفتح للطعن بالنسب أو العلم، وسَوَّى بعضهم بينهما فتحاً وضماً.

والرمح: يحتمل النصب بتقول، على إجرائه مجرى الظنّ، ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده، والجملة محكية بالقول، والشاهد فيه: مجيء «على» للتعليل كاللام.

قال أبو حيان: «هذا مذهب الكوفيين والقتبي».

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٦/٣، وشرح السيوطي ٤١٨/١، والخزانة ٤٢٢/١، وحماسة أبي تمام ٨٣/١.

(4) ووجدتُ بعد هذا البيت في م٦٧/٣ أ «ويصحّ نَصْبُ الرمح بمعنى أتظنُّ»، قلتُ: هي من زيادات الناسخ.

﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[١]، ونحو: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[٢] أي: في زمن[٣] ملكه، ويحتمل[٤] أنّ «تتلو» مضمَّن[٥] معنى «تتقوّل»[٦]؛ فيكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ[٧] ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[٨].

---

(١) الآية: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة القصص ١٥/٢٨.
قوله على حين غفلة: أي: في حين غفلة.
قال أبو حيان: «فجاء والناس في غفلة بنسيانهم له وبُعدْ عهدهم به» البحر ١٠٩/٧، وانظر الهمع ٤/ ١٨٦، وأدب الكاتب/٥١٤.
وذكر القرطبي في تفسيره ٢٦٠/١٣ أنه يقال في الكلام: دخلت المدينة حين غفل أهلها، ولا يقال على حين غفل أهلها، ولكن دخلت «على» في هذه الآية لأن الغفلة هي المقصودة.

(٢) الآية: ﴿.. وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟..﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢
وفي البحر ٣٢٦/١ «.. زعم بعض النحويين أن «على» تكون بمعنى «في» أي: تتلو في ملك سليمان، وقال أصحابنا لا تكون «على» في معنى «في» بل هذا من التضمين في الفعل، ضُمّن تتقوَّل فعديت بعلى؛ لأن تقوَّل تعدَّى بها في قوله تعالى: ﴿ولو تقوّل علينا﴾.
وفي المحرر ٤١٤/١ «.. وقيل: المعنى في ملك سليمان، بمعنى في قصصه وصفاته وأخباره» ومثل هذا عند القرطبي ٤٢/٢ نقلاً عن الزجاج.
وفي معاني الفراء ٦٣/١ «كما تقول في ملك سليمان، تصلح «في» و«على» في مثل هذا الموضع، تقول: أتيته في عهد سليمان، وعلى عهده، سواء».

(٣) في م٧٦/٣ أ «أي في زمن ملك سليمان» ومثله في أمالي الشجري ٢٧٨/٢.

(٤) هذا ما رجحه أبو حيان في نَصِّه المتقدّم، وهو رأي البصريين. وانظر الجنى الداني/٤٧٧.

(٥) في م٢٥/٢ أ وم٦٦/٤ ب «ضُمِّن».

(٦) ولا شاهد في الآية عندئذ على ما ذهب إليه من معنى الظرفية.

(٧) بعض الأقاويل ليس في م٦٧/٣ أ، ولا م٣٧/٥ ب.

(٨) الآيتان: ﴿.. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ سورة الحاقة ٤٤/٦٩ - ٤٥. وتقوَّل: ادّعى شيئاً لم نَقُلْهُ.

السادس[(١)] : موافقة «مِن» نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[(٢)].

السابع[(٣)] : موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾[(٤)(٥)] ، وقد قرأ أُبَيّ[(٦)]

---

(١) في م٤/٦٦ ب «والسادس».

وفي حاشية الأمير ١/١٢٦ «قوله: السادس: موافقة «من»، فيه وما بعده أدنى تَسَمُّح؛ إذ المعنى ليس الموافقة بل المعنى الذي عليه التوافق..».

(٢) ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ سورة المطففين ٨٣/١ - ٢.

وفي الجنى الداني/٤٧٨ «قاله بعض النحويين، والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين، أي إذا حكموا على الناس في الكيل».

قال الفراء في معاني القرآن ٣/٢٤٦ «يريد اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: على، ومن، في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك». ونَصُّ الفراء هذا في الكشاف ٣/٣٢١.

وقال الزمخشري: «لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبدل «على» مكان «من» للدلالة على ذلك».

وانظر المحرر ١٥/٣٥٣، والبحر ٨/٤٣٩، وتفسير الماوردي ٦/٢٢٦، وشرح التصريح ٢/١٥، وأدب الكاتب/٥١٨.

(٣) في م٤/٦٦ ب وم٥/٣٧ ب «والسابع».

(٤) الآية: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٠٥. أي: بألاَّ أقول.

(٥) في م٣/٦٧ أ زيادة «على الله إلا الحق».

(٦) قرأ أُبَي بن كعب وعبد الله بن مسعود والأعمش «حقيق بألاَّ أقول» وذلك بوضع الباء في موضع «على».

قال الفراء: «.. وفي قراءة عبد الله: «حقيق بأنْ لا أقول على الله» فهذه حجة من قرأ «على» ولم يُضِفْ، والعرب تجعل الباء في موضع «على»، رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنةٍ، وبحالٍ حسنة».

انظر البحر ٤/٣٥٥، معاني الفراء ١/٣٨٦، ٢/٨٩، المحرر ٦/٢٦، الرازي ١٤/١٩١، الشهاب - البيضاوي ٤/٢٠١، فتح القدير ٢/٢٣١، مختصر ابن خالويه/٤٥، حاشية الجمل ٢/١٧٢، القرطبي ٧/٢٥٦، الجنى الداني/٤٧٨، شرح الأشموني ١/٤٦٩، شرح التصريح ٢/١٥، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٩٧، وكتابي «معجم القراءات».

بالباء، وقالوا[١] : اركب على اسم الله.

الثامن[٢] : أن تكون زائدة للتعويض[٣] ، أو لغيره[٤] ، فالأول[٥] كقوله[٦] :

إنّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ * إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِل

أي[٧] : مَن يَتكل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبل الموصول تعويضاً له[٨]، قاله ابن جني: وقيل[٩] :

---

(١) قال المرادي بعد ذكر هذه القراءة «فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة، وقالت العرب: اركب على اسم الله، أي: باسم الله». انظر ص/٢٧٨، وانظر أدب الكاتب:٥١٦.

(٢) في م٤/٦٦ ب «والثامن».
وما ذكره المصنف هنا هو في الجنى الداني/٤٧٨ - ٤٧٩ بحروفه.

(٣) للتعويض من كلمة محذوفة.

(٤) كذا في المخطوطات: ٢ و ٣ و ٤، وحاشية الدماميني والدسوقي وفي م١ و م٢ «أو غيره» ومثله في حاشية الأمير١/١٢٦ وطبعة مبارك وزميله/١٩٢ وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.

(٥) وهو كونها زائدة للتعويض.

(٦) لم أهتدِ إلى قائل هذا الرجز، وبعده: **فيكتسي من بعدها ويكتحلْ**.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٣، وشرح السيوطي ٤١٩/١، وشرح التصريح ١٥/٢، والجنى الداني/٤٧٨، وشرح الكافية ٣٤٢/٢، والخزانة ٢٥٢/٤، وهمع الهوامع ١٦٣/٤، وأمالي الشجري ١٦٨/١، والمحتسب ٢٨١/١، والكتاب ٤٤٣/١، والتاج واللسان/ عل.

(٧) نص ابن جني في المحتسب ٢٨١/١، والخصائص ٣٠٥/٢ - ٣٠٦.
وفي الكتاب ٤٤٣/١: «يريد يتكل عليه، ولكنه حذف، وهذا قول الخليل».

(٨) «له» سقط من المخطوطات: ٣ و ٤ و ٥، وهو غير مثبت في متن الدماميني، وأثبت في المخطوطين: م١ و م٢ والمطبوع.

(٩) هذا القول لأبي حيان في شرح التسهيل، وقد نقله البغدادي في شرح الشواهد ٢٤١/٣، فقد نقل أبو حيان قول ابن جني ثم قال: «ولا يتعيَّن هذا التأويل؛ لاحتمال أن يكون الكلام تَمّ عند قوله: إن لم يجد ما يستعين به عمل بنفسه، ثم قال: على مَن يتّكل؟ ومَن: استفهامية، كأنه قال: على أيّ شخص يتّكل؟ أي: لا أَحَدَ يتكل عليه، فيحتاج أن يعتمل بنفسه لإصلاح حاله فعلى متعلّقة بيتّكل. اهـ». =

المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: على مَن يتكل[١]؟

وكذا[٢] قيل في قوله[٣]:

ولا يؤاتيك فيما ناب من حَدَثٍ إلّا أخو ثقةٍ فٱنظر بمن تثقُ

إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جني يقول في ذلك أيضاً[٤]: «إن الأصل فانظر مَن تثقُ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً»، وقيل[٥]: بل تَمَّ الكلامُ عند قوله: «فأنظر»، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثقُ؟

= ووجدت في أمالي الشجري ١٦٨/٢ قوله: «أراد من يتكل عليه، وهذا تقديم قبيح سَوَّغته الضرورة..». ونصُّ أبي حيان الذي أخذه المصنف عن شيخه من غير عزو أخذه المرادي أيضاً في الجنى الداني/ ٤٧٨ - ٤٧٩.

(١) وعلى هذا التقدير لا تكون «على» زائدة.

(٢) أي وعلى الوجه الثاني في تخريج البيت السابق خُرِّج ما في البيت التالي.

(٣) قائل هذا البيت سالم بن وابصة الأسدي، وقد أُثبت في م٢/٢٥ أ وم٣/٦٣أ قبل هذا البيت بيت آخر وهو قوله:

يأيها المتحلّي غير شيمته إن التخلّق يأتي دونه الخُلُقُ

ويبدو أنه من زيادات النُسَّاخ، ولذا جاء في م٤/٦٦ب على هامش النسخة وليس في صلب النص، وجاء البيتان معاً عند البغدادي.

ويؤاتيك: أي يعاطيك ويعاملك بما يرضيك، فيما ناب: أي فيما أصاب من حوادث الدهر. وفيه رواية: ولا يواسيك.

ووابصة شاعر فارس، وهو من الطبقة الأولى من التابعين، كان شاباً في خلافة عمر، وكان والي الرقة ثلاثين سنة، ومات في أواخر أيام هشام بن عبد الملك.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٣/٣، وشرح السيوطي ٤١٩/١، والنوادر لأبي زيد/ ٤٩٠، وهمع الهوامع ١٦٣/٤.

(٤) انظر تفصيل كلام ابن جني، وحديث أبي حيان في البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٣/٣.

(٥) وعلى هذا فلا حذف ولا زيادة ولا تعويض.

والثاني[١] : قول[٢] حُمَيْد بن ثور[٣] :

أَبَى اللهُ إلّا أنّ سرحةَ مالكٍ على كُلِّ أفنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك[٤] ، وفيه نظر[٥] ؛ لأن [٦] «راقه الشيء» بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد[٧] تعلو وترتفع.

---

(١) وهو زيادتها لغير تعويض.

(٢) في م٤/٦٦ب وم٥/٣٨ أ «كقول»، ومثله عند الدماميني والدسوقي، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «قول».

(٣) السرحة: الشجرة العظيمة الطويلة، وجمعها: سَرْح، والأفنان الغُصون، والعِضاه: كل شجر يعظم، وله شوك، واحده عضاهة وعضهة وعضة، تروق: تزيد.
والسرحة في البيت كناية عن المرأة، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد عهد إلى الشعراء ألا يشبب واحد منهم بامرأة، وتوعدهم على ذلك، فكان الشعراء يكنون عن النساء بالشجر وغيرها.
والشاهد في البيت مجيء «على» زائدة.
وحُمَيْد صحابيٌّ من بني هلال بن عامر، وهو من شعراء الإسلام، وقد أدرك الجاهلية أيضاً.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٧/٣، وهمع الهوامع ١٨٧/٤، والجنى الداني/٤٧٩، وشرح السيوطي ٤٢٠/١، وشرح التصريح ١٥/٢، وأدب الكاتب/٤١٨، والديوان/٤١، واللسان، والتاج، والأساس/ روق.

(٤) قال هذا ابن مالك في شرح التسهيل، وانظر شرح البغدادي ٢٤٨/٣.

(٥) ما رَدّ به المصنف هنا على ابن مالك ليس له وإنما هو لشيخه أبي حيان في شرح التسهيل، وقد نقله البغدادي في شرح الشواهد.
قال البغدادي: «وتزييف المصنف مأخوذ من كلام أبي حيان، قال في شرح التسهيل: ولا دليل لابن مالك فيما استدلَّ به، لأنه يحتمل التضمين، فضمن تروق معنى تفضل وتشرف، وأيضاً فنسبة إعجابها كل أفنان العضاه لا يصح إلا بمجاز بعيد، لأن الأفنان لا تعجب، فلو قلت: أعجبت شجرتك هذا الشجر، لم يصح إلا أن يتكلّف جعل الشجر مُنَزَّلاً منزلة العاقل حتى يصير يعجب».

(٦) في م٥/٣٨ أ «إراقة».

(٧) المراد أن شجرة مالك تعلو وترتفع. وانظر الدماميني/٢٩٠.

التاسع[(١)] : أن تكون للاستدراك[(٢)] والإضراب، كقولك: «فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على[(٣)] أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى»، وقوله[(٤)] :

فـو الـلهِ لا أنـسـى قـتـيـلًا رُزِئْتُـهُ بجانب قَوسَى ما بقيتُ على الأَرْضِ

عـلـى أنـهـا تَـعْـفـو الـكـلـومُ، وإنـمـا نُوَكَّل بالأَدْنى وإن جَلَّ ما يمضي

---

(١) في م٢/٢٥ أ وم٤/٦٧ أ «والتاسع».
التاسع: من معاني «على».

(٢) لم يذكر المرادي هذا المعنى، وهو في شرح التصريح ٢/١٥.

(٣) على تقدير: لكنه لا ييأس، فهو للإضراب والاستدراك. على ما قبله، وهذا لابن الحاجب، ويأتي بيانه.

(٤) البيتان لأبي خراش الهذلي، وهو أحد فرسان العرب، أسلم وهو شيخ كبير، وحسن إسلامه. وفيهما رواية:
بلَى إنها تعفو الكلوم، ورواية: يُوَكَّل، بالياء. ورزئته: أُصبت به، قَوسَى.. بفتح القاف موضع ببلاد السراة، وضبط في بعض المراجع بضم القاف، على أنها: الهاء ضمير الشأن والقصة، تعفو الكلوم: تذهب، والكُلوم جمع كَلْم، وهو الجراح.
نوكَّل بالأدنى: أي نُلْزَم أو نفوَّض بالرُّزْء الأقرب، وإن عظُم ما مضى.
الشاهد في البيت الثاني مجيء «على» للاستدراك والإضراب. وما ذكره ابن هشام هنا مُنتزَع من كلام ابن الحاجب في أماليه على أبيات المُفَصّل، ذكر هذا البغدادي، ونقل النص وهو كما يلي:
«على: هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيه استدراك وإضراب، ألا ترى أنك إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدَّم، وإضراباً عن تحقيقه، وكذلك قولك في البيت الذي قبله: فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته، البيت، ثم قال: على أنها تعفو الكلوم؛ لأن المعنى: على أن العادة نسيان المصائب إذا تطاولت، والجزع على ما كان من المصائب قريب العهد، وهذا إضراب واستدراك لما تقدَّم قوله: لا أنسى. اهـ».
انظر شرح البغدادي ٣/٢٥٢، وشرح السيوطي ١/٤٢، والخزانة ٢/٤٥٨، وشرح الحماسة ٢/١٤٣، ١٤٤، والمحتسب ٢/٢٠٩، والكامل٢/٢٠٩، وأمالي القالي ١/٢٦٧، وشرح المفصل ٣/١١٧، والخصائص ١/٧١، ديوان الهذليين ٢/١٥٨، والتاج/ قوس.

أي: على أنّ العادة نسيانُ المصائبِ[١] البعيدةِ العَهْد.

وقوله[٢]:

بِكُلٍّ تداوينا فلم يَشْفِ ما بنا ... على أنّ قُربَ الدار خَيرٌ من البُعْدِ

ثم قال:

على أن قُرْبَ الدار ليس بنافع ... إذا كان من تهواه ليس بذي وُدِّ

أبطل بـ «على» الأولى[٣] عموم قوله: «لم يَشْفِ ما بنا» فقال: بلى، إن[٤] فيه

---

(١) في م٦٧/٣ ب «المصائب القديمة البعيدة العهد»

(٢) البيتان لعبد الله بن الدمينة الخثعمي. والرواية في الحماسة «فلم يَشفِ.. على ذاك.
وفي الثاني: ليس بذي عهد
وقوله: بكلٍ: أي بالقرب والبعد.
قال ابن الحاجب بعد كلامه على البيتين السابقين: «قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، كالإضراب عن الأول؛ لأن المعنى: فلم يحصل لنا شفاء أصلاً، وإذا كان قرب الدار خيراً فالمعنى المراد ففيه شفاء أو بعض شفاء، وكذلك قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع، استدراك لعموم قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، فاستدرك أنه لا يكون خيراً إلا مع الود، فأبطل العموم المتقدّم في قوله: قرب الدار خير من البعد، هذا معناها..»
نقل هذا النص البغدادي عن ابن الحاجب، وقد أخذه ابن هشام هنا عن ابن الحاجب من غير عزو كالنص السابق، وما كان أغناه عن ذلك!
ويَشْفِ: ضبط في بعض المراجع بالبناء للفاعل، وفي بعضها بالبناء للمفعول، وكلاهما صواب.
وابن الدمينة شاعر إسلامي له غزل رقيق، وهو أحد بني عامر، والدمينة أمه، اشتهر بها، وقد اغتالته سلول لقتله واحداً منهم.
وانظر البيتين في الديوان/٨٢، وشرح البغدادي٣/٢٥٩، وشرح السيوطي ١/٤٢٥، وشرح الحماسة ١٤٥/٣.

(٣) أي: في قوله: على أن قرب الدار خير من البعد.

(٤) أي: في قرب الدار.

شفاءً ما، ثم أبطل بالثانية[1] قولَه: «على أن قرب الدار خير من البعد». وتَعَلُّقُ «على»[2] هذه بما قبلها[3] كتعلُّق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها[4] أوصلت[5] معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي[6] خبر لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيقُ على كذا، وهذا الوجه اختاره[7] ابن الحاجب[8]، قال: «ودَلّ على ذلك[9] أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق[10]، ثم جيء بما

---

(١) وهو قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع.

(٢) أي المفيدة للاستدراك والإضراب عما قبلها.

(٣) في طبعة مبارك وزميله: «بما قبلها عند من قال به كتعلُّق» بزيادة: عند من قال به، وهذه الزيادة مثبتة في حاشية الأمير، وفي نسخة الشيخ محمد محيي الدين وضعت بين معقوفين. وهي ليست في المخطوطات، ولا نسخة الدماميني.

(٤) في م٢/٢٥ أ «فإنها»، وهذا كلام ابن الحاجب، وكذا ما بعده.

(٥) قال الدماميني: «وينبغي للمصنف أن يقول: على هذه لا تتعلَّق بشيء كما قال ذلك في «حاشا» بناءً على أنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم بل تزيله عنه، وهو عكس معنى التعدية، وقد أسلفنا رَدّه في خلا». انظر ص/٢٩١.

(٦) هي ومجرورها.

(٧) سقط الفعل «اختاره» من م٢/٢٥ أ.

(٨) ونص ابن الحاجب في شرح البغدادي ٣/٢٦٠ «وأما تعلُّقها على الوجه الإعرابي فيحتمل أمرين، أحدهما: أن يتعلَّق بالفعل المتقدم قبلها كما تعلّقت «حاشا» الاستثنائية فما قبلها، لكونها أوصلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، وأظهر منه أن يقال: إنها في موضع خبر محذوف المبتدأ، كأنه قيل: والتحقيق على أن الأمر كذا، فتعلُّقها بمحذوف كما يتعلّق كل خبر جار ومجرور، لأن الجملة الأولى وقعت من غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبتدأ لوضوح المعنى».

(٩) أي على كونها خبر مبتدأ مُقَدّر.

(١٠) في م٢/٢٥ أ «على غير تحقيق».

هو التحقيق(١) فيها»(٢).

الثاني(٣) **من وجهي «على»**: أن تكون اَسماً(٤) بمعنى «فوق»(٥). وذلك إذا دخلت عليها «مِن»، كقوله(٦):

**غَدَتْ من عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها		[تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيزاء مَجْهَلِ]**

---

(١) أي في الجملة الثانية.

(٢) قال المرادي: «وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم كالقتبي، والبصريون يؤولون ذلك.. والله أعلم» الجنى الداني/٤٨٠.

(٣) في م٣/٧٨ أ «والثاني».

(٤) في توضيح المقاصد ٢/٢٢٠ «وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم ولا تكون حرفاً، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر، وتكون اسماً إذا دخل عليها مِن»
وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٨: «والفرق بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً أنها إذا كانت حرفاً دلت على معنى في غيرها، وتوصل الثاني بالأول على جهة أن معنى الثاني اتصل بالأول بموصل بينهما من غير أن يكون له معنى في نفسه، وهذا شرط حرف الإضافة، وأما إذا كانت اسماً فإنها تدخل على معنى في نفسها، وهو معنى الظرفية، كما يدل فوق على ذلك.. فأما التي هي اسم فمختلف فيها، فذهب أبو العباس وجماعة أنها على الاشتراك اللفظي فقط؛ لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه..قال قوم: الأصل أن تكون حرفاً، وإنما كثر استعمالها فشبهت في بعض الأحوال في الاسم، فأجريت مجراه وأدخل عليها حرف الجر كما يشبه الاسم بالحرف ويجري مجراه من نحو: كم وكيف». وانظر الجنى الداني/٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٥) وإذا كانت اسماً بهذا المعنى فقد اختلف في بنائها وإعرابها، فأما من ذهب إلى أنها لا تكون إلا اسماً فهي عنده معربه، ومن جَوّز فيها إذا كانت حرفاً أن تنتقل إلى الاسمية بدخول مِن عليها فقال بعضهم مبنية، وذهب بعضهم إلى إعرابها في هذه الحالة. وذهب آخرون إلى أنها مبنية كـ «هذا» وما كان من بابه.
انظر همع الهوامع ١٨٨/٤، والجنى الداني/٤٧٦.

(٦) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة وفرخها، وقبله

**قطعتُ بشوشاةٍ كأن قُتُودها		على خاضبٍ يعلو الأماعز مُجْفِلِ**

=

. . . .

= أذلــــك أم كُــدْرِيّةٌ ظــلَّ فرخهـا		لَقىً بِشَـرَوْرَى كـالـيتـيـم الـمعيَّـل

غَــدَت مــن عــلــيــه		... ...

الشوشاة: الناقة الخفيفة، والقتود: جمع قَتَد وهو خشب الرحل، خاضب: ذكر النعام، الأماعز: جمع أَمْعَز: وهي الأرض الحصباء، ومجفل من أجفل، أي: نفر.

أذلك: خبر مبتدأ محذوف، أي أتلك الشوشاة ذلك الخاضب أم كدرية، والكدرية القطاة، شبه ناقته في الخفة والسرعة بأحدهما، وهو من باب تجاهل العارف.

غَدَت: الضمير للكدرية، يريد أنها أقامت مع فرخها حتى عطشت، فذهبت تطلب الماء، والظِمء: مدة صبرها على الماء، ويروى: خمسها،

وتصِلُّ: تصوّت، وإنما يصوّت حشاها من شدة العطش فنقل الفعل إليها، وقيل تصوّت في طيرانها.

عن قيض: هو قشر البيضة الأعلى، وهو ما يخرج منه الفرخ.

وقوله: بزيزاء: بكسر الزاي، هي المفازة، وهي على لغة هذيل بالفتح، ويروى: ببيداء، ومَجْهلِ: أرض لا يهتدى بها.

«وكنت في غنى عن طول هذا الشرح، ولكني وجدت معنى البيت الشاهد لا يتضح إلا على هذا».

والشاهد في البيت مجيء «على» اسماً بمعنى «فوق» لدخول حرف الجر عليها، وكأنه قال: غدت من فوقه، وهو عند الأصمعي: من عنده. وذهب ابن عصفور في الضرائر إلى أن الشاعر استعمل «على» اسماً للضرورة، إجراءً لها مجرى ماهي في معناه وهو فوق، بدليل إدخال حرف الجر عليها. هذا، وصريح كلام سيبويه أن اسميتها إذا دخلت عليها «من» ليس مختصاً بالضرورة.

ومزاحم شاعر إسلامي من بني عقيل، وهو فصيح كان في زمن جرير والفرزدق..

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي ٢٦٥/٣ ـ ٢٦٦، الخزانة ٢٥٣/٤، شرح السيوطي ٤٢٥/١، وسيبويه ٣١٠/٢ «خِمْسُها» و «ببيداء»، وشرح المفصل ٣٨/٨، وهمع الهوامع ٢١٩/٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٥١، وشرح ابن عقيل ٢٨/٣، والعيني ٣١٠/٣، والجنى الداني/٤٧٠، والمقتضب ٥٣/٣، والضرائر الشعرية/٣٠٥، ورصف المباني/٣٧١، والأزهية/٢٠٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٧، وتوضيح المقاصد ٢٢٠/٢، وشرح الأشموني ٤٧٤/١، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، والمقرب ١٩٦/١، وأدب الكاتب/٥٠٤، النوادر/٤٥٤، البحر المحيط ١٨٤/٦، شرح الكافية الشافية/٨١٠، شرح التصريح ١٩/٢٤، واللسان والتاج/ علا، صلل. والمفردات والمقاييس/ علا.

وزاد الأخفش موضعاً[١] آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعلُ[٢] متعلّقها ضميرين لمسمّى[٣] واحد، نحو قوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٤] وقول[٥] الشاعر[٦]:

هَوِّن عليك فإنّ الأمورَ　　بكفِّ الإله مقاديرُها

لأنه لا يتعدى فعل[٧] المضمر المتصل إلى ضميره[٨] المتصل في غير باب

---

(١) تكون فيه «على» اسماً. وذكره المرادي في الجنى الداني/٤٧٢ عن الأخفش، وكذا في همع الهوامع ٤/١٨٨.

(٢) أي فاعل الفعل الذي تتعلّق به «على»، فمتى كان مجروره وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمى واحد فإن «على» تكون اسماً عنده.

(٣) في م٥/٣٨ أ «بمسمىً».

(٤) الآية: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ..﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٣٧

مجرور «على» ضمير في قوله: عليك، وفاعل أَمْسِكْ: ضمير، ومُسَمّاهما واحد، وهو المخاطب، وانظر البحر المحيط ٧/٢٣٥، فقد ذكر هذا الرأي، ثم خرج الآية على ما يكون فيه النفس كقولك: فكَّر فيك، فهذا لا يكون إلا على تقدير: فكِّر في نفسك.

(٥) سقط من م٣/٦٨ أ من هنا إلى قوله: «حملهما على الزلة» وهو المعنى الرابع لـ «عن».

(٦) البيت لبشر بن منقذ، وهو الأعور الشني.

ومعناه واضح، والشاهد فيه: أن مجرور «على» وفاعل «هَوِّن» وهو متعلّقها واحد، وهو ضمير المخاطب.

وبِشْرٌ كان شاعراً محسناً، وله ابنان شاعران يقال لهما: جهم وجُهيم.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢٦٩، والجنى الداني/٤٧١، وشرح السيوطي ١/٤٢٧، وسيبويه ١/٣١، والمقتضب ٤/١٩٦، وهمع الهوامع ٤/١٨٨، والمقرب ١/١٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٢١، والبحر المحيط ٦/١٨٤.

(٧) أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل.

(٨) وهو المفعول لهذا الفعل.

ظن[١] وفَقِد وعَدِم، لا يقال: «ضربتُني» ولا «فَرِحتُ بي»[٢].

وفيه نظر[٣]؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصح حلولُ «فوق» محلّها، ولأنها لو لزمت اسميتها لِما ذَكَر[٤] لزم الحكم باسمية «إلى» في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٥]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[٦]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾[٧]، وهذا كله يتخرّج[٨] إما

---

(١) نحو: ظننتُني قائماً، وعَدِمْتني، وذلك حملاً على وجب؛ لأنهما ضِدّان. وانظر البحر المحيط ١٨٤/٦.

(٢) بل يقال: فرحتُ بنفسي، وهو متعدّ بحرف الجر.

(٣) أي فيما ذهب إليه الأخفش، ونص ابن هشام في الخزانة ٢٥٤/٤؟ وهذا سبقه إليه شيخه أبو حيان، وتبعه على ذلك، وانظر همع الهوامع ١٨٨/٤، والدماميني/٢٩٢.
وفي الجنى الداني/٤٧٢: «قال الشيخ أبو حيان؛ ولا يلزم في نحو: هَوِّن عليك ولا في نحو: سوّيت عليّ، أن تكون اسماً؛ فإنه قد ورد مثل هذا التركيب في«إلى» نحو قوله: «وهُزِّي إليك» و «واضم إليك جناحك» ولا نعلم خلافاً في حرفية «إلى»، فيخرج «هوِّن عليك» ونحوه على ما خُرِّج عليه: «وهزي إليك»..».

(٤) أي لما ذكره الأخفش من أنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل.

(٥) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٦٠/٢.

(٦) الآية: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ سورة القصص ٣٢/٢٨.
وهذه الآية غير مثبتة في م٢/٢٥ أ.

(٧) الآية: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ سورة مريم ٢٥/١٩.

(٨) في م٢/٢٥ أ «مُخَرّج».

على التعلّق[1] بمحذوف[2] كما قيل في اللام في «سقياً لك»[3]، وإما على حذف[4] مضاف: أي هَوِّن على نفسك، واْضمم إلى نفسك.

وقد خَرّج ابن مالك على هذا[5] قوله[6]:

وما أصاحب من قومٍ فأذكرهم إلّا يزيدهم حباً إليَّ هُمُ

فادَّعى أن الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم[7]، ثم فُصِل ضمير الفاعل

---

(١) في م٥/٣٨ ب «التعليق»، وأشار الدماميني في ص/٢٩٢ إلى هذا الخلاف بين النسخ.

(٢) وعَلَّقه أبو حيان بالفعل نفسه. انظر البحر ١٨٤/٦، والتعليق بمحذوف عن أبي حيان أيضاً. انظر الهمع ١٨٩/٤، وذكر في البحر أنه على تقدير: أعني إليك، فهو متعلّق بمحذوف.
وذكر الزمخشري أنه على معنى: افعلي الهزَّ به. الكشاف ٧٧/٢، ونقله عنه أبو حيان.

(٣) واللام لا تتعلَّق بالمصدر بل بمحذوف على تقدير: إرادتي لك، أو أريد لك.

(٤) فقد حذف النفس وهو المضاف في الحالين.

(٥) أي على الوجه الأخير مما تقدّم، وهو حذف المضاف.

(٦) البيت لزياد بن منقذ العدوي. وجاءت الرواية في شرح حماسة أبي تمام:
لم أَلقَ بعدهم حياً فأخبرهم...
قال ابن مالك في شرح التسهيل: «وظنّ بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم،لَصَحَّ، فيجعل الواو فاعلاً، والمنفصل توكيداً، وهذا وهم؛ لأن ذلك جَمْعٌ بين ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي».
وفي شرح الحماسة: «ارتفع «هم» الأخير بـ «يزيد»، وقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل؛ لأنه كان الوجه أن يقول: إلا يزيدونهم حباً إليّ، وهذا كما يوضع الظاهر موضع المضمر، والمضمر موضع الظاهر إذا أُمِن الالتباس».
وزياد شاعر إسلامي عاصر جريراً والفرزدق.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٧٥/٣، وشرح المفَصَّل ٢٦/٧، وأوضح المسالك ٦٥/١، والخزانة ٣٤/٢، والعيني ٢٥٦/١، وشرح الحماسة ١٨٢/٣، وشرح السيوطي ٤٢٨/١، وانظر ١٣٥، وسر الصناعة/٢٧١، وشرح المفصل ٢٧/٧.

(٧) في م٤/٦٧ أ بعد يزيدونهم «فحذف المضاف».

للضرورة، وأُخِّر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنّه أن الضميرين[(١)] لمسمى[(٢)] واحد[(٣)]، وليس[(٤)] كذلك؛ فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء[(٥)] القومُ قومَه حباً إليه؛ لِما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة[(٦)] أبي تمام، ولا يحسن تخريج[(٧)] ذلك[(٨)] على ظاهره[(٩)]، كما قيل في قوله[(١٠)]:

قد بِتُّ أَحْرُسُني وحدي، ويمنعني   صوتُ السِّباعِ به يَضْبَحْنَ والهامِ

---

(١) المنصوب والمرفوع.

(٢) في م٥/٣٨ ب «بمسمّى».

(٣) وهما لمسميين متغايرين.

(٤) هذا الردّ لشيخه أبي حيان قال: «الذي ظنّه هذا الظانّ صحيح، ومارَدّ به المصنف [ابن مالك] فاسد؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ «يزيد» هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ «يزيد» عائد على «قوم» و«هم» الضمير المتصل بـ «يزيد» عائد على من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم، فاختلف مدلول الفاعل والمفعول».
قال البغدادي بعد نَصّ أبي حيان: «وهذا هو الحقُّ الذي لا شبهة فيه، وإليه أشار ابن عصفور في كتاب الضرائر، قال: ومنه وضع ضمير الرفع المنفصل بدل ضمير الرفع المتصل نحو قول المرار ابن منقذ: لم آتِ بعدهم حياً فأخبرهم..
يريد: إلا يزيدونهم حباً إليّ، فوضع الضمير المنفصل وهو «هم» موضع الضمير المتصل وهو الواو للضرورة..»
انظر شرح البغدادي ٣/٢٧٦، والضرائر/٢٦٠.

(٥) في م٢/٢٥ ب «هذا».

(٦) هو حبيب بن أوس الطائي وكتاب الحماسة جمع فيه الشعر، ورتبه على أبواب وهي: الحماسة، والمراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء.. إلخ، وسَمَّى الكتاب باسم الباب الأول.

(٧) في م٤/٦٧ ب «حمل ذلك»، والمراد بقوله ذلك ما تقدّم من الآيات. وانظر الشمني ١/٢٩٣.

(٨) في م١/ «ذلك على أنه كقوله».

(٩) أي من غير أن يكون على تقدير مضاف.

(١٠) مختلف في نسبة هذا البيت، فقد نسب إلى النمر بن تولب، وذكر البغدادي أنه من أبيات لأبي دؤاد الإيادي، وروايته من طريق ابن السكيت:

=

لأن ذلك[(١)] شعر؛ فقد يستسهل[(٢)] فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري[(٣)] إن[(٤)] «إلى» قد ترد[(٥)] اسماً، فيقال: «انصرفتُ من إليك»، كما يقال: «غدوتُ من عليك»؛ لأنه إذا كان ثابتاً ففي غاية الشذود[(٦)]،

ولا على قول ابن عصفور إن «إليك» في[(٧)] ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[(٨)] إغراء[(٩)]،

= قد بِتُّ أكلؤه ليلًا ويؤنسي. . . .

وروي: «يفزعني» بدلاً من «يؤنسني». وقوله: أكلؤه: أي: أحرسه، والضمير للمنهل في بيت قبله، وقوله: أحرُسُني، أي: أحرس نفسي. وضبح الثعلب والبوم: صَوَّت، والهام: طير الليل والواحد هامةً. والشاهد فيه تعدية «أحرس» المسند لضمير المتكلم المتصل إلى الضمير المتصل وهو ياء المتكلم مع أنه ليس من باب ظن وفقِد وعَدِم.

قال ابن عصفور: «والوجه أن يقول: أحرس نفسي، كما قال: «إني ظلمت نفسي» فوضع الضمير المتصل موضعه لما اضطر إلى ذلك».

وأبو دؤاد تقدَّمت ترجمته، والنمر بن تولب شاعر مُعَمَّر أدرك الإسلام، وروى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، وتقدّمت ترجمته أيضاً.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٢٨، وشرح السيوطي ١/٤٢٩، والضرائر/٢٦٢.

(١) في م٥/٣٨ ب «لأنه باب الشعر». أي فلا يُخَرَّجُ عليه النثر فضلاً عن آي الذكر الحكيم.

(٢) سقط من م٥/٣٨ ب «فقد يستسهل فيه مثل هذا».

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي ولد سنة ٢٧١ هـ وتوفي سنة ٣٢٠ ببغداد. انظر بغية الوعاة ١/٢١٢.

(٤) نص أبي بكر بن الأنباري ذكره ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح، ونقله المرادي في الجنى الداني/٢٤٤ ـ ٢٤٥

(٥) في م٥/٣٨ ب «تزاد».

(٦) ولا يُخَرَّج عليه الفصيح.

(٧) تقدّمت، وهي الآية/٣٢ من سورة القصص.

(٨) في م٤/٦٧ ب «وفي» فَصُرْهُنَّ إليك».

(٩) أي بمعنى «خُذْ».

والمعنى: خذ جناحك، أي عصاك، لأن «إلى» لا تكون بمعنى «خُذ» عند البصريين[١]؛ ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند[٢] الفراء وشذوذ من المفسرين.

* * *

(١) بل تكون بمعنى «تنحَّ» في مثل قولك: إليك عني.

(٢) هو كذلك في معاني الفراء ٣٠٦/٢ في قوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ يريد عصاه. ونقل هذا عنه القرطبي في ٢٨٤/١٣، وانظر البحر ١١٨/٧.

٤٩ ـ عن

«عن» على ثلاثة[١] أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً[٢]، وجميع ما ذُكِرَ لها عشرةُ[٣] معانٍ:

- **أحدها:** المجاوزة[٤]، ولم يذكر البصريون[٥] سواه، نحو: «سافرتُ عن

(١) أن تكون حرفاً جارّاً، وأن تكون حرفاً مصدرياً، وأن تكون اسماً.

(٢) «حرفاً جارّاً» كذا في المخطوطات التي بين يديّ، ومثله في طبعة مبارك وزميله، وحاشية الدماميني، وحاشية الدسوقي.
وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين: «حرف جرّ»، وأشار إلى الصورة الأولى في نسخة أخرى، وكذا جاء في حاشية الأمير.

(٣) ذكر لها المرادي في الجنى الداني ثمانية معانٍ، وترك مرادفة مِن، وذكر الباء مع الاستعانة. انظر ص/٢٤٥.
وذكر لها في الأزهية أربعة. انظر ص/٢٨٩، وشرح الكافية ٢/٢٤١، ورصف المباني/٣٦٧، وهمع الهوامع ٤/١٩١.

(٤) المجاوزة أشهر معانيها، واكتفى بهذا البصريون، وفي الهمع ٤/١٩١ «للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها» وانظر شرح الأشموني ١/٤٧١.
وذكر المرادي في توضيح المقاصد ٢/٢١٥ أن الأكثر في استعمالها للمجاوزة، وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٠ أنه الأصل، ولم يذكر ابن يعيش في شرح المفصل غيره ٨/٤٠، ومثله ابن برهان في شرح اللمع ١/١٦٦.
وسَمّاها المالقي في رصف المباني: للمزايلة ص/٣٦٧، وفي المقرب ١/٢٠١، قال: «وأما عن فللمزاولة [كذا!] يُقال: أطعمه عن جوع أي: أزال الجوع عنه».

(٥) قال المرادي: «.. واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون ومن وافقهم كالقتبي وابن مالك، قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه مما خالف معنى المجاوزة». الجنى الداني/٢٤٨.

البلد»، و«رغبتُ عن كذا»، و«رَمَيْتُ السهم عن القوس»، وذُكِرَ لها في هذا المثال معنى غير[(١)] هذا[(٢)]، وسيأتي[(٣)].

الثاني: البدل[(٤)]، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[(٥)]، وفي الحديث[(٦)]: «صُومي عن أمِّك».

والثالث[(٧)]: الاستعلاء[(٨)]، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾[(٩)]،

---

(١) كذا في المخطوطات والمطبوع، وفي نسخة الدماميني والأمير «معنى آخر»، وأشار الشيخ محمد محيي الدين إلى الصورة الثانية.

(٢) وهو الاستعلاء.

(٣) وهو المعنى الثالث.

(٤) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٩٢/٤ أنه زاده ابن مالك
قلتُ: ومن أمثلته، حَجّ فلان عن أبيه، وقَضَى عنه ديناً. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٦/٢.

(٥) الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ سورة البقرة ٤٨/٢، وانظر الآية/١٢٣ من السورة نفسها.
قوله: نفس عن نفس، أي: نفس بدل نفس.

(٦) الحديث في صحيح مسلم ٢٤/٢ باب الصوم «عن ابن عباس جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صَوْمُ نَذْرٍ، أَفَأَصُومُ عنها؟ قال: أَرَأَيتِ لو كان على أمِّك دين فقضيته، أكان يؤدّي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فَصُومي عن أمِّك».
وفي الحديث روايات أُخَر، وانظر فتح الباري ١٧٠/٤ وما بعدها «باب الصوم».

(٧) الواو مثبته في نسخة الدماميني والدسوقي وفي م٤٣/١ أ وم٣٠/٥ ب.

(٨) في الأزهية/٢٩٠ «وتكون مكان على» ومثله في أدب الكاتب/٥١٢ ومعاني الحروف للرماني/٩٥، وفي شرح الكافية الشافية/٢٠٩ «ومثال الاستغناء بعن عن لفظ على».

(٩) ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم﴾ سورة محمد ٣٨/٤٧.

وقولِ ذي الأصبع(١) :

لَاهِ ابنُ عَمّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ　　عني، ولا أنت دَيّاني فتخزوني

= قال ابن عطية في المحرر ٤٥/١٣: «قوله عن نفسه، يحتمل معنيين: أحدهما: فإنما يبخل عن شحّ نفسه، والآخر: أن تكون بمنزلة «على» لأنك تقول: بخلتُ عليك بكذا، وبخلتُ عنك: بمعنى أمسكت عنك» وانظر البحر المحيط ٨٦/٨، والدر المصون ١٥٨/٦.

وذكر الدماميني في ص/٢٩٤ أنه على التضمين على معنى يُبْعِدُ الخير عن نفسه بالبخل، أو فإنما يصدر البخل عن نفسه؛ لأنها مكان البخل ومنبعه.

(١) قال هذا في ابن عم له كان ينافسه ويعاديه، لاهِ ابنُ عمك: أي: لله ابنُ عمك، فحذفت اللام الجارة، ولام التعريف من لفظ الجلالة فبقي «لاهِ» مجروراً على الشذوذ، ولام الجر للتعجب، ومثل هذا الحذف ممقوت ومستكره.

وذكر الهروي عن الخليل أنه قال: «كانت العرب في الجاهلية تقول: لاهِ أنت، في معنى: لله أنت، وكُرِهَ ذلك في الإسلام» وذكر ابن الشجري مثل هذا عن الخليل.

وقوله: لا أفضلت.. فيه بيان وتفسير لجملة التعجب. الديّان: القيّم بالأمر المجازي به، والقاضي والحاكم.

تخزوني: مضارع خزاه، أي ساسه وقهره.

والشاهد فيه: مجيء «عن» بمعنى «على» في قوله: لا أفضلت في حَسَب عني، وخَرّجَهُ بعضهم على التضمين، وأبقى «عن» على معناها، وتقديره عند البصريين، ما انفردت بحسبٍ عني، وذكر أبو حيان أن ما استشهد البيت له مذهب كوفي قال به القتبي وابن مالك.

وذو الأصبع هو حُرْثان بن مُحَرِّث، وقيل غير هذا، عُمِّر دهراً طويلاً، وسمّي ذا الأصبع لأن في رجله أصبعاً زائدة، أو لأن واحدة من أصابعه قطعت بعد أن نهشتها حية.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٨٥/٣، وشرح السيوطي ٤٣٠/١، وشرح الأشموني ٤٧٠/١، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢، وأدب الكاتب/٥١٣، والإنصاف/٣٩٤، والخصائص ٢٢٨/٢، وشرح المفصل ٥٣/٨، ١٠٤/٩، والعيني ٢٨٦/٣، والخزانة ٢٢٢/٣، ٢٤٣/٤، وشرح الكافية الشافية/٨٠٩، وشرح الكافية ٣٤٢/٢، وتوضيح المقاصد ٢١٥/٢، ورصف المباني/ ٣٦٨، والأزهية/٢٩٠، ومعاني الحروف للرماني/٩٥، والمقرب ١٩٧/١، والصبان ٢١٦/٢، وهمع الهوامع ١٩٠/٤، واللسان والتاج/ فضل، خزي، والصحاح وأساس البلاغة/ خزي، وشرح ابن عقيل ٢٣/٣.

أي: لله دَرُّ ابن عمك، لا أفضلت في حَسَبٍ عليّ[١]، ولا أنت مالكي[٢] فتسوسني[٣]؛ وذلك لأن المعروف أن يقال: «أفضلتُ عليه»[٤]. قيل: ومنه[٥] قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾[٦]. أي: قَدّمتُه عليه، وقيل: هي[٧] على بابها، وتعلّقها بحال محذوفة، أي: منصرفاً عن ذكر ربي، وحكى الرّمّاني عن أبي عبيدة أنّ أحببتُ من «أَحَبَّ البعير إحباباً»[٨] إذا برك فلم يَثُر، فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمُّني[٩]، وهي[١٠] على حقيقتها، أي: إني تثبّطتُ عن

---

(١) قوله: «عليّ» غير مثبت في م١/٤٣ أ وم٥/٣٨ ب.

(٢) هذا تفسير قوله: دَيّاني.

(٣) وهذا تفسير قوله: فتخزوني.

(٤) بمعنى علوت عليه في الفضل، وهو استعلاء مجازي، وقد يخرج على الحقيقي، وقد يحتمل التضمين بأن يكون معناه: لا تجاوزت في الفضل عني. انظر الحواشي.

(٥) أي الاستعلاء.

(٦) تتمة الآية: ﴿فَقَالَ ... حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ سورة صٓ ٣٢/٣٨.
ذهب أبو حيان إلى أن «حُبَّ الخير» منصوب على المفعول به لتضمن أحببت معنى آثرت، وذكر هذا عن الفراء، وقيل: عُدّي بعن فضُمِّن معنى فعل يتعدّى بها، أي: أَنَبْتُ حُبَّ الخير عن ذكر ربي، أو جعلت حُبّ الخير مغنياً عن ذكر ربي.
البحر ٣٩٦/٧، وانظر معاني الفراء ٤٠٥/٢، ومثله عند الزجاج في معاني القرآن ٣٣١/٤، والمحرر ٢٥٥/١٢، وانظر القرطبي ١٩٤/١٥، والتبيان للعكبري/١١٠٠.

(٧) أي «عن» المذكورة في الآية على بابها وهو المجاوزة، وليست للاستعلاء.

(٨) وذكر مثل هذا العكبري في التبيان/١١٠٠، قد يكون أحببت بمعنى جلست من إحباب البعير وهو بروكه.
وفي التاج/ برك: «وأَحَبَّ البعير: برك فلم يَثُر، وقيل: الإحباب في البعير كالحِرَان في الخيل، وهو أن يبرك».

(٩) وهو التثبّط.

(١٠) أي «عن» على حقيقتها وهي المجاوزة.

ذكر ربي، وعلى هذا فحُبّ الخير مفعول[١] لأجله.

والرابع[٢]: التعليل[٣]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[٤]، ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[٥]، ويجوز أن يكون[٦] حالًا من ضمير «تاركي»، أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري[٧].

---

(١) نقل الزمخشري هذا القول ثم رَدَّه، ونقله عنه الدماميني. وذكر هذا أيضاً أبو حيان ولم يعقِّب عليه بشيء.
انظر الكشاف ١٢/٣، والبحر ٣٩٦/٧، والدماميني/٢٩٤، وفي حاشية الشهاب ٣١٠/٧ قال: «وأَحَبّ، بمعنى لزم مكانه كما فَسّر المصنِّف [البيضاوي]، وقوله: حُبّ الخير، مفعول له، أي: على هذا الوجه، فتقديره: تقاعدت، وتعوّقت عن ذكر ربي لأجل حُبّ الخير».
والخير: معناه الخيل، وهو ما ذهب إليه المفسرون.

(٢) كذا بالواو، في المخطوطات الأولى والثانية والرابعة، ويتكرر هذا. ومثله في الدماميني.

(٣) قوله: التعليل، سقط من م ٣٨/٥ ب.
وفي أدب الكاتب/٥١٤: «وعن مكان من أجل»، ومثله في رصف المباني/٣٦٩، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢.

(٤) تتمة الآية: ﴿.. إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ سورة التوبة ١١٤/٩.
قوله تعالى: إلا عن موعدة: إلا لأجل موعدة. وذكر الدماميني أنه يحتمل أن يكون المعنى إلاّ صادراً عن موعدة. وانظر البحر ٢٣٣/٥.

(٥) الآيــة: ﴿قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة هود ٥٣/١١
عن قولك: أي لأجل قولك.

(٦) أي متعلقاً بحال هو: صادرين، وهو الحال من الياء في تاركي، وعلى هذا تكون باقية على حالها من معنى المجاوزة.

(٧) قال في الكشاف: «حال من الضمير في «تاركي آلهتنا، كأنه قال: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك» انظر ١٠٣/٢.

وقال(١) في: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾(٢) إن(٣) كان الضمير للشجرة فالمعنى: حَمَلَهما على الزَّلَّة بسببها، وحقيقته أَصْدَرَ(٤) الزَّلّة عنها، ومثله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِي﴾(٥)، وإن كان للجنة فالمعنى نَحّاهما عنهما.

والخامس(٦): مرادفة(٧) «بعد»،

= وفي البحر ٢٣٣/٥ ذكر أبو حيان رأي الزمخشري، ثم قال: «وقيل «عن» للتعليل كقوله تعالى: «إلا عن موعدة وعدها إياه» فتتعلّق بتاركي، كأنه قيل: لقولك. وقد أشار إلى السببية والتعليلية فيها ابن عطية..». وانظر المحرر ٣٢٣/٧.

(١) أي الزمخشري. وانظر الكشاف ٢١١/١.

(٢) الآية: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة البقرة ٣٦/٢.

(٣) النص عند الزمخشري فيه مثل هذا المعنى، وهو في مفرداته مختلف عما ههنا، وإليك نصّه: قال: «الضمير في «عنهما» للشجرة، أي فحملهما الشيطان على الزلّة بسببها، وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتهما عنهما، مثلها في قوله تعالى: «وما فعلته عن أمري» الكهف ٨٢/١٨ «وقوله: ينهون عن أكل وشرب، وقيل: فأزلهما عن الجنة بمعنى: أذهبهما عنها، وأبعدهما، كما تقول: زَلَّ عن مرتبته، وزلّ عني ذاك، إذا ذهب عنك، وزلّ من الشهر كذا» انظر الكشاف ٢٢١/١، والبحر ١٦٢/١.

(٤) في م٢٥/٢ ب «إصدار».

(٥) من سورة الكهف ٨٢/١٨.

(٦) من معاني «عن».

(٧) في أدب الكاتب/٥١٣ «وعن مكان بَعْدَ»، ومثله في الأزهية/٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢٩/٢، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢، وفي شرح الكافية الشافية/٨٠٨ - ٨٠٩: «وهو قليل بالنسبة لدلالتها على التجاوز».

وذهب الدماميني إلى أن إطلاق القول بالمرادفة مشكل لأنّ «بعد» اسم، فلو رادفتها «عن» لكانت اسماً، إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين مختلفين، ولو كانت اسماً لامتنع معنى الحرفية فيها: وتعقّبه الشمني بأنه ليس المراد بالمرادفة حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى. انظر الدماميني والشمني/٢٩٥، والدسوقي ١٦٠/١، وانظر حاشية الأمير في ١٣٠/١ فقد نقل النصين.

نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[١]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٢]، بدليل أنّ في مكان آخر: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[٣].

ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٤] أي: حالة بعد حالة، وقال[٥]:

ومَنْهَلٍ وَرَدْتُه عن مَنْهَلِ

---

(١) الآية: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ..﴾ سورة المؤمنين ٤٠/٢٣ وفي البحر ٥٠٥/٦ «قيل: أي بعد الموت تصيرون نادمين» وفي رصف المباني/٣٦٧ «أي بعد قليل، وما: زائدة».

(٢) الآية: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٤٦/٤ وانظر سورة المائدة ١٣/٥، وانظر الكشاف ٤٠٠/١ ففيه مقارنة بين هذه الآية وآية/٤١ من سورة المائدة «من بعد مواضعه» وقد ذهب في آية النساء إلى أنه على تقدير إزالته عن مواضعه.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ..﴾ سورة المائدة ٤١/٥.

(٤) الآيات: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ * وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ سورة الانشقاق ١٦/٨٤ - ١٩. وانظر البحر المحيط ٤٤٧/٨.

(٥) الرجز للعجاج، كذا عند الشجري وغيره، ونسبه السيوطي لبكير بن عبد الربعي، وذكر البغدادي أن ابن الأعرابي أورده في رجز لعبد الله بن رواحة، ثم ذكر أن الذي أورده ابن الأعرابي من أرجوزة لبكير، وذكر أبياتاً منها هذا.

قال البغدادي: «والبيت من شواهد أدب الكاتب، ومنه أخذ المصنِّف، قال شارحه الجواليقي هو للعجاج وبعده:

قَفْرين هذا ثم ذا لم يُؤْهَلِ

والمنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي.

يريد رُبَّ مورد وردته بعد آخر نزلته، وقوله: قفرين، لم يَرِدْهما أحد، ولم يَحُلَّ بهما قوم.

والشاهد فيه مجيء «عن» بمعنى «بعد».

=

والسادس: الظرفية[١]، كقوله[٢]:

وآسِ سَرَاة الحيّ حيثُ لقيتَهُم ولاتكُ عن حَمْلِ الرّباعةِ وانيا

الرّباعة: نجوم الحمالة، قيل[٣]: بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[٤]، والظاهر[٥]

= وذكر الدماميني أنه يمكن تخريجه على أن يكون المعنى وردته صادراً عن منهل آخر، وعلى هذا التخريج لا يكون فيه شاهد على هذه المرادفة التي ذهب إليها المصنف.

وذهب أبو حيان إلى أن مجيء «عن» بمعنى «بعد» قول للكوفيين، وعلى قولهم كان ينبغي أن تكون «عن» ظرفاً، وهو لا يعلم أحداً قال إن «عن» اسم إلا إذا دخل عليها حرف جر.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٩٣/٣، وأدب الكاتب/٥١٣، ورصف المباني/٣٦٨، وشرح السيوطي ٤٣٣/١، والأزهية/٢٩١، وأمالي الشجري ٣٦٩/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٢٦٧، الديوان/ ١٥٧.

(١) في الجنى الداني/٢٤٧ «بمعنى في».

(٢) البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس، وفي هذه القصيدة نصائح وأمر بمكارم الأخلاق.

والرواية عند السيوطي: سراة القوم. والرباعة: ما ناب من نائبة، والحمالة: الدية يحملها قوم من قوم، والرباعة تشمل الحمالة وغيرها من المغارم. وانياً: مبطئاً، وسراة الحي: أشرافه، وآسِ: أمر من المواساة.

والشاهد فيه: عن حمل الرباعة، فهو على تقدير عن بمعنى في، وذكر المرادي أن هذا قول للكوفيين.

وتقدمت ترجمة الأعشى، وانظر البيت في المراجع التالية: شرح البغدادي ٢٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٣٤/١، والجنى الداني/٢٤٧، وهمع الهوامع ١٩١/٤، وشرح الأشموني ٤٧١/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢، الديوان/ ٢١٧.

(٣) النص في طبعة مبارك وزميله ١٩٨/١ «قيل: لأن ونى لا يتعدي إلا بفي» ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير. ولم أجد مثل هذه الزيادة فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٤) الآية: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ سورة طه ٤٢/٢٠.

(٥) هذا القول للمرادي في الجنى الداني/٢٤٨ قال: «وقال بعض النحويين: تعدية «ونى» بـ «في» و «عن» ثابتة، والفرق بينهما أنك إذا قلت: وَنَى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره، وإذا قلت: ونى في ذكر الله فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فتور وأناة». وانظر البحر ٢٤٣/٦.

أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه[(١)] ولم يدخل فيه، وونى[(٢)] فيه: دخل فيه وفتر[(٣)].

والسابع: مـرادفة[(٤)] «مِن» نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[(٥)] الشاهد في الأولى[(٦)]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾[(٧)] بدليل ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ﴾[(٨)]،

---

(١) ويكون المعنى في البيت على هذا، لأنك متجاوز عن الحمل غير داخل فيه.

(٢) في م٤٤/١ أ وم٤٩/٥ أ «وَنِيَ».

(٣) وليس هذا المراد في البيت، فخطابه ليس لمن تحمل وفتر في الإعطاء، وإنما هو حَثٌّ لمن لم يتحمل أن يتحمل، وهناك فرق بينهما، ولا يحمل أحدهما على الآخر.

(٤) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٩٢/٤ أنه زاده ابن هشام في المغني. قلت: تبع فيه شيخه. والنص في الأزهية/٢٨٩: «تكون مكان مِن»، ومثله في أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٥) الآية: ﴿.. وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة الشورى ٢٥/٤٢.
وفي البحر المحيط ٥١٧/٧ «يقال: قبلت منه الشيء بمعنى أخذته منه، وقبلته عنه أي عَزَلْتُه عنه وأَبَنْتُه، ومعنى «عن عباده» أي يزيل الرجوع عن المعاصي، ويعفو عن السيئات».

(٦) أي في قوله تعالى: ﴿عَنْ عِبَادِهِۦ﴾.
ورد عليه الدماميني بأنه لا شاهد فيها لجواز التعلّق بمحذوف أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده.

(٧) الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ﴾ سورة الأحقاف ١٦/٤٦.
مذهب المصنِّف في هذه الآية كالآية السابقة، وهو مجيء «عن» في قوله: «نتقبل عنهم..» بمعنى من، ومذهب الدماميني في هذه كمذهبه في رَدّه في الآية السابقة بأنه يمكن تخريجها على تقدير: يتقبل أحسن ما عملوا صادراً عنهم.

(٨) الآية: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة المائدة ٢٧/٥.
دليل المصنف أن تقبل هنا في المواضع الثلاثة تعدّى بمن فيحمل فيما تقدَّم على ما فيها، وتكون «عن» في الآيتين السابقتين بمعنى «من».

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[١].

والثامن: مرادفة[٢] الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[٣]، والظاهر أنها على حقيقتها[٤]، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

والتاسع: الاستعانة[٥]، قاله[٦] ابن مالك، ومَثّله بـ: «رميتُ[٧] عن[٨] القوس»؛

---

(١) هذه الآية غير مثبتة في م١/٤٤ أ.
وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/١٢٧.

(٢) في همع الهوامع ٤/١٩٠ «قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك: والاستعانة كالباء»، وفعل مثل هذا المرادي في الجنى الداني/٢٤٦، وانظر معاني الحروف للرماني/٩٥، فقد ذكر معنى الباء وترك الاستعانة.
وأشار السيوطي في الهمع ٤/١٩٢ إلى أنّ ابن هشام فَرّق بينه وبين الباء.

(٣) سورة النجم ٥٣/٣.

(٤) أي المجاوزة.
وفي البحر ٨/١٥٧ «عن الهوى: أي عن نفسه ورأيه، وذهب أبو عبيدة إلى أن معناه بالهوى، واحتج بأنه كقوله تعالى: «فاسأل به خبيراً» وانظر القرطبي ١٧/٨٤ - ٨٥.
وذكر العكبري الوجهين في التبيان ١/١٨٦، فقال: «عن: على بابها أي لا يصدر نطقه عن الهوى، وقيل: بمعنى الباء».
ومثل هذا في تفسير الماوردي ٥/٣٩١، وما ذهب إليه أبو عبيدة في شرح الكافية ٢/٣٤٢.
ونقل القرطبي عن النحاس رَدَّ رأي أبي عبيدة، وأَخْذَه بالرأي القائل إنها على بابها، ولم أجد هذا في إعراب النحاس في سياق الآية.

(٥) الاستعانة كالباء، وفي الرصف/٣٦٩ «أن تكون بمعنى الباء»، وفي الأزهية/٢٨٩: «أن تكون أيضاً مكان الباء».

(٦) نَصّ المصنّف من الجنى الداني/٢٤٦، وانظر التسهيل/١٤٦، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٦٧.

(٧) في م٣/٦٨ أ «ومثله بقوله: رميت».

(٨) و«عن» هنا بمعنى الباء، وانظر الأزهية/٢٨٩: «والعرب تقول: رميت عن القوس، أي: رميت بالقوس» وانظر الهمع ٤/١٩٠.

لأنهم يقولون أيضاً: «رميتُ بالقوس»، حكاهما[١] الفراء، وفيه[٢] رَدٌّ[٣] على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك؛ إلا[٤] إذا كانت القوس هي المرمِيّة، وحكى[٥] أيضاً «رميتُ عن القوس».

والعاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله[٦]:

---

(١) في م١/٤٤ ب وم٢/٢٥ ب «حكاها»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «حكاهما»، وهو الأَلْيَق بسياق النص.
وانظر النص في معاني الفراء ٢/٢٦٧، والأزهية/٢٨٩ والجنى الداني/٢٤٦ ونص الفراء في المعاني: «لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحداً».

(٢) أي فيما رواه الفراء عن العرب.

(٣) هذا الرد للمرادي في الجنى الداني/٢٤٧ «قلتُ: وفي هذا رَدّ على من قال: «إنه لا يُقال: رميت بالقوس» إلا إذا كان هو المرميّ، وقد ذكر ذلك الحريري في دُرَّة الغواص».
فانظر نصّ المصنف ونصّ المرادي وادعُ لابن هشام بالرحمة. ونصُّ الحريري في درة الغواص/ ١٦٩ - ١٧٠.
قال: «وكذلك يقولون: رميتُ بالقوس، والصواب أن يُقال: رميت عن القوس، أو على القوس، كما قال الراجز:

أَرمِي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ * وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ وإصبَعُ

فإن قيل: هَلاّ أجزتُم أن تكون الباء في هذا الموطن قائمة مقام عن أو على كما جاءت بمعنى «عن» في قوله تعالى: «سأل سائل بعذاب واقع» وبمعنى «على» في قوله سبحانه: «وقال اركبوا فيها باسم الله»؟ فالجواب عنه أن إقامة بعض حروف الجر مُقام بعض إنما جُوِّز في المواطن التي ينتفي فيها اللبس، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ، ولو قيل ههنا: رميتُ بالقوس، لدلَّ ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده، وهو ضِدُّ المراد بلفظه، ولهذا لم يَجُز التأوُّل للباء فيه».

(٤) في م٣/٦٨ أ «إلاّ إن..».

(٥) أي الفراء، وقد نقلتُ نَصَّهُ قبل قليل.

(٦) البيت لزيد بن رزين بن الملوح، وهو شاعر فارس، وفيه روايات:
إِنْ نفساً: كذا بالنصب، وأَنْ نفس: بفتح همزة «أَنْ»، وفي المحتسب: أتدفع عن نفس. =

أتجزعُ إن نفسٌ أتاها حِمامُها فَهَلّا التي عن بين جنبيك تدفع[(١)]

قال ابن جني[(٢)] : «أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده».

الوجه الثاني[(٣)] : أن تكون حرفاً مصدرياً[(٤)] ، وذلك أن بني تميم[(٥)] يقولون في نحو: «أعجبني أن تفعل»: «عن تفعلَ»، قال ذو الرُّمّة[(٦)] :

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ من خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبابةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

= وفي رواية: فهل أنت عما بين جنبيك تدفع. وليس في هذه الرواية شاهد لما سبق من أجله البيت.
والحِمام: الهلاك والموت، وأتجزع: الهمزة للاستفهام التوبيخي، فقد وَبَّخ ابن عمه على جزعه من الموت.
والشاهد على رواية المصنف أَنّ «عن» زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة، وكان الأصل فيه: فهلا عن التي بين جنبيك..
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٠٤، والجنى الداني/٤٨، وشرح السيوطي ١/٤٣٦، وهمع الهوامع ٤/١٦٣، وشرح الأشموني ١/٤٧١، والمحتسب ١/٢٨١، والمؤتلف والمختلف/٢٩١، وذيل الأمالي/١٠٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٦٨.

(١) في م٣/٦٨ أ «دافع».

(٢) النص في المحتسب ١/٢٨٢ وقد تصرَّف فيه ابن هشام.
قال ابن جني: «فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فزاد «عن» في قوله: عن بين جنبيك، وجعلها عوضاً من «عن» التي حذفها وهو يريدها في قوله: فهلا التي، ومعناها: فهلا عن التي».

(٣) من أوجه « عن » الثلاثة، والنص في الجنى الداني/٢٤٩، وانظر رصف المباني/٣٧٠، والمقرب ١/١٩٥.

(٤) في الجنى الداني/٢٤٩ «القسم الثاني من قسمي الحرفيه أن تكون بمعنى أَنْ».

(٥) هي لغة تميم وأسد قيس، وانظر شرح المفصل ٨/١٤٩، والتاج/ عنن، وفي شرح البغدادي ٣/٣٠٧ «وهي لغة مرجوحه»، وانظر الخصائص ٢/١١، وأمالي ثعلب/٨٠ ـ ٨١، والجنى الداني/٢٤٩.

(٦) أنشد هذا البيت ذو الرُّمَّة لعبد الملك في مطلع قصيدة.
الرواية في الجنى الداني: تَوَسَّمْت، ومثله في نسخة الدماميني/٢٩٦، والدسوقي ١/١٦١، وفي اللسان والتاج رواية: أأن، أيضاً، وأعن. =

يقال: «تَرَسَّمْتُ الدار» أي[١] : تأملتها، وسَجَم الدمعُ: سال، وسَجَمَتْهُ العينُ: أسالته[٢] ، وكذا[٣] يفعلون[٤] في «أنّ» المشددة، فيقولون: أشهد[٥] عَنّ محمداً رسولُ الله، وتُسَمَّى عنعنة[٦] تميم.

الثالث[٧] : أن تكون اسماً بمعنى جانب[٨] ، وذلك متعيِّن[٩] في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «مِن» وهو كثير، كقوله[١٠] :

فلقد أُراني للرماح دريئةً مِن عن يميني مَرَّةً وأمامي

= والخرقاء هي مَيّة التي كان يشبب بها، وقد قالت: إنني خرقاء، فغلب عليها، والخرقاء: التي لا تحسن عملاً، والصبابة: الشوق، وماء الصبابة: الدمع.

والشاهد في البيت مجيء «عَن» حرفاً مصدرياً على لغة تميم.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٣٠٦/٣، وشرح السيوطي ٤٣٧/١، ورصف المباني/٣٧٠، وانظر ص/٢٦، والخصائص ١١/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، ١٤٩، ودُرَّة الغواص/١١٤، والخزانة ٣٤١/٢، الديوان/ ٤٧١، واللسان والتاج/ عن، رسم.

(١) «أي» ليس في م٤/٦٨ ب.

(٢) «أسالته» ليس في م٤/٦٨ ب.

(٣) في م٢/٢٦ أ وم٥/٣٩ أ «وكذلك» ومثله في الجنى الداني/٢٥٠.

(٤) النص منقول من الجنى الداني/٢٥٠. وهو في المُفَصَّل/٣٠٠ و ٣١٨.

(٥) في م٥/٣٩ أ «أَنّ».

(٦) في م٢/ ٢٦ أ «عنعنة بني تميم».

(٧) في م٤/٦٨ ب «الوجه الثالث». أي الثالث من أوجه «عن»، وقد مضى وجهان في الحرفية، وهذا الثالث في الاسمية.

(٨) انظر تعليق الدماميني في الحاشية/٢٩٦ - ٢٩٧.

(٩) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني/٢٩٧، وفي بقية النسخ المطبوعة «يتعيّن».

(١٠) البيت لقطري بن الفجاءة المازني.

وروايته في المخطوطات كما أثبتُّه «مَرَّة»، ومثله في طبعة مبارك وزميله، والدسوقي، وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين «تارة»، ومثله في نسخة الدماميني. وحاشية الأمير. =

ويحتمله[1] عندي ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾[2] فتقدر[3] معطوفة على مجرور[4] «مِن»، لا على «من»[5] ومجرورها. و«من» الداخلة على «عن» زائدة[6] عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا[7]: فإذا قيل: «قعدتُ عن يمينه» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ«من» تعيّن كون القعود[8] ملاصقاً لأول[9] الناحية.

= والدريئة: الحلقة التي يرمي فيها المتعلم ويطعن، أي: أن الطعن يقع فيه كما يقع في تلك الحلقة، أو انه يصير سترة لغيره من الطعن.

والشاهد في البيت أن «عن» اسم بمعنى «جانب».

وقطري: رأس الخوارج، وهو أحد أبطالهم المعروفين، وهو منسوب إلى قطر، والمازني: نسبة إلى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وله شعر جيد، وهو مع شجاعته يُعَدُّ من البلغاء.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣١٠، وشرح السيوطي ٤٣٨/١، والخزانة ٢٥٨/٤، والحماسة ١٣١/١، وشرح المفَصّل ٤٠/٨، وحاشية الصبان ٢١٦/٢، وشرح التصريح ١٩/٢، وأوضح المسالك ١٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣، وشرح اللمع لابن برهان ١٦٦/١.

(١) أي تحتمل «عن» الاسمية.

(٢) تتمة الآية: ﴿.. وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ﴾ سورة الأعراف ١٧/٧.

(٣) أي: تقدر «عن» معطوفة على مجرور «من».

(٤) أي: الأول أو الثاني.

(٥) كما هو ظاهر كلام الجماعة، لا شاهد فيه على هذا.

(٦) في الجنى الداني/٢٤٣ «فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على «عن»؟ قلت: هي لابتداء الغاية، قال بعضهم: إذا قلت: «قعد زيد عن يمين عمرو» معناه: ناحية يمين عمرو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية، وألاّ يكون، وإذا قلت: «من عن يمينه» كان ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأول الناحية.

قال ابن مالك: «إذا دخلت «من» على «عن» فهي زائدة». وانظر حاشية الدماميني/٢٩٧.

(٧) هذا قول النحاة غير ابن مالك.

(٨) في م٣٩/٥ أ «كون القعود البعيد..».

(٩) لأن ابتداء الغاية يقتضي ذلك.

قال الدسوقي: «أي لأن المعنى قعدت مبتدئاً القعود من جانب يمينه، وإذا ابتدأ العقود من أول الجانب كان ملاصقاً لأول الناحية» انظر ١٦٢/١.

والثاني(١) : أن تدخل(٢) عليها «على»(٣) ، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله(٤) :

على عن يميني مَرّت الطير سُنَّحاً [وكيف سُنُوحٌ واليمينُ قطيعُ؟]

و(٥) **الثالث**(٦) : أن يكون مجرورها، وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس(٧) :

دَعْ عنك نهباً صِيح في حَجَراته [ولكن حديثٌ، وما حديثُ الرواحِلِ]

---

(١) أي من المواضع التي تتعيَّن فيها الاسمية.

(٢) كذا في م١/٤٤ ب وم٣/٧٨ أ وم٤/٦٨ ب والدماميني والدسوقي، وفي المخطوطتين: الثانية والخامسة وبقية المطبوع «يدخل».

(٣) وإذا دخل «على» على «عن» تعينت الاسمية، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا عند الضرورة للتأكيد. انظر دماميني/٢٩٧.

(٤) قائل البيت غير معروف، وتمامه ما وضعته بين معقوفين، والسانح: ما أتى عن يمينك من الطير، وهو مما تتيمّن به العرب. وسُنّحاً: جمع سانح، قطيع: أي مقطوع.
والمعنى: أيُّ يُمْنٍ وأيُّ فائدة في مرور الطير من جهة اليمين، واليد اليمنى مقطوعة؟ ولو مَرّت قبل قطع يميني لتيمنت بها.
قال البغدادي: «ولم أقف على بقية الأبيات، ولا على قائله حتى أتحقق مقصود الشاعر من السياق».
والشاهد في البيت مجيء «عن» اسماً لدخول حرف الجر «على» عليها.
انظر البيت في شرح البغدادي ٣١٢/٣، وشرح السيوطي ٤٤٠/١، والجنى الداني/٢٤٣، والهمع ٢١٩/٤، والعيني ٢٠٦/٣.

(٥) «والثالث» كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني والدسوقي، وجاء في المطبوع وحاشية الأمير بدون الواو.

(٦) وقوله: «الثالث» أي من محل تعيُّن اسمية «عن».

(٧) في البيت رواية أخرى «ولكن حديثاً» كذا بالنصب.

=

وقولِ أبي نواس(١) :

دَعْ عنك لومي فإن اللوم إغراء [وداوِني بالتي كانت هي الداء]

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد

= وقوله: دَعْ: كذا فيما بين يَدَيّ من المخطوطات، ومثله في شرح البغدادي والدماميني، وشرح السيوطي.

وجاء في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد، وحاشية الدسوقي، والأمير: «وَدَعْ» وفي الديوان: دع.

وفي التاج: فَدَع، ومثله في النهاية واللسان.

وهذا البيت مطلع أبيات لامرئ القيس قالها حين أغارت عليه بنو جديلة، فذهبت بإبله، فلحق بها جار لهم يقال له: خالد، فردّها ثم انتقل هو فنزل في بني ثُعَل.

والنهب: المال المنهوب، وجَحَراته: بفتح الحاء والجيم جمع حَجْرَه وهي الناحية.

وجاءت عند مبارك وزميله، والشيخ محمد «جُحُراته» كذا بضمتين، وعلّق مبارك على البيت بقوله: الجُحُرات: حظائر الإبل. كذا!.

والمعنى: دَعِ النهب الذي كان، وحَدّثني عن الرواحل التي ذهبت أنت بها ما فعلت؟

قالوا: ومثل هذا يُضْرَب لمن ذهب من ماله شيء، ثم ذهب بعده ما هو أَجَلُّ منه.

والشاهد في البيت مجيء «عن» اسماً؛ لأن فاعل «دع» ومجرور «عن» ضميران عائدان على المخاطب، فيتعيَّن أن يكون «عن» اسماً، وإلا لزم تعدّي الفعل الرافع للضمير إلى ضمير منفصل في غير باب ظن وفَقِد وعَدِم وهو باطل، وإذا بطلت الحرفية لزمت الاسمية.

وذكر المرادي أن ابن عصفور ذهب فيها هذا المذهب أيضاً.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣١٥، الجنى الداني/٣٤٤، والمقرب ١/١٩٥، والعيني ٢/ ٣٠٧، وهمع الهوامع ٤/١٨٩، وشرح السيوطي ١/٤٤٠، والديوان/٩٤، مجمع الأمثال ١/٢٦٨، واللسان والتاج والنهاية/ جحر.

(١) تتمة البيت ما أثبتُّه بين معقوفين، وجاء في م٣/٦٨أ كاملاً، والشاهد فيه جعل «عن» في البيت اسماً لاحرفاً، كالبيت السابق. وأبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ، ويُسمّى أبا نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه، ولد في البصرة عام ١٤٥، ونشأ فيها ثم خرج إلى الكوفية، ومات ببغداد سنة ١٩٥ هـ. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٩، وهمع الهوامع ٤/١٨٩، والديوان/٧٤.

تقدَّم[١] الجواب عن هذا. ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنه[٢] لا يصح حلول الجانب[٣] محلَّها.

* * *

(١) تقدَّم مثله في «على» عند حديثه عن الثاني من وجهيها، وهو كونها اسماً بمعنى «فوق»، وكان بيان ومناقشة في المسألة فارجع إليها.

(٢) في م٢/٢٦ أ وم٥/٣٩ أ «أنها».

(٣) دماميني/٢٩٨ «وقد مَرّت المنازعة في مثله بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محلها».

٥٠ ـ عَوْض

عَوْضُ: ظرف لاستغراق المستقبل[١] مثل «أبداً»، إلّا أنه مختص بالنفي، وهو مُعْرَب إنْ أُضيف، كقولهم[٢] : «لا أَفْعَلُه عَوْضَ العائضين»، مبنيٌّ إن لم يُضَف[٣] ، وبناؤه إمّا على الضم[٤] كقبلُ، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأينَ، وسُمِّي[٥]

---

(١) هذا في غالب الأمر، وقد يُستعمل معرباً في الاستقبال بلا نفي، يقال: افعل ذلك من ذي عَوْضٍ، أي: فيما يستقبل، وقد يستعمل مبنياً في الماضي بلا نفي. انظر الدماميني/٢٩٨، وهمع الهوامع٣/ ٢١١.

(٢) قال أبو حيان: «وقد يُضاف إلى العائضين، أو يُضاف إليه فيعرب..» همع الهوامع ٢١٢/٣، وقد نقله عن الارتشاف، وهو فيه في ص ١٤٢٦.
وفي التهذيب: «قال أبو زيد: يُقال: لا أفعله عوض العائضين ولا دهر الداهرين، أي: لاأفعله أبداً» وانظر شرح المفصل ١٠٩/٤.

(٣) والبناء لِقَطْعِه عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، فصار كالحرف من حيث افتقاره إلى غيره.
قال السيوطي «وبني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان». همع الوامع ٢١٢/٣.

(٤) لحذف المضاف إليه، وكذا «بَعْدُ».
وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٥١٩/١: «وقال ابن السِّيد: زعم المازني أنه يُضَمُّ ويُفْتَحُ ويُكْسَرُ. انتهى، فالضَّمُّ: حملاً على بَعْدُ، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة، والكسر على أصل التقاء الساكنين» وانظر شرح المفصل ١٠٨/٤.

(٥) في م٥/٣٩ أ «ويُسَمّى».
وذكر الدماميني أن حديث المصنِّف هنا هو لابن جني في التنبيه على مشكل أبيات الحماسة انظر/ ٢٩٨، وذكر البغدادي هذا لابن جني في الخزانة ٢٠١/٣، ووجدت النصَّ لابن جني في الخصائص ٢٦٦/١، وذكر أنه تقصَّى هذا في كتابه الموسوم بالتعاقب.
ووجدت حديث ابن جني هذا في شرح المفصل ١٠٩/٤ من غير عزو.

الزمان عَوْضاً لأنه كلما مضى جُزْءٌ منه عَوَّضه جزءٌ آخر، وقيل[١] : بل لأن الدهر في زعمهم يَسْلُب[٢] ويُعَوِّض، واختلف في قول الأعشى[٣] :

رَضِيعَيْ لَبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحالفا بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرَّقُ

---

(١) في م٢/٢٦ «لأنّ الدهر..»، وسقط من النص: «وقيل: بل». ونقل صاحب الخزانة نص ابن هشام.

(٢) في م١ و م٢ «يَسْلُبُ ويُعَوِّض» كذا على البناء للفاعل، وفي بقية المخطوطات على البناء للمفعول. وفي م٣/٦٩ أ «يستلب» وكذا جاء النص في الخزانة، والمعنى أن الدهر يأخذ ويعطي.

(٣) البيت من قصيدة للأعشى مدح بها المحلّق العامري، وقبله:

لعمري لقد لاحتْ عيون كثيرة إلى ضوء نار في يَفاع تَحَرَّقُ
تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها وبات على النار النّدى والمُحَلَّقُ

رضيعي لبان.. البيت.

وكان الأعشى يوافي سوق عكاظ كل سنة، وكان المحلّق، واسمه عبد العزى، من بني عامر بن صعصعة، مئناثاً مملقاً، فطلبت منه زوجه أن يتعرّض للأعشى، فهو إنْ مَدَحَ رَفَع، وإن ذَمَّ وضع، ففعل، فلما عرف الأعشى قصته مدحه بهذه القصيدة التي أفضت إلى زواج بناته الثماني.

والقصّة مبسوطة في الخزانة ٢١٢/٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٧٨/٢ - ٢٧٩، رضيعي لبانٍ: مُثنّى رضيع، وهو نصب على المدح، أو حال من الندى والمحلّق.

واللِّبَان: بكسر اللام، لبن المرأة خاصة، وثدي: بالجر بدل من «لبان» تحالفا: تقاسما، أي أقسم كلّ منهما لا يفارق صاحبه أبداً، عَوْضُ: ظرف مبني على الضم بمعنى أبداً، والأَسْحَمُ: فيه أقوال، منها الليل، وداجٍ: مظلم.

والشاهد في البيت مجيء «عَوْضُ» ظرفاً لـ «نتفرّق».

قال البغدادي: «ويَرِد عليه أن «لا» النافية لها الصدر، فتمنع عمل ما بعدها فيما قبلها، وأجاب عنه المصنف [ابن هشام] في آخر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه مُغْتَفَرٌ لتوسُّعهم في الظروف».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٣، وشرح المفصل١٠٧/٤، والخصائص ٢٦٥/١، والخزانة ٣٠٩/٣، مقاييس اللغة ١٤١/٣، ١٨٩/٤، الديوان/٢٢٥، والارتشاف/١٧٨٧، الإنصاف ٤٠١/١، الاشتقاق لابن دريد/٢٤٠، وأمالي السهيلي/١١٣، أدب الكاتب/٤٠٧، همع الهوامع ٢١٢/٣، التهذيب واللسان والتاج/ عوض.

فقيل: ظرفٌ[١] لـ «نتفرّق»، وقال ابن الكلبي[٢] : «قَسَم[٣]»، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل؛ بدليل قوله[٤] :

حَلَفْتُ بمائراتٍ حَوْلَ عَوْضٍ　　وأَنْصابٍ تُرِكْنَ لدى السُّعَيْرِ

---

(١) أي «عوضُ» في البيت ظرف، والتقدير: لا نتفرّق أبداً.

(٢) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وله كتاب «الأصنام»، «وهو كتاب جيد في بابه جمع فيه فأوعى..

والمذكور في كتاب الأصنام إنما هو السُّعَيْر وحده لامع عوض..» انظر الخزانة ٣/٢١٠.

(٣) هذا القول للكوفيين وقوله: «لا نتفرّق» جوابه. وذهب البغدادي إلى أن قوله «لا نتفرّق» جواب قوله: تقاسما.

وقال البغدادي: «وقول المصنِّف: وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسم صنم، هذا قول الكوفيين جعلوه مُقْسَماً به».

انظر شرح الشواهد ٣/٣٢٤ - ٢٣٥، و٣٢٦.

وفي الهمع ٣/٢١٢ «قال أبو حيان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم، كقوله: رضيعي لبان..».

وما جاء عند أبي حيان جاء مثله في التهذيب عن الليث أنها كلمة تجري مجرى اليمين. وانظر شرح المفصل ٤/١٠٨.

(٤) قائل البيت رُشَيْد بن رُمَيْض العَنَزِي.

وقال الصاغاني في «التكملة والذيل والصلة»/ عوض: «وقال الجوهري: قال الأعشى: خلفتُ بمائراتٍ.. ثم قال: وليس البيت للأعشى، وإنما هو لرُشَيْد بن رُمَيْض». كذا!.

قلتُ: هذا من وَهْمِ الصاغاني، فإن نصَّ الجوهري ليس كذلك؛ فقد قال: «وقال ابن الكلبي: عوضُ في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل وأنشد..» والمُنْشِئ هنا ابن الكلبي، وليس الأعشى فتأمل!!

ونقل الزبيدي نصَّ الصاغاني في التاج ولم يُعَلِّق عليه بشيء.

وفي الصحاح/مور، قال المحقق في الحاشية (٣) تعليقاً على هذا البيت: «الأعشى رشيد بن رميض الغفري» كذا! وهذا من غرائب المحققين، وما أكثرها!!

والسُّعَير: اسم لصنم كان لعَنَزَة. انتهى»[(١)] . ولو كان كما زعم[(٢)] لم يتجه[(٣)] بناؤه في البيت.

= وبعد هذا البيت قوله:

أَجُوبُ الأرضَ دهراً إِثْرَ عمروٍ ولا يُلْفَى بساحته بَعِيري

وقوله: بمائرات: أي بدماء مائرات، ومار الدم: جرى على وجه الأرض. العَوْضُ: هنا الصنم، وهو ما ذكر البيت ابن الكلبي لبيانه.

والأنصاب:حجارة منصوبة أمام الحرم للعبادة.

والسُّعَيْر: مُصَغَّراً، اسم صنم، وهذا هو صواب ضبطه، وقد أنبه ياقوت على أنه بالتصغير، وذكر صاحب التاج أنه مثل زُبَيْر، وأنّ مَن ضبطه كأمير فقد غلط، وقد أنبه عليه صاحب العباب أيضاً. وجاء ضبطه في اللسان والصحاح بفتح السين، وهو ضبط قَلَم، وفي بقية المراجع بالتصغير، وقد ضبطه الشيخ محمد محيي الدين وكذا مبارك وزميله بالفتح، وهو ضبط لا تحقيق فيه.

وذكر البغدادي في الخزانة ٢١٠/٣ أنه رجع إلى كتاب الأصنام لابن الكلبي، فلم يجد فيه ذكر «عَوْضُ»، ولا ذكر صنماً لبكر بن وائل مع أنه ذكر أصنام القبائل، قال: والمذكور في كتاب الأصنام إنما هو السُّعَير وحده لامع عوض، قال: وكان لعَنَزَة صنم يقال له: سُعَير».

قلتُ: انظر هذا في كتاب الأصنام/٤١. هذا وقد ضبطه مبارك: السَّعِير.

والشاهد في هذا البيت مجيء «عَوْض» عند ابن الكلبي على ما ذكره ابن هشام، اسم صنم.

ورُشَيْد: شاعر مُخَضْرَم، وله أشعار في يوم الشيّطين، وهو يوم كان لبكر بن وائل على بني تميم في عهد رسول الله ﷺ.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٦/٣، ٣٣٠، وشرح السيوطي ٤٤٢/١، والخزانة ٢٠٩/٣. والصحاح واللسان والتاج والتهذيب، والتكملة والذيل والصلة/ عوض، وفي الصحاح والتاج واللسان/ سعر. وفي اللسان والتاج/ مور.

(١) أي كلام ابن الكلبي، وهو في الصحاح واللسان/ عوض.

(٢) أي: ولو كان «عوض» اسم صنم كما قال، مقسماً به.

(٣) ذهب الدماميني إلى أنّ كلام ابن الكلبي يمكن أن يصحّ إذا جعل «عوضُ» من قوله «قسم» ساداً مَسَدّ القسم كما تقدّم، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار، وبناؤه حينئذٍ متجهٌ لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة. انظر الحاشية/٢٩٩، والخزانة ٢١٠/٣.

٥١ ـ عسى

عسى: فِعْلٌ(١) مطلقاً، لا حَرْف(٢) مطلقاً، خلافاً لابن السَّرَّاج وثعلب، ولا(٣) حين يَتَّصِلُ بالضمير المنصوب، كقوله:(٤)

يـا أبَـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسَـاكـا

---

(١) وهو فعل غير منصرف لتضمنُّه معنى الحرف، هذا رأي الجمهور، وذكر بعضهم ما يدل على تصرفه، وأنه يقال: عَسَيْتُ أَعْسَى، ويقال: عسى يعسو، وعسى يَعْسَى، وحكى أبو زيد: عَسٍ، وجاء في شعر للمعرِّي، وانظر بسط هذا عند الدماميني/٢٩٩، وانظر شرح ابن عقيل ٣٤١/١.
وذكر المرادي أنَّ مما يدل على فعليته اتصال ضمائر الرفع به نحو: عَسَيْتُ وعَسَيْتُم، وتاء التأنيث نحو: عَسَتْ هند أن تقوم. انظر الجنى الداني/٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٢) نُقلت الحرفية عن ابن السراج، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، وحكاه الرضي عن الزجاج، وذُكِرَ هذا عن أبي علي الفارسي في أحد قوليه.
انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢، والجنى الداني/٤٦١، والدماميني/٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٣) ولا هو حرف حين يتصل بالضمير المنصوب.

(٤) الرجز لرؤبة، وقبله: **تقول بنتي: قـد أَنَـى إناكـا**
فـاستعـزِمِ اللـه ودَعْ عساكـا * يـاأبتـا ... ...
وعلك: لعلك، والخبر محذوف، وأَنَى،: قَرُبَ، والإنا: الوقت.
ومعنى البيت: حان وقت ارتحالك إلى سفر تطلب رزقاً، فسافر فلعلك تجد ذلك.
والشاهد في البيت مجيءُ «عسى» فعلاً اتصل به ضمير النصب.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٣٤/٣، والجنى الداني/٤٦٦، وشرح السيوطي ٤٤٣/١، والخصائص ٩٦/٢ «عساكَنْ»، الخزانة ٤٤١/٢، العيني ٢٥٢/٤، همع الهوامع ١٤٥/٢، المقتضب ٧١/٣، أمالي الشجري ٧٦/٢، ١٠٤، الإنصاف/٢٢، الكتاب ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢ «عساكن»، شرح التصريح ٢١٣/١، ١٧٨/٢، شرح الأشموني ٢٢٨/١، شواهد الشافية/٢٤٣، الديوان/١٨١، شرح المفصل ١٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٠، ١٢٣/٧، ٨٧/٨، ٢٣/٩.

خلافاً لسيبويه[(١)] ، حكاه عنه السيرافي[(٢)] ، ومعناه الترجّي في المحبوب، والإشفاق[(٣)] في المكروه، وقد اجتمعا[(٤)] في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾[(٥)].

---

(١) ذهب سيبويه إلى أنَّ «عسى» إن اتصل به ضمير نصب فإنه يكون حرفاً عاملاً عمل «لعلّ»، فالياء وأخواتها في موضع نصب اسماً لها، وأَنْ والفعل في موضع رفع خبراً لها، انظر الجنى الداني/٤٦٧، وشرح الكافية٢/٣٠٢.
قال سيبويه: «وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة: يا أبتا علك أو عساك. والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني»، قال عمران بن حطان:

ولـي نـفـس أقـول لـهـا إذا مـا   تـنـازعـنـي لـعـلـي أو عـسـانـي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، لكنهم جعلوها بمنزلة لعلَّ في هذا الموضع» الكتاب ٣٨٨/١.
وتعقب المبرد سيبويه في المقتضب ٧١/٣، وذكر أنه غلط منه.
وانظر الهمع ١٤٥/٣ - ١٤٦، وشرح الكافية الشافية ٤٦٣/١، وشرح التسهيل ٣٠١/١، والمقرب ١٠١/١.

(٢) ذكر السيوطي في الهمع ١٤٦/٢، أن مجيء عسى بمعنى لعلّ هو مذهب السيرافي، كما جاء في بيت رؤبة، وأنه في هذه الحالة يقتصر على الضمير المنصوب، ويكون الخبر محذوفاً.
وكذا ذكر المرادي في الجنى الداني/٤٦٨. وهذا الذي حكاه السيرافي ضعَّفه المرادي، لأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد. ومثل هذا عند الدماميني/٣٠٠.

(٣) الإشفاق: الخوف، وهو عند ابن عقيل قليل. شرح التسهيل ٢٩٤/١.

(٤) أي الترجي والإشفاق.

(٥) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢١٦/٢.
قال أبو حيان: «وعسى أن تكرهوا شيئاً... عسى هنا للإشفاق لا للترجّي، ومجيئها للإشفاق قليل، وهي هنا تامّة لا تحتاج إلى خبر...، وعسى أن تحبوا شيئاً... عسى هنا للترجي، ومجيئها له هو الكثير في لسان العرب» البحر ١٤٣/٢ - ١٤٤.

وتستعمل[(١)] على أوجه:

- **أحدها**: أن يقال: «عسى زيدٌ أن يقومَ»، واختُلِف في إعرابه على أقوال:

- **أحدها**: - وهو قول الجمهور - أنه مثل «كان زيد يقوم»[(٢)]، واستُشكل بأن الخبر في تأويل المصدر[(٣)]، والمخبَرُ[(٤)] عنه ذات، ولا يكون[(٥)] الحدَثُ عينَ الذات.

وأجيب بأمور:

- أحدها: أنه على تقدير مضاف[(٦)]: إمَّا قبل الاسم، أي: عسى أَمْرُ زيدٍ القيامَ[(٧)]، أو قبل[(٨)] الخبر، أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيام، ومثله[(٩)]: ﴿وَلَٰكِنَّ

---

(١) في م١/٤٥أ «ويُستعمل» بالياء من تحت، ومثله عند الدماميني/٣٠٠، وفي بقية المخطوطات والمطبوع بالتاء من فوق.

(٢) في م٥/٣٩ ب «كاد...» وهو تحريف.

وعسى ـ على هذا ـ فعل ناقص مثل «كان» يرفع اسماً وينصب خبراً، وزيد: اسمها، وأن يقوم: في محل نصب لأنه الخبر، وهذا رأي الجمهور، وهو الصحيح عند ابن عصفور، انظر الجنى الداني/٤٦٤، والمقرب ٩٨/١.

(٣) والمصدر حَدَث.

(٤) وهو زيد.

(٥) في م٥/٣٩ ب «ولا يكون خبراً عن الذات، فأجيب...».

(٦) ذهب الرضي إلى أن هذا تكلُّف، إذ لم يظهر المضاف في اللفظ، لا في الاسم ولا في الخبر، انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢، وحاشية الشمني/٣٠٠.

(٧) فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى، فلا إشكال فيه. دماميني/٣٠٠.

(٨) فيكون من باب الإخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما في «زيد قائم» فلا إشكال فيه أيضاً. انظر المرجع السابق.

(٩) أي مثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني.

﴿ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[(١)(٢)]، أي: ولكنَّ صاحبَ البِرِّ مَن آمن[(٣)] بالله، أو ولكنّ البِرَّ برُّ مَن آمنَ بالله[(٤)].

- **والثاني**[(٥)]: أنه من باب[(٦)] «زيدٌ عَدْلٌ، و[(٧)] صَوْمٌ»، ومثله[(٨)]: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[(٩)].

---

(١) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾ سورة البقرة ١٧٧/٢.

(٢) في م٣/٦٩ ب ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾.

(٣) «مَنْ آمن بالله» غير مثبت في م٣/٦٩ب، وم٤/٦٩ب، وجاء هذا عند الدماميني في الشرح، وليس في متن نصِّ المصنف.

(٤) فحذف المضاف من الثاني، وفيه تكلُّف عند الدماميني، وتقدمه إلى هذا الرضي، ووجه التكلُّف أنَّ هذا المضاف المُقدَّر لم يظهر في اسم أو خبر، قال: «والتنظير بالآية ليس في موقعة، لأنها تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف للقرينة، والمتكلّم فيه تركيب كلِّي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات، إذ ليس الكلام في «عسى زيد أن يقوم» بخصوصه بل فيه وفي أمثاله.... إلى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر، فإذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد» دماميني/٣٠٠ - ٣٠١.

(٥) الثاني مما يجاب به من ذكر هذا المثال، وفيه جواز ما ظاهره مجيء الخبر مصدراً والمخبر عنه ذات.

(٦) أي من باب المبالغة، وقد تعقَّب أصحاب الحواشي المصنِّف، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنه إن أُريد به الإخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخريج الآية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلُّق النفي بالمبالغة، فلا ينتفي أصل المعنى. انظر الدماميني/٣٠١، والدسوقي ١٦٣/١.
ونقل هذا الأمير عن الدماميني في ١٣٢/١ ثم قال: «وجوابه أنه على غير الغالب من انصباب النفي، أو أنه مبالغة في النفي لا المنفي...».

(٧) في م٤/٦٩ ب « أو صوم».

(٨) أي مثله في الإخبار عن الذات بالمعنى على سبيل المبالغة ما جاء في الآية التالية على تقدير: وما كان هذا القرآن افتراءً.

(٩) الآية: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة يونس ٣٧/١٠.

- **والثالث**(١) : أنّ «أَنْ»(٢) زائدة(٣) لا مصدرية، وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت(٤) ، ولأنها لا تسقط(٥) إلا قليلًا.

والقول(٦) **الثاني**: أنها فعل مُتَعَدٍّ بمنزلة «قارَبَ»(٧) معنىً وعملًا، أو قاصر(٨) بمنزلة «قَرُبَ من أن يفعل»، وحُذِفَ الجارُّ(٩) توسُّعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرّد.

والثالث(١٠) : أنها فعل قاصر بمنزلة «قَرُبَ»، وأَنْ(١١) والفعلُ بَدَلُ(١٢) اشتمالٍ

(١) من الأجوبة على الاستشكال المتقدم، وهو كون الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات.

(٢) في قولنا: عسى زيد أن يقومَ.

(٣) وبجعلها زائدة يرتفع المحذور، ويكون الإخبار مع الزيادة كقولنا: زيد يقوم، وهو مما لا خلاف فيه، وانظر شرح الكافية ٢/٣٠٢.

(٤) والزائد لا يَنْصب إلا عند الأخفش.

(٥) قال الدماميني: «وللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم، فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته» انظر ص/٣٠١.

(٦) في إعراب مثل «عسى زيد أن يقوم».

(٧) وزيد: على هذا فاعل، وأن يقوم مفعول به، والفعل مضمَّن معنى «قارَب» فهو مثل قولك: قارب زيدٌ القيامَ.
انظر الجنى الداني/٤٦٤.

(٨) أو «عسى» فعل لازم اكتفى بفاعله وهو «زيد».

(٩) وهو «مِن» وأصله: قرُبَ من أن بفعل، وحذف حرف الجر. انظر الجنى الداني/٤٦٤.
وقال المرادي: «ووجهه أنّ أنْ والفعل مقدّرٌ بالمصدر، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة، وأجيب بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة».
وتعقب الرضي في شرح الكافية أصحاب هذا المذهب فقال: «وفيه نظر، إذ لم يثبت في «عسى» معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً...» انظر ٢/٣٠٣.

(١٠) في إعراب «عسى زيد أن يفعل».

(١١) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/١٥٢ «وأنْ يفعل»، وأشار إلى أنه في نسخة أخرى «وأنْ والفعل». قلتُ: كل ما بين يديّ من النسخ جاء كذلك، ومثله في المطبوع.

(١٢) النص في الجنى الداني/٤٦٤، ومثله في شرح الكافية ٢/٣٠٣.

من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين. ويَرُدُّه(١) أنه حينئذٍ(٢) يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع(٣) : أنها(٤) فعل ناقص، كما يقول الجمهور، وأَنْ والفعل بدل اشتمال، كما يقول الكوفيون، وأنّ هذا البدل سَدَّ مَسَدّ(٥) الجزأين كما سَدَّ مَسَدَّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾(٦) بالخطاب. واختاره ابن مالك.

---

(١) هذا الردُّ للمرادي، قال: «ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون بوجهين: أحدهما: أنه بدلٌ قبل تمام الكلام، والآخر: أنه لازمٌ، والبدلُ لا يكون لازماً»
وتعقب الدماميني ابن هشام بأنه ليس ما يمنع من أن يكون البدلُ لازماً. انظر الحاشية ١/٣٠١.

(٢) في م٢/٢٦أ وم٤/٦٩ب، وم٥/٣٩ «يكون حينئذٍ بدلاً...».

(٣) في إعراب «عسى زيد أن يفعل».

(٤) أي «عسى».

(٥) نسب المرادي هذا القول إلى ابن مالك، وذكر أنه اختاره في شرح التسهيل، فعسى ناقصة، والمرفوع اسمها، وأنْ والفعل يَسُدُّ مَسَدَّ جزئي الإسناد، ونَظَّرهُ بقوله: «ولا تَحْسَبَنّ...» الآية بالخطاب... الجنى الداني/٤٦٥ وانظر الهمع ٢/١٣٨.

(٦) تتمة الآية: ﴿..إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ سورة آل عمران ٣/١٧٨.
والقراءة بتاء الخطاب في «تَحْسَبَنَّ» عن حمزة والمطوعي، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد.
وزعم أبو حاتم أن قراءة التاء لحن لايجوز، وتابعه على ذلك جماعة.
وانظر القراءة في المراجع التالية:
البحر ٣/١٢٢، التيسير/٩٢، الإتحاف/١٨٢، السبعة/٢٢٠، شرح الشاطبية/١٧٧، البيان ١/٢٣٢، القرطبي ٤/٢٨٧، الكافي/٧٩، مشكل إعراب القرآن ١/١٦٧، إعراب النحاس ١/٣٧٩، معاني الفراء ١/١٠٤، ٢٤٨، إرشاد المبتدي/٢٧٢، الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٦٥، العكبري ١/٣١٣، الرازي ٩/١٠٦، المبسوط/١٧١، حجة القراءات/١٨٢، العنوان/٨١، معاني الزجاج ١/٤٩١، حاشية الجمل ١/٣٣٩، المحرر ٣/٤٣١، زاد المسير ١/٥٠٩، الجنى الداني/٩٤، ٤٦٥، المكرر/٢٧، الطبري ٤/١٢٤، النشر ٢/٢٤٤، التبصرة/٤٦٨.

الاستعمال[١] **الثاني**: أن تُسْنَد إلى أنْ[٢] والفعل، فتكون فعلًا تامًّا، هذا[٣] المفهوم من كلامهم.

وقال ابن مالك[٤]: «عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سَدّت «أَنْ» وصلتُها في هذه الحالة مَسَدّ الجزأين كما في ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾[٥]؛ إذا لم يقُلْ أحدٌ إنّ «حَسِبَ» خَرَجتْ في ذلك عن أصلها»[٦].

الثالث، والرابع، والخامس[٧]: أن يأتي بعدها المضارع المجرّد[٨]، أو

= وتقدمت هذه القراءة في باب «أَنْ»، وتأتي مرة ثالثة في حرف الكاف.
قال أبو حيان: «وقرأ حمزة بتاء الخطاب، فيكون «الذين كفروا» مفعولاً به، ولا يجوز أن يكون «إنما نملي لهم خير» في موضع المفعول الثاني، لأنه ينسبك منه مصدر المفعول الثاني في هذا الباب، هو الأول من حيث المعنى، والمصدر لا يكون الذات، فخرّج ذلك على حذف مضاف من أول، أي: ولا تحسبن شأن الذين كفروا، أو من الثاني، أي: ولا تحسبن الذين كفروا أصحابَ أنّ الإملاء خير لأنفسهم حتى يصح كون الثاني هو الأول، وخرّجه الأستاذ أبو الحسن بن الباذش والزمخشري على أن يكون: «إنما نملي لهم خير لأنفسهم» بدل من الذين، ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه...» وانظر البحر ١٢٢/٣، والكشاف ٣٦٣/١.

(١) من استعمالات «عسى».

(٢) نحو: عسى زيد أن يفعل.

(٣) في م٣/٧٠أ وم٤/٧٠أ «هذا هو المفهوم». ومثله في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، وحاشية الدماميني.

(٤) هذا نص المرادي، انظر الجنى الداني/٤٦٥، وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٢٩٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢/٢٩.

(٦) قال المرادي: «فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها لا تخرج «عسى» عن أصلها بمثل: «وعسى أن تكرهوا»، بل يُقال في الموضعين: سَدَّت أنْ والفعل مَسَدّ الجزأين» الجنى الداني/٤٦٥.

(٧) أي: من استعمالات «عسى».

(٨) أي يأتي بعد «عسى» فعل مضارع مجرّدٌ من «أَنْ» حملاً لها على «كاد»، نحو: عسى زيد يفعل.

المقرون[١] بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: «عسى زيد يقوم» و«عسى زيد سيقوم» و«عسى زيد قائماً»، والأول[٢] قليل، كقوله:[٣]

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ

والثالث[٤] أَقَلُّ، كقوله[٥]:

أَكْثَرْتَ في اللومِ مُلِحّاً دائماً ﴿ لا تُكْثِرَنْ إني عَسِيتُ صائماً

---

(١) والسين مشاركة لـ «أَنْ» في الدلالة على الاستقبال.

(٢) وهو مجيء المضارع بعد «عسى» مجرداً من «أن» وذكر المرادي في ص/٤٦٣ أنه قليل، وأنه لا إشكال في أن الفعل خبرها، وهي عاملة عمل «كان».

(٣) قائله هدبة بن الخشرم، وهو من قصيدة قالها في الحبس، والشاهد فيه مجيء المضارع المجرّد من «أن» في موقع الخبر، وهو «يكون...»، وهذا قليل. وتقدمت ترجمة هدبة.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٨/٣، وشرح السيوطي ٤٤٣/١، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية/٤٥٥، وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١، وأوضح المسالك ٢٤٤/١، والمقرب ٩٨/١، وحاشية الصبان ٢٦١/١، وهمع الهوامع ١٤٠/٢، والخزانة ٨١/٤ - ٨٢، والعيني ١٨٤/٢، والجنى الداني/٤٦٢، والمقتضب ٧٠/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، شرح الأشموني ٢١٧/١، الكتاب ٤٧٨/١.

(٤) وهو مجيء الخبر مفرداً.

(٥) قائله رؤبة، ويُرْوى: «في العذل» بدلاً من «اللوم» ويروى «لا تَلْحَني» بدلاً من «لا تُكْثِرَنْ»، ولحيتُه ألحاه إذا لُمْتُهُ.
ومعناه: أيها اللائم أو العاذل المُلحّ في عَذْله إني لا يمكنني مقابلة كلامك بما يناسبه من السَّبِّ، فإني صائم.
والشاهد فيه قوله: صائماً، فهو اسم مفرد جاء خبراً لـ «عسى»، وذهب البغدادي فيه إلى أن «عسى» فعل تام خبري، وصائماً: خبر لـ «كان» المقدرة، وأَنْ والفعل مفعول لـ «عسى».
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٤١/٣، وشرح السيوطي ٤٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١، شرح التسهيل ٢٩٧/١، الخزانة ٧٧/٤، ٧٩، الهمع ١٤١/٢، وقد ذكر المحقق أنه مجهول =

وقَوْلِهم في المثل[(١)] «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»، كذا قالوا، والصواب أنهما[(٢)] مما حُذِفَ فيه الخبرُ، أي:[(٣)] يكون أَبْؤُساً، وأكونُ[(٤)] صائماً؛ لأنّ في ذلك إبقاءً[(٥)] لها على الاستعمال الأصلي[(٦)]، ولأن المرجوّ[(٧)] كونُه صائماً، لا نفس الصائم.

والثاني[(٨)] نادر جداً،

= القائل. كذا! شرح الأشموني ٢١٦/١، البحر المحيط ٢٥٦/٢، الجنى الداني/٤٦٣، المقرب ١/ ١٠٠، أمالي الشجري ١٦٤/١، برواية مختلفة عما ههنا، وعلق الدكتور الطناحي في تحقيقه ١/ ٢٥٢، بما يَسُدُّ الحاجة. ونقل البغدادي في الخزانة ٧٧/٤ تعقيب ابن هشام على رواية ابن الشجري، الديوان/١٨٥.

(١) قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها ومعه الرجال.
والغُوَير: تصغير غار، وهو ماء لكلب في طريقه عند عودته.
ومعنى هذا المثل: لعلَّ الشرَّ يأتيكم من قِبَل الغوير، والأَبْؤُس: جمع بُؤْس، وهو العذاب، او الشدَّة في الحرب.
وذكروا أنَّ هذا المثل يضرب للرجل، فيقال له: لعلَّ الشرَّ جاء من قبلك.
وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والجنى الداني/٤٦٣، والمقرب ١٠٠/١، والمقتضب ٧٠/٣، والكتاب ٤٧٨/١، وشرح المفصل ١٢٢/٣، وفي ١٢٣/٥ «عسى أن يكون الغوير أبؤساً» وانظر ١٤/٧، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ومعاني الفراء ٤١٥/١، والخزانة ٤٤١/٢، ٥٤٥/٣، ٤/ ٧٧، ٧٨، ٨١، المستقصى ١٦١/٢.

(٢) أي: «عسى» في رجز رؤبة والمثل.

(٣) أي: عسى الغوير يكون أبؤساً، وأبؤساً: خبر ليكون المقدرة، وخبر عسى «يكون»، واسمها وخبرها.

(٤) أي في البيت: عسيت أكون صائماً، وصائماً: خبر للفعل يكون، ويكون واسمه وخبره خبرُ «عسى».

(٥) في م٣٩/٥أ «لهما» وكذا عند الدماميني.
وقوله: لها: أي لعسى، ولهما: أي عسى في البيت والمثل.

(٦) وهو رفع الاسم ونصب الخبر، ومع تقدير «أن» ثابتة في الخبر أو محذوفة، وهذا هو الاستعمال الأصلي.

(٧) أي في البيت.

(٨) وهو مجيء خبر «عسى» مقروناً بسين الاستقبال. =

كقوله: [١]

عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هذه ... ستُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجوانحِ

وعسى فيهن[٢] فعل ناقص بلا إشكال.

والسادس[٣]: أن يقال «عَسَاي[٤]، وعَسَاكَ، وعَسَاه» وهو[٥] قليل،

= قال المرادي في ص/٤٦٠: «قلت: وقد سُمِعَ وقوعُ السين في موضع لم تُسْمَع فيه «سوف»، وهو خبر «عسى»، فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع «أَنْ»، لأنها نظيرتها في الاستقبال، في قول الشاعر: عسى طيّئ..، وهذا شاذٌ لا يُقاس عليه، والله أعلم».

(١) قائل البيت قسامة بن رواحة، وفي بعض نسخ الحماسة قسام بن رواحة.
وقوله: عسى طيئ من طيئ، أراد أنَّ القبيلتين من طيئ، وإن طيئ كانت قبائل يكون أبداً بينهم قتال.
وغُلاَّت: جمع غُلّة، وهي حرارة العطش، وتكون في القلب، وجاء ضبط الغين عند مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين بالفتح «غَلاّت» ولم أجد هذا عند غيرهم. وروايته في م٤٥/١ أ «سيطفئ» بالياء.
وقالوا: إذا سخن المزاج حمي البول واحتدّ، والبول ممرُّه على الكلى، فكأنه قال: ستطفئ الغُلَل التي يظهر أثرها في البول.
والشاهد في البيت مجيء الفعل بعد «عسى» مقروناً بالسين، وهو نادر.
قال الرضي: «السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام «أَنْ» لكونها للاستقبال».
وقسامة شاعر جاهلي، وهو سنبسي، وقيل عنبسي.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٤٤/٣، وشرح السيوطي ٤٤٥/١، وشرح المفصل ١١٨/٧، ٨/ ١٤٨، وهمع الهوامع ١٤١/٢، والجنى الداني/٤٦٠، والخزانة ٨٧/٤، وشرح الكافية ٣٠٤/٢، والحماسة بشرح التبريزي ١٢/٣.

(٢) في الحالات الثلاث: مجيء المضارع مجرداً من أن، أو مقروناً بالسين، أو خبراً مفرداً.

(٣) من استعمالات «عسى»، وانظر الجنى الداني/٤٦٦.

(٤) في م٧٠/٣ - وم٧٠/٤أ «عساني».
قال الدماميني: «ثبت في أكثر النسخ «عساني» بإثبات نون الوقاية، وثبت في بعضها بحذفها...» انظر ص/٣٠١.

(٥) أي اتصال ضمير النصب بها قليل.

وفيه[١] ثلاثة مذاهب:

- **أحدها**: أنها أُجريت مُجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت «لعلّ» مُجراها[٢] في اقتران خبرها بـ «أنْ»، قاله سيبويه.

- **والثاني**[٣] أنها باقيةٌ على عملها عمل «كان»، ولكن استُعير ضمير النصب[٤] مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش.

ويَرُدُّه أمران: **أحدهما**: أنّ إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو[٥]: «ما أنا كأنت، ولا أنت كانا»، وأما قوله:[٦]

يابن الزُّبَيْر طالما عَصَيْكا

---

(١) أي في قولهم: عساي... إلخ.

(٢) أي مجرى «عسى»، ويأتي الحديث عن هذا في باب «لعلّ».

(٣) والمذهب الثاني في إعراب «عساي...» وما كان من بابه.

(٤) والمعنى في عساي: عسيتُ، وفي عساكَ: عسيتَ، وفي عساكِ: عسيتِ، وفي عساه: عسى هو، وذكر صاحب الخزانة أن هذا ليونس وتبعه عليه الأخفش.
قال المرادي: «واختار ابن مالك ـ رحمه الله ـ مذهب الأخفش لسلامته من عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له،...، ولأن نيابة المرفوع موجودة في نحو: ما أنا كأنت...» انظر الجنى الداني ص/٤٦٧، والخزانة ٢/٥٣٥.

(٥) انظر حديث ابن مالك في هذا شرح الكافية الشافية/٤٦٥.

(٦) الرجز لأعرابي من حِمْيَر، وبعده:

وطالما عَنّيتنا إليكا
لنضربَنْ بسيفنا قَفَيْكا

وقوله: عَصَيْكا، وهو موضع الشاهد، فالكاف بدل من التاء، والأصل: عَصَيْتَ بالخطاب.
وكلام ابن هشام هو لابن جني، قال في سر الصناعة: «أَبْدَل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس».
وانظر البيت في شرح البغدادي/٣٤٧، وشرح السيوطي ١/٤٤٦، وسر الصناعة ١/٢٨٠، وشرح الشافية ٣/٢٠٢، وشرح شواهدها/٤٢٥، والجنى الداني/٤٦٨، والخزانة/٤٥٧، ونوادر أبي زيد/٣٤٧، والعيني ٤/٥٩١، وشرح الكافية الشافية/٤٦٥، ٢٠٧٩.

فالكاف بدل من التاء بدلًا تصريفياً[١] ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن[٢] ابن مالك.

والثاني[٣] : أن الخبر ظهر مرفوعاً في قوله:[٤]

فقلتُ عساها نارُ كأسٍ وعَلَّها ... تَشَكَّى فآتي نحوها فأعُودُها

(١) «الإبدال التصريفي هو أن يؤتي بحرف عوضاً عن حرف آخر احترز به عن إبدال ضمير مكان ضمير بالإنابة كقولهم: ما أنا كأنت. انظر شرح الشواهد ٣٤٨/٣.

(٢) في شرح الكافية الشافية/٤٦٥ ذهب ابن مالك إلى نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر في التوكيد نحو: رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وفي قولهم: ما أنا كأنت، وما أنا كإياك، قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب لما قال سيبويه والمبرد لم يُقْتَصر عليه في مثل: يا أبتا علك أو عساكا، لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه.
غير أنه في ص/٢٠٧٨ - ٢٠٨٠، كان يتحدث عن إبدال الجيم من الياء المشددة في مثل حجتي وحجتج، وما كان من بابه، فقال: «وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف، وإلا لزم أن تذكر العين؛ أن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة تميم... وكان أيضاً يلزم أن تذكر الكاف لإبدالها من تاء الضمير كقول الزاجر:

يابن الزبير طالما عَصَيْكا
وطالما عَنَّيْتَنا إليكا

أراد عصيت. وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة، وإنما ينبغي أن يُعْتَدَّ في الإبدال التصريفي بما لو لم يُبْدَل وُقِع في الخطأ أو مخالفة الأكثر».
هذا وقد أشار البغدادي إلى أن ابن مالك قد رجع في أول باب الإبدال إلى القول بالإبدال التصريفي، شرح الكافية، انظر شرح الشواهد ٣٤٨/٣.
وقد رأيت أن أنقل لك نَصّي ابن مالك بين بداية كتابه ونهايته، لترى أن متابعة ابن هشام - رحمه الله - لنصوص ابن مالك لم تكن على درجة من الاستقصاء الكافي قبل تعقبه فيما ذهب إليه، وأَحْسِبُ أنه لو كان يعلم بتراجع ابن مالك عما ذهب إليه في بداية كتابه وما انتهى إليه، لكان له غير هذا الحديث في صنيعه !!

(٣) ما يُرَدُّ به على الأخفش، ومثله في شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

(٤) البيت من قصيدة لصخر بن الجَعْد الخُضْري.

والثالث[(١)] : أنها[(٢)] باقية على إعمالها عمل «كان»، ولكن قُلِبَ الكلام، فجُعِل المخبرُ[(٣)] عنه خبراً[(٤)]، وبالعكس[(٥)]، قاله المبرّد[(٦)] والفارسي.

= وكأس: اسم امرأة، وهي بنت بجير بن سعد. وعَلّها: أي لعلّها، وتشكّي: أصله تتشكى. وأعودها: العيادة زيارة المريض.

والشاهد في البيت مجيء الخبر «نارُ كأس» مرفوعاً، وهو ظاهر، قالوا: وهذا قاطع ببطلان مذهب الأخفش، وهو مجيء الضمير المنصوب في موضع رفع اسم «عسى»، وأن الضمير المنصوب جاء في موضع الضمير المرفوع.

ولهذا قال صاحب البسيط: «ولو ظهر الخبر بغير أن يفعل لافْتُضِحَ الأخفش ا هـ».

وخَرّج الدماميني البيت على وجهين:

١ ـ نارُ كأس: اسم عسى ـ والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة.

٢ ـ ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع، وهو مثل: عسى زيد قائم، على ما حكاه ثعلب.

قال الدماميني: «وعلى كلا الوجهين لا يتم الردُّ» ا هـ. أي رَدُّ ابن هشام.

وتعقب البغدادي الدماميني بأنَّ الأول لا يصحُّ لأن المراد الإخبار عن النار التي رآها بأنها نار كأس لا العكس.

والثاني لا يصح لأن أبا حيان قال: «هذا شيء لا يعرفه البصريون، ولو كان كما زعم [الأخفش] لكان ثابتاً في نظمهم أو نثرهم، ولا نحفظه جاء في كلامهم».

وصخر من قيس بن عيلان بن مضر، وهو شاعر فصيح من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وكان مغرماً بكأس، وأكثر من النظم فيها.

وانظر: شرح البغدادي ٣/٣٥٠، والجنى الداني/٤٦٩، والعيني ٢/٢٢٧، والخزانة ٤/٨١ ـ ٨٢ و٢/٤٣٥، والهمع ٢/١٤٦، وشرح السيوطي ١/٤٤٧.

(١) المذهب الثالث في إعراب: عساي...

(٢) أي: عسى.

(٣) المخبر عنه الذي كان حَقُّه أن يكون مرفوعاً.

(٤) فجاء منصوباً.

(٥) وجاء بالعكس، فجعل الخبر الذي حَقُّه النصبُ مخبراً عنه، فرفع، ففي قولنا: عساني أن أقوم: الياء خبرها مقدماً منصوباً، وأن أقوم اسمها مؤخر. وانظر همع الهوامع ٢/١٤٦.

(٦) انظر المقتضب ٣/٧١ ـ ٧٢، وشرح المفصل ٧/١٢٣، وشرح الكافية ٢/٢٠، والذي في المقتضب أن الكاف والياء والهاء في موضع نصب خبر عسى، واسمها مضمر فيها مرفوع.

ورُدَّ باستلزامه في نحو قوله:[١]

يـا أبـتـا عَـلَّـكَ أو عـسـاكـا

الاقتصارَ على فعل[٢] ومنصوبه، ولهما[٣] أن يُجيبا بأن المنصوب[٤] هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مُدَّعاهُما[٥] أن الإعراب قُلِب[٦]، والمعنى بحاله.

السابع[٧] : «عسى زيدٌ قائم» حكاه ثعلب، ويتخرج هذا[٨] على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن[٩]، والجملة الاسمية الخبر.

* * *

(١) البيت لرؤبة، وقد تقدم في أول الحديث عن «عسى».

(٢) والأصل في مثل هذا الاقتصارُ على الفعل ومرفوعه.
ومما يردّ به على المصنف أن المبرد لم يذهب إلى حذف المرفوع وإنما جعله مضمراً.

(٣) المبرد والفارسي.

(٤) وهو «الكاف» من «عساكا».

(٥) قال الفارسي في التذكرة في قوله: يا أبتا عَلّكَ أو عساكا: «على حَدِّ: إني عسيتُ صائماً، في أن الفاعل مضمر، والكاف هو الخبر، كما أن «صائماً» هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة و«صائماً» نكرة». قال المرادي: «وهذا تخريج غريب»، وقد نقله الدماميني عن المرادي، انظر الجنى الداني/ ٤٧٠، والدماميني/٣٠٣.

(٦) أي فجعل اسمها منصوباً وخبرها مرفوعاً، وجاء الضمير في «عساني» خبرها بحسب اللفظ، وهو في الحقيقة اسمها، وأن أقوم: اسمها لفظاً، وهو في الحقيقة خبرها: ١ هـ دردير، عن حاشية الدسوقي ١٦٦/١.

(٧) أي من استعمالات «عسى».

(٨) سقط «هذا» من م٤/٧٠ب.
وفي م١/٤٥ب بعد «هذا» قوله: «أيضاً» وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، ولا المطبوع.

(٩) وفي شرح الرضي ٣٠٣/٢ «ولا يُضْمَرُ في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان «كاد» منها».

تنبيه

إذا قيل: «زيدٌ عسى أن يقوم» احتمل[(١)] نقصانَ «عسى» على تقدير تحمُّلِها[(٢)] الضمير، وتمامها[(٣)] على تقدير خُلُوِّها[(٤)] منه.

وإذا قلت: «عسى أن يقوم زيد» احتمل[(٥)] الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في «يقوم»[(٦)]، لا في «عسى»، اللهم إلّا أَنْ تُقَدِّر العاملين تَنازَعا[(٧)] زيداً، فيحتمل[(٨)] الإضمار في «عسى» على إعمال[(٩)] الثاني.

و[(١٠)] إذا قلت[(١١)]: «عسى أن يضرب زيد عمراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة[(١٢)] «أَنْ» ومعمولها؛ وهو «عمراً[(١٣)]»

---

(١) أي مثل هذا التركيب.

(٢) الضمير المستتر الذي يعود على «زيد» وهو «هو» ويكون اسماً لعسى، وأن يقوم خبرها، وتكون عسى على هذا ناقصة، وانظر شرح التسهيل ٣٠٠/١، والهمع ١٤٥/٢.

(٣) أي تمام «عسى»، وتكون عندئذٍ مسندة إلى أَنْ والفعل، وزيد مبتدأ، على تقدير: زيد عسى قيامه.

(٤) أي خلوّ «عسى» من الضمير العائد على «زيد» المتقدم.

(٥) الوجه الأول: نقصان «عسى»، ويكون «زيد» اسم «عسى» مؤخراً، وأن يقوم: الخبر، وهو مقدَّم. والثاني: تمام «عسى» ويكون: أن يقوم زيد، فاعلاً بعسى، وانظر شرح التسهيل ٢٩٩/١.

(٦) هذا لا يصح إلا على الوجه الأول، وهو نقصان «عسى».
ثم إنّ تقدير الإضمار في «يقوم» يلزم منه جعل الضمير عائداً على متأخر لفظاً وهو متقدم معنى.

(٧) عسى: يطلبه اسماً، ويقوم: يطلبه فاعلاً.

(٨) في م٤٥/١ب «فيُحْمَلُ».

(٩) اسم عسى مضمر، وزيد: فاعل «يقوم»، ويعود الضمير على متأخر.

(١٠) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «فإذا».

(١١) مثل هذا النص في شرح الأشموني ٢٢٧/١.

(١٢) وهو «يضرب».

(١٣) في م٧٠/٤ب «وهو عمرو».

بالأجنبي وهو «زيد»[١] ، ونظير هذا المثال قوله تعالى[٢] : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ .

* * *

(١) لأنه معمول لعسى لا ليضرب.

(٢) الآية: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ... الآية﴾ سورة الإسراء ٧٩/١٧.
وفي هذه الآية لا يجوز جعل «ربّك» اسم «عسى»، لأن في ذلك فَصْلاً بالأجنبي، وهو «ربك» بين «يبعث» ومعموله وهو «مقاماً» وانظر البحر ٧٢/٦، وشرح الأشموني ٢٢٧/١، وفي همع الهوامع ١٤٤/٢ جعل «عسى» في الآية تامة.

٥٢ ـ عَلُ

عَـلُ: [١] بلام خفيفة اسم بمعنى «فوق»، التزموا فيه أمرين: أحدهما: استعماله مجروراً بمن، والثاني: استعماله غير[٢] مضاف، فلا يُقال «أَخَذْتُهُ من عَلِ السطح» كما يقال[٣] «من عُلْوه ومن فوقه»، وقد وَهَم[٤] في هذا جماعة منهم الجوهري[٥]، وابن مالك[٦].

---

(١) في التاج/علا، نَصُّ ابن هشام في «علُ»، ملخصاً، وقد ذكر الزبيدي في نهايته أنه نقله البدر القرافي في حاشيته.

(٢) في حاشية الدسوقي ١٦٦/١ «قوله: غير مضاف، أي: لفظاً، أما معنى فتارة يكون مضافاً بأن يُنوى معنى المضاف إليه، فيبنى حينئذٍ على الضم، وتارة يكون غير مضاف في المعنى واللفظ فيعرب مجروراً بمن»، وانظر حاشية الصبان ٢٥٥/٢.

(٣) من عُلْوِه ومن عِلْوِه، بضم العين وكسرها، وهو في الحالين بسكون اللام.
وفي حاشية الشمني ٣٠٥/١ «وفي بعض نسخ المغني ضبط عُلُوِّه، بضم العين واللام وتشديد الواو، وفيه نظر؛ لأن ذلك مصدر علا في المكان أو في الشرف أو في الأرض بمعنى تكبَّر، وليس معنى المصدر بمراد هنا».
قلتُ: ليس فيما بين يَدَيّ من النسخ مثل هذا الضبط الذي أشار إليه الشمني.
وفي شرح الكافية ١٠٢/٢ «وإذا قصدت بناء «علو» ساكنة العين وجب فتح فائها، وكان مع الإعراب يجوز ضمه وكسره».

(٤) أي في الأمر الثاني، وقالوا بإضافتها.

(٥) في الصحاح/علا، قال الجوهري: «ويقال: أتيته من علِ الدار، بكسر اللام، أي: من عالٍ، قال امرؤ القيس:
كجلمود صخر حطّه السيل من علِ». ونقل ابن منظور نَصَّ الجوهري في /علا.

(٦) قال ابن مالك:

واضْمُمْ بناءً «غيراً» انِ عَدِمتَ ما ... لـه أُضِيـفَ، ناويـاً مـا عُـدِمـا
قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... ودونُ، والجهات أيضاً، وعَلُ

وأمّا قوله[١] :

يـــا رُبَّ يـــومٍ لـــيَ لا أُظَـــلَّلُهْ أَرْمَضُ من تحتُ وأَضْحى من عَلُهْ

فالهاء للسكت[٢] ؛ بدليل أنه مبنيّ[٣] ، ولا وجه[٤] لبنائه لو كان مضافاً. ومتى

قال ابن عقيل: «وأما الحالة التي تبنى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه ونُوي معناه دون لفظه فإنها تبنى حينئذٍ على الضم...».

انظر شرح ابن عقيل ٧١/٣، وأمالي الشجري ٢٦٣/٢، والمقتضب ١٧٥/٣، وشرح المفصّل ٤/ ٨٩، وشرح الكافية ١٠١/٢، ١٠٢.

(١) قائل البيت أبو ثروان العُكْلي الأعرابي.

قوله: لاأُظَلَّلُه، بالبناء للمفعول، والأصل: لا أُظَلَّلُ فيه. أَرْمَضُ: على البناء للفاعل، من رَمِضت قدمه إذا احترقت من الرمضاء.

أَضْحَى: من ضَحِي يَضْحى إذا أصابه حَرُّ الشمس. وضبط هذين الفعلين عند العيني أُرْمَضُ أُضْحَى على البناء للمفعول، وتبعه السيوطي، وكذا جاء الضبط عند مبارك وزميله، ولعله غير الصواب.

قال البغدادي: «وقال العيني: بالبناء للمفعول، وتبعه السيوطي وهو خطأ. لأن كلاً منهما فعل لازم مسند إلى ضمير المتكلم» والشاهد في البيت قوله: «من عَلُهْ»، الهاء فيه للسكت وليست ضميراً أضيف إليه «عَلُ».

وذكر السيوطي في الهمع أن اتصال هاء السكت به شاذ؛ لأنها لا تتصل بمنادى مضموم، ولا بمبنيّ لقطعه عن الإضافة.

وأبو ثروان من الأعراب الذين كانوا ملازمين أبواب الخلفاء، تؤخذ عنهم اللغة والأشعار والنوادر، وكان يلازم الكسائي، وتفسير الفراء فيه نقل كثير عنه وعن أمثاله.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٥٣/٤ - ٣٥٤، وشرح السيوطي ٤٤٨/١، والخزانة١ /٤٠٤، والعيني ٥٤٥/٤ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٢، وهمع الهوامع ١٦٧/٣، ٢١٨/٦.

(٢) وليس ضميراً أضيف إليه «عَلُ».

(٣) أي: عَـلُ مبني على الضم.

(٤) بل يكون معرباً مجروراً بمن.

أُريدَ به المعرفة كان مبنياً[١] على الضم تشبيهاً[٢] بالغايات، كما في هذا البيت؛ إذ المرادُ فوقيةُ[٣] نفسه، لا فوقيةٌ مطلقة، والمعنى أنه تصييه الرمضاء[٤] من تحته، و[٥] حَرُّ الشمس من فوقه.

ومثله[٦] قول الآخر[٧] يصف فرساً:

أَقَبَّ من تحتُ عريضٍ من عَلِ

(١) النصُّ في الخزانة، نقله البغدادي عن المصنف انظر ١/٤٠٤.

(٢) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «تشبيهاً له...» ومثل هذا في حاشية الأمير. وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات، وحاشية الدماميني.

(٣) النص في م٣/٧٠ب «فوقية معينة لا فوقية مطلقة»، وكذا جاء النص في الخزانة منقولاً عن ابن هشام انظر ١/٤٠٤.

(٤) الأرض التي اشتدَّ حرها.

(٥) ويصيبه حَرُّ الشمس.

(٦) أي مثل البيت السابق في مجيء «عَلُ» مبنياً على الضم.

(٧) البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي ـ الفضل بن قدامة.

وقد ورد أبو النجم على هشام بن عبد الملك مع الشعراء، فقال لهم هشام: صِفُوا لي إبلاً فقطروها، وأوردوها، وأصدروها حتى كأني أنظر إليها، فأنشد أبو النجم هذه الأرجوزة، ومطلعها:

الحمد لله العليّ الأجللِ * الواسع الفضل الوهوب المجزل

إلى أن قال:

أقبَّ من تحتُ عريضٍ من عَلِ * معاودِ كرة أَدْبِرْ أَقْبِلِ

والقافية كما ترى مكسورة، وعند ابن هشام مضمومة بسبب البناء، والحق أن الأمر ليس كما ذهب إليه، زد على هذا أنه قال: «يصف فرساً» وإنما هو في وصف بعير، وقد أخطأ العيني أيضاً في ذلك، وصحح هذا الأخفش ونبّه على الكسر، ولكن الأعلم خَطَّأه مع أنه هو الصواب.

وأقبّ: أي دقيق الخصر، ضامر البطن.

والضبط عند مبارك وزميله: أَقَبُّ كذا بالرفع، ومثله: عريضٌ، وعَلُ. والصواب ليس كذلك، بل كما قيدته في البيت فاقبَّ: بالفتح مجرور وهو من الصفات التي ذكرها أبو النجم لهذا البعير، ومثله «عريضٍ» وهي الصفة الثامنة من صفاته على ما فُصِّل عند البغدادي.

ومتى أُرِيدَ به[١] النكرة كان مُعرباً[٢] ، كقوله[٣] :

[مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً] كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ من عَلِ

إذا المراد تشبيهُ الفرس في سرعته بجلمود انحطَّ من مكان مّا عالٍ لا من عُلُوٍّ مخصوص.

= وأما عَلُ: فصوابه عَلِ بالكسر. وكذا جاء الضبط عند الشيخ محمد محيي الدين في مغني اللبيب، وفي تعليقاته على أبيات شرح ابن عقيل، وأعرب: أقبُ، خبراً لمبتدأ محذوف، وعريض: خبر ثان... إلخ، وليس هذا بالصواب.

والشاهد في البيت «من علِ»، وقد ذكره المصنف شاهداً للبناء على الضم إذا أريد به المعرفة تشبيهاً بالغايات، والصواب أنه بالكسر، وأن كسرة لامه ككسرة قاضٍ وغازٍ وشجٍ وعمٍ، وهو مبني على الضم، وفي الياء تقدير ضمة البناء، وهذا ما ذهب إليه المتقدمون ومنهم البغدادي.

وقال ابن جني في الخصائص: «وهو محذوف المضاف إليه، لأنه معرفة في موضع المبني على الضم، ألا تراه قابل به ما هذه حاله، وهو قوله: تحتُ، وينبغي أن يُكتب «علي» في هذا بالياء». وقال البغدادي: من علي: يكتب بالياء، وليست الكسرة في اللام كسرة إعراب ألا ترى أنه معرفة وليس بنكرة».

والغريب في هذه المسألة أن مبارك وزميله ضبطا البيت بضم اللام ثم قالا: «الصواب من علِ، بالكسر، والاستشهاد به هنا سهو، لأن «علِ» نكرة لا معرفة»!!

وانظر البيت في شرح البغدادي/٣٥٨، وشرح السيوطي ٤٤٩/١، والخصائص ٣٦٣/٢ ـ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ٧٤/٣، والخزانة ٤٠٤/١، وسيبويه ٤٦/٢، وانظر تعليق هارون على البيت في طبعته ج٢٩٦/٣، حاشية الصبان ٢٥٦/٢، واللسان/علا، وشرح الأشموني ٥٢١/١، الديوان/ ٢٠٢.

(١) به: غير مثبت في م٤٥/١ب، وأثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) لأن موجب البناء غير موجود.

(٣) البيت لامرئ القيس في وصف فرسه، وهو من معلقته، والمثبت عجزُه، وصَدْرُه، ما أثبته بين معقوفين. والشاهد فيه أن «عَلِ» نكرة، والكسرة على اللام كسرة إعراب، لأنه أريد به عُلُوٌّ غيرُ مخصوصٍ. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٣/٣، وشرح السيوطي ٤٥١/١، وشرح المفصل ٨٩/٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، والخصائص ٣٦٣/٢، وسيبويه ٣٠٩/٢، والخزانة ٥٤٧/١، وهمع الهوامع ١٩٦/٣، حاشية الصبان ٢٥٦/٢، الديوان/١٩.

٥٣ ـ عَلَّ

عَلَّ: بلام مشددة مفتوحة[١] أو مكسورة[٢] : لغة[٣] في «لَعَلَّ»، وهي[٤] أصلها[٥] عند من زعم زيادة[٦] اللام، قال:[٧]

لا تُهِينَ الفَقيرَ عَلَّك أَنْ   تَركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

---

(١) في م٣/٧١أ «مكسورة أو مفتوحة».

(٢) في م١/٤٥ب سقط قوله «مكسورة»، ثم استدركه مصحح النسخة على هامشها.

(٣) في الجنى الداني/٥٨٢ اثنتا عشرة لغة:
لعلَّ، عَلّ، لَعَنّ، عَنّ، لأنّ، أَنَّ، رَعَلَّ، رَعَنَّ، لَغَنَّ، رَغَنَّ، غَنَّ، ولعلّت، بتاء التأنيث.
وفي شرح الكافية الشافية تسع لغات. انظر/٤٧٠، ٤٧٢، وفي همع الهوامع ٢/١٥٣، ثلاث عشرة لغة. وفي اللامات/١٤٧ خمس لغات، وانظر شرح المفصل ٨/٨٧، ورصف المباني/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٤) أي: عَلّ.

(٥) أي: أصل «لَعَلّ».

(٦) ذهب المبرد وجماعة من البصريين إلى أن الأصل «عَلَّ»، واللام الأولى زائدة، وهي لام ابتداء لمجرد التوكيد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام في «لعلّ» أصل، وأنهما لغتان تكلّم بكل لغة فريق من الناس. وناقش هذا الخلاف ابن الأنباري في الإنصاف/٢١٨، واستعرض أدلة الفريقين، ثم رَجَّح مذهب الكوفيين، انظر ص/٢٢٤.
وانظر رأي المبرد في المقتضب ٣/٧٣: «وأصله عَلّ، واللام زائدة»، وممن ذهب إلى زيادتها المالقي في رصف المباني/٢٤٩ و٣٧٣.
وانظر الجنى الداني/٥٧٩، وهمع الهوامع ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٨/٨٧ ـ ٨٨.
وفي اللامات/١٤٦: «أجمع النحويون على أن أصل لعلَّ عَلَّ، وأنّ اللام في أوله مزيدة» كذا !!.

(٧) البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي مطلعها:

لِكُلِّ هَمٍّ من الهمومِ سَعَهْ   والمَسْيُ والصبح لا فلاح مَعَهْ

إلى أن قال: لا تُهينَ... إلخ.

وهما[١] بمنزلة «عسى»[٢] في المعنى، وبمنزلة «إنّ[٣]» المشددة في العمل،

= وفي هذا البيت روايات:

- ولا تهين، بزيادة الواو، ولا تعادِ الفقير. ولا تُعادِ الضعيف، ولا تحقرن الفقير، ولا تهين الكريم، وروي: عَلّك أن تخشع يوماً، علك أن تخضع، والدهر قد نفعه.

وقوله: لا تهين: أصله: لاتهينَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، وحذفت هذه النون لالتقاء الساكنين: سكون النون وسكون همزة الوصل بعدها، وبقيت الفتحة على نون الفعل دليلاً على المحذوفة لأنها مع المفرد المذكر.

والشاهد في البيت أن «عَلّ» لغة في «لعل».

والأضبط بن قريع من عوف بن كعب بن سعد رهط الزبرقان بن بدر، ورهط بني أنف الناقة، والأضبط معناه في اللغة الذي يعمل بكلتا يديه، والمرأة ضبطاء. وهو شاعر جاهلي، وذهب بعضهم إلى أنه من شعراء الدولة الأموية، وتعقبه البغدادي فذكر أنه غلط منه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٩/٣، وشرح السيوطي ٤٥٣/١، والهمع ١٥٣/٢، والخزانة ٤/ ٥٨٨، والعيني ٣٣٤/٤، وأمالي الشجري ٣٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٤١٩، والإنصاف/٢٢١، ورصف المباني/٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح المفصل ٩/ ٤٣، وشرح الشموني/٢٢٦، أوضح المسالك ١٣٧/٣، وتفسير القرطبي ٣٤٤/١، أمالي القالي/١٠٨، مجالس ثعلب/٤٨٠، حماسة ابن الشجري ٤٧٣/١، الحماسة البصرية ٢/٢-٣، اللسان/قنس، ركع، هون.

(١) أي «لعلّ»، و «عَلّ». وفي طبعة مبارك وزميله /٢٠٦ «وهي»، وليس كذلك في المخطوطات والمطبوع.

(٢) أي بمنزلة «عسى» في الترجي. وفي الجنى الداني/٥٧٩ «... الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر، نحو: لعل الله يرحمنا». وفي الأزهية/٢٢٦ «وتكون شكاً بمنزلة عسى، كقولك: لعل زيداً في الدار...».

(٣) في حاشية الدماميني/٣٠٦ صَرَّح أنها بمنزلة «إنَّ» المكسورة، وفي بقية المطبوع «أَنّ» كذا بفتح الهمزة، أما الدماميني فذهب إلى الحمل على الأصل، وأما ضبط مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين فحملٌ على الفرع، وليس بالأولى، ويبدو أنهم راعوا فتح الأول في كلٍ منهما.

وعُقَيْل(١) تخفض بهما(٢)، وتجيز(٣) في لامهما الفتحَ تخفيفاً، والكَسْرَ على أصل التقاء الساكنين.

ويَصِحُّ النصب في جوابهما(٤) عند الكوفيين تمسُّكاً بقراءة حفص

(١) من قبائل العرب، وهم بنو عُقيل بن كعب، كانت مساكنهم في البحرين، ثم ملكوا الكوفة والجزيرة والموصل دهراً.

(٢) أي بِعَلّ ولَعَلّ. وتقول: لعَلّ أبي عبد الله قائم، وعَلّ أبي حفص ذاهب.
وذكر المرادي هذا في الجنى الداني/٥٨٢ ورأى أنه مراجعة أصل مرفوض، وذكر كلام الجزولي قال: «وقد جرّوا بـ «لعل» منبهة على الأصل». وهو عند المرادي أن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرّ.
وروى الجر بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة، وأنكر هذا الفارسي.
وذكروا للجر بها شواهد منها:

لعلّ اللهِ يمكنني عليها ... جهاراً من زهيرٍ أو أسيدِ

وقوله:

لعلَّ اللهِ فَضَّلكم علينا ... بشيء أنّ أُمَّكُم شَريم

وانظر شرح الكافية الشافية/٧٨٣، ورصف المباني/٣٧٤، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وأوضح المسالك ١١٨/٢، واللامات/١٤٧ - ١٤٨.

(٣) أي عُقيل، وانظر شرح الأشموني ٤٥٣/١، ورصف المباني/٣٧٤، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وشرح الكافية الشافية/٧٨٣، وأوضح المسالك ١١٩/٢.
فيجوز في لامهما الثانية الفتح، والكسر على أصل التقاء الساكنين أي: لَعَلَّ، عَلَّ، لَعَلِّ عَلِّ، فاللام الأولى ساكنة في الأصل فهي مدغمة في الثانية، والثانية ساكنة أيضاً، لأن أصل المبني أن يكون بناؤه على السكون، وانظر حاشية الشمني ٣٠٦/١.

(٤) سقط قوله: «جوابهما» من م٧١/٣أ، وم٤٠/٥أ، ويصبح النص فيهما: «ويصح النصب عند الكوفيين» وقوله: جوابهما: أي عَلَّ ولعلَّ.
وانظر مثل هذا عند الفراء في معاني القرآن ٩/٣، و٢٣٥، وفي البحر ٤٦٥/٧ «وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون...».
وفي الكشاف ٥٤/٣ جعل النصب بعد الترجي حملاً له على التمني. ومثل هذا عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٠.

﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾(١) بالنصب،

---

(١) الآيتان: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ﴾ سورة غافر ٤٠/٣٦ - ٣٧.

قرأ الأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وعيسى بن عمر والسلمي وحفص عن عاصم ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب، وذلك على جواب الترجي في الآية السابقة ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾.

وذلك من إنزال الترجي منزلة التمني، وهو رأي الكوفيين. وأما البصريون فهو عندهم جواب للأمر «ابنِ».

وقرأ بقية السبعة وأبو بكر عن عاصم «فَأَطَّلِعُ» بالرفع، عطفاً على «أَبْلُغُ».

وانظر المراجع التالية:

البحر ٧/٤٦٥، الإتحاف/٣٧٩، التيسير/١٩١، الطبري ٢٤/٤٣، السبعة/٥٧٠، القرطبي ١٥/ ٣١٥، معاني الزجاج ٤/٣٧٥، المحرر ١٣/٤٤، حجة القراءات/٦٣١، معاني الفراء ٣/٩، الحجة لابن خالويه/٣١٥، شرح الشاطبية/٢٨٠، النشر٢ /٣٦٥، الكشاف ٣/٥٤، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٤٦، مجمع البيان ٢٣/١٩٩، العكبري /١١٢٠، التبيان ٩/٧٧، الرازي ٢٧/٦٨، فتح القدير ٤/٤٩٢، إعراب النحاس ٣/١١، العنوان/١٦٧، المكرر/١١٦، الكافي/١٦٦، إرشاد المبتدي/٥٣٦، المبسوط/٣٩٠، أوضح المسالك ٣/١٨١، شرح ابن عقيل ١/٢٢٥، ٤/٢٠، شرح الأشموني ٢/٣٠٧، البيان ٢/٣٣١، شرح المفصل ٨/٨٦، شرح اللمع/٣٥٦، التوطئة/ ١٣٨، التبصرة/٦٦٣، قطر الندى/١٠٠، شرح التصريح ٢/٢٤٣، الجنى الداني/٧٤، ٥٨١، حاشية الجمل ٤/١٥ - ١٦، حاشية الشهاب ٧/٣٧٢، شواهد شرح الشافية/١٢٩ - ١٣٠، إيضاح الوقف والابتداء/١٣٧، غرائب القرآن ٢٤/٣٧، التذكرة في القراءات الثمان ٢/٥٣٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٧٠ - ٢٧١. وكتابي: «معجم القراءات».

وانظر أيضاً هذا الكتاب - مغني اللبيب - الباب الرابع «أقسام العطف» فقد ناقش مذهب الكوفيين، وخَرّج القراءة على غير ماذهبوا إليه، ورَدّ مذهبهم، ويأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى، وفي شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٠ «فإنها [لعل] مثل «ليت» في اقتضائها جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحويين».

وقولِهِ: (١)

عَلَّ صروف الدهرِ أو دُولاتها
يُدْلِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها
فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها

(١) هذه أبيات مجهولة القائل، أنشدها الفراء عن بعض العرب، ولم يُصَرِّح بقائلها، وذكر معها بيتاً رابعاً وهو:

وتنقع الغُلّة من غُلاتها.

وفي هذه الأبيات روايات:

ـ عَلّ صروفَ: بنصبه، وعَلَّ من أخوات «إنّ». ـ عَلّ صروفِ: بجره، وهو هنا حرف جَرّ. تُدْللنا: جاء أيضاً بالياء: يُدْللنا، ويديلنا.

فتستريح: أو تستريح.

وصروف الدهر: حوادثه ونوائبه، وهو جمع صَرْف كفَلْس. والدُّوله: بضم الدال وفتحها، والانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومن البؤس إلى الغبطة.

وفَرّق بعضهم بين الضم والفتح، فَخَصَّ الفتح بالحرب، وأنها غلبة إحدى الطائفتين على الأخرى، وأما بالضم فهو خاص بالمال.

يدللنا: الضمير لجماعة الإناث، وهو راجع إلى صروف الدهر أو دولاتها، وبالياء جاء في المخطوطات التي بين يديّ.

اللمّة: بفتح اللام ـ الشدة ، وضمير «لماتها» للصروف. زَفْراتها: جمع زَفْرة، بسكون الفاء، وهي تردُّد النَّفَس في الجوف حتى تنتفخ الضُّلُوع، وكان يجب فتح الفاء لأنه اسم مثل ضَرْبة وضَرَبات، ولكن سُكِّن للضرورة.

والشاهد في الأبيات أنه يجوز نصب جواب «لعل» بعد الفاء عند الكوفيين، وقد نصب الفعل هنا «فتستريح».

وانظر الشاهد في معاني الفراء ٩/٣، ٢٣٥، وشرح البغدادي ٣٨٤/٣، والجنى الداني/٥٨٤، والإنصاف/٢٢٠، واللامات/١٤٦، والخصائص ٣١٦/١، وشرح شواهد الشافية ١٢٩/٤، وشرح السيوطي ٤٥٤/١، وشرح المفصل ٢٩/٥، واللسان والتاج/لمم، علل.

وسيأتي البحث في[١] ذلك[٢] .

وذكر ابن مالك في شرح العَمْدَة[٣] أن الفعل قد يُجْزَم بعد[٤] «لَعَلَّ» عند سقوط الفاء، وأنشد[٥] :[٦]

لعل التفاتاً منك نحوي مُقَدَّرٌ يَمِلْ بك من بعد القَسَاوة للرُّحم

وهو غريب[٧] .

* * *

(١) في الباب الرابع «أقسام العطف».

(٢) في م٥/٤٠ب زيادة «إن شاء الله تعالى».

(٣) هي مقدمة في النحو مقدار كراسة سَمّاها «عمدة الحافظ وعدّة اللافظ» ووضع عليها شرحاً. انظر شرح البغدادي ٣/٣٨٩، ومقدمة التسهيل/٢٢.

(٤) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/: «قد يجزم بلعل»، وأشار إلى الخلاف.

(٥) أي شاهداً على الجزم.

(٦) البيت مجهول القائل، وفيه رواية أخرى، فقد أنشده ناظر الجيش في شرح التسهيل على ما يلي:

لعل التفاتٌ منك نحوي مُيَسَّرٌ يَمِلْ منك بعد العُسْر نحويَ لليُسْرِ

وقال: إنه غريب. أي لا يُعْرَف لغير ابن مالك.

والرُّحم: الرحمة. والشاهد في البيت جزم «يملْ» لأنه جواب «لعل» بعد سقوط الفاء، ونَصُّ ابن مالك في جوازم المضارع من شرح العمدة «وقلَّ من يذكر للترجي جواباً منصوباً مع الفاء، ومجزوماً دون الفاء، ويشهد للجزم قول الشاعر: لعل التفاتاً...». وانظر البيت في شرح السيوطي ١/٤٥٤، وشرح البغدادي ٣/٣٨٨.

(٧) على أن هذا الغريب ذكر مثله الرضي في شرح الكافية ٢/٢٦٥، قال: «اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي، لأن غير النفي منها طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمُّنِ معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر»، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٦.

٥٤ ـ عند

عند: اسم للحضور[١] الحسيّ[٢]، نحو ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٣]، والمعنوي[٤]، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٥]، وللقرب[٦] كذلك نحو[٧]: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[٨]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[٩].

---

(١) أي لمكان الحضور. وفي المقتضب ٥١/١ «ومعناها الحضرة نحو قولك: زيد عندك» وانظر التسهيل/٩٧، وشرح التسهيل ٥٣١/١، وهمع الهوامع ١٦٤/٣.

(٢) أي: الذي يُدْرِكُ بالحسّ.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ سورة النمل ٤٠/٢٧.

واستقرار عرش بلقيس عند سيدنا سليمان مُدْرَكٌ بحاسة البصر.

(٤) أي: لمكان الحضور المعنوي.

(٥) أول آية سورة النمل المتقدمة.

وحضور العلم من الكتاب عند من قال ذلك القول أمر معنوي، يُدْرَكُ بالعقل، وليس أمراً حسياً ملموساً يُدْرَكُ بحاسةٍ ما، وانظر شرح التسهيل ٥٣١/١، والمقتضب ٥١/١.

(٦) أي: ويدل على المكان القريب، وهو نوعان: حِسّي ومعنوي على النسق الذي تقدم في الحضور. وانظر التسهيل/٩٧: «وعند للحضور أو للقرب»، وانظر التهذيب/عند.

(٧) ليس في م٤٦/١أ، وأثبت في المخطوطات والمطبوع.

(٨) الآيـــات: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ...﴾. سورة النجم ١٣/٥٣ ـ ١٥.

وعند في الآيتين تدل على القرب الحسّي، فهو قرب المكان المشاهَد.

(٩) سورة صَ ٤٧/٣٨.

وفي الآية مثال للقرب المعنوي، إذ المراد به علو القدر والمكانة، فليس في هذا السياق مجال للقرب الحسّيَ، لأن ذلك مستحيل بالنسبة لله تعالى فهو في كل مكان، وليس في مكان مخصوص.

وكَسْرُ فائها[١] أكثرُ من ضَمّها وفتحها. ولا تقع إلا ظرفاً، أو مجرورة[٢] بمن[٣]، وقول العامة[٤] «ذهبتُ إلى عندِهِ» لحن، وقول بعض المولَّدين:[٥]

كُـلُّ عِـنْـدٍ لـك عـنـدي   لا يُـسـاوي نِـصْـفَ عِـنْـدِ

---

(١) وهي العين، والكسر هو الأصل، وانظر الهمع ٣/١٦٥، وحكى يعقوب ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق تثليث العين، وفي التسهيل/٩٧: «ربما فتحت عينها أو ضمت». وكلامه هذا يشعر بالقلة. وفي شرح التسهيل ١/٥٣١: «وربما فتحت عينها أو ضمت، والمشهور كسرها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها، ففي عينها ثلاث لغات: عِنْد وعَنْد عُنْد»، وانظر التاج والمصباح.

(٢) نحو: جئت من عند زيد، وانظر الهمع ٣/١٦٤.ونحو ﴿آتيناه رحمة من عندنا﴾ سورة الكهف/٦٥.

وذكر الشيخ عضيمة في كتابه: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنها جُرّت بمن في كتاب الله في أربعة وثلاثين موضعاً. انظر ٩/٦٨٦.

(٣) في م٥/٤٠ب «لمن».

(٤) في درة الغواص للحريري ص/٢٥ قوله: «ويقولون: ذهبتُ إلى عنده فيخطئون فيه، لأن «عند» لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا «مِن» وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلا بها، كما قال سبحانه «كُلٌّ من عند الله» وإنما خُصّتْ مِنْ بذلك لأنها أُمّ حروف الجر، ولأُمّ كُلٍّ باب اختصاص تمتاز به، وتنفرد به...»، وانظر حاشية الدماميني/٣٠٧، والمقتضب ٤/٣٤٠، والتاج والمصباح/عند. وفي المقرب ١/١٥١ «... إلا أن «عند» و«مع» قد يدخل عليهما «مِنْ» ولا تتصرف بأكثر من ذلك»..

(٥) البيت مجهول القائل، والمولَّد هو من لا يصح الاستشهاد بكلامه، ومن جاء بعد عصر المئتين، وأولهم بشار وأبو نواس.. كذا عند البغدادي.

وقد أنشد الحريري هذا البيت في دُرَّة الغواص، وأخذه عنه المصنِّف، وقال الحريري بعد إنشاده: «فإنه من ضرورات الشعر، كما أجرى بعضهم ليت وسوف، وهما حرفان، مجرى الأسماء المتمكنة فأعربهما في قوله:

لـيـت شـعـري وأيـن مـنـي لـيـت   إن لـيـتـاً وإن سـوفـاً عـنـاءُ»

ونقل البغدادي نَصَّ الحريري هذا، ثم قال:

قال الحريري[١] : «لحن[٢] »، وليس كذلك[٣] ؛ بل[٤] كُلُّ كلمة ذُكِرَت مُراداً بها لفظُها فسائغٌ أن تتصرَّف تَصَرُّف[٥] الأسماء[٦] . وأن تُعْرَب[٧] ، ويُحكَى[٨] أصلُها .

* * *

= «وهو ليس من الضرورة في شيء، فإن كُلَّ كلمة أُريد بها لفظها تُعْرَب وتُحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه، باعتبار اللفظ والكلمة قياساً مطرداً...».
وقوله: كُلُّ عندٍ لك عندي... عند الأول والثالث يراد به المقدار، أي: كل مقدار ثابتٍ لك عندي لا يساوي نصف مقدار، والمراد أنه لا يساوي شيئاً. والمراد من ذلك أنه لا مقدار لك عندي.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٨٩/٣، ودُرّة الغواص/٢٥، والتاج/عند.

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، صاحب المقامات المشهورة، ولد سنة ٤٤٦هـ، وتوفي سنة ٥١١ بالبصرة، وقيل غير ذلك، والحريري نسبة إلى الحرير لعمله أو بيعه، وله درة الغواص، والملحة وشرحها، وديوان شعر، انظر بغية الوعاة ٢٥٧/٢.

(٢) نقلت قول الحريري، وقد ذهب إلى أنه ضرورة. وقوله: لحن، لجرِّه بغير «مِنْ».

(٣) أي: ليس بلحن لأن «عند» قُصِدَ لفظُها.

(٤) في م٧١/٣ ب «لأن كل كلمة أُريد بها....».

(٥) وإن كان أصلها لا يتصرف.

(٦) أي تقع مبتدأ، ومضافاً إليه، وغير ذلك.

(٧) مثال ذلك «مِن» فتقول «مِنْ» بسكون النون حكاية لأصلها، وتقول «مِنٌّ» بتضعيف الحرف الثاني ويكون معرباً.

(٨) أي: أو يحكى...
وقوله: يحكى أصلها. أي من البناء.

تنبيهان

الأول: قولنا: «عند[١] اسم للحضور» موافق لعبارة[٢] ابن مالك، والصواب[٣] اسم لمكان الحضور؛ فإنها ظرفٌ لا مصدر، وتأتي[٤] أيضاً لزمانه[٥]، نحو:[٦] «**الصبر عند الصدمة الأولى**»، وجئتك عند طلوع الشمس.

---

(١) «عند» سقط من م٢/٢٧أ.

(٢) انظر التسهيل/٩٧.

(٣) أي: كلام ابن مالك ليس بالصواب، أو هو غير تام، وتعقب الدماميني ابن هشام على هذا فقال في ص/٣٠٧: «وغاية ما فعله ابن مالك ـ رحمه الله ـ حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع والكتاب والنسبة [كذا وصوابه السُّنّة]، وكلام العرب مما يشهد لذلك، فأي خطأ ارتكبه حتى يقال: الصواب خلافه ؟! فإن قلت: ما القرينة؟ قلت: كونه عَدَّ هذه الكلمة من الظروف المكانية، وجعلها منها، وإنما يكون منها إذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً».
وتتمة هذا النص عند الشمني منقولاً عن الدماميني: «ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عُذْراً له في ارتكابه».
وقد نقل هذا عن الدماميني، ولم أجده في النسخة التي بين يديّ. ووجدت هذه التكلمة أيضاً في حاشية الأمير ١/١٣٥ منقولة عن حاشية الدماميني.

(٤) أي: عند.

(٥) أي لزمان الحضور. وانظر الهمع ٣/١٦٤ وفي التاج: «وهي ظرف في المكان والزمان، بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى لمكان كأنت ظرف مكان...، وإن أضيفت إلى الزمان فكذلك...»

(٦) نص الحديث في رياض الصالحين/٢٥: «عن أنسٍ رضي الله عنه قال: مَرَّ النبي ﷺ على امرأة تبكي عند قبرٍ فقال: «اتقي الله واصبري» فقالت: إليك عني، لأنك لم تُصب بمصيبتي، ولم تَعرِفْهُ، فقيل لها: إنه النبي صلى الله عليه وسلم. فأتت باب النبي ﷺ، فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك، فقال: إنما الصَّبْر عند الصَّدْمَةِ الأولى» متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «تبكي علي صبيٍّ لها». انتهى نص الرياض.

=

الثاني[١]: تُعاقِبُ «عند» كلمتان: «لدى[٢]» مطلقاً[٣]، نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[٤]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾[٥]، ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[٦].

و«لَدُن»[٧] إذا كان المحلُ مَحَلَّ ابتداء غاية، نحو[٨] «جئتُ من لَدُنهُ»، وقد

= وقد أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، «باب الصبر عند الصدمة الأولى» ١٧١/٣. ومسلم أيضاً في كتاب الجنائز «باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى ٦٣٧/٢ وقد جاء في رواية البخاري «الصبر...» بدون «إنما» ومثله في رواية لمسلم، وذكره البخاري في «باب زيارة القبور» أيضاً ١٤٨/٣، وأبو داود في كتاب الجنائز ١٩٢/٣.

ومن روايات الحديث: تبكي عند قبرٍ. وتبكي على صبيّ.

والمراد من نص الحديث أن «عند» للدلالة على الزمان، أي: عند زمان وقوع الصدمة الأولى، وليس المراد منها المكان.

(١) أي: التنبيه الثاني.

(٢) إحداهما: لدى، وانظر الهمع ١٦٥/٣.

(٣) أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن كذلك.

(٤) الآية: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ سورة غافر ١٨/٤٠.

(٥) الآية: ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة يوسف ٢٥/١٢.

(٦) أول الآية: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَۚ...﴾ سورة آل عمران ٤٤/٣.

(٧) وهي الكلمة الثانية مما تُعاقب فيه «عند». وانظر المقتضب ٥١/١ و٣٤٠/٤.

(٨) النص في حاشية الدماميني/٣٠٨ «نحو: خرجت من عنده، ومن لدنه» وفي م٤٦/١أ «جئت من عنده».

وفي م٢٧/٢أ سقط «من لدنه» واثبت على هامشه.

اجتمعتا[(١)] في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[(٢)].

ولو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لدن» لَصَحَّ، ولكن تُرِكَ[(٣)] دفعاً للتكرار، إنما حَسُنَ تكرارُ «لدى» في ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾[(٤)] لتباعد ما بينهما، ولا تصلح «لَدُنْ»[(٥)] هنا؛ لأنه ليس محل ابتداء[(٦)].

ويفترقن[(٧)] من وجه ثان[(٨)]، وهو أن «لَدُنْ» لا تكون إلا فضلة[(٩)]، بخلافهما[(١٠)]؛ بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[(١١)] ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾[(١٢)].

---

(١) في م٥/٤٠ب «اجتمعا». أي: عند ولدن.

(٢) الآية: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ سورة الكهف ٦٥/١٨.

(٣) أي ترك المجيء بعند مكرراً مرتين، أو لدن مكرراً مرتين.

(٤) تقدمت وهي في آل عمران ٤٤/٣.

(٥) أي في آية آل عمران المتقدمة.
وفي م٤/٧١ب «ههنا».

(٦) ولدن: لا تدخل إلا في محل ابتداء غاية للزمان أو المكان. شرح الكافية ١٢٣/٢.

(٧) أي: عند، ولدى، ولدن.

(٨) تقدم الوجه الأول وهو أنَّ «عند» لمكان الحضور، ولدى، تعاقبها مطلقاً، وأنّ «لدن» تعاقب «عند» إذا كان محل ابتداء غاية، والوجه الثاني من الخلاف ما ذكره المصنف هنا، وهو كون «لدن» فضلة.

(٩) أي: فلا تقع إلا في محل نصب على المفعولية، أو مجرورة بمن.

(١٠) أي: بخلاف عند ولدى، فإنهما يقعان فَضْلَةً، نحو: جلست عندك ولديك، وقد يقعان عُمْدَة وذلك كما ذكر في الآيتين الآتيتين.

(١١) الآيــة: ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۖ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ سورة المؤمنين ٦٢/٢٣.

(١٢) الآية: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ سورة قَ ٤/٥٠.
الظرف في الآيتين السابقتين: لدينا وعندنا وقع خبراً للمبتدأ، أو متعلقاً بالخبر فهو عمدة، وقد قام الظرف مقام الخبر المحذوف فله حكمه، وانظر الدماميني/٣٠٨.

وثالث[١] : وهو أن جَرَّها[٢] بِمِن أكثر[٣] من نصبها، حتى إنها لم تجئ في التنزيل منصوبة، وجَرُّ «عند» كثير، وجَرُّ «لدى» ممتنع[٤] .

ورابع[٥] : وهو أنهما[٦] معربان[٧] ، وهي مبنية[٨] في لغة الأكثرين.

وخامس[٩] : وهو أنها[١٠] قد تضاف[١١] للجملة، كقوله:[١٢]

[صَـريـعُ غَـوانٍ راقَـهُـنَّ ورُقْـنَـهُ]　　لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

---

(١) وفرق ثالث بين عند، ولدى، ولَدُن.

(٢) جَرُّ «لَدُن».

(٣) وقد جاءت مجرورة في القرآن في ثمانية عشر موضعاً.

(٤) في الهمع ١٦٥/٣ «....أحدها أنها لاتجرُّ أصلاً».

(٥) الفرق الرابع بين الظروف الثلاثة.

(٦) أي: عند، ولدى.

(٧) وذهب ابن الحاجب إلى بناء «لدى» لأنها عنده اسم غير متمكن.

(٨) أي: لَدُن. وقد ذكروا أنها تكون مُعْرَبةً في لغة قَيْس.

قال السيوطي في الهمع ٢١٦/٣ «وإعراب لدن لغة قيسية، تشبيهاً بعند، وبه قرأ عاصم «بأساً من لَدْنِهِ» الكهف/٢.

بالجر وإشمام الدال الساكنة الضم، والأصل من لَدُنه، بضم الدال» وانظر أوضح المسالك ٢/ ٢٠٧، وشرح الأشموني ٥١٨/١، وشرح الكافية ١٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣٢/١ ـ ٥٣٣.

(٩) أي وفرق خامس بين عند ولدى ولدن.

(١٠) أي «لدن».

(١١) في الهمع ٢١٨/٣ منع ابن الدهان إضافة «لدن» إلى الجملة.

وفي شرح التسهيل ٥٣٣/١: «ولا يضاف من أسماء الأمكنة إلى الجمل إلا حيث ولدن، ومنع ابن الدهان كون «لدن» تضاف إلى جملة، وقدَّرَ مع الفعل «أَنْ»، لتكون الإضافة إلى المصدر، وهو مفرد، ويبطل قوله إضافتها إلى الجملة الاسمية كقوله:

وتَـذْكُـر نُـعـمـاه لَـدُنْ أنـت يـافـع　　إلى أنت ذو فَوْدَين أبيض كالنسر

وفي البيت بحث».

(١٢) قائله القطامي عمر بن شُيَيْم التغلبي، وصدر البيت ما وضعته بين معقوفين، وجاء في م٢٧/٢أ مذكوراً بتمامه.

=

وسادس[١] : وهو أنها[٢] قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في «غُدْوَة» الواقعة[٣] بعدها الجرَّ[٤] بالإضافة، والنصبَ[٥] على التمييز،

= والصريع: المطروح على الأرض، أي: أُصيب من حُبِّهِنّ حتى لا حراك به. الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة.

راق: أعجب، أي: أعجبهن لجماله وشبابه، وأعجبنه لحسنهنّ، لَدُنْ شبَّ أي من أول زمان شبابه إلى وقت شيبه.

الذوائب: الضفائر من الشعر ومفرده ذؤابة.

والشاهد في البيت مجيء «لدن» مضافة إلى جملة.

وذهب الرضي إلى أن «لَدُن» إذا أضيفت إلى جملة تمحضت للزمان. انظر شرح الكافية ١٢٣/٢.

والقطامي لُقِّب صريع الغواني بهذا البيت، وشُيَيْم: مصغَّر أَشْيَم، وهو الذي به شامة.

والقطامي: منقول من اسم الصقر، وهو بفتح القاف وضمها.

وكان هذا الشاعر نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، وذكره الجمحي في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٩١/٣، والهمع ٢١٨/٣، وشرح السيوطي ٤٥٥/١، والخزانة ١/ ٣٩٣، ١٨٨/٣.

(١) الفرق السادس بين عند، ولدى، ولَدُنْ.

(٢) أي «لَدُنْ»، وفي م٥/٤٠ب «أنهما». وهو تحريف.

(٣) في نحو: «لدن غدوة».

(٤) أي: لَدُن غُدْوَةٍ، ومَنَعَه أبو حيان: انظر الهمع ٢١٩/٣.

(٥) أي: لَدُنِ غُدْوَةً.

وغدوة: تمييز «لَدُن» نفسها، لأنها اسم لبداية زمن مبهم، فأزيل ذلك الإبهام بذكر «غدوة» ولدن: على هذا مقطوعة من الإضافة. وذهب الرضي إلى أن النصب على شبه التمييز. أو التشبيه بالمفعول. انظر شرح الكافية ١٣٤/٢.

وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان.

قال السيوطي في الهمع ٢١٩/٣ «وضَعَّف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان، ومنع الجرَّ، لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون «لدن» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلا فيها، لأنه =

والرفعَ[١] بإضمار «كان» تامَّة.

ثم ٱعلم أن «عند» أمكن[٢] من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفاً للأعيان[٣] والمعاني[٤]، تقول: «هذا القول عندي صوابٌ، وعند فلانٍ عِلْمٌ به[٥]»، ويمتنع ذلك[٦] في «لدى»، ذكره ابن الشجري في أماليه[٧]، ومَبْرَمان[٨] في حواشيه.

= يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل».

وانظر شرح الكافية الشافية/٩٨٢: «وكقولهم لدن غدوةً بالنصب، وقياسه الجر...». وانظر شرح ابن عقيل ٥٣٤/١، وحاشية الدماميني ٣٠٩/١، والأمير ١٣٦/١.

(١) ذكر هذا الكوفيون وانظر شرح التسهيل ٥٣٤/١، والهمع ٢١٩/٣.
ومثال الرفع: أنا ببابك مِن لَدُنْ غدوةٌ. أي: مِن لَدُنْ أَنْ كانت غدوةٌ.

(٢) في الدماميني/٣٠٩: «أي لها مُكْنَةٌ في التصرف أكثر من لدى، فتستعمل في كل موضع تقع فيه لدى، ولا تستعمل لدى في كل موضع تقع فيه عند».

(٣) نحو: زيد عندي، وأحمد عندك.

(٤) ومثاله ما ذكره المصنف.

(٥) سقط «به» من م٧٣/٣أ وم٥/٤٠ب، وهو غير مثبت في متن حاشية الدماميني ص/٣٠٩، وأثبتت في بقية المخطوطات والمطبوع، والفرق في المعنى بين إثباتها وحذفها ظاهر.

(٦) فلا تكون «لدى» ظرفاً للأعيان فلا تقول: زيد لَدَيّ. كذا في الدماميني ص/٣٠٩.
وفي همع الهوامع ١٦٥/٣ «الثاني: أن عند تكون ظرفاً للأعيان والمعاني و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعاني بل للأعيان خاصة يقال: عندي هذا القول صواب ولا يجوز لديّ...» انظر هذين النقلين وتأمّل!.

(٧) ونص ابن الشجري في الأمالي ٢٢٤/١: «ومن الفرق بينها وبينهما أنك تقول: هذا القول عندي صواب، ولا تقول: هو لديّ صواب، وكذلك لا تقول: قولُكَ لَدُنّي صواب...». وقد نقل السيوطي نص ابن الشجري في الهمع ١٦٥/٣، والأشموني في شرحه ٥١٨/١.

(٨) هو أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبَرْمَان، أخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، وكان لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار. وقالوا فيه: إنه كان ساقط المروءة =

والثاني[١] : أنك تقول: «عندي مالٌ» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لديّ مالٌ» إلا إذا كان حاضراً، قاله الحريري[٢] ، وأبو هلال[٣] العسكري، وابن الشجري[٤] .

وزعم المعرّي أنه لا فرق[٥] بين «لدى» و «عند». وقولُ غيره أولى[٦] .

وقد أغناني هذا البحث عن عَقْدَ فَصْلٍ لـ «لَدُن» و لـ «لدى» في باب اللام.

* * *

= سخيفاً، وكان يرمي الناس بالنوى. توفي سنة ٣٤٥ وله شرح كتاب سيبويه، ولم يتمه، وشرح شواهده، وشرح كتاب الأخفش، وله غيرها. انظر بغية الوعاة ١/١٧٥ - ١٧٧.

(١) الثاني من الفرق بين عند ولدى.
وقد أخذ هذا المصنف من أمالي ابن الشجري أيضاً، ونَصُّ حديثه هنا لا يشعر بذلك. انظر الأمالي ١/٢٢٤، وهمع الهوامع ٣/١٦٥.

(٢) دُرَّة الغواص/٢٥.

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، كان موصوفاً بالعلم والفقه، وغلب عليه الأدب والشعر، وله من التصانيف كتاب صناعتي النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، وشرح الحماسة، وغيرها، مات سنة ٣٩٥هـ، انظر بغية الوعاة ١/٥٠٦ - ٥٠٧.

(٤) المثبت عند ابن الشجري منقول عن أبي هلال العسكري، انظر الأمالي ١/٣٤١.

(٥) نص المعري في أمالي الشجري: ١/٣٤٢ «وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال: لَدُنِّي مالٌ، غائباً كان أو حاضراً، ومنع أن يكون بين عند ولَدُن فرق في جميع أحوالها. وقول أبي هلال أثبت، وقد قاله غيره...». وقد كان على ابن هشام أن يشير إلى هذا النقل.

(٦) هذا لابن الشجري كما ترى، فاستبدل ابن هشام لفظاً بلفظ، رحمة الله عليهم أجمعين.

حرف الغين

٥٥ ـ غير

غير: اسم ملازم للإضافة[١] في المعنى، ويجوز أن يُقْطَع عنها[٢] لفظاً إن فُهِم معناه[٣]، وتقدَّمت عليها[٤] كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غَيْر» لحن[٥]، ويُقال:[٦] «قبضْتُ عَشَرَةً ليس غيرُها» برفع[٧] «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً،

(١) ويجوز أن يُجَرَّد من الإضافة إن أريد لفظه نحو: غيرٌ لا يُجَرّد، انظر دماميني/٣٠٩.

(٢) أي عن الإضافة مع نية المعنى.

(٣) كذا في المخطوطات، ومثله عند الدماميني، وفي حاشية الأمير ١/١٣٦، «إن فهم المعنى» وكذلك بالتعريف جاءت في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ومبارك وزميله.
والمراد بقوله: «معناه» معنى المضاف إليه المفهوم من سياق الكلام، أو أن تدل قرينة على ذلك المحذوف بخصوصه.

(٤) أي على كلمة «غير».

(٥) تعقب الدماميني المصنف بأن هذا غير مُسَلَّم له، فقد حكى ابن الحاجب «لا غير»، وتابعه على ذلك شارحو كلامه، ومنهم جماعة من المحققين كالرضي وغيره، وفي المفصل أيضاً حكاية: لاغير، وليس غير.
وقال الدماميني: «والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه، وكأن مستند المصنِّف فيما ادّعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس: الحذف إنما يستعمل إذا كانت «غير» بعد ليس، وإن كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ا هـ. وقد عرفتَ أنه سُمِعَ فيعمل به من غير توقف» انظر الحاشية /٣٠٩ ـ ٣١٠، وانظر الهمع ٣/٢٨٠، فقد ذكر أن مجيء «ليس إلا» و«ليس غير» على خلاف الأصل، ونسبَ هذا إلى السيرافي.

(٦) انظر أوضح المسالك ٢/٢١١، وهمع الهوامع ٣/٢٨٠.

(٧) على أنها اسم «ليس».

وبنصبها[١] على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوضُ غيرَها، و«[٢] ليس غيرَ» بالفتح[٣] من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً، وحَذْفِ المضافِ إليه[٤] لفظاً، ونيَّة ثبوته[٥]، كقراءة بعضهم:[٦] ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالكسر من

---

(١) أي: «غير».

(٢) أي ومن الوجوه التي تجوز في هذا التركيب... وانظر باب «إلَّا» مما تقدم وانظر، الدماميني ١/١٦٠.

(٣) والفتحة فتحة إعراب، وقد تكون فتحة بناء، إذ التقدير: ليس غيرها، ثم حذف الضمير، واكتسبت البناء من الإضافة لمبني، والمحذوف له حكم المثبت. انظر دسوقي ١/١٦٩.

(٤) في نسخة الدماميني «وحذف المضاف لفظاً».
وقال الشمني في ١/٣١٠ «هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ، والصواب أن يقال: وحذف المضاف إليه، كما وقع في بعضها».

(٥) أي نية ثبوت لفظه.

(٦) الآيات: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة الروم ٣٠/١ ـ ٥.
ورويت هذه القراءة عن عاصم الجحدري وعون العقيلي.
قال أبو جعفر النحاس: «وحكى الفراء: «من قبلِ ومن بعدِ» مخفوضتين من غير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه أشياء كثير الغلط فيها بيِّن، فمنها أنه زعم أنه يجوز: من قبلِ ومن بعدِ....»
وجاءت هذه القراءة في اللسان والتاج حكاية عن الكسائي.
وانظر المراجع التالية:
العكبري ٢/١٠٣٦، شرح التصريح ٢/٥٠، شرح المفصل ٤/٨٨، فتح القدير ٤/٢١٤، القرطبي ١٤/٧، معاني الفراء ٢/٣٢٠، إعراب النحاس ٢/٥٧٩، الكامل ١/٦٠، معاني الزجاج ٤/١٧٦، شذور الذهب/١٠٦، أوضح المسالك ٢/٢١٣، حاشية الجمل ٣/٣٨٥، وشرح الأشموني ١/٥٢٢، وحاشية الشهاب ٧/١١٢، وروح المعاني ٢١/٢٠، وتوضيح المقاصد ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٣، وقطر الندى/٢٧، واللسان والتاج والمحكم/بعد، وكتابي «معجم القراءات».

غير تنوين، أي: من قبل الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ، و«ليس غيرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون[(١)] : إنها ضَمّةُ بناءٍ لا إعراب، وإن «غيراً[(٢)]» شُبِّهت بالغايات[(٣)] كقَبْلُ وبَعْدُ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً[(٤)] ، وأن يكون خبراً[(٥)] ، وقال الأخفش[(٦)] : ضمة[(٧)] إعراب لا بناء؛ لأنه ليس بأسم[(٨)] زمان كقبل وبعد، ولا مكانٍ كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كُلّ[(٩)] وبعض، وعلى[(١٠)] هذا فهو الاسم[(١١)]، وحُذِف الخبرُ. وقال ابن خروف[(١٢)] : يحتمل[(١٣)] الوجهين[(١٤)] ،

---

(١) قوله: «ضمة بناء» لحذف المضاف إليه ونيّة معناه لا لفظه، فغير في هذا مماثلة لقَبْلُ وبَعْدُ عند قطعهما عن الإضافة كما في القراءة «لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ».

(٢) في حاشية الأمير والدسوقي والدماميني «وإن غير أشبهت الغايات» وعند الشيخ محمد محيي الدين. ومبارك وزميله «وإن غير شبهت» كذا، وما أثبته إنما هو من المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٣) شُبِّهت بالغايات لِشِدَّة الإبهام الذي فيها كما كان في الغايات، لكونها جهات غير محصورة، فغير معناه غير معين، أو بجامع كون كُلٍّ غاية لما قبله بعد أن حذف ما بعد الذي كان هو الغاية. انظر الدسوقي ١٦٩/١، والأمير ١٣٦/١، والدماميني/٣١٠.

(٤) أي: ليس غيرُها مقبوضاً، فهو في محل رفع، ومقبوضاً: خبر.

(٥) أي: ليس المقبوضُ شيئاً غيرها.

(٦) انظر أوضح المسالك ٢١١/٢.

(٧) أي: ضمة «غير»، وعدم التنوين إنما كان لنية المضاف إليه.

(٨) في م٧٢/٣ ب «وليس اسم زمان...».

(٩) فلا يُثنَى عند حذف المضاف إليه، فهو مرفوع من غير تنوين، والمانع من ذلك ثبوت لفظ المضاف إليه.

(١٠) أي إذا بنينا على هذا الذي تقدم.

(١١) أي صارت الجملة: ليس غيرُها مقبوضاً، فحذف الخبر وهو «مقبوضاً»، وحذف المضاف إليه، وهو الهاء، ونوي ثبوته فلم تنون «غير» وصارت: ليس غيرُ.

(١٢) انظر أوضح المسالك ٢١١/٢.

(١٣) أي: ليس غير.

(١٤) البناء كما قال المبرد والمتأخرون، والإعراب كما قال الأخفش.

و[١] «ليس غيراً» بالفتح والتنوين، و«ليس غيرٌ» بالضم والتنوين، وعليهما[٢] فالحركة إعرابية[٣]؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا[٤] يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض[٥] فكأن المضاف إليه مذكور[٦].

ولا تتعرف «غير» بالإضافة[٧]؛ لشدة إبهامها[٨]، وتستعمل «غيرٌ» المضافة لفظاً على وجهين:

أحدهما - وهو الأصل-: أن تكون صفة[٩] للنكرة نحو[١٠]: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا

---

(١) أي: ويجوز: ليس غيراً، وليس غيرٌ.

(٢) وإذا بنينا عليهما.

(٣) ولا يجوز أن تكون بنائية، وإنما كانت إعرابية لأنه لم يُنْوَ شيءٌ أصلاً، ففي حالة النصب يكون الاسم مضمراً، وفي حالة الرفع يكون الخبر محذوفاً.

(٤) في م٤٦/١ ب «ولا يلحق».

(٥) للتعويض عن المضاف إليه المحذوف، كما قيل في تنوين «كل» إنه تنوين عِوَض.

(٦) ومع ذكره يتعين الإعراب.

(٧) أي الإضافة المعنوية. وانظر شرح المفصل ١٢٥/٢.
وفي البحر ٢٨/١ «ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة». وفي معاني القرآن للفراء ٧/١ «تتعرف بالإضافة إلى معرفة».

(٨) قال الدماميني/٣١٠: «نحو رأيت رجلاً غيرك؛ وذلك لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخصُّ ذاتاً أخرى؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاتاً موصوفاً بهذه الصفة».

(٩) انظر الأزهية/١٨٩، وفي شرح الرضي ٢٤٥/١: «وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء كما حُمِلَت هي عليها في الصفة...، واعلم أن أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو: مررت برجلٍ غير زيدٍ، وإما بالصفات: نحو: دخلت بوجهٍ غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجاز...».

(١٠) الآية: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ سورة فاطر ٣٧/٣٥.
وجاء في الآية «غير» صفة للنكرة «صالحاً».

﴿غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾. أو لمعرفة[١] قريبة منها[٢] نحو[٣] ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية، لأن المعرَّف الجنسي[٤] قريب من النكرة، ولأن «غيراً»[٥] إذا وقعت[٦] بين ضِدَّيْن ضَعُفَ إبهامُها[٧]، حتى زعم ابن السّرّاج أنها حينئذٍ[٨]

---

(١) أي وتجيء «غير» صفة لمعرفة.

(٢) أي قريبة من النكرة.

(٣) سورة الفاتحة/٧: ﴿... غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقد جاءت «غير» ـ وهي نكرة ـ صفة للذين، وهو اسم موصول معرفة.
غير أن له عند العلماء تخريجاً على غير هذا منها: أن «غير» بَدَلٌ من «الذين» بدل نكرة من معرفة، وقد رجحوا هذا، ومنها أن يكون «غير» بدلاً من الضمير في «عليهم»، والبدلية عند الشهاب في «الذين» أَرْجَح. انظر الحاشية ١٣٨/١، ومشكل إعراب القرآن ١٣/١، والبيان للأنباري ٤٠/١، وإعراب النحاس ١٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٦/٢.

(٤) المُعَرَّف الجنسي هو المعرف باللام، سواء كان اسماً موصولاً، أو معرفاً باللام، أو بالإضافة، والمعرَّف الجنسي في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ كالمعرفة، ولذلك جاء في الدر المصون: «الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فلذلك عُومِلَ معاملة النكرات» انظر ٨٣/١. انظر حاشية الشمني ٣١١/١.
وقال الدماميني في ص/٣١٠ ـ ٣١١: «المُعَرَّف باللام قد يُقْصَد به الحقيقة من حيث الوجود ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض، فيصير كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول، فيجوز حينئذٍ أن يُعَامَلَ معاملة النكرة، فيوصف بالنكرة».
وفي حاشية الشهاب ١٤٠/١: «أهل الأصول جعلوا الموصول من صيغ العموم، والنحويون وأهل المعاني جعلوه معرفة، وقالوا: تعريفه بالعهد الذي في الصِّلة».

(٥) في م٢/٢٧ب «لأن غيرَ».

(٦) وقوعها بين ضدين يجعل المراد بها غير معين.

(٧) في الدر المصون ٨٣/١: «.... أحدهما أن غيراً إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضِدَّين، فأما إذا وقع بين ضدّين فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف غير حينئذٍ بالإضافة....، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح». وانظر شرح المفصل ١٢٥/٢ ـ ١٢٦، والعكبري ٩/١ ـ ١٠.

(٨) قال أبو حيان: «ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحداً تعرف بإضافته إليه، وتقدم عن سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة قد يقصد بها التعريف، فتصير محضة إذ ذاك «غير» بما تضاف إليه إذا =

تتعرف، ويردُّه(١) الآية الأولى.

والثاني(٢) : أن تكون استثناء(٣) ؛ فتُعْرَب(٤) بإعراب الاسم التالي «إلّا» في ذلك

= كان معرفة» البحر ٢٨/١. وانظر تعقيب الشهاب على أبي حيان في الحاشية ١٣٨/١، وانظر شرح الكافية ٢٥٣/١ - ٢٥٤، الكشاف ٥٥/١ - ٥٦.

وعلى ما تقدم فإن «غيراً» في آية سورة الفاتحة وقعت بين ضدين، إذ المنعَم عليهم ضدُّ المغضوب عليهم، والضالين.

وفي أصول ابن السراج ١٥٣/١ «وأما غيرك فصار نكرة لأن كل الشيء مثل الشيء عداك، فهو غيرك، فإذا أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة...».

وقال في باب الإضافة ٥/٢: «فأما مثل غير وسوى فإنهن إذا أُضِفْن إلى المعارف لم يَتَعَرَّفْنَ، لأنهن لم يُخصِّصْن شيئاً بعينه» وفي الخزانة ١٦١/٢ - ١٦٢: «وأما ابن السراج، فقد قال في باب الإضافة من الأصول وأما مثل وغير وسوى فإنهن إذا أضِفْن إلى المعارف لم يتعرفن لأنك إذا قلت: مثل زيد، فمثله كثير، واحد في طوله، وآخر في علمه، وآخر في صناعته، وآخر في حُسْنِهِ، وهذا يكاد يكون بلا نهاية، وكذلك إذا قلت: غير زيد، لأن كل شيء إلا زيد فهو غير زيد، فهذا وما أشبهه لا يتعرف بالإضافة، فإن أردت مثل زيد المعروف بشبه زيد كان معرفة». ثم قال: «... وقد نسب ابن هشام في المغني إلى ابن السراج ما نسبه الشارح المحقق إلى ابن السّرّي».

(١) أي يَرُدُّ هذا الرأي لابن السراج، قوله تعالى: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى...﴾، ويجوز رَدُّ ابن هشام إذا ذهب ابن السراج إلى أن «غير» صفة، ويمنع هذا الرد إذا ذهب إلى أنه بدل.

(٢) وكان الاستعمال الأول هو الوصف للنكرة.

وانظر هذا الاستعمال الثاني في سيبويه ٣٧٤/١، والمقتضب ٤٢٢/٤، وشرح الكافية ٢٤٤/١، والأزهية/١٨٩.

(٣) وكونها للاستثناء إنما كان بطريق التبعية لـ «إلا»، لأن أصل «غير» الصفة المفيدة لغاية مجرورها لموصوفها، وإذا كان ما بعد أداة الاستثناء مغايراً لما قبلها فقد اجتمع ما بعد «غير» وما بعد «إلا»، في هذا المعنى، وهو المغايرة، ومن هنا جاز أن تكون «غير» محمولة على «إلا».

أضف إلى ذلك أنَّ «إلا» في بعض المواضع حُمِلت على «غير» في الوصفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء ٢٢/٢١ وانظر شرح الكافية ٢٤٥/١، وشرح المفصل ٨٨/٢.

(٤) أي «غير» تكون منصوبة كإعراب المستثنى الواقع بعد «إلا»، وانظر الأزهية/١٨٩.

الكلام، فتقول: «جاء القومُ غيرَ زيدٍ» بالنصب[١]، و«ما جاءني أحد غيرُ زيد» بالنصب[٢] والرفع[٣]، وقال تعالى: [٤] ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾. يُقْرَأُ برفع[٥] «غير»: إمّا على أنه صفة للقاعدون؛ لأنهم جنس، وإمَّا

(١) كما لو قلت: جاء القوم إلا زيداً.

(٢) بالنصب على الاستثناء، والاستثناء تام منفي، وذكروا أنه مرجوح.

(٣) الرفع على البدلية، وهو الأرجح.

(٤) الآية: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ سورة النساء ٤/٩٥.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ويعقوب واليزيدي والحسن والأعمش: «غيرُ» بالرفع على البدل من «القاعدون»، أو الصفة له.

- وقرأ نافع وابن عامر وشبل عن ابن كثير وعاصم في رواية عنه والكسائي وخلف وأبو حاتم وزيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد وابن الهادي «غيرَ» بالنصب على الاستثناء، أو الحال.

والنصب اختيار أبي عبيد وأبي طاهر والطبري وابن خالويه.

وانظر المراجع التالية: البحر ١/٢٢٨، ٣/٣٣٠، الإتحاف/١٦٣، التيسير/٩٧، السبعة/٢٣٧، زاد المسير ٢/١٧٤، النشر ٢/٢٥١، الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٩٦، القرطبي ٥/٣٤٣، الرازي ١١/٧، الكشاف ١/٤١٨، الحجة لابن خالويه/١٢٦، العكبري ١/٣٨٤، المبسوط/١٨١، التبصرة/٤٨١، حاشية الجمل ١/٤١٥، التبيان ٣/٣٠٠، إرشاد المبتدي/٢٨٨، البيان ١/٢٦٤، معاني الأخفش ١/٢٤٤، المكرر/٣١، الكافي/٨٣، العنوان/٨٥، معاني الفراء ١/٢٨٣، و٢/ ٢٥٠، شرح الكافية الشافية/١٩٧٨، الطبري ٥/١٤٤، إيضاح الفارسي ١/٢٠٩، مغني اللبيب/ ٢١٠، ٩١٥، شرح المفصل ٢/٨٩، سيبويه ١/٣٧٠، فتح القدير ١/٥٠٣، فهرس النفاخ/١٩، إعراب النحاس ١/٤٤٧، شرح الشاطبية/١٨٣، مجمع البيان /٢٠١، حجة القراءات/٢١٠، غرائب القرآن ٥/١١٠، المحرر ٤/١٨٥، معاني الزجاج ٢/٩٣، شرح اللمع /١٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/٢٠٢، روح المعاني ٥/١٢١، حاشية الجمل ١/٤١٥، حاشية الشهاب ٣/١٦٨، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٣٧، التذكرة في القراءات الثمان /٣٠٩، تحفة الأقران/١٠١ - ١٠٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

على أنه استثناء، وأُبْدِل على حَدّ ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[(١)]، ويؤيِّده قراءة[(١)] النصب، وأنَّ حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[(٢)] إنما كان لاجتماع

---

(١) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ سورة النساء ٤/٦٦.

- وقراءة الجمهور «إلا قليلٌ» بالرفع على البدل من الواو في فعلوه، أو بالعطف بإلا على الضمير، وهو بالرفع في مصاحف أهل العراق والرفع أجود عند النحاة.

- وقرأ ابن عامر وأُبَيّ بن كعب وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، وهو كذلك في مصاحف أهل الشام، ومصحف أنس رحمه الله.

وانظر المراجع التالية:

البحر ٣/٢٨٥، الإتحاف/١٩٢، العكبري ١/٣٧٠، النشر ٢/٢٥٠، كتاب المصاحف/٤٥، إعراب الحديث/١٤٧، التيسير/٩٦، العنوان/٨٤، إرشاد المبتدي/٢٨٥، مشكل إعراب القرآن ١/١٩٦، الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٩٢، المبسوط/١٨٠، السبعة/٢٣٥، التبصرة/٤٧٩، التبصرة والتذكرة/٣٧٥، الحجة لابن خالويه/١٢٤، غرائب القرآن٥/٦٤، مجمع البيان ١٤٨/٥، معاني الزجاج ٢/٧٢، معاني الفراء ٢/٢٩٨، حجة القراءات/٢٠٦، القرطبي ٥/٢٧٠، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج /٨٦١، إعراب النحاس ١/٤٣١، الكشاف ١/٤٠٤، حاشية الشهاب ٣/١٥١، التبيان ٣/٢٤٦، الكافي/٨٢، المكرر/٣٠، الرازي ١٠/١٦٧، روح المعاني ٥/٧٤، البيان ١/٢٥٨، اللامات/١٥ شرح التسهيل لابن عقيل/٥٦٠ - ٥٦١، مغني اللبيب/٧١٥، معاني الحروف للرماني/١٢٧، الكامل ١/١٤١، ٢/٨٩، أوضح المسالك ١/٦٢، أمالي الشجري ١/٧٤، شرح الأشموني ١/٣٩٣، جمل الزجاجي /٢٣١، الكتاب ١/٣٦٠، فهرس النفاخ/١٨، إيضاح ابن الحاجب ١/٣٦٧، شرح التصريح ١/٣٥٠، شرح الكافية ١/٢٣٠، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٢١، قطر الندى/٣٤٤، فتح القدير ١/٤٨٥، الجنى الداني/٥١٥، حاشية الجمل ١/٣٩٨، شرح اللمع/١٤٥، معاني الأخفش ١/٢٤١، شرح المفصل ٢/٨٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٣٥، المحرر ٤/١٢٣، وانظر الطبري ٥/١٠٢، روح المعاني ٥/٧٤، زاد المسير ٢/١٢٥، التذكرة في القراءات الثمان/٣٠٧. وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٢) سورة الفاتحة ١/٧.

أمرين: الجنسية، والوقوع بين الضدين، والثاني[١] مفقودٌ هنا؛ ولهذا لم يُقْرَأ بالخفض[٢] صفةً للمؤمنين إلا خارجَ السَّبع[٣]؛ لأنه لا وجه لها إلّا الوصف[٤]، وقرئ[٥] ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[٦] بالجر[٧] صفة على اللفظ،

(١) الثاني صريح في أن العلة مجموع الأمرين هنا فيكون كل واحد جزء علة.

(٢) قراءة الخفض عن الأعمش وأبي حيوة «غيرِ...»، والجر على البدل من المؤمنين، أو هو وصف لهم. وانظر المراجع التالية: البحر ٣/٣٣٠، الكشاف ١/٤١٨، القرطبي ٥/٣٤٣، البيان ١/٢٦٤، شرح المفصل ٢/٨٩، الرازي ١١/٧، معاني الفراء ١/٢٨٤، حاشية الجمل ١/٤١٥، معاني الزجاج ٢/ ٩٣، مشكل إعراب القرآن ١/٢٠٢، حاشية الشهاب ٣/١٦٨، المحرر ٤/١٨٥، فتح القدير ١/ ٥٠٣، تحفة الأقران/١٠٢، وفي إعراب النحاس ١/٤٤٧: «محمد بن يزيد يقول: هو بدل لأنه نكرة، والأول معرفة». وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٣) في حاشية الدماميني/٣١٢: «في بعض النسخ بهاء التأنيث، والمعنى إلا خارج قراءة الأئمة السبعة بحذف المضاف، وجعل السبعة صفة للأئمة».

(٤) وخُرِّجت على البدل من المؤمنين كما رأيت.

(٥) من هنا إلى آخر النص: على أنه إبدال من المحل... سقط من م١/٤٦ ب.

(٦) الآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة الأعراف ٧/٥٩.

(٧) قرأ الكسائي وأبو جعفر والمطوعي وابن محيصن بخلاف عنه وابن وثاب والأعمش «من إلهٍ غيرِه» بالجر على انه بدل من «إله»، أو نعت له على اللفظ. وانظر المراجع التالية: البحر ٤/٣٢٠، الطبري ٨/٢١٣، مجمع البيان ٨/٨٥، النشر ٢/٢٧٠، التيسير/١١٠، الإتحاف/٢٢٦، ٢٥٧، القرطبي ٧/٢٣٣، شرح الشاطبية/٢٠٥، البيان ١/٣٦٧، إعراب النحاس ١/٦٢١، غرائب القرآن ٨/١٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٣، معاني الفراء ١/٣٨٢، الشهاب - البيضاوي ٤/١٧٨، الكشاف ١/ ٥٥٢، السبعة/٢٨٤، المكرر/٤٤، الكافي/٩٦، العكبري ١/٥٧٦، العنوان/٩٦، حجة القراءات/ ٢٨٦، المبسوط/٢١٠، التبصرة/٥١١، معاني الزجاج ٢/٣٤٨، التبيان ٤/٤٣٤، الحجة لابن خالويه/١٥٧، إعراب الحديث/٢٨، ٦٩، وانظر معاني الفراء ١/٤٧٠، المحرر ٥/٥٤٤، مغني اللبيب/٢١٠ - ٢١١، أصول ابن السراج ١/٩٤، الرازي ١٤/١٤٧، الإنصاف ١/٢٣١، ٢/٦٨٩، روح المعاني ٨/١٥٠، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٨٩، زاد المسير ٣/٢٢٠، تحفة الأقران/١٠٤، التذكرة في القراءات الثمان ٢/٣٤٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

وبالرفع[(١)] على الموضع، وبالنصب[(٢)] على الاستثناء، وهي شاذة[(٣)]، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل:[(٤)] «لا إله إلا اللهُ». وانتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد

---

(١) قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة «مالكم من إلهٍ غيرُه» بالرفع على أنه بدل من «إله»، أو نعت ، إذ «مِن» زائدة، وإله: مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً. وانظر المراجع التالية: البحر ٣٢٠/٤، الطبري ٢٥١/٨، القرطبي ٢٣٣/٧، إعراب النحاس ٦٢١/١، الكشف عن وجوه القراءات ٤٦٧/١، غرائب القرآن ١٥٣/٨، مشكل إعراب القرآن ٣٢٢/٢، الرازي ١٤٧/١٤، معاني الزجاج ٢/ ٣٤٨، البيان ٣٦٧/١، معاني الفراء ٣٨٢/١ و٤٧٠ ، حاشية الشهاب ١٧٨/٤، التبصرة/ ٥١١، التبيان ٣٤٣/٤، الحجة لابن خالويه/١٥٧، المحرر ٥٤٤/٥، إعراب الحديث/٢٨، ٦٩، الكشاف ٥٥٢/١، المبسوط/٢١٠، مغني اللبيب/٢١٠ - ٢١١، روح المعاني ١٥٠/٨، تحفة الأقران/١٠٤، إعراب القراءات السبع وعللها ١٨٩/١، التذكرة في القراءات الثمان/٣٤٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٢) قرأ عيسى بن عمر وابن محيصن والكسائي «مالكم من إلهٍ غيرَه» بالنصب على الاستثناء، وذهب ابن خالويه إلى أنها لغة تميم.
قال الفراء: «وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت «غير» في معنى «إلا» نصبوها، تَمَّ الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ماجاءني غيرَك، وماأتاني أحد غيرَك».
وقال الزجاج: «وأجاز بعضهم النصب في «غير»، وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن لأنه لم يُقرأ به....» كذا !!.
وانظر المراجع التالية: البحر ٣٢٠/٤، مختصر ابن خالويه/٤٤، الكشاف ٥٥٢/١، معاني الفراء ٣٨٢/١، إعراب النحاس ٦٢١/١، العكبري ٥٧٧/١، الرازي ١٤٧/١٤، القرطبي ٢٣٣/٧، الإتحاف/٢٢٦، الشهاب ـ البيضاوي ١٧٨/٤، المحرر ٥٤٤/٥، تحفة الأقران/١٠٤، معاني الزجاج ٣٤٨/٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) ووجه شذوذها عند المصنف أن الكلام تام غير موجب.

(٤) فإن لفظ «الله» بدل من محل «لا» مع اسمها، وأنها في محل رفع. ومثله في الآية/٣٥ من سورة الصّافّات. والمثال غير مثبت في م/١، وسقط بعض غير والفاء من م/٥.

«إلّا» عندهم، واختاره ابن[١] عصفور، وعلى الحالية[٢] عند الفارسي، واختاره ابن مالك[٣]، وعلى التشبيه بظرف[٤] المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذِش[٥].

ويجوز بناؤها[٦] على الفتح إذا أضيفت لمبنيّ[٧]،

---

(١) في المقرب ٧٢/١: «وأما الاسم الواقع بعد «غير» فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً، ويكون حكم «غير» في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد «إلا» في جميع ما تقدم ذكره».
وفي الهمع ٢٧٨/٣: «... والناصب له كونه جاء فَضْلَةً بعد تمام الكلام، وذلك موجود في غير».

(٢) الهمع ٢٧٨/٣: «والثالث وعليه الفارسي أنها منصوبة به على الحال، وفيها معنى الاستثناء».
وفي قولنا: قام القوم غير زيد، المعنى أنهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه، انظر دماميني/٣١٢، وانظر الأزهية/١٨٩ - ١٩٠، وفي الإيضاح العضدي/٢٠٩ غير هذا قال: «وحكم غير إذا وقعت في الاستثناء أن تُعْرَب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلاّ، تقول: أتاني القوم غيرَ زيد، فتنصب غيراً نصبك الاسم الذي يقع بعد إلا في قولك. جاءني القوم إلا زيداً....».

(٣) ما ذهب إليه ابن مالك هو النصب في «غير» فهي تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» انظر شرح الكافية الشافية/٧١٤ - ٧١٥، والتسهيل/١٠٦.

(٤) لمشاركته إياها في الإبهام. وفي الهمع ٢٧٨/٣ «الثاني، وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق».

(٥) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، جاء مقيداً بفتح الذال في بغية الوعاة، وصَرَّح أصحاب الحواشي والقاموس أنه بالكسر.
كان عالماً متقناً لعلوم العربية، حسن الخطّ، مشاركاً في الحديث، عالماً بأسماء رجاله، كان ديِّناً فاضلاً زاهداً، صَنَّف شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج... وله غيرها.
مولده /٤٤٤هـ، ووفاته بغرناطة عام ٥٢٨هـ. انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢ - ١٤٣.

(٦) أجاز الفراء بناء «غير» في الاستثناء مطلقاً، انظر شرح الكافية ٢٤٦/١، وناقش الخلاف ابن الأنباري في الإنصاف/المسألة: ٣٨.
وفي ص/٢٨٧ نذكر أن الكوفيين يجيزون بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيف إلى متمكن أو غير متمكن نحو: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد.
وذهب البصريون إلى أنه يجوز فيه البناء إذا أضيف إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيف إلى متمكن فإنه ليس فيه إلا الإعراب.

(٧) كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير «إلى مبني».

كقوله[١] :

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أو قالِ

وقولِه: [٢]

لُذْ بقيسٍ حين يأبى غيرَه تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَه

---

(١) نسب البيت إلى عِدَّة شعراء، منهم أبو قيس بن الأسلت، ونسبه الزمخشري إلى أبي قيس بن رفاعة، ونقله عنه السيوطي، وتعقبه البغدادي.

وفي البيت رواية «غيرُ» بالرفع، وأَنْ هتفت، بدلاً من نطقت.

والبيت في وصف الناقة، والشُّرب: مفعول به، وغيرَ: فاعل لم يمنع، وهو مبنيٌّ على الفتح، ونطقت: صوتت وصدحت، وفي غصون: على غصون. والأوقال: الحجارة، والمراد هنا ما يبس من هذه الغصون.

ومعنى البيت: أنّ الناقة ما منعها من الشُّرب إلا صوت الحمامة، فنفرت، ومراده أنها شديدة يخامرها فزع وذعر لحدَّة نفسها، وذلك محمود فيها.

والشاهد في البيت أن «غير» بُنيت على الفتح جوازاً، لأنها أضيفت إلى مبني مع أنها فاعل، والمبني هنا حرف، وهو «أَنْ»، وأبو قيس بن الأسلت ينتهي نسبه إلى الأوس، وهو شاعر جاهلي، وذكر أن اسمه صيفي، وقيل الحارث، وقيل غير ذلك، واختلف في إسلامه.

انظر شرح البغدادي ٣٩٥/٣، وشرح السيوطي ٤٥٨/١، وسيبويه ٣٦٩/١، والخزانة ٤٥/٢، ٣/ ١٤٤، ١٥٢، والهمع ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٨٠/٣، ١٣٥/٨، وأمالي الشجري ٢٦/١، ٢/ ٢٦٤، وشرح التصريح ١٥/١، وشرح الكافية ٢٤٦/١، وشرح الكافية الشافية/٩٢٢، والإنصاف ٢٨٧/١، ٢٩٠، واللسان والتاج/وقل.

(٢) البيت قائله مجهول.

وفيه رواية ينأى بدلاً من يأبى. وأشير إلى هذا في م٤/٧٣أ ولُذْ: أَمْرٌ من لاذ يلوذ، أي: تحصَّن بقيس، تُلْفِهِ: تجده، وهو جواب الأمر «لُذْ». خيره: مفعول «مفيضاً».

والشاهد في البيت «غيره»، فهو فاعل «يأبى»، ومع ذلك جاء مفتوح الراء، وهو مبني لإضافته إلى مبني وهو الضمير. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٥٨/١.

وذلك[١] في البيت الأول أقوى[٢] ؛ لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمُّن «غير» معنى[٣] «إلّا».

* * *

(١) أي البناء.

(٢) أي أقوى مما هي عليه في البيت الثاني هذا.

(٣) المعنى: في البيت السابق: لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت...، وتضمُّن معنى الحرف من مقتضيات البناء، وهو غير موجود في البيت الثاني؛ إذ لا يصح فيه مثل هذا التقدير.

تنبيهان

الأول: من مُشْكِل التراكيب التي وقعت بها كلمةُ «غير» قولُ الحَكَمي[١]:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ　　يَنْقَضي بالهمِّ والحَزَنِ

وفيهَ ثلاثة أعاريب[٢]:

أحدها: أن «غيراً[٣]» مبتدأٌ[٤] لا خبرَ له[٥]، بل لِما أُضيف إليه مرفوعٌ يغني عن الخبر؛ وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده[٦] مخفوض لفظاً[٧]، وهو في

---

(١) البيت لأبي نواس، وبعده بيت آخر ذكره البغدادي:

إنما يرجو الحياة فتىً　　عاش في أَمْنٍ من المِحَنِ

وليس في ديوانه.

وأبو نواس: هو أبو علي الحسن بن هاني بن عبد الأول بن الصباح الحكمي، نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة، وهي قبيلة كبيرة، منها الجراح بن عبد الله الحكمي أمير خراسان، وكان جَدّ أبي نواس من مواليه، وقيل له أبو نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه، مولده بالبصرة سنة ١٤٥. ووفاته ببغداد سنة ١٩٥هـ. ونشأ بالبصرة وخرج إلى الكوفة. انظر الخزانة ١/١٦٨.

وانظر شرح البغدادي ٣/٤، وشرح ابن عقيل ١/١٩١، والخزانة ١/١٦٧، وأمالي الشجري ١/٣٢، والعيني ١/٥١٣، وتذكرة النحاة /١٧١، ٣٦٦، ٤٥٠، وهمع الهوامع ٢/٣١٢، شرح الأشموني ١/١٤٧، والأشباه والنظائر ٣/٢٢٩، ٤٣٣، أمالي ابن الحاجب ٣/١٢١، وشرح الكافية ١/٨٧.

(٢) كذا في المخطوطات، وقد أشار إلى هذا السيوطي في ١/١٧١، فقال: «في نسخة أعاريب»، وجاء في المطبوع: ثلاثة أوجه.

(٣) كذا في م٢/٢٧ب وم٤/٧٣أ، وفي م١/٤٧ «أن غير مبتدأ» ومثله في المطبوع.

(٤) الإعراب مثبت في أمالي الشجري ١/٣٢.

(٥) قال ابن الشجري: «.... واستغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك: أقائم أخواك، وما مضروب غلاماك، عن خبر؛ من حيث سَدَّ الاسم المرفوع بهما مَسَدَّ الخبر...».

(٦) وهو قوله: «مأسوف».

(٧) بإضافة «غير» إليه.

قوة المرفوع[١] بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحباً للهمِّ والحَزَن، فهو نظير «ما مضروب الزيدان»، والنائبُ عن الفاعل[٢] الظرفُ، قاله[٣] ابن الشجري، وتبعه[٤] ابن مالك.

والثاني[٥]: أن «غيراً»[٦] خبر[٧] مُقَدَّم، والأصل: زَمَنٌ ينقضي بالهم والحَزَن

---

(١) فحركة الرفع التي على «غير» هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة، من حيث هو مبتدأ جُعِلَت على «غير» بطريق العارية، كما مَرّ في «غير» الاستثنائية انظر دماميني/٣١٣.

(٢) مأسوف: اسم مفعول يعمل عمل ما اشتق منه، وهو الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، فهو بحاجة إلى نائب عن الفاعل، وهو هنا قوله: على زمنٍ.

(٣) انظر الأمالي ٣٢/١. وقد نقلت قبل قليل بعض هذا النص.

(٤) في التسهيل /٤٤ باب المبتدأ «وأُجري في ذلك: غير قائم، ونحوه مجرى: ما قائم».

قال الدماميني في ص/٣١٣: «وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملاً وصَرّح بأن الثاني أحسن».

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/٤: «وقد تبع ابن مالك ابن الشجري، وقال في باب المبتدأ من شرح التسهيل: «إذا قصد النفي بغير يضاف إلى الوصف، ويجعل غير مبتدأ، ويرفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح. ويسد مَسَدَّ الخبر، وعلى ذلك وَجّه ابن الشجري قول الشاعر: غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن».

وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٠٨/١: «وأُجري في ذلك: غير قائم ونحوه مجرى ما قائم، فتقول: غير قائم الزيدان، فيسد الزيدان مسد خبر غير، وهو مرفوع بقائم إجراء لغير قائم مجرى: ما قائم، ومنه قوله:

غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطّرِحِ اللهـ ... ـو ولا تغترِرْ بعارضِ سِلْمِ

فعِداك: مرفوع بـ «لاهٍ»، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير».

(٥) من الأعاريب في هذا البيت.

(٦) كذا في م٤٧/١أ وم٧٣/٣أ وفي بقية المخطوطات والمطبوع «غير».

(٧) النص مثبت في الخزانة ١٦٧/١، وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان/٤٠٥، وشرح شواهد للبغدادي ٥/٤، وقد نقل النص عن أبي حيان من شرح التسهيل.

غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قُدِّمتْ «غيرٌ» وما بعدها، ثم حُذِف «زَمَنٌ» دون صفته، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور، فأُتيَ بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب[(١)] [(٢)] .

فإن قيل: فيه حَذْفُ الموصوف مع أنّ الصفة غيرُ مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع[(٣)] ، قلنا[(٤)]: في النثرِ، وهذا شعرٌ، فيجوز فيه، كقوله[(٥)] :

أنا ابنُ جَلَا [وطَلّاعِ الثنايا　　متى أَضَعِ العمامة تعرفوني]

---

(١) الأمالي ٣/١٢١، ١٢٢ قال ابن الحاجب: «الثالث: إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بُدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ، لأنه في معنى مغاير، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ، فلا يصح أن يكون خبراً فتبين إشكال إعرابه، وأولى ما يقال بأنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكان التقدير: زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسَّف عليه.
فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر، فصارت العبارة فيه كذلك، وهو وجه حسن، ولا بُعْدَ في مثل ذلك....».
وتعقب أبو حيان ابن جني بعد نقل هذا الوجه في شرح التسهيل فقال: «وهذا التخريج بعيدٌ متكلَّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتكلَّفة التي لا يكاد يلحظها العرب...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥.

(٢) وتبعهما أيضاً ابن النحاس، وابن مكتوم، ونقل كلامهما السيوطي في الأشباه والنظائر، وتبعهما الرضي في باب المبتدأ، وانظر شرح الكافية ١/٨٧، والأشباه والنظائر ٣/٢٩٩.

(٣) لأن الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور بمن أوفي. دماميني /٣٢٤.
وفي حاشية الدسوقي ١/١٧٢: «وهو: أي حذف الموصوف في مثل هذا، أي إذا كانت الصفة جملة، والموصوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو بفي ممتنع، أي: لأن الموصوف هنا ليس بعض اسم مجرور بمن أوفي حتى يصح حذف الموصوف بالجملة مع بقاء الصفة».

(٤) أي هذا الذي ذُكِر في الامتناع عند فقد الشرط إنما يكون في النثر، وهذا الذي وقع إنما هو في شعر، وذلك جائز فيه.

(٥) المثبت في المخطوطات الأولى والثانية والخامسة هو «أنا ابن جَلا» ومثله عند الدماميني، وفي م٤/ ٧٣ ب وضع صدر البيت. وكذلك جاء في طبعة مبارك وزميله، وكذا جاء عند الشيخ محمد محيي الدين.

أي: أنا ابن رجل جَلَا الأمور.

وقوله: (١)

تَرْمي بكَفَّيْ كان مِن أَرْمَى البَشَرْ

أي: بكفَّيْ رجلٍ كان.

والثالث(٢): أنه(٣) خبر لمحذوف(٤)، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول

= والبيت مطلع قصيدة لسُحَيْم بن وَثِيل الرياحي.

والشاهد فيه أن أصله: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا، فحذف الموصوف وهو «رجل» لضرورة الشعر، وهذا واحد من أقوال أربعة فيه، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل.

وسُحَيْم: مُصَغّر أَسْحَمْ، ووثيل: بفتح الواو وكسر المثلثة، وهو شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام، ووهو في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام عند الجمحي، وليس في آبائه اسم «جلا».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٦/٤، وشرح السيوطي ٤٥٩/١، والكامل/١٩٢، ٣٣٣، ٣٣٧، وأوضح المسالك ١٤٩/٣، والخزانة ١٢٣/١، والعيني ١٩٣/١، و٣٥٦/٤، وهمع الهوامع ١/ ٩٨، شرح المفصل ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، واللسان/جلا، والأصمعيات/٣، والاشتقاق ٢٢٤، ٣١٤، وأمالي القالي ٢٤٦/١.

(١) الرجز مجهول قائله، وقبله:

مـالكَ عنـدي غيـر سَوْطٍ وحَجَـرْ
وغَيْــــرُ كَبْـدَاءَ شديـدة الـوتـرْ

والكَبْداء: القوس التي يملأ الكفَّ مقبضُها، وترمي: فيه رواية أخرى: جادت، أي صارت جيدة.

والشاهد فيه: أن أصله: بكفَّيْ رَجُلٍ كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف المضاف إليه لضرورة الشعر.

انظر شرح البغدادي ٣١٢/٢، والإنصاف/١١٤ ـ ١١٥، وأمالي الشجري ١٤٩/٢، وشرح المفصل ٥٩/٣، ٦٢، شرح الشواهد للسيوطي/٤٦١.

(٢) الثالث من تخريجات بيت أبي نواس.

(٣) أي: غير.

(٤) في الخزانة ١٦٧/١: «والثالث ـ وهو لابن الخشاب ـ أن «غير» خبر لأنا محذوفاً...».

كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن[١] الخشّاب، وهو ظاهر التعسُّف[٢].

التنبيه الثاني: من أبيات[٣] المعاني[٤] قول حَسّان رضي الله عنه[٥]:

أتانا فلم نَعْدِلْ سواه بغيره ... نبيٌّ بَدَا في ظلمة الليل هادياً

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد... بن الخشاب. كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وقد وضعوه في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة. وكان كثير المزاح واللعب، طيب الأخلاق، صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني ولم يتمه، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح، والرد على الحريري في مقاماته، ولادته عام ٤٩٢ ووفاته سنة ٥٦٧ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٩ - ٣١، ومقدمة المرتجل/٥ وما بعدها.

(٢) أي جعل «مأسوف» مصدراً، وهو قليل.
قال الدماميني: «أي الأخذ على غير الطريق من جهة جعل «مأسوف» مصدراً وهو قليل، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله، ولا تعسّف حينئذٍ؛ إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرينة، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع أيضاً كزيد عَدْل وعمرو صَوْمٌ، وإن لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدراً فهذا الإعراب غير مقبول البتة والله أعلم» انظر ص/٣١٤.
وتعقبه الشمني بعد نقل النص فقال: «مراده بالتعسف كثرة الاعتبار، ومخالفة الظاهر، كحذف المبتدأ فيما نحن فيه، وجعل مأسوف مصدراً ثم جعله بمعنى اسم الفاعل، وكثيراً ما يستعمل التعسف في ذلك» انظر ص/٣١٤ وحاشية الدسوقي ١/١٧٢.
وقال الأمير في حاشية ١/٣٨ «الحق كما أفاده الشارح [أي الدماميني] أن لا تعسُّف فيه».

(٣) في م٤/٧٣ب «من أبيات مشكل المعاني» وفي طبعة الشيخ محمد/١٦٠ «من مشكل أبيات المعاني».

(٤) قال «أبيات المعاني» لأن المشكل في بيت أبي نواس في إعرابه، والإشكال في بيت حسان في معناه، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٣ - ١٤.

(٥) البيت في مدح الرسول ﷺ. وقد ذكر هذا البيت الأخفش في كتاب «أبيات المعاني»، وقال فيه: إن الإشكال نشأ من تَوهُّم اتحاد مرجع الضميرين في سواه وبغيره، وزال هذا الإشكال باختلاف =

فيقال: سواه هو غيره، فكأنه قال: لم نَعْدِل غيرَه[١] بغيره.

والجواب: أن الهاء في «بغيره» للسّوى[٢]، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السّوى، وغير سواه[٣] هو نفسه عليه الصلاة والسلام فالمعنى: فلم نعدل سواه به[٤].

* * *

= المرجع قال: «وذلك أن سوى النبي ﷺ هو غيره فقال: لم نعدل سواه بغير سواه، فغير السوى هو النبي ﷺ» وتبعه الفارسي في الحجة، وذهب ابن دريد إلى أن سوى الشيء نفسه وعينه لا بمعنى «غير»، ويقال: هذا سوى فلان، أي: فلان نفسه. وأنشد بيت حسان هذا.
وذهبوا إلى أن الهاء في «غيره» مردودة على «سواه»، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السّوى، وغير السّوى هو النبي ﷺ، فالمعنى: لم نعدل به سواه. ونقل البغدادي من تذكرة أبي حيان جعل «غير» زائدة.
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٣/٤ ، وشرح السيوطي ٤٦١/١، وحجة الفارسي ٢٤٩/١.
والبيت غير مثبت في ديوان حسان، ولم أجد ما نقله البغدادي من تذكرة أبي حيان في المطبوع منها.

(١) وهو مشكل، بل لا يفيد هذا معنى مقبولاً.

(٢) وعلى هذا اختلف مرجع الضميرين، فالضمير في «سواه» يعود على ما تقدم، والضمير في «بغيره» يعود إلى «سواه».

(٣) كذا في المخطوطات، ومثله عند الدماميني، وطبعة مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محيي الدين «غير السّوى»، وقد أشار إلى هذا الخلاف.

(٤) قال الدماميني في ص/٣١٥: «ويظهر لي وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين، وهو أن يقال: المراد بالسّوى العدل والإنصاف لا معنى «غير»، وهو أمر ثابت في اللغة، صرح به الجوهري وغيره، فالمعنى حينئذٍ لم يعدل عَدْله شيءٌ غيره، ولا خيار عليه، والله الموفق للصواب» ونقله عنه الدسوقي في ١٧٢/١.
قلت: ذكر مثل هذا الأخفش في معنى «سوى»، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٢٥٣/٦.

حرف الفاء

٥٦ ـ الفاء المفردة

الفاء المفردة: حرف مُهْمَل[(١)]، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها[(٢)] ناصبة في نحو: «ما تأتينا فَتُحَدِّثَنا»، وللمبرد[(٣)] في قوله: «إنها[(٤)] خافضة». في نحو[(٥)]:

فمِثْلِك حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ [فَأَلْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ]

---

(١) أي لا يعمل شيئاً.

(٢) أي: ناصبة بنفسها للفعل المضارع، وقد ذهب إلى هذا أبو عمر الجرمي، قال: «لأنها خرجت عن باب العطف» وإليه ذهب بعض الكوفيين. انظر الإنصاف/٥٥٧ ـ ٥٥٨.
وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ٨٤/٣ «... والنصب بأَنْ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا بالواو الآتي ذكرها، هذا قول البصريين، وقال الفراء وبعض الكوفيين: النصب بالخلاف، وقال الكسائي وأصحابه والجرمي: بالفاء والواو...».

(٣) في رصف المباني/٣٨٧ «واعلم أن من النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه «فاء رُبَّ»، وهي التي يقع بعدها الخفض في مثل قول الشاعر....» وانظر همع الهوامع ٢٢٢/٤ والجنى الداني/٦١.
وفي شرح الشواهد للبغدادي ٢٠/٤ ذهب إلى أن ما ذكره ابن هشام وهم منه، وأن المبرِّد لم يذهب إلى هذا، وإنما قال في «واو رب» إنها الجارة لا «رُبّ» المقدرة.
وفي المقتضب ٣١٩/٢ «فهي [أي الباء] والواو تدخلان على كل مُقْسَمٍ به، لأن الواو في معنى الباء...، لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما جميعاً من الشفة، فلذلك أُبْدِلَت منها كما أبدلت من رُبّ في قوله:
«وبلدٍ ليس بها أنيس»؛ لأنها لما أُبْدِلِتْ من الباء دخلت على رُبّ....»، وانظر ٣٤٧/٢.

(٤) في ٧٣/٣٣ «جارّة».

(٥) البيت لامرئ القيس، وفي المخطوطات أثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وقد تقدم شرح هذا البيت في باب «رُبّ»، وقد ذكره المصنّف مرة أخرى هنا ليبيّن أن المبرد ذهب إلى أن الفاء جارّة، وقد رأيت توهيم البغدادي له.

=

فيمن جَرَّ «مثلًا»، والمعطوفَ[١] ، والصحيحُ أن النصب بأن مضمرةً كما سيأتي[٢] ، وأن الجَرَّ بِرُبَّ مضمرةً كما مَرَّ[٣] .

وتَرِدُ[٤] على ثلاثة أوجه:

- **أَحَدُها**: أن تكون عاطفةً، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب[٥] ، وهو نوعان: معنوي[٦] كما في «قام زيدٌ فعمروٌ»[٧] ،

= قال ابن مالك في التسهيل/١٤٨ «وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو خلافاً للمبرد ومن وافقه». وقال الرماني: «والوجه عند البصريين أن «رُبّ» ههنا مضمرة وهي العاملة لا الفاء...»انظر معاني الحروف/٤٦ وانظر رصف المباني/٣٨٧ فقد ذهب إلى أن الفاء هنا سببية عاطفة جملة على جملة، و«رُبَّ» مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو، فلا ينبغي أن تجعلَ «فاءَ رُبّ» لأنها ليست بمعناها، فلا معنى لنسبيتها إليها.

وانظر جواهر الأدب/٦٣ ـ ٦٤.

(١) أي «ومُرْضِع».

(٢) في م ٧٤/٣ «كما مَرّ»، وهو وهم من الناسخ، إذ لم يأت بعدُ حديثه عن النصب، فقد ذكره في الباب الخامس في إعراب الفعل.

(٣) تقدَّم هذا في باب «رُبَّ».

(٤) أي الفاء.

(٥) انظر المقتضب ١/١٠ و١٤/٢، وسيبويه ٣٠٤/٢، والشهاب ٥٠/٧، ورصف المباني /٣٧٦، وفي حاشية الأمير ١٣٩/١: «وتفيده سواء كانت حرف عطف أولا»، وما ذكره المصنف في الترتيب مأخوذ من الجنى الداني/٦٣ ـ ٦٤.

(٦) قال المرادي: «والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها لاحقاً مُتّصلاً بلا مهلة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾، سورة الانفطار/٧. انظر الجنى الداني/٦٣ ـ ٦٤.

(٧) قيام عمرو واقع بعد قيام زيد في الواقع، ويسمونه بالرُّتبي.

وذِكْري[١]، وهو عَطْفُ مُفَصَّلٍ[٢] على مُجْمَل نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[٣]، ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٤]، ونحو[٥] ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ الآية[٦]، ونحو[٧] «توضَّأ فَغَسَلَ وجهَهُ ويَدَيْه ومَسَحَ رأسَهُ ورجليه»[٨].

---

(١) وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ والذِّكْر، لا أن المعنيين تَرتَّبا في الوقوع بحسب نفس الأمر. انظر الدماميني/٣١٤، وحاشية الأمير١/٣٩، وحاشية الدسوقي/١٧٢، وذكر المرادي في الجنى الداني/٦٤ أنهم يسمونه ترتيباً لفظياً، وكذا سماه المالقي في الرصف/٣٧٧.

(٢) وإنما كان هذا من الترتيب الذكري لأن الأصل أن المُفَصَّل إنما يُذْكَرُ بعد المجمل.

(٣) تتمة الآية ﴿... وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة البقرة ٣٦/٢ فقد فَصَّل «أزلهما» بقوله: «أخرجهما».

(٤) الآية: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ ۚ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ سورة النساء ١٥٣/٤

قوله تعالى: ﴿أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ مجمل، وتفصيله: فقالوا أَرِنا الله جهرةً....

(٥) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾. سورة هود ٤٥/١١

نادى: مُجْمَل، والمُفَصَّل المعطوف عليه: فقال رَبِّ..

(٦) قوله:« الآية» ليس في م٢/٢٨أ.

(٧) جاء الحديث بروايات مختلفة وانظر «كتاب الوضوء» في فتح الباري ١/٢٠٤ وما بعده.
وفي صحيح مسلم ج٣/٩٩ وما بعدها «كتاب الطهارة» وانظر فيه ص/١١٠. والشاهد في الحديث العطف بالفاء التي تقتضي الترتيب مع التعقيب.

(٨) أي: وغسل رجليه.

وقال الفراء[(١)(٢)] : «لا تفيد الترتيب مطلقاً». وهذا مع قوله:[(٣)] «إن الواو تفيد الترتيب» غريب.

واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[(٤)] وأُجيب[(٥)] بأن المعنى أَرَدْنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري.

وقال الجَرْميّ[(٦)] : «لاتفيد الفاء الترتيبَ في البقاع، ولا في الأمطار، بدليل

---

(١) في الجنى الداني/٦٢ «وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ الأعراف/٤، والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك...»، وتعقب المرادي الفراء فردّ ما ذهب إليه. وانظر معاني الفراء ٣٧١/١، وذكر مثل هذا المالقي في رصف المباني /٣٧٧ منسوباً إلى الكوفيين في أن الترتيب لا يلزم بها، ثم ذكر أن هذا مؤول عند البصريين.

(٢) في المطبوع «إنها...» وهو غير مثبت في المخطوطات، ولم يُشِرْ إلى هذا مبارك وزميله، وهي مثبتة في حاشيتي الأمير والدسوقي، وغير مثبتة في حاشية الدماميني.

(٣) الذي وجدته في معاني الفراء غير هذا، فقد قال في ٣٩٦/١: «فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة...»، وهذا يدل على أنه لا يقول بأن الواو تفيد الترتيب.

(٤) أول الآية: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ...﴾ سورة الأعراف ٤/٧ قال الفراء: «يُقال : إنما أتاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدّم الهلاك؟ قلتُ: لأن الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول: أعطيتني فَأَحْسَنْتَ، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله، إنما وقعا معاً، فاستجيز ذلك، وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكنا ها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت كان، وإنما جاز ذلك على شبيه بهذا المعنى...» انظر معاني القرآن ٣٧١/١، وانظر البحر ٢٦٩/٤.

(٥) هذا الجواب للمرادي في الجنى الداني ص/٦٢ - ٦٣، قال المرادي: «وأجيب بأن معنى الآية، وكم من قرية أردنا إهلاكها كقوله: «إذا أكلت فَسَمِّ الله»، وقيل الفاء في الآية عاطفة للمُفَصَّل على المجمل كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً * فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا﴾ - الواقعة/٣٥ - ٣٦» وهذا مما انفردت فيه الفاء». وانظر حاشية الشهاب ١٤٩/٤، وحاشية الأمير ١٣٩/١.

(٦) في الجنى الداني/٦٣ «وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع، كالواو. قال به الجَرْمِيّ في الأماكن والمطر خاصة، كقولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد، قال امرؤ القيس: =

قوله[١] :

[قِفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى] بين الدخولِ فَحَوْمَلِ

وقولهم[٢] : «مُطِرنا مكانَ[٣] كذا فمكانَ كذا[٤] » وإن كان وقوعُ المطرِ فيهما في وقتٍ واحد.

الأمرُ الثاني[٥] : التَّعْقيبُ[٦] ، وهو في كل شيء[٧] بِحَسَبِه، ألا ترى أنه يقال:

= بسقط اللوى بين الدخول فحومل...» وانظر الخزانة ٣٩٨/٤ وجواهر الأدب/٦٥، وفي حاشية الأمير ١٣٩/١: «قوله: وقال الجرمي: تفصيله مبيِّن لإطلاق الفراء السابق، ويصح حمل الإطلاق على الرتبي والذكري».

(١) البيت لامرئ القيس، وصدره ما أثبتُّه بين حاصرتين، وهو مطلع معلقته. وذكر الأصمعي أن الرواية: بين الدخول وحومل. والسِّقط: مثلث السين، وهو ما تساقط من الرمل...
واللِّوى: ما التوى من هذا الرمل، وسِقط اللوى: حيث يَسْتَرِقُّ الرمل، وإنما وصف المنزل به لأنهم كانوا لا ينزلون إلا في صلابة من الأرض لتكون أثبت لأوتاد الخيام، وأمكن لحفر النؤي، وإنما يكون ذلك حيث يَسْترِقُّ الرمل.
والدخول وحومل: بلدان بالشام، وقيل غير ذلك.
والشاهد فيه: ما ذهب إليه الجرمي من أن الفاء لاتفيد الترتيب في البقاع ولا الأمطار، فمراد الشاعر وقوع الفعل في تلك المواضع، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر بالفاء ترتيب لفظي.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١/٤، وشرح السيوطي ٤٦٣/١، والخزانة ٣٩٧/٤، والعيني ٤/ ٤١٤، والجنى الداني/٦٤، والكتاب ٢٩٨/٢، أوضح المسالك ٤٠/٣، رواية الأصمعي، همع الهوامع ٢٢٥/٥، شرح المفصل ١٢٨/٢، ١٥/٤، ٧٨/٩، ٨٩، ٢١/١٠. الديوان/٨.

(٢) انظر الجنى الداني/٦٣، وجواهر الأدب/٦٥.

(٣) في م ٧٤/٣أ «بمكان».

(٤) في حاشية الأمير ١٣٩/١: «فيه أن المكان لا يخرج عن البقاع، فالأَوْلَى: مطرنا على الأشجار فالزروع مثلاً».

(٥) أي: مما تفيده الفاء العاطفة.

(٦) المراد به وقوع الثاني بعد الأول، وبعقبه من غير مهملة ولا تراخ.

(٧) يشير هنا إلى ما ذكره ابن الحاجب من أن المعتبر ما يُعدُّ في العادة مرتباً من غير مهلة، فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة، وقد يقصر والعادة تقتضي العكس، وقد ذكر هذا =

«تَزَوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ لَهُ» إذا لم يكن بينهما(١) إلا مُدَّةُ الحملِ، وإن كانت مُدَّةً(٢) متطاولةً. و(٣) «دخلتُ البصرةَ فبغدادَ» إذا لم تُقِمْ(٤) في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى(٥): ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، وقيل(٦): الفاء في هذه الآية للسَّببية(٧)، وفاء السَّببيّة لا

= الدماميني في ص/٣١٧ ثم قال: «والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمانُ وقوعه عن الأول سواء استُقصر في العرفِ أولا، إنما هو بطريق المجاز، وظاهر كلام المصنِّف أن استعمالها فيما يُعَدّ بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزمن استعمالٌ حقيقي».

وفي جواهر الأدب/٦٥: «واستمرار مدة حصول المترتب وطوله لا ينافي الترتيب ولا يخرج عنه».

ونص المرادي في الجنى الداني/٦٢: «وقال بعضهم: تعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت: دخلتُ مصرَ فمكة، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن».

(١) أي بين التزوج والولادة.

(٢) كذا في المخطوطات «مدةً متطاولة»، ومُدّة: غير مثبتة في طبعة مبارك وزميله، ولم يشيرا إلى هذا، وكذا في نسخة الشيخ محمد غير مثبتة. وهي مثبتة في نسخة الدماميني، وساقطة من نسخة الأمير.

(٣) النص في الجنى الداني/٦١ - ٦٢: «وأورد السيرافي على قولهم: إن الفاء للتعقيب، قولك: «دخلتُ البصرة فالكوفة»، لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر، وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة».

(٤) بل اتصل السيرُ، ولم يقعِ اشتغال بما يُعَدُّ في العُرْف أجنبياً من السفر من هذه إلى تلك. دماميني/ ٣١٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحج ٦٣/٢٢ ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يقع مباشرة بعد نزول المطر، بل يقع بعد مهلة من الزمن وفترة فاصلة.

(٦) هذا القول لابن الحاجب في الأمالي النحوية ١/٣٩ قال: «الفاء للتعقيب من غير مُهْمَلة، وإصباح الأرض مخضرّة بعد النزول إنما يكون بعد مُهْلَة، والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يُشْترط فنياً فيها ذلك، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط الأول إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما...» فتأمل !!.

وأشار إلى هذا النقل الدماميني في حاشيته/٣١٧.

(٧) وليست للعطف، وانظر حاشية الأمير ١/١٣٩.

تستلزم التعقيب[١] ، بدليل صحة قولك: «إنْ يُسْلِمْ فهو يدخلُ الجنة»، ومَعْلُومٌ ما بينهما من المُهْلَة.

وقيل[٢] : تقع الفاءُ تارةً بمعنى «ثُمَّ»، ومنه الآية[٣] ، وقولُه تعالى[٤] : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ فالفاءات[٥] في «فخلقنا العلقة»[٦] ، وفي «فخلقنا المضغة»، وفي «فكسونا»، بمعنى «ثُمَّ»؛ لتراخي[٧] معطوفاتها، وتارةً[٨] بمعنى الواو، كقوله[٩] :

... ... بيـــن الـــدَّخُـــول فَـــحَـــوْمَـــلِ

---

(١) وذلك أن مدخولها لما قبله مدخل فيه في الجملة، وهذا مراد علماء الأدب، لا السبب التام الذي يلزم من وجوده وجود المسبب حتى يرد ما أطال به الشارح [أي: الدماميني]. انظر حاشية الأمير/١٣٩، وحاشية الدماميني/٣١٨.

(٢) هذا القول لابن مالك وآخرين، وقد ذكر هذا المرادي في الجنى الداني/ص/٦٢، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٨ - ١٢٠٩، «وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخياً إما لتقدير غيره قبله، وإما لحمل الفاء على ثم، لاشتراكهما في الترتيب، وقد يتعاقبان كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾ الحج/٥.
فعطف المضغة هنا بثم، وعطفها في سورة المؤمنين [آية ١٤] بالفاء».

(٣) أي آية الحج المتقدمة ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً...﴾.

(٤) تتمة الآية: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ سورة المؤمنون ٢٣/١٤.

(٥) في م٢/٢٨أ، وم٣/٧٤أ «فالفاء». وقوله: فالفاءات - أي: كل واحدة من الفاءات.

(٦) النص في نسخة مبارك وزميله «فخلقنا العلقة مضغة» ولم تثبت «مضغة» في المخطوطات، ولا حاشية الدماميني، وثبتت في نسخة الشيخ محمد، وكذا حاشية الأمير. وفي م٢/٢٨أ سقط قوله: «فخلقنا العلقة مضغة» واستدرك على هامشها.

(٧) أي لتراخي معطوفاتها عن المعطوف عليه.

(٨) أي تأتي الفاء تارة بمعنى «ثم» كما تقدم، وتأتي تارة بمعنى الواو للاشتراك في الحكم.

(٩) تقدم البيت قبل قليل.

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته(١) بالواو؛ لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرٍو»، وأُجيب بأن التقدير: بين(٢) مواضع الدَّخُول فمواضع حَوْمَلٍ، كما يجوز(٣) «جلستُ بين العلماء فالزهاد»، وقال بعض البغداديين: الأصلُ «ما بين»، فَحَذَفَ «ما» دون «بين»، كما عَـكَسَ ذلك من قال(٤):

يـا أَحْسَـنَ النـاسِ ما قَرْناً إلى قَدَمِ [ولا حبـالَ مُحِبٍّ واصلٍ تَـصِلُ]

---

(١) أشرت إلى هذه الرواية عنه من قبل، وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ٢١ «وقد أنكرها الأصمعي [أي الرواية بالفاء]، قال في كتاب التصحيف: تكلم الناس في قوله: «بين الدخول فحومل» قال أبو إسحاق الزيادي: الرواية: «بين الدخول وحومل»، ولايكون «فحومل»، لأنك لا تقول: رأيتك بين زيد فعمرو، وهذا سمعه الزيادي من الأصمعي، فسألت ابن دريد عن الراوية فحكى ما قال الأصمعي فلم يزد عليه...».

(٢) في م١/٤٧ ب «بين مواضع حومل».

(٣) لتحقق شرط إضافة «بين»، وهو أن يكون المضاف إليه دالاً على التعدد من غير ترتيب.

(٤) المذكور في المخطوطات صدره، وقد أنشده بتمامه الفراء كما أثبته، وذكر أنه أنشده هذا البيت أعرابي من بني سليم، وأنشده ابن الأنباري في كتاب الأضداد/ ٢٤١، وذكر البغدادي أنّ صدر هذا البيت جاء في قصيدة لقيس بن ذريح لكن برواية «من» في موضع «ما»، وكذا في شعر العباس بن الأحنف برواية «من»، وهو أول مقطوعة لأبي نواس برواية «مَن».
والقَرْن: الخصلة من الشعر.
والشاهد فيه قوله: ما قرن، وأن أصله: ما بين قَرْنٍ، فحذف: «ما»، ورَدّ هذا أبو حيان، وذهب إلى أنّ «ما» لا تسقط هنا، وحذف ما لا يجوز عند البصريين.
انظر الشواهد للبغدادي ٤/ ٢٤، والأضداد لابن الأنباري ص/ ٢٥١، وشرح السيوطي ١/ ٤٦٤، وذكـره الأنبـاري فـي كتاب الوقف والابتداء ١/ ٣٥٤، وانظر إشارة إلى البيت في معاني الفراء ١/ ٢٢، والخزانة ٤/ ٣٩٩، والبيت في البحر ١/ ١٢٢، والدر المصون ١/ ١٦٣، وهمع الهوامع ٥/ ٢٣٤.

أَصْلُه: ما بين قرنٍ، فحذف «[١] بيناً»، وأقام «قرناً»[٢] مقامها. ومثله: ﴿مَّا بَعُوضَةً[٣] فَمَا فَوْقَهَاۚ﴾[٤]، قال[٥]: والفاء نائبةٌ عن «إلى»[٦].

ويحتاج على هذا القول إلى[٧] أن يقال: وصَحَّت[٨] إضافة «بين» إلى الدَّخوال» لاشتماله على مواضع[٩]، أو لأن التقدير: بين[١٠] مواضع الدَّخُول.

---

(١) كذا جاء منوناً في المخطوطات وحاشية الدماميني/٣١٩، وفي طبعة مبارك وزميلة «بين» من غير تنوين، ومثله في نسخة الشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٢) في م٣/٧٤ أ «مقامهما» على تثنية.

وقال الدماميني في ص/٣١٩ «وهذه دعوى لا دليل عليها، ويجوز أن تكون «ما» زائدة، وقرناً تمييز، والمُغَيَّا محذوف أي:

يا أَحْسَنَ الناسِ قرناً وما بعده إلى قدم، أو على إسقاط الخافض، أي: من قرن إلى قدم» وانظر الخزانة ٤/٤٠٠ فقد رَدَّ هذا على الدماميني البغدادي.

(٣) في م ١/٤٧ ب «بعوضَةٌ» كذا قيدّ بالرفع إشارة إلى القراءة الثانية فيه.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٦.

(٥) قال هذا الفراء، والمصنِّف يشير هنا إلى بعض البغداديين الذين بدأ الحديث عنهم قبل قليل في حذف «بين» في البيت.

قال الفراء في معاني القرآن ١/٢٢ «... وأما الوجه الثالث ـ وهو أحبها إليَّ ـ فأن تجعل المعنى على «إن الله لايستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها...». وانظر الخزانة ٤/٣٩٩، والبحر ١/١٢٢.

(٦) انظر همع الهوامع ٥/٢٣٤، قد نقل تعقيب ابن هشام.

(٧) «إلى» سقط من م١/٤٧ ب وم٢/٢٨أ.

(٨) في م ٣/٧٤أ وم٥/٤١ أ «وصِحَّةُ».

(٩) في حاشية الأمير ١/١٤٠ «أي فيراد به الأجزاء...».

(١٠) قال الدماميني: «ولم يتَعَرَّض إلى الاعتذار عن إضافة «بين» إلى بعوضة، وقرن، على هذا القول، فتأمله» ص/٣١٩.

وكونُ الفاء للغاية[١] بمنزلة «إلى» غريب، وقد يُسْتأْنَسُ له عندي بمجيء عكسه[٢] في نحو قوله[٣]:

وأنتِ التي حَبَّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا إلـيَّ وأوطـانـي بـلادٌ سـواهـمـا

إذ المعنى: شغباً فبدا[٤]، وهما موضعان.

---

(١) في همع الهوامع ٢٣٤/٥ «وقيل: ترد للغاية بمعنى إلى ...» قال أبو حيان في البحر ١٢٢/١ «... ويقدرون الفاء بإلى، وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع...، وقال الكسائي: سمعت أعرابياً نظر إلى الهلال فقال: الحمدُ لله ما إهلالك إلى إسرارك، وحكى الفراء عن العرب: الشَّنَقُ ما خمساً فعشرين، والمعنى فيما تقدّم ما بين كذا إلى كذا... وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون...» وانظر معاني الفراء ٢٢/١ فالنص فيه: «إلى خمس وعشرين».

(٢) أي مجيء «إلى» للعطف بمنزلة الفاء.

(٣) البيت لكثير عزة، ونسب البيت إلى جميل بثينة. ورواية الديوان:

لـعـمـري لـقـد حَـسَّـنـتِ ... ...

وشَغب: ضيعة في وادي القرى كانت للزهري، وبَدَا: ضيعة تذكر مع شَغب بناحية الشام.

وفي شرح الحماسة: «يقول: إنه كما آثرها على أهله وعشيرته آثر بلادها على بلاده».

والشاهد في البيت مجيء «إلى» للترتيب كالفاء، أي: شَغْباً فبدا. ورَدّ الدماميني الترتيب في البيت، وذهب إلى أن «إلى» بمعنى «مع» وهو مذهب الكوفيين.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٨/٤، وشرح السيوطي ٤٦٤/١، والحماسة بشرح التبريزي ٣/ ١٤١، وديوان جميل /٦٢، وانظر الديوان، طبعة عالم الكتب/٢٥٩، وديوان كثير عزة/٢٠٤ «شغبي»، معجم البلدان ٥٢٣/١، همع الهوامع ٢٣٤/٥، والخزانة ١٣٦/٤.

(٤) نقل البغدادي نص المصنف في الخزانة ١٣٦/٤ ورأى أنه من القريب، ثم أعقبه برد الدماميني وهو قوله:

«بأن من حَقّ النحاة ألا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، فإنا لا نُسَلِّم إرادة الترتيب في البيت الأول، لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية كما قاله جماعة كثيرة إن لم نقل بذلك، أي: مع بدا أو مضموماً إلى بدا، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حُبِّبَ إليه أولاً بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حُبِّبَ إليه بعد ذلك =

ويدلّ على إرادة[١] الترتيب قوله بعده[٢] :

حللتِ بهذا حَلّةً ثم حَلّةً بهذا، فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لـ [٣]«إلى» لم أرَ من ذكره[٤] .

الأمر الثالث[٥] : السَّببيّة، وذلك غالب[٦] في العاطفة جملةً أو صفةً فالأول[٧] :

= لحلولها به، إذ من الجائز أن يكون حُبُّ المكانين حَصَلَ له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ثم ولو سُلّم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثُمّ لا بالفاء، وفي بعض النسخ حَلّةً بعد حَلَّةً» وانظر حاشية الدماميني/٣١٩.

(١) قوله: «إرادة» ليس في م١/٤٧ ب.

(٢) الرواية في شرح الحماسة:

وحَلّت بهذا حلّة ثم أصبحت بأخرى فطاب الواديان كلاهما

انظر ٣/١٤١. ومثله في الديوان.

(٣) كذا في م١/٤٧ ب، وم٢/٢٨أ لـ «إلى». ومثله في حاشية الدماميني/٣١٩، وحاشية الدسوقي ١/١٧٥، وحاشية الأمير ١/١٤٠، وفي طبعة مبارك وزميله «لأني» كذا، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وليس ما أثبتوه بالصواب، والتحريف بين اللفظين قريب.

(٤) ذكره الفراء في معاني القرآن/٢٢.

(٥) في م٥/٤١أ «والأمر الثاني».

والمراد بالأمر الثالث ما تفيده الفاء العاطفة، فقد ذكر من قبلُ الترتيب، ثم التعقيب، وهذا هو الثالث وهو السببية.

وفي رصف المباني /٣٧٧ «والربط والترتيب لا يفارقانها، وأما التسبيب معهما فنحو قولك: ضربتُ زيداً فبكى، وضربته فمات، فالبكاء سببه الضرب، والموت سببه الضرب».

(٦) في الجنى الداني/٦٤: «فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية نحو: قام زيد فعمر، وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالباً...»، وبقية نص ابن هشام مثبت عند المرادي، وهذا دأب ابن هشام في النقل عنه، وانظر جواهر الأدب/٦٦.

(٧) في م١/٤٧ ب (فالأولى). والمراد بالأول عطف الجملة.

نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾[1]، ونحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾[2].

والثاني[3]: نحو: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ۞ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ۞ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾[4].

وقد تجيء في ذلك لمجرَّد الترتيب[5]، نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ۞ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ﴾[6]، ونحو: ﴿لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾[7]،

---

(١) الآية: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنۡ عَدُوِّهِۦۖ فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ قَالَ هَٰذَا مِنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّهُۥ عَدُوّٞ مُّضِلّٞ مُّبِينٞ﴾ سورة القصص ١٥/٢٨، وانظر البرهان ٢٩٨/٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة البقرة ٣٧/٢ وفي الدر المصون ١٩٦/١ «فتاب عليه: عطف على ما قبله، ولابُدَّ من تقدير جملة قبلها أي: فقالها....»، وانظر البرهان ٢٩٨/٤.

(٣) أي من عطف الصفة، وقد ذكر من قبل عطف الجملة، وفي م٤٧/١ ب «والثانية»..

(٤) سورة الواقعة ٥٢/٥٦ ـ ٥٤، وقبلها: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلۡمُكَذِّبُونَ﴾ الآية/٥١.
قال الزمخشري في الكشاف: «فإن قلت: ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات؟ قلتُ: إما تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يا لهف زَيّابة للحارث الـ ـصّابح فالغانم فالآيب

كأنه قال: الذي صَبَحَ فَغَنِمَ فآبَ،وإما على ترتبُها في التفاوت من بعض الوجوه كقولك: خذ الأكمل فالأفضل، وأعمل الأحسن فالأجمل، وإما على ترتيب موصوفاتها في ذلك كقولك: رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين...»ص/٦٥ انظر الكشاف ٥٩٧/٢ في أول سورة الصافات. وقد نقل هذا ابن هشام عن الجنى الداني ص/٦٥ن فهو يجري في حديثه على نسق ما صنعه المرادي.

(٥) أي الترتيب المجرد عن السببية على قِلّة، وهذا في مقابل قوله: «غالب» في أول الأمر الثالث.

(٦) تتمة الآية الثانية: ﴿... قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ﴾ والآيتان من سورة الذاريات ٢٦/٥١ ـ ٢٧.

(٧) تتمة الآية: ﴿... فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾ سورة قٓ ٢٢/٥٠.

ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾[١]، ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾[٢].

وقال الزمخشري[٣][٤]: «للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تَدُلَّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:[٥]

يا لَهْفَ زَيابَة للحارِثِ[٦] الـ ... صَّابِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ سورة الذاريات ٢٩/٥١.

(٢) سورة الصافات ٢/٣٧ ـ ٣.

(٣) في ٢٨/٢٢أ «وقال الزمخشري: إن لها.....».

(٤) النص في الكشاف ٥٩٧/٢ وقد نقلته قبل قليل. والنص في القرطبي ٦٢/١٥ وقد نقله عن القشيري.

(٥) البيت لابن زَيَّابة ـ عمرو بن لأْي، وقيل اسمه: سلمة بن ذهل.

وهذا البيت مع بيتين آخرين وقعت جواباً لقول الحارث بن همام الشيباني:

أيا ابن زيابة إن تلقني ... لا تلقني في النَّعَم العازب

وتلقني يشتدّ بي أجرد ... مستقدم البركة كالراكب

قوله: يا لَهْفَ: كلمة يتحسّرُ بها على ما فات. وَزيّابة: اسم أُمّ الشاعر، وذهب ابن هشام إلى أن زيابة أبوه، وتعقبّه البغدادي في الخزانة، وقال «لم أره لغيره» كما تعقبَّه في شرح الشواهد أيضاً.

وقوله: للحارث: اللام للتعليل، أي: يا لهف أمي من أجل الحارث بن همام الشيباني.

والصفات المتتابعة: إنما ذكرها على سبيل الاستهزاء. والشاهد في البيت: أن الفاء في «فالغانم...» تدلُّ على ترتيب معانيها في الوجود.

وابن زَيّابة شاعر جاهلي، واسمه مختلف فيه، قيل: هو عمرو بن لأْي، أحد بني تيم اللات بن ثعلبة، وهو فارس مِجْلز، وقيل: اسمه سلمة بن ذهل.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٠/٤، والخزانة ٣٣٢/٢، والشمني ٣/٢، وحاشية الأمير ٤٠/١، وشرح السيوطي ٤٦٥/١، شرح الحماسة ٧٤/١ ـ ٧٥، والجنى الداني/٦٥، الكشاف ١٠٢/١، ٥٩٧/٢، والقرطبي ٦٢/١٥.

(٦) كذا في م٤٨/١أ، وكذا في ٧٤/٤ ب، وهي غير مثبتة في طبعة مبارك وزميله، وفي بقية المخطوطات «فالصابح».

أي: الذي صَبَحَ[١]، فَغَنِمَ، فآبَ.

والثاني[٢]: أن تدل على ترتُّبها[٣] في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خُذْ الأكملَ[٤] فالأفضلَ، واْعملِ الأَحْسَنَ فالأجملَ».

والثالث[٥]: أن تدلّ[٦] على ترتيب[٧] موصوفاتها في[٨] ذلك، نحو: «رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين» انتهى[٩].

و[١٠] البيت لابن زَيّابَةَ، يقول: يا لَهْفَ أبي[١١] على الحارث، إذ صَبَحَ[١٢] قومي بالغارة، فغنم، فآب سليماً ألّا أكون لقيتُهُ فقتلتُه؛ وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي.

---

(١) في م١/٤٨أ «صَبَّح» كذا جاء مقيّداً بالتضعيف، ومثله في القرطبي ٦٢/١٥.

(٢) من أحوال الفاء مع الصفات، ولا يزال الكلام للزمخشري، وهو في القرطبي ٦٢/١٥.

(٣) في م٤/٧٤ب وم٥/٤١أ «ترتيبها»، وكذا في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، وفي بقية المخطوطات «ترتُّبها» والمراد بالتَّرتُّب أو الترتيب: ترتُّب الصفات. وفي الجنى الداني/٦٥ «ترتُّبها».

(٤) في م٢/٢٨أ وم٥/٤١ أ «خُذ الأفضلَ فالأكملَ».

(٥) الثالث من معاني الفاء مع الصفات، والحديث للزمخشري، ومثله في القرطبي ٦٢/١٥.

(٦) أي الفاء.

(٧) في م١/٤٨أ «تَرَتُّب».

(٨) في حاشية الأمير ١٤٠/١ في ذلك: أي في بعض الوجوه، وهو الحكم المذكور».

(٩) أي انتهى نص الزمخشري، وتتمة النص في الكشاف: «فعلى هذه القوانين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة في الصفات» انظر الكشاف ٥٩٧/٢، وهو في الجنى الداني/٦٥ نقلاً عن الكشاف. وانظر النص بتمامه في القرطبي ٦٢/١٥.

(١٠) الواو ليست في المطبوع، وهي مثبتة في المخطوطات.

(١١) قال البغدادي: «... وعليه تكون الصفات على طريق الاستهزاء، ومنه تعلم أن في كلام المصنف خللاً من وجهين: أحدهما: ظنُّه أن زيّابة والده، وثانيهما: تقييد «صَبَحَ» بقوله: قومي». شرح الشواهد ٣٢/٤، وانظر الخزانة ٣٣٢/٢، وانظر شرح الحماسة ٧٤/١ ـ ٧٥، فقد ذهب أبو هلال إلى أنه أبوه، وذهب أبو محمد الأعرابي إلى أنها أمه. وانظر شرح الشمني ٢/٢.
- وفي المخطوطات «أبي» كما أثبتُّه، وعند مبارك «يا لهف أُمّي».

(١٢) في م١/٤٨أ وم٤/٧٤ ب «صَبَّح» كذا !.

(١)**والثاني من أَوْجُه**(٢) الفاء: أن تكون رابطة(٣) للجواب، وذلك حيث لا يصلح(٤) لأن يكون شرطاً(٥)، وهو منحصرٌ في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملةً اسميّةً، نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٦)، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾(٧).

---

(١) سقطت الواو من م٢٨/٢ أ.

(٢) وكان الوجه الأول من أوجه الفاء العطف.

(٣) سَمّاها المرادي في الجنى الداني/٦٦ «الفاء الجوابية»، وقال: فمعناها الربط، وتلازمها السببية، وقال بعضهم: والترتيب أيضاً، كما ذكر العاطفة، ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرين: أحدهما الشرط بـ «إنْ» وأخواتها، والثاني ما فيه معنى الشرط نحو «أمّا».
وفي ص/٦٧ «وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، لِيُعْلَمَ ارتباطه بأداة الشرط...» وانظر رصف المباني /٣٨٥، وجواهر الأدب/٦٦.

(٤) في م٢٨/٢أ: «لا تصلح لأن تكون....».

(٥) في شرح الكافية ٢٦٢/٢: «... إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رباط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح فلابُدَّ من رباطٍ بينهما، وأَوْلَى الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا في خفتها لفظاً...» والنص في حاشية الشمني ٢/٢، وانظر الدسوقي ١٧٦/١، فقد نقل عن الدماميني أنه يمكن نقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بلا، فقد جعلوه مما يجوز فيه الربط بالفاء، وتركه، كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ...﴾ سورة فاطر ١٤/٣٥.

(٦) كان الأَوْلَى بالمصنِّف أن يذكر أول الآية أيضاً ففيها وقع الجواب جملة اسمية.
قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ...﴾ سورة الأنعام ١٧/٦، وفي حاشية الأمير ١٤٠/١: «قوله: فهو على كل شيء قدير. ظاهره أن هذا الجواب، وهو جَرْي على الظاهر، وسيحقق آخر الباب الخامس أن الجواب في الحقيقة محذوف، أي: يوصلك إليه لأنه على كل شيء قدير، وذلك أن الجواب ما كان مسبباً عن الشرط، وعموم قدرته تعالى أزليّ لا يتسبب عن شيء» وانظر في آخر الباب الخامس «حذف جملة جواب الشرط».

(٧) سورة المائدة ١١٨/٥.

- **الثانية**: أن تكون[١] فعليّة كالاسمية[٢]، وهي التي فعلها[٣] جامد، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾[٤]، ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٥]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[٦]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾[٧].

الثالثة[٨]: أن يكون فعلها[٩] إنشائياً، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى

---

(١) في م٤٨/١ أ وم٧٥/٤أ «أن يكون» كذا بالياء، وجعل الضمير على هذا عائداً على الجواب، وبالتاء يكون عائداً على الجملة.

(٢) وهي الجملة التي فعلها جامد، لأن أصل الجمود للأسماء، وعدم تصرفها تصرف الأفعال، ولذا قال: فعلية كالاسمية.

(٣) في م٤٨/١أ «وهي التي يكون فعلها جامداً».

(٤) الآيتان: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ سورة الكهف ٣٩/١٨ - ٤٠.

(٥) تتمة الآية: ﴿... إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢. وفي الآية شاهد ثان وهو مجيء الجواب جملة اسمية، كالحالة الأولى: «... فهو خير لكم».

(٦) وأول الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ وَمَن يَكُنِ...﴾ سورة النساء ٣٨/٤.

(٧) الآية: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة آل عمران ٢٨/٣.

(٨) أي الجملة الجوابية الثالثة التي يجب اقترانها بالفاء.

(٩) في حاشية الشمني ٣/٢ «أي فعل الجملة الواقعة جواباً سواء كان ذلك الفعل إنشائياً بنفسه نحو: «إن كنتم تحبون الله فاتبعوني» أم بغيره نحو «إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم» فإن يأتيكم إنشائي لكونه خبراً عن استفهام...».

﴿يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[١][٢]، ونحو: [٣] ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾، ونحو: [٤] ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ فيه أمران: [٥] الاسمية والإنشاء[٦]، ونحو[٧]: «إن قام زيد فوالله لأقومَنَّ»، ونحو: «إن لم يَتُبْ زيد فيا خُسْرَه رجلًا».

و[٨] **الرابعة**[٩]: أن يكون فعلها ماضياً[١٠] لفظاً[١١] ومعنًى، إما

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ آل عمران ٣/٣١.

(٢) ﴿يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ غير مثبت في م١/٤٨أ وم٢/٢٨أ وم٣/٧٥ب.

(٣) الآية: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٥٠.

(٤) سورة الملك ٦٧/٣٠.

(٥) فيه أمران: أي أمران موجبان للاقتران بالفاء. الاسمية: لأن «من»، مبتدأ، و«يأتيكم خبر». والإنشاء: لأن «يأتيكم» خبر عن استفهام، وقد نقلتُ نصّ الشمني فيه قبل قليل.

(٦) في طبعة مبارك وزميله «والإنشائية» وكذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الدسوقي ١/ ٧٦ وحاشية الأمير ١/١٤١، وم٥/٤١ب، وما تبقى من المخطوطات فيه: «والإنشاء».

(٧) هذا وما بعده من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها إنشائي لا يتحقق إلا بالنطق بدالّه، وكذا نداء المتفجع بعده. انظر دسوقي ١/١٧٦، وانظر حاشية الأمير ١/١٤١ وفي حاشية الشمني ٢/٣ نقل هذا النص وعزاه إلى الدماميني في الشرح، وزاد «فكان من المناسب نظمها في سلك فاتبعوني، وفلا تشهد معهم، بحيث يذكر الكل في نسق واحد، ويذكر «فمن يأتيكم بماء معين» بعد الجميع، وإلا فلا معنى للفصل بها بين الأمور المتناسبة، وتعقب الشمني الدماميني، ورأى أن الآية جاءت في مَحَلّها فلا فَصْلَ.

(٨) الواو ليست مثبتة في م١/٤٨أ، ولام ٤/٧٥ ب، ولام م٥/٤١ ب.

(٩) أي الجملة الجوابية الرابعة مما يجب اقترانه بالفاء.

(١٠) أما الماضي معنى فقط فلا يحتاج للفاء لصحته شرطاً نحو: إن لم يضرب زيد لم يضرب عمرو، فهو في الحقيقة الماضي لفظاً، ومعنى لا يصح جواباً لعدم صحة تعليقه، فالجواب في الآية محذوف أي: لا يُشتغرب منه؛ لأنه قد سرق أخ له. عن الدسوقي.

(١١) انظر هذا في حاشية الأمير ١/١٤١، وحاشية الدسوقي ١/١٧٦، وفي الجنى الداني /٦٧ عرض =

حقيقةً[(١)] نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[(٢)]، ونحو[(٣)]: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ[(٤)] وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ و«قد»[(٥)] هنا مُقدَّرة.

و[(٦)] إمّا مجازاً، نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾[(٧)]، نُزِّل هذا

= لصور الماضي، وقد نقل المصنف عنه هنا، غير أن نص المرادي أحكم وأثبت، قال: «إن كان ماضياً مُتصرِّفاً مجرّداً فهو على ثلاثة أضرب:

- ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وَعْد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرو.

- وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو: «إن كان قميصه قُدّ من قبل فَصَدَقت»، و«قد» معه مُقدّرة.

- وضرب يجوز اقترانه بالفاء، ولا يجب، وهو ما كان مستقبلاً وقُصِد به وَعْدٌ أو وعيد، كقوله تعالى: «ومن جاء بالسيئة فكبّت وجوههم في النار»».

(١) هذا راجع لقوله: «ومعنى».

(٢) الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ سورة يوسف ٧٧/١٢. أي لأن سرقة الأخ ماضية في اللفظ والمعنى، لأن الواقع أنها حصلت قبل ذلك الكلام. دسوقي ١٧٦/١.

(٣) أول الآيتين: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ...﴾ سورة يوسف ٢٦/١٢ - ٢٧.

والآيتان غير مثبتتين في م٤٨/١أ. وفي م٧٥/٣ب، وم٧٥/٤أ لم يثبت قوله تعالى: «وهو من الصادقين».

(٤) قوله: «فصدقت» أي فَصِدْقُها وكَذِبُها ماض لفظاً ومعنى، ومثله: فكذبت.

(٥) أي: هي مُقدَّرةٌ هنا، واحتيج لذلك لأنه لولا هذا التقدير لصَحَّ أن يكون الجواب فعلاً لشرطه، فلا يقرن بالفاء، فقرنه بالفاء يدل على تقدير «قد»، لأجل أن لا يصح فعل لشرطه فيقرن بالفاء. انظر الدسوقي ١٧٦/١.

(٦) هذا عطف على قوله من قبلُ «حقيقة».

(٧) تتمة الآية: ﴿... هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة النمل ٩٠/٢٧.

الفعل[١] لتحقق[٢] وقوعه منزلة ما وقع[٣] .

الخامسة : أن تقترن بحرف استقبال[٤] نحو[٥] ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾[٦] ، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[٧] .

السادسة : أن تقترن[٨] بحرف له الصدر[٩] ، كقوله[١٠] :

فإن أهلِك فَذي حَنَقٍ لظاه ... عليَّ يكاد يلتهبُ التهاباً

(١) أي: إكباب الوجوه.

(٢) كونه خبراً صادقاً.

(٣) ولهذا عُبِّر عنه بالماضي، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون ٢٣/١، فقد عَبَّر عن فلاحهم بالماضي لتحقق وقوعه، مع أن بيان هذا الفلاح يكون في الآخرة وهو مستقبل، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.

(٤) بحرف استقبال له الصدر؛ لأن الجملة المصدرة بحرف له الصدارة لا تصلح لوقوعها شرطاً، فإذا دخلت الفاء جاز ذلك. انظر حاشية الدسوقي ١/١٧٦.

(٥) الآيـة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة المائدة ٥/٥٤.

(٦) في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد محيي الدين زيادة من نص الآية «يحبهم ويحبونه» وهذا غير مثبت في المخطوطات، ويبدو أنهم أخذوا بنص حاشية الأمير، فقد أثبت هذه الزيادة.

(٧) سورة آل عمران ٣/١١٥، وتتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾.

(٨) في م١/٤٨أ وم٣/٧٦أ «يقترن» بالياء.

(٩) الجملة المصدرة بحرف له الصدر لا تصلح شرطاً، فإذا دخلت الفاء جاز ذلك فيها.

(١٠) البيت من ثمانية أبيات لربيعة بن مقروم الضبي، ومطلعها:

أخوك أخوك من يدنو وترجو ... مودته وإن دُعيَ استجابا

وقد جاء في المخطوطات: ١/٤٨أ و٣/٧٦أ و٤/٧٥أ «حَنَقٍ» كما أثبته، وجاء في الثالثة والخامسة «لَهَب»، وهو كذلك في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير. =

لِمَا عرفت[(١)] من أنَّ «رُبَّ»[(٢)] مقدَّرةٌ، وأنها[(٣)] لها الصدر، وإنما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ وَٱللَّهُ﴾[(٤)] لتقدير الفعل خبراً[(٥)] لمحذوف؛ فالجملة اسمية.

= وفي المخطوطات الأولى والثالثة والرابعة «يكاد يلتهب» بالياء من تحت، وفي الباقيتين بالتاء المثناة من فوق، وأجاز ذلك الشمني بإسنادهما إلى ضمير مذكر يعود إلى اللظى لاكتسابه التذكير من الضمير المضاف إليه.

وقد جاءا كذلك في شرح السيوطي، وجاءا بالتاء من فوق في شرح البغدادي.

وقوله: فذي حَنَقٍ: أصله فرُبَّ ذي حَنَقٍ، فحذفت «رُبّ» وبقي عملها، وذو: بمعنى صاحب، والفاء معها لربط الجواب بالشرط. والحنق: الغيظ والغضب.

تكاد تلتهب: كل منهما مسند إلى ضمير مؤنث يعود إلى اللظى، فهما بالمثناة الفوقية.

ومعنى البيت: إن أَمُتْ فرُبَّ رجلٍ ذي غيظٍ وغضبٍ تكاد نار عداوته تتوقد توقداً، أنا فعلت به كذا...

والشاهد في البيت: أن جواب الشرط إذا كان مصدّراً بحرف له الصدارة وجب اقترانه بالفاء، وهو كذلك هنا، فقد جاء مصدراً برُبَّ، ثم حُذِفـ «رُبّ»، وبقي عملها، أي: إن أَهْلِكْ فرُبَّ ذي حَنَقٍ...

وربيعة بن مقروم شاعر مخضرم، شهد القادسية وجلولاء، وهو من شعراء مضر المعدودين، وعاش مئة سنة.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٤/٥٤، والخزانة ٢٠١/٤، وشرح الشواهد للسيوطي ١/ ٤٦٦، وشرح الحماسة ٥٣/٢ - ٥٤، أمالي الشجري ١٤٣/١ «تكاد عليَّ...»، العيني ٦٠٩/٣.

(١) في م٥/٤١ ب «لما علمت».

(٢) تقدم في باب «رُبّ» أنها تقدر بعد الفاء، وشاهدها بيت امرئ القيس: فَمِثْلِكِ حُبْلى...

(٣) في م٤٨/١أ وم٧٦/٣أ «وأنّ لها».

(٤) الآية/٩٥ من سورة المائدة ﴿... عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾. والآية فيها حكم قتل الصيد عمداً مع الإحرام.

(٥) قال أبو حيان: «والفاء في «فينتقم» جواب الشرط، أو الداخلة على الموصول المضمن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ، أي: فهو ينتقم الله منه» البحر ٢٢/٤، وانظر الدر المصون ٦١٢/٢.

وقد مرّ[١] أنّ «إذا» الفجائية قد تنوبُ عن[٢] الفاء، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣]، وأن الفاء قد تحذف في الضرورة[٤] كقوله[٥]:

من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   [والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان]

وعن المبرد[٦] أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

من يَفْعَلِ الخيرَ فالرحمنُ يَشْكُرُه . .   ..

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح[٧] وأنَّ منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ[٨] لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[٩] وتقدَّم تأويله.

---

(١) مَرّ هذا في باب «إذا» وخروجها عن الشرطية.

(٢) قال الأمير في ١٤١/١ «قال أبو حيان السماع بعد إنْ، وسمع بعد إذا، وربما جمع بينهما تأكيداً...».

(٣) أول الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا...﴾ سورة الروم ٣٦/٣٠.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا م٧٥/٤أ، وفي المطبوع «للضرورة».

(٥) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وقد تقدم الحديث فيه والخلاف في روايته وأقوال العلماء فيه عند الحديث عن «أمّا».

(٦) انظر المقتضب ٧٢/٢، فإنه لم يتعرض لهذا، ولم يَرُدّ الرواية الأولى. وفي حواشي المحققين ما يدل على أن المبرد لم يمنع هذا، وإنما أجازه على ضعف، انظر الحاشية (٣) في الصفحتين/٧٢ - ٧٣، وانظر بسط الخلاف في الجنى الداني/٦٩.

(٧) تقدم هذا في باب «إذا» وخروجها عن الاستقبال. وجاء عند مبارك «في النثر الصحيح» كذا! وهو تحريف.

(٨) الوصية هنا نائب عن فاعل «كُتِب»، وهو ما أثبته المصنف من قبل قال: «والجواب محذوف أي: فليُوْصِ».

(٩) سورة البقرة ١٨٠/٢ وتقدم الحديث عنها في باب «إذا» وانظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨/١. وفي الجنى الداني/٦٩ «وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار، واختلف النقل عن المبرد، فنقل عنه كمذهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها...».

وقال ابن مالك[(١)] : «يجوز في النثر نادراً، ومنه[(٢)] حديث اللُّقَطة[(٣)(٤)] : «**فإنْ جاء صاحبُها وإلا اسْتَمْتِعْ بها**»

* * *.

(١) قال ابن مالك: «.... وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره...» ثم قال: «ومن خَصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير....» انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/١٣٣ ـ ١٣٤، «البحث التاسع والأربعون: في حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط».

(٢) في م٢/٢٨أ «ومن ذلك».

(٣) في م١/٤٨ ب «اللُّقْطة» كذا بسكون القاف.

(٤) الحديث: «عن سويد بن غفلة قال: كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاةٍ، فوجدت سوطاً، فقالا لي: أَلْقِهِ، قلتُ: لا، ولكني إن وجدتُ صاحبه، وإلا استمعتُ به، فلما رجعنا حججنا فمررتُ بالمدينة، فسالت أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه فقال: وجدتُ صرّة على عهد النبي ﷺ فيها مئة دينار، فأتيتُ بها النبي ﷺ، فقال: عَرّفها حولاً، فعرّفتها حولاً، ثم أتيت فقال: عَرّفها حولاً، فعرّفتها حولاً، ثم أتيته فقال: عَرّفها حولاً، فعرفتها حولاً، ثم أتيته الرابعة فقال: اعرف عدتها ووكاءها ووعاءها، فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها».

أخرجه البخاري ـ كتاب اللقطة (٥/٩١ ـ ٩٢) من الفتح برقم (٢٤٣٧).

وتقدير الحذف في الحديث: فإن جاء صاحبها فَرُدَّها إليه، وإن لم يأت فاستمتع بها.

تنبيه

كما تربط الفاء الجواب بشرطه(١) كذلك تربط(٢) شبه الجواب بشبه(٣) الشرط، وذلك في نحو «الذي يأتيني فله درهم»، وبدخولها(٤) فُهم ماأراده المتكلّمُ من ترتُّبِ لزومِ الدِّرهَمِ على الإتيانِ، ولو لم تدخل احتمل ذلك(٥) وغيره(٦).

وهذه الفاء(٧) بمنزلة لام(٨) التوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾(٩)

(١) أي بفعل الشرط.

(٢) ذكرها المرادي في الجنى الداني ص/٧٠ في الفاء الزائدة، وهي الفاء التي تدخل على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، كالمثال الذي ذكره المصنف هنا ثم قال: «فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل الخبر مستحقاً بغيرها».

ومن هذا ترى صنيع المصنف بنص المرادي. فقد غَيَّر وبدَّل، وبقي ما أراده المرادي هو هو.

(٣) المشابهة بين خبر المبتدأ وجواب الشرط من حيث إن الجواب معلّق على الشرط، والخبر معلّق على المبتدأ المتضمن معنى الشرط، فكلّ منهما معلَّق على شيء.

(٤) أي بدخول الفاء. وسياق الحديث عن المصنِّف يدل على وجوب إثبات هذه الفاء، وهي عند المرادي زائدة، وذهب ابن مالك إلى جواز هذا وليس الوجوب.

قال ابن مالك في التسهيل/٥١ «تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد «أمّا.. وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع (مَنْ) الشرطية، أو (ما) أختها...، وعلى خبر موصول غير واقع موقع (مَنْ) الشرطية، ولا (ما) أختها...». وانظر حاشية الدسوقي/١٧٧، وانظر شواهد التوضيح/١٨٤ ـ ١٨٥، «جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ».

(٥) أي ترتب لزوم الدرهم على الإتيان.

(٦) الترتُّب وعدمه.

(٧) أي الرابطة للخبر بالمبتدأ.

(٨) وهي اللام الموطئة للقسم، إذا هي في جواب قسم محذوف مُقدَّر.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ سورة الحشر ١٢/٥٩. وقد كان يحسن من المصنف أن يذكر الآية كاملة، ففيها كلها صورة للام التوطئة.

في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القَسَم[(١)] ، وقد قرئ بالإثبات[(٢)] والحذف قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[(٣)].

(١) فاللام تبيّن ما أراده المتكلم من القسم، والفاء مثلها تبيّن ما أراده المتكلم من الترتيب.

(٢) أي بحذف الفاء وإثباتها.

(٣) تتمة الآية: ﴿...وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ سورة الشورى ٤٢/ ٣٠ القراءتان:
ـ قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر في رواية وشيبة «بما» بغير فاء.
وذلك على جعل «ما» في «وما أصابكم» موصولة مبتدأ، و«بما كسبت» خبره.
وكذلك جاءت في مصاحف المدينة والشام بغير فاء، وحذف الفاء في الشرط جائز، وهو حسن عند الأخفش لجلال من قرأ به.
ـ وقرأ الباقون من السبعة وغيرهم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع «فبما...» بالفاء، وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، وعلى هذه القراءة تكون (ما) في «ما أصابكم» شرطية، ويجوز جعلها موصولة، ودخلت الفاء في حيّز الموصول لأنه يجري مجرى الشرط. وكذلك جاءت في مصاحف أهل العراق ومكة.
قال الزجاج: «وهي في مصحف أهل المدينة: بما كسبت أيديكم، بغير فاء، وكذلك يقرأونها خلا أبا جعفر، فإنه يثبت الفاء، وهي في مصاحف أهل العراق بالفاء، وكذلك قراءتهم، وهو في العربية أَجْوَدُ؛ لأن الفاء مجازاة جواب الشرط، والمعنى: ما تُصِبْكُم من مصيبة فبما كسبت أيديكم».
وانظر هاتين القراءتين في المراجع التالية:
البحر المحيط ١/ ٣٩٨، ٧/ ٥١٨، الإتحاف/ ٣٨٣، الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٥١، القرطبي ١٦/ ٣٠، الكشاف ٣/ ٨٤، حجة القراءات/ ٦٤٢، المحرر ١٣/ ١٧٢، شرح الشاطبية/ ٢٨١، التيسير/ ١٩٥، النسر ٢/ ٣٦٧، السبعة/ ٥٨١، العكبري ٢/ ١١٣٣، مجمع البيان ٢٥/ ٥٣، التبيان ٩/ ١٦٠، فتح القدير ٤/ ٥٣٨، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨، التبصرة/ ٦٦٨، معاني الزجاج ٤/ ٣٩٩، الرازي ٢٧/ ١٧٣، غرائب القرآن ٢٥/ ٣١، المبسوط/ ٣٩٥، المكرر/ ١١٩، الكافي/ ١٦٧، العنوان/ ١٧٠، إرشاد المبتدي/ ٥٤٢، حاشية الشهاب ٧/ ٤٢٢، حاشية الجمل ٤/ ٦٥، إعراب النحاس ٢/ ٧١، ٣/ ٦١ ـ ٦٢، زاد المسير ٧/ ٢٨٨، روح المعاني ٢٥/ ٤٠، التذكرة في القراءات الثمان ٢/ ٥٤٢، البيان ٢/ ٣٤٩. وكتابي: «معجم القراءات».

الثالث[(١)] : أن تكون زائدةً دخُولها[(٢)] في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته[(٣)] سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر[(٤)] مطلقاً[(٥)]، وحكى[(٦)] : «أخوك فَوَجَدَ»، وقيَّد الفراء[(٧)] والأَعْلَم وجماعةٌ الجوازَ بكون الخبرِ أمراً أو نهياً، فالأمرُ كقوله[(٨)] :

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فتاتهم　　[وأُكْرُومَةُ الحيين خِلْوٌ كما هِيَا]

---

(١) الثالث مما تأتي له الفاء، وذكر من قبل العطف، والربط للجزاء، وما ذكره المصنِّف هنا مأخوذ من الجنى الداني ص/٧١. وانظر معاني الحروف للرماني/٤٥ ورصف المباني /٣٨٦.

(٢) قوله: دخولها ... كخروجها، هذا بالنظر إلى النظر إلى المعنى الأصلي للكلام، ولكنها مع ذلك لها فائدة فهي تقوِّي الكلام وتؤكده، قال الدسوقي: «ولو لم يكن لها فائدة، لكان هذا في الكلام عبثاً» انظر الحاشية /١٧٧، وفي جواهر الأدب/٦٧ «وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، وقد تزاد لغير ذلك».

(٣) انظر الجنى الداني/٧١، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٦.

(٤) أي خبر المبتدأ.

(٥) أي أمراً أو نهياً أو غيرهما، وهذا بناء على أن خبر المبتدأ يقع أمراً. وفي الهمع ٥٩/٢ «وجوز الأخفش دخولها في كل خبر...».

(٦) أخوك/ مبتدأ، فوَجَد: الجملة خبر، وقد زادوا الفاء مع هذا الخبر.

(٧) الجنى الداني/٧٢ «وقد أجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخولها في خبر المبتدأ إذا كان أمراً أو نهياً».

(٨) قائله غير معروف، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين، وروي: فانكح فتاتها، وأراد بهذا القبيلة، وقوله: وقائلةٍ: أي: ورُبَّ جماعةٍ قائلةٍ، فمجرور «رُبَّ» موصوف، ورُبَّ: للتكثير، وجوابها محذوف، أي: أدركتها.

وخولانُ: حَيّ في اليمن. والأُكْرُومة: فعل الكرم، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: مُكْرَمة الحيين، وأراد بهما: حَيّ أبيها وحَيّ أمها، والخِلْو: الخالية من الزوج. كما هي: أي كعهدها من بكارتها.

والشاهد في البيت: زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وهو «فانكح»، وهي عند سيبويه غير زائدة، إذ الأصل عنده: هذه خولان فانكح فتاتهم.

=

وقوله[1]:

أَرَواحٌ مُــــوَدِّعٌ أم بُــــكُــــورُ   أنتَ فـانْـظُـرْ لأيِّ ذاكَ تَـصِـيـرُ

وحمل[2] عليه الزَّجَّاجُ ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[3].

= وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧/٤، والخزانة ٢١٨/١ و٣٩٥/٣ و٤٢١/٤، ٥٥٢، والعيني ٢/ ٥٢٩، والبحر المحيط ٤٧٧/٣، ورصف المباني/٣٨٦، والجنى الداني/٧١، والأزهية/١٥٢، وشرح السيوطي ٤٦٨/١، وسيبويه٧٠/١، ٧٢، وشرح المفصل ١٠٠/١ و ٩٥/٨، والكشاف ٢٨٥/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٢.

(١) صدر البيت مثبت في م٧٦/٣ ب، وأثبت على هامش م٤٨/١ب، وغير مثبت في بقية النسخ. والبيت لعديّ بن زيد من قصيدة وعظ بها النعمان بن المنذر لما حبسه، وقد قتله بعد ذلك. ورُوي عجزه: لك فاعمدْ لأي حالٍ تصير، وروي: فاعلم. وقوله: أرواحٌ: أي أأنت ذو رواح أم أنت ذو بكور، فأنت منتهٍ إلى حالٍ منهما.
ومعنى البيت: إن الموت لابُدَّ من نزوله فاعمل لآخرتك، فإنك منتهٍ إلى وقت تفارق فيه الدنيا.
والشاهد فيه زيادة الفاء في «انظر» بعد أنت، وهو كقولك: زيد فاضربه.
وعديّ من زيد مناة بن تميم، كان يسكن الحيرة، ويدخل الأرياف فثقل لسانه، وذكر صاحب الأغاني أنه كان شاعراً فصيحاً من شعراء الجاهلية، وكان نصرانياً، وهو قروي أخذوا عليه أشياء عِيْبَ بها. وكان الأصمعي وأبو عبيدة يقولان: «عَدِيُّ بن زيد في الشعراء بمنزلة سُهَيْلٍ في النجوم يعارضها ولا يجري معها مجراها...»، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٩/٤، وشرح السيوطي ٤٦٩/١، والجنى الداني/٧١، وأمالي الشجري ٨٩/١، وسيبويه ٧٠/١، والديوان/٨٤.

(٢) أي على زيادة الفاء.

(٣) الآية من سورة صٓ ٥٧/٣٨، وجاءت تامة في م٢٨/٢ب، ونقص منها «غساق» في بقية المخطوطات.

وقال الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه: «.... ويجوز أن يكون «هذا» في موضع نصب على التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع...، ومن رفع فبالابتداء، ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء، مثل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» انظر ٣٣٨/٤ ـ ٣٣٩. وما قاله الزجاج في الجنى الداني/٧٢ قال: «وأجاز الزجاج في قوله تعالى: «هذا فليذوقوه» أن يكون «هذا» مبتدأ «فليذوقوه» خبره». وانظر البحر المحيط ٤٠٥/٧ ـ ٤٠٦: «الفاء زيادة عند الأخفش»، وانظر البيان ٣١٧/٢.

والنهي[١]، نحو: «زَيْدٌ فلا تضرِبْهُ».

وقال ابن بَرْهان[٢]: «تُزاد الفاءُ عند أصحابنا[٣] جميعاً، كقوله[٤]:

[لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ] فإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فَاْجْزَعي

انتهى[٥].

---

(١) أي: وتزاد الفاء في النهي إذا جاء خبراً.

(٢) انظر شرح اللمع لابن بَرْهان/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٦، فقد نقل نص ابن بَرْهان.

(٣) في م٥/٤١، زيادة «يعني البصريين، لأنه بصري».

(٤) أثبت المصنِّف عجز البيت، وذكره ابن بَرْهان كاملاً، وقائله النمر بن تولب، ورواية الكوفيين له: «إنْ مَنْفسٌ» بالرفع على تقدير: إن هلك منفس، ورواية النصب لغيرهم على تقدير: إن أهلكت منفساً، وفيه رواية: وإذا هلكتُ... والجزع: الحزن أو الفزع. والمُنْفِسُ: النفيس من المال، أو المال الكثير. والخطاب من الشاعر لزوجته، وكانت لامته إذ نزل به ضيوف فعقر لهم أربعة قلائص.
والشاهد في البيت زيادة الفاء، ولم يعينها المصنف، أما أبو علي فقد ذهب إلى أن الفاء الأولى زائدة، وأما الثانية فهي فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة: أيتهما شئت. وذكر هذا في المسائل القصرية.
وعين البيضاوي في تفسيره الزيادة في الفاء الأولى، فقد أورد البيت نظيراً لقوله تعالى: «فبذلك فليفرحوا» في سورة يونس الآية/٥٨ انظر حاشية الشهاب ٤١/٥، وبهامشها تفسير البيضاوي.
وسيبويه لا يثبت زيادة الفاء، وحكم بزيادتها هنا للضرورة. أما الرماني فقال: «ولابُدَّ أن تكون إحدى الفاءين زائدة؛ لأن إذا إنما تقتضي جواباً واحداً».
وتقدمت ترجمة النمر بن تولب. وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٥٢/٤، وشرح المفصل ٨٢/١، ٣٨/٢، والجنى الداني/٧٢، وشرح اللمع ٢٤٣/١، والأزهية/٢٥٧، والمقتضب ٧٦/٢، وأمالي الشجري ٣٣٢/١، ٣٤٦، ومعاني الأخفش /٣٢٧، والعيني ٥٣٥/٢، والخزانة ١٥٢/١٠، ٤٥٠، و٦٤٢/٣، و٤١٠/٤، ومعاني الرماني/٤٦، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٧، وجواهر الأدب/٦٧ ـ ٦٨، وشرح السيوطي ٤٧٣/١، وسيبويه ٦٧/١، واللسان/عمر.

(٥) قوله: «انتهى» أي نص ابن بَرْهان، وهذا يثبت أنه لا ينقل نص ابن برهان من شرح اللمع له وإنما ينقل عن الجنى الداني، فما أثبته ابن هشام هو المقدار الذي أثبته المرادي من النص، وإذا رجعت إلى نص ابن برهان في شرح اللمع ص/٢٤٣، تبين لك ما صنع.

وتأوّلَ المانعون[١] قوله: «خولانُ فانكِحْ» على أن التقدير: هذه[٢] خَوْلانُ، وقوله: «أنتَ فانظُرْ» على أن التقدير[٣]: انظر فأنظر، ثم حُذِف «انظر» الأول وحده، فَبَرَزَ ضميره، فقيل: أنتَ فأنظر، والبيت الثالث[٤] ضرورة، وأما[٥] الآية[٦] فالخبر[٧] «حميمٌ»، ومابينهما[٨] معترض، أو «هذا»[٩] منصوب بمحذوف يُفَسِّره «فليذوقوه». مثل[١٠] ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾، وعلى هذا فحميم

---

(١) مثل سيبويه.

(٢) وعلى هذا يكون «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف، وليس مبتدأ، والتقدير عند المرادي: هؤلاء خولانُ. انظر الجنى الداني /٧١ - ٧٢.
وتكون الفاء على هذا التقدير للسببية لا للعطف؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. انظر الشمني ٢/٤، وحاشية الدسوقي ١/١٧٨، وحاشية الأمير ١/١٤٢، وذكر الأمير وغيره أنه يحتمل أن يكون «خولان» مبتدأ والخبر محذوف أي: خولان حاضرة.

(٣) فأنت فاعل لمحذوف، والفاء عاطفة في «فانظر»، وهي للتعقيب، أي: انظر نظراً بعد نظر. وهو عطف تأسيس لا عطف تأكيد، انظر حاشية الأمير ١/١٤٢.

(٤) وهو بيت النمر بن تولب: «لا تجزعي إن منفساً...»، وذكروا أنه يجوز أن يُخَرَّج على حذف «أما»، والتقدير: فأما إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي. وقد ذكر الرضي أن «أمّا» تحذف لكثرة الاستعمال، انظر حاشية الشمني ٢/٤، وحاشية الأمير ١/١٤٣.

(٥) في م٢/٤٢أ «فأمّا».

(٦) وهي قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ وهي الآية/٥٧ من سورة صٓ.

(٧) «هذا» مبتدأ، والخبر «حميم».

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾، ونقل الشمني عن الشرح أن الفاء لا يمكن على هذا أن تكون زائدة لأنه بصدد السعي إلى دفع الزيادة، ولا للعطف لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر، وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه، فتكون رابطة لشرط محذوف، والمجموع من الشرط والجزاء مُعترِض انظر ٢/٤، ونقل هذا النص الأمير في ١/١٤٣.

(٩) هذا الرأي للزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٨، قال على تقدير: «فليذوقوا هذا فليذوقوه».

(١٠) الآية: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ سورة البقرة ٢/٤٠. والمثلية جاءت من كون «إياي» معمول لفعل محذوف، أي: ارهبوني، ثم حذف الفعل، وانفصل الضمير، وعلى هذا تكون الفاء عاطفة لا زائدة.

بتقدير[١] : هو حميم.

ومن زيادتها قوله[٢] :

لما اتَّقى بِيَدٍ عظيمٍ جِرْمُها فتركتُ ضاحيَ جِلْدِها يَتَذَبذَبُ

لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب[٣] «لمَّا»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى[٤] : ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ فالجواب[٥] محذوف[٦] ، أي: انقسموا قسمين، فمنهم مُقتصد، ومنهم غير ذلك.

---

(١) فهو خبر لمحذوف.

(٢) قائل البيت غير معروف، والرواية في م٤٨/١ ب «صاحب»بدلاً من «ضاحي»، والرواية عند ابن جني: «ضاحي كفه».
والجِرْم: بكسر الجيم: الجسد، والضاحي: البارز، والهاء في «جِرْمها» لليد، يتذبذب: يتحرك، يروح ويجيء، والمعنى: أنه لما اتقى بيد كبيرة الحجم ضربتُها بالسيف فتركت جلدها يتحرك ويروح ويجيء.
والهاء في «كفه» عند ابن جني يرجع لما يرجع إليه ضمير «اتَّقى».
والشاهد في البيت أن الفاء في «فتركت» زائدة؛ لأن جواب«لما» لا يقارنها الفاء، ويمكن أن تكون الفاء عاطفة لجملة «تركتُ» على جملة الجواب المحذوف. وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/ ٥٤، وشرح السيوطي ٤٧٣/١، وسر الصناعة ٢٦٩/١، والأزهية/٢٥٧.

(٣) ذكر ابن مالك في التسهيل/٢٤١ أنها قد تجاب بالفاء، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٠٠/٣.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ سورة لقمان ٣٢/٣١.

(٥) هذا الذي ذكره المصنف له مثبت في شرح ابن عقيل على التسهيل قال: «ويحتمل حذف الجواب، وهو يحذف لدلالة المعنى، والتقدير: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد ومنهم غير مقتصد، فحذف الجواب والمعطوف عليه، ودَلَّ على المعطوف «وما يجحد بآياتنا». انظر ٢٠٠/٣، والبحر ٧/ ١٩٣.

(٦) سقط «محذوف» من م٤٢/٥ أ.

وأما قوله تعالى[١] : ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ فقيل: جواب[٢] «لمّا» الأولى، «لمّا» الثانية وجوابها، وهذا مردودٌ لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ جواب لهما [٣] ؛ لأن الثانية تكرير[٤] للأولى، وقيل: [٥] جواب الأولى محذوف، أي: أنكروه.

* * *

---

(١) تتمة الآية: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٨٩.

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفاء في قوله: «فلما جاءهم» جواب «لَمّا» الأولى، و«كفروا» جواب لقوله: فلما جاءهم، وهو عنده نظير قوله: «فإمّا يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف» انظر البحر ١/ ٣٠٣، والدر المصون ١/٢٩٨. وضعّف هذا الوجه العكبري لأن «لما» لا تجاب بالفاء. انظر التبيان ١/٩٠، والدر المصون ١/٢٩٨، وضَعَّفه أبو حيان أيضاً.

(٣) هذا للمبرد، وانظر العكبري ١/٩٠ - ٩١، والدر المصون ١/٢٩٨، والبحر المحيط ١/٣٠٣.

(٤) وجوابهما جواب شيء واحد.

(٥) ذكر الشمني في الحاشية ٢/٤، أن هذا القول للأخفش والزجاج، فقد ذهبا إلى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه. وذكره الدسوقي للزجاجي. انظر الحاشية ١/١٧٨.

مسألة

الفاء في نحو[(١)] ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾[(٢)] جواب لـ «أمّا»[(٣)] مُقدَّرة عند بعضهم، وفيه إجحاف[(٤)]، وزائدة[(٥)] عند الفارسي، وفيه بُعْد[(٦)]، وعاطفة[(٧)] عند غيره[(٨)].

والأصل: تنبَّه فاعْبُدِ اللهَ، ثم حُذِفَ «تَنَبَّهْ»، وقُدّم المنصوبُ على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدراً، كما قال الجميع[(٩)] في الفاء، في نحو «أما زيداً فاْضربْ»، إذ الأصل: مهما يكن من شيءٍ فاْضربْ زيداً. وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

---

(١) تتمة الآية: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ن» سورة الزمر ٦٦/٣٩.

(٢) المسألة في الجنى الداني/٧٣ - ٧٤، وقد نقلها ابن هشام منه.

(٣) أي: أما الله فاْعبد، فالفاء للمجازاة، وهو رأي ابن أبي إسحاق كذا! ولعله أبو إسحاق. انظر مشكل إعراب القرآن ٢٦٠/٢، وذكر الشهاب أنه رأي الزجاج: انظر الحاشية ٣٥٠/٧.

(٤) لأن أصل «أَمّا» مهما يكن من شيء فاْعبد الله، ثم حذفت «مهما» و«يكن»، وعُوِّض «أما» عنهما، فلزم اقتران «أما» بالفاء، فحذفت جملة الشرط، وقامت «أمّا» مقامها، فلما حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف، وهو أمر ليس بالسهل.
وانظر حاشية الشمني ٤/٢، والدسوقي ١٧٨/١ - ١٧٩، والأمير ١٤٣/١.

(٥) هي كذلك عند قوم، ومنهم الفارسي، الجنى الداني/٧٣، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٦١/٢ قال: «هي زائدة عند الأخفش»، وذكر مثل هذا ابن الأنباري في البيان ٣٢٦/٢. وذكر الشهاب في حاشيته ٣٥٠/٧ أنها زائدة عند الفراء والكسائي.

(٦) فيه بُعْد من جهة أن الزيادة خلاف الأصل، والتخريج ممكن، فلا حاجة إلى دعوى الزيادة.

(٧) أي عاطفة لجملة إنشائية على مثلها؛ لأن «تنبّه» إنشاء، كما أن «اعبدوا الله» إنشاء. الجنى الداني/ ٧٣، وذُكِر أن العطف منقول عن سيبويه، انظر حاشية الشهاب ٣٥/٧، ولم يعزه ابن الأنباري لأحد، انظر البيان ٣٢٦/٢، وذكر مكي في المشكل ٢٦٠/٢، العطف عن الكسائي والفراء.

(٨) في م٢٨/٢ ب «غيرهما»، وذكر مثل هذا الخلاف الدسوقي في ١٧٩/١، والمراد بضمير التثنية هنا الإشارة إلى قوله: «جواب» لأمّا مقدّرة عند بعضهم وزائدة عند الفارسي.

(٩) هذا ليس قول الجميع؛ لأن منهم من يقول: ما في حيّز إمّا معمول للمحذوف مطلقاً. الشمني٤/٢.

مسألة[١]

الفاءُ في نحو «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدةٌ[٢] لازمةٌ عند الفارسي[٣] والمازني وجماعة، وعاطفة[٤] عند مَبْرمان[٥] وأبي الفتح، وللسببية[٦] المحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق[٧] .

ويجب عندي أن يُحْمَلَ على ذلك[٨] مثل: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[٩]، ونحو «ائتني فإني[١٠] أكرمك»؛ إذ لا يُعْطَفُ الإنشاء على الخبر،

(١) المسألة مثبتة في الجنى الداني/٧٣، ومنه نقل المصنف.

(٢) ولا تنافي بين الزيادة واللزوم.

(٣) في الجنى الداني/٧٣ المازني ومن وافقه، وفي جواهر الأدب/٦٧ أبو علي.
وفي رصف المباني/٣٨٧ «وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة؛ لأن المعنى: خرجت ففاجأني الأسد».

(٤) والعطف هنا لجملة فعلية على أخرى فعلية بحسب المعنى، والتقدير: خرجت ففاجأت حضور الأسد، أو وقت حضوره.

(٥) في الجنى الداني/٧٣ وذهب إلى هذا مبرمان، واختاره أبو الفتح.

(٦) أي الخالصة من معنى العطف، أي أن ما بعدها مرتب أو مسبب عما قبلها أو العكس.

(٧) ذهب الزجاج إلى أن هذه الفاء فاء الجزاء دخلت على حَدّ دخولها في جواب الشرط. انظر الجنى الداني/٧٣، وحاشية الشمني ٢/٥.

(٨) أي على ما تقدم من السببية المحضة.

(٩) سورة الكوثر ١٠٨/١ - ٢، وتتمة الثانية ﴿وَٱنْحَرْ﴾.
وفي الدر المصون ٥٧٧/٦ «الفاء للتعقيب والتسبب، أي: بسبب هذه المنة العظيمة أمرك بالتخلي لعبادة المنعم عليك، وقصدك إليه بالنَّحْر، لا كما تفعل قريش من صلاتها ونحرها لأصنامها».

(١٠) ف م١/٤٩أ «فأنا».

ولا العكس، ولا يَحْسُن إسقاطُها[١] ليسهل[٢] دعوى زيادتها.

* * *

(١) ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم، فقد يكون الحرف لازماً زائداً، وذهب إلى هذا الدماميني، ثم قال: «ثم لا نُسَلِّم له دلالة كلامه على التلازم بين الزيادة وجواز السقوط، وإنما يدل على التلازم بين حسن الإسقاط ودعوى الزيادة» انظر النص في الشمني ٢/٥، وحاشية الدسوقي ١/١٧٩.

(٢) في م١/٤٩أ وم٤/٧٦أ وم٥/٤٢أ «لتسهل»، وفي م٣/٧٧أ «فيسهل»، وفي حاشية الأمير ١/١٤٤ عبر بيسهل دون يصح لأن الزيادة قد تصح مع اللزوم فيقال: زائد لازم.

مسألة

﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[١] قدّر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا[٢] كرهتموه، يعني والغيبة مثلها فاكرهوها، ثم حُذِف المبتدأ وهو «هذا».

وقال الفارسي: التقدير[٣]: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة.

وضعّفه ابن الشجري[٤] بأنّ فيه حذف الموصول، وهو «ما» المصدرية، دون

---

(١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٢/٤٩.

(٢) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدّر، أي إذا كان كذلك فهذا كرهتموه، والغيبة مثله. وفاء الفصيحة تجامع السببية، قال العكبري: «المعطوف عليه محذوف تقديره: عرض عليكم ذلك فكرهتموه، والمعنى: يُعْرَض عليكم فتكرهونه، وقيل: إنْ صَحَّ ذلك عندكم فأنتم تكرهونه» التبيان/ ١١٧١، والنص في الدر المصون ١٧١/٦، وحاشية الشهاب ٨١/٨.

(٣) أي بعد قولهم: لا.

(٤) نقل ابن الشجري نص الفارسي من كتابه «التذكرة»، ثم قال: «والقول عندي أن الذي قدَّره أبو علي ههنا بعيد؛ لأنه قدر المحذوف موصولاً وهو «ما» المصدرية، وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف، ولو قَدَّر المحذوف مبتدأ كان جيداً، لأن حذف المبتدأ أكثر في القرآن، والتقدير عندي: «فهذا كرهتموه»، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية لا أمرية كما قدَّر، فكأنه قيل: فهذا كرهتموه، والغيبة مثله، وإنما قدّرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية التي هي: اتقوا الله، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية؛ لأن قوله: واتقوا الله، عطف على الجملة النهييّة التي هي قوله: «ولا يغتب بعضكم بعضاً»، وعطف الجملة على جملة مذكوره أولى من عطفها على جملة مقدرة...، فتأمل ما ذكرته تجده أَصْوَبَ الكلامين، وقد ذكر أبو علي هذه المسألة في الحجة أيضاً» أمالي الشجري ٣٢٩/٢ ـ ٣٣٠، وانظر الحجة للفارسي ٢١٢/٦.

صلتها، وذلك رديء.

وجملة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾ عطف على ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ﴾ على التقدير الأول، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسي.

وبَعْدُ، فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي، فإنه قال[١]: كأنهم قالوا في الجواب: لا، فقيل لهم: فكرهتموه فاكرهوا الغيبة، واتقوا الله، «فاتقوا» عطف على «فأكرهوا»، وإن لم يُذْكَر كما في ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ﴾[٢]، والمعنى فكما كرهتموه فأكرهوا الغيبة وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فتحدِّثنا» معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن «كيف» مذكورة» انتهى[٣].

وهذا يقتضي أنّ «كما» ليست محذوفة، بل إنّ المعنى يعطيها، فهو تفسير[٤] معنى لا تفسير إعراب.

---

(١) كلام الفارسي مثبت في أمالي الشجري ٣٢٩/٢ ـ ٣٣٠، وانظر الحجة الفارسي ٢١٢/٦.

(٢) الآية: ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ سورة البقرة/٦٠ والتقدير في الآية: فَضَرَبَ فانفجرت، والفاء هي الفصيحة.

(٣) أي كلام الفارسي.

ونقل أبو حيان بعض كلام الفارسي في الآية في البحر ١١٥/٨ ورأي فيه عجرفة العجم، ثم نقل كلام الزمخشري ووصفه بالوصف نفسه. ثم ذكر تقدير الفراء وهو «فكرهتموه فلا تفعلوه» وقال: «والذي قدره الفراء أسهل، وأقلّ تكلفاً، وأجرى على قواعد العربية» ونقل هذا النص الشمني في حاشيته ٥/٢، وانظر معاني القرآن للفراء ٧٣/٢.

(٤) قال السيوطي: «وقد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لابُدَّ من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضرُّه مخالفة ذلك» الإتقان ١/ ١٨٢، ويكثر مثل هذا عند أبي حيان في البحر. انظر ١٨٢/١، ٤٢٣، و٨٤/٣، ٢٥/٤، ٦/ ٢٥٨، ٢٦١/٧.

تنبيه

قيل: تكون[(١)] الفاء للاستئناف[(٢)]، كقوله[(٣)]:

ألم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القواءَ فينطقُ [وهل تخبرنْك اليوم بَيْداءُ سَمْلَق].

أي: فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم[(٤)] ما بعدها، ولو كانت للسببية لَنُصِب[(٥)]،

---

(١) كذا جاء النص في م٢/٢٩أ وم٣/٧٧ ب وم٥/٤٢أ، وفي م١/٤٩أ «قد تكون الفاء للاستئناف» وفي م٤/٧٦ب «قيل يكون الفاء للاستئناف» وما جاء في طبعة مبارك وزميله منقول من حاشية الأمير، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، والمتن في حاشية الدسوقي ١٧٩/١ موافق لما في المخطوطة الرابعة.

(٢) ذكر المرادي أن هذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل بقصد الرابط بينها. انظر الجنى الداني/٧٦، وانظر معاني الحروف للرماني/٤٥، وسيبويه ٤٣٠/١، والمقتضب ٣٣/٢.

(٣) قائل البيت جميل بن معمر العذري، وهو جميل بثينة، والبيت مطلع قصيدة له، وذكر المصنف هنا صدره، وعجزه ما ذكرته بين معقوفين. وفي الديوان: الربع الخلاء.
والربع: الدار حيثما كانت، والقواء: الخالية من الأنيس، فينطق: نطق الربع: أي مايتبين من آثاره، أي: لم يكن في هذا الديار أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول فيها.
والبيداء: القفر، والسملق: التي لا تنبت شيئاً، وقيل السهلة المستوية. والسؤال هنا: ألم تسأل الربع عن أهله؟.
والشاهد فيه أن الفاء في «فينطق» للاستئناف، والتقدير: فهو ينطق.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٥٥/٤، ومعاني الحروف للرماني/٤٤، وسيبويه ٤٢٢/١، وشرح السيوطي ٤٧٤/١، وشرح المفصل ٣٦/٧، والجنى الداني/٧٦، وشذور الذهب/٣٠٠، والخزانة ٦٠١/٣، ورصف المباني/٣٧٨، ٣٨٥، والديوان/٤٧.

(٤) وذلك بالعطف على «ألم تسأل».

(٥) ذهب الدماميني إلى أنه لا يُسَلَّم له صحة هذه الملازمة، فقد وقع الفعل مرفوعاً مع تحقق السببية في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ سورة المرسلات ٣٦/٧٧ كما صرح به بعضهم، لكن الأكثر مع السببية النصب. وقال الشمني بعد نقل النص: «وأقول: الملازمة في كلام المصنف إنما هو على الأكثر» انظر الحاشية ٥/٢. وتعقب البغدادي المصنف فقال: «قول المصنف... غير جيد، فإن السببية مجوزة للنصب لا موجبة كما حققه الرضي وغيره» انظر شرح الشواهد ٥٥/٤.

ومثله: (١) ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ بالرفع (٢) أي: فهو يكون حِينئذٍ. وقوله (٣):

الشِّعرُ صَعْبٌ وطويلٌ سُلَّمُهْ * إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ به إلى الحضيضِ قَدَمُهْ * يُريدُ أن يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ

أي: فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه (٤) لا يريد أن يعجمه.

---

(١) الآية: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ سورة البقرة ٢/١١٧.

(٢) قراءة الجمهور بالرفع على الاستئناف، أي فهو يكون، وعُزي هذا الرأي إلى سيبويه، انظر الكتاب ١/٤٢٣. وقرأ ابن عامر وأبو عمرو «فيكونَ» بالنصب، ورَدَّه المبرد، وذهب أحمد بن موسى إلى أنها لحن، وردّ رأي من طعن فيها أبو حيان، فابن عامر عنده رجل عربي لم يكن ليلحن وانظر القراءتين في المراجع التالية: النشر ٢/٢١٢ - ٢١٣، التيسير/٧٦، فهرس سيبويه/١٤، المكرر/١٥، التبصرة/٤٢٩، زاد المسير ١/١٣٦، المحرر ١/٤٦٢، الكتاب ١/٤٢٣، الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٦٠، البحر ١/٣٦٦، السبعة/١٦٨، العكبري ١/١٠٩: « قرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف »، شرح الشاطبية/١٥٤، التبيان ١/٤٢٨، المبسوط/١٣٥، التوطئة/١٣٨، الحجة لابن خالويه/٥٨٨، الإتحاف/١٤٦، همع الهوامع ٤/١٣٨، العنوان/٧١، شرح الأشموني ٢/٣٠٠، شرح اللمع/٣٥٨، شرح الكافية ٢/٢٤٤، ٢٦٦، المقتضب ٢/١٨، إرشاد المبتدي/٢٣١، التبصرة/٤٢٨. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) هذا رجز للحطيئة، ونسبه سيبويه إلى رؤبة وليس في ديوانه. وقوله: يعجمه أي: يأتي به أعجمياً فيلحن فيه، والشاهد فيه أن الفاء للاستئناف.

والحطيئة: اسمه جرول بن أوس، وكنيته: أبو مُلَيكة، ولقب بالحطيئة لقصره، وقيل لدمامته، وقيل غير هذا. وهو أحد فحول الشعراء، أسلم في عهد النبي ﷺ، ثم ارتدّ، ثم عاد إلى الإسلام، وعاش إلى زمان معاوية. وانظر البيتين في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥٧، وسيبويه ١/٤٣٠، وانظر شرح المفصل ٧/٤٠، ٥٥، وشرح السيوطي ١/٤٧٥، والمقتضب ٢/٣٣، وهو من ملحقات ديوان رؤبة/١٨٦، وفي آخر ديوان الحطيئة/١٨٤، وانظر اللسان/عجم، وحضض.

(٤) ولو كانت للسببية لصار المعنى: يريد أن يعربه فيريد أن يعجمه، مع أنه لا يريد إعجامه بل يريد إعرابه.

والتحقيق[١] أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، [٢] لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: «يريد»، وإنما يُقَدِّرُ النحويون كلمة «هو»[٣] لِيُبَيِّنُوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف[٤].

* * *

(١) هذا للمرادي، قال: «وهذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل، ولقصد الربط بينها» الجنى الداني/٧٦. وقد عزاه السيوطي في الهمع ٥/٢٣٥، لابن هشام، وهو غير الصواب.

(٢) أي: فهو عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، وقوله: المعتمد: أي: المقصود والمراد، ولأنه أراد العطف في الجملة لم يجزم الفعل.

(٣) أي أنه إذا أريد عطف جملة يقدر الضمير «هو» للإشارة إلى أن المقصود الجملة وليس الفعل، وليس قصدهم بتقدير «هو» أنها جملة اسمية عطفت على الفعلية. انظر الدسوقي ١/١٨٠.

(٤) ترك المصنف من معاني الفاء مجيئها بمعنى «حتى»، فقد ذكره بعضهم. وذكر هذا المرادي في الجنى الداني ص/٧٧، وضَعَّفه، وذهب إلى أن الفاء فيما استشهدوا به تفيد العطف.

٥٧ ـ في

في: حَرْفُ جَرٍّ، له عشرة[(١)] معانٍ:

أحدها: الظرفية، وهي إمّا مكانيّة أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾[(٢)]، أو مجازيّة[(٣)]، ونحو[(٤)] ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾.

ومن المكانية[(٥)]: «أدخلتُ الخاتِمَ في أصبعي، والقَلَنْسُوَةَ في رأسي»، إلا أنّ فيهما قَلْباً[(٦)].

---

(١) ذكر المرادي له تسعة معان، فقد جمع «التعويض» مع الزيادة، وجعلهما قسماً واحداً، ثم قال في نهاية المادة: «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن «في» لا تكون إلّا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أَوْهَمَ خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم»، انظر الجنى الداني/٢٥٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ...﴾ سورة الروم ٣٠/ ١ ـ ٤. المكان في قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾، والزمان في قوله: ﴿بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾.

(٣) تعقبّه الدماميني فقال: «كان ينبغي له أن يقول: أولاً أحدها الظرفية مكانية أو زمانية، وهي إما حقيقية مثل كذا، أو مجازية نحو كذا، وإلا فالمجازية ليست قسيماً للمكانية والزمانية» انظر الشمني ٢/٥، وحاشية الأمير ١/١٤٤ ـ ١٥٥.

(٤) تتمة الآية: ﴿... يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ سورة البقرة/١٧٩ وذهب الزمخشري إلى أن فصاحة هذا الكلام لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتفويت الحياة قد جعل مكاناً وظرفاً لها. انظر الكشاف ١/٢٥٣، والبحر ٢/١٥.

(٥) قال المالقي: «وأما قولهم: أدخلت الخاتم في أصبعي» فهو من المقلوب، لأن المراد أدخلت أصبعي في الخاتم، و«في» باقية على موضوعها من الوعاء، والقلب في كلام العرب على معنى المجاز كبير، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله: «أدخلت القلنسوة في رأسي» أي: رأسي في القلنسوة، وقالوا في غيره: «كسر الزجاج الحجرَ» أي كسر الحجرُ الزجاج، و«خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» أي خَرَقَ المسمارُ الثوبَ...» انظر رصف المباني/٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٦) القلب لأن الخاتم مكان حقيقي يَمُرُّ فيه الإصبع، والقلنسوة ظرف، والرأس والإصبع مظروف، =

والثاني: المصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾(١)، أي: معهم، وقيل(٢) التقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف، ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾(٣).

والثالث: التعليل(٤)، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾(٥)، ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾(٦)، وفي الحديث(٧): «**أَنّ امرأة دخلت النار في هِرَّةٍ حَبَسَتْها**».

= وكان من المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف، وههنا الأمر بالعكس، فقد قلبوا الكلام. انظر حاشية الشمني ٢/٥، والأمير ١/١٤٥.

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ٣٨/٧،
وذهب الأمير في حاشيته ١/١٤٥، إلى أن «في» قد تكون للظرفية في الآية.

(٢) قوله: «وقيل... فحذف المضاف» غير مثبت في م١/٤٩أ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ سورة القصص ٧٩/٢٨. وهنا يمكن جعل الزينة ظرفاً مجازاً، وانظر حاشية الأمير ١/١٤٥، والدسوقي١/١٨١، وانظر شرح التوضيح/٩٦.

(٤) وهو يشبه السببية، و«في» تؤدي معنى لام العلة، وانظر شرح الكافية ٢/٣٢٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ سورة يوسف ٣٢/١٢ أي بسبب ذلك كان منكن لَوْمٌ، وذهب الأمير إلى أنها قد تكون هنا للظرفية المجازية، وتبعه على ذلك الدسوقي.

(٦) الآية: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة النور ١٤/٢٤.

(٧) نص الحديث عند ابن مالك في شرح شواهد التوضيح/٦٧ «عُذِّبت امرأة في هرة حَبَستها حتى ماتت فدخلت فيها النار» وفي همع الهوامع ٤/١٩٤ جاء النص كما أثبته المصنف هنا وفي جواهر الأدب للإربلي «إن امرأة من بني إسرائيل دخلت النار في هرة» ص/٢٢٩.
ونص الحديث تامّاً: «عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق (٦/٣٥٦) من الفتح برقم (٣٣١٨). وأخرجه مسلم في كتاب التوبة (٤/٢١١٠) برقم (٢٦١٩). =

والرابع: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[(١)].

وقال[(٢)]:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ　　[فلا عَطَسَتْ شيبانُ إلّا بأجْدَعَا]

= قال ابن مالك: «تضمن هذا الحديث استعمال «في» دالَّةً على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم...»، وذكر شواهد لذلك، انظر شواهد التوضيح/٦٧.

(١) الآيــة: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٧١.
أي: على جذوع النخل، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٦، وذهب الرضي إلى أن الأولى أن تكون «في» بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف، وقيل كأنه يشق الجذع ويضع الشخص فيه، وانظر حاشية الأمير ١/١٤٥، وشرح الكافية ٢/٣٢٧، وانظر رصف المباني / ٣٨٨، وتأويل مشكل القرآن/٥٦٧، وفي معاني الحروف للرماني/٩٦ ذكر أن هذا مذهب الكوفيين، وأن البصريين يرون «في» على بابها.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل أو لقراد بن حنش [أو حنيس]، ونسبه أبو حيان لامرأة من العرب.
وصدر البيت هو المثبت في النسخ، وعجزه ما أثبتُّه بين حاصرتين. والعبديّ: منسوب إلى عبد قيس. والأجدع: المقطوع، أي: بأنف أجدع.
والتقدير: فلا عَطَسَتْ شيبان إلا بأنف أَجْدَع، دعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم العبديّ.
والشاهد في البيت مجيء «في» بمعنى «على»، وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أنه مذهب الكوفيين، ثم قال: «وقد تبع الكوفيين جماعة من البصريين منهم المبرد، قال في الكامل: وحروف الخفض تُبْدَلُ بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في بعض المواضع...»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٦٢، قلتُ: قد فَصَّل المصنف ابن هشام هذا في آخر حرف الباء، فالكوفيون يجيزون نيابة بعض هذه الحروف عن بعض، والبصريون لا يرون ذلك فيضمنون الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف. ويتركون حروف الجر على ما هي عليه، أو على ما وضعت له.
وسُوَيد: مُصَغَّر أسود، واسمه: غُطَيف بن حارثة، وينتهي نسبه إلى بكر بن وائل، وهو شاعر مُقَدَّم مخضرم، عَدّه ابن سلام في الطبقة السادسة، وقرنه بعنترة العبسي، وهو من المعمرين، وبقي إلى زمن الحجاج. =

وقال آخر[(١)] :

بَطَلٌ كأنّ ثيابَهُ في سَرْحةٍ [يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأَم]

والخامس: مرادفة[(٢)] الباء، كقوله[(٣)] :

ويَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنا فوارِسٌ بصيرون في طَعْنِ الأَباهِرِ والكُلَى

= وانظر البيت في شرح البغدادي ٦٢/٤، وشرح السيوطي ٤٧٩/١، ورصف المباني/٣٨٨، والأزهية/ ٢٧٨، وأدب الكاتب/٣٩٤، والخصائص ٣١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٤، وأمالي الشجري ٢٦٧/٢، ومعاني الحروف للرماني/٩٦، وتأويل مشكل القرآن /٥٦٧، واللسان/عبد، فيا.

(١) البيت لعنترة من مُعلّقته.

وبطلٍ: بالجر صفة لـ «حامي الحقيقة» في بيت قبله، ويجوز رفعه «بطلٌ» على تقدير: هو...

والسَّرحة: الشجرة العظيمة العالية، وجمعها: السَّرْح.

يريد أن البطل طويل القامة ، فكأن ثيابه مُعَلّقة على شجرة عالية.

يُحْذَي: بالبناء للمفعول، والفاعل هو البطل، ونعال مفعول به ثانٍ، ويُحْذَى: يُحتَذى، أي تلبس الأحذية... والسِّبْت: بكسر السين: الجلد المدبوغ بالقَرَظ ولم يتجرد من شعره. وقال أبو زيد: هو من جلد البقر خاصة، ولا يقال لغير جلد البقر سِبْت.

وهو يريد أنه من الملوك الذين يحتذون النعال السبتيّة الرقيقة الطيبة الريح، وهم يتمدَّحون بجودة النعال كما يتمدّحون بجودة الملابس.

وقوله: ليس بتوءم: أي: لم يزاحمه أخ في بطن أمه فيكون ضعيف الخلقة.

والشاهد في البيت قوله: «في سرحة» أي: على سرحة. وعنترة بن شداد، وشدّاد جَدُّه غلب على أسم أبيه، وإنما هو عنترة ابن عمرو بن شداد، وقيل شداد عمه تكفله بعد موت أبيه، فَنُسِبَ إليه، وكانت العرب تسمي معلقته هذه «المُذَهَّبة»، وهي أجود شعره.

انظر البيت في شرح البغدادي ٦٥/٤، والخزانة ١٤٥/٤، ومعاني الحروف للرماني/٩٦، ورصف المباني/٣٨٩، والأزهية/٢٧٧، وشرح المفصل ٢١/٨، وشرح السيوطي ٤٧٩/١، وتأويل مشكل القرآن/٥٦٧، شرح الكافية ٣٢٧/٢، و اللسان/فيا، الديوان/٢٢.

(٢) أي من معناها الأصلي، وهو الإلصاق حقيقياً كان أو مجازياً في كل واحد من معانيها.

(٣) البيت لزيد الخير. وبصيرون معناه: ماهرون. والكُلى: جمع كلية، وهي معروفة، والأباهر: جمع أبهر، وهو عرق في الصُّلْب. =

وليس منه(١) قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾(٢). خلافاً لزاعمه(٣)، بل هي للتعليل(٤)، أي: يُكْثِرُكم(٥) بسبب هذا الجعل، والأظهرُ الأقوى قول الزمخشري(٦): إنها للظرفية المجازية، قال: «جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن

= والشاهد فيه: مجيء في بمعنى الباء، قال أبو حيان: «وهذا أيضاً مذهب كوفي وتبعهم القتبي...».
وقال الرضي: «والأولى أن يكون بمعناها أي: لهم بصارة وحِذْق في هذا الشأن». وزيد الخيل هو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي، واسلم بعد قدومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماه: «زيد الخير».
وقال له: «ما وُصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك».
وأقطع له أرضين في ناحية، كان شاعراً محسناً، وخطيباً لسناً، وشجاعاً وكريماً، ولما انصرف من عند الرسول وصل إلى بلده مات محموماً، وقيل مات في خلافة عمر رضي الله عنه.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٧١/٤، والجنى الداني/٢٥١، وسيبويه ٥٦/١ والخصائص ٢/٣١٣، وشرح السيوطي ٨٤/١، والخزانة ١٤٨/٤، جواهر الأدب/٢٢٩، ونوادر أبي زيد/٣٠٣، وهمع الهوامع ١٩٣/٤، واللسان/فيا، وشرح التصريح ١٤/٢، وشرح الكافية ٣٢٧/٢.

(١) أي مما يرادف الباء.

(٢) الآية: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ سورة الشوى ١١/٤٢.

(٣) قال المرادي: «وذكر بعضهم أن «في» في قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ بمعنى باء الاستعانة، أي يكثركم به»، ولم يعلق المرادي على هذا بشيء، انظر الجنى الداني/٢٥١.
وذكر الشمني وغيره أن هذا الرأي للفراء، انظر الحاشية ٦/٢، والذي وجدته في معاني القرآن للفراء منسوقاً بعد هذه الآية «معنى فيه أي به، والله أعلم» انظر فيه ٢٢/٣، فلعل الفراء صَرّح بهذا في غير هذا الموضع على عادته من جمع المتشابهات وإن لم تأت بعد آياتها.

(٤) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: للسببية، وأشار إلى أنها جاءت في بعض النسخ، للتعليل»، وهي فيما بين يديّ من المخطوطات كما أثبتُّها. وفي حاشية الأمير ١٢٦/١ «للسببية».

(٥) كذا جاء الضبط في م٤٩/١ب وفي م٢٩/٢أ وم٧٨/٣ أ «يُكَثِّرُكم» من «كثّر» المضعّف.

(٦) قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى يذرؤكم في هذا التدبير؟ وهلا قيل: يذرؤكم به؟ قلتُ: جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير، ألا تراك تقول للحيوان في خلق الأزواج تكثير، كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ...﴾ الكشاف ٧٨/٣، ونقل النص أبو حيان في البحر ٥١٠/٧.

للبث والتكثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾(١)».

السادس: مرادفة «إلى» نحو(٢) ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾.

السابع: مرادفة «مِن»، كقوله(٣):

ألا عِمْ صباحاً أيها الطَّلَل البالي وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي
وهل يَعِمَنْ من كان أَحْدَثُ عهدِهِ ثلاثين شهراً في ثلاثةِ أحوالِ

---

(١) تقدمت قبل قليل وهي الآية/١٧٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٩ .

أي: فردوا أيديهم إلى أفواههم.

وفي البحر: «وقال أبو عبيدة: هذا ضَرْبُ مثل أي: لم يؤمنوا ولم يجيبوا، والعرب تقول للرجل إذا سكت عن الجواب وأمسك: رَدّ يده فيه، وقاله الأخفش أيضاً» وانظر ٥/٤٠٩. وانظر معاني الفراء ٢/٦٩ ـ ٧٠، وفي شرح الكافية ٢/٣٢٧: «قيل هي بمعنى إلى...، والأَوْلى أن نقول: هي: بمعناها والمراد التمكُّن».

(٣) البيتان لامرئ القيس. عِمْ صباحاً: هي تحية العرب، ومثله: عِمْ مساءً.

والعُصُر: لغة في العَصْر، وهو الدّهر، الطلل: ما شخص من آثار الديار، البالي: ما درس من آثار الديار، من بلي الثوب، الخالي: الماضي.

والشاهد فيه: مجيء «في» بمعنى «من» في قوله: «في ثلاثة أحوال»، وذهب الأمير في حاشية ١/ ١٤٦ إلى أن الظاهر أنها الابتدائية، ومثله عند الشمني ٢/٦.

قال الدسوقي: «وإنما خص الثلاثة أحوال مع أنها بعض من أربعة أحوال فأكثر، لأن الثلاثة أعوام أول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهراً، ويحتمل أن «من» ابتدائية، وهي على حذف مضاف أي تبدأ من انقضاء ثلاثة أحوال، فالجملة: خَمسة أحوال ونصف» انظر١/١٨١ وكذا في بقية الحواشي على البيتين. وانظر الجنى الداني /٢٥٢، وشرح البغدادي ٤/٧٧، والخزانة ١/٢٨، وسيبويه ٢/ ٢٢٧، والخصائص ٢/٣١٣، وشرح السيوطي ١/٣٤٠، ٤٨٥. وانظر الديوان/٢٧.

وقال ابن جني[١] : «التقدير في عَقبِ ثلاثة أحوال» ولا دليل[٢] على هذا المضاف[٣] . وهذا نظير[٤] إجازته «جلستُ زيداً»[٥] ، بتقدير «جلوسَ زيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله[٦] إلى زيد.

وقيل: الأحوالُ جَمْع حَالٍ لا حَوْلٍ، أي في ثلاث[٧] حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور.

وقيل: يريد أَنّ أحدث عهده خمسُ سنين ونصف[٨] ، «ففي» بمعنى «مع».

الثامن: المُقَايَسَةُ[٩] ، وهي الداخلة بين مَفْضُولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، نحو:

---

(١) الخصائص ٢/٣١٤ قال: «فقالوا: أراد مع ثلاثة أحوال، وطريقه عندي أنه على حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهراً في عقب ثلاثة أحوال قبلها، وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه، وإنما هنا حَذْف المضاف الذي وقد شاع عند العام والخاص».

(٢) والكلام هنا لابن هشام، وقد أخذه من شيخه أبي حيان انظر شرح البغدادي ٤/٧٩.

(٣) انظر حذف المضاف في الخصائص ٢/٣٦٢ في «حذف الاسم على أضرب».

(٤) أي نظيره في الحذف.

(٥) «زيداً» منصوب على المفعولية المطلقة بعد حذف المضاف على تقديره.

(٦) أي: جلستُ مُنضمّاً إلى زيد.

(٧) وتكون الظرفية مجازية.

قال أبو حيان: «قال بعض أصحابنا: والصحيح عندي أن تكون الأحوال جمع حال لا جَمْع حَوْل، وكأنه قال: في ثلاث حالات، ويكون المراد بالأحوال الثلاثة: نزول الأمطار، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور عليها.

قال: وإنما لم يَسُغ عندي ما ذهب إليه أبو الفتح لأن المضاف لا يحذف إلا إذا كان عليه دليل، ولا دليل في البيت على ذلك المضاف...» شرح الشواهد للبغدادي ٤/٧٩، وانظر الخزانة ٢/٢٩ - ٣٠.

(٨) «ونصف» سقط من م٥/٤٢ ب.

(٩) في الجنى الداني/٢٥١ «وهي الداخلة على تالٍ يقصد تعظيمه وتحقير متلوّه». وفي جواهر الأدب/٢٢٩ «اي انتساب شيء إلى شيء» وفي الهمع ٤/١٩٤ مثل نص المصنف، وعنه أخذ السيوطي ذلك.

﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[١].

التاسع: التعويضُ، وهي الزائدة عوضاً من أخرى[٢] محذوفة، كقولك: «ضربتُ فيمن رغبتَ» أصله[٣]: ضربتُ من رغبتَ فيه، أجازه ابن مالك[٤] وحده بالقياس على نحو قوله[٥]:

[ولا يؤاتيك فيما نابَ من حَدَثٍ إلا أَخُو ثِقَةٍ] فانْظُرْ بِمن تَثِقُ

على حمله على الظاهر[٦]، وفيه نظر[٧].

---

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ التوبة ٣٨/٩.

والدنيا مفضولة، والآخرة فاضلة، والتقدير: فما متاع الحياة الدنيا بالمقايسة على الآخرة أو بالنسبة لها إلا قليل. وانظر مثل هذا الموضع الآية/١٨٥ من آل عمران، ومثله قول الخضر لموسى: «ما علمي وعلمك في علم الله إلا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر» انظر همع الهوامع ١٩٤/٤.

(٢) زاد الشيخ محمد «في» للبيان والتوضيح، وهي ليست في الأصل.

(٣) قال المرادي: «وأجاز ابن مالك أن تزاد عوضاً...، فنقول: عرفت فيمن رغبتَ، أي: من رغبت فيه، فحذفها بعد «مَنْ» وزادها قبل «من» عوضاً» ص/٥٥٢ من الجنى الداني.

(٤) لم أهتد إلى هذا الموضع فيما بين يديّ من مؤلفاته، وقد ذكره السيوطي في الهمع ١٦٢/٤، معزواً إليه، فلعله في شرح التسهيل.

(٥) تقدم البيت في «على» وموافقة الباء، وهو لسالم بن وابصة، وقال المصنف فيه «قول ابن جني: إن الأصل: فانظر من تثق به، فحذف الباء، ومجرورها،وزاد الباء عوضاً...». وقد يكون الكلام انتهى عند «فانظر» ثم استأنف فقال: بمن تثق؟

(٦) كذا جاء مُعَرّفاً في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين جاء مضافاً إلى الضمير «ظاهره».

(٧) قال «فيه نظر» إذ لا يُسَلّم له ما ذكره للقياس عليه لجواز الاستئناف في البيت، ثم إن ما ذكره في الباء ليس بقياس بل سماعي فلا يقاس عليه.

العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير تعويض[١]، أجازه[٢] الفارسي في الضرورة، وأنشد[٣]:

أنـا أبـو سَـعْـدٍ إذا الـلـيـلُ دَجَـا
يُـخـالُ فـي سـواده يَـرَنْـدَجَـا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾[٤].

= وقالوا: «ووجه النظر أن المقيس عليه وهو: «فانظر بمن تثق» لا يتعين الباء فيه للزيادة، إذ يجوز ـ كما مر ـ أن تكون «من» استفهامية، لا موصولة، والكلام تمّ بقوله: فانظر، ثم ابتدأ مستفهماً بقوله: بمن تثق، فلا حذف ولا تعويض» وانظر الشمني ٦/٢ والأمير ١٤٦/١.

(١) كذا جاءت في المخطوطات من غير تعريف، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد «التعويض» كذا معرّفاً، ومثله في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وزعم بعض أصحابنا أن «في» تأتي زائدة في ضرورة الشعر، قال: ومن ذلك قول سويد بن أبي كاهل...
قال الأزدي...: إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٠/٤.
وقال مثل هذا ابن عصفور في الضرائر/٦٦، فقد ذكر زيادة الكاف وعلى وفي، ثم قال: «وزيادة هذه الأحرف الثلاثة... من القلة والندور بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من النحويين».

(٣) الرجز لسويد بن أبي كاهل، وروايته في الأغاني: «دخلت في سرباله ثم النجا» كذا، ونقله السيوطي، واليَرَنْدَج: ويقال الأرندج: الجلد الأسود، أو السواد الذي يُسَوّد به الخُفّ. ودَجَا الليلُ: أظلم.
وعلى هامش م٤٩/١ب: «اليرندج: شيء حالك السواد»، وعلى هامش م٧٨/٣ب: «اليرندج: الجلد الأسود». والشاهد في البيت أن «في» زائدة، والتقدير: تخال سواده يرندجاً.
وتقدمت ترجمة سويد، وانظر البيت في شرح البغدادي ٨١/٤، وشرح السيوطي ٤٨٦/١، والضرائر الشعرية/٦٦، وهمع الهوامع ١٩٤/٤.

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ هود ٤١/١١.
قال أبو حيان: «وقيل «في» زائدة للتوكيد، أي: اركبوها» البحر ٢٢٤/٥، وانظر حاشية الشهاب ٩٨/٥.
وفي فتح القدير للشوكاني ٤٩٩/٢: «... وقيل إن الفائدة في زيادة «في» أنه أمرهم بأن يكونوا في جوف السفينة لا على ظهرها: وقيل إنها زيدت لرعاية جانب المحلية في السفينة كما في قوله: «فإذا ركبوا في الفلك»....».

حرف القاف

٥٨ ـ قد

قد[١] : على وجهين: حرفية، وستأتي[٢]، واسميّة، وهي على وجهين: اسم فعل، وسيأتي[٣]، واسم مرادف لـ «حَسْبُ»[٤]، وهذه تستعمل على وجهين:

- **مبنيةٌ**، وهو الغالب، لشبهها بـ «قد» الحرفية في لفظها[٥]، ولكثير من الحروف في وَضْعِها[٦]، ويقال في هذه[٧]: «[٨] قَدْ زيدٍ دِرْهَمٌ»، بالسكون[٩]، و«قَدْني»[١٠] بالنون، حرصاً على بقاء[١١] السكون؛ لأنه الأصل فيما يبنون[١٢].

---

(١) انظر الجنى الداني/٢٥٣، ونَصُّه في جواهر الأدب/٤٦٨.

(٢) في م٢/٢٩ب «وسيأتي».

(٣) في م١/٤٩ب وم٢/٢٩ ب وم٣/٧٨ب «وستأتي»، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٤) في م١/٤٩ب وم٢/٢٩ب «لِحَسْبِ».

(٥) اعترض الدماميني على هذا بأن الشبه اللفظي وحده لا يكفي، فهو ليس موجباً للبناء إلا أَنْ يُضاف إليه الشبه المعنوي وهو مُنْتَفٍ هنا. انظر الشمني ٢/٧.

(٦) أي في وَضْعِها على حرفين.

(٧) كذا في المخطوطات «هذه» وحاشية الدسوقي، وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «هذا»، وكذا في حاشية الأمير. وقوله: هذه، أي التي بمعنى «حَسْبُ».

(٨) قَدْ: اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وزيدٍ: مضاف إليه مجرور، ودرهم: خبره مرفوع، وهو على معنى: حَسْبُ زيد درهمٌ، وانظر الأزهية/٢٢١.

(٩) أي بسكون الدال.

(١٠) أي بدخول نون الوقاية عليها قبل الياء، وهي ليست بلازمة: إذ يجوز إثبات النون وحذفها. انظر الجنى الداني/٢٥٣.

(١١) ولولا هذه النون لَقُلْنا «قَدِي»، فتكون الدال مكسورة لمناسبة الياء.

(١٢) أي في الكلمات التي يبنونها.

- ومُعْرَبَةٌ[١]، وهو قليل، يُقال[٢]: «قَدُ زيدٍ درهمٌ» بالرفع[٣]، كما يقال: «حَسْبُه دِرْهَمٌ» بالرفع[٤]، و«قَدِي دِرْهَمٌ»[٥] بغير نون، كما يقال: «حَسْبي».

والمستعملة اسم فعلٍ[٦] مُرادفةٌ لـ «يكفي»[٧] يُقال[٨]: «قَدْ زيداً درهمٌ» و «قَدْني دِرْهمٌ»، كما يقال[٩]: «يكفي زيداً درهم»، و«يكفيني درهم». وقوله[١٠]:

قَدْنيَ مِن نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَـدِي

---

(١) لأن ملازمتها للإضافة أضعفت سبب البناء، فلم يجب، والإعراب مذهب كوفي لا غالب ولا قليل، والبناء مذهب بصري، انظر حاشية الأمير ١٤٧/١.

(٢) قَدُ: مبتدأ مرفوع، وخبره: درهمٌ.

(٣) بالرفع: أي برفع «قد».

(٤) أي برفع «حَسْب».

(٥) في م٢/٢٩ب وم٣/٧٩أ وم٤/٧٧أ «قدي» ولم يثبت لفظ «درهم»، ومثلها في متن حاشية الدسوقي. وفي المخطوطين الباقيين والمطبوع «قدي درهم».

(٦) الفرق بين «قد» اسم فعل، و«قد» مرادفاً لِحَسْب، أنها إذا كانت بمعنى اسم الفعل نُصب ما بعدها، وإذا كانت بمعنى حَسْب لم يكن كذلك.

(٧) قول المصنف «يكفي» تعقَّبه فيه العلماء، لأن اسم الفعل المضارع مختلف فيه أجازه بعضهم، ومنعه آخرون. ولذلك جاء عند ابن مالك والمرادي وغيرهما. مرادفة للفعل «كفى».
وممن تعقَّبه على ذلك البغدادي، انظر شرح الشواهد ٨٤/٤، وانظر الجنى الداني/٢٥٣، وجواهر الأدب/٤٦٨، وحاشية الدسوقي ١٨٢/١، وحاشية الشمني ٧/٢، ومثلهما في حاشية الأمير ١٤٧/١.

(٨) قد: اسم فعل مبني على السكون. زيداً: مفعول به، درهم: فاعله

(٩) وهو على ما ذهب إليه الجماعة: كفى زيداً درهمٌ، وكفاني درهمٌ.

(١٠) الرجز لحُمَيْد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش إلى أبي بحدلة وبعده:

لـيـس الإمام بـالـشـحـيـح، المُـلْـحِـدِ

وقيل هو أبو نخيلة. وهو يصف عبد الملك بن مروان وتقاعسه عن نُصْرة عبد الله بن الزبير وأصحابه.
والخُبَيْبَان: مثنى خُبَيْب على التصغير، وقد أراد بهذا عبد الله بن الزبير وولده خبيباً، وجاءت التثنية على التغليب، وقيل أراد عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً. =

تحتمل[١] «قد» الأولى أن تكون مرادفةً لـ «حَسْبُ» على لغة البناء[٢] ، وأن تكون اسم فعل[٣] .

وأما الثانية[٤] فتحتمل الأول[٥] ، وهو واضح[٦] ، والثاني[٧] على أن النون حُذِفت للضرورةكقوله[٨] :

إذ ذَهَبَ القومُ الكرام ليسي

= وَرَوى أبو زيد الأنصاري البيت بكسر الباء الثانية على أنه جمع منسوب حُذِفَت منه ياء النسبة.

والإمام: هو عبد الملك بن مروان. وقد عَرّض بعبد الله بن الزبير فقد كان بخيلاً. والملحد: مِن ألحدّ في الحرم إذا استحل حرمته وانتهكها.

والشاهد في البيت مجيء «قد» في الموضعين إمّا بمعنى «حَسْب» وإما بمعنى «يكفي».

وحميد الأرقط من رُجّاز الدولة الأموية، وهو تميميّ، ولُقِّب بالأرقط لآثار كانت في وجهه.

انظر البيت في شرح البغدادي ٨٣/٤، وشرح السيوطي ٤٨٧/١، والجنى الداني/٢٥٣، وسيبويه ٣٨٧/١، وشرح التصريح ١١٢/١، وشرح المفصل ١٢٤/٣، ١٤٣/٧، أمالي الشجري ١٤/١، ١٤٢/٢، والإنصاف/١٣١، والخزانة ٤٤٩/٢، ٣٤/٣، والعيني ٢٧٥/١، وهمع الهوامع ٢٢٣/١، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، وجواهر الأدب/٤٦٨، واللسان والتاج/خبب، لحد، قدد، والنوادر/٥٢٧، والدر المصون ٢٥١/١.

(١) النص هنا للمرادي انظر الجنى الداني/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) لأن المبنية تلحقها نون الوقاية.

(٣) وتكون الياء في محل نصب مفعول به.

(٤) وهي «قدي».

(٥) أي تكون بمعنى «حسبي»،ولم تأت فيه نون الوقاية، وهذا أحد الوجهين فيه.

(٦) في حاشية الدسوقي ١٨٢/١، أي لأن حذف النون حينئذٍ ليس ضرورة، أما على أنها معربة فظاهر، وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أُمّ قاسم من جواز حذف النون من المبنية» وانظر الجنى الداني /٢٥٤.

(٧) أي: ويحتمل الثاني، وهو أن يكون اسم فعل.

(٨) الرجز لرؤبة، وقبله: عددت قومي كعديد الطيس.

وذكر الشمني إثبات البيتين في بعض النسخ، وجاء كذلك في النسخة الخامسة مما بين يدي. =

ويحتمل[١] أنها[٢] اسمُ فِعْلٍ لم يُذْكَر مفعوله، فالياء للإطلاق، والكسرة[٣] للساكنين.

وأما الحرفية[٤]: فمختصّه[٥] بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرد من

= والطيس: العدد الكثير، ليسي: أي: ليس الذاهب إياي، وأصله ليسني، واسم ليس مستتر، وخبرها الضمير المتصل بها، ويأتي هذا الرجز في باب الحذف مرة أخرى. والشاهد فيه حذف نون الوقاية من «ليس» للضرورة، والأصل أن يُفْصَل الضمير، ولكنه وُصِل بالفعل للضرورة.

انظر شرح البغدادي ٤/٨٥، والخزانة ٢/٤٢٥، وشرح ابن عقيل ١/١٠٩، وشرح السيوطي ١/ ٤٨٨، والجنى الداني/١٥٠، وهمع الهوامع ١/٢٢٣، والديوان/١٧٥.

(١) النص عند المرادي ص/٢٥٤ «وثالثها أن يكون اسم فعل، والياء للإطلاق وليست ضميراً».
وقال البغدادي في شرح الشواهد ٤/٨٣ «والموضع الثاني أخذه من كلام أبي حيان، لكن أفسده بزيادة قوله: والكسرة لالتقاء الساكنين...» ثم نقل البغدادي نص أبي حيان.
قلتُ: ما ذكره المرادي أيضاً مأخوذ من نص شيخه أبي حيان فتأمل!

(٢) في م٣/٧٩أ وم٤/٧٧أ «أنه».

(٣) ظاهره أن الساكنين هما الدال وحرف الإطلاق، مع أن حرف الإطلاق إنما يكون بعد الكسر لأنه إشباع حركة الروي.
قال الأمير: «والذي ذكره سيبويه في وجوه القوافي في الإنشاد أن الساكن والمجزوم يقع في القوافي المجرورة فقط فيحرك بالكسر كما يحرك به عند التخلص من سكون التقاء الساكنين، فكأن هذا هو الذي اشتبه على المصنف...» وذكر الشمني مثل هذا عن الدماميني، ونقل نص سيبويه، واعتذر عن المصنف أن «قد» نُوِّنَتْ» وأن الساكنين: التنوين والدال، ثم حذف التنوين والدال، وأتى بحرف الإطلاق.
قال الأمير: «ولا يخفى بُعْدُه، فإن المصنِّف لم يُعَرِّج على حديث التنوين، مع أنه في باب أسماء الأفعال مقصور على السماع.
انظر حاشية الأمير ١/١٤٧ - ١٤٨، وحاشية الشمني ٢/٨.

(٤) انظر الجنى الداني/٢٥٤، وجواهر الأدب/٤٦٨ وما بعدها.

(٥) في م٤/٧٧أ «فتختصّ».

جازم، وناصبٍ، وحرفِ تنفيسٍ، وهي(١) معه كالجزءِ، فلا تُفْصَلُ منه بشيءٍ - اللهم(٢) - إلا بالقَسَم(٣)، كقوله(٤):

أَخَالِدُ قَد - واللهِ - أَوْطَأْتَ عَشْوَةً وما قائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ

---

(١) أي: مع الفعل.

(٢) قوله: «اللهم» اعتراض يُشير به إلى قلته. انظر دسوقي ١٨٨/١.

(٣) لأن القسم لا يفيد معنى زائداً وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها. انظر شرح المفصل ١٤٨/٨، والتسهيل/٢٤٣.

(٤) ذكر البغدادي أن البيت جاء هكذا في جميع النسخ في هذا الكتاب، وهو مُرَكَّب من شعري شاعرين، فالمصراع الثاني من قصيدة للفرزدق، وصدره: وما حُلَّ من جَهْلٍ حُبَا حُكمائنا...... ومثله في الديوان ٢٩/٢ حلمائنا.

وبعده:

وما قام منا قائم في نَديِّنا فينطقُ إلا بالتي هي أَعْرَفُ

وأما بيت الشاهد فهو:

أخالدُ قد ـ والله ـ أوطأت عشوة وما العاشِقُ المسكين فينا بسارِقِ

وقاله أخ ليزيد بن عبد الله البجلي موجهاً بهذه الأبيات إلى خالد بن عبد الله القسري، وكان خالد والياً على العراق من قبل هشام بن عبد الملك، وكان خالد قد أمر بقطع يد يزيد، فلما قرأ الأبيات علِمَ صِدْقَ قوله، وعفا عنه.

وقوله: أوطأت عشوة: كذا جاء عند غالب النُسّاخ. وذهب البغدادي إلى أنه: أُوْطِئتَ عَشْوَةً، بالبناء للمفعول. أي: خُبِّرت بالباطل، وأصله من عشا يعشو إذا سار في ظلمة، وعشوة: بالحركات الثلاث في العين.

وقيل معناه: أَطَأْ مالا أراه، أي: أوقعتني في أمر مُلْتبِس، وغررتني حين اغتررتَ.

والشاهد فيه أنه فصل بين «قد» والفعل «أوطأت» بجملة القسم «والله».

انظر شرح البغدادي ٨٦/٤، والجنى الداني/٢٦٠، وشرح السيوطي ٤٨٨/١، وجواهر الأدب/٤٧٢، وهمع الهوامع ٥٤/٤، ٣٧٧، وسيبويه ٢٦٠/٢، والخزانة ٦٠٧/٢، تذكرة النحاة/٧٦ «أوطئت»، وانظر اللسان والتاج/حلل، حبا. وانظر ديوان الفرزدق ٢٩/٢.

وقول آخر(١) :

فقد - والله - بَيَّن لي عَنَائي بِوَشْكِ فراقِهم صُرَدٌ يصيحُ(٢)

وسُمِع(٣) «قد ـ لعمري ـ بِتُّ ساهراً»، و«قد ـ واللهِ ـ أحسنتَ». وقد يُحْذَف الفِعْلُ(٤)

---

(١) قائل البيت غير معروف، وفيه رواية: فقد ـ والشك ـ بَيَّنَ لي عنائي
وروايته عند ابن جني: فقد والشكُّ بَيَّن لي عناءٌ.
والصُّرَد: طائر أبقع ضخم الرأس، طويل المنقار، وكان من عادة العرب في الجاهلية التشاؤم بأصوات الطيور كالغراب وغيره. وشك فراقهم: سرعة البين، بيّن لي: أظهر لي العناء والتعب.
والشاهد في البيت الفصل بالقسم بين قد والفعل «بيّن»، وهذا الفصل قبيح عند ابن جني لقوة اتصال «قد» بما تدخل عليه من الأفعال، وهي تعتدّ مع الفعل كالجزء منه. انظر الخصائص ٢/٣٩٠ ـ ٣٩١.
وذكر البيت في الجزء الأول ص/٣٣٠ وقال: «فقد ترى إلى ما فيه من الفُصُول التي لا وجه لها، ولا لشيء منها» ومعناه عنده: فقد بيّن لي صُرَدٌ يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٨٩/٤، وشرح السيوطي ٤٨٩/١/ والخصائص ٣٣٠/١، و٣٩٠/٢.

(٢) في م٢٩/٢ب «تصيح» بالمثناة من فوق.

(٣) أي سُمع الفَصْلُ بالقسم باسم الله تعالى وبغيره في النظم والنثر، وهذان المثالان المرويان للزمخشري، انظر المُفَصَّل/٣١٧، وشرح المفصل ١٤٨/٨، قال ابن يعيش: «هكذا الرواية «أحسنتَ» بفتح التاء و«بِتُّ» بضم التاء».

(٤) قوله: «الفعل» ليس في م١/٥٠أ ولام ٢٩/٢ ب.
وفي م٧٩/٣أ «فعلها»، وفي م٧٧/٤ ب «وقد يحذف بعد الفعل» وسقط لفظ «الفعل» من طبعة مبارك وزميله. انظر ص/٢٢٧، وأثبتوا هذا بياناً للنص في الحاشية رقم (٤)، وأثبته الشيخ محمد في صلب النص بين معقوفين، وهو غير مثبت في حاشية الدسوقي ١٨٣/١. وفي حاشية الأمير ١/ ١٤٨ «وقد تحذف بعدها لدليل...» كذا !
ولقد أثبت هذا اللفظ اعتماداً على نص المرادي الذي نقله المصنف من غير عزو قال في الجنى الداني/٢٦٠ «وقد يُحْذَف الفعل بعدها إذا دَلَّ عليه دليل...».

بعدها[١] لدليل، كقول النابغة[٢] :

أَفِدَ الترحُّل غير أنّ ركابنا　　لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالتْ.

ولها خمسة[٣] معان[٤] :

- **أحدها:** التَّوقُّع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: «قد يَقْدُمُ الغائبُ اليومَ» إذا كنتَ تتوقَّع قدومه.

وأمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل[٥] : «يقال: «قد فَعَل»[٦] لقومٍ

---

(١) أي: بعد «قد».

(٢) أَفِدَ: دنا وقرب، ويروى: أَزِفَ، وهما في المعنى سواء. الركاب: الإبل، واحدتها: راحلة من غير لفظها. لمّا: بمعنى لَمْ، تَزُل: من زال يزول، فهو بضم الزاي. والرحال: جمع رَحْل وهو مايستصحبه المسافر من الأثاث.
يقول: قرب الارتحال، ولكن لم تذهب إبلنا بأثاثنا إلى الآن، وكأنْ: محففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، والجملة المحذوفة بعد «قد» خبرها، أي: كأن قد زالت.
والشاهد في البيت: حذف ما بعد «قد» والتقدير هو ماذكرته: كأن قد زالت. وانظر البيت في شرح البغدادي ٩١/٤، وشرح السيوطي ٤٩٠/١، والجنى الداني/١٤٦، ٢٦٠، والخصائص ٣٦٢/٢، و١٣١/٣، جواهر الأدب/٤٧٢، الأزهية/٢١١، رصف المباني/٧٢، ١٢٥، ١٤٨، شرح المفصل ١٤٨/٨، ١٨/٩، ٥٢، ١٠/١١٠، المقتضب ٤٢/١، الخزانة ٢٣٢/٣، شرح ابن عقيل ١٩/١، المحكم واللسان/قد، وهمع الهوامع ١٨٨/٣، ٣١٥/٤، وسر الصناعة/٣٣٤، ٤٩٠، ٤٧٧، وشرح التصريح ٣٦/١، الدر المصون ٢٥١/١، والديوان/٣٠.

(٣) ولها: أي ولـ «قد» الحرفية...»، وقد ذكر لها ستة معانٍ غير أنه رَدّ الأخير فيها وفي م١/٥٠أ «ستة معان».

(٤) انظر الجنى الداني/٢٥٦، وجواهر الأدب/٤٦٩.

(٥) نَصُّ الخليل في المحكم/قد، وفي الجنى الداني/٢٥٦، وهو في الكتاب ٣٠٧/٢: «وأما قد فجواب لقوله: لَمّا يفعل، فتقول: قد فَعَل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»، وانظر شرح المفصل ١٤٧/٨.

(٦) في م٤/٧٧ب «قد فُعِل» كذا ضبط فيه.

ينتظروف الخبر[١] »ومنه قول[٢] المؤذِّن: «قد قامت الصلاة»؛ لأن[٣] الجماعة منتظرون لذلك.

وقال بعضهم[٤] تقول: «قد رَكِبَ الأميرُ» لمن ينتظر ركوبه.

وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا[٥]﴾[٦]، لأنها كانت تتوقَّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم[٧] كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقُّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.

---

(١) أي: الفعل.

(٢) ظاهر النص عند المرادي أن هذا أيضاً من قول الخليل، وتبعه المصنف على هذا، وليس بالصواب، فقد وردت هذه الزيادة عند الزمخشري في المفصل/٣١٦ قال: «ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو قد، تقرّب الماضي من الحال إذا قلت: قد فَعَل، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة». فقد رأيت كيف جمع المصنف نصه من نصّي الخليل والزمخشري، وانظر جواهر الأدب/٤٦٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ٦/٢٠٤.

(٣) بقية هذا القول ليس للزمخشري، وإنما هو للمرادي، وعنه أخذ المصنف.

(٤) هذا القول لابن الخباز، وذكره المرادي في الجنى الداني/٢٥٧، «قال ابن الخباز: إذا دخل قد على الماضي أثَّر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً، فإذا قلت: قد ركب الأمير فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك. هذا تفسير الخليل»، وانظر نص ابن الخباز في جواهر الأدب/٤٧٠.

(٥) «زوجها» مثبت في م٢/٢٩ب، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨/١. قال الزمخشري: «فإن قلت ما معنى «قد» في قوله: «قد سمع»؟ قلت: معناه التوقع، لأنه ﷺ والمجادِلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها، وينزل في ذلك ما يُفرّج عنها» انظر البحر ٨/٢٣٢، والكشاف ٣/٢٠٦.

(٧) هذا الإنكار لأبي حيان شيخ المصنِّف، وقد جاء في شرح التسهيل، ولم يشأ ابن هشام التصريح باسم شيخه، أرأيت؟! جاء في الهمع ٤/٣٧٨: «وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يتحقق التوقع في «قد» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقع إلا المنتظر، وهذا قد وقع، والذي تلقفناه في أفواه =

وقد تبين[١] بما ذكرنا أن مُراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان[٢] قبل الإخبار[٣] متوقَّعاً، لا أنه الآن متوقَّع.

والذي[٤] يظهر لي قولٌ ثالث: وهو أنها لاتفيد التوقُّع أصلًا، أما في المضارع فلأن قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقع[٥] بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المُخْبِر عن مستقبلٍ أنه متوقِّعٌ له، وأمّا في الماضي فلأنه لو صَحَّ إثباتُ التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقَّع لَصَح[٦] أن يقال في «لا رَجُلَ» بالفتح إنّ «لا» للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: «هل من رجلٍ»، ونحوه، فالذي بعد «لا»

= الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا إن عُنِيَ بالتوقع أنه كان متوقعاً ثم صار ماضياً».

وما ذكره السيوطي هنا عن أبي حيان مما تلقفه من شيوخه في لأندلس مُثْبَت أيضاً في الجنى الداني معزواً لشيخه أبي حيان انظر ص/٢٥٥ من الجنى الداني.

(١) هذا رَدُّه على شيخه أبي حيان، وقوله بما ذكرنا، أي بآية المجادلة، والأقوال المنقولة عن العرب، وما نقله عن الخليل.

(٢) هذا الذي يَرُدُّ به على شيخه، ذهب إليه أبو حيان، ويبدو ذلك في آخر النص المنقول عن شرح التسهيل قبل قليل، فلم يأتِ المصنف بجديد. وانظر حاشية الأمير ١٤٨/١.

(٣) في المطبوع «كان قبل الإخبار به..» وهذه الزيادة «به» ليست في المخطوطات.

(٤) النص بتمامه في همع الهوامع ٣٧٨/٤ قال السيوطي: «وأنكره [أي التوقع] ابن هشام في المغني مطلقاً فقال:...».

(٥) المضارع لا يفيد التوقع أصلاً، بل يستفاد ذلك من قرينة خارجية كحال المخبر عن المستقبل، انظر الشمني ٨/٢، والدسوقي ١٨٣/١.

(٦) أي لو ثبت التوقع لـ «قد» الداخلة على الماضي بحيث يكون المخاطب منتظراً للفعل لَصَحَّ أن يقال: إن «لا» النافية للجنس حرف استفهام، لأنها جواب للاستفهام المذكور أو المقدَّر، وهذا باطل. انظر حاشية الدسوقي ١٨٣/١ - ١٨٤.

مُسْتَفْهَم[١] عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقَّع كذلك[٢]، وعبارة ابن مالك في ذلك حَسَنَةٌ، فإنه قال[٣]: «إنها تدخل على ماضٍ متوقَّع»، ولم[٤] يقُل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع[٥] البتة، وهذا هو[٦] الحق.

و[٧] **الثاني**: تقريب[٨] الماضي من الحال، تقول: «قام زيد»، فيحتمل[٩] الماضيَ القريبَ، والماضيَ البعيد[١٠]، فإن قلت: «قد قام» اختُصَّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها ذلك أحكام:

- **أحدها**: أنها لا تدخل على ليس وعسى ونِعْمَ وبئس، لأنهن للحال[١١]، فلا معنى لِذِكْرِ ما يُقَرِّب ما هو حاصل، ولذلك عِلّة أخرى، وهي أن صِيَغَهُنّ لا يُفِدْنَ

---

(١) النص في الهمع «... يستفهم».

(٢) في م١/٥٠أ «لذلك».

(٣) التسهيل/٢٤٢ «وتكون حرفاً فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال...».

(٤) في م٢/٢٩ب «فلم يقل».

(٥) قال ابن مالك: «.. أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه..» التسهيل/ ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) في م٢/٢٩ب «وهو الحق» وفي م٣/٨٠أ «وهذا الحق».

(٧) كذا بزيادة الواو في م٢/٣٠أ، وم٣/٨٠أ، وفي المطبوع بدونها، وهي مثبتة في نص الشمني.

(٨) ولا يرد للتقريب إلا مع الماضي، وقد تقدم نص ابن مالك في هذا قبل قليل، وكذا نص ابن الخباز، وانظر همع الهوامع ٣٧٨/٤، ففيه نص المصنِّف.

(٩) أي الماضي القريب من زمن التكلم.

(١٠) البعيد من زمن التكلم.

(١١) صيغهن لا تدل على زمن أصلاً.

الزمان، ولا يتصرّفن[١]؛ فأشبهن الاسم[٢].

وأما قول عَدِيّ:[٣]

لولا الحياءُ وأن رأسي قد عَسَا فيه المشيبُ لزرتُ أُمَّ القاسم

فعسا هنا بمعنى اشتدَّ، وليست «عسى» الجامدة.

---

(١) أي تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر. وتعقَّبه الدماميني بأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم، فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر.
ورَدَّ هذا أصحاب الحواشي على الدماميني، قال الأمير: «أي تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر، فسقط ما لدماميني والشمني». انظر ١٤٩/١.
والشمني ذهب إلى أن مراد المصنف بالاسم هنا ما ليس بمصدر، وعدم التصرف لازم له، ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في أنه مثال للمتصرِّف، ولا يخفى أنه مثال للمتصرّف إليه، انظر حاشية الشمني ٩/٢.

(٢) والأصل في الاسم الجمود، ولا تدخل عليه «قد» الحرفية، وكذا ما أشبهه.

(٣) البيت من قصيدة لعديّ بن الرقاع العاملي مدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.
وعَسَا: الذي دخلت عليه «قد» ليس «عسى» الفعل الجامد، وعَسَا من باب سما عساءً بالمد أي: يبس وصَلُب، وعسا الشيخ يعسو عُسيّاً ولّى وكبر، مثل عتا، وذكر الخليل أن عَسِيَ «لغة» فيه.
وأما «عسى» فهو من أفعال المقاربة، ولا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال.
والرواية في البحر المحيط «قد عثا»، ومثله في اللسان/عثا، وكذلك في التهذيب وفي شعره المجموع. وأشار البغدادي إلى هذا الخلاف في الرواية.
وعديّ نسبته إلى الرّقاع، وهو جَدّ جَدّه لشهرته، وكان شاعراً مقدّماً عند بني أمية مَدّاحاً لهم، وهو عند ابن سلام في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام.
وكان منزل هذا الشاعر في دمشق.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٩٦/٤، وشرح السيوطي ٤٩٢/١، والكامل ١٩٢، والبحر المحيط ٢١٩/١، واللسان والتاج والتهذيب/عثا، وشعره/٩٩.

و(١) **الثاني**: وجوب دخولها(٢) عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالًا، إمّا ظاهرةً نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَا﴾(٣)، أو(٤) مقدّرة نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾(٥)، ونحو: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾(٦).

---

(١) بزيادة الواو في م٤/٧٨أ «والثاني» وقوله: «الثاني»، أي الحكم الثاني مما ينبني على إفادة «قد» تقريب الماضي من الحال.

(٢) أي «قد» وانظر بَسْطَ هذا الخلاف في الإنصاف/٢٥٢، المسألة «٣٢» «هل يقع الفعل الماضي حالاً»، وشرح المفصل ٢/٦٦ - ٦٧، وقد ذكر أن الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، ولا تقول: جاء زيد ضحك، في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً لأن «قد» تقرّبه من الحال.

(٣) الآية: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ تَوَلَّوۡاْ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة/٢٤٦.

(٤) أو بقد مُقدَّرةً.

(٥) الآية: ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمۡ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ رُدَّتۡ إِلَيۡهِمۡۖ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِيۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا وَنَحۡفَظُ أَخَانَا وَنَزۡدَادُ كَيۡلَ بَعِيرٖۖ ذَٰلِكَ كَيۡلٞ يَسِيرٞ﴾ يوسف ١٢/٦٥ والتقدير في الآية: قد رُدّت إلينا.

قال الفراء في معاني القرآن ١/٢٤ «والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها...» وكان على المصنف أن يستثني الفراء من جملة الكوفيين.

(٦) الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا﴾ النساء ٤/٩٠.

والتقدير: أو جاءوكم قد حَصِرت صدورهم. =

وخالفهم الكوفيون[(١)] والأخفش[(٢)]، فقالوا: لا تحتاج[(٣)] لذلك[(٤)]، لكثرة وقوعها[(٥)] حالًا بدون «قد»، والأصل عدم التقدير،[(٦)] لاسيما فيما كثر استعماله.

الثالث[(٧)]: ذكره ابن[(٨)] عصفور، وهو أن القَسَم إذا أُجيب بماضٍ، متصرِّف، مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد[(٩)]، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[(١٠)]، وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها،

= قال الفراء: «يريد - والله أعلم - جاءوكم قد حصرت صدورهم. وقد قرأ بعض القراء - وهو الحسن البصري - «حَصِرَةً صدورهم» انظر معاني القرآن ٢٤/١، وانظر شرح المفصل ٦٧/٢، والإنصاف/٣٥٣.

(١) إلا الفراء فقد وافقهم كما ترى، وانظر الجنى الداني/٢٥٦.

(٢) «الأخفش» ليس في م٨٠/٣أ.

(٣) لا يحتاج: بالمثناة من تحت في م٥٠/١أ وم٨٠/٣أ وم٧٨/٤ب وفي المخطوطين ٢ و٥ والمطبوع «لا تحتاج».

وقوله: لا تحتاج أي: الحال، والحال تذكر وتؤنث، وعلى هذا فما جاوز الصواب من قال: لا يحتاج بالياء من تحت.

(٤) في م٥٠/١ «لا يُحْتاج إلى ذلك».

(٥) أي الجملة الماضية. قالوا: والأنْسَبُ «وقوعه» أي: الفعل الماضي.

(٦) في م٨٠/٣أ «ولاسيما».

(٧) أي: من الأحكام التي تنبني على إفادة «قد» تقريب الماضي من الحال.

(٨) في المقرب ٢٠٥/١: «... وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل ماضياً دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها نحو قوله:

حَلَفْتُ لها بالله حلفة فاجر ... لناموا فما إن من حديث ولا مَالِ

أو مع « قد » إن أردت تقريب الفعل من الحال...» وانظر سر الصناعة ٣٩٢/١ والنص في البحر ٣٢٠/٤: «وبعض أصحابنا يقول...»، ونص ابن عصفور في الجنى الداني/١٣٥، ومثل نص ابن عصفور ما نقله البغدادي في الخزانة عن ابن مالك في شرح التسهيل، انظر الخزانة ٢٢١/٤.

(٩) في المطبوع «باللام وقد جميعاً» وجميعاً: ليس في المخطوطات.

(١٠) تتمة الآية: ﴿قَالُواْ ... وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ سورة يوسف ٩١/١٢.

والآية ليست في نص ابن عصفور، ولكنها مثبتة في نص ابن مالك في شرح التسهيل.

كقوله[١] :

حلفتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجرٍ لَنَامُوا، فما إِنْ من حديثٍ ولاصالي

انتهى.

والظاهرُ في الآية والبيت عكسُ ما قال[٢]؛ إذ المراد في الآية[٣] : لقد فَضَّلَكَ اللهُ علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له[٤] في الأَزَل[٥] ، وهو مُتَّصِفٌ

---

(١) البيت لامرئ القيس.

والحديث: أي: المحادِث مثل عشير بمعنى معاشر، والصالي: المصطلي النار، من صَلي بالنار إذا قرب منها ودفع بحرارتها ألم البرد. وجاء في المقرب: ولا مالِ كذا !

والشاهد في البيت ما ذهب إليه ابن عصفور من أن لام جواب القسم تدخل بدون «قد» على الماضي البعيد الواقع جواب قسم.

قال الزمخشري: «فإن قلت: مالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد» وقَلّ عنهم نحو قوله:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا.....

قلتُ إنما كان ذلك لأن الجملة القسمية لاتُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها، فكانت مَظِنَّة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم».

انظر الكشاف ٥٥٢/١، والبحر ٣٢٠/٤، وشرح البغدادي ١٠٢/٤، والجنى الداني/١٣٥، ورصف المباني/١١٠، والأزهية/٤١، والمقرب ٢٠٥/١، والخزانة ٢٢٠/٤، وسر الصناعة ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢٠، والديوان/٣٢.

(٢) أي ابن عصفور.

(٣) النص هنا للزمخشري في الكشاف ١٥٣/٢، وأشار الشمني إلى هذا النقل في حاشيته ١٠/٢. وتعقب الدماميني المصنف فقال: «لا نُسَلّم أن المراد ذلك، إذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك» ورَدّ الشمني هذا وقال: «حَلْفُهُمْ دليل على ما قال المصنف؛ لأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلّي لا فائدة في الحلف عليه..».

(٤) في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد «محكوم له به» بزيادة «به»، ولم أجد هذه الزيادة فيما بين يَدَيّ من مخطوطات.

(٥) قوله في الأزل، يعني أن زمن الفعل سابق على زمن التكلم بمدة طويلة.

به مُذْ عَقَل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل[١] مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو «والله لقد كان كذا» للتوقُّع[٢] لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى[٣]: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ في سورة الأعراف[٤]: «فإن قلت فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام[٥] إلا مع «قد»، وقَلَّ عنهم نحو قوله[٦]:

حلفتُ لها بالله .... البيت

---

(١) تعقَّبه الدماميني بأنه ليس المراد أن نومهم كان قريباً من مجيئه، لأن في ذلك تنفيراً لها من قربه، إذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستثقل، فيوشك أن يذهب بأدنى مُحَرِّك، بل المراد أن النوم يُغْذَرُ منه بحيث صار مقبلاً متمكناً.
وردّ هذا الشمني بأن النوم إذا كان في ابتدائه يكون مستثقلاً إذا كان بعد تعب بالنهار وسهرٍ بالليل كما هو عادة العرب.
انظر حاشية الشمني ١٠/٢، والدسوقي ١٨٥/١، والأمير ١٤٩/١، ثم قال: «[قال الدماميني]: وقوله: والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه ليس منافياً لدعوى ابن عصفور، وإنما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه، ولعل المصنف أراد قُبَيْل مجيئه، بالتصغير، فيفيد غرضه، ولكن لم أقف عليه في شيء من النسخ ا هـ...».

(٢) قال الأمير في حاشيته ١٤٩/١ «ولكن المفاد من كلام الزمخشري أن معنى التوقع هنا أن المخاطب كان يتشوف لكلامٍ ما قبلها، إلا أنه كان متشوفاً لتحقق مصدر مدخولها كما هو التوقع السابق» ومثله عند الدسوقي ١٨٥/١.

(٣) الآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة الأعراف ٥٩/٧.

(٤) النص في الكشاف ٥٥٢/١ «فإن قلت مالهم...» ونقله أبو حيان في البحر ٣٢٠/٤، ونقل بعده نص ابن عصفور.

(٥) أي: الواقعة في جواب قسم...

(٦) أي بيت امرئ القيس المتقدم.

قلتُ: لأن الجملة القَسَميّة[(١)] لاتُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مَظِنَّةً لمعنى[(٢)] التوقُّع[(٣)] الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم. انتهى.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب[(٤)]، كما ذكر[(٥)] ابن عصفور، وأنّ من شروط[(٦)] دخولها كونَ الفعل متوقَّعاً كما قدمنا، فإنه قال في تسهيله[(٧)]: «وتدخل على فعلٍ ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لتقريبه[(٨)] من الحال» انتهى.

الرابع[(٩)]: دخول لام[(١٠)] الابتداء في نحو «إنَّ زيداً لقد قام»، وذلك لأن الأصل

---

(١) وهي «والله»، هي بمعنى أقسم والله جملة توكيد لقولك: قد قام زيد، وعند الإتيان بالجملة القسمية ينتظر الجواب المؤكد فيؤتى بقد للتوقع.

(٢) في م٥/٤٣ب «بمعنى».

(٣) أي: لتوقع المخاطب.

(٤) أي: ولا تفيد التوقع أصلاً.

(٥) في م٤/٧٨ب «ذكره» ومثله في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين. وفي بقية المخطوطات «ذكر».

(٦) كذا في المخطوطات «شروط» بصورة الجمع، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد «شرط» بصورة الإفراد، وحاشية الأمير أيضاً.

(٧) كتاب ابن مالك «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». وقد نقلت النص قبل، قليل وانظر الصفحة/ ٢٤٢.

(٨) قوله: «لتقريبه» كذا جاء في التسهيل وم٤/٧٨ب وم٥/٤٣ب وفي م٣/٨٠ب وم٢/٣٠أ «لقربه» ومثله في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٩) الرابع من الأحكام التي انبنت على إفادتها التقريب.

(١٠) دخول لام الابتداء على الماضي.

دخولها على الاسم نحو «إنَّ زيداً لقائم»، وإنما دخلت على المضارع لشبهه[١] بالاسم، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٢]، فإذا قَرُبَ الماضي[٣] من الحال أَشْبَهَ المضارع الذي هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها[٤] عليه.

المعنى الثالث[٥]: التقليل[٦]، وهو ضربان: تقليلُ وقوعِ الفعلِ، نحو «قد يَصْدُقُ الكذوبُ» و «قد يجودُ البخيلُ»، وتقليلُ متعلَّقه نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٧]، أي أن[٨] ما أنتم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه.

---

(١) أي في احتمال الحال والاستقبال.

(٢) الآية: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ سورة النحل ١٢٤/١٦.
وانظر دخول اللام على المضارع في شرح ابن عقيل ٣٦٩/١ ـ ٣٧٠.

(٣) وفي حاشية الخضري ١٢٤/١ «وإنما امتنعت في ذلك [أي دخولها على الماضي] لأن أصلها للدخول على الاسم، والماضي المتصرف لايشبهه، فإن قُرِن بقد قرَّبته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه...».

(٤) أي: دخول اللام على الماضي وإن كانت في الظاهر داخلة على «قد».

(٥) ذكر من قبل معنيين: الأول: التوقع، والثاني تقريب الماضي من الحال.

(٦) نص المصنف هنا لابن إياز ذكره المرادي وغيره. وقال المرادي: «وقال ابن إياز يفيد مع المستقبل التقليل في وقوعه أو في متعلّقه، فالأول كقولك: قد يفعل زيد كذا، أي ليس ذلك منه بالكثير، والثاني: كقول الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ والمعنى: والله ـ عز اسمه ـ أعلم: أقل معلوماته ما أنتم عليه.
[قال المرادي] قلتُ: والظاهر أن «قد» في هذه الآية للتحقيق كما ذكر غيره» انظر الجنى الداني/ ٢٥٧. وانظر جواهر الأدب/ ٤٧٠. أترى فرقاً بين نص المصنف وما نقله المرادي عن ابن إياز ؟!

(٧) الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ سورة النور ٦٤/٢٤.

(٨) كذا في المخطوطات «أي أنّ...» وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «أي ما هم عليه». =

وزعم[١] بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن[٢] التقليل في المثالين الأولين لم يُسْتَفَدْ من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوبُ يَصْدُقُ، فإنه إنْ لم يُحْمَل على أن صدور ذلك منهما قليلٌ كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يُنَاقِضُ أَوَّلَهُ.

الرابع: التكثير[٣]، قاله سيبويه[٤] في قول الهذلي[٥].

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُه[٦] [كأن أثوابه مُجّت بفرصادِ]

= وفي المخطوطات «أنتم» كما جاءت في نص ابن إياز، في الجنى الداني، وفي م٥/٤٣ب «أي ما هم عليه» ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد.

(١) هذا للمرادي، وانظر آخر النص المنقول عنه قبل قليل.

(٢) النص للمرادي في تعقيبه على نص ابن إياز. انظر الجنى الداني/٢٥٧ ـ ٢٥٨، قال: «ونازع بعضهم في إفادة «قد» لمعنى التقليل، فقال: قد، تدل على توقع الفعل مما أسند إليه، وتقليل المعنى لم يستفد من قد، بل لو قيل: البخيل يجود، فُهم منه التقليل، لأن الحكم على من شأنه البخلُ بالجودِ إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً؛ لأن آخره يدفع أوله» فتأمل صنيع المصنف في نص المرادي.

(٣) ذكره المرادي في الجنى الداني/٢٥٩ وقال فيه إنه معنى غريب ذكره جماعة من النحويين، وقد جعلوه بمنزلة «ربما»، وذكر التكثير الزمخشري في الكشاف انظر ١/٣٩٨ وأنها بمعنى ربما.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٧ «وتكون «قد» بمنزلة رُبما، وقال الشاعر الهذلي...، كأنه قال: رُبّما» وانظر رَدّ أبي حيان لرأي الزمخشري وغيره في البحر ٦/٤٧٧.

(٥) تمام البيت ما أثبته بين حاصرتين، ونسبه سيبويه إلى بعض الهذليين، وكذلك فعل المرادي، وهو ليس في أشعارهم، فهو من قصيدة لعبيد بن الأبرص، وحقق هذا البغدادي. وجاء البيت تاماً في م٣/٨١ أ وم٥/٤٣ ب.

والقِرْن: المماثل في الشجاعة، ومُجّت: صُبِغَت. والفِرْصاد: التوت. وقد شبه الدم بحمرة عصارته. والشاهد في البيت مجيء «قد» للتكثير مثل «ربما».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/١٠٣، وشرح السيوطي ١/٤٩٤، وسيبويه ٢/٣٠٧، والخزانة ٤/٥٠٢، وشرح المفصل ٨/١٤٧، والجنى الداني/٢٥٩، والهمع ٤/٣٧٩، والبحر ١/٤٢٧، والكشاف ١/٢٤٤، وديوان عبيد/٤٩، والمقتضب ١/٤٣، والأزهية/٢٢١، والدر المصون ١/٢٥١.

(٦) جاء البيت تاماً في م٣/٨١أ وم٥/٤٣ب.

وقاله(١) الزمخشري في قوله(٢): ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ(٣)﴾(٤) قال(٥): «أي رُبَّما نرى، ومعناه تكثير(٦) الرؤية»، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض(٧):

قد أَشْهَدُ الغارةَ الشعواء تحملني		جَرْداءُ مَعْرُوقةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

---

(١) قاله: كذا في م١ وم٢ وم٣ وم٥/٤٣ ب. وفي المطبوع وم٤/٧٩ أ «وقال».

(٢) زيادة من م٤/٧٩أ «قوله» وليست في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) في السماء: زيادة مثبتة في م٤/٧٩أ.

(٤) الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ١٤٤/٢.

(٥) زيادة من م٣/٨١أ وم٥/٤٣ ب. والنص في الكشاف ٢٤٤/١، ونقله أبو حيان في البحر ٤٢٧/١ وتعقَّبه فيه.

(٦) في الكشاف «كثرة الرؤية». ومثله في البحر ٤٢٧/١. وذهب أبو حيان إلى أن الكثرة لم تُفْهَم من «قد» وإنما متعلق الرؤية وهو التقلب.

(٧) البيت لامرئ القيس، وينسب لإبراهيم بن بشير.

وقوله: بيت العروض، أي: علم العروض، لأنه يذكر شاهداً للضرب الثاني من البسيط وله: ضربان: فَعِلُن وفَعْلن، ويؤول إلى «فاعل» والضرب هنا «فَعْلُن» في البيت «حُوبُ».

وأشهد: أحضر، الغارة: الخيل المغيرة، الشعواء: المتفرقة الجرداء، رقيقة الشعر، وهو شعر قصير أيضاً، وهذا من وصف كرائم الخيل، واللَّحيين: مثنى لَحْي، وهو العظم الذي ينبت عليه لحم الأسنان داخل الفم، واللِّحية من الخارج.

السُّرحوب: الطويلة، وهو وصف خاص بإناث الخيل.

والشاهد في البيت مجيء «قد» للتكثير.

انظر البيت في شرح البغدادي ١١٠/٤، والجنى الداني/٢٥٨، وشرح السيوطي ٤٩٦/١، والخزانة ٥٠٢/٤، وسر الصناعة/٢١، والديوان/٢٢٥.

الخامس[١] : التحقيق: نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٢]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾[٣]، وقد مضى[٤] أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٥]، قال الزمخشري[٦] : «دخلت[٧] «قد» لتوكيد العِلْم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد».

وقال غيره في ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾[٨]: «قد[٩] » في الجملة الفعلية المُجاب بها القَسَمُ مثل إنّ[١٠] واللام في الجملة[١١] الاسمية المجاب بها[١٢] في

---

(١) أي من معاني «قد».

(٢) آية المؤمنين مثبتة في م٢/٣٠أ، وم٥/٤٤أ، وفي م٤/٧٩، استدركها مصحح النسخة على الهامش. وهذه الزيادة ليست في المطبوع ولا في بقية النسخ، وهي مثبتة في الجنى الداني/٢٥٩.

(٣) سورة الشمس ٩١/٩.

(٤) الذي مضى أن الآية تحمل على توقع الفعل عند المرادي، وتحمل عند المصنف على التحقيق.

(٥) آية سورة النور/٦٤ وتقدمت.

(٦) قال الزمخشري في الكشاف ٣٩٨/٢ «أدخل «قد» ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق، ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد، وذلك أنّ «قد» إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى «ربما»، فوافقت «ربما» في خروجها إلى التكثير».

(٧) قد: زيادة من م٣/٨١أ وم٤/٧٩أ وم٥/٤٤أ وليست في المطبوع.

(٨) تتمة الآية: ﴿... مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ سورة البقرة ٦٥/٢.

(٩) أي «قد» مع اللام، لا أنّ «قد» وحدها بمنزلة إنّ واللام كما يبدو من ظاهر نص المصنِّف، فكل واحد منهما مؤكد، وهما مؤكدان معاً.

(١٠) في نحو «والله إن زيداً لقائم».

وفي حاشية الأمير ١٥٠/١ «كان الأنسب أن يقول: اللام و«قد» في الفعلية، مثل «إن» واللام، وأيضاً الواقع في الآية اللام و«قد» معاً، فحينئذٍ يبعد مراد الشمني بأن المراد «وقد مَثّل أحدهما». ». وهذا للدماميني وانظر حاشية الشمني ١٠/٢.

(١١) «الجملة» ليس في م٤/٧٩أ.

(١٢) في م٤/٧٩أ «المجاب بها القسم».

إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الأولى[(١)]، والتقريب والتوقُّع في مثل الثانية[(٢)]، ولكن القول بالتحقيق[(٣)] فيهما أظهر.

و[(٤)] **السادس**: النفي[(٥)]، حكى ابن سيده[(٦)]: «[(٧)] قد كنتَ[(٨)] في خير فتعرفه»[(٩)] بنصب «تعرف»[(١٠)]، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل[(١١)] بقوله: «وربما نُفي بقد، فنُصِب الجواب بعدها»، انتهى، ومَحملُه عندي على خلاف ما

---

(١) وهي الآية: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ سورة النور/٦٤. والتقليل في المتعلق.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟...﴾/٦٥ من سورة البقرة.

(٣) وهو ما ذكر هنا في المعنى الخامس من معاني «قد».

(٤) الواو ليست في م٣/٨١أ وم٤/٧٩أ.

وذكر هنا السادس مع أنه صَرّح في بداية حديثه عن «قد» الحرفية بأن لها خمسة معانٍ، والسبب في ذلك أن المعنى السادس عنده مردود.

(٥) وهي على هذا مرادفة لـ «ما».

(٦) هو علي بن أحمد بن سيده، وقيل اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل، كان عالماً بالنحو واللغة وأشعار العرب. وكان أعمى، صنف «المحكم والمحيط الأعظم في اللغة»، والمخصص، وشرح إصلاح المنطق، والحماسة، وكتاب الأخفش، وغير ذلك.

توفي سنة ٤٥٨هـ عن نحو ستين سنة. بغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٧) وضعه خليل عمايرة صاحب فهارس لسان العرب على أنه عجز بيت. انظر فيه ٧/٤٧٤ وليس كذلك. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٠.

والنص في المحكم/ قدد «وتكون «قد» بمنزلة «ما» فينفى بها، سُمع بعض الفصحاء يقول...».

والنص في همع الهوامع ٤/٣٧٩، ونقله صاحب اللسان عن ابن سيده، وكذا صاحب التاج. وذكره مبارك وزميله على أنه شطر بيت.

(٨) في م١/٥١أ وم٢/٣٠ «كنتُ» كذا بضم التاء، وليس بالمنقول.

(٩) أي: ما كنت في خير...

(١٠) النصب بأن مضمرة بعد الفاء، في جواب النفي المفهوم من «قد».

(١١) انظر التسهيل/٢٣١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٠.

ذَكرا[١] ، وهو أن يكون كقولك للكذوب[٢]: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها[٣] نظراً إلى المعنى[٤] ، وإن كانا[٥] إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله[٦] :

[سأتركُ منزلي لبني تميم]		وأَلْحِقُ بالحجاز فأستريحا

(١) كذا جاء بصورة المثنى في ١/٥١أ و٣/٨١ب و٤/٧٩أ، ومثله عند الدسوقي أي: ابن مالك وابن سيده، والذي ذكراه أنها نافية. وفي م٢/٣٠أ وم٥/٤٤أ «ذكر» بصورة المفرد أي ابن سيده، وبالمفرد جاء في طبعة مبارك وزميله، وجاء مثله في طبعة الشيخ محمد، وكذا في حاشية الأمير.

(٢) أي: هو من باب استعمال الإثبات في النفي تهكُّماً واستهزاءً.

(٣) أي بعد «قد»، وفي م٥/٤٤ أ «بعده».

(٤) قال الشمني في الحاشية ٢/١١ «لا يقال: شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضاً كما ذكر ابن مالك وغيره، لأنا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه».

(٥) كذا بصورة التثنية، وهذا يدل على أن لفظ «ذكرا» المتقدم مثل هذا.

(٦) نسب البيت إلى المغيرة بن حبناء، وصدره ما وضعته بين حاصرتين، ورُوي: لأستريحا، ولا شاهد فيه.

والشاهد على الرواية بالفاء أنه نصب الفعل بأن المضرة، وهو في سياق الإثبات، وأن هذا من باب الضرورة، إذ لا نفي قبله.

وذهب سيبويه إلى أنه قد يجوز النصب في الواجب كما في اضطرار الشعر، ونصبه في هذه الحالة غير واجب، وانظر الكتاب ١/٤٢٣.

وحبناء: لقب غلب على أبيه، واسمه جبير. وابن حبناء شاعر فارس من شعراء الدولة الأموية وأحد فرسان خراسان، وله مدائح في المهلب بن أبي صُفْرَة وغيره، وغالب شعره في هجاء أخيه صخر. وانظر شرح البغدادي ٤/١١٤، والخزانة ٣/٦٠٠، وشرح المفصل ٧/٥٥، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٩، والعيني ٤/٣٩٠، والهمع ٤/٣٧٩، والسيوطي ١/٤٩٧، والكتاب ١/٣٢٣، ٤٤٨، والمحتسب ١/١٩٧، والمقرب ١/٢٦٣.

وقراءة بعضهم[1] ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾.

* * *

(١) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢١/ ١٨.
وقراءة الجماعة بالرفع «فيدمَغُه»، وقراءة النصب عن عيسى بن عمر، وذهب العكبري إلى أن النصب وجه بعيد، والحمل فيه على المعنى، أي: بالحقِّ فالدمغ.
وذهب الشهاب إلى أنه في جواب المضارع المستقبل، وهو يشبه التمني في الترقب، وهو منصوب بأن مقدرة لا بالفاء خلافاً للكوفيين، والمصدر المؤول في محل جر معطوف على الحق.
وانظر البحر ٣٠٢/٦، العكبري ٩١٣/٢، مختصر ابن خالويه/٩١، الكشاف ٣٢٤/٢، أوضح المسالك ١٨٥/٣، حاشية الشهاب ٢٤٦/٦، شرح الأشموني ٣١٠/٢، حاشية الصبان ٢٨٦/٣، شرح التصريح ٢٤٥/٢، روح المعاني ٢٠/١٧. وانظر كتابي: «معجم القراءات».

مسألة

قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضرُبه عمروٌ»[١] مطلقاً، وقيل: يمتنع[٢] مطلقاً، وهو الظاهر[٣]؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية.

وقال أبو الحسن[٤] وتبعه ابن عصفور: يجوز[٥] في نحو «فإذا زيدٌ قد ضَرَبَهُ عمروٌ» ويمتنع بدون «قد». ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة[٦] بالفعلية، فإذا اقترنت[٧] بـ «قد» حصل[٨] الفرق[٩] بذلك، إذ لا تقترن الشرطية[١٠] بها.

---

(١) أي: فنقول: فإذا زيداً...
وقوله «مطلقاً» أي: سواء اقترنت الجملة بقد أولا، وهذا مذهب الكسائي؛ إذ يجيز وقوع الجملة الفعلية بعد «إذا» الفجائية. وانظر الدسوقي ١/١٨٧.

(٢) وهذا مذهب سيبويه.

(٣) أي: هو على مذهب سيبويه في منع النصب على الاشتغال بعد «إذا» الفجائية، إذ لايصح تقدير الجملة الفعلية بعدها، ومن ثمَّ فلا يكون نصب.

(٤) الأخفش.

(٥) أي يجوز النصب على الاشتغال لاقتران الفعلية بقد، ويمتنع بدونها، إذ يجوز دخول إذا الفجائية على الجملة المقترنة بقد.

(٦) والشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، والفجائية لا يليها إلا الاسمية، انظر الجنى الداني /٣٧٣.

(٧) أي الجملة التي فيها «إذا» الفجائية بقد.

(٨) في م٤/٧٩أ «يحصل»، وأشار إلى هذا الشيخ محمد محيي الدين.

(٩) «أي بين الشرطية والفجائية».

(١٠) أي بـ «قد».

٥٩ ـ قَطّ

قَطُّ: على ثلاثة أوجه(١) :

- **أحدها**: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراقِ ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء، مضمومة، في أفصح اللغات، وتختص(٢) بالنفي(٣) ، يُقال: «ما فعلته قَطُّ»(٤) ، والعامّة يقولون(٥) : «لا أَفْعَلُه قَطُّ»، وهو لحن(٦) .

واشتقاقه من «قَطَطْتُه» أي: قطعتُه، فمعنى: ما فعلته قَطُّ: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال(٧) والاستقبال.

---

(١) وهي اسم في الحالات الثلاث.

(٢) في م١/٥١أ «فتختصُّ».

(٣) قوله: «بالنفي» أي: لا تقع إلا بعد كلام منفي في الكثير الشائع، وجاءت في الإثبات في قول لبعض الصحابة.

فقد جاء في كتاب الحج «باب الصلاة بمنى» في صحيح البخاري قول حارثة بن وهب رضي الله عنه: «صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قَطّ». شواهد التوضيح/١٩٠، وانظر التاج/قطط.

قال ابن مالك: «وفي قوله: .... استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قطّ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر» انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٩٣.

(٤) أي فيما مضى من عمره.

(٥) فيستعملون «قطّ» مع المستقبل مع أنها موضوعة للماضي.

(٦) قوله: وهو لحن أخذه عن شيخه أبي حيان فقد أكثر الزمخشري من استعمال «قط» ظرفاً والعامل فيه غير ماض» فتعقبه أبو حيان فيه، وعنه نقل ابن هشام. انظر البحر ١٩٣/٧، ودُرّة الغواص للحريري/ ١٣، والخزانة ٢٠٤/٣، والتاج/ قطط.

(٧) في م١/٥١ب «أو».

وبُنِيَتْ لتضمُّنها معنى(١) «مُذْ» و «إلى»، إذ المعنى: مُذْ أن خلقت(٢) إلى الآن، وعلى(٣) حركة لئلا يلتقي ساكنان(٤)، وكانت الضمةَ تشبيهاً بالغايات(٥)، وقد تُكْسَرُ [طاؤه](٦) على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافُهُ(٧) طاءَهُ في الضم(٨)، وقد تُخَفَّفُ طاؤه مع(٩) ضمها أو إسكانها(١٠).

والثاني: أن تكون بمعنى «حَسْبِ»، وهذه مفتوحة(١١) القاف ساكنة الطاء، يقال: «قَطِي، وقَطْكَ، وقَطْ(١٢) زيدٍ درهمٌ». كما يقال: حَسْبي، وحَسْبُك،

---

(١) وهو ابتداء الغاية في الزمان وانتهاؤها. قال الشمني في ١١/٢ «وإنما لم يقل مِن وإلى لأن «من» عند البصريين غير الأخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان و«مذ» تكون له»، وانظر حاشية الدسوقي ١/ ١٨٧.

(٢) في نسخة الشيخ محمد محيي الدين «مذ أن خلقت [أو مذ خلقت» إلى الآن» كذا ! وهذه الزيادة التي وضعها بين معقوفين لم أجد مثلها في المخطوطات التي بين يدي، ومثل هذه الزيادة في طبعة مبارك وزميله !! وهي مثبتة في حاشية الأمير، وعنها أخذ المحققون ذلك.

(٣) أي بُنيت على حركة، ولم تُبْنَ على السكون.

(٤) الساكنان: الطاء الأولى المدغمة في الثانية، فلو بنيت على السكون لكانت الطاءان ساكنتان».

(٥) من مثل: قبلُ وبَعْدُ. وانظر التاج، وقوله: وكانت الضمة: أي حركة البناء.

(٦) زياد ومن م٢/٣٠ب، وصورته: قطِ.

(٧) في متن الدسوقي ١٨٧/١ «وقد تتبع فاؤه طاءه بالضم». قال: «وفي نسخة بدل فاؤه قافه». ولم أجد مثل هذا فيما بين يَدَيّ من المخطوطات.

(٨) فتصبح صورته: قُطُّ، وانظر التاج، فهو مثل: مُدُّ يا هذا.

(٩) فتصبح: قُطُ، وفي التاج كقوله: لم أره مُذُ يومان، قال الجوهري: وهي قليلة.

(١٠) وصورتها قُطْ.

(١١) أي: قَطْ، قال سيبويه: ومعناها الاكتفاء، وتلزمها الفاء فتقول: أخذت درهماً فقط، وهي زائدة لازمة عند الأمير والمصنف وغيرهما، وانظر حاشية الأمير ١٥١/١، والشمني ١١/٢، وقد نقله عن حواشي التسهيل.

(١٢) قط: مبتدأ، ودرهم: خبر عنه.

وحَسْبُ زيدٍ دِرْهمٌ[١] ، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة[٢] على حرفين، و«حَسْبُ» مُعْرَبةٌ.

والثالث: أن تكون اسمَ فعلٍ بمعنى يكفي، فيُقال: قَطْني، بنون الوقاية[٣] ، كما يُقال: يكفيني.

وتجوز[٤] نون الوقاية على الوجه الثاني[٥] ، حفظاً للبناء[٦] على السكون، كما يجوز في لَدُن، ومِنْ وعَن، لذلك[٧] .

* * *

(١) ودرهم راجع للثلاثة، أي: حَسبي درهم...

(٢) فهي مبني للشبه الوضعي.

(٣) وزيدت نون الوقاية لئلا تكسر الطاء لالتقاء الساكنين، فتصبح بمنزلة الأسماء المتمكنة مثل يدي. وذهب بعضهم إلى أن «قطنى» كلمة موضوعة لا زيادة فيها مثل «حَسبي»، انظر اللسان والتاج والصحاح.

(٤) في م٤/٧٩ب: «ويجوز دخول نون...».

(٥) وهو كونها بمعنى «حَسْب».

(٦) وبدون هذه النون لابُدَّ من الكسر لالتقاء الساكنين.

(٧) «لذلك» كذا في المخطوطات، وحاشية الدسوقي، وفي حاشية الأمير «كذلك»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك وزميله.
وقوله: «لذلك» أي: حفظاً للبناء على السكون.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الجـــيم

الحاء المهملة

الخــــاء

الــــرّاء

السّين المهملة

العين المهملة

الغـــين

الـفـــاء

الـقـــاف

تمت بحمد الله